

الأعمال المحكمة (١٨)

نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي
مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية
(دراسة تحليلية نقدية)

الجزء الأول

تأليف
د. فهد بن محمد الدرعان

(مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة)
الرياض ١٤١٨ هـ

٢ مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدرعان، فهد بن محمد بن سعود

نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية:

دراسة تحليلية نقدية - الرياض

١٠٨٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم (الأعمال المحكمة: ١٨)

ردمك ٩٩٦٠-٦٢٤-٢٤-٢

ردمك ١٣١٩-٠٩٣٨

٢- الجامعات - والكليات

١- نشر الكتاب - دول مجلس التعاون الخليجي

أ- العنوان ب- السلسلة

النشاط الثقافي - دول مجلس التعاون الخليجي

١٧/١٠٠٤

ديوي ٧٠,٤٩٥

رقم الإيداع : ١٧/١٠٠٤

ردمك : ردمك ٩٩٦٠-٦٢٤-٢٤-٢

ردمك : ١٣١٩-٠٩٣٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمكتبة الملك عبدالعزيز العامة

الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٨هـ

ص.ب. ٨٦٤٨٦ الرياض ١١٦٢٢ - هاتف : ٤٩١١٣٠٠

ناسوخ : ٤٩١١٩٤٩ - برقية : ٤٠٦٤٤٤



التقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ما زال العالم العربي والإسلامي يشغل المراتب الأخيرة في جدول الإنتاج الفكري والثقافي والعلمي العالمي بالرغم مما لديه من قدرات بشرية ومادية لم تحظ بها مجتمعات أخرى تحتل مراكز متقدمة في هذا المضمار وأيضاً بالرغم من تكرار مصطلح (الكتاب) في القرآن الكريم أكثر من مائتي مرة كما تكرر ذكر (القلم وما يسطر، والكلمة الطيبة، والتلاوة) إلى غير ذلك من المصطلحات والكلمات الموحية لمعاني (القراءة، والتدبر، والعقل، والنظر، والنقل، والسمع، والبصر، والفؤاد) بوصفها وسائل المعرفة الموصلة إلى "العلم" و "الإيمان". مما يقطع بأن أمتنا قامت على العلم والكتاب وحضارتنا تعد حقاً حضارة كتاب.

ولقد عبر الكتاب العربي عن أزمته بل عن أزماته المستمرة في هذا الصدد بما تتمخض عنه الإحصائيات التي تصدر عن الهيئات الدولية والعربية والتي توضح أن عدد العناوين الجديدة الصادرة في أكثر الدول العربية إنتاجاً للكتب يقارب الثلاثة آلاف وهو يساوي نصف ما كان يصدر في بلد كبريطانيا عام ١٨٩٠م أي قبل أكثر من قرن من الزمان.

أما متوسط استهلاك الفرد للورق في أكثر الدول العربية استهلاكاً (وهو مقياس حضاري وثقافي) فهو لا يزيد عن سبعة كيلو جرامات في العام بينما يزيد في العالم المتقدم (٢٣) كيلو جراماً في العام مما يدل على أن العالم العربي مازال بكرة أمام الكتاب الذي يرمز للعلم ويعنون للمعرفة.

وفي عصرنا الموسوم بعصر تفجر المعلومات، حظي برنامج النشر لدى الهيئات والمؤسسات العلمية ومن بينها الجامعات بأهمية بالغة، حيث التاج الفكري ذي المستوى الراقي والعلمي.

والكتاب الذي بين أيدينا (نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية: دراسة نقدية) يعد إضافة علمية دون شك تكشف عن تفاصيل دقيقة حول حركة النشر العلمي في جامعات خليجية (الإمارات، البحرين، السلطان قابوس، قطر، الكويت، أم القرى، الملك سعود، الملك عبد العزيز، الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجامعة الإسلامية، الملك فهد للبترول والمعادن، الملك فيصل) حيث يتناول المؤلف حركة النشر في هذه الجامعات من خلال دراسة بدايات هذه الحركة (النمو والتنوع، التطور والنضوج) وتحليل الإصدارات شكلياً يستند إلى الحجم وموضوعياً بالتخصيص على موضوعات العلوم البحتة والتطبيقية والتقنية.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات السابقة التي تناولت حركة النشر في بعض الجامعات الخليجية تمكنا من الوقوف على حقيقة ما يجري في قطاع النشر العلمي في تلك الجامعات. والكتاب يضيف مسحة شاملاً فضلاً عن إبدائه لبعض الملاحظات؛ الأمر الذي قد يفيد تلك الجامعات في محاولاتها لتجاوز ما قد يدخل في إطار المعوقات والمشاكل.

ويتكون الكتاب من جزئين، وقد قدم الباحث في الجزء الأول منه استعراض أدبيات البحث السابقة، ثم عرض المنهج العلمي الذي اتبعه في دراسته مستنداً على المصادر والمراجع، موثقاً دراسته بالاستشهادات المرجعية والمصادر الوثائقية. أما الجزء التطبيقي المسحي من الدراسة؛ فقد استند إلى الأدوات والأساليب المسحية المعروفة كتحليل الأدلة والاستبيانات والمقابلات الشخصية وغير ذلك من الأدوات والأساليب.



ويأتي إصدار مكتب الملك عبد العزيز العامة لهذا الكتاب المهم ترجمة لاهتماماتها المتزايدة بالكتاب الذي تشرف بخدمته ليكون في متناول العامة والخاصة.

وتحقيقاً لذلك تتولى إعداد أوراق عمل لمناقشة قضايا الكتاب العربي عامة والكتاب العربي السعودي خاصة بصفة خاصة في الندوة المرتقبة (الكتاب السعودي ومشكلات النشر والتوزيع) وصولاً إلى حل لجميع مشكلاته بما يرضي في الوقت نفسه جميع الأطراف ذات الصلة بالكتاب والنشر والعمل على ذيوع الكتاب السعودي والاتفاق على أرضية مشتركة تجمع الآراء الصائبة وسوف تتطرق الندوة إلى محاور تجمع أصحاب المشكلة وهم الثلاثي المتناغم المتشاكس (المؤلف - الناشر - الموزع) إضافة إلى المتلقي المتمثل في القراء .

والله نسأل أن ينفع بهذه الجهود وهذا الإصدار وأن يكون إضافة مهمة إلى المكتبة العربية في هذا المجال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مكتبة الملك عبد العزيز العامة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وبعد:

فمن نعم الله الكثيرة على الباحث أن من عليه ووفقه إلى اختيار موضوع دراسته هذه، المتمثل في (نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية: دراسة تحليلية نقدية). ولهذا الدراسة أهمية خاصة ترجع إلى الحاجة الماسة لدراسة النشر بالجامعات الخليجية التي تقوم بحركة نشر طيبة ذات أبعاد عديدة وموضوعية متنوعة ومتقدمة، إذ إن هذا النشاط النشرى لم يلق العناية الكافية من قبل، والسبب في ذلك ربما يرجع إلى ظن كثير من الباحثين أن ليس لدى الجامعات المعنية نشر ذو بال، وأن النشر بها مقتصر على إصدار الأدلة والكتب الإحصائية وكتب التقارير ونحوها، ولهذا تصدى الباحث لهذا الموضوع استكمالاً لما بدأه في المرحلة السابقة التي خصصها لتغطية النشر على مستوى الجامعات السعودية، والتناول الحالي تميز عن السابق بعدة أمور، هي:

١- توسيع دائرة المكان لتشمل جميع الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة موزعة على دولها الست.

٢- توسيع دائرة الزمان لتغطي بدء حركة النشر بها إلى نهاية عام ١٤١٢هـ.

٣- توسيع دائرة الموضوع لتشمل معطيات جديدة ؛ من التركيز على مجالي العلوم والتقنية، ودراسة ما تنشره الجامعات الخليجية في ضوء المواصفات الدولية القياسية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، التي تمت الموافقة

عليها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

٤- تحديد نطاق الشكل ليقصر على الكتاب فقط، ويرجع ذلك إلى أن الكتب قد حظيت بعدة مواصفات وافقت عليها الدول العربية عبر المنظمة المعنية بذلك.

وبعد هذا تصدى الباحث لهذه الدراسة فقام ببحثها ودراستها من جميع جوانبها وأبعادها المتعددة، الواردة في خطة الدراسة ومنهجها المذكورة بالفصل الأول منها، حيث تمت تغطيتها وإعطاء صورة - قدر الإمكان - حقيقية وقرية من واقع النشر بهذه الجامعات، إذ كشف في دراسته كثيراً من خفايا النشر وشؤونه، وترجمه إلى واقع يمكن فهم معظم معطياته وخصوصياته، وفي الوقت نفسه لا يدعي الباحث أن دراسته قد قاربت الكمال، إذ الكمال لله وحده، كما يستطيع أن يؤكد على بذله لجهود مضنية قام بها، ومع ذلك فهي جهود بشرية يكتنفها الخطأ والصواب، وتتأثر بمدى تعاون المعنيين وحرصهم على بذل المساعدة، وهي صعاب تضاف إلى الصعوبة المتمثلة في توزيع هذه الجامعات على أكثر من دولة مما اضطره للسفر إليها، ولبعضها أكثر من مرة لمتابعة الاستبيانات والحصول على المعلومات من مواطنها الأصلية قدر الإمكان.

هذا وتوزع الدراسة على تمهيد وثمان فصول وخاتمة وخمسة ملاحق، حيث جاءت على النحو الآتي:

تمهيد: خطة الدراسة ومنهجها.

الفصل الأول: النشر الجامعي (الأكاديمي) مفهومه وأساسه.

الفصل الثاني: مناقشة المواصفات القياسية الدولية وتحليلها (ISO).



الفصل الثالث: تاريخ نشر الكتاب في الجامعات الخليجية.

الفصل الرابع: اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية.

الفصل الخامس: قنوات النشر في الجامعات الخليجية.

الفصل السادس: النشر الجامعي الخليجي في ضوء المواصفات الدولية.

الفصل السابع: قواعد النشر وإجراءاته في الجامعات الخليجية.

الفصل الثامن: توزيع المنشورات الخليجية وتسويقها.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

أما عن الملاحق الخمسة التابعة للدراسة فهي:

الملحق الأول: قائمة بالمواصفات والمعايير الدولية ذات العلاقة بمجال النشر، التي تمت الموافقة عليها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

الملحق الثاني: قواعد النشر ولوائحه بالجامعات الخليجية .

الملحق الثالث: أنماط من عقود النشر الخليجية واتفاقاته، وتلك النماذج الموحدة المستخدمة في تسيير حركة النشر بها .

الملحق الرابع: ويشتمل على :

أ - استبانة عن نشر الكتاب بالجامعات الخليجية، وزعت على مسؤولي التوزيع بها .

ب- استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات المركزية بالجامعات الخليجية .

ج - استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات التجارية .

د - نموذج تقييم تم بموجبه تقييم الكتب التي تم اختيارها حسب العينة العشوائية .

هـ - بعض الخطابات التي استشهد بها الباحث في فصول الدراسة .

الملحق الخامس: قائمة بالمنشورات الجامعية الخليجية .

و يشكر الباحث كل من كان له يد طولى في مساعدته، ولا يتسع المقام لسردهم جميعاً مخافة أن يترك بعضهم سهواً، ويعترف الباحث بأنهم كثيرون سواء أولئك المسئولين بالجامعات الخليجية من مدراء جامعات أم وكلائها أم أمنائها أم مساعديهم، أم القائمين على حركة النشر بها أم العاملين بالمكتبات المركزية بها أم أصحاب المكتبات التجارية الداخلة ضمن البحث، أم زملاء المهنة ورفقاء الدرب الذين لم ييخلوا بالرأي والمشورة، ويأتي في مقدمتهم سعادة الدكتور علي بن إبراهيم النملة المشرف على الدراسة.

كما يشكر الباحث مكتبة الملك عبدالعزيز العامة على تفضلها بقبول نشر هذه الدراسة، إذ لولا الله ثم هذه المكتبة لكانت حبيسة الأدراج والأرفف، وبالتالي لن تكون الاستفادة منها متاحة للاخوة الباحثين على اختلاف مستوياتهم وعلاقتهم بالبحال .

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون فيه النفع والفائدة للمهتمين بأمر النشر بالجامعات الخليجية، فهذا هو المؤمل والمطلوب، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

فهد بن محمد الدرعان



رقم الصفحة

الموضوع

أ

..... المقدمة

الجزء الأول

التمهيد

خطة الدراسة ومنهجها

١ - ٢٦

هـ خطة الدراسة ومنهجها
ط مشكلة الدراسة
ل أهداف الدراسة
م أسئلة الدراسة
ن منهج الدراسة
س أدوات الدراسة
ع حدود الدراسة
ص الدراسات السابقة
ظ فصول الدراسة

الفصل الأول

النشر الجامعي (الأكاديمي) مفهومه وأساسه

١١٩ - ١

٣	تعريف النشر
١٩	علاقة النشر بعلم المكتبات والتوثيق والمعلومات
٣٠	تاريخ النشر الجامعي
	الفروق بين النشر الجامعي (الأكاديمي) والنشر التجاري أو
٤٤	الحكومي
	الناشر الجامعي
٥٨	النشر الجامعي وعلاقته بعناصر النشر الثلاثة
٦٨	علاقة النشر بالجامعة
٧٣	الأنماط الشكلية للنشر الجامعي
٨٠	الأنماط الموضوعية للنشر الجامعي
٨٢	النشر المشترك بين الجامعات
٨٥	مراحل النشر

الفصل الثاني

مناقشة المواصفات القياسية الدولية وتحليلها (ISO)

٢٣٩ - ١١٧

١١٩	تعريف المواصفات والمقاييس
-----	---------------------------------



قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تاريخ الموصفات والمقاييس	١٣٥
علاقة الموصفات بنظام الحسبة الإسلامي	
المجالات التي دخلها التقييس بالنسبة لعلم المكتبات	١٧١
الهيئات والمنظمات التي تهتم بإصدار المعايير الموحدة في مجال المكتبات والتوثيق	١٧٤
مناقشة المعايير الخاصة بالنشر وتحليلها	١٨٣
الفهرسة أثناء النشر	٢٣٢

الفصل الثالث

تاريخ نشر الكتاب في الجامعات الخليجية

٢٤١ — ٣٥٠

المراحل التي مرَّ بها تاريخ النشر	٢٤٣
مرحلة البدايات	٢٤٦
مرحلة النمو والتنوع	٢٤٩
مرحلة التطور	٢٥٢
مرحلة النضوج	٢٥٦
جامعة الإمارات العربية المتحدة	٢٥٩
جامعة البحرين	٢٦٨
جامعة السلطان قابوس	٢٧٤
جامعة قطر	٢٧٨

الموضوع	رقم الصفحة
جامعة الكويت	٢٨٦
الجامعة الإسلامية	٢٩٧
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٣٠٣
جامعة أم القرى	٣١٢
جامعة الملك سعود	٣٢١
جامعة الملك عبدالعزيز	٣٣٢
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣٣٧
جامعة الملك فيصل	٣٤٣
نتائج الفصل الثالث	٣٤٨

الفصل الرابع

اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية

٣٥١ — ٤٨٨

أولاً : الاتجاهات الشكلية	٣٥٤
ثانياً : الاتجاهات الموضوعية بشكل عام	٣٦٧
جامعة الإمارات العربية المتحدة	٣٧٠
جامعة البحرين	٣٧٣
جامعة السلطان قابوس	٣٧٥
جامعة قطر	٣٧٩
جامعة الكويت	٣٨٢



الموضوع	رقم الصفحة
الجامعة الإسلامية	٣٨٦
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٣٩٠
جامعة أم القرى	٣٩٥
جامعة الملك سعود	٣٩٩
جامعة الملك عبدالعزيز	٤٠٦
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٤١٢
جامعة الملك فيصل	٤١٦
ثالثاً: تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل خاص (العلوم والتقنية) .	٤٢٢
العلوم البحتة	٤٢٣
جامعة الإمارات العربية المتحدة	٤٢٧
جامعة البحرين	٤٢٩
جامعة السلطان قابوس	٤٣٠
جامعة قطر	٤٣١
جامعة الكويت	٤٣٣
جامعة أم القرى	٤٣٦
جامعة الملك سعود	٤٣٩
جامعة الملك عبدالعزيز	٤٤٢
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٤٤٥
جامعة الملك فيصل	٤٤٨

الموضوع	رقم الصفحة
العلوم التطبيقية	٤٥٠
جامعة الإمارات العربية المتحدة	٤٥٦
جامعة السلطان قابوس	٤٥٨
جامعة قطر	٤٥٩
جامعة الكويت	٤٦١
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٤٦٥
جامعة أم القرى	٤٦٥
جامعة الملك سعود	٤٦٩
جامعة الملك عبدالعزيز	٤٧٣
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٤٧٥
جامعة الملك فيصل	٤٧٨
تحليل إسهام الجامعات الخليجية في مجالي العلوم والتقنية	٤٨١
نتائج الفصل الرابع	٤٨٥

الفصل الخامس

قنوات النشر في الجامعات الخليجية

٥٢٤ — ٤٢٤

أنماط قنوات النشر	٤٩١
-------------------------	-----



الموضوع	رقم الصفحة
الطريقة الأولى : التعددية بمعنى تعدد قنوات ومصادر النشر داخل الجامعة	٤٩٢
جامعة البحرين	٥٠٦
جامعة السلطان قابوس	٥٠٨
جامعة قطر	٥١١
جامعة الملك فيصل	٥١٦
الطريقة الثانية : التعددية والمركزية في آن واحد	٥١٩
جامعة الإمارات العربية المتحدة	٥٣٦
جامعة الكويت	٥٤٨
الجامعة الإسلامية	٥٥٦
جامعة الملك سعود	٥٦١
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٥٧١
الطريقة الثالثة : مركزية النشر في جهة واحدة بالجامعة	٥٧٨
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٥٨٦
جامعة أم القرى	٥٩٣
جامعة الملك عبد العزيز	٥٩٩
نتائج الفصل الخامس	٦٠٤

الفصل السادس

النشر الجامعي الخليجي في ضوء المواصفات القياسية الدولية

٦٠٧ - ٧٢٥

- ٦٠٩ موقف الجامعات الخليجية من المواصفات الدولية المعيارية (ISO)
- ٦١١ المواصفة الأولى : التوثيق - التقييم الدولي المعياري للكتب
(تدمك / ISBN)
- ٦٢٢ المواصفة الثانية : التوثيق - أوراق عنوان الكتاب
- ٦٦٠ المواصفة الثالثة : التوثيق - كشاف المطبوع
- ٦٦٦ المواصفة الرابعة : التوثيق - المستخلصات للمطبوعات والتوثيق ...
- ٦٧٢ المواصفة الخامسة : التوثيق - التقييم الدولي المعياري للسلسلات
(تدمك / ISSN)
- ٦٨٠ المواصفة السادسة : التوثيق - عناوين الكعب للكتب والمطبوعات
الأخرى
- ٦٩٥ المواصفة السابعة : التوثيق - عرض معلومات السلسلة
- ٧٠٧ ملحوظات تتعلق بإخراج الكتاب ولم تتطرق إليها أى من
المواصفات التى
- ٧٢٢ نتائج الفصل السادس

الفصل السابع

قواعد النشر وإجراءاته في الجامعات الخليجية

٧٢٧ - ٨٤٩



الموضوع	رقم الصفحة
أولاً : قواعد النشر بالجامعات الخليجية	٧٣٩
ثانياً : إجراءات النشر بالجامعات الخليجية	٧٧٢
نتائج الفصل السابع	٨٣٩

الفصل الثامن

توزيع المنشورات الجامعية الخليجية وتسويقها

٨٤٥ - ٩٤٩

أولاً : التوزيع ومدى أهميته للنشر الجامعي (الأكاديمي) ومعوقاته	٧٤٧
ثانياً : الحلول المقترحة لعوائق النشر الجامعي (الأكاديمي)	٨٦٤
ثالثاً : التشكيل الإداري لأقسام التوزيع وإداراته بالجامعات الخليجية	٨٧١
رابعاً : الوسائل المستخدمة من قبل الجامعات الخليجية في ترويج مطبوعاتها وتوزيعها	٨٧٩
نتائج الفصل الثامن	٩٤٤

الخاتمة

النتائج والتوصيات

٩٥٣ -

أولاً : النتائج	٩٥٣
-----------------------	-----

الجزء الثالث

الملاحق على قرص

يتوافق مع حاسوب آي-بي-أم (نظام وندوز)

الملحق الأول: قائمة بالمواصفات والمعايير الدولية ذات العلاقة بمجال النشر

الملحق الثاني: قواعد النشر ولوائحه بالجامعات الخليجية

الملحق الثالث: أنماط من عقود النشر الخليجية وإتفاقاته، وتلك النماذج

الموحدة المستخدمة في تسيير حركة النشر بالجامعات الخليجية

الملحق الرابع: ويشتمل على:

(أ) استبانة عن نشر الكتاب بالجامعات الخليجية التي وزعت على مسؤولي النشر بها

(ب) استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات المركزية بالجامعات الخليجية

(ج) استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات التجارية

(د) نموذج تقييم الذي تم بموجبه تقييم الكتب التي تم اختيارها حسب النسبة العشوائية

(هـ) بعض الخطابات التي استشهد بها الباحث في فصول الدراسة

الملحق الخامس: قائمة بالمنشورات الجامعية الخليجية



قائمة الأشكال المستخدمة بالدراسة

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : النشر الجامعي (الأكاديمي) مفهومه وأساسه		
(١)	يوضح مفهوم نظرية الإتصال	١٧
(٢)	يوضح موقع النشر من دورة المعلومات كما تراه نسبية كحيلة	٢٧
(٣)	يوضح موقع النشر من دورة المعلومات في الذاكرة الخارجية عند سعد المحرسي	٢٩
الفصل الثاني : مناقشة المواصفات الدولية وتحليلها		
(١)	يوضح طريقة الكتابة على كعب الكتاب حسب توصية المواصفة المعيارية	٢٢١
(٢)	يوضح طريقة الكتابة على كعب الكتاب حسب توصية المواصفة المعيارية	٢٢٢
(٣)	يوضح طريقة الكتابة على كعب الكتاب حسب توصية المواصفة المعيارية	٢٢٣
(٤)	يوضح طريقة الكتابة على كعب الكتاب حسب توصية المواصفة المعيارية	٢٢٤
الفصل الثالث : تاريخ نشر الكتاب في الجامعات الخليجية		
(١)	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الإمارات العربية المتحدة	٢٦٠

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٢٧٠	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة البحرين	(٢)
٢٧٥	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة السلطان قابوس ...	(٣)
٢٨١	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة قطر	(٤)
٢٨٨	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الكويت	(٥)
٣٠٠	يوضح الإنتاج السنوي للجامعة الإسلامية	(٦)
٣٠٦	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	(٧)
٣١٥	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة أم القرى	(٨)
٣٢٦	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك سعود	(٩)
٣٣٤	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك عبدالعزيز ...	(١٠)
٣٤١	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن	(١١)
٣٤٦	يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك فيصل	(١٢)



قائمة بالجداول المستخدمة في الدراسة

رقم الشكل	الجداول	رقم الصفحة
	الفصل الرابع : اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية	
(١)	يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المجالات الموضوعية	٣٧٠
(٢)	يوضح نشاط جامعة البحرين في مختلف المجالات الموضوعية	٣٧٤
(٣)	يوضح نشاط جامعة السلطان قابوس في مختلف المجالات الموضوعية	٣٧٧
(٤)	يوضح نشاط جامعة قطر في مختلف المجالات الموضوعية	٣٨٠
(٥)	يوضح نشاط جامعة الكويت في مختلف المجالات الموضوعية	٣٨٣
(٦)	يوضح نشاط الجامعة الإسلامية في مختلف المجالات الموضوعية	٣٨٨
(٧)	يوضح نشاط جامعة الإمام محمد بن سعود ... في مختلف المجالات الموضوعية	٣٩٣
(٨)	يوضح نشاط جامعة أم القرى في مختلف المجالات الموضوعية	٣٩٦

رقم الشكل	الجدول	رقم الصفحة
(٩)	يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مختلف المجالات الموضوعية	٤٠٢
(١٠)	يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مختلف المجالات الموضوعية	٤٠٧
(١١)	يوضح نشاط جامعة الملك فهد ... في مختلف المجالات الموضوعية	٤١٤
(١٢)	يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مختلف المجالات الموضوعية	٤١٧
(١٣)	يوضح إسهام الجامعات الخليجية الأنتقى عشرة في مجال العلوم البحتة	٤٢٥
(١٤)	يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم البحتة	٤١٩
(١٥)	يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم البحتة ..	٤٣٢
(١٦)	يوضح نشاط جامعة الكويت في مجال العلوم البحتة	٤٣٤
(١٧)	يوضح نشاط جامعة أم القرى في مجال العلوم البحتة	٤٣٨
(١٨)	يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم البحتة	٤٣٩
(١٩)	يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم البحتة	٤٤٣



قائمة بالمجداول المستخدمة بالدراسة

رقم الصفحة	المجداول	رقم الشكل
٤٤٦	يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم البحتة	(٢٠)
٤٤٩	يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم البحتة	(٢١)
٤٥٢	يوضح إسهام الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة في مجال العلوم التطبيقية	(٢٢)
٤٥٧	يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم التطبيقية	(٢٣)
٤٦١	يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم التطبيقية	(٢٤)
٤٦٣	يوضح نشاط جامعة الكويت في مجال العلوم التطبيقية	(٢٥)
٤٦٧	يوضح نشاط جامعة أم القرى في مجال العلوم التطبيقية	(٢٦)
٤٧٠	يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم التطبيقية	(٢٧)
٤٧٤	يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم التطبيقية	(٢٨)
٤٧٧	يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم التطبيقية	(٢٩)

رقم الشكل	الجدول	رقم الصفحة
(٣٠)	يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم التطبيقية	٤٧٩
(٣١)	يوضح إسهام الجامعات الخليجية الأثني عشرة في مجالي العلوم والتقنية	٤٨٢
الفصل الثامن : توزيع المنشورات الجامعية الخليجية وتسويقها		
(١)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، ونسبتها	٨٩٠
(٢)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة البحرين ، ونسبتها	٨٩٢
(٣)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة السلطان قابوس ، ونسبتها	٨٩٣
(٤)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة قطر ، ونسبتها ...	٨٩٥
(٥)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الكويت ، ونسبتها	٨٩٧



قائمة بالجداول المستخدمة بالدراسة

رقم الشكل	الجدول	رقم الصفحة
(٦)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية ، ونسبتها	٨٩٨
(٧)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ونسبتها	٩٠٠
(٨)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، ونسبتها	٩٠٢
(٩)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ، ونسبتها	٩٠٤
(١٠)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز ، ونسبتها	٩٠٥
(١١)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، ونسبتها	٩٠٧
(١٢)	يوضح مجموع مطبوعات الجامعات الخليجية الأخرى بالمكتبة المركزية بجامعة الملك فيصل ، ونسبتها	٩٠٩



رقم الصفحة	الجدول	رقم الشكل
٩١٠	يوضح ترتيب الجامعات الخليجية حسب موجودات مطبوعاتها بمكتبتها المركزية ، ونسبتها حيال ما أصدرته الجامعة نفسها	(١٣)
٩١٣	يوضح ترتيب الجامعات الخليجية حسب موجودات المطبوعات الخليجية بها، وعدد الجامعات التي توجد بها ، ونسبتها حيال ما أصدرته الجامعات الخليجية أجمع ، والبالغ ٣٦٣٥ كتاباً	(١٤)
٩١٧	يوضح مدى توافر مطبوعات الجامعات الخليجية الأثنى عشرة بالمكتبات التجارية بدول الخليج الست ، ونسبتها ، مرتبة حسب الأكثر في مجال المجموع الكلي لعدد المكتبات التجارية	(١٥)



قائمة بالنماذج المستخدمة بالدراسة

رقم النموذج	الجدول	رقم الصفحة
الفصل الخامس : قنوات النشر في الجامعات الخليجية		
(١)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة قطر يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها.....	٤٩٨
(٢)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة قطر يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها.....	٤٩٩
(٣)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة البحرين يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٠٠
(٤)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة السلطان قابوس يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٠١
(٥)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة البحرين يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٠٢
(٦)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة السلطان قابوس يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٠٣
(٧)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الملك فيصل يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٠٤
(٨)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٢٤



رقم النموذج	الجدول	رقم الصفحة
(٩)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٢٥
(١٠)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الكويت يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٢٦
(١١)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الكويت يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٢٧
(١٢)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الملك سعود يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٢٨
(١٣)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الملك سعود يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٢٩
(١٤)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات الجامعة الإسلامية يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٣١
(١٥)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات الجامعة الإسلامية يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٣٢
(١٦)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٣٣
(١٧)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٣٤



قائمة بالنماذج المستخدمة بالدراسة

رقم النموذج	الجدول	رقم الصفحة
(١٨)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٨٢
(١٩)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوضح بعض الأخطاء التي وقعت فيها	٥٨٣
(٢٠)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة أم القرى يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٨٤
(٢١)	صورة لأحد أغلفة مطبوعات جامعة أم القرى يوضح الأخطاء التي وقعت فيها	٥٨٤



خطة الدراسة
ومنهجها



خطة الدراسة ومنهجها :

توطئة :

تتسارع خطى التقدم العلمي في العالم المعاصر بشكل ملفت للنظر، مما دفع إلى وصفه بعصر تفجر المعلومات، وتسهم الهيئات العلمية ومن بينها الجامعات بنصيب وافر في هذا المجال، ويحظى النشر بأهمية خاصة نظراً لما يتوقع أن يكون عليه التناج الفكري المنشور من رقي علمي، حيث إن أغلبه يمثل طروحات المتخصصين في موضوعات المعرفة الإنسانية بفروعها المختلفة، ويعد حصيلة لبحوث ميدانية أو نظرية فردية وجماعية موجهة في الأساس إلى مناقشة مشكلات لها تأثير على المستوى المحلي والعالمي.

وتعد الجامعات — اعتماداً على أهدافها — مراكز رئيسية للرقى بالفكر الإنساني من خلال إتاحة مشاريع متنوعة للتعليم والتوسع في مجال البحث العلمي، وهي تسلك في سبيل ذلك كل السبل التي تيسر لها أداء هذه المهمة، ومنها المحاضرات المنظمة، وإتاحة المجال لإجراء التجارب العلمية، وتشجيع الباحثين على تقديم دراسات حول قضايا ذات صلة بالمجتمعات التي تكون فيها، أو مسائل تخدم مسيرة الإنسان الحضارية بشكل عام.

وقد ناقش أحد الباحثين العرب التطور الذي شهدته صناعة النشر في النصف الثاني من هذا القرن (السبعينات الميلادية / التسعينات الهجرية)، وحدد بعض أهم التوجهات التي حصلت في هذه الصناعة فكان بينها:

— التنظيم والتنسيق فيما بين عناصر هذه الصناعة بحيث يتولى بعضها مهمة النشر والبعض الآخر مهمة التوزيع، وهكذا.

— تحسين الفنون الطباعة المختلفة.

— ازدياد تكلفة نشر الكتاب وبخاصة الكتب العلمية والطبية ومحدودية مبيعاتها.

— ظهور نمو المطابع الجامعية ومساهمتها في نشر الكتب التي تقدم المعرفة بغض النظر عن حجم مبيعاتها، بل إنها تقوم بذلك حتى لو أدي الأمر إلى تحميلها بعض الخسارة في النشر.

— اتساع عمليات الناشرين وتجاوزها الحدود القطرية إلى العالم الواسع، لذا فإننا نرى أن للبعض منها فروعاً تقوم بعمليات النشر والتسويق في أنحاء متعددة من العالم.^(١)

وقد تحدث الباحث نفسه عن موقع النشر في دول الخليج العربية متضمناً ما تقوم به الجامعات بالطبع، فوجد أن هناك عدداً طيباً من الجهات التي تقوم بالنشر، غير أنه يرى أن الكتاب الخليجي ((غير موجود بشكل مرض في أسواق هذه الدول)).^(٢)

ولاشك أن البحوث والدراسات التي تبتناها الجامعات سوف تكون محدودة الفائدة، وقليلة الجدوى إذا لم يتم نشرها وتوزيعها، ويؤكد على هذه الظاهرة أحد الباحثين فيقول:

الميزة الأساسية للعلم هو أن السجل المكتوب والمنشور يرتبط بكل نشاط، وقد يستطيع الفرد مبدئياً أن يحقق النشاط وألا ينشر إنتاجه، ومثل هذا الحدث لا يمكن الاعتراف به، وبسبب هذه الميزة الخاصة للنشاط العلمي فإن

(١) جاسم محمد جرجيس "واقع النشر في دول الخليج العربي". — الناشر العربي. — ع ١

(أكتوبر ١٩٨٦م). — ص ٩٢.

(٢) المرجع السابق. — ص ٩٤.

قياسه يرتكز دائما إلى السجلات المنشورة، وعلى مر القرون طورت المجموعات العلمية فكان لمجريات التقويم والمراجعة والقبول لنشر أوراق الأبحاث التي تتحدث عن نشاط علمي معين.^(١)

ومن المعروف أن الحكم على النشاط العلمي والفكري في دولة من الدول أو هيئة من الهيئات لا يأتي إلا من خلال متابعة التناجات المنشورة نفسها ومن ثم الحكم عليها، وبالتالي فإن الحديث عن النشر في العالم العربي بصفة عامة لا يتأتى إلا من خلال الدراسات التفصيلية الدقيقة، وهو لن يكون دقيقا إلا بعد متابعة ما قامت بنشره ودراسته ؛ للتأكد من أثرها حيال هذا المجال.

وبعد الاطلاع على ما استطاع الباحث الوقوف عليه من مصادر المعلومات المختلفة تبين ضالة الدراسات التي يمكن الأخذ بنتائجها فيما يتعلق بواقع النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، ففي دراسة لصالح خليل أبوصبع للنشر في المنطقة العربية يشير إلى عدة مشكلات بقوله:

وهناك بعض المشاكل الطباعية التي تواجه نشر المطبوعات العلمية، إذ نجد كثيرا من الجامعات العربية ومراكز البحوث لا تملك مطابعها الخاصة، ومن ثم فإن طباعة دورياتها وأبحاثها تتم في مطابع خاصة عن طريق المناقصات أو التلزييم. وهذه المطابع التجارية قد تكون بعيدة عن مقر الجامعة أو مركز البحث، وينتج عن ذلك مسألة عدم القدرة على متابعة إنتاج المطبوع، ويتسبب ذلك في الوقوع في أخطاء كثيرة لغوية وأخرى في إخراج البحث بشكل ملائم، خاصة تلك التي تحتاج إلى جداول ورسوم وغيرها.

(١) انطوان زحلال " الانتاج العلمي العربي " - المستقبل العربي. - ٧٤ (٧/١٩٨٥م). -

كما يلاحظ المنتج لشكل الدوريات والمطبوعات العلمية عدم الالتزام بحجم معين للمجلات والكتب العلمية. ولعل تعميم مواصفات ومقاييس محددة لها بناء على تخصصها سوف تسهل عملية اقتنائها، كما تعاني الكثير من المطبوعات من مشكلات فنية بحثة ترتبط بالتجليد، إذ سرعان ما تنفصل ملازم المطبوعة لسوء تجليدها، مما لا يتيح للعديد من القراء الاستفادة منها...^(١)

ونظرا لأن واقع النشر في جامعات دول الخليج العربية يختلف عن الوضع السائد في الجامعات العربية الأخرى إذ تمتلك أغلبها مطابع خاصة، وعلى هذا فإن من المتوقع أن تختفي كثير من المشكلات التي أشار إليها الباحث.

ورغبة من الباحث في توضيح صورة النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي وإبراز واقعه، والتعرف على مدى التزامه بالمواصفات والمقاييس الدولية (International Organization for Standardization) المعروفة اختصارا بـ(ISO)، وهي مواصفات ومعايير تنظم بيانات النشر الببليوجرافية على صفحتي الغلاف، وكذلك الكشافات وكيفية إعدادها، إضافة إلى إهتمامها بالتزقيم الدولي المعياري للكتب المعروف اختصارا بـ(تدمك) I) (S B N) ... إلخ^(٢)، ورغبة في الوقوف على اتجاهاته العددية والموضوعية،

(١) صالح خليل أبو اصبع "النشر العلمي العربي: أزمة نشر أم أزمة بحث - رؤية نقدية -" الناشر العربي، مج ٦ (يناير ١٩٨٦م). - ص ١٤ - ١٥.

(٢) في محاضرة بعنوان دور المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) التي القاها فوزي حسن حكم وصدرت في نشرة عن الهيئة الخليجية للمواصفات والمقاييس الخليجية بالرياض وجاءت فيها بعض المعلومات في صفحتي ٢، ٣ من هذا المنشور: - ايزو أو (ISO) اختصارا للاسم الأصلي الذي هو: International Organization For Standardization، و في عام ١٩٤٦م اجتمع ٢٥ عضوا من ٢٥ دولة وقرروا إنشاء هيئة دولية للمواصفات والمقاييس يكون مقرها جنيف بسويسرا. وقد بدأت ممارسة أعمالها في ٢٣ فبراير عام ١٩٤٧م وسميت بالمنظمة الدولية للمقاييس (ISO). ويبلغ عدد أعضائها الآن (٧٤) عضوا عاملا و (١٦) عضوا مراسلا أي تسعين عضوا يمثلون تسعين دولة، والعضو العامل



خطة الدراسة ومنهجها

وقياس نسبة ما نشر عن هذه الجامعات في مجالي العلوم والتقنية، لذا فقد رأى الباحث دراسة هذا الموضوع للوصول إلى نتائج علمية حوله، يمكن من خلالها مقارنة الآراء والنتائج التي طرحت فيما مضى عن النشر العلمي في العالم العربي بصفة عامة، والنشر العلمي الخليجي بصفة خاصة لكي نصل إلى الحقائق المدعمة بالأدلة والوثائق والقرائن العلمية الموثقة.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة هذه الدراسة من ملاحظة الباحث للكم المتميز من المنشورات الجامعية لجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الوقت نفسه لاحظ ضالة المعلومات المتاحة عن قضية النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل تناوله السابق^(١) لموضوع النشر في جامعات المملكة العربية

هو: الدولة التي تملك هيئة تقييس وطنية، ولها حق التصويت وحق دراسة المشاريع، أما العضو المراسل فهو: الدولة التي لا تملك هيئة تقييس وليس لها التصويت.

إن العمل الفني للأيزو (ISO) غير مركزي وتقوم به (١٦٤) لجنة فنية و (٦٤٤) لجنة فرعية و (١٥٥١) مجموعة عمل. واهتمامات هذه اللجان تشمل جميع حقول التقنية والمعرفة البشرية باستثناء حقل الكهروتقنية فهذا الحقل تختص به اللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC)، وقد أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس حتى الآن ما يقارب (٦٥٠٠) مواصفة دولية في شتى حقول التقنية، وما يقارب (٣٠٠٠) مشروع مواصفة، ويوجد بالهيئة أربع لجان خاصة بالمعلومات هي:

١ - اللجنة الفنية ٣٧ - علم المصطلح.

٢ - اللجنة الفنية ٤٦ - التوثيق.

٣ - اللجنة الفنية ٩٧ - الحاسب الآلي الإلكتروني ومعالجة المعلومات.

٤ - اللجنة الفنية ١٧١ - التجهيز - الصور المجهرية.

ولقد أصدرت اللجنة الفنية ٤٦ - التوثيق - عددا من المواصفات ومن بينها الخاص بالكتب وتوثيق المعلومات في صفحتي العنوان والغلاف وأحجام الورق ونحو ذلك.

^(١) فهد بن محمد الدرعان. النشر في الجامعات السعودية (رسالة ماجستير). - كلية العلوم الاجتماعية ؛ قسم المكتبات والمعلومات. - الرياض: الكلية، ١٤٠٨ هـ. - ٥٣٨ ص. (ومع أن الرسالة قد صدرت في كتاب، إلا أن الباحث فضل الرجوع إلى الرسالة نظراً للتغيرات التي أدخلها الباحث على الكتاب، وهي تغيرات عكس جوانب عديدة من فصولها)

السعودية وما توصل إليه من نتائج في تلك الدراسة جعله يفكر في تتبع الموضوع على المستوى الخليجي مع التركيز على قضية تمس جوهر التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي قضية البحوث والدراسات ذات الصبغة العلمية والتقنية التي يتوقع أن تكون هذه الجامعات قد أسهمت في نشرها، إضافة إلى الرغبة في التحقق من تطبيق هذه الجامعات فيما تنشره للمواصفات والمقاييس والمعايير الدولية المتعلقة بالكتب التي أصدرتها المنظمة الدولية للمقاييس (ISO)، والتحقق من أن اجراءات النشر الإدارية والفنية بهذه الجامعات الخليجية تسير في نسق يخدم حركة النشر بها ، وكذلك التعرف على مدى انتشار ما يصدر عن هذه الجامعات من نتاج فكري على المستوى الخليجي.

وقد سعى الباحث في تتبع ما كتب عن النشر في جامعات الخليج، وكذلك عن النشر في المنطقة بصفة عامة، فلم يستطيع الوصول إلى دراسة علمية تتعرض لهذه الجوانب التي عرضها الباحث. ولهذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى الكشف عن هذه الجوانب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجية.

وللكشف عن هذه الجوانب فإن وجود قائمة حصرية، ترصد ما تم نشره في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن تحليلها والتوصل إلى بعض الحقائق التي يرغب في مناقشتها، يعد أمراً ضرورياً.

ومن هنا فإن غياب القائمة الحصرية، وكذلك قلة الدراسات التحليلية أدت إلى غموض صورة النشر في هذه الجامعات، وعدم القدرة على تقرير مدى إسهامه بفعالية في تحقيق أهداف الجامعات ومدى التزامه بالقواعد العلمية المفترضة في مثل هذا النوع من النشر.



خطة الدراسة ومنهجها

ويلاحظ أنه منذ أواخر التسعينات الهجرية / السبعينات الميلادية وبداية الاربعمئة الهجرية / الثمانينات الميلادية تبنت دول الخليج العربية الست وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية خططاً (كالخطط الخمسية التي تنفذها المملكة العربية السعودية وغيرها من الخطط التنموية التي تحاول كل دولة خليجية تبنيها)^(١) تعتمد على توسيع نطاق اهتمامها بالعلوم والتقنية، والدخول في مشروعات صناعية في مختلف المجالات. وقد نتج عن هذا الاتجاه توسع في إنشاء الجامعات وتبنيها لأقسام تخدم هذا المنحى الذي يتركز على الحاجة الملحة لمجالي العلوم والتقنية، وتخرج المتخصصين والباحثين الذين يوكل إليهم تطوير التقنية ونقلها من مناطقها إلى هذه البلدان، كما يفترض أن هذه الجامعات قد أسهمت في وضع البحوث والدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير متطلبات التنمية، وعملت على نشرها لتعميم الاستفادة منها.

وللوصول إلى نتائج تتصل بهذه القضايا المطروحة فإن الوضع يتطلب دراسة واقع النشر في هذه الجامعات لمعرفة ما قامت بنشره من البحوث والدراسات بعامة (التي خرجت في شكل كتب) وفي مجالي العلوم والتقنية بخاصة، وما إذا كان هناك تناسب إيجابي بين عدد الأقسام التي تخدم مجالي العلوم والتقنية وبين حجم ما نشرته من ناحية أخرى ومعرفة مدى تناسبه أيضاً، إيجاباً أو سلباً، مع ما تنشره الجامعات في مختلف التخصصات والموضوعات.

(١) خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ. - الرياض: وزارة التخطيط، ١٤٠٥هـ. - ٤٥٢ ص. و التنمية الصناعية في قطر. - الدوحة: المركز الفني للتنمية الصناعية، ١٩٨٦م. و مشروع خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠. - الكويت: مجلس التخطيط، ١٩٧٦م. - ٢٢٢ ص.

اهداف الدراسة:

وسعياً وراء البحث عن الحقائق التي يمكن أن تجلي صورة النشر الجامعي في دول مجلس التعاون الخليجي فإن أهداف هذه الدراسة سوف تتركز على جملة من الأمور التي يشعر الباحث أن تحقيقها سوف يعين على تقديم صورة واضحة عن مسار النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي وتمثل هذه الأهداف فيما يأتي:

١ - دراسة الاتجاهات الموضوعية والتنوعية والعديدية للنشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، وقياسها على الوضع التعليمي (كليات وأقسام علمية) في هذه الجامعات.

٢ - التركيز على معالجة اتجاهات النشر في هذه الجامعات في مجالي العلوم والتقنية لمعرفة الاتجاهات الموضوعية للنشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي ؛ للتأكد من تحقيقه لأهداف الجامعة وتخصصات كلياتها وأقسامها العلمية.

٣ - دراسة المقاييس والمعايير العالمية للنشر كما وردت في مواصفات النشر الموضوعية من قبل المنظمة العالمية للمقاييس (ISO) ولجانها المتخصصة، والمعبّر عنها بالمواصفات القياسية العربية الصادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية المعتمدة أساساً على مواصفات المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) وتطبيق ذلك على عينة عشوائية من الأعمال المنشورة (كتب) من قبل جامعات دول مجلس التعاون الخليجي للتأكد من مدى التوافق معها.

٤ - دراسة الوضع الإداري والعلمي والفني للنشر في هذه الجامعات في ضوء معطيات أهمها الأسس والنظريات المطبقة في المجال، خاصة تلك

التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس المنظمة لعملية النشر العلمي ؛ للتوصل إلى الإيجابيات أو السلبيات المؤثرة على مساره العام.

٥ - التعرف على دور مراكز البحوث في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، واتجاهات البحث الذي تدعمه وتسانده، ومدى إتاحة هذه البحوث للمستفيدين من خلال نشرها.

٦ - الوقوف على اتجاهات التوزيع والتسويق للأعمال المنشورة في هذه الجامعات ومدى توافرها في سوق الكتاب بالمنطقة (دول مجلس التعاون الخليجي).

أسئلة الدراسة:

إن الأسئلة التي يطرحها الباحث هنا هي وسيلة لتحديد الإطار العام للدراسة التي سوف يقوم بمناقشتها وتحليلها، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يأتي:

١ - ما الموضوعات التي يتم فيها النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ؟

٢ - ما نسبة نشر الكتب في هذه الجامعات في مجالي العلوم والتقنية مقارنة بالموضوعات الأخرى ؟ وهل ساعد هذا النشر المتخصص في دعم الاتجاهات العلمية في هذه الجامعات ؟

٣ - هل يلتزم النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بالمواصفات والمقاييس الخاصة بنشر الكتب والمعدة من قبل المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) ؟، والتي تبنتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية.

٤ - ما مدى إسهام مراكز البحوث بجامعات دول مجلس التعاون

الخليجي في دعم النشر فيها بالبحوث والدراسات اللصيقة بالمشكلات العلمية للمنطقة ؟

٥ - هل تعتمد جامعات دول مجلس التعاون الخليجي عند تحكيم الأعمال المقدمة للنشر إقرارا أو رفضا على معايير علمية محددة ؟ وما أثرها على سرعة النشر ؟

٦ - ما واقع التوزيع في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث سرعة أسلوب التسويق وسعة الانتشار ؟

منهج الدراسة:

وللتحقق والإجابة على أسئلة البحث سوف يعتمد الباحث إلى اتباع المنهج الوصفي الاسترجاعي المقارن والمنهج الإحصائي معتمدا على الأساليب التالية:

أولاً: الدراسة النظرية ويقف الباحث من خلالها على ما كتب عن أسس النشر الجامعي، وتقنياته في ضوء المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) وأهدافها، للوصول إلى أرضية يمكن الانطلاق منها لما يجب أن يكون عليه النشر العلمي في الجامعات. مع التطرق لبدايات النشر الجامعي في الدول الست وكيف كان عليه شكلا وموضوعا، ثم التطرق لمراحل تطوره.

ثانياً: حصر الكتب المنشورة من قبل الجامعات موضوع الدراسة، ثم تحليل القائمة الحصرية، بعد ترتيبها موضوعيا اعتمادا على جداول تصنيف ديوي العشري، للتعرف على الاتجاهات الموضوعية للنشر وحجم ما نشرفي بحالي العلوم والتقنية.

ثالثاً: سوف يستخدم الباحث العينة العشوائية بطريقة العينة الحصية النسبية. بما يمثل ٣٦٪ إلى ٧٠٪ من مطبوعات كل جامعة، على أن يتم اختيار كل حصة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة. وبما أن مطبوعات كل جامعة تتراوح بين خانتين إلى ثلاث خانات في عددها فسيتم اختيار هذه العينة بمساعدة قوائم الجداول العشوائية ذات الخانتين والثلاث خانات لتحديد العينة الدراسية.

ادوات الدراسة:

للحصول على المعلومات التي تحقق أهداف الدراسة وتجب على أسئلة البحث سيلجأ الباحث للوسائل والأدوات التالية:

١ - الدراسة النظرية التي تعتمد بالدرجة الأولى على ما كتب عن النشر الأكاديمي، وما صدر عن المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) في مجال تقييم الكتب التي اعتمدت من الهيئة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية.

٢ - القائمة الببليوجرافية الحصرية التي استطاع الباحث الحصول عليها وهي تضم المطبوعات المنشورة للجامعات الخليجية محل الدراسة.

٣ - استبانة توزع على المسؤولين وذوي العلاقة بالنشر في الجامعات الخليجية، للوصول بشكل مباشر إلى الوضع الراهن للنشر الجامعي الخليجي، يضاف إلى ذلك توجد استبانتي إحداهما مخصصة للمكتبات المركزية لمعرفة مدى توافر مطبوعات الجامعات الخليجية بها، والأخرى مخصصة للمكتبات التجارية للتحقق من مدى توافر هذه المطبوعات بالسوق المحلية. وبجانب هذه الاستبانات سوف تكون زيارات لجامعات الخليج المتابعة للاستبانة للتأكد من

شمولية الاجابة عليها. يضاف إلى ذلك الاستعانة بالوثائق والسجلات — قدر الامكان — المتوافرة بالجامعات الخليجية محل الدراسة.

حدود الدراسة:

ولقد اختط الباحث لنفسه أن تكون دراسته ضمن حدود واضحة رغبة في الوصول إلى نتائج علمية مبنية على أسس دقيقة، وتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

١- حدود مكانية:

فالحدود المكانية سوف تشمل جامعات دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي:

أ - المملكة العربية السعودية ويوجد بها سبع جامعات هي على التوالي:-

(١) الجامعة الإسلامية.

(٢) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٣) جامعة أم القرى.

(٤) جامعة الملك سعود.

(٥) جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

(٦) جامعة الملك فيصل.

(٧) جامعة الملك عبدالعزيز.

ب - الكويت (جامعة الكويت).

ج - البحرين (جامعة البحرين).

د - قطر (جامعة قطر).



هـ - الإمارات العربية المتحدة (جامعة الإمارات العربية المتحدة).

و - سلطنة عمان (جامعة السلطان قابوس).

وبهذا يكون إجمالي عدد الجامعات التي تغطيها الدراسة اثني عشرة جامعة خليجية.

٢ - حدود زمانية:

ستكون التغطية الزمانية للرصد البليوجرافي شاملة (أداة الدراسة) لما نشرته جامعات الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان منذ البداية إلى نهاية عام ١٤١٢هـ، في حين أنها ستقتصر على الفترة من عام ١٤٠٦هـ، إلى عام ١٤١٢هـ بالنسبة لجامعات المملكة العربية السعودية، وذلك نظرا لأن الباحث كان قد وضع قائمة لما نشرته الجامعات السعودية في رسالته التي تقدم بها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورصد فيها إصدارات الجامعات السعودية منذ البداية وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ. وستضم القائمة المعدة سلفا إلى القائمة الجديدة.

في حين أن التغطية الزمنية للتحليل والمناقشة ستكون شاملة للفترة الزمنية منذ البداية وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ لجميع الجامعات في دول المجلس مع الاستناد في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ بالنسبة لجامعات المملكة العربية السعودية على نتائج الدراسة التي قام بها الباحث من قبل، ويعود السبب في ذلك إلى ضرورة اللجوء إلى مثل هذه التغطية من أجل المقارنة ووضع النسب وتحليلها في إطار عام شامل.

٣ - حدود شكلية:

أما الشكل الرعائي الذي سيدور عليه محور هذه الدراسة فسيكون مقتصرًا على الكتب سواء كانت كتبًا مرجعية أم علمية أم ثقافية أم قصص

أطفال أم سلاسل الكتب، أم أدلة، أم تقارير سنوية، سواء كانت باللغة العربية أم بغيرها. ويعود اقتضار الباحث في هذه الدراسة على الكتب وحدها إلى أن المواصفات والمقاييس التي تخدم الكتب بأنواعها قد تكامل اعتمادها من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، التي ترجمتها ووزعتها على الدول العربية وتمت مناقشتها وتعديلها وإقرارها في فترات زمنية مختلفة بدأت من عام ١٤٠٤هـ، وأصبحت ملزمة التطبيق. وهذا على العكس من الدوريات التي مازال بعض هذه المواصفات والمقاييس التي تخدمها لم يتم اعتمادها من قبل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس^(١)، وبالتالي لا تصبح نافذة المفعول وملزمة التطبيق. ومن هذا المنطلق تم الاقتصار على الكتب في هذه الدراسة واستبعاد الدوريات.

٤ - حدود موضوعية:

وعلى الرغم من أن التحليل الموضوعي سوف يكون شاملا لكافة مجالات المعرفة التي نشرتها الجامعات الخليجية إلا أن مجالي العلوم والتقنية سوف يحظيان بتركيز أكبر وتحليل أعمق.

الدراسات السابقة:

يشير الإنتاج الفكري في المجال إلى قلة الدراسات التي تعالج موضوع النشر الأكاديمي بشكل عام، والنشر في دول الخليج العربية بشكل خاص، إذ إن ما نشر من قبل هو عبارة عن دراسات جزئية، أو ذات صبغة عامة. وهذا عرض لهذه الدراسات مرتبة زمنيا.

دراسة كتبها يحيى محمود ساعاتي بعنوان "النشر في جامعات المملكة العربية السعودية"^(٢) استعرض فيها الباحث بإيجاز شديد أهمية النشر الجامعي

(١) المجلة العربية للمعلومات. - مج ٩، ع ١ (١٩٨٨م).

(٢) يحيى محمود ساعاتي "مجلة كلية العلوم الاجتماعية". - مج ٥ (١٤٠١هـ). - ص ٦٨٦ - ٦٩٥.

ثم تحدث عن النشر في الجامعات السعودية في نقاط خمس هي: التبعية، والنوعية، واللغة، والالتواء، والتوزيع. وقارن بين واقع النشر في الجامعات السعودية وبين ما هو عليه في بعض الجامعات العربية، وكان من نتائج الدراسة وتوصياتها النقاط التالية:

أ - أن هذه الدراسة لم تغط الجامعات السعودية السبع إذ كانت التغطية الفعلية لجامعات ثلاث هي جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ب - ضعف الاهتمام بقضية التوزيع من قبل المسؤولين عن النشر.

ج - ضرورة تركيز قنوات النشر وحصرها في قناة واحدة ترتبط مباشرة بمدير الجامعة أو المسئول عن الجانب الأكاديمي فيها مثل وكيل الجامعة للبحث العلمي أو الدراسات العليا أو الأمين العام.

ولعل من ألصق الدراسات المنشورة بموضوع دراستنا هذه الدراسة التي قام بها سعد الحاج بكري وسمية عودة الخطيب بعنوان " النشر في ثلاث جامعات خليجية " ^(١) حيث قدم الباحثان دراسة عن وضع الكتاب في جامعات ثلاث هي: جامعة الملك سعود وجامعة الكويت وجامعة الموصل من حيث التطور الزمني لحركة النشر وإحصاء الكتب في شتى الموضوعات، بما في ذلك الكتب المترجمة والمؤلفة بغير العربية، وكذلك حصر الدراسات المتخصصة التي تصدرها هذه الجامعات. وتبين نتائج هذا البحث نجاح حركة النشر من خلال نموها المطرد خاصة في السنوات الأخيرة، كما لوحظ أن هذه الحركة تواجه صعوبات في بعض الموضوعات مثل الهندسة والعلوم الطبية، وأن هذه

(١) سعد الحاج البكري وسمية عودة الخطيب " الكتاب الخليجي في ثلاث جامعات خليجية " عالم الكتب. - مج ٣، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ / يناير / فبراير ١٩٨٣). - ص ص ٥٧٥ - ٥٨٦.

الصعوبات ربما تعود إلى اشكالية التعريب للمصطلحات العلمية، وتبين كذلك اهتمام الجامعات الثلاث بنشر البحوث العلمية من خلال إصدار الدوريات المتخصصة في شتى المجالات، وأخيراً قدمت الدراسة بعض التوصيات التي قد تسهم في نجاح حركة النشر وتطوير التعليم الجامعي في الخليج العربي لعل أهمها:

١ - العمل على تشجيع التأليف والترجمة.

٢ - التعريب الموحد للمصطلحات العلمية.

٣ - تنسيق الجهود بين الجامعات المختلفة لتعميم الفائدة.^(١)

وهناك دراسة أخرى بعنوان " الكتاب الخليجي - وصدرت في قسمين - القسم الأول البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر "^(٢) و "القسم الثاني غطي الإمارات العربية المتحدة وعمان والعراق "^(٣) وكلا القسمين من إعداد علي جواد الطاهر وكانت أهم توصيات هذه الدراسة ما يلي:

أ - ضرورة عمل معجم للمطبوعات الخليجية.

ب - ضرورة التنسيق بين دول الخليج وأهمية ذلك لخدمة قضية النشر.

(١) المرجع السابق. - ص ٥٧٦.

(٢) علي جواد الطاهر " الكتاب الخليجي: القسم الأول البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر " عالم الكتب. - مج ٣، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ، يناير / فبراير ١٩٨٣). - ص ص ٤٩٠ - ٥٤٤.

(٣) علي جواد الطاهر " الكتاب الخليجي: القسم الثاني الإمارات العربية المتحدة وعمان والعراق " عالم الكتب. - مج ٤، ع ١ (رجب ١٤٠٣هـ، أبريل ١٩٨٣م). - ص ص ٣ - ٣٦.

ج - ضرورة حل مشكلة التوزيع وعدم توافر هذه الكتب والدوريات لقطر من الأقطار الأخرى.

ويلاحظ أن هذه الدراسة شملت بشكل عام حركة النشر بهذه الدول. وليحيى جبوري دراسة بعنوان " حركة التأليف والنشر في قطر " ^(١) تطرق فيها الكاتب لحركة النشر في دولة قطر وخلصت دراسته للنتائج التالية:

أ - عدم وجود تعاون بين الناشرين في الداخل وغياب الموزع الذي يتعاون في إخراج الكتاب وتوزيعه في الأسواق المحلية والخارجية.
ب - غلاء كلفة شحن الكتب من الداخل للخارج بواسطة الطائرات.

ج - غلاء أجور الطباعة داخل قطر، إذ يبلغ ضعف تكاليفه في البلاد العربية.

هذا بالإضافة إلى دراسة لأحمد أنور عمر بعنوان "النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية" ^(٢) تناول فيها جملة أمور منها:

أ - أن من بين المجالات التي يمكن للجامعات أن تسهم في نشرها: - البحوث العلمية، الدوريات، وتقارير المتابعة، وتحقيق كتب التراث، والكتب الدراسية، وإصدار الفهارس، والبليوجرافيات... إلى آخره.

ب - أن من المهم التخطيط لعملية النشر في كل جامعة حيث تحدد الأولويات التي تكتسب الطابع العلمي ذا العلاقة المباشرة باهتمام الجامعة وطبيعة تخصصها وما يخدم أهدافها التي أنشئت من أجلها.

(١) يحيى جبوري " حركة التأليف والنشر في قطر " عالم الكتب. - مج ٤، ع ١ (رجب ١٤٠٣ هـ) أبريل ١٩٨٣ م.

(٢) أحمد أنور عمر " النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية " عالم الكتب. - مج ٥، ع ٤ (محرم ١٤٠٥ هـ) سبتمبر/أكتوبر ١٩٨٤ م. - ص ٤٧٤ - ٤٨٢.

ج - أن على الجامعات العربية الاهتمام كذلك بتلك المطبوعات التي تكون من أجل الإعلام الببليوجرافي كفهرس مقتنيات المكتبات الجامعية والببليوجرافيا الراجعة ونحو ذلك.

هـ - الاهتمام يتبادل المطبوعات بين الجامعات بشكل يخدم عملية البحث وتطوره وكذلك تبادل المعلومات عما نشر في الجامعة وما سوف تخطط الجامعة لنشره منعا لتكرار الجهود وتضاربها وتداخلها.

ولناصر بن محمد السويديان دراسة بعنوان " المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة وقائمة ببليوجرافية " (١) ، وقد عرض فيها أدوات الضبط الببليوجرافي، ونتج عنها بعض النتائج أهمها:

١ - لا يوجد مصدر واحد يفي بحاجة الباحثين بحيث يغطي نسبة كبيرة من المطبوعات الحكومية تتوافر فيها التغطية الزمنية والتنوعية. ولذا فلا بد من الاستفادة من المصادر مجتمعة.

٢ - رغم ظهور تفاوت في العديد من جوانب القوة والضعف بين المصادر فإنه لا يمكن إصدار حكم باختيار أفضل المصادر وأسوأها، ذلك لأن المفاضلة لا تقتصر على عنصر واحد، لأنه لا يوجد مصدر واحد يخلو من جوانب الضعف، ولهذا فقد تركزت الدراسة على إعطاء صورة عامة عن واقع الضبط الببليوجرافي من خلال دراسة المصادر

٣ - أوضحت الدراسة عددا من جوانب الضعف في المصادر، سواء من حيث التغطية العامة أو الزمانية أو النوعية أو التغطية الخاصة بمطبوعات هيئات حكومية معينة مع الإشارة إلى وجود أخطاء ونقص في البيانات. وهذه

(١) محمد ناصر السويديان. المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. - الرياض: دار المريخ للنشر،



خطة الدراسة ومنهجها

النتائج تفيد في تقويم الأعمال الموجودة حالياً، ومدى الاستفادة منها، بالإضافة إلى التخطيط لإصدار أعمال جديدة في المستقبل.

٤ - ثبت من واقع الدراسة أن المطبوعات الحكومية مشتتة في العديد من المصادر البليوجرافية التي لا توجد بينها روابط تجعل الاستفادة منها سهلة وميسرة من قبل الباحثين، كما ثبت عدم قدرتها على المتابعة السريعة لتغطية ما يصدر من مطبوعات جديدة أولاً بأول، كما أن هذه المصادر الموجودة حالياً أعمال واجتهادات فردية.

ويضاف إلى ما سبق دراسة لجاسم محمد جرجيس بعنوان " واقع النشر في دول الخليج العربي " ^(١) أستعرض الكاتب فيها الأمور التالية:

١ - مشكلة المعلومات من حيث تفجرها وكثرة تخصصاتها وتنوعها الشكلي اللغوي، والتكاليف الزائدة للنشر... إلخ.

٢ - أهم التطورات التي حصلت في صناعة النشر، والتي كان لها الأثر في تحسين مستوى هذه الصناعة تصميمًا وإخراجًا.

٣ - قسم الكاتب العقبات التي تواجه صناعة النشر إلى عقبات داخلية يختص بها كل بلد دون آخر، وأهمها ما يتعلق بمعوقات التصدير وارتفاع أجور النقل والإعلام والدعاية، ومعوقات خارجية وتشمل الرقابة وتزوير الكتب وارتفاع الضرائب والرسوم وبعض القوانين التي تتعلق بالعملية الصعبة... إلخ.

٤ - أن الكتاب الخليجي لا يزال غير موجود بشكل مرض في أسواق هذه الدول.

(١) جاسم محمد جرجيس " واقع النشر في دول الخليج العربي " الناشر العربي. - ع ٧ (أكتوبر

ولفهد بن محمد الدرعان دراسة بعنوان النشر في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية^(١) تطرق فيها الباحث إلى الجامعات السعودية منذ نشأتها وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، من ناحية ما تقوم به من إسهامات نشرية في ضوء ما توصل إليه الباحث من أسس علمية للنشر الجامعي، وكانت قد وصلت إلى عدد من النتائج لعل أهمها:

أ - أن للنشر العلمي أسسا وتقنيات ونظريات خاصة به تميزه عن النشر التجاري والرسمي (الحكومي).

ب - بدأ النشر في أغلب الجامعات بإصدار الدوريات، إذ نجد من بين سبع جامعات هناك خمس منها بدأ النشر فيها بالدوريات.

ج - بلغ مجموع ما أسهمت به الجامعات السعودية السبع منذ أن بدأ النشر فيها حتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، (٨٥٧) كتابا و (٩٣) دورية.

د - رغم وجود مراكز بحوث في الجامعات السعودية كافة إلا أن دورها في تغذية عملية النشر الجامعي لازال محدودا، ولم يسعف الوقت الباحث لتتبع هذه الظاهرة.

هـ - في مجال اللغات نجد أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لم تكن لها أي إسهام في هذا المجال، ولم توله عناية خاصة، علماً أنه يعد أحد أهدافها الأساسية.

ز - النقص الواضح في لوائح النشر وقواعده من ناحية التغطية لجميع حالات النشر ومجالاته.

(١) فهد بن محمد الدرعان. النشر في الجامعات السعودية. — مرجع سابق. — ٣٠٦ ص.



خطة الدراسة ومنهجها

ح - لا يوجد اهتمام بقضية التحرير الا في جامعتين فقط هما جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز.

ك - اهتمت جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز كذلك بقضية الإخراج والتصميم.

ل - عدم تبلور مفهوم التوزيع والتسويق لدى المسؤولين عن التوزيع في الجامعات السعودية مما نتج عنه عدد من السلبيات أهمها ضعف مستوى التوزيع وتقصيرها.

ويلاحظ في معظم هذه الدراسات استخدامها للمنهج الوصفي التقديري المبني على الملاحظات الشخصية والتقديرات الذاتية للباحثين والأحكام التعميمية غير المؤسسة.

ونصل أخيراً إلى دراسة ليحيى محمود ساعاتي بعنوان " النشر في المملكة العربية السعودية: مدخل دراسة " (١) وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

أ - ارتفاع حجم النشر بشكل ملحوظ في الفترة التي تبدأ من عام ١٤٠٠هـ، والاهتمام بالتصاميم وإخراج الكتب فنياً.

ب - ظهور عدد كبير من دور النشر التجارية في مختلف مدن المملكة العربية السعودية.

ج - تنوع الموضوعات التي تناولتها الأعمال المنشورة مع التفوق في مجالات الدين والإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

(١) يحيى محمود ساعاتي، النشر في المملكة العربية السعودية. — الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية،

د - استمرار ظاهرة لجوء بعض المؤلفين والكتاب في المملكة العربية السعودية إلى نشر أعمالهم على حسابهم الخاص نظرا لعدم قناعتهم بدور النشر واعتقادهم أن النشر المباشر ينتج عنه الحصول على ربح أكبر مما سيحصل عليه المؤلف من خلال الناشر.

هـ - ضعف التوزيع للكتاب المنشور محليا مع استمرار العديد من الهيئات العلمية والثقافية في توزيع المطبوعات التي تصدرها عن طريق الإهداء والتبادل أو عرضها للبيع في إطار محدود للغاية يقلل من فرص الحصول عليها ومن ثم الاستفادة منها.

ز - عدم وجود بيليو جرافيا وطنية تعين على متابعة حركة النشر في المملكة العربية السعودية منذ البدايات بشكل دقيق يستطيع المدارس من خلالها إصدار أحكام قاطعة فيما يتعلق بالناحيتين الموضوعية والعقدية في هذه القضية.

وبعد هذا الاستعراض الشامل لهذه الدراسات يتضح ما يلي:

١ - أن هذه الدراسات لم تتطرق للمواصفات القياسية الدولية (ISO) ولم تركز على مجالي العلوم والتقنية.

٢ - اتصفت غالبيتها بالتغطية السريعة لقضية النشر الأكاديمي.

٣ - قلة الدراسات التي تناولت حركة النشر في دول الخليج العربية بشكل متكامل - وإن كان بعضها قد تعرض لها جزئيا - مما يعني عدم تكامل الرؤية لقضية النشر بشكل عام، وكذلك النشر في جامعات الخليج بشكل خاص.

٤ - أن هذه الدراسات السابقة في مجملها لم تتطرق لقضايا الإخراج مثل التحرير والتصميم، وهي قضايا تعين على الاستفادة وتوصيل المعلومات بيسر وسهولة.

٥ - لم تتعمق هذه الدراسات في الحديث عن جانب عقود النشر ولوائحه واتفاقياته مع أهميتها، ولا توجد سوى دراسة واحدة تطرقت لهذا الجانب^(١) إلا أن تغطيتها كانت جزئية.

٦ - أن هذه الدراسات رغم أنها نبهت إلى وجود مشكلة في التوزيع إلا أنها تناولت هذا الأمر بشكل تنقصه الدقة وقدمت حلولاً سريعة.

٧ - أن هذه الدراسات أشارت إلى قضية التعاون في مجال النشر بين جامعات دول مجلس التعاون الخليج العربية، لكن لم تعالجه بتوسع، ولا شك أن هذا التعاون ينبغي أن يدرس ويبحث بطريقة متعمقة وموسعة.

٨ - إن من بين هذه الدراسات السابقة توجد دراستان^(٢) أشارتا إلى أهمية وجود الببليوجرافيا الوطنية الخليجية التي لم يتم تنفيذها حتى الآن مع أهميتها.

وعلى هذا يتضح مدى أهمية دراسة القضية على مستوى إقليمي تدخل فيه جامعات دول الخليج العربية الست، لأن هذه الدول تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية لتجيب على الكثير من التساؤلات وتكشف الغموض الذي يكتنف الرؤية الشاملة لهذه القضية.

(١) فهد بن محمد الدرعان. - مرجع سابق. - ص ٢٥٦.

(٢) المرجع السابق. - ص ٣١٠. ودراسة ليحيى محمود ساعاتي بعنوان النشر في المملكة العربية

السعودية: مدخل دراسة. - مرجع سابق. - ص ٥٦.

فصول الدراسة:

ووتتوزع عناصر محتوى الدراسة إلى عشرة فصول على النحو التالي:

تمهيد: خطة الدراسة ومنهجها:

وفي هذا التمهيد يوضح الباحث مشكلة الدراسة وأهدافها وحدودها المكانية والزمانية والشكلية والنوعية وأسئلة الدراسة ومنهجها وأدوات الدراسة والدراسات السابقة .

الفصل الأول: النشر الجامعي (الأكاديمي): مفهومه وأساسه:

ويشتمل هذا الفصل على لمحة تاريخية عن النشر الجامعي بالإضافة إلى مفهومه وعلاقته بأهداف الجامعة ثم دراسة لأنماطه الشكلية والموضوعية، كما يشتمل أيضا على دراسة للأسس والأهداف المقننة التي تحدد معالم هذا النوع من النشر، ويختم الفصل بدراسة لمكانة النشر الجامعي (الأكاديمي).

الفصل الثاني: مناقشة المواصفات القياسية الدولية (ISO) وتحليلها:

وفي هذا الفصل سوف تتم مناقشة المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالكتب، الصادرة عن المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) مناقشة مستفيضة وعلمية لبلورة هذه المواصفات للوصول إلى نقاط محددة، ورؤية واضحة يمكن معها التطبيق على المطبوعات الجامعية الخليجية لمعرفة مدى تطبيق هذه المواصفات من جهات النشر في الجامعات موضع الدراسة.

الفصل الثالث: تاريخ النشر في الجامعات الخليجية:

يعرض هذا الفصل لتاريخ النشر الجامعي في كل دولة على حدة اعتمادا على التدرج الزمني منذ ظهور أول جامعة في كل دولة مع إبراز ملامح



خطة الدراسة ومنهجها

التطور في ميدان النشر في كل جامعة على حدة وذلك عن طريق دراسة عديدة ونوعية للكتب المنشورة في الجامعات الخليجية في شتى الموضوعات.

الفصل الرابع: اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية:

ويتفرع هذا الفصل إلى قسمين:-

أولهما:- يبحث في اتجاهات النشر بالجامعات في كل دولة على حدة ودراسة التوزيع الشكلي والموضوعي وما تركز عليه كل جامعة في ميدان النشر ومدى ارتباط المطبوعات بالمناهج الدراسية أو تجاوزها إلى نشر أعمال عامة لا ترتبط بالقضية التعليمية، كذلك دراسة التوزيع الموضوعي بشكل عام على مستوى إقليمي في محاولة للوصول إلى مدى التغطية الموضوعية لاحتياجات هذه الدول.

وثانيهما:- يتركز في دراسة تحليلية مستفيضة لمجالي العلوم والتقنية في محاولة للوصول إلى رؤية أكثر وضوحاً لجهود الجامعات الخليجية في هذين المجالين مع وضع المبررات المقنعة والأسباب الحقيقية وراء كل ظاهرة قد تظهر على السطح.

الفصل الخامس: قنوات النشر في الجامعات الخليجية:

ويبحث هذا الفصل في قضية جهات النشر وقنواته التي تتولى عملية النشر في الجامعات الخليجية. وهو يهدف إلى التعرف على ما إذا كانت القنوات في جميع الجامعات موحدة، أي تتبع جهة محددة، أم أنها موزعة على جهات متفرقة، مع دراسة الأسباب التي تكمن وراء التعددية أو التوحيد المركزي، وهل هذه الأسباب منطقية وعلمية أم مجرد تقديرات عفوية وذاتية.

الفصل السادس: النشر الجامعي الخليجي في ضوء المواصفات القياسية الدولية:

وفي هذا الفصل سيطبق الباحث ما توصل إليه من تحليل ودراسة في الفصل الثالث على عينة عشوائية من مطبوعات جامعات الدول الخليجية في محاولة للوصول إلى واقع هذا النشر من حيث مدى التطبيق ودقته ومدى مطابقته لهذه المواصفات الدولية (ISO) التي أقرتها الدول العربية منذ ما يزيد على سبع سنين، وهي فترة يراها الباحث كافية لبدء العمل بها.

الفصل السابع: قواعد النشر وإجراءاته في الجامعات الخليجية:

يركز هذا الفصل على دراسة علاقة النشر بأهداف كل جامعة على حدة، ثم سبل الحصول على الكتب المراد نشرها وطريقة التقديم والفحص وإجراء العقود والاتفاقات وكيفية التحرير والتصميم الشكلي للمطبوع من الكتب في ضوء ما توصلت إليه أثناء الدراسة من خلال تلك القواعد المنظمة لهذه الناحية.

الفصل الثامن: توزيع الكتب الجامعية الخليجية وتسويقها:

ويتناول هذا الفصل طرق التوزيع والتسويق في كل جامعة لكل دولة خليجية، إذ إن وجود نشر لا يخدمه توزيع مدروس ومحكم وشامل لا يعد كافياً. كما يتضمن الفصل دراسة للأسس التي يقوم عليها التوزيع ومدى توافرها تنشره الجامعات الخليجية موضوع الدراسة في مكاتب ومتاجر كتب في كل دولة على حدة أو في مكتبة الجامعة أو جامعات الدولة في مكاتب ومتاجر الدولة نفسها.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

الملاحق:



خطة الدراسة ومنهجها

وسوف تكون هناك خمسة ملاحق تابعة للدراسة وهي:

١ - الملحق الأول: قائمة بالمواصفات والمعايير الدولية ذات العلاقة بمجال النشر، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

٢ - الملحق الثاني: قواعد النشر ولوائحه بالجامعات الخليجية.

٣ - الملحق الثالث: أنماط من عقود النشر الخليجية واتفاقاته، وتلك النماذج الموحدة المستخدمة في تسيير حركة النشر بها.

٤ - الملحق الرابع: ويشتمل على:

أ - استبانة عن نشر الكتاب بالجامعات الخليجية، التي وزعت على مسؤولي النشر بها.

ب - استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات المركزية بالجامعات الخليجية.

ج - استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات التجارية (منافذ التوزيع).

د - نموذج تقييم الذي تم بموجبه تقييم الكتب التي تم اختيارها حسب العينة العشوائية.

هـ - بعض الخطابات التي استشهد بها الباحث في فصول الدراسة.

٥ - الملحق الخامس: قائمة بالكتب الجامعية الخليجية.



النشر الجامعي
(الأكاديمي)

مفهومه وأساسه

تعريف النشر:

ولفهوم النشر جانبان لغوي واصطلاحي في عرف المكتبيين المتخصصين، ويعد التعرف عليهما وتمحيصهما مهما للغاية إذا ما أريد للرؤية أن تتضح والغموض أن ينجلي خاصة وأن للنشر مفهومات اصطلاحية متعددة ومتنوعة، والاطلاع عليها والمرور بها دراسة وبحث سيكون له آثار إيجابية على المفهوم النشري الذي يريد الباحث أن يصل إليه لتتضح الصورة ويزول الغموض بمشيئة الله.

ومن الملاحظ أن المعاجم اللغوية العربية القديم منها والحديث بينها توافق شبه تام حول التعريف الغوي للنشر. ولعل الاختلاف فيما بينها يركز على مجالات ثلاثة هي:

- أ - التوسع في الشواهد القرآنية والسنة النبوية المطهرة.
- ب - التوسع في الشواهد الشعرية والأمثال العربية ونحو ذلك.
- ج - أو مزيد من المفاهيم اللغوية الشاذة لكلمة النشر التي لشدوذها لم تلق إجماعاً أو شبه إجماع من القواميس أو المعاجم العربية.

يقول أحد اللغويين في تعريف النشر:

والنشر مصدر نشرت الثوب وغيره أنشره نشرا ونشرت الحديث إذا أذعته ونشرت العود بالمنشار نشرا... ونشر الله الميت وأنشره لغتان فصيحتان وفي التنزيل ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ قال الشاعر الأعشى:

حتى يقول الناس مما رأوا ياعجبا للميت الناشر

أي المنشور، ونشرت عن المريض إذا رقيته حتى يفيق وهي النشرة... والنشر الرائحة وأكثر ما تختص به الرائحة الطيبة وربما سميت الحبيثة أيضا نشرا، والنشر أن يصيب اليبس مطر في دبر الصيف فيفطر بورق وهو داء إذا أكله المال... والنشر خلاف الطي... وقد سميت العرب ناشرة وأحسب اشتقاقه من نشرت الشيء بالمنشار أو من نشرته، والنشر التضح إذا أصيبت الماء من إناء أو صيبت عليك فانتشر ومنه حديث الحسن رحمه الله (أتملك نشر الماء لا أم لك).^(١)

وعرف آخر النشر لغة إذ يقول:

نشر الله الموتى بنشرهم نشرا ونشورا أحياهم. والموتى حيوا فهم ناشرون. لازم متعدد. ونشرت أوراق الشجر انبسطت وامتدت والشجر أورق. والكلاء يس فأصابه مطر دبر الصيف فاخضر. والثوب ونحوه نشرا بسطه خلاف طواه. والخشب نحته... والخبر ينشره نشرا أذاعه... والخبر ذاع وفشا... والنشر الريح الطيبة أو أعم... والنشر لغة في النشر للقوم المتفرقين لا

(١) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري. كتاب جمهرة اللغة، (بيروت: دار صادر طبعة بالأوفست من طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكاتبة بمحدر آباد، ١٣٤٥هـ)، ص ٣٤٩/٣.

يجمعهم رئيس...^(١)

وزاد صاحب الصحاح في تعريفه للنشر لغويا عما ذهب إليه التعريفان السابقان، بما يلي: «... وقد نشرت الأرض فهي ناشرة، إذا أنبتت ذلك. قال الشاعر:

وفينا وإن قيل اصطللحنا تضاعن كما طير أوبار الجراب على النشر
ويقال رأيت القوم نشرا، أي منتشرين، واكتسى البازي ريشا نشرا،
منتشرا طويلا والنشر أيضا أن تنتشر الغنم بالليل فترعى... وانتشر الخبر أي
ذاع»^(٢).

وفي كتاب (تهذيب اللغة)^(٣) نجد أن تعريف النشر اللغوي قد أخذ حيزا مكانيا أكبر، وذلك لأنه توسع عن المعاجم السابقة في تعريفه له بكثرة الشواهد والاستدلالات القرآنية والسنة المحمدية، أضاف إلى ما مضى كثرة استخدامه للأبيات الشعرية والأمثال العربية التي تخدم معنى من معاني النشر اللغوية، وهذا الذي يفسر الإطالة إذ إن المعاني التي أوردها هذا المعجم اللغوي لم تخرج في مجملها عن ما ذهبت إليه المعاجم السابقة. ووافق كل من معجم (متن اللغة)^(٤) و (المصباح المنير)^(٥) و (مختار الصحاح)^(٦) و (القاموس

(١) بطرس البستاني. كتاب قطر المحيط. (بيروت: مكتبة لبنان (مصور من طبعة ١٨٦٩)، ص ١٧٠/٢.

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ تحقيق أحمد بدالفور عطار. (بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٧٦هـ). مج ٢، ص ٨٢٧، ٨٢٨.

(٣) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى. تهذيب اللغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة علي محمد البجداي (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٨٤م)، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٤) أحمد رضا. معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م) ٤ / ٤٥٨، ٤٥٩.

(٥) أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تصحيح مصطفى السقا (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د. ت)، ص ٢ / ٢٤٧.

(٦) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. مختار الصحاح، - ترتيب محمود خاطر؛ مراجعة لجنة من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م) ص ٦٦٠.

المحيط^(١) في طرحها لمعنى النشر لغويا متطابقة تقريبا المعاجم الأخرى والاختلاف فيما بينها ينحصر في كيفية تناول والتوسع في التفسير والشرح وكثرة الاستدلالات المتنوعة.

والتأمل في التعريفات اللغوية السابقة لكلمة النشر لربما يلاحظ عدم تناولها بشكل واضح لقضية نشر الكتاب الذي يعد نشره نشرا، وأنه يدخل في المفهوم العام للتعريف، وهذا مرده ربما لأن نشر الكتب لم يعرف في الماضي التليد إلا تحت مايسمى تجاوزا بالوراقة. ولعل في هذا التعليل مخرجا منطقيا لهذه المعاجم اللغوية. إلا أن أحد اللغويين استدرك هذه القضية عندما تناول تعريف النشر، إذ أدخل الكتاب في التعريف، إذ يشير إلى ذلك صراحة بقوله: «ن ش ر - نشر الثوب والكتاب، ونشر الثياب والكتب وصحف منشرة، وملاء منشرة... ونشر الشيء فانتشر وتنتشر ﴿وانتشروا في الأرض﴾... تفرقوا... ونشر الخير: أذاعه وانتشر الخير بين الناس... وله نشر طيب وهو ما انتشر من رائحته»^(٢).

هذا ما يتعلق بالتعريف اللغوي للنشر، والتعريف التراثي لكلمة النشر يعوزه التعرف على معانيه الاصطلاحية المعاصرة التي هي في حقيقتها محاولة جادة لشرح المصطلحات الإنجليزية (PUBLISH) وتعني ينشر أو (PUBLISHER) ويقصد به الناشر (PUBLISHING) ويدل على النشر، والربط بين المفهومين اللغوي والاصطلاحى للنشر سيعين على فهم أوسع وإدراك أرحب لهذه الكلمة، مما سيكون له أثر على هذه الدراسة.

(١) محمدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي . القاموس المحيط (بيروت : المؤسسة العربية للطباعة والنشر،

د . ت)، ص ٢ / ١٤٧ .

(٢) جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . أساس البلاغة (بيروت : دارصادر؛ دار بيروت،

١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م)، ص ٦٣٣ .

فلو بحثنا مثلاً عن معنى (Publish) لوجدنا أن قاموس (المورد) قد أورد لها ثلاثة معانٍ ثالثها هو الذي بعنينا (يذيع، يعلن، ينشر كتاباً)^(١)، واكتفى محمد أمين البنهاوي في معجمه بالترجمة الحرفية لكلمة (Publish) إذ عربها بـ(ينشر)^(٢) دون تعليق أو توضيح وكان الأولى أن يفعل ذلك خاصة وأن معجمه هذا يخدم التخصص. وعلق أحمد الشامي وسيد حسب الله على هذا المصطلح في معجمهما بـ(يهيء الوثيقة ويجعلها في متناول الجمهور)^(٣)

ونال مصطلح (Publish) مزيد عناية وشرح عند كل من عبد التواب شرف الدين وعبد الفتاح الشاعر إذ يقولان في معجمهما عن هذا المصطلح بأنه: «عمل يقوم به الناشر لإصدار أو عرض الكتاب للتوزيع الجماهيري بعد أن أتم طبعه بإحدى وسائل الطباعة أو النسخ أو التصوير الجاف»^(٤) ويتضح من هذا التعريف للمصطلح أنه يشمل جهود الناشر في إتاحة ما ينشره للجمهور بالوسائل المتعددة المتاحة من المكتبات المحلية ومتاجر الكتب أو بالوسائل الأكثر تطوراً كخدمة البيع بواسطة البريد ونحو ذلك.

ولكن هل عمل الموزع الذي يكفي عادة بعرض الكتب وغيرها من المطبوعات ومحاولة تسويقها يعد من قبيل النشر والجواب قطعاً بالنفي. ومرد ذلك أن التعريف السابق قرن هذا الجهد برغبة الناشر نفسه بالقيام بالتوزيع والإتاحة للجمهور. لكن ما الوضع بالنسبة للناشر غير الموزع الذي يكل أمر ما

(١) منير العليكي . المورد : قاموس إنجليزي / عربي (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٣م)، ص ٧٣٧.

(٢) محمد أمين البنهاوي . معجم المصطلحات المكتبية، ط ٢. (جدة : دار الشروق، ١٩٧٩م)، ص ٢٢١.

(٣) أحمد الشامي و سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : إنجليزي / عربي (الرياض: دار المريخ ، ١٤٠٨هـ)، ص ٩٢٠.

(٤) عبد التواب شرف الدين و عبد الفتاح الشاعر. المعجم الموسوعي لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات

(الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٤م)، ص ٣٤٩ .

ينشره إلى دار توزيع لتقوم بهذه المهمة رغبة في التفرغ وإمعاناً في توزيع الأدوار ؟ هل نلتزم في هذه الحالة بهذا المفهوم للمصطلح على اعتبار أن أحد المعرفين قيده وحدده بذلك ؟ أعتقد أن الإجابة سوف تكون بالسلب إذا ما أريد توخي الدقة في تحديد مصطلحات التخصص.

وعرف مصطلح (Publisher) الذي يعني الناشر بأنه «الشخص أو شركة أو مؤسسة مسؤولة عن تسويق الكتاب وتنظيم بيعه، وهو خلاف الطابع لكنه قد يتولى عمليتي طبع ونشر الكتاب في آن واحد»^(١).

ويحدد التعريف السابق دور الناشر بعملية التسويق أي التوزيع وتنظيم بيعه، وهذا التحديد في الواقع يوجد نوعاً من اللبس والتداخل بين أدوار الناشرين والموزعين. فالناشر قد يكون موزعاً لكن لا يكون بأي حال موزعاً فقط، إذ في هذه الحالة يكون موزعاً لا ناشرًا.

وتلخص أحد المعاجم مصطلح ناشر بشكل أكثر دقة وشمولية إذ تقول: «بأنه شخص أو هيئة تجارية كالشركات والهيئات تخصصت في إخراج الكتب،... والدوريات والخرائط المطبوعة، وغيرها من المطبوعات بحيث تصبح معدة للبيع للجمهور...»^(٢).

ووافق الشامي وحسب الله ما ذهب إليه التعريف السابق عندما عرف الناشر بأنه: «الشخص أو المؤسسة أو الهيئة المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الوثيقة إلى الجمهور»^(٣). وهذا التعريف المختزل حدد مفهوم الناشر بشكل يتتفي معه اللبس والإبهام.

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٢) بجدي وهبة. معجم مصطلحات الأدب: إنجليزي - فرنسي - عربي، مع مسردين للألفاظ الفرنسية والعربية (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٤م)، ص ٤٥٢.

(٣) أحمد محمد الشامي و سيد حسب الله. المرجع السابق، ص ٩١٩.

وفي تعريف رابع لمصطلح الناشر حدد مفهومه بـ «الشخص أو الهيئة المسؤولة عن نشر المطبوع من بداية كونه مخطوطاً وإلى ما بعد توزيعه».^(١) وهذا التعريف نراه قد وسع من دائرة اهتمام الناشر ليتولى جميع عمليات النشر المختلفة.

وملخص هذه التعريفات القاموسية لمصطلح ناشر (Publisher) أنه الجهة الاعتبارية المسؤولة عن وثيقة ما سواء كانت كتاباً أو أي وعاء معلوماتي قابل للتوزيع سواء كانت هذه الجهة شخصاً أم مؤسسة أم شركة أم أي جهة حكومية أم جامعة... إلخ، وهو قد يتولى التوزيع بنفسه وقد يوكل أمر ذلك إلى غيره، ولكن لا يمكن بأي حال أن يقال إن مهمة الناشر الوحيدة هي التوزيع فحسب.

أما المصطلح الثالث والأخير في هذه المنظومة الثلاثية فهو مصطلح (Publishing) ويعني النشر، فقد عرفته أحد المعاجم بأنه يعني «إتاحة أحد مسجلات المعرفة للاطلاع الجماهيري على شكل مطبوع».^(٢) وهذا التعريف مقتضب جداً ولم يدخل المعجم في تفاصيل قد تكون ضرورية لتوضيحه وتبيينه. وهذا ما حاول معجم آخر أن يتجنبه عندما عرف النشر بقوله: «بأنها العملية التي تتضمن المباحثات مع الشخص أو الهيئة المسؤولة عن المحتوى الفكري أو المحتويات الفنية للوثيقة وجميع النشاطات المتعلقة بالتحكم في إنتاجها».^(٣)

ويعرفه أحد المهتمين بالتخصص بقوله: «النشر: مجموعة العمليات التي

(١) عامر إبراهيم قنديلجي . موسوعة التوثيق والمعلومات الصغيرة (بغداد : مركز التوثيق الإعلامي لدول

الخليج العربي، ١٩٨٣م)، ص ٢٤ .

(٢) عبدالنواب شرف الدين و عبد الفتاح الشاعر، المرجع السابق، ص ٣٤٩ .

(٣) أحمد الشامي و سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ٩٢٠ .

يمر بها الكتاب من أول صورته المخطوطة حتى يصل إلى القاريء»^(١). وهو بهذا لم يشير إلى عدد أو أسماء هذه المخطات التي يمر بها الكتاب إلى ان يصل للقاريء.

وفصلت دائرة المعارف البريطانية وتوسعت في طرحة فعرفته بـ«أنه ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتحرير وإعداد المواد المراد نشرها وتنظيم إنتاجها وتوزيعها وتحمل المسؤولية المالية وكافة المسؤوليات الأخرى المرتبطة بعملية النشر»^(٢).

وإذا كانت التعريفات السابقة لم تحدد المجالات الشكلية للنشر عند تناولها لمفهوم النشر وتعريفه، فإنه في تعريف آخر نجد الإشارة واضحة لهذه المجالات إذ يعرف النشر فيقول: «هو مجموعة العمليات التي تؤدي إلى إخراج الكتاب أو الدورية أو الصحيفة من حالة كونه مخطوطاً إلى طبعه وتسويقه تجارياً. وعادة لا يتولى المؤلف بنفسه هذه المهمة وإنما يقوم بها تاجر متخصص يشغل في الوقت الحاضر مكان رعاة الأدب قديماً وقد تقوم بهذه المهمة هيئة عامة كدولة أو جامعة مثلاً»^(٣).

وإذا كانت التعريفات السابقة يمكن تصنيفها في إطار التعريف القاموسي الذي قد لا يكون كافياً لتحديد مفهوم كل من الناشر والنشر، فإن التعرف على المعاني الاصطلاحية للمصطلحين السابقين قد تكون أكثر فائدة في تحديد المقصود، وتصبح ضرورة الطرح والمناقشة، وهذه المعاني

(١) محمد أمين البنهاوي، المرجع السابق، ص ٢٢١ .

(٢) أمين جبر سليم " أزمة النشر في الوطن العربي " رسالة المكتبة ، مج ٢ ، ع ٤ (كانون الأول ١٩٨٥م)، ص ٤٤ .

(٣) مجدي وهبة و كامل المهنلس. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط ٢، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤م)، ص ٤١١ .

الاصطلاحية قد تناولها باحثون في المجال نفسه في مصنفاتهم المستقلة (كتب مثلاً) أو في دوريات متخصصة.

ويعرف أبوبكر محمود الهوش الناشر (Publisher) بأنه: «من يأخذ على عاتقه مسئولية إصدار الكتاب أو أي مادة مطبوعة أخرى وتقديمها إلى الجمهور»^(١) وعلى ذلك فإن مهمة الناشر الحقيقية ومسئوليته الدقيقة محصورة بشكل رئيسي في تحمل تبعات إصدار أي كتاب أو أي مطبوع قابل للتوزيع بصورة كاملة وتامة.

وأسهب دانيس. س سميث (SMITH.S.DANIS) في تعريفه لمصطلح ناشر بحيث لم يقتصر على المفهوم بل تعداه إلى شرح المهمات والإدوار التي يمكن أن يؤديها فيقول:

هو الذي يتسلم المخطوط من المؤلف ويدير المال من لدنه أو من موارد أخرى، ويستأجر خدمات الفنانين والمترجمين وغيرهم من خبراء التحرير، واللجان الفنية، ويشرف على عمل الطابعين، ثم يوجه التوزيع إلى السوق المأمول للكتب التي تم إنتاجها. إن الناشر هو الرجل الذي يضغط الزر المحرك لكل أجهزة عملية نشر الكتاب. والوضع المركزي للناشر يجعله في مركز الرؤية الشاملة المحيطة التي ليست ميسورة المنال بالنسبة للشركاء الآخرين. ومن ثم مزيداً من المسؤولية لرؤية كل الأبعاد والأعماق، وللفكر المتخيل للمدى الطويل وروح التجريب.^(٢)

(١) أبوبكر محمود الهوش "دراسات في النشر" عالم المعلومات، ع ١، ص ٥ (١٩٨٢ م). - ص ٤.

(٢) دانيس. س. سميث. صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارئ، ترجمة محمد علي العريان وعصمت أبوالكوارم ومحمود عبد المنعم مراد، (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ١٩٧٠ م)، ص ١١.

وإذا أردنا أن نتلمس للنشر (Publishing) تعريفا اصطلاحيا لعلماء التخصص رأي فيه، وللباحثين في المجال جهد وتمحيص حوله، فإن المراجع تسعفنا بأكثر من تعريف اصطلاحى تعبر عن خلاصة بحث مضمّن وعمل دؤوب. إذ حدد أحد المراجع مفهومه بقولها: «يتضمن النشر في جوهره اختيار، وإعداد، وتسويق المادة المطبوعة»^(١).

إن التعريف السابق في مضمونه إيجاء إلى أركان النشر الأساسية التي هي تأليف الكتاب، وتصنيعه، وتسويقه. وهو وإن أشار إلى الحلقتين الأخريين صراحة فإن الحلقة الأولى تفهم ضمنا من الاختيار من بين مايقوم به المؤلفون أو المحققون... إلخ من جهود خرجت في صور مخطوطة على الناشر أن يختار من بينها ما يعتقده مفيدا من منظوره هو الذي قد يدخل فيه حسابات معينة كالمردود المادي ونحو ذلك.

ويذكر ساندلز. ب جرانيس (SANDLZ.B.GRANES) أن مفهوم كلمة النشر تعني أن «تعمم بين الناس الكلمات والصور التي انتجتها العقول المبدعة والتي صاغها المحررون، وأخرجها الطابعون»^(٢). ويوضح جرانيس هذا المفهوم بتطبيقه على مجال من مجالات التطبيق قائلا بأنه إذا «ماطبق هذا الوصف على الكتب، فإنه يعني سلسلة متتابعة ضخمة من ضروب النشاط، لا يمكن حلقة واحدة منها بمفردها أن تسمى نشرا، وإنما هي كذلك فقط: حينما يتحول المخطوط إلى كتاب مطبوع، ثم يوزع على أسواقه المرسومة له وبذلك تكون عملية النشر كاملة»^(٣).

(١) أبوبكر محمود أبوالهوش، المرجع السابق، ص ٤ .

(٢) ساندلز ب. جرانيس. نشر الكتب فن؛ ترجمة وتقديم حبيب سلامة (القاهرة: دار النهضة المصرية ،

١٩٦٥م)، ص ٤٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

ويشير شعبان عبدالعزيز خليفة إلى هذه الحلقات الثلاث بصورة أكثر وضوحاً وصراحة حيث قال بأن النشر «يتضمن ثلاث حلقات متميزة هي: تأليف الكتب وتصنيع الكتاب وتسويق الكتاب»^(١). إذ إن هذه الحلقات في واقع الأمر تعني للنشر مهام أساسية ومحطات رئيسة لا يمكن أن تغفل إحداها على حساب الأخرى، ويضيف شعبان خليفة إلى ما سبق توضيحاً مهماً قائلاً:

لا يمكن لأي حلقة من هذه الحلقات قائمة بمفردها ومستقلة عن الحلقتين الأخرين أن تسمى نشرًا، فتأليف الكتاب دون طباعته وتسويقه لا يمكن أن يسمى نشرًا، وطباعة الكتاب فقط لا يسمى نشرًا، كما أن تجارة الكتاب قائمة بذاتها ومنعزلة عن التأليف والطباعة لا تدعى نشرًا بل يكتسب النشر جوهره ومعناه من مجموع هذه الحلقات التي تترتب الواحدة منها على الأخرى.^(٢)

ومع أن دائرة المعارف البريطانية تناولت تعريف النشر بشكل موجز ومختصر إلا أنه توافق مع التعريفات السابقة للنشر، وساندها في الإشارة إلى حلقات النشر الثلاث. إذ عرفته بأنه «ذلك النشاط الذي يتضمن إختيار وتجهيز وتسويق المواد المطبوعة».^(٣)

ويعد مفهوم دانيس- س سميث لمصطلح النشر من أنضج التعريفات تحليلًا وأكثرها تحديدًا له. فهو يضيف حلقة رابعة إلى الحلقات الثلاث وهي

(١) شعبان عبدالعزيز خليفة . حركة نشر الكتب في مصر : دراسة تطبيقية (القاهرة : دار الثقافة للطباعة

والنشر ، ١٩٧٤م)، ص ٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩ .

(٣) محمد سيد محمد . صناعة الكتاب ونشره (القاهرة: دارالمعارف، ١٤٠٤هـ) - ص ٢٣٨ .

(إقتصاديات الإعلام، ٢)

حلقة الناشر. وهي ليست حلقة بحد ذاتها لها استقلاليتها التامة، ولكن يعتبرها الراعي والمنسق للحلقات الثلاث، وشريكا رابعا لا غنى عنه، فيقول تأكيدا لهذا المنحى :

أنه لابد من قيام عناصر أربعة إذا أردنا تكوين صناعة كتب، أما العناصر الثلاثة الأولى - والتي تعد في حكم البديهيات المقررة - فهي: المؤلف، والطابع، والبائع ، ولكن الشريك الرابع هو الذي يمثل المركز الرئيسي والذي يعتبر عمله أقل الأعمال فهما من جانب الناس الذين هم خارج ميدان الكتب، وهذا الشريك هو الناشر .^(١)

إن التعريفات السابقة في مجملها يجدها الباحث قد تضافرت على المفهوم الاصطلاحي للنشر، وجاءت مكملة بعضها بعضا، أما توضيحا أو شرحا أو إضافة لابد منها لتعطي تصورا شموليا ودقيقا له، ويراها الباحث إجمالا قد حرصت على نقاط مهمة هي:

١ - أن للنشر في مفهومه الاصطلاحي حلقات ثلاثا رئيسة هي: التأليف والتجهيز والتوزيع. وإن اختلفت المصادر في أسماء جميع هذه الحلقات، أو في إحداها، إلا أنها جميعا معان مترادفة تفهم إما صراحة أو تلميحاً لتدل على كل حلقة من هذه الحلقات الثلاث.

٢ - ويعتبر اعتماد هذه الحلقات بعضها على بعض أحد مقومات النشر الأساسية، ولا يمكن استبعاد أي حلقة أو دمج حلقة في أخرى، ثم ندعي أن هذا نشرا. بل إن النشر هو تعاون هذه الحلقات فيما بينها تعاوناً إيجابياً يقوم فيه الناشر بدور المنسق والمخطط والمشرّف في وقت واحد على جميع عمليات النشر برمتها.

(١) دانيس . س سميت . - المرجع السابق . - ص ١١ .

ولو أردنا أن نربط بين المفهوم التراثي لكلمة نشر و المصطلح العلمي المعاصر لها، فسنجد أن الرابطة تأتي من النتيجة أو العرف، وهو الانتشار والذيع. وقد ألمح إلى ذلك أحد الباحثين عندما قال :

وإذا سعينا وراء معنى النشر نجد أن النشر لغة يوحي إلينا بمعناه الاصطلاحي، فالنشر لغة ضد الطي، النشر: الريح الطيبة، والأرض ناشرة إذا أنبت أو انتشر إوراق الشجر، وهذه المعاني كلها توحي إلينا بالمعنى المعاصر لنشر الكتب.^(١)

وإذا كانت التعريفات الماضية تدور في فلك التخصص (المكتبات والمعلومات)، وتخدم النشر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتؤدي غرضاً ومهمة في دائرة العلاقة الملحوظة بين التعريف والمعرف به، إلا إن هناك مراجع حوت بين طياتها تعريفات أخرى للنشر أخرجته من إطاره التقليدي إلى حمى تخصص آخر هو الاتصال والإعلام.

فمن هذه التعريفات ذلك التعريف الذي يحدد مفهوم النشر بأنه: عملية توصيل الإنتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل، كما تقول نظريات الإتصال».^(٢) إلى إن قال موضحاً وشارحاً «بحيث تصل إليه دونما شوشرة».^(٣)

وبهذا المفهوم والمعنى للنشر يصبح في الدائرة الفلسفية والنظرية لعلم الاتصال ويخدم مجال الإعلام الذي يشترك معه في سمات هذا الإطار النظري الذي له خصوصيته الخاصة وشروطه الخاصة أيضاً، من حيث وجود ذلك

(١) محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص ٣٣٧ .

(٢) فواد عبدالعال النشر : هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية عالم الكتب ، مج ٤ ، ع ٤ (رجب

١٤٠٣ هـ ، أبريل ١٩٨٣ م) - ٦٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

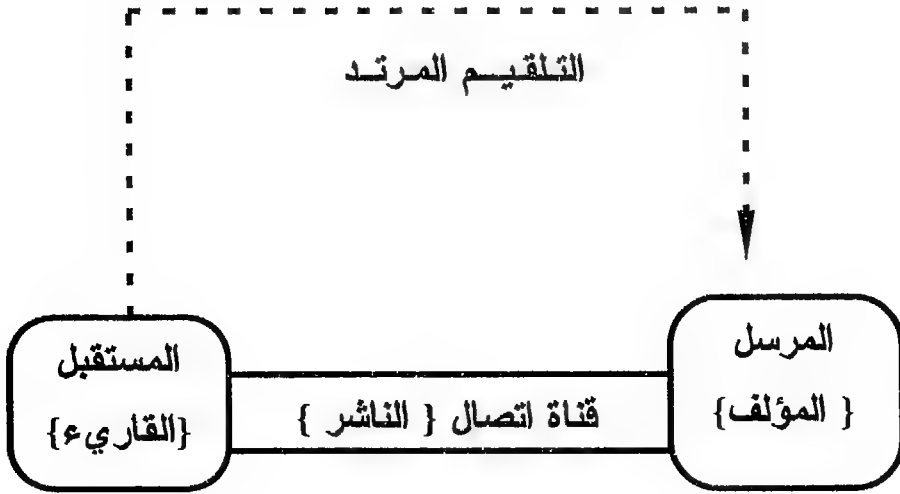
التلازم والترابط والتفاعل، والتأثر والتأثير بين المرسل الذي هو المؤلف وقناة اتصال وهو الكتاب أو أي مطبوع أو وعاء قابل للتداول والتوزيع، ومستقبل وهو المستفيد أو القاريء. (انظر الشكل رقم ١) وهذا التعريف أشار إلى الحلقات الثلاث للنشر بطريقة غير مباشرة وجعله عملية منظرة كما تحدثت عنه كتب الإعلام وغيرها من الكتب التي تناولت علم الاتصال وتقنياته.

وهذا التعريف — بلاشك — يهمل الانسجام والتواصل الفعال الذي يحدث بين حلقات النشر الثلاث دون أن تكون هناك عوائق لجميع هذه الحلقات النشرية أو خلل لإحداها لظروف بشرية أو غير بشرية خارجة عن الإرادة، وصعوبات داخلية أو خارجية، سياسية أو غير سياسية كظروف النقل والصعوبات التي تواجه النشر بشكل عام. وهو ما أشار إليه صاحب التعريف السابق بلفظة (شوشرة) — وهي وإن كانت لفظة غير دقيقة لأن تطبيق في مجال النظريات وإنما هي صالحة للتعبير عن التقنية الاتصالية وأجهزتها المختلفة — ولعله يقصد بها ذلك التناسب الذي يحدث بين الكتاب والمستفيد في المستوى اللغوي والأسلوبي — وهذا يمثل أحد اهتمامات النشر الأساسية التي تدعى بالتحريـر. الذي إن تم دون عائق كان إيجابيا بشكل الواضح وأدى الدور والمهمة المنوطة به. وإن كان غير ذلك سيكون سلبى النتائج على قدر ما تكون هذه العوائق مؤثرة في الحلقات الثلاث.

ووافق أبو أصعب ما ذهب إليه التعريف السابق للنشر في المفهوم الاتصالي له، وجعله أحد التعريفات التي يمكن أن تلحق بمفهوم النشر فيقول:

وهذه العملية تتوافق مع عملية الاتصال وشروط نجاحها،
فعملية النشر العلمي تدخل في صميم العملية الاتصالية، إذ يقوم
الباحث بإرسال رسالته (البحث) والتي يستقبلها الناشر (المغربل)

(Keeper Gate)^(١) وبدوره يقوم بنشرها وإرسالها وتسويقها وتوزيعها والوسيلة هنا (المطبوع) ليستقبلها القاريء (المستقبل)^(٢).



الشكل رقم (١)

(يوضح مفهوم نظرية الإتصال)

(١) لعل المصطلح الصحيح هو Gaet Keeper وليس كما ورد في النص الذي قد يكون سببه خطأ مطبعي كما يعتقد .

(٢) صالح خليل أبو أصبع، المرجع السابق، ص ٤ .

يعتمد على إيصال الكتاب إلى القاريء في الوقت والمكان المناسب دونما تزيف أو تدليس لحقائق أرقام التوزيع، إذ إن نفاذ كل نسخ المطبوع لا يدل دلالة واضحة على مكانة الكتاب إذا كان مصيره مستودعات التخزين لجهة ما سوف تستخدمه في الإهداء غير المدروس الذي يعني ذهاب كتاب إلى شخص لم يكن له رأي في إقتنائه وقد لا يلمس حاجة لديه، ميويلة كانت أو تخصصية. وإذا كان الحال هذا فإن الهدف المرجو للتوزيع غير محقق نظرا لفشله في مساندته لباقي حلقات النشر.

أما صناعة النشر فيقصد بها تلك الخطوات الفعلية التي يمر بها المطبوع «من جمع (صف) وطبع وتجليد وخلافه، إضافة إلى الخامات التي تتمثل في أنواع الورق والأحبار وخامات التجليد وخلافه بل والآلات وتحديثها»^(١) وهذا المعنى يشير إلى الحلقة الوسطى للنشر (التصنيع) وهي ترجمة فعلية لها، وهي تتعلق بالجانب التقني الفني البحت للنشر، سواء كانت هذه التقنية بمفهومها التقليدي (الطباعة التقليدية) أو غير التقليدي (الطبع الإلكتروني).

علاقة النشر بعلم المكتبات والتوثيق والمعلومات:

برز في بداية عقد السبعينات الميلادية التسعينات الهجرية ما يسمى بتخصص النشر، وتمثل جليا في تلك الدراسات المتعددة التي تناولت الكثير من جوانبه، وغطت نواحي عدة لها علاقة بهذا التخصص، وظهرت الدوريات المتخصصة التي تركز على النشر بشكل واضح ومميز. ففي أمريكا مثلا صدرت دورية باسم Scholarly Publishing ، وفي العالم العربي كان الناشر العربي التي تصدر بليبيا حضور مميز وبارز. كذلك تعددت المؤسسات التي تهتم بالنشر والناشرين في كل من أمريكا وأوروبا والعالم العربي على حد سواء كالهئية المصرية العامة للكتاب، واتحاد الناشرين العرب بلبنان.

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

والحديث عن علاقة النشر بكل من المكتبات والتوثيق والمعلومات ليست قصرا على النشر الجامعي (الأكاديمي) فحسب، بل يتعدى الحديث إلى النشر التجاري والحكومي أو الرسمي، وبمعنى آخر يشمل مفهوم النشر بشكل عام دون التحديد لنوع معين. كما أن الغاية من وراء هذه الدراسة التي تدور حول العلاقة تركزت في أهداف ثلاثة يسعى الباحث إلى تحقيقها هي:-

١ - بيان ما للنشر من علاقة وطيدة بكل من المكتبات والتوثيق والمعلومات.

٢ - توضيح ما لحق بعلاقة النشر بكل من المكتبات والتوثيق والمعلومات من مفهومات غير صحيحة، ومحاولة إزالة اللبس وسوء الفهم الذي أثار على موقعه من هذه التخصصات.

٣ - وإيجاد موطئ قدم لهذا التخصص الوليد (النشر) ورسم شخصيته الاعتبارية وتحدد وتوضح حدوده.

وفي واقع الأمر أن اطراف هذه العلاقة كما يبدو للوهلة الأولى مع النشر بمفهومه الشامل ثلاثة، وهذا التصور صحيح في حالة إذا ما اعتبرنا كلا من المكتبات والتوثيق والمعلومات تخصص مستقل بذاته، لكن واقع الحال يقول خلاف ذلك، إذ من المعروف عند علماء التخصص أن علم المعلومات هو امتداد لعلم التوثيق بل هو التطور الحديث له، وبهذا يكون قطبا العلاقة اثنين هما المكتبات ثم المعلومات.

وإذا نظرنا إلى علاقة النشر بالمكتبات نلاحظ وضوح هذه الصلة بشكل لا يدعو إلى اللبس، إذ إن واقع الحال يقول إنه لولا الأبجدية ما كان هناك كتاب، ولولا الكتاب ما وجدت المكتبة أصلا، وعلى هذا المنطق يقاس حال النشر، إذ لولا النشر ما وجد الكتاب سواء مورس هذا النشر بالطريقة القديمة فيما يعرف بالوراقة، أم الكترونيا كما يحدث في العصر الحديث. وبما

ان المكتبة هي صلب تخصص المكتبات ويدور عليها جميع أو أغلب مواد الدراسة، وهذه المكتبة لا توجد أصلاً إلا بوجود نشر يهتم بالكتاب وبأوعية المعلومات الأخرى لكي تقوم بدورها المرسوم لها وتنفذ المهام الموكلة بها. فإن العلاقة بين النشر وعلم المكتبات بهذا التسلسل الفلسفي المنطقي موجودة بشكل جلي وواضح أملاها وجود كل منهما، بل إن المصالح والضرورات تحتم وجود مثل هذه الصلة والارتباط.

ولا أدل على مثل هذا التلازم بين النشر وعلم المكتبات ما أشار إليه ناصر بن محمد السويدان في مقالة له عندما وضح أن أخطاء الناشرين وهفواتهم وإغفالهم لبعض المعلومات البليوجرافية كمكان النشر والناشر أحيانا وبيان المسؤولية... الخ، قد أثر على عمليات الفهرسة ورفع أيضا من المصاعب التي تواجه المهرسين بالمكتبات على اختلاف أنواعها. إذ يقول: «في المكتبات العربية يواجه المهرسون في عملهم صعوبات ومشكلات ناتجة من عدم التزام بعض المؤلفين والناشرين والطابعين العرب بالمواصفات والمعايير المتعارف عليها للنشر»^(١). وإذا كانت البيانات البليوجرافية من عنوان ومؤلف... الخ تمثل إحدى اهتمامات النشر، فإن علم الفهرسة سواء الوصفي أو التحليلي أو الموضوعي له اهتمام وبالدرجة نفسها بهذه البيانات، بل إن أي نقص فيها قد تمثل صعوبة تواجه المهرس المتخصص، ولطالما درسنا في المرحلة الجامعية كيف يمكننا التغلب على بعض مظاهر النقص لمثل هذه البيانات وكيفية التغلب عليها.

إن ترتيب مواد المطبوع وفصوله، ووضوح الأسلوب وسلامته لغويا تمثل اهتماما آخر للنشر، بل هي إحدى مراحل السبع المعروفة (وسياأتي بمشيئة الله

(١) ناصر محمد السويدان " أخطاء الناشرين العرب وانعكاساتها على الفهرسة " مكتبة الإدارة، مج ٩، ع

٢ (جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ)، ص ٢٥ .

تفصيل ذلك في الفصل الأول) التي تسمى التحرير بشقيه الأسلوبى اللغوي والنشري المطبعي. وإذا كان الحال ماذكر فإن لعلم التصنيف صلة كذلك بهذا الجانب. إذ إن من أساليب تحديد موضوع الوثيقة المراد تصنيفها قراءة المقدمة أو شطر من الفصل الأول وإذا تعذر الوصول إلى الموضوع فلربما يستلزم الوضع قراءة فقرات من كل فصل من فصول الوثيقة وهنا تكون الصلة والعلاقة بالنشر يهتم بموضوع الوثيقة من حيث طريقة العرض وسلاسة الأسلوب ووضوح الفكرة وسلامة النص من الأخطاء اللغوية والعلمية أحيانا، وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا واضح على المصنف الذي يهمل الوصول لموضوع الوثيقة بدقة عالية لكي يستطيع أن يضعها في المكان المناسب من التصنيف المطبق بمكتبته التي يعمل بها.

ويرى فوسكت (Fosket) أن هناك علاقة بين المكتبات والعلوم الأخرى قد تكون قوية مع علم من العلوم أوقد تضعف حيال تخصص من التخصصات العلمية، حيث يعتقد أن هذه العلاقة يمكن تحديدها في نقاط سبع هي «عالم المعرفة، وإنتاج المعلومات ونشرها، واقتناء المواد المكتبية وتنظيمها، وبث المعلومات واستخدامها، وتقنيات الخدمة المكتبية والمعلوماتية، وتخطيط المكتبات وإدارتها، والدراسات المقارنة التاريخية»^(١) ولعل النقطة الثانية هي التي تعنينا من هذه النقاط السبع، التي تثبت أن للنشر علاقة وصله بعلم المكتبات، وقد عبر عنها فوسكت بإنتاج المعلومات ونشرها، ونالت منه تعليقا وتفصيلا إذ يقول عنها «ويشمل هذا المجال: عمليات البحث والكشف والاتصال؛ ونظم الاتصال الرسمية وغير الرسمية، والنشر ووسائل الأخبار،

(١) د. ج. فوسكت. سبل الاتصال: الكتب والمكتبات في عصر المعلومات. ترجمة حمد بن عبدالقادر؛

مراجعة حسني عبدالرحمن الشيمي، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م)،

وكذلك دور تجارة الكتب، وخدمات الوثائق الأصلية، والثانوية والتصوير^(١).

ولهذه العلاقة بعد آخر أشار إليه أحد الباحثين بعلم المكتبات - وإن لم يقصد ذلك - وهو جون دوري (John Dury) الإنجليزي، إذ طالب برأ أن يقوم الأمين [ويقصد به أمين المكتبة] بلفت انتباه الباحثين والعلماء إلى الثغرات في المعارف الإنسانية المسجلة، واستمالة هؤلاء العلماء وحثهم على البحث والنشر لسد هذه الثغرات^(٢).

وهذا الدور المثالي هو الذي يفترض وجوده في أمين المكتبة الواعي لدوره الحقيقي، إذ القيام بمثل هذه الأعمال تمثل في واقع الأمر نضجا مهنيا ووعيا اجتماعيا قل أن ينتبه إليه أمين المكتبة المتخصص فضلا عن المكتبي غير المؤهل.

فأمين المكتبة الناجح والفعال عليه ألا يكون حارسا للكتب فحسب، فالأمانة تحتم عليه أداء مهمات عظيمة وراقية لعل من أهمها الاهتمام بنواحي النقص في بعض جوانب المعرفة البشرية، وهو على هذا مطلوب منه أن يكون ذا ثقافة عالية متطورة وصلة قوية بالعلم والعلماء وبدور النشر المختلفة التي يشعرها - إذا ما أراد ذلك - إلى تلك الفجوات العلمية التي اكتشفها بجهد ووعيه العالي، وعلى الناشر الذكي الملم بدوره الحيوي أن يستغل هذا النقص الموضوعي إذا ما أراد أن يكون ناجحا وموفقا.

ولعل ما مضى يفسر لنا أيضا سبب ارتباط إدارات أو مراكز النشر الجامعي (الأكاديمي) بعمادات شؤون المكتبات، كما هو الحال في جامعة الملك سعود بالرياض^(٣) وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وهو ارتباط إداري

(١) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) أحمد بدر. المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات (الرياض: دار المريخ، ١٤٠٥هـ)، ص ١١٤.

(٣) الإدارة العامة للمعلومات (الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، د. ت)، ص ١٥.

ومكاني في الوقت نفسه كما هو الوضع في جامعة الملك سعود. فوجود مركز النشر العلمي بالمكتبة المركزية وهو المكان نفسه الذي تدير منه عمادة شؤون المكتبات كلا من المكتبة المركزية وما يتبعها من مكتبات الفروع، وكذلك قسم النشر العلمي بالجامعة تدل على أن هناك ثمة صلة تبرر هذا الواقع.

وعند استعراض مواد السنة التمهيدية للماجستير بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نجد أن من بينها مادة تسمى (النشر ومؤسسته)، وهي مقرر دراسي يعنى بالنشر من حيث مفهومه وأنواعه ومؤسسته ومراحلته التي يمر بها... الخ. وبوجود هذه المادة في أعلى مستوى من التخصص يدل دلالة قوية على أن هناك علاقة وصلة حتمية كانت الدافع من وراء وجودها كمادة إجبارية يستلزم ممن أرادوا مواصلة تعليمهم العالي أن يجتازوها بنجاح إذا ما رغبوا في تكملة تعليمهم العالي. إذ لو افترض أن النشر ليس له علاقة بتخصص المكتبات، فلماذا إذا تدرس هذه المادة؟ إذ يصبح وجودها عندئذ حشوا لا مبرر له وترفا لا داعي له.

أما عن صلة النشر بالتوثيق و علم المعلومات، فإنه من المناسب التركيز على مدى الترابط بينهما بشكل موثق وعلمي. إذ هناك عدة دلائل على أن علم المعلومات ما هو إلا امتداد لعلم التوثيق، وإن اهتمامات التوثيق في الواقع تمثل جل اهتمامات علم المعلومات بل هما تقريبا وجهان لعملة واحدة.

يقول أحد الباحثين :

وعلى كل حال فعمر كلمة التوثيق في مصطلحات علم المكتبات الديناميكي عمر قصير، إذ سرعان ما حلت كلمة "إعلام" أو معلومات مكان كلمة توثيق في الاستخدام المعاصر،

التي ترى في علم المعلومات القاعدة الفكرية لعلم المكتبات»^(١) وهذه إشارة واضحة على تطور علم التوثيق إلى علم المعلومات. هذا التطور الذي فرضته وأوجبته التقنيات الحديثة، التي دخلت المجال كالحاسوب ووسائط النقل المعرفية التي تعددت وتشكلت كما وكيفاً كالأشرطة المغنطة وأقراص الليزر... الخ.

ونجد تأكيداً لهذا التداخل بين التوثيق والمعلومات في المفهوم في موضع آخر، إذ تشير نسيبة بنت عبدالرحمن كحيلة إلى ذلك بقولها: «واستمد التوثيق أو علم المعلومات كيانه من المكتبات المتخصصة»^(٢) وفي موضع آخر تقول كحيلة: «لقد حظي علم المعلومات والتوثيق بالاهتمام من جانب المكتبيين باعتبارهم أقدم الفئات التي عملت على المحافظة على التراث البشري وتيسير سبل الإفادة منه، كما حظي بالاهتمام من جانب العاملين بالمعلومات الذين يمثلون الفئة الجديدة التي دخلت المجال مع ازدياد حدة مشكلة المعلومات»^(٣) ومن كلا النصين يمكن أن نستشف - وإن لم يشيراً إلى ذلك صراحة - ذلك الترابط الوثيق بين التوثيق والمعلومات الذي اعتمد على التطور التاريخي والتقدم التقني استجابة للكم الهائل من المعلومات الذي يرد إلى المكتبة بشكل تصاعدي مما أحدث مشكلة في الاختيار والاقتناء والضبط والإتاحة للجمهور.

وتم استخدام مصطلح المعلومات بدلاً من التوثيق في عام ١٩٦٢م عندما «أوصى المجتمعون في مؤتمر تدريب المتخصصين في علوم المعلومات الذي عقد في معهد جورجيا للتكنولوجيا في ربيع عام ١٩٦٢، بوجوب إلغاء كلمة

(١) ربع قرن في حياة جامعة الرياض، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠٢هـ)، ص ١٦٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٣.

(٣) نسيبة عبدالرحمن كحيلة، مدخل إلى علم المعلومات (جدة: دار النجم العلمي، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٢.

توثيق "أو موثق" ومرد ذلك للاختلافات المتعددة في استعمالها واختلاف تفسير معانيها، ودخلت كلمة معلومات مكانها^(١).

وباستعراض أدب الموضوع حول علاقة النشر بمفهومه العام بالتوثيق أو علم المعلومات يجد الباحث عدة شواهد علمية تناثرات في أكثر من مرجع علمي موثق به. ولقد أشار (شير) لهذه القضية مدار البحث والتقصي عندما قال «إذا كان من سياسة المكتبة التقليدية أن تنتظر القاريء فمن سياسة مركز التوثيق والمعلومات أن يذهب إلى القاريء ليقوم بعرض خدماته، ذلك لأن عملية النشر العلمي تعتبر من بين العمليات التي تقوم بها مراكز التوثيق والمعلومات»^(٢).

ويخدم هذا الرأي المتخصص أكثر من قضية، منها علاقة التوثيق بالمكتبات وعلاقة المعلومات الذي يعد إمتدادا للتوثيق بالمكتبات، وكذلك علاقة النشر العلمي بكل من التوثيق والمعلومات. وإذا كان النشر لا يأخذ استقلالية تامة عن علم المكتبات أو علم التوثيق والمعلومات فإنه في واقع الأمر يعد إحدى العمليات التي تكمل دورة المعلومات بشكل واضح وصريح.

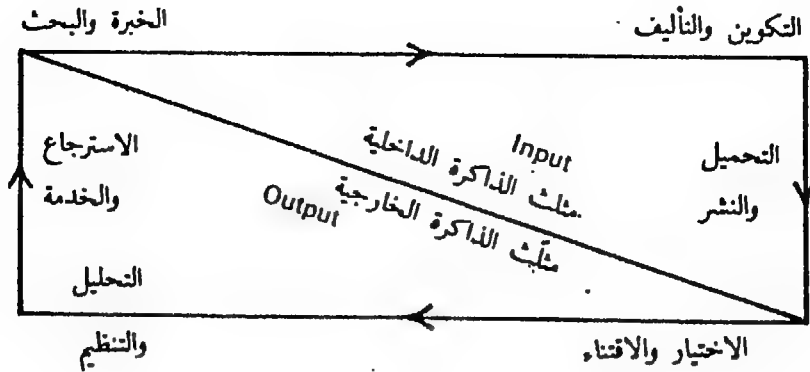
ومن الإشارات المباشرة التي تخدم هذه العلاقة ما أشار إليه أحد الباحثين المتخصصين بالبحال بقوله: «من البديهي أن النشر العلمي يتميز بقيمته الكبيرة في مجال المعلومات والتوثيق، فبدون النشر العلمي لا يصبح للمعلومات القيمة العلمية الفعالة المرجوة، حيث إن قيام أجهزة المعلومات والتوثيق بالعملية السابق ذكرها كلها أو بعضها دون نشرها وتوزيع معلوماتها يصبح وكأنها لم تفعل شيئا»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) أحمد بدر، المرجع السابق ... ص ٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣.

إذا فإن للنشر العلمي مكانته وأهميته وصلته الخاصة سواء كان هذا النشر نشرا قبل الاقتناء أو بعد الحصول على الوثائق وأوعية المعلومات المختلفة التي يتم فهرستها وتصنيفها، وتجري عليها العمليات الضرورية كالتكشيف والاستخلاص ثم نشر ما تم تكشيفه واستخلاصه بدورية متخصصة أو إصدار الكشافات الببليوجرافية والنشرات أو الوثائق التي تُخدم تخصصا موضوعيا محددا كالطب ونحو ذلك أو بعث صور للوثائق لمن يحتاجها. بمقابل أو بالجمان، كما تفعل «مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية»^(١) في نظام دقيق ومدرّوس.. ونحو ذلك من الخدمات التي يمكن أن يقدمها مركز المعلومات المتخصص.



شكل رقم (٢)

يوضح موقع النشر من دورة المعلومات كما تراه نسبية كحيلة^(٢)

(١) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

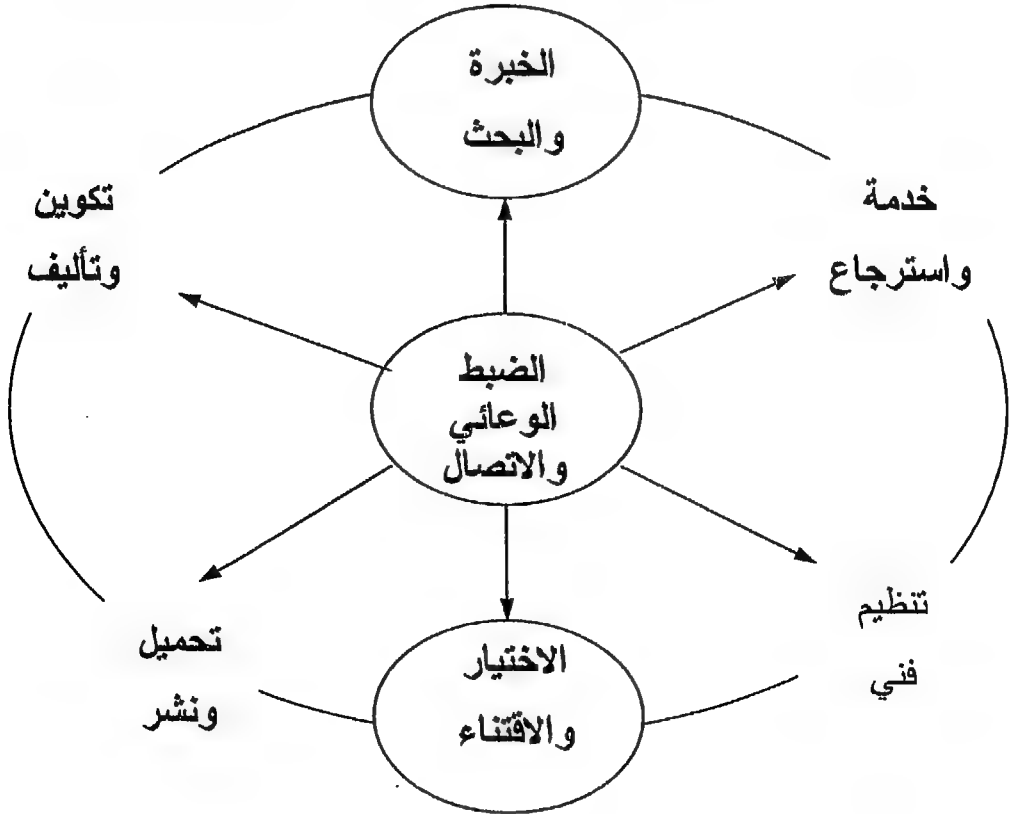
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

ومن ناحية أخرى يعد النشر إحد حلقات دورة المعلومات الست والتي تمثل علم المعلومات ذاته، والحلقات الست تبدأ بالخبرة والبحث ثم التكوين والتأليف ثم التحميل والنشر وهذه الحلقات الثلاث تمثل مثلث الذاكرة الداخلية (شكل رقم ٢)، ورابع هذه الحلقات الست الاختيار والاقتناء وبعدها التحليل والتنظيم وآخرها الاسترجاع والخدمة، والحلقات الثلاث الأخيرة تكون مثلث الذاكرة الخارجية الذي يمثل إهتمام المكتبات بمفهومها التقليدي. ولكن علم التوثيق أو المعلومات يهتم بالحلقات الست الآتية الذكر، أي بكلا المثلثين الذين يعبران عن الذاكرة الداخلية والخارجية ويوليهما جل عنايته على اعتبار وحدة نظام المعلومات وتكاملها.

وهذه الحلقات الست السابقة التي توضح دورة المعلومات نجدها عند سعد بن محمد الهجرسي قد أخذت تسمية وظائف دورة المعلومات للذاكرة الخارجية (انظر الشكل رقم ٣) ولم يجزئها كما فعل غيره من الباحثين إلى ما يسمى الذاكرة الداخلية والخارجية، والذي يعني منا رأي الهجرسي لدورة المعلومات موقع النشر منها، ولعل المقام لا يسمح بالتمحيص والتدقيق لكلا التحليلين لدورة المعلومات (تحليل كحيلة والهجرسي) أو نرجح رأيا على آخر، إذ يحتاج الأمر إلى دراسة علمية مستفيضة حول هذا الموضوع.

وبالنظر إلى الشكل رقم (٣) الذي يوضح دورة المعلومات في الذاكرة الخارجية نرى بوضوح موقع النشر منها الذي عبر عنه الهجرسي بالتحميل والنشر، إذ يأتي في المركز الثالث بعد الخبرة والبحث ثم التكوين والتأليف. وعبر عن رابع هذه الحلقات بالاختيار والاقتناء ثم التنظيم الفني وآخرها الخدمة والاسترجاع، وتحتاج هذه الدورة للنظرة الشمولية للحلقات الست أجمع وليس لجزء منها، ولا يمكن بأي حال إلغاء أي حلقة من حلقات هذه الدورة المعلوماتية أو تجاهلها أو التقليل من شأنها، إذ في هذه الحالة لا يصبح

لها معنى، وينتفي حيثئذ المدلول العلمي والمنطقي لدورة المعلومات. فالتلازم والترابط في هذه الدورة المعلوماتية واضح ومهم ويرتكز بعضه على بعض بدون لبس أو تداخل مغل.



شكل رقم (٣)

يوضح موقع النشر من دورة المعلومات في الذاكرة الخارجية كما يراه سعد الهجرسي^(١)

(١) سعد محمد الهجرسي " المفهوم الوعائي للمعلومات " حولية المكتبات والمعلومات (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ، مج ١ (١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ) ، ص ٢٧ .

أخيرا يهتم علم المعلومات بعملية النشر كخدمة إضافية ضرورية لاكتمال عنصر الخدمات المقدمة في مركز المعلومات، ويلاحظ أن المكتبة ومركز المعلومات بينهما توافق في قضية بعض الخدمات المقدمة من كل منهما، ولعل الفارق يرتكز في الدرجة فقط.

تاريخ النشر الجامعي:

تميز التاريخ البشري بتعاقب الحضارات المختلفة، التي تفاوتت فيما بينها في مدى التأثير وقوة التأثير. وكان لهذه الحضارات مناشط في الحياة تنوعت وتعددت بحسب طبيعة كل حضارة وشخصيتها، فكان لهذه الحضارات الطابع الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي على تفاوت فيما بينها من ناحية التركيز على جانب أو أكثر من الجوانب الآتية الذكر. فالحضارة المصرية القديمة لها هويتها الدينية المميزة لها عن الحضارة اليونانية ذات الطابع السياسي الثقافي أو عن غيرها من الحضارات التي تلتها كالرومانية.. إلخ.

وكان لتاريخ النشر تميز واضح تركز في « التفاعل المحكم بين التحديد التقني أي التطور التكنولوجي، وبين التغير والتطور الاجتماعي وكلاهما يعزز الآخر». (١)

والواقع أن النشر لم يكن له وجود يذكر عندما كان التفاهم بين الناس ونقل الأخبار والأحداث وتداول القصص التاريخية والسياسية والاجتماعية والأدبية يتم بالمشاهدة والاعتماد على الذاكرة البشرية، ولهذا كان لاختراع الكتابة كبير الأثر في تاريخ النشر ويعتبر أحد أعمده الأساسية بجانب اختراع الورق، واختراع الطباعة وإلى هذا يشير أحد الباحثين بقوله: «ولقد اعتمد

(١) محمد سيد محمد . صناعة الكتاب ونشوره (القاهرة : دار المعارف ، ١٤٠٤هـ) ، ص ١٣٨ .

تاريخ النشر على ثلاثة اختراعات أساسية هي اختراع الكتابة، ثم اختراع الورق، ثم اختراع الطباعة^(١).

والمتتبع لتاريخ النشر بمفهومه العام عبر العصور المختلفة والحضارات السابقة يجد إشارات وإن كانت قليلة تدل على اهتمام هذه الحضارات بالنشر والناشرين، وإن لهذا النشر وجودا مؤثرا في الحركة التعليمية والثقافية فيها.

ففي العصور القديمة كان للحضارة المصرية القديمة اهتمام واضح بتجارة الكتب التي كان يتولاها الكهنة وبوجه خاص عندما كانوا يتاجرون بكتب الموتى التي يصنعونها بكثرة ويتاجرون بها منذ حوالي ١٨٠٠ سنة قبل الميلاد حيث كانوا يعتقدون أن هذه التي توضع في مقابر الموتى تحمي الميت في تجولاته بعد وفاته... مثل الكتاب الذي أعد لأحد الأغنياء المدعو (آني) والمحفوظ نسخة منه في المتحف البريطاني ويرجع تاريخ هذا الكتاب إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد^(٢).

وكان لكتاب الموتى تجارة نشر رائجة، نظرا لطابعه القدسي الذي يميزه خاصة أنه سوف يوضع في قبر الميت عند دفنه، وكان لهذا الكتاب أنواع ورتب فمنها الفاخر ورقا وكتابة وزخرفة وهذا من نصيب الأغنياء والوجهاء، أما الرديء ورقا والمتواضع زخرفة وكتابة فيوضع في قبور عامة الناس ووضعهم «ان الفروق كانت كبيرة بين الكتاب المحلى بالرسوم البارعة وبالألوان، وبين الكتاب المحلى برسوم بسيطة والضعيفة فنيا، كان الأول للموتى الأغنياء وكان الثاني بطبيعة الحال للفقراء، لقد كان هناك النشر الشعبي من كتاب الموتى في مقابل النشر الفاخر منه»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) أبو بكر محمود الهوش "صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القديمة". - عالم المعلومات، ع ٢، ص ٥.

(٣) (١٩٨٢م) - ص ٣٠.

(٣) محمد سيد محمد - المرجع السابق، ص ١٣٩.

ويرتبط النشر عند المصريين القدماء بالكهنة ورجال الدين، «ويشير مؤرخو الكتب إلى احتكار الكهنة في الحضارات السابقة لعملية النشر، وإن إنتاج الكتب كان مقيدا ومرتبطا بالمراكز الدينية»^(١) ولهذا جاءت مواضيع النشر آن ذاك يغلب عليها الطابع الديني البحت والسحر والشعوذة، وماذاك إلا للسيطرة الواضحة لرجال الدين الذين لم يتحكموا بالكتب وتجاريتها بل تعدى تأثيرهم في واقع الأمر إلى أغلب شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وجاء تاريخ النشر في الحضارة اليونانية (العصور القديمة) في صورة أكثر تحررا وحركة من تاريخه عند المصريين القدماء، فتحرر من سيطرة رجال الدين واحتكارهم له، حيث وجدت تجارة النشر أكثر نضجا وتطورا، وكان لليونانيين أثر واضح في تطور تجارة النشر وصناعته ويصفه أبوبكر محمود الهوش بقوله: «ويبدو أن بدايات النشر بالمعنى الحديث لمفهوم النشر أي صناعة وإعداد عدد من النسخ لتزويد القراء العاديين من غير رجال الدين والكهنة بهذا قد وجدت في بلاد الإغريق في الفترة الهلينية»^(٢).

وأيد محمد سيد محمد ما ذهب إليه الهوش في رأيه السابق الذي جعل العصر اليوناني هو العصر الحقيقي لبداية النشر بمفهومه العام إذ يقول: «وإذا عدنا إلى تاريخ النشر القديم نجد أنه يبدأ بمعناه العام مع اليونان في العصر الهليني، ذلك أن ما سبق ذلك من إنتاج الكتب في الحضارات السابقة لليونان أو التي عاصرت بعضها كان مرتبطا بالمراكز الدينية»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٢) أبوبكر محمود الهوش "دراسات في النشر"، عالم المعلومات، ع ١، ص ٥ (١٩٨٢ م)،

ص ٤١.

(٣) محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص ١٣٩.

والحقيقة أن الاجتهاد السابق فيه الكثير من الصحة، فالحضارة اليونانية توفر فيها العديد من العوامل التي ساعدت على وجود ثقافة مميزة ذات شخصية خاصة، نظرا لوجود العلماء المشهورين أمثال أفلاطون وأرسطو، ووجود المؤسسات الثقافية ذات التأثير المستمر والفعال في الوقت نفسه كمكتبة الإسكندرية ومدرسة أفلاطون وأرسطو التي كان الطلبة يتلقون فيها مختلف الفنون والتي أثرت في «انتشار الحركة الفكرية لدى اليونان وخاصة بعد عصر أفلاطون وأرسطو انتشرت تجارة الكتب خاصة إذا لاحظنا أن الثقافة اليونانية أصبحت ثقافة عالمية في العالم القديم بعد عصر الإسكندر الأكبر تلميذ أرسطو»^(١).

كذلك كان لتشجيع الحكام اليونانيين للعلم والعلماء الأثر الملحوظ في رواج تجارة الكتب في اليونان بشكل عام وفي أثينا بشكل خاص «إذ كان يوجد في أثينا ناشرون للكتب ومحلات لبيع الكتب منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وأقيمت المشاغل بها عدد كبير من الرقيق يقومون فيها بنسخ النصوص من جديد»^(٢). وازدهرت هذه التجارة بشكل ملحوظ في عهد بركليس «(Pericles)»^(٣) الذي كان من رعاة العلم والمهتمين بالكتب موضوعا وإخراجا، نشرا وتجارة.

ولقد كان للعبيد المسخرين دور في تجارة النشر عند اليونانيين، فأوكل إليهم جل شؤونها من نسخ وما يتبعه من زخرفة وتجليد ونحو ذلك، كذلك كانوا يقومون بالبيع والتسويق والترويج للكتب. ونسب إليهم الفضل في «ازدهار تجارة الكتب في العالم القديم، وكانت أثينا في القرن الخامس ق. م

(١) أبوبكر محمود الهوش، صناعة النشر وتجارها في المجتمعات القديمة، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠.

تزخر بالكثير من المخازن التي كان يعمل بها عدد كبير من العبيد يقومون بنسخ الكتب»^(١).

وبشكل عام يعد تاريخ الرومان امتداد للتاريخ اليوناني، بل إن الرومانيين ورثوا الثقافة اليونانية وتأثروا بها وكان الرومانيون يرسلون أبناءهم إلى المراكز الحضارية كأثينا والإسكندرية لتلقي العلم وفنونه المختلفة، ويدل على ذلك ما أشار إليه أحد الباحثين بقوله: «إن الرومان تأثروا في جميع جوانب حياتهم بالحضارة اليونانية وتمثلوها وتبنوها... وكانوا يرسلون أولادهم إلى أثينا ليتعلموا هناك. وقد تقاطر علماء اليونان إلى روما ونشروا هناك اللغة اليونانية والثقافة اليونانية حتى أصبح أغلب المثقفين الرومان يعرفون اليونانية»^(٢). مما حدى بأحد الباحثين الرومان ويدعى شيشرون إلى انتقاد هذا الوضع عندما قال: «نحن الرومان نذهب إلى مدارس اليونان، نقرأ أشعارهم ونحفظها عن ظهر قلب، وعندئذ ندعوا أنفسنا ببحاة»^(٣).

وعرف عن الرومان حبهم للكتب، واهتم بجمعها القادة العسكريون أثناء حروبهم مع اليونانيين، بل انتقل هذا الوله بحب الكتب وجمعها إلى الأغنياء وعامة الشعب وشغل الناس بجمع الكتب انشغالا عظيما إلى إن أصبحت من الظواهر الاجتماعية فوجدت الكتب في المعابد والقصور الملكية وفي بيوت القادة العسكريين ومنازل الأغنياء وعامة الشعب على حد سواء. والكاتب الروماني سينيكا (Seneca) سخر من الذين يجمعون الكتب ولا يقرؤونها إذ يقول: «وأصبحت المكتبة اليوم حلية ضرورية يزين بها البيت، كما

(١) نسبية عبدالرحمن كحيلة . مقدمة في تاريخ الكتب والمكتبات، (جدة : دار الجمع العلمي ،

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م)، ص ٢٤ .

(٢) محمد ناصر حمادة . المكتبات في العالم : تاريخها وتطورها حتى مطلع القرن العشرين (الرياض : دار

العلوم ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م)، ص ٧٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .

تزود الحمامات بالمياه الباردة والساخنة، وما قيمة العدد الذي لا يحصى من الكتب والمكتبات إذا كان السيد طول حياته لا يكاد يقرأ عناوينها»^(١).

إن رواج الكتب وانتشار المكتبات بكافة أنواعها في الحضارة الرومانية مدين بوجود تجارة نشر جيدة وقفت خلفها ودعمتها بقوة، وتخصص لها رجال عرفوا بهذه المهنة أمثال الأخوة سوس (Sosu) واتيكوس (Atticus) الذي يعد «أول الناشرين الرومانيين الكبار وحاول أن ينافس مدينة الإسكندرية في تجارة الكتب»^(٢).

وأخذت تجارة النشر عند الرومانيين بعدا آخر يدل على مدى اهتمامهم بالكتب والعناية بها وذلك عندما «تأسست في روما في سنة ٢٠٧ ق. م. نقابة للنسخ، وكانت هذه النقابة تحدد أسعارا للنسخ، وتشرف على الناسخين الذين ينسخون الكتب بسرعة تبلغ ٢٥٠ بيتا من الشعر في الساعة الواحدة»^(٣).

وكانت أسعار الكتب - في الغالب - معقولة وبمقدور عامة الشعب أن يفتنوها «ولكن عندما حلت اليد العاملة المأجورة محل اليد العاملة المستخرجة ارتفعت أثمان الكتب»^(٤)، كذلك وجدت سوق رائجة للكتب بشكل عام والكتب التي نفدت نسخها أو النادرة بشكل خاص مما اثر بطبيعة الحال في ارتفاع اثمانها، ووجدت الكتب المزيفة كما هو الحال في العصر الحالي «ولم تكن هناك حقوق للتأليف وكان الكتاب يعتمدون في أغلب الأحيان على المبالغ الضخمة التي يقدمها لهم كبار الشخصيات لقاء إهداءهم

(١) أبوبكر محمود الهوش، صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القليبية، ص ٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٠.

مؤلفاتهم»^(١) هذا وجودة الخط وإتقان الزخرفة والتجليد الجيد وشهرة النساخ ومكانة المؤلف أكبر الأثر في سعر الكتاب ارتفاعا أو انخفاضاً.

ونهج الناشر الرومانيون العديد من الوسائل للدعاية لمختلف الكتب التي يقومون بنشرها ولعل أهم هذه الوسائل ما يلي:

١ - القراءة العلنية أمام نخبة من أصدقاء المؤلف وذلك لإثارة اهتمامهم ولفت انتباههم.

٢ - أو إلزام صغار المؤلفين بقراءة مؤلفاتهم في الاجتماعات العامة كالأسواق والمعابد الدينية.

٣ - أو إرسال الدعوات الخاصة لنخبة من المثقفين لقراءة كتاب ظهر مجدداً لأحد المؤلفين.^(٢)

وهذه الأساليب الإعلانية التي استخدمها الناشر الرومانيون لترويج للكتب تدل في واقع الأمر على نضج مبكر لمهنة النشر، خاصة وأن الناشرين الرومانيين تميزوا بالأفق الواسع والثقافة الأدبية التي كانت كثيراً ما تعينهم على قراءة ما يقدم إليهم من قبل المؤلفين وتصحيحها وتحكيمها ومعرفة مدى الرواج المتوقع للكتاب، فالناشر الرومانيون هم بالأصل تجار امتنوا هذه المهنة ويطمعون بالربح الوفير من ورائها، وعليه أن يتلمس رغبات المجتمع الذي يمثل المستهلك الحقيقي لما يقومون بنشره لكي يحقق أعلى مردود مادي، وهو بهذا سوف يرفض وبكل قوة أي كتاب لا يتوقع أن يلقى سوقاً رائجة، إلا إذا كان المؤلف نفسه سوف يتحمل أجرة نسخ الكتاب فهذا له شأن

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) محمد ماهر حمادة . المكتبات في العالم : تاريخها وتطورها حتى مطلع القرن العشرين، ص ٩٨ .

آخر. وكان الناشرون الرومانيون «يستخدمون عبيدا مدربين تدريبا خاصا لنسخ الكتب»^(١).

ولم تكن الرقابة على الكتب وليدة العصر الحاضر، إذ عرف في الحضارة الرومانية ما يسمى الرقابة على الكتب، التي كانت تسمح لممثلي السلطان بمصادرة الكتب لدوافع سياسية أو اجتماعية أخلاقية، وهذا ما أكده أبوبكر محمود الهوش عندما تحدث عن تجارة النشر عند الرومانيين بقوله: «وعرفت الرقابة على الكتب، وقامت الرقابة بمنع بعضها ومصادرة بعضها الآخر أو إحراقها بأمر السلطات»^(٢).

هذه أهم ملامح تاريخ النشر عند الرومانيين الذين كانوا أكثر نضجا وإدراكا لمفهوم النشر كتخصص مهني له خصوصيته التجارية والاقتصادية المميزة، وهذا التطور في مجال النشر عند الرومانيين يمكن اعتباره من الأمور الطبيعية، إذ إن وراثته التاريخ اليوناني وتأثر الرومان به كان مجالا للسير فيه من حيث انتهى إليه الآخرون في مختلف العلوم، فكانت النتيجة الطبيعية ذلك التقدم في مجال تجارة النشر شأنه في ذلك شأن التقدم الذي كان في التخصصات الأخرى والذي صاحب مختلف العلوم الفلسفية والعلمية، وكذلك تميز تاريخ النشر عند الرومانيين بذلك التنوع في مجال المكتبات وانتشارها في كافة أقطار الدولة الرومانية. ومع ذلك يبقى مفهوم النشر قاصرا وغير واضح بشكل جلي، إذ إن النشر عند الرومانيين ومن قبلهم المصريون القدماء واليونانيون كان فيه تداخل بين المهمات والأعمال ذات العلاقة بالنشر، فالناشر يكون بائعا للورق ومختلف أدوات الكتابة من محابر وغيرها، وكان ناسخا وبائعا ومروجا للكتب.. إلخ «وقد اندمجت الوظائف المميزة

(١) محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٢) أبوبكر محمود الهوش، صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القديمة، ص ٣٠.

للناشر - أعني اختيار المادة وإعداد نشرها، وتحريرها وتصميمها، وترتيب إنتاجها وتوزيعها، وتحمل المغامرة المالية أو مسئولية العمل كله - اندمجت غالباً في الماضي بوظيفة المؤلف أو الطابع أو بائع الكتب»^(١). هذا هو واقع النشر في العصور القديمة (المصريون القدماء، واليونانيون، والرومانيون) وهي حضارات كان لها وجود مؤثر، بخلاف الحضارات التي أغفلنا الحديث عنها كالحضارة السومرية، والبابلية... إلخ.

وتعطينا المراجع العلمية صورة معتمدة عن تاريخ النشر عند الأوروبيين في العصور الوسطى (٤٧٦م - ١٤٥٣م)، وعودة رجال الكنيسة إلى السيطرة الشاملة على جميع شؤون الحياة عند الأوروبيين سواء كانت الحياة الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، مما أوجد جواً من التخلف العام والشامل والظلام الدامس الذي عاشه الأوروبيون خلال هذه الحقبة من التاريخ. ولم يستطع الأوروبيون النهوض من غفوتهم إلا بالتخلص من برائن سيطرة الكنيسة التي كانت في الحقيقة سيطرة سلبية بكل المقاييس «فالعصور الوسطى توصف بأنها عصور مظلمة ساد فيها الجهل والفقر والمرض وسيطر فيها الإقطاع والتأخر والفوضى، وتحكمت الكنيسة في البلاد والعباد والعقول والنفوس»^(٢).

والحديث عن هذا التاريخ يطول وما يعيننا منه هو الجانب التي تحكمت الكنيسة فيه وهو الجانب الثقافي بشكل شامل، فلم يكن هناك تعليم إلا في أديرتها وكتدريسياتها، ولا علماء إلا رهبانها فحاربت العلم والعلماء بشتى الوسائل، وتبع ذلك سيطرتهم التامة على تجارة الكتب التي كان الرهبان هم القائمين على أمرها تأليفاً ونسخاً وتجليداً وبيعاً. و«تعطينا العصور الوسطى

(١) أبوبكر محمود الخوش "دراسات في النشر" عالم المعلومات، المرجع السابق ص ٤٢.

(٢) محمد ماهر حمادة. المكتبات في العالم: تاريخها وتطورها حتى مطلع القرن العشرين، ص ٦٣.

صورة مشابهة لسيطرة الكهنة على عملية النشر واستثمار النشر تجارياً، فقد طبع كبار رجال الكنيسة في (برشلونة) بأسبانيا في عام ١٤٩٨ م، ثمانية عشر ألف صك غفران أيام بدعة صكوك الغفران التي ابتدعتها الكنيسة في ذلك الزمن»^(١).

ومحلات نسخ الكتب كانت غير موجودة إلا في الكنائس والأديرة وتحت إشراف الكهنة والرهبان ووصايتهم، وتأثرت المكتبات في ذلك العصر فارتبطت موضوعاً ووجوداً بالكنيسة، فوجدت مكتباتن الأديرة بكثرة. وكان ذلك على حساب الأنواع الأخرى من المكتبات. ومن عجائب الأمور أن الكنيسة الأوربية حاربت الورق القادم من المشرق الإسلامي، بل أصدرت القوانين التي تحرم استخدامه، يقول أحد الباحثين: «ومن الطريف أن الكنيسة حاربت الورق، وعارضت في انتشار صناعته، بسبب أصله الإسلامي، كما كانت توجد مراسيم تحرم استعماله في كتابة الوثائق العامة والهامية»^(٢)، وكان هذا سبباً مباشراً في عدم شيوع الكتب وانتشارها عند الأوربيين بجانب تخلفهم وجهلهم بأبجديات التعليم.

وكان للمسلمين خلال العصور الوسطى تاريخ حافل بالأحداث المهمة، وثرى بالتطور والتقدم على مختلف المستويات الدينية والدينية، وكان المسلمون أينما حلوا مشاعل نور وهداية، ومصابيح علم وتعليم، فأثروا في كل مكان حطوا به الرجال، وطوروا كل مجال من مجالات العلوم المختلفة الدخيلة وغير الدخيلة. فلم يقفوا الوقفة السلبية التي وقفتها الكنيسة ورجالها حيال العلم والعلماء، بل نجد أن الإسلام يحمل تعاليم ونصوص كثيرة تحث على العلم وطلبه ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، فلم تلههم الفتوحات

(١) محمد سيد محمد، المرجع نفسه، ص ١٣٩ .

(٢) نسبية عبدالرحمن كحيلة . مقدمة في تاريخ الكتب والمكتبات، ص ٦٣ .

الإسلامية عن التزود بالعلم وإقامة مجالس العلم وحلقاته، واشتهر المسجد بالمكانة التي حظي بها وبدوره في المجال التعليمي بجانب إدارة شؤون الحياة الأخرى سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وكان المسلمون أثناء فتوحاتهم يحرصون على ما عند القوم من علم دنيوي يمكن أن ينتفع به. فعرفوا علم اللغات وأتقنوه وعلم الفلسفة والكلام والطب والصيدلة والفلك والجبر والرياضيات وبرعوا فيها، وانتقلت إليهم صناعة الورق عبر فتح سمرقند سنة ١٣٣هـ (٥٧١م)^(١) أثناء الفتوحات الإسلامية لما وراء النهر ف«تعلموا صناعة الورق على أيديهم وازدهرت عندهم»^(٢) ازدهارا واسعا فأتقنوا صناعته وأحسنوا استخدامه، ووجدت المصانع المشهورة بصناعة الورق في بغداد ودمشق فعرف الورق الدمشقي والجعفري والسلیماني وغيرها من الاسماء، ونتج عن معرفة فن صناعة الورق ظهور مهنة نسبت إلى الورق وسميت بالوراقة والوراقين، فوجدت الحوانيت الخاصة بهم في بغداد وخاصة في القرن الرابع الهجري عصر التطور والنضوج العلمي للمسلمين، وكانت هذه الحوانيت تمارس مهنة بيع الورق وتسويقه ونسخ الكتب وبيعها والتزويج لها وبيع أدوات الكتابة من محابر وأقلام وغيرها مما له علاقة بالكتب والكتابة.

وكان الوراق يقوم بدور الناشر في العصر الحديث وحانوته يؤدي تقريبا نفس مهمات دور النشر في الوقت الحاضر، أما عن الناسخين فدورهم هو دور المطبعة في هذا الزمان، ونجد لهذا الواقع شواهد في أكثر من مرجع لعل أكثرها في الدلالة وضوحا ما ذكره أبوبكر محمود الهوش حين قال:

والوراق هو الناشر قديما وداره هي دار النشر في العصر الحديث، والناسخون الذين يجمعهم الوراق لينسخوا له

(١) عبدالستار الحلوجي . المخطوط العربي (جده : مكتبة مصباح، ١٤٠٩هـ)، ص ٢٧.

(٢) نسبية عبدالرحمن كحيلة . مقدمة في تاريخ الكتب والمكتبات، ص ٣٢ .

نسخ الكتب لبيعها هم الذين كانوا يؤدون بالضبط دور عمال الطباعة وأدوات الطباعة في العصر الحديث، وكان على الوراق أن يوفر لهم الكاغد وأنواعه والأقلام كما يعنى أصحاب المطابع بتوفير أدوات الطباعة وآلاتها والعاملين عليها.. إلخ^(١)

وكان لتجارة الكتب أسواق مشهورة وأيام معروفة تعقد فيها الصفقات وتبرم الاتفاقيات لنسخ الكتب أو لبيع المجموعات الكبيرة. وكان الوراقون يحددون سعر الكتب على أساس أن لكل درهم عددا محددًا من الأوراق خمسًا أو سبعة.. إلخ، ولم يكن الوراقون بعيدين عن استغلال بعض المواقف التي يمكن أن تدر عليهم مبالغ إضافية بتحديد أسعار أغلى من المعتاد كما حدث مع كتاب المعاني الذي أملاه النحوي المشهور الفراء «على الوراقين فحددوا سعر البيع بواقع درهم لكل خمس أوراق، فلما شكوا القراء للقراء ارتفاع الثمن ناقش الوراقين في تخفيض السعر فأبوا، فشرع الفراء يعلّي على الناس كتابا أوسع وأشمل في المعاني بقصد إلغاء الأول. عند ذلك هرع الوراقون إلى الفراء يرجونه أن يكف عن ذلك وتعهدوا ببيع الكتاب بواقع درهم لكل عشر أوراق»^(٢).

وغالبا ما كان سعر الكتاب يخضع لعديد من العوامل لعل أهمها:

- ١ - جودة الخط وشهرة الخطاط.
- ٢ - نسبة المخطوط إلى شخص عظيم كخليفة أو وزير أو أمير أو حاكم.. إلخ.

(١) أبو بكر محمد الموش "الكتاب العربي بين الوراق القديم والناشر الحديث" الناشر العربي، ع ٥

(يوليو ١٩٨٥م)، ص ٣٤.

(٢) محمد سيد محمد . المرجع السابق . - ص ١٣٨ .

٣ - شهرة مؤلف الكتاب.^(١)

وتفنن الناسخون في زخرفة مختلف الكتب وتزيينها بالرسومات والصور، والاهتمام بتحليدها بالجلد الذي يمنح الكتاب رونقا وجمالا، وزينوه بالنقوش التي تدل على مدى تقدم فن صناعة الكتب عند المسلمين.

وتأثر تاريخ النشر في أواخر العصور الوسطى بأحداث مهمة كان لها الفضل في تطور صناعة النشر وتقدمها وظهور مهنة النشر بطابع مهني فني تقني له مؤسساته المستقلة كل الاستقلال، التي قامت على أمره بشكل جيد، واهم هذه الأحداث دخول الورق إلى أوروبا عن طريق اتصال الغرب بالمسلمين بالأندلس والحروب الصليبية، وثاني هذه الأحداث المؤثرة في مسيرة النشر اختراع الطباعة على يد يوحنا جوتنبرج (١٤٥٠م)، وثالث هذه المؤثرات «نشأة الجامعات الأوروبية في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الميلادي»^(٢) التي قامت من حولها متاجر كتب شجعتها معنويا وماديا للقيام بمهامها. وكانت الجامعات ومنسوبيها المستهلك الرئيسي لإنتاج هذه الدور ومجلات نسخ وبيع الكتب. ومع تكامل «نشأة الجامعات الأوروبية في أواخر القرن الثالث عشر بدأ نشر الكتب في أوروبا يحتل قاعدة واسعة، واستقلت الجامعات الأوروبية عن الكنيسة مما زاد الطلب على الكتب. ثم كان القرن الثامن عشر عصر ازدهار الكتاب في أوروبا وجاء القرن التاسع عشر فظهرت مهنة النشر بمعناها المعاصر»^(٣).

(١) محمد ماهر حمادة . الكتاب العربي مخطوطا ومطبوعا : تاريخه وتطوره حتى مطالع القرن

العشرين (الرياض : دارالعلوم ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤م) ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) محمد سيد محمد . المرجع السابق . - ص ١٤١ .

(٣) أمين جبر سليم " أزمة النشر في الوطن العربي " رسالة المكتبة ، مج ٢٠ ، ع ٤ (كانون

الأول ١٩٨٥م) . - ص ٤٤ .

وعلى هذا يرتبط النشر الجامعي (أو النشر الأكاديمي) بقيام الجامعات الأوروبية والأمريكية، بدءاً من جامعة السربون بفرنسا (١٢٥٧م) وأكسفورد (١٣٠١م) وكمبردج (١٦٣٩م) بإنجلترا^(١)، وميرلاند (١٦٨٥م) ونيويورك (١٦٩٣م) بأمريكا.^(٢)

ويمكن أن نحدد اجتهاداً بداية تاريخ النشر الجامعي (أو الأكاديمي) بظهور هذه الجامعات المرتبط بظهور متاجر الكتب من حول هذه الجامعات التي كانت «تتولى نسخ الكتب وبيعها، أو تأجيرها على الطلاب وأعضاء التدريس، وهو وإن كان نشرًا يدويًا إلا أنه محسوب على النشر إنتاجاً؛ لأن هذه المتاجر كانت تعد بمثابة الجهات التي تمول الجامعة بما تحتاج إليه من كتب دراسية قد يكون بعضها نتاج أعضاء هيئة التدريس فيها».^(٣)

وفي عام ١٤٧٨م أنشئت مطبعة جامعة أكسفورد بإنجلترا، التي كانت في واقع الأمر أول مطبعة جامعية تعنى بتلبية الاحتياجات العلمية للجامعة من نشر للكتب على اختلاف أنماطها وموضوعاتها، وكذلك عنايتها بالدوريات العلمية، وكان ظهور هذه المطبعة متأخراً نسبياً حيث إنها ظهرت إلى الوجود بما يزيد على ربع قرن من تاريخ ظهور الطباعة، وعلى هذا يمكن اعتبار جامعة أكسفورد ومطبتها أول جامعة أسهمت في مجال النشر الجامعي (الأكاديمي) بمفهومه المعاصر.^(٤)

(١) بطرس البستاني. دائرة المعارف (بيروت: د. ن، ١٩٧٦م)، مج ٤ ص ١٢٤، ٥، ص ٢٥٥.

(٢) Encyclopedia of Library and Information Science. --New York

Marcel Dekker, 1978. --- vol 24, P 2.

(٣) فهد بن محمد الدرعيان. النشر في الجامعات السعودية (رسالة ماجستير). — كلية العلوم الاجتماعية؛ قسم المكتبات والمعلومات. — الرياض: الكلية، ١٤٠٧هـ ص ٢١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢١.

هذه اهم ملامح تاريخ النشر عبر العصور المختلفة (القديمة، والوسيطة، والحديثة)، ويلاحظ تميز هذا التاريخ بالتطور التدريجي المرتبط بالتقنية، وبالتنوع الموضوعي المرتبط بتطور العلوم، والتقدم الانتمائي المرتبط بظهور المؤسسات التعليمية المختلفة كالكليات والجامعات المختلفة.

الفروق بين النشر الجامعي (الأكاديمي) والنشر التجاري و الحكومي:

في الفصل الأول تم التوصل إلى مفهوم النشر بشكل عام، ووردت تعريفات عديدة لمصطلح النشر بمفهومه الواسع، وللوصول إلى الفروق بين النشر الجامعي وبين كل من النشر التجاري والنشر الحكومي، يستلزم تحديد تعريفات لكل من النشر الجامعي والنشر التجاري ومن ثم تعريف النشر الحكومي لكي نصل إلى أرضية يمكن الانطلاق منها لنستجلي الفروق ونحدد مميزات كل نشر عن الآخر بحيث تكتمل الصورة بشكل أوضح وأكبر بمشيئة الله.

وقد عرف أحد الباحثين النشر الجامعي (University Publishing) بأنه: «ذلك النشر الذي تدعمه الجامعة ويتميز عن أي نشر آخر موضوعاً، وإخراجاً، بحيث ينطلق من أهداف الجامعة وطبيعة تخصصات كلياتها وأقسامها، وما يمليه عليها المجتمع من حولها الذي ترغب في خدمته، ويصبح بذلك الوجه الآخر للعملية التعليمية»^(١).

وإذا أردنا أن نحدد تعريفاً للنشر التجاري (Trade Publishing)، فإن المراجع العلمية في مجملها تتناوله تحت المفهوم العام لكلمة النشر. وهذا المفهوم العام ورد بشكل مفصل في الفصل الأول ولعل أقربها إلى مفهوم النشر التجاري؛ التعريف الذي نسب إلى فؤاد عبدالعال لمصطلح تجارة النشر إذ إن

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

تجارة النشر «مرتبطة أساساً بالربح المادي، وأساسه التوزيع، وهذا يقتضي من القائمين عليه تلبية احتياجات الجماهير واشباع رغباتهم، ومعياريه أرقام التوزيع»^(١)، وتجارة النشر والنشر التجاري كلاهما مصطلحان مترادفان يعطيان المعنى نفسه والمطلوب الاصطلاحي لمفهوم النشر التجاري.

ويمكن أن يعرف مصطلح النشر الحكومي (Government Publishing) بأنه «أي مطبوع له طابع رسمي يصدر عن أي مكتب حكومي رسمي أو هيئة دولية أو منظمة، أو يحمل بيانات نشر تشير إلى الحكومة أو الهيئة، أو ينشر على حسابها، أو بموافقتها»^(٢).

وهناك مصطلح آخر يدل على النشر الحكومي، وهو الوثائق الحكومية (Documents Government) وقد عرفها أحد المعاجم المتخصصة بأنها:

مطبوع يصدر على حساب الحكومة أو بناء على تفويض رسمي من الدولة، ويستخدم اللفظ في الولايات المتحدة للدلالة على أي مطبوع ينشر في شكل كتاب أو دورية أو في شكل غير مطبوع ويحمل بيانات نشر تشير إلى الحكومة، سواء كانت حكومة فيدرالية، أو محلية، أو أجنبية، أو دولية مثل اليونسكو... إلخ.^(٣)

وكلا التعريفين يؤيد بعضهما البعض، واشتملا على معلومات توضيحية وبيانات تفسيرية جعلت الفرق فيما بينهما يتحدد في كلمة المصطلح، ويرتكز على اللفظ ليس إلا.

(١) فؤاد عبدالعال "النشر هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية". — عالم الكتب، مج ٤، ع ٤ (رجب

١٤٠٣هـ / أبريل ١٩٨٣م). — ص ٦٣.

(٢) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات :

إنجليزي/ عربي (الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٨هـ)، ص ٥١٠.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٠٩.

وحول تحديد أهم المجالات التي يمكن أن يدور فيها البحث والدراسة حول الفروق بين النشر الجامعي (الأكاديمي) وكلا من النشر التجاري والنشر الحكومي نجد أن هناك أربعة مجالات أساسية هي: المجال الوظيفي، المجال الموضوعي، والمجال الشكلي، والمجال الانحراجي.

١- المجال الوظيفي:

والمقصود بالمجال الوظيفي للنشر هو تلك الغايات التي يهدف من ورائها وجود النشر أصلاً، ويسعى إلى تحقيقها بشتى الوسائل في شكل نشر متعدد الأوعية ومتعدد الأهداف، إذ لكل غاية وسيلة، والنشر لا يخرج عن كونه وسيلة لغاية نود التعرف عليها في كل من أنواع النشر الثلاثة (النشر الجامعي، النشر التجاري، النشر الحكومي).

ويمكن حصر وظائف النشر الجامعي في الأمور التالية:

- ١ - تدعيم العملية التعليمية والبحثية بالجامعة بنشر الكتب والدوريات وغيرها من أوعية المعلومات المختلفة.
- ٢ - تشجيع حركة المعرفة العلمية والقائمين عليها من مؤلفين أو مترجمين أو محققين... إلخ بنشر بحوثهم ومقالاتهم للرفع من معنوياتهم ورفع درجة العطاء لديهم.
- ٣ - الإسهام في علاج هموم الأمة، ومشكلات المجتمع بطرق علمية صحيحة ومأمونة الجوانب والنتيجة.

أما النشر التجاري فيذكر أحد الباحثين أن له ثلاث وظائف أساسية هي الوظيفة الاقتصادية، والوظيفة المهنية، والوظيفة الفكرية.^(١) وهذه الوظائف تخدم بعضها البعض وتكمله؛ إذ إن دور النشر التجارية في النظام

(١) محمد سيد محمد . المرجع السابق، ص ١٥٣ - ١٦٠ .

الاقتصادي دور بارز يتمثل في دورة رؤوس الأموال في مجال النشر وإنتاج أوعية المعلومات التي سوف تتوافر بالأسواق لبيعها على الراغبين بالشراء، ولهذا فإن هناك رؤوس أموال لا يستهان بها تستثمر في قطاع النشر.

وعادة يقصد بالوظيفة المهنية للنشر التجاري الجانب المهني لعملية النشر من إيجاد المحررين المتخصصين والفاحصين الموضوعيين وفنسي التصميم والطبع... إلخ

وللنشر التجاري أثر واضح في الناحية الفكرية ؛ إذ إن دور النشر التجارية تسهم في الغالب بكتب دينية وعلمية وثقافية، وينبغي أن تسهم في تقدم الحركة الفكرية وتطورها في المجتمع أو المجتمعات الموجهة إليها هذه الكتب، وتدعم نشاط الفكر وتسهم في فعاليته وإثرائه بالأفكار الناضجة الهادفة.

وتنحصر وظيفة النشر الحكومي في إبراز نشاطات الجهة التي تنشر، وتوثيق هذه النشاطات في شكل تقارير موثقة ومدروسة بعناية، وجعل جهود هذه الإدارة الحكومية أو تلك ظاهرة للعيان. هذا في الغالب ولكن قد يكون لبعض الجهات الحكومية وظائف أخرى كوزارات الصحة مثلا التي قد تنشر كتباً أو كتيبات وظيفتها الأساسية توعية المواطن صحياً، وتنبهه حيال أمراض معينة وما يجب أن يعملها.

٢- المجال الموضوعي:

ويقصد عادة بالمجال الموضوعي للنشر تلك المعارف البشرية المختلفة، أدبية كانت أم علمية، التي يمكن أن يؤلف فيها وينشر فيها أيضاً، سواء كان نشرها خرج في شكل كتاب أو مقالة في دورية محكمة وغير محكمة أو أي مادة يمكن أن تكون وعاء صالحاً لنقل المعلومات وتداولها.

وإذا أردنا أن نتعرف على المجال أو المجالات الموضوعية التي يمكن أن تنشر فيها الجامعات، نجد حقيقة واضحة للعيان أن النشر في أي جامعة أدبية كانت أو علمية لا بد أن يخدم توجهات الجامعة وأهدافها المعلنة التي كانت سببا لوجودها أصلا، كذلك النشر في الجامعة يخدم التخصصات الأدبية والعلمية التي ترجمت إلى كليات وأقسام. وهي في الحقيقة مجالات موضوعية خصبة تشكل أرضية جيدة يمكن الانطلاق منها لتأسيس نشر جيد وقوي، كذلك النشر في الجامعة يخدم توجهات الجامعة نحو المجتمع إذا ما أرادت أن تقدم خبرتها لمن حولها من أفراد المجتمع في مجالات لها ميسر علاقة بأهداف الجامعة التي ترجمت إلى تخصصات مختلفة والجامعة لا تريد أن يكون أثرها فقط على متسبي هذا التخصص أو ذاك؛ فمثلا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية^(١) تقيم العديد من الدورات في مختلف التخصصات كالدورات التربوية والمكتبية والدعوية... إلخ، وجامعة الملك سعود^(٢) تنظم بين الحين والآخر دورات متنوعة تخدم العديد من شرائح المجتمع؛ كدورات اللغة الإنجليزية والحاسوبية... إلخ، والجامعة الإسلامية^(٣) بالمدينة المنورة تهتم بالدورات الدعوية التي يشرف عليها مركز الدعوة بالجامعة، وهي دورات موجهة بالدرجة الأولى للجاليات المسلمة. أقول إن هذه الدورات المتنوعة لم تأت من فراغ، وإنما كانت نتاج تفاعل إيجابي بين الجامعة والمجتمع، وتغطي بعض احتياجات المجتمع، وهذه الدورات التخصصية تكون مجالا جيدا يمكن النشر فيه، ويساند بذلك الكتاب المحاضرة والكلمة المسموعة.

(١) الكتاب الإحصائي الثالث عشر، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ)،

ص ١٨٥.

(٢) التقرير السنوي لجامعة الملك سعود لعام ١٤١٠-١٤١١هـ (الرياض: الجامعة، ١٤١١هـ)، ص ١٧.

(٣) دليل الجامعة الإسلامية، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٩هـ)، ص ٣٠٥.

يضاف إلى ما سبق من مجالات موضوعية يمكن للجامعة النشر فيها، تلك المناسبات التي تكون فرصة للجامعة أن تبذل فيها جهودا لكي تحقق بعض أهدافها التأسيسية. فمثلا كان لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجود مميز في مهرجان الجنادرية تمثل في إصدار كتيبات تخدم مجالات موضوعية معينة، مثل الكتيبات التي تعالج أو تناقش بعض مشكلات الشباب ونحو ذلك ووزعت أثناء المهرجان هذا بجانب العدد الخاص من مرآة الجامعة الذي صدر بهذه المناسبة السنوية ليوزع على الحضور في حفل الافتتاح. ويقاس على ذلك باقي الجامعات السعودية وبعض الجامعات الخليجية كجامعة قطر والكويت، فلقد رأيت أن هذه الجامعات كان لمطبوعاتها وجود في قاعة معرض الكتاب، وهو وإن كان وجودا مازال ضعيفا نوعا ما، إلا أنه وجود منافس بدليل كثرة الطلبات التي ترد على مندوبي هذه الجامعات للتزود بمطبوعاتها.

وهذا الوضوح في الاتجاه الموضوعي، لا يتوافر أبدا في النشر التجاري، ومرد ذلك إلى وجود عامل أساسي يتحكم في الاتجاه العام لما تنشره دور النشر التجارية، وأقصد به مبدأ الربح والخسارة الذي يعتبر القاعدة في قبول العمل أو رفضه، نشره من عدم نشره، وذلك أن دور النشر التجارية قامت على عامل اقتصادي بحت، وإن ادعى أصحابها واكدوا أن لهم اهتماما بنشر المعرفة، ولا أدل على ذلك أن جل القائمين على هذه الدور لا ناقة لهم ولا جمل بالمعرفة وليس لهم آثار بحثية أو مشاركات معرفية لها وزنها واعتبارها، لدرجة أنه وجد من بين الناشرين التجاريين في أحد الدول العربية من لا يجيد أبجديات التعليم الأساسية ويستخدم بصمة اليد في توقيع العقود بينه وبين المؤلفين، وهذا لا يعني التعميم بل نجد كذلك أن هناك قلة من الناشرين التجاريين هم أدباء في الأصل ولهم مكانتهم ووزنهم الثقافي في الحياة الثقافية العامة.

وعلى هذا جاء النشر التجاري وإصداراته تحوي الغث والسمين، الجيد والردىء؛ من قصص خرافية وموضوعات أدبية هزيلة. فدور النشر التجارية - في غالبيتها - تتجنب الكتب العلمية ذات المستوى المعرفي العالي لعاملين أساسيين؛ أولهما ارتفاع تكاليف طباعتها مما يترتب عليه غلاء ثمنها وندرة من يطلبها، إما لغلائها أو قلة المهتمين بهذا المجال العلمي البحت. وهذا هو العامل الآخر «فالكتاب إذا سلعة بحتة يدل على مدى نجاحها السوق الربح والمدخولات البنكية»^(١).

والتنوع الموضوعي الذي نجده في إصدارات الجامعة قد لا يتوافر بوضوح في مطبوعات دور النشر التجارية المحلية أو الإقليمية أو العربية، أما دور النشر التجارية بالغرب فالوضع قد يكون مختلفا؛ إذ نلاحظ وجود دور نشر تجارية متخصصة كل التخصص لا تنشر إلا كتباً علمية لها وزنها العلمي كإصدارات (دار جون وايلي) للنشر التي تتعاون معها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

والتخصص الدقيق والطابع العلمي سمة من سمات النشر الجامعي، وهذا ما تفتقده غالباً مطبوعات دور النشر التجارية التي يغلب على موضوعاتها العمومية والشمولية ونحو ذلك.

وإذا انتقلنا إلى المطبوعات الحكومية نلاحظ توجه هذه المطبوعات للجانب الدعائي، وإصدار كتب التقارير التي تخدم جهة حكومية ما، تستخدمه لغرض إبراز نشاطاتها وما قامت به من أعمال. وهذه التقارير تصدر عادة سنوياً، وغالباً ما يكون لها الطابع الرسمي المعتمد الرزين والدقيق في محتوياته وما يرد فيها من معلومات، وإن كانت بعض التقارير قد تحيد عن الموضوعية إلى المبالغة والتهويل لأعمالها ونشاطاتها التي قامت بها هذه الجهة،

(١) فهد بن محمد الدرغان، المرجع السابق، ص ٢٢.

وعلى هذا فإن المعلومات التي قد ترد في هذه التقارير قد يكون للتفخيم وجود فيها مما يضعف من مصداقية بعض التقارير ودقة معلوماتها.

ومع أن التقارير الدورية تعتبر السمة الغالبة للمطبوعات الحكومية، إلا أن بعض الجهات الحكومية التي لها علاقة وثيقة بالمواطنين تصدر ما يمكن أن نسميه الكتيبات الإرشادية التي تنبه المواطنين إلى أمور لها علاقة بهم؛ كالكتيبات التي تصدرها إدارات المرور وتتناول جانب السلامة المرورية، وكذلك ما يصدر بين الحين والآخر عن وزارات الصحة من كتيبات تناقش أمراض معينة وتنبه إلى التعامل الأمثل والعناية الصحيحة بالأطفال ومشكلاتهم الصحية والاسعافات الأولية... إلخ، ويلحق بما مضى ما يصدر عن الشؤون الدينية من كتيبات دينية تعنى بشؤون الفتوى أو معالجة قضايا معاصرة طرأت على المجتمع أو مناقشة ظاهرة بعينها وحكم الشرع فيها... إلخ، وغيرها من الإدارات الحكومية التي تجدد من هذه الكتيبات وسيلة فعالة للوصول إلى المواطن ومخاطبته وتوصيل معلومات بعينها إليه، وهذه الكتب أو الكتيبات ترقى في الغالب إلى الطابع العلمي المدروس والموثق ويعتمد عليها في الإسناد العلمي كمراجع علمية يعتد بها، وإن صدرت في شكل كتيبات فهذا لا يقلل من شأنها أو من وزنها العلمي.

إن الفروق الموضوعية بين النشر الجامعي (الأكاديمي) وكلا من النشر التجاري والنشر الحكومي، لا تقف أمام وجود تعاون، وإن كان محدودا لتحقيق جهد مشترك وعمل تعاوني؛ فمثلا قد تطلب جهة ما كوزارة الصحة تعاون أساتذة الطب بجامعة من الجامعات في تنفيذ بحث ما، وتتفق مع أحد الناشرين لنشره، لكن تحمل أعباء نشره مسند إلى وزارة الصحة. ويؤخذ على تعاون النشر التجاري أنه تعاون مدفوع الثمن فهو بهذا ضمن المكسب المالي وأمن المخاطرة المالية التي قد يجدها ويحس بها في كل مطبوع سوف يقرر وحده نشره.

وعلى هذا جاء النشر التجاري وإصداراته تحوي الغث والسمين، الجيد والرديء؛ من قصص خرافية وموضوعات أدبية هزيلة. فدور النشر التجارية - في غالبيتها - تتجنب الكتب العلمية ذات المستوى المعرفي العالي لعاملين أساسيين؛ أولهما ارتفاع تكاليف طباعتها مما يترتب عليه غلاء ثمنها وندرة من يطلبها، إما لغلائها أو قلة المهتمين بهذا المجال العلمي البحت. وهذا هو العامل الآخر «فالكاتب إذا سلعة بحتة يدل على مدى نجاحها السوق الرابع والمدخولات البنكية»^(١).

والتنوع الموضوعي الذي نجده في إصدارات الجامعة قد لا يتوافر بوضوح في مطبوعات دور النشر التجارية المحلية أو الإقليمية أو العربية، أما دور النشر التجارية بالغرب فالوضع قد يكون مختلفا؛ إذ نلاحظ وجود دور نشر تجارية متخصصة كل التخصص لا تنشر إلا كتباً علمية لها وزنها العلمي كإصدارات (دار جون وايلي) للنشر التي تتعاون معها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

والتخصص الدقيق والطابع العلمي سمة من سمات النشر الجامعي، وهذا ما تفتقده غالباً مطبوعات دور النشر التجارية التي يغلب على موضوعاتها العمومية والشمولية ونحو ذلك.

وإذا انتقلنا إلى المطبوعات الحكومية نلاحظ توجه هذه المطبوعات للجانب الدعائي، وإصدار كتب التقارير التي تخدم جهة حكومية ما، تستخدمه لغرض إبراز نشاطاتها وما قامت به من أعمال. وهذه التقارير تصدر عادة سنوياً، وغالباً ما يكون لها الطابع الرسمي المعتمد الرزين والدقيق في محتوياته وما يرد فيها من معلومات، وإن كانت بعض التقارير قد تمحيد عن الموضوعية إلى المبالغة والتهويل لأعمالها ونشاطاتها التي قامت بها هذه الجهة،

(١) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ٢٢.

وعلى هذا فإن المعلومات التي قد ترد في هذه التقارير قد يكون للتفخيم وجود فيها مما يضعف من مصداقية بعض التقارير ودقة معلوماتها.

ومع أن التقارير الدورية تعتبر السمة الغالبة للمطبوعات الحكومية، إلا أن بعض الجهات الحكومية التي لها علاقة وثيقة بالمواطنين تصدر ما يمكن أن نسميه الكتيبات الإرشادية التي تنبه المواطنين إلى أمور لها علاقة بهم؛ كالكتيبات التي تصدرها إدارات المرور وتتناول جانب السلامة المرورية، وكذلك ما يصدر بين الحين والآخر عن وزارات الصحة من كتيبات تناقش أمراض معينة وتنبه إلى التعامل الأمثل والعناية الصحيحة بالأطفال ومشكلاتهم الصحية والاسعافات الأولية... إلخ، ويلحق بما مضى ما يصدر عن الشؤون الدينية من كتيبات دينية تعنى بشؤون الفتوى أو معالجة قضايا معاصرة طرأت على المجتمع أو مناقشة ظاهرة بعينها وحكم الشرع فيها... إلخ، وغيرها من الإدارات الحكومية التي تجدد من هذه الكتيبات وسيلة فعالة للوصول إلى المواطن ومخاطبته وترصيل معلومات بعينها إليه، وهذه الكتب أو الكتيبات ترقى في الغالب إلى الطابع العلمي المدروس والموثق ويعتمد عليها في الإسناد العلمي كمراجع علمية يعتد بها، وإن صدرت في شكل كتيبات فهذا لا يقلل من شأنها أو من وزنها العلمي.

إن الفروق الموضوعية بين النشر الجامعي (الأكاديمي) وكلا من النشر التجاري والنشر الحكومي، لا تقف أمام وجود تعاون، وإن كان محدودا لتحقيق جهد مشترك وعمل تعاوني؛ فمثلا قد تطلب جهة ما كوزارة الصحة تعاون أساتذة الطب بجامعة من الجامعات في تنفيذ بحث ما، وتتفق مع أحد الناشرين لنشره، لكن تحمل أعباء نشره مسند إلى وزارة الصحة. ويؤخذ على تعاون النشر التجاري أنه تعاون مدفوع الثمن فهو بهذا ضمن المكسب المالي وأمن المخاطرة المالية التي قد يجدها ويحس بها في كل مطبوع سوف يقرر وحده نشره.

٣- المجال الشكلي:

وهذا جانب آخر من جوانب التفريق والاختلافات الأربعة الآتية الذكر، ويقصد بالمجال الشكلي لنشر ذلك التنوع الوعائي للمعلومات الذي يمكن أن يتم الإسهام فيه نشرًا كالكتب والدوريات وسلاسل الكتب وكتيبات الأطفال والتقارير والمعاجم... إلخ.

ولعل الملاحظ على كثير من الجامعات حيال التنوع الشكلي للنشر هو تشجيعها وإسهامها في أغلب أشكال النشر؛ فهي تصدر الدوريات المحكمة ذات المستوى العالي من التخصص والدقة الموضوعية، وتسهم أيضا في مجال نشر الكتب وكتب السلاسل وكتيبات الأطفال، وتقارير المتابعة وأعمال المؤتمرات التي قد تميز حجما وكما، كذلك تسهم في إصدار المعاجم والقواميس التخصصية؛ كما فعلت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عندما أصدرت معجم المصطلحات الهندسية والصادر عن كلية الهندسة^(١). والمبدأ العام للجامعات في هذا الشأن أن ما يحقق أهداف الجامعة وتخصصاتها العلمية هو الغاية، ولا يهم أن تحدد الجامعات نوعا معينا لشكل الوعاء أو أكثر ما دام ينصب في الوسيلة المثلى لتحقيق الهدف والغاية المنشودة.

ولكن هل هذا الوضع موجود في النشر التجاري؟ وهل النشر التجاري يهتم بالتعدد الوعائي للنشر كاهتمام الجامعة؟ إن الإجابة على كلا السؤالين بطبيعة الحال تأتي بالنفي. فليس وضع النشر التجاري مشابها للوضع بالجامعة وهولا يهتم كذلك بالتنوع الوعائي إلا في حدود ما يحققه من مكاسب مضمونة الجانب، كما تفعل بعض دور النشر التجارية عندما تصدر كتيبات للأطفال المتنوعة التي تلقى رواجاً بين شريحة من المجتمع لا يستهان بها، كذلك

(١) معجم المصطلحات الهندسية، (جدة: كلية الهندسة، د. د. ت)، ص ١.

لا يهتم النشر التجاري بنشر الدوريات إلا مائدت؛ كما تفعل دار المريح (الرياض) في إصدارها مجلة المكتبات والمعلومات، وهذا الوضع كما قلت يمثل خروجاً عن القاعدة العامة ولا يمكن أن يمثل ظاهرة تقبل التعميم.

كذلك تحجم كثير من دور النشر التجارية عن الولوج في عالم إصدار القواميس والمعاجم ذات الجهد والتكلفة المالية الباهظة، والوضع يكون أكثر سوءاً إذا كانت القواميس تخصصية فالإحجام عن إصدارها يكون واضحاً كل الوضوح، ولعل جهد بعض دور النشر اللبنانية والمصرية في إصدار بعض القواميس في اللغة العربية ونحو ذلك يبرر بأن لمثل هذه القواميس سوقاً لا بأس بها لا تريد أن يفوتها عائده المادي. والملاحظ على هذه القواميس في مجملها أنها ذات طبعات متعددة وتحمل ألفاظاً تدل على التغيير والإضافة والتحديث مما يغري المستخدم لها على اقتنائها، ولكن في حقيقة الأمر هي طبعات مصورة مكررة، ولا اختلاف فيما بينها إلا في ترقيم الطبعات ثمانية ثالثة رابعة... إلخ. ودليلي على ذلك التجربة التي قمت بها على قاموس المورد حيث اخترت عشرة مصطلحات لها علاقة بالبحث وبمحت عنها في الطبعات ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٢، ١٩٩٠، ١٩٩٣ ووجدت أن أرقام صفحاتها وأماكن وجودها لم يتغير مع أن هذا القاموس يحمل عبارات في كل طبعة تدل على الإضافة والتجديد.

أما أعمال المؤتمرات وتقارير المتابعة... إلخ فإن النشر التجاري يحجم عنها بالكلية، وإذا كان هناك إسهام فإنه إسهام مدفوع الثمن مقدماً ومضمون العاقبة سلفاً، إذ لربما تطلب بعض الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة والخاصة التي قد تنظم بعض الندوات أو المؤتمرات ولا تتوافر لها المطابع الذاتية فتلجأ إلى دور النشر التجارية لتقوم بطبع أعمال هذه الندوات أو تلك المؤتمرات.

ويقتصر إسهام دور النشر التجارية في الغالب على وعاء الكتب، وهو محور العمل بها، إلا إن هذه الكتب في مجملها يغلب عليها طابع العمومية في تناول كالأدب الشعبي الشامل من قصص وروايات وحكايات... إلخ، ودور النشر التجارية على ذلك لا تلج مجال نشر الكتب العلمية ذات الطابع الموضوعي الدقيق والتخصص العلمي الرزين لقناعتها بأن مثل هذه الكتب لا طائل ماديا من ورائها، وحتى التي لها إسهامات ومخاطرات في هذا المجال لربما يكون لديها قناعة أن بعض هذه الكتب يسد حاجة ما بالجامعة ما ؛ كما فعلت دار المريخ بإصدارها أعدادا كبيرة لتصنيف ديوي (الجداول والكشاف) الذي يغطي حاجة طلاب المكتبات والمعلومات بكل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود.

وتمثل الكتب الوعاء الشكلي الغالب للنشر الحكومي، ويرجع ذلك إلى أن التقارير هي أغلب ما يصدر عن الجهات الحكومية، وتصدر التقارير في شكل كتب ذات حجم متميز نوعا ما فهي أكبر حجما من الكتب العادية التي تتناول موضوعات أخرى غير التقارير، ولعل مرد ذلك إلى أن التقارير عادة ما تحوي جداول إحصائية ورسومات بيانية وصورا توضيحية يكون من الأنسب عرضها على أوراق أكبر لتتمتع بحرية ووضوح أكثر.

وإذا كان الغالب على الجهات الحكومية استخدامها لهذا الشكل من أشكال النشر النوعية، إلا أننا نجد أن هناك جهات أسهمت في إصدار كتيبات إرشادية، حجمها أصغر من الحجم العادي كإصدارات إدارات الشؤون الدينية، ووزارات الصحة، وإدارات المرور، وهذه الجهات أصدرت كتيبات أما بشكل دوري أو غير دوري، أو على فترات متباعدة. وربما كانت الحكمة من إصدار مثل هذه الكتيبات هي سهولة التناول والتنقل بها حتى أن بعضها يمكن وضعه في الجيب، وبهذا يمكن قراءتها في أي مكان، ولا يشكل حملها أي مشكلة تذكر للمستفيد. وهذا هو الهدف المرجو في الغالب.

ولعل ما مضى يؤكد أن أغلب الجهات الحكومية لا تهتم بالنشر في الأشكال الأخرى من أوعية المعلومات إلا بقدر ما تدعو إليه الحاجة، كما تفعل بعض الجهات الحكومية في إصدار الدوريات المتخصصة بالقطاع الأمني؛ كما تفعل الرئاسة العامة للحرس الوطني بإصدارها مجلة الحرس الوطني، ووزارة الداخلية بإصدارها مجلة باسم مجلة الأمن ومجالات الدفاع التي تصدر في كل من الكويت والبحرين وقطر... إلخ. وهذا الوضع لا يمثل ظاهرة عامة يمكن تعميمها بل هي في الواقع حالات فردية وحسب.

٤- المجال الإخراجي:

ويفترض أنه توجد ضوابط محددة ومعروفة تلقى من النشر الجامعي (الأكاديمي) عناية تامة ويهتم بها إهتماما واضحا، حيث توجد معايير وضوابط في مجال إخراج المطبوع الجامعي تتعلق بمحتويات الكتاب من حيث ترتيب مواد الكتاب وطريقة تناول الموضوعي وطريقة وضع الهوامش وترقيم الصفحات وصفحات المقدمة وصفحة المحتويات وأماكن الكشفات، والاهتمام بالفهرسة أثناء النشر، والعناية ببيانات النشر التي غالبا ما تكون في صفحتي الغلاف والعنوان. وينبغي على الجامعة أن يكون لها منهج خاص وطريقة معينة تحدد شخصيتها في هذا المجال وتصدر عنها قواعد تسمى بقواعد النشر على غرار ما صدر عن جامعة أكسفورد ببريطانيا وشيكاغو بأمريكا^(١)، وهي قواعد درج عليها كثير من الباحثين وطبقها عدد لا يستهان به من الجامعات الأوروبية والأمريكية والتزمت كثير من دور النشر المحلية بأمريكا وأوروبا بقواعد نشر جامعية مشهورة لتطبيقها على مطبوعاتها لضمان قبول سوق الجامعات الذي لا يستهان به في دول أمريكا وأوروبا.

(١) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ٢٣ .

ولا ينال هذا الجانب (جانب الإخراج) من القائمين على النشر التجاري - في الغالب - عناية ولا اهتماماً^(*) كبيراً، فلا تجد ملامح أو قواعد نشر يسير عليها الناشر التجاري ولهذا تجد اضطراباً كبيراً فيما بينها حيال إخراج الكتب ؛ فترقيم الصفحات يشمل جميع الصفحات بما فيها المقدمات والخاتمة في ترقيم واحد، إضافة إلى إن طريقة صياغة الهوامش وترتيب الفصول والعناوين الرئيسية والفرعية... إلخ فلا تجد لها قوانين تحكمها أو تنظمها أو خطة عمل تسير عليها، بل إن كُتّابين يصدران من دار نشر واحدة تجد أن أحدهما فيه بعض ملامح العناية بجانب الإخراج، والآخر بعيد كل البعد عن أي ملامح إخراجية واضحة، ولعل مرد ذلك إلى المؤلف الذي قد يكون ذا خبرة في فن الإخراج، ولهذا يلاحظ أن كثيراً من دور النشر لا يوجد بها محرر يقوم بهذه المهمة، وإنما في الغالب أمر ذلك يوكل إلى المؤلف أو المطبعة. وهذا على العكس من النشر الجامعي الذي يستلزم وجود محرر أو أكثر لضمان الدقة في سير العمل.

ويغلب على النشر الحكومي في مجال الإخراج الاضطراب في، إذ إن مجال الإخراج غالباً ما تسند مهمته إلى دار النشر، أو يقوم عليه شخص قد يكون له قدر علمي ولكن تنقصه الخبرة في مجال الإخراج والكتابة العلمية السليمة، وإن الثبات عليها يعد أحد مقومات الإخراج الجيد، وملاحظ أن المطبوعات الحكومية قد تغفل بيانات عن النشر تمثل أهمية قصوى للقائمين على مجالي الفهرسة والتصنيف وقد أظهرت دراسة^(١) حول هذا الموضوع أن هناك نقصاً في تاريخ النشر وفي ترقيم الصفحات وفي بيانات الطباعة،

(*) هذا الرأي ليس على إطلاقه وينال ناشران تجاريون لهم قواعدهم الخاصة مثل ماجو وهيل وجون وايلي وغيرهم .

(١) ناصر محمد سويدان. المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية (الرياض : دار المريخ للنشر،

وهذه البيانات لها إنعكاسات مهمة وأثر كبير لتكامل عناصر الإخراج في مجال النشر.

ويلقى التصميم اهتماما واضحا من جهة النشر الجامعي (الأكاديمي)، فتجد أن كثيرا من الجامعات لها ملامح ثابتة تتعلق بالتصميم من وجود لون موحد لأرضية الكتاب ونحو ذلك مما يجعل هذه المطبوعات تتميز بتعريف ذاتي للجهة المسؤولة عنه. بمجرد النظر إليه كما تفعل جامعة الملك عبدالعزيز في اعتمادها للون الأزرق لأرضية جميع مطبوعاتها^(٧). يضاف إلى ذلك ما تهتم به الجامعات ممثلة في جهات النشر فيها من تلازم وترايط بين التصميم والموضوع حيث يأتي التصميم ترجمة بقدر الإمكان للمحتوى العلمي للمطبوع، وهذه الخاصية في غاية الأهمية ويعول النشر بالجامعة عليها أمورا كثيرة لعل أهمها المصادقية في العرض دون غموض أو لبس.

ولا يهتم النشر التجاري غالبا بوجود مثل هذا الترابط بين التصميم والمحتوى الموضوعي، بل التصميم يلقي عناية من الناشر التجاري في تلك التوصية للمطبعة بتنفيذ تصميمات يغلب عليها جانب الإثارة ولفت انتباه القارئ سواء وجد هناك مثل هذا الترابط أم لم يوجد أصلا، ويستغل النشر التجاري هذه الناحية لاعتقاده إن هذا التصرف سوف يلقي بظلاله على المردودات المالية التي سوف يحققها سوق التوزيع وسوق البيع.

ويغلب على النشر الحكومي في مجال التصميم الترف الواضح والإسراف المبالغ فيه في وضع تصميمات تعبر عن شيء واحد هو نسبة هذا المطبوع إلى الجهة الحكومية، وقد لا يوحى أن له صلة بالمحتوى الموضوعي.

(٧) فهد بن محمد الدرمان، المرجع السابق، ص ١٠٥.

الناشر الجامعي:

وتعني لفظة الناشر الجامعي: ذلك المركز أو القسم أو الإدارة الملحقة بجامعة من الجامعات، وهو بمثابة الناشر كما دلت عليه التعريفات السابقة التي وردت في الفصل الماضي.

ويمثل الناشر التجاري شخص أو أكثر أو مجموعة أفراد يمثلون هيئة ما باعتبارهم المؤسسين لهذه الهيئة أو تلك الدار، جمعتهم المشاركة المالية تجاه إنشاء كيان قائم بذاته يعنى بالنشر، وله علاقة بالمؤلفين حيث يمثلون المورد الرئيسي للكتب التي سوف يقومون بتولي نشرها وتوزيعها.

وعلاقة المؤلف بكل من الناشر الجامعي والناشر التجاري تحكمها اعتبارات هي في مجملها عبارة عن مصالح يمكن تصنيفها إلى مصالح معنوية أو مصالح مادية أو كلا المصلحتين مجتمعتين في موقف واحد.

والفروق واضحة في علاقة المؤلف بكل من الناشر الجامعي والناشر التجاري، وهذه الفروق تمثل أحد المجالات التي اهتم بها أحد الباحثين في التفريق بين الناشر الجامعي والناشر التجاري، فيذهب إلى أنه يجب «أن يتحدد بشكل واضح الفارق بين الناشر العام (ويقصد به الناشر التجاري) والناشر الأكاديمي من حيث علاقة المؤلف بالناشر وعملية صنع القرار، ثم بعض الاعتبارات الخاصة بالتسويق»^(١) ويمضي الباحث في تفصيل العلاقة الأولى وهي علاقة المؤلف بكل من الناشر الجامعي (الأكاديمي) والناشر التجاري فيقول:

إن المؤلف أو المؤلفة من المؤكد تقريبا أنهم يكونون من أعضاء المجتمع الأكاديمي، ومعنى ذلك:

(١) Robin Dnnston " The Academic Publisher Scholarly Publishing .(July). -- P 300

أ - أنه لا يعتمد في معاشه اليومي على ما يأخذه من إنتاجه من الكتب.

ب - أن لديه وقتاً متوفراً للكتابة.

ج - أن اهتمامه بالاتصال بزملائه من الأكاديمين أكثر من اهتمامه من الاتصال بالعالم ككل.

د - أنه لن ينشر إلا إذا أحس أن في ذلك ميزة لمستواه المهني (الأكاديمي).^(١)

وهذه الفروق تعد جوهرية للتفريق بين الكاتب أو المؤلف المحترف الذي يمتن الكتابة لاعتبارات مادية بحتة، وبين المؤلف المتعامل مع الناشر الجامعي حيث يتميز بمجموعة الأمور التي أشير إليها سابقاً.

وإذا كان لعلاقة المؤلف بالناشر الجامعي جانب مادي، فإنه في الوقت نفسه يغلب الناحية المعنوية على هذه العلاقة، فهو، أي المؤلف، يتوقع من الناشر الجامعي جملة أمور لعل من أهمها العناية بمطبوعه وإخراجه إلى حيز الوجود بأسرع وقت، وتوقع النصائح التي سوف يكون لها أثر جيد على العمل إنتاجاً وإخراجاً.

أما المؤلف المحترف فإن الجانب المادي له وجود مؤثر على علاقته بالناشر التجاري، ولذا يهتمه العائد المادي سواء كان في شكل حقوق مادية قدرت ودفع جزء منها مقدماً عند توقيع عقد نشر الكتاب والباقي بعد خروج العمل ودخوله مرحلة التسويق، أم على أساس النسبة على كل كتاب تم بيعه، ولهذا سوف تولعه أرقام التوزيع لضمان أكبر عائد مادي ممكن. ولن يكثر

(١) Robin Dnnston . المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

كثيرا إلى الصورة التي سوف يخرج عليها الكتاب ما دام هناك هدف مشترك بينه وبين الناشر وهو المكسب والربح .

إلا أن لهذه العلاقة بعدا إنسانيا آخر تراه إحدى الباحثات عندما قالت: «إن علاقة الناشر الواعي بالمؤلف تخضع، ككل علاقة إنسانية، إلى جملة عوامل ليس أقلها الصداقة المتبادلة والرؤية المشتركة للمفهوم القومي والوطني والفكري»^(١). ولكن هل هذه العلاقة متساوية بين المؤلف والناشر التجاري؟ الواقع أن هذه العلاقة الإنسانية غالبا نجدها بجانب واحد وهو المؤلف في الغالب، أما الناشر التجاري فإن الطابع المادي البحت هو الذي يتحكم في قراراته النشرية، وإلا لماذا نلاحظ أن هناك شكوى شبه عامة من جانب المؤلفين حيال ظلم الناشرين لهم من حيث هضمهم لحقوقهم المادية عندما يتشبثون بشتى الحجج لتسويق الدفع وتأخير الصرف، ولماذا أيضا نرى هناك قوانين محلية وعالمية تنظم حقوق المؤلفين (كاتفاقية بيرن لحقوق المؤلفين)^(٢) .

والملاحظ أن اتخاذ القرار بنشر كتاب لأحد المؤلفين غالبا ما يتمتع بقدر كبير من الحرص بالنسبة للناشر الجامعي؛ نظرا لوجود اعتبارات عدة، لعل في مقدمتها التخصيص والتغطية الموضوعية الهادفة، والملبية لأهداف الجامعة واحتياجاتها الفعلية، ومثل هذا الحرص لا يتمتع به الناشر التجاري الذي يهتم بتوفير قاعدة غريضة من المشترين وما يؤدي إليه ذلك من ضمان للكسب والربح.

(١) عائدة مطرجي إدريس "ملاحظات حول علاقات الناشر بالمؤلف" - الناشر العربي ع ٢ (فبراير

١٩٨٤م)، ص ١٣٤.

(٢) "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" عالم الكتب، مج ٢، ع ٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، يناير/فبراير

١٩٨٢م)، ص ٧٢٤.

إلا أن لهذه العلاقة بعدا إنسانيا آخر تراه إحدى الباحثات عندما قالت: «إن علاقة الناشر الواعي بالمؤلف تخضع، ككل علاقة إنسانية، إلى جملة عوامل ليس أقلها الصداقة المتبادلة والرؤية المشتركة للمفهوم القومي والوطني والفكري»^(١). ولكن هل هذه العلاقة متساوية بين المؤلف والناشر التجاري؟ الواقع أن هذه العلاقة الإنسانية غالبا نجدها بجانب واحد وهو المؤلف في الغالب، أما الناشر التجاري فإن الطابع المادي البحث هو الذي يتحكم في قراراته النشرية، وإلا لماذا نلاحظ أن هناك شكوى شبه عامة من جانب المؤلفين حيال ظلم الناشرين لهم من حيث هضمهم لحقوقهم المادية عندما يتشبثون بشتى الحجج لتسويق الدفع وتأخير الصرف، ولماذا أيضا نرى هناك قوانين محلية وعالمية تنظم حقوق المؤلفين (كاتفاقية بيرن لحقوق المؤلفين)^(٢).

والملاحظ أن اتخاذ القرار بنشر كتاب لأحد المؤلفين غالبا ما يتمتع بقدر كبير من الحرص بالنسبة للناشر الجامعي؛ نظرا لوجود اعتبارات عدة، لعل في مقدمتها التخصص والتغطية الموضوعية الهادفة، والمالية لأهداف الجامعة واحتياجاتها الفعلية، ومثل هذا الحرص لا يتمتع به الناشر التجاري الذي يهتم بتوفير قاعدة عريضة من المشترين وما يؤدي إليه ذلك من ضمان للكسب والربح.

والناشر التجاري قد لا يحتاج إلى نصيحة خاصة قبل أن يتخذ قراره، فهو يقرر على أساس ما يعرفه هو، ويروق له، ويعتمد في إصدار حكمه على سمعة المؤلف والتوقع من الأرباح، والاستقبال من جانب النقاد والجمهور.

(١) عائدة مطرجسي إدريس "ملاحظات حول علاقات الناشر بالمؤلف". - الناشر العربي ع ٢ (فبراير

١٩٨٤م)، ص ١٣٤.

(٢) "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" عالم الكتب، مج ٢، ع ٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ، يناير/فبراير

١٩٨٢م)، ص ٧٢٤.

فالقرار بالنشر من عدمه عند الناشر التجاري قرار فردي بحت، إلا أن القرار بالنسبة للنشر من قبل الناشر الجامعي لا يمكن أن يتخذ فرديا بل تكون هناك لجنة لا يقل عدد أفرادها بأي حال من الأحوال عن اثنين، وهذه اللجنة من الضوابط والأسس الموضوعية والمنطقية التي تضعها في حساباتها بشكل مستمر لضمان حياد القرار وسلامته.

يقول أحد الباحثين عن قضية التسويق المادي الذي تباع به الكتب ليجعل منها مجالا للتفريق بين النشر الجامعي والنشر التجاري: «والكتب التجارية تباع بخخص أكبر لمحلات بيع الكتب، أما الكتب الأكاديمية فتباع بخخص أقل»^(١)، نتيجة لاختلاف سياسة التسعير.

وخاصية الخصم في حقيقة الأمر موجودة في كلا النوعين من النشر، إلا أن الرأي السابق قد يكون متطابقا بشكل تام مع واقع النشر في أمريكا، ولا ينطبق بأي حال على حال النشر في جامعاتنا الخليجية، إذ نجد العكس هو الصحيح؛ فالخصم على المطبوعات الجامعية يصل إلى أقل من التكاليف في كثير من الأحيان، لدرجة أن المطبوع يباع بسعر رمزي تشجيعي لا يعكس التكاليف الحقيقية، وعلى هذا فإن الخصم سوف يكون أكبر من الخصم الذي سوف تتمتع به إصدارات دور النشر التجارية، أو الذي سوف يعطيه الناشر التجاري، إذ إن هذا الخصم لن يكون بأي حال من الأحوال أقل من التكاليف، وينظر الناشر إلى هذه الحالة من المنظور التالي:

التكاليف الحقيقية للكتاب (التأليف، التحكيم، الطبع) + هامش ربحي
صغر أم كبير = سعر الكتاب

يضاف إلى أن الكثير من الجامعات سوف تتحمل في الغالب تكاليف شحن هذه الكتب وأجور إرسالها بالبريد، أما الناشر التجاري فلن يتحمل أي مبلغ إضافي للشحن إلا إذا كان لتكليف الشحن اعتبار في السعر أساساً، وفي هذه الحالة يختلف الوضع، ومع ذلك فإن الناشر التجاري لن يتحمل تكلفة الشحن التي يتحملها في هذه الحالة المستفيد.

ويحرص الناشر التجاري على الجانب التسويقي لإصداراته، ويولي عناية خاصة وتتطلب منه مهارة ومثابرة وفهم للسوق ورغبات الجمهور وغيرها من الاعتبارات التي تدخل في أمور التسويق والدعاية ونحو ذلك.

والوضع بالنسبة للنشر الجامعي يختلف ويتباين تبايناً جلياً عن النشر التجاري؛ إذ إنه يهتم بالنوعية والكيفية والموضوعية قبل أن تغريه كمية ما سوف يوزع، وهو لهذا لن يلجأ إلى تلك المتطلبات الخاصة من الخبرة والذكاء والمثابرة في عملية التسويق والإعلان؛ لأنه ينتج لطبقة معينة ولتغطية احتياجات الجامعة نفسها، وللبحث العلمي بشكل خاص.

ويهدف الناشر التجاري من انتهاج وسائل التسويق المختلفة سواء كانت إعلاناً في صحيفة أو مراسلة بالبريد أو إصدار قوائم النشر إلى ضمان التوزيع الواسع الذي ينتج عنه الربح الوافر، في حين أن هذه الاعتبارات لن تكون الغاية في النشر الجامعي، بل الهدف يختلف ويتمثل في الإعلان لمجرد الإعلام لضمان القاريء المناسب للكتاب المناسب في الوقت المناسب.

في الغالب تضاف تكاليف عملية التسويق من دعاية وإعلان تضاف إلى سعر الكتاب مما يترتب عليه تكاليف أكبر وسعر أعلى يتحملها في نهاية الأمر القاريء، إلا أن النشر الجامعي لن يكثر لهذه التكاليف، وبالتالي لن يضيفها إلى فاتورة سعر الكتاب أو أي مطبوع سوف يصدر عنه.

النشر الجامعي وعلاقته بعناصر النشر الثلاثة:

ويمثل النشر في الجامعة عادة الجهة التي يناط بها - في الغالب - شؤون النشر، وإخراجه إلى حيز الوجود بدءاً من الاتفاق مع المؤلف، ومروراً بالتصنيع، وانتهاءً بالتوزيع، وبغض النظر عن اسم الجهة الناشرة سواء كانت قسماً أم مركزاً أم إدارة، فإن هذه الأسماء على اختلافها منصب على معنى واحد وهو الجهة المعنية بالنشر.

وسواء كانت هذه الجهة التي تكفلت بأمر النشر بالجامعة ذات صلاحيات واسعة أم محدودة التصرف فإنه لا بد أن يكون لها علاقة ما بأي صورة كانت بعناصر النشر الثلاثة وهي: المؤلف، التصنيع، التسويق، أو التوزيع.

وإذا ما أردنا أن نستجلي هذه العلاقة بالنسبة للعنصر الأول الذي هو المؤلف نجد أن هناك اعتبارات عدة تحدد هذه العلاقة وتوضحها بشكل شبه دقيق لعل أهمها ما يلي:

١ - يتمثل في تلك القوة الأدبية التي تتمتع بها الجامعة، وهو يعني أن على المؤلف أن لا يقدم إلا ما هو جدير بالنشر ويستحق الطبع. فهي بهذا تملي على المؤلف مستوى معيناً لا يمكن التنازل عنه. وهذا المستوى لاشك أنه يقتضي من المؤلف البحث والتقصي والرجوع إلى مصادر كثيرة تعطي كتابه قوة موضوعية ورسالة أسلوبية، تجعل الناشر الجامعي يقبله إذا ما تناسب موضوعاً مع اتجاهات الجامعة الموضوعية والتخصصية .

٢ - يتعلق بإمكانات الناشر الجامعي في مجال الإخراج والتصميم التي سوف تريح المؤلف والناشر على حد سواء .

٣ - إن امتلاك الجامعة لمطبعة حديثة متطورة ومتقدمة سوف يعطي المحرر إمكانيات هائلة لتنفيذ الكتاب بمواصفات يحددها المحرر وبمليها هو لا المطبعة، والوضع يختلف في حالة ما إذا كانت المطبعة محدودة الإمكانيات ؛ إذ سوف تحد من حرية المحرر أو المصمم وتجعلهما يعدلان ويغيران بحيث يصبح الكتاب مناسباً لإمكانيات المطبعة. إذ إن بعض الكتب تتطلب مواصفات معينة ليس بمقدور كل مطبعة أن تنفذها كالكتب الهندسية والطبية والرياضية، ووجود مطبعة كمطبعة الجامعة سوف يلقي بظلاله على تنفيذ العمل، وتسهل على المؤلف وتجعل ثقته بهذا الناشر (الناشر الجامعي) موجودة دائماً، وربما يكون ذلك مؤدياً إلى تعاون مستمر مستقبلاً .

٤ - وتمثل الحقوق المادية البند الثالث في تحديد علاقة المؤلف بالناشر الجامعي. وهذه الحقوق المادية في مقابل تنازل المؤلف عن إنتاجه للجامعة لمدة معينة مقابل مبلغ متفق عليه، وتمثل هذه الحقوق أهمية قصوى سواء للمؤلف أو الناشر الجامعي، وقد يكون من الناحية النظرية، أن الكثير من المؤلفين المتعاونين مع الجامعة لا يولون هذا الأمر عناية كبيرة ولكن ليس معنى هذا أن نهضمهم حقوقهم أو نقلل من شأنها كما وكيفا. خاصة وإن مثل هذه النوعية من الإنتاج - في الغالب - تتمتع بمستوى عال وجهد خاص.

والمؤلف في هذه الحالة سينظر إلى هذا الحق من وجهتين لعل أولاهما مقدار هذا الحق، وآخرها كيفية دفع هذا الحق، وما يترتب عليه من التزامات أخرى ؛ كالاتزام الزمني ومن سيقوم بعملية المراجعة ونحو ذلك.

وتولي جهة النشر في الجامعة هذا الأمر اهتماماً ملحوظاً ؛ يتمثل في توقيت الدفع بشكل دقيق للدفعة الأولى إذا كان المبلغ المتفق عليه على دفعتين، ودفع الدفعة الأخرى عند استكمال شروط الدفع ؛ فمثلاً سوف يلتزم الناشر

الجامعي بدفع ٥٠٪ من المبلغ المتفق عليه بمجرد توقيع العقد وباقي مبلغ العقد بعد ظهور العمل من المطابع.

أما علاقة الناشر بالغنصر الثاني الذي هو التصنيع فإن هناك عدة اعتبارات مهمة تحكمها لعل من بينها:

- ١ - جودة الإخراج حسب معايير فنية.
- ٢ - توزيع الإخراج حسب المتطلبات الفنية لكل مادة على حدة.
- ٣ - تلبية متطلبات الأجزاء الرئيسة في إخراج الكتاب كالفهارس وغيرها.
- ٤ - قياس أولويات النشر في ظل الحاجة الفعلية التي تلبي أهداف الجامعة وتخصصات كلياتها وأقسامها العلمية.
- ٥ - دراسة الكميات التي أن يمكن يستوعبها جمهور الجامعة.
- ٦ - اختيار أفضل المعايير في إخراج الكتاب وتجليده.^(١)

ولا شك أن مثل الاعتبارات الماضية ليست من صميم مسؤولية الناشر فحسب، بل إن الأمر يتعدى إلى اشتراك المطبعة والمؤلف على حد سواء في تحمل جانب منها، أو المعونة في تحديد مستوى معين من مستوياتها يضمن التنفيذ الأمثل للكتاب الجامعي.

أما بالنسبة لعلاقته بالركن الأخير الذي هو التوزيع والتسويق، فإن جهة النشر بالجامعة يجب أن تملك قدرة على دراسة الحاجة الفعلية التي تحكم النشر

(١) منقول بتصرف من : عباس صالح طاشكندي "صناعة الكتاب السعودي المعاصر : دراسة تحليلية" مجلة الاقتصاد والإدارة، ع ١ (رجب ١٤٠٠هـ، يوليو ١٩٨٠م)، ص ١٦٠.

وتضع لها الخطط التي تضمن تسويقا جيدا ولتتمكنها من أداء المسؤولية كاملة بحيث يتحقق التوزيع الهادف والمدرّوس ؛ إذ إن العمل الجيد الذي لا يخدمه توزيع جيد تكون الجهود التي بذلت فيه والأموال التي إنفقت عليه هباء منثورا.

وإذا تيقنا أن فعالية النشر تعتمد «إلى حد كبير على المساهمة الجيدة للعمل الببليوجرافي والمكتبة في الدعاية للمواد المطبوعة وتوزيعها، واستخدامها وتحقيق نشرها بين المتخصصين وجمهور القراء العام»^(١) فإنه يلزم عندئذ الناشر الجامعي أن يجري «دراسة علمية على مسألة التوزيع على مستوى الوطن العربي، والبحث عن سبيل آخر غير تقليدي لتأمين وصول المطبوعة العلمية إلى قرائها، حيث يكونون في الوطن العربي»^(٢) ، ومن السبل المقترحة في هذا الصدد «التركيز على الاشتراكات المخفضة وإقامة المعارض المتنقلة واستثمار الندوات العلمية لتسويق المطبوعات واعتماد مبدأ تبادل المطبوعات بين المؤسسات العلمية المختلفة»^(٣).

وسواء كان قسّم التوزيع أو شعبة التوزيع ذات استقلالية عن جهة النشر أم أنها ملحقة به، فإن هذا لا يعفيها من أداء مهمتها على الوجه المطلوب بأن تسلك جميع الطرق الممكنة لضمان التوزيع المثالي من إعداد الخطط، والقيام بالإعلان، والاتصال والتوثيق الببليوجرافي، وإقامة المعارض، وتنظيم الندوات وإصدار القوائم الخاصة بالنشر وغيرها من الوسائل، لكن بشرط ألا يكون هناك إمتهان للكتاب الجامعي.

(١) ن . س . كارناشوف . " العلاقة بين النشر والمكتبات في اتحاد الجمهوريات السوفيتية " . — مجلة

اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ع ٤٩، س ١٣ (نوفمبر ١٩٨٣/٨٢)، ص ٩ .

(٢) صالح خليل أبوصبيح " النشر العلمي : أزمة نشر أم أزمة بحث - رؤية نقدية " الناشر العربي ، ص ٦

(يناير ١٩٨٦ م)، ص ١٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

ونجد لهذه العلاقة - في مجملها - تأكيداً آخر من قبل باحث متخصص بهذا المجال، إذ يقول: «إن الناشر الأكاديمي (الجامعي) أولاً وأخيراً وبشكل مستمر ناشر. وهذا يتضمن القول أنه مسؤول عن حجم ومعدل (كم ونوع) الكتب التي ينشرها، مستواها، مظهرها، تداولها، سهولة الوصول إليها. إنه مسؤول عن المؤلفين والمستخدمين والمحررين، مسؤول عن تجارة الكتب وبشكل رئيسي عن جمهور القراء في جميع الحالات»^(١).

علاقة النشر بالجامعة:

إن العلاقة بين النشر والجامعة لم يكن وجودها من قبيل الصدفة، بل إنها وليدة الحاجة والضرورة؛ فالجامعة لا يمكن أن تؤدي رسالتها ومهمتها في بناء صرح التعليم، أو تشارك في مجال البحث وتقديم العلوم، أو تسهم في خدمة المجتمع من حولها، دون أن يكون لها ترجمان يكون لسانها في جميع الأحوال، ونعني به هنا النشر. فالجامعة ليست فقط طلاباً وفصولاً، وأساتذة ومحاضرات، إنها بالإضافة إلى ذلك مطالبة بأن تشارك بصورة فعالة في مجال تحقيق رسالتها وأهدافها العلمية والبحثية عن طريق الكلمة المنشورة التي يمكن أن تصل إلى قطاع عريض يتجاوز حدود كيائها.

ويمكن أن نحدد بعض مجالات هذه العلاقة وهذه الصلة وأهميتها، بالأمور التالية:

(أ) أن كل جامعة، قبل إنشائها، تضع لنفسها عدداً من الأهداف والغايات، التي تكون سبباً في وجودها أساساً، وتسعى بعد إنشائها لتحقيقها بشتى الوسائل. ولا شك أن عملية التعليم هي إحدى الوسائل الفعالة في تحقيق

الكثير من هذه الأهداف أو الغايات. إلا أن العملية التعليمية ليست الوحيدة التي يجب أن تنتهجها الجامعة لتحقيق رسالتها، بل توجد وسائل أخرى لا تقل أهمية عنها إن لم تشاطرها الأهمية، وفي بعض الأحيان تكون الوحيدة لتحقيق هذا الهدف أو تلك الغاية.

وقد يكون النشر من أبرز الوسائل التي تعين الجامعة على تحقيق رسالتها. فالنشر قد يكون لكتاب جامعي وضع مقررا دراسيا في مادة من المواد، وقد يكون لكتاب مساعد للتوسع في أحد المقررات أو أن يكون مصدرا أساسيا لموضوع معين، وقد يكون مهما كل الأهمية لبحث ما، وقد يكون لكتب مخصصة، خدمة المجتمع أو أعمال مرجعية ذات قيمة عالية عند الاسترجاع.

(ب) وعلى هذا يمكن اعتبار النشر الوجه الآخر للعملية التعليمية فالجامعة - كما مرت سابقا - ليست فصولا وطلابا وأساتذة ومحاضرات فحسب؛ بل هي كيان متكامل من النشاطات سواء التعليمية أو البحثية، وهنا نجد العلاقة وأهميتها، فإذا اوجدت عمادات البحث ومراكز البحوث، وتمخض عنها بحوث رصينة وجيدة تستحق أن تعمم، فماذا يكون عليه الحال إذا لم يكن هناك نشر بالجامعة؟ فالعلم معمل والبحث نتاجه ويحتاج هذا النتاج إلى استهلاك، فكيف يكون ذلك؟

ومن هنا نجد أن النشر هو الحل، وهو في غاية الأهمية بالنسبة لهذا المجال؛ إذ سوف تفقد البحوث الكثير من حداثتها وهي ما زالت في مهدها.

(ج) أن بعض الجامعات أخذت على عاتقها قضية نشر كتب التراث التي تحققها من قبل أساتذة متخصصين إما من الجامعة نفسها أو من خارجها، وهذه الكتب التراثية المحققة لا يمكن أن تكون متاحة للاستفادة منها بدون نشرها، وهذا لن يتحقق إلا بوجود نشر مدروس ومخطط له.

(د) أن كثيرا من الجامعات أخذت بزمام قضية التعريب، إسهاما منها في نقل العلوم والمعارف الجديدة إلى العربية، ونلاحظ هنا العلاقة الوثيقة بين التعريب والنشر، فالتعريب إذا لم يكن هناك نشر يلاحقه ويتابعه أولا بأول، ويظهره إلى القراء والمستفيدين فلن يؤدي الغرض المطلوب منه.

(هـ) وبعض الجامعات الإسلامية جعلت من ضمن أهدافها جانب الدعوة والإرشاد كجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض^(١)، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة^(٢) وإذا كان هذا الهدف يمكن تحقيقه بالوعظ والإرشاد وإلقاء الخطب في المساجد والمراكز الثقافية والأندية الرياضية، إلا إنه لتكامل هذا الجانب وتمكينه من أداء دوره كما ينبغي عليه أن يلجأ إلى النشر الموجه إلى شريحة أو عدة شرائح من المجتمع سواء محليا أو على مستوى أكبر من ذلك التي قد تقتنع بالكلمة المنشورة أكثر من سماعها الخطب التي تعتمد كثيرا في نجاحها على قدرة الملقى على التأثير في مستمعيه، ونجاحه في توصيل المعلومة إلى فهم السامع وإدراكه، ولدعم هذا الجانب الدعوي والإرشادي ينبغي توافر نشر متخصص كما يفعل مركز الدعوة بالجامعة الإسلامية؛ الذي ما دأب في إصدار الكتيبات الدعوية التي توضح للمسلمين أموراً دينية كثيرة قد يخفى عليهم حكم الشرع فيها، أو كتب دينية تعليمية موجهة بالدرجة الأولى إلى حديثي العهد بالإسلام أو كتب دعوية تهتم بأمور الدعوة إلى الإسلام.

(و) أن أكثر المستخدمين للقواميس والمعاجم العلمية هم طلاب الجامعة وأساتذتها وبجائها، ولهذا فإن عناية الجامعة بإصدار مختلف القواميس والمعاجم المتخصصة ينصب في تلبية حاجة ملحة لتغطية نقص واضح في إصدار مثل هذه

(١) دليل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (الرياض: الجامعة / ١٤١١هـ)، ص ٨.

(٢) دليل الجامعة الإسلامية، ص ٣٠٥.

القواميس والمعاجم العلمية عالية التخصص التي تحجم عادة عن نشرها دور النشر التجارية لضخامة التكاليف، وصعوبة تنفيذها في المطابع التجارية لضعف إمكانياتها، وعلى هذا يستلزم على الجامعة أن يكون لديها نشر يهتم بهذه الناحية بسبب توافر الإمكانات العلمية (الباحثين والعلماء المتخصصين) والمادية.

(ز) تهتم بعض الجامعات بقضية التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، وقد سخرت كافة إمكانياتها المادية، وجندت عددا لا بأس به من الباحثين للقيام بهذه المهمة. وهنا تأتي الحاجة لوجود نشر؛ إذ إن هذا التأصيل ينتج عنه بطبيعة الحال كتب وبحوث قيمة سوف تكون محدودة الفائدة إذا لم يواكبها نشر واع يتلقف ما ينتهي منه وينشره في كتاب أو عدة كتب قابلة لتوزيعها لتعم الفائدة.

(ح) ووجود النشر بالجامعة يسهم في قيام دوريات تحوي بحوثا ذات مستوى رفيع لأعضاء هيئة التدريس تساعد على بث أفكارهم وآرائهم ونظرياتهم، وتعين على إيصالها إلى جمهور عريض من المستفيدين المتخصصين.

(ى) وبما أن إقامة المؤتمرات تعتبر من أبرز النشاطات التي تسهم فيها الجامعات، وعادة ما تصدر عنها جملة من البحوث والدراسات التي تقدم لها، فإنها في حاجة إلى أن تذايع وتنشر لتعمم الفائدة منها، وتحصل الغايات المرجوة من انعقاد مثل هذه المؤتمرات أو حتى لتوثيقها وحفظها، ولا يتأتى هذا وذاك، إلا بنشر واع ومتابع يمكن ذوي العلاقة والاختصاص من الاستفادة ومتابعة بحريات المناقشات ووقائعها داخل هذه المؤتمرات.

ولعل فيما نلاحظه من انشغال كامل للجهة المعنية بالنشر والطبع وحتى قبل انعقاد المؤتمر دليلا يؤكد هذه الناحية من أهمية النشر، لدرجة أن بعض

الجامعات تستعين بالمطابع التجارية لإنجاز بعض الأعمال من طبع بعض البحوث المنشقة عن المؤتمر.

(ك) يضاف إلى ما مضى أن النشر أصبح بالنسبة للجامعة أحد المعايير التي يقاس بها تقدم الجامعات وتطورها، ويعد مجالا لإكسابها شهرة في المحافل العلمية؛ فكم من جامعة عمت سمعتها الآفاق وأصبح الطلاب يتهافتون عليها، والباحثون يترددون عليها من خلال سمعتها العلمية الجيدة التي اكتسبتها بقيام حركة نشر علمية قوية في محيطها استطاعت به إخراج البحوث من معاملها وإتاحتها للجميع بشكل سريع وفعال.

فجامعة أكسفورد^(١) بريطانيا مثلاً إشتهرت في مجال النشر حتى كونت لها مدرسة خاصة في مجال الكتابة والتحرير فعرف باسمها، وأصبح الكثير من الكتاب ينتهج هذه الطريقة والحال نفسه ينطبق على قواعد النشر التي تطبقها جامعة شيكاغو بأمريكا.^(٢)

كما أن النشر يساعد على ملاحقة الإنتاج الجامعي الذي عادة ما يحتوي على إضافات جديدة لحقول المعرفة، وهذا يجد ذاته يعتبر مدخلا من مداخل التطور. فالتطوير الذاتي النابع من هذا الإنتاج، وما سوف يعكسه من إعطاء صورة واضحة سوف تنعكس آثاره بشكل إيجابي على سمعة الجامعة ومكانتها.

(ط) كذلك أصبح النشر أحد المعايير التي تدخل في مجال الاعتراف بالجامعات. فمتى كان هناك إسهام - في مجال النشر - مدروس، وموجه، وهادف، فإنه سيقوم على أسس وقواعد ثابتة لا تسمح للجامعة ذاتها أن

(١) فهد بن محمد الدرعان . المرجع السابق . - ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

تتنازل عنها، لأنها ستعد شهادة في صالح الجامعة عند الرغبة في الحصول على اعتراف الهيئات العلمية في كثير من دول العالم، كما يعد من سبل المفاضلة بين الجامعات. ومن هنا فإن العلاقة التي تربط الجامعة بالنشر هي علاقة وثيقة تنبع من صميم توجهاتها واهتماماتها.

الأنماط الشكلية للنشر الجامعي:

والأنماط الشكلية للنشر تعني ببساطة مجموعة الأوعية المعلوماتية التي يمكن للجامعة أن تشارك في النشر بها. ويتميز النشر الجامعي حيال هذه المسألة بأمور لعل أهمها:

- ١ - التنوع في عدد الأوعية والأنماط بقدر ما تراه محققا للأهداف وملبيا للغايات التي تهتم بها غاية الاهتمام، وهو لهذا لن يركز على الكتب فحسب بل نجد بجانب الكتب الدوريات والسلاسل وغيرها.
- ٢ - المحافظة على مستوى معين من الإخراج الفني والعناية به عناية قصوى لضمان المصداقية في الجودة، والمعيارية في التطبيق.
- ٣ - عناية النشر الجامعي بالتصميم المميز لطبوعاتها الدال على شخصيتها الاعتبارية والدال أيضا على الترابط الموضوعي بين التصميم والمحتوى المعرفي للكتاب.

وقضية الأنماط الشكلية للنشر الجامعي قد تناولها مجموعة من الدارسين بالبحث والتمحيص رغبة في تحديد معالم هذه الأنماط وحصر أوعية المعلومات التي يمكن للجامعة أن تنشر بها. لكن نجد في واقع الأمر صعوبة قصوى في تحديد عدد معين من الأوعية على الجامعة أن تسهم فيه ؛ لأن المبدأ العام هو التنوع والتعدد بناء على ما تدعو إليه الحاجة الفعلية للنشر الجامعي في استخدام نمط أو أكثر وبقدر ما تراه محققا لأهدافها الأساسية. لكن هذا لا يمنع

من محاولة حصر هذه الأوعية والاجتهاد فيها بناء على معرفة الموجود وما الذي يناسب الجامعة ويكون في مقدورها أن تنفذه بكل يسر وسهولة.

فيحيى محمود الساعاتي يرى في دراسة له بعنوان (النشر في الجامعات السعودية)، أن هذه الأوعية «تكاد تنحصر في شكلين تقليديين من أشكال أوعية الفكر هي الكتب والدوريات»^(١).

ومع أن هذا الاجتهاد فيه الكثير من الصحة، ونرى أن كثيرا من الجامعات قد استخدمت هذين الشكلين فقط (الكتب والدوريات) دون غيرهما وتمسكت بهما ؛ إلا أن دراسة الساعاتي هذه لم تكن من قبيل ما ينبغي أن يكون عليه النشر في الجامعات السعودية، وإنما هي استقصاء ما هو كائن فعلا من خلال التعرف على واقع النشر في هذه الجامعات موضع الدراسة.

وأضاف هشام عبدالله عباس^(٢) إلى غمطي الكتب والدوريات غمطا ثالثا هو السلاسل، وهذا اجتهاد يمكن أن ينطبق عليه ما قيل عن دراسة الساعاتي السابقة.

وهناك اجتهاد ثالث تزعمه محمد سيد محمد؛ حيث عدد الأنماط الشكلية للنشر بثلاثة أنماط لا رابع لها وهي: الدوريات، والمطبوعات غير الدورية كالكتب، ومطبوعات ذات الأهداف المباشرة إذ يقول عنها: «وتشمل المطبوعات ذات الأهداف المباشرة، الخرائط، والصور والرسوم، والنوتات

(١) يحيى محمود سعاتي " النشر في الجامعات السعودية " مجلة كلية العلوم الاجتماعية (جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية) ، مج ٥ (١٤٠١ هـ) ، ص ٦٨٦ .

(٢) هشام عبدالله عباس " حركة النشر في جامعة الملك عبدالعزيز " - عالم الكتب ، مج ٧ ، ع ١ (رجب

١٤٠٦ هـ ، مارس ١٩٨٦ م) ، ص ١٥ - ٣٨ .

الموسيقية، كما تشمل التقاويم السنوية والمفكرات اليومية، والجداول الخاصة بالطائرات والقطارات والسفن، وحتى إمسكية رمضان وفوارق التوقيت»^(١).

ولا يوجد ثمة خلاف حول الاجتهاد السابق في تحديده للنمطين الأول والثاني، إلا أن النمط الثالث يمثل اجتهاد مخالف لأصول النشر العلمي الدقيق، ولا يمكن إدراجه ضمن الجهود العلمية المميزة للجامعة إلا في بعضها كالخرائط ونحوها من الأعمال الجادة، أما النوتات الموسيقية والجداول الخاصة بحركة الطائرات... إلخ فهذه ليست من الأعمال الرزينة التي يمكن للجامعة أن تقوم بها، ولربما هذا النمط الشكلي الشاذ يتمشى مع رغبات النشر التجاري أكثر من النشر الجامعي، وربما كان الباحث يقصد ذلك لأنه لم يرد في ثنايا حديثه أي إشارة لمن تناسب هذه الأنماط الثلاثة الآنفه الذكر.

وأولى أحمد أنور عمر هذا الجانب (الأنماط الشكلية للنشر الجامعي) جهداً مميزاً وبجناً دقيقاً، خرج في شكل دراسة له بعنوان: "النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية" حيث قسم هذه الأنماط إلى ثمانية أنماط رئيسة يمكن لأي جامعة عربية أن تعتمد كأكوعية للنشر، أو أن تعتمد بعضها، وهي وإن كانت لا تخرج عن النمطين اللذين أشار إليهما الساعاتي آنفاً، إلا أنها وزعت شكلياً على النحو التالي:

١ - الرسائل العلمية.

٢ - البحوث الأخرى.

٣ - الدوريات العلمية المتخصصة.

٤ - تقارير المتابعة.

(١) محمد سيد محمد . المرجع السابق، ص ١٤٣ .

٥ - تحقيق كتب التراث ثم نشرها.

٦ - الوثائق الجارية للجامعات.

٧ - سلاسل الكتب.

٨ - الكتب الدراسية للطلاب.^(١)

وبنظرة فاحصة لهذه الأنماط نلاحظ نمطا قل أن تجد جامعة تعتمد أو تقدم على نشره ألا وهو: تقارير المتابعة والتي يقصد بها الباحث تلك التقارير التي تتبع تجارب علمية خطوة بخطوة، إذ يصعب القيام به لما سوف يترتب عليه من مصاعب جمة، لعل أهمها الاجراءات التي يمر بها، إلى أن يخرج إلى حيز الوجود مطبوعا. إذ النشر هناك لا يمكن أن يطلق على تلك التقارير المنسوخة على الآلة الكاتبة. وهذا النوع من الأنماط قد يكون ممكن التطبيق إذا نشر عن طريق الدوريات العلمية التي تصدر عن الكليات أو الجامعات، وتعني بهذا الجانب. في هذه الحالة إمكانية عالية للتنفيذ، ومفيدة الوقت نفسه، لأن الحصول على الدورية أسهل بكثير من الحصول على تقرير متابعة لتجربة ما، أو لعدة تجارب في وقت واحد خرجت في عدد من الورقات وتصدر عن قسم علمي متخصص أو معمل من المعامل البحثية المتخصصة ونحو ذلك.

أما النمط السادس (الوثائق الجارية للجامعات) فهو وإن كان شكلا مميزا غير أن علاقته بالأعمال العلمية الرصينة ضعيفة، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يستنفذ جهد الجهة المعنية بالنشر في هذا النمط الذي لا يوجد من بين الباحثين من يهتم به. أما بقية الأنماط فيمكن غربلتها لتصبح في أربعة أنماط فقط هي كالتالي:

(١) أحمد أنور عمر "النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية"، عالم الكتب، مج ٥، ع ٣ (محرم

١٤٠٥هـ - سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٤م)، ص ٤٧٤.

١ - الكتب بأنواعها.

٢ - البحوث.

٣ - الدوريات العلمية.

٤ - السلاسل.

١ - الكتب بأنواعها:

ويعتبر هذا النمط من الأنماط الشكلية الشائعة، ويستخدمه جميع الناشرين بأنواعهم، الجامعي، التجاري، الحكومي، وهو من الأشكال التقليدية والقديمة التي مازال وجودها مميزا إلى وقتنا الحاضر، وحافظت على كيانها من الاندثار عبر العصور مع التقدم التقني. والكتب تعتبر أقوى وأكثر الأنماط الشكلية استخداما من قبل الجامعات الأدبية والعلمية على حد سواء. والكتاب المنشور قد يكون:

(أ) كتابا جامعيا يهدف إلى تغطية مقرر دراسي معين أو كتابا مساعدا ومكملا لكتب أخرى في منهج دراسي آخر أو ما يمكن أن نسميه الكتاب المساعد أو المكمل أو المساند.

(ب) أو كتابا تراثيا محققا، يضيف قيمة علمية ويكشف عن مشاركة العلماء والمفكرين السابقين في إثراء الثقافة الإسلامية.

(ج) أو كتابا ذا تأليف أصيل سواء كان من تأليف أستاذ من داخل الجامعة أو من خارجها، والشرط الوحيد هنا لنشره ملاءمته لسياسات النشر بالجامعة والمعتمد كأساس للتحكيم.

(د) أو كتب الأطفال التي تهدف في الغالب إلى تكوين النشء تكويننا هادفا، ويختلف الأمر هنا من جامعة لأخرى ؛ إذ مثل هذا النوع من النشر لا

تقوم به كل جامعة، وحتى الجامعات التي تقوم به نجد أن الطبيعة الموضوعية فيها تختلف، فجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تقوم بنشر القصص الدينية وسيرة السلف الصالح، بينما جامعة الملك فيصل تهتم بنشر قصص للأطفال من وجهة النظر الطبية.

(هـ) أو الكتب المعربة ؛ إذ نجد بعض الجامعات قد نحت منحى التعريب في محاولة منها لتعريب علوم بعينها، وعندما يكون النشر مساهرا لهذا الجهد ومواكبا له فإن ثماره سوف تنضج وتبرز، كما أن بعض الجامعات أخذت على عاتقها قضية التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، وهذه القضية سخر لها باحثون سوف يكون لهم إنتاج مميز سيخرج في شكل كتب، وعلى جهة النشر بالجامعة أن تهتم بهذا الجانب لكي يؤدي النشر دوره كما حدد له.

(و) ثم هناك الأطروحات والرسائل العلمية (الأكاديمية) على مستوى الماجستير والدكتوراة، فمتى ما أجزت وأوصت اللجان بطبعتها يصبح أمر نشرها وإتاحتها للجمهور أمرا ضروريا خاصة أن هذه التوصية توحى بوجود جهد مميز.

(ز) أدوات الإسترجاع من فهارس ورقيات و(ببليوجرافيات) ونحو ذلك من الأعمال المرجعية كالقواميس والمعاجم المهمة ذات الأثر الفعال في تقدم البحث، ومثل هذه الكتب ينبغي على الجامعة الاهتمام به لتعذر من يقوم به غيرها.

(ح) أعمال المؤتمرات والندوات التخصصية والعامة وما يمكن أن يتمخض عنها من بحوث ودراسات رصينة نوقشت من قبل المشاركين، وهي تمثل جانبا مهما من الجوانب التي يجب على جهة النشر أن توليها العناية والإهتمام الذي يليق بها.

(هـ) بحوث الطلاب المميزة على المستوى الجامعي، التي توحى إدراك بحثي مبكر، وعملية تشجيع هؤلاء الطلاب البارعين امر ومطلب مهم، ينبغي على الجامعات ان تنبته إلى أهميته ؛ كما فعلت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عندما أقدمت على هذه الخطوة بإصدارها كتبها في واقع الأمر بحوث طلاب على المستوى الجامعي.

ولا يدعي الباحث أن ما مضى هو محاولة لتحديد أو استقصاء مصادر الكتب بل الواقع يثبت أن هناك روافد أخرى لا تقل أهمية عن ما ذكر آنفاً، ولعل ظهورها مرهون بظروف معينة ؛ كالمواسم الثقافية العامة، والمهرجانات التراثية... إلخ

٢ - البحوث بأنواعها:

يعد البحث العلمي أحد مقومات الجامعات الحديثة ويمثل اهتماماً مباشراً للكثير منها ؛ إذ نجد أن البحث والعملية التعليمية متلازمان تلازماً شديداً، ولعل من الظواهر الجيدة التي تدل على اهتمام الجامعات بالبحث، ما تقوم به من إنشاء مراكز وعمادات خاصة بذلك، إدراكاً لأهمية البحث وأثره في تقدم العلوم وحل الكثير من المشكلات العلمية والمهنية، ويتوافر غالباً في هذه البحوث الأصالة والجدية والإبتكار، وإذا لم تنح لها فرصة الظهور وتيسيرها للمهتمين بها في شكل كتب لتوزيعها وتسويقها فإن الفائدة منها سوف تكون محدودة ومقصورة على القائمين على أمر البحث.

٣ - الدوريات العلمية المتخصصة:

ومثل هذه الدوريات نجدها عالية التخصص فبالإضافة إلى وجود الكثير من الجامعات لديها دورية باسمها، إلا أن الكليات المتخصصة عادة تحرص على إصدار دوريات متخصصة في الموضوعات التي تشملها الكلية وأقسامها؛ فهذه

دورية خاصة بالطب، أخرى بالزراعة، وثالثة بالهندسة ورابعة بالعلوم الشرعية... وهكذا.

ومثل هذه الدوريات تحوي بحوثاً رصينة ومقالات ذات مستوى متقدم، بأقلام متخصصين من أعضاء هيئة التدريس من منسوبي هذه الكلية أو تلك، وهذه الروافد تحتم على جهة النشر أن تقوم بأمره على أكمل وجه، وأن يلقي عناية خاصة تتمثل في مستوى الإخراج والسرعة في التنفيذ لكي تتاح في الوقت المناسب.

٤ - السلاسل:

وقد تعمل جهة النشر في الجامعة على إصدار سلسلة تحمل عنواناً بترقيم متتابع تدور في إطار موضوع واحد، أو موضوعات متقاربة تصدر في أوقات منتظمة أو غير منتظمة، يصدر بعضها في شكل بحوث أو دراسات قصيرة.

وهناك نوع آخر من السلاسل تسمى بسلاسل النشرات «وهي تصدر تباعاً من بعض الأقسام الدراسية أو الجمعيات العلمية التي تتشكل داخل الجامعات، أو المؤسسات العلمية الجامعية من غير الكليات مثل متحف الجامعة، أو مرصد الجامعة، أو مركز الحساب العلمي (أو الحاسبات الإلكترونية)، أو مكتبة الجامعة، أو إدارة رعاية الشباب»^(١) بالجامعة نفسها ولا بد من التأكيد مرة أخرى أن هذه الأنماط الشكلية ليست ملزمة للجامعة، فهي تقرر مآثره مناسبا، ويتوافق مع احتياجاتها الفعلية الآتية والمستقبلية.

الأنماط الموضوعية للنشر الجامعي:

ليس من السهل تحديد مجالات موضوعية بعينها ليركز عليها النشر الجامعي، لأن كل جامعة تهتم بأنماط موضوعية تستمد من أهدافها البحثية،

(١) المرجع السابق، ص ٤٧٥.

وتتميزها عن غيرها من الجامعات. وهذه الطبيعة الموضوعية نتاج السياسة التي انتهجتها الجامعة والتي خططت لها منذ نشأتها. والنشر الجامعي في هذا المجال إنما يؤصل هذه الشخصية ويؤكد عليها، ويعبر عنها بواسطة كتب أو دوريات وغيرها من وسائل النشر الأخرى.

وفي الحقيقة فإن هذه الأهداف تعد مجالات موضوعية أساسية لجهة النشر بالجامعة ؛ فكما أن هذه الأهداف قد ترجمت إلى كليات وأقسام وتخصصات علمية مختلفة تسعى الجامعة من وراء إنشائها إلى أن تعبر عن شخصيتها في هذا المجتمع، كذلك فإن النشر بالجامعة إنما يحدد معالمه وطبيعة موضوعاته تنوع الكليات والأقسام والتخصصات بها.

ويؤكد ما سبق أن أشير إليه كل من سعد الحاج بكري وسمية عودة الخطيب إذ يشيران إلى ذلك في دراسة لهما بقولهما: «وللكتاب الجامعي موضوعات متعددة تبعا لاختلاف الكليات الجامعية وأقسامها»^(١) وهذا يعني ارتباط النشر غالبا بأهداف الجامعة والتخصصات التي تخدمها.

ومن هذا المنطلق نجد لزما على جهة النشر بالجامعة أن يكون لديها علم سابق وشامل أولا بالأهداف والسياسات التي تسير عليها الجامعة قبل وضع أي خطة أو حتى البدء في النشر، وإغفال ذلك سيؤدي إلى نشر متناثر الاهتمام غير مدروس الاتجاه ولا يمكن أن يخدم الجامعة بصورة فعالة.

وتمثل احتياجات المجتمع من حول الجامعة والتي غالبا أسست لخدمة أفراده مجالات موضوعية جيدة، وذلك بالإسهام في حل المشكلات الاجتماعية التي قد تعترضه من وقت لآخر، كالمخدرات وانحراف الأحداث وبعض الظواهر

(١) سعد الحاج بكري ، سمية عودة الخطيب " الكتاب في ثلاث جامعات خليجية " . — عالم الكتب ، مج

التي تؤثر سلباً على المجتمع كالغزو الإعلامي والثقافي. وهذه المجالات الموضوعية توفر المناخ المناسب للجامعة بالنشر فيه، على اعتبار أن الجامعة في الغالب هي قائدة الإصلاح، ومعالجة ما يستجد في المجتمع من أمور تتطلب تدخل الجامعة بكل إمكانياتها البشرية والمادية والمعنوية في معالجتها.

ومما مضى يمكن أن نستثني المجالات التالية من النشر، لأنها مجالات قد لا تخدم الجامعة. وأهم هذه المجالات ما يلي:

- ١ - الموضوعات التي تدعو إلى الانحراف الخلقي والإباحية.
- ٢ - الموضوعات التي تؤدي إلى فرقة أو عنصرية أو تلك التي تحوي موضوعات مثيرة لأهداف من ورائها.
- ٣ - الموضوعات التي لا يمكن اعتبارها من الموضوعات الأكاديمية، كالذكرات والقصص التجارية... إلخ.

النشر المشترك بين الجامعات:

والمقصود بالنشر المشترك أو النشر التعاوني هو تعاون جامعتين أو أكثر في داخل الدولة ذاتها، أو بين عدد من الجامعات في محيط إقليمي (خليجي مثلاً) أو عربي (الدول العربية) أو إسلامي (الدول الإسلامية) في مجال النشر المشترك؛ الذي تقتسم فيه الجامعات المشتركة تكاليف نشر الكتب، وحق توزيعها في حدود ما تراه وترغبه كل جامعة، وغالباً ما يكون هناك تجانس بين الجامعات المشتركة؛ كالجامعات الإسلامية (كجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية والجامعة الإسلامية) أو العلمية (كجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فيصل وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن) وهذا داخل الدولة الواحدة أو قد يكون النشر المشترك لجامعات خليجية تجمعها الطبيعة الموضوعية (كالجامعات العلمية بالسعودية وجامعة الكويت

وجامعة قطر وجامعة عمان وجامعة البحرين وجامعة الإمارات العربية المتحدة)، وهذا التجانس عليه ذلك الشعور بالانتماء إلى مجال موضوعي معين، تلقي كل جامعة بثقلها ووزنها العلمي خلفه، مما يساعد على إثراء التخصص والرفع من مستواه التخصصي.

وللنشر المشترك من الأهداف والغايات الكثيرة التي يصعب الترتيب فيما بينها، أيها يأتي أولاً، ولعل أهم هذه الأهداف والغايات ما يلي:

١ - أن النشر المشترك سوف يلقي بظلاله على الكم المعرفي المتنامي، التخصصي وغير التخصصي، فتزداد الثروة الفكرية الثقافية والأدبية والعلمية، وتنمو المعارف ذات الانتماء الثقافي المتخصص نمواً يجعل منه متاحاً بشكل أكبر من كونه بصورته الأصلية (المخطوط) كما يوجد ويؤصل الهوية الثقافية الإسلامية والعربية.

٢ - سوف يوحد النشر المشترك «جهود الباحثين والمؤلفين والعلماء والمترجمين العرب مما سيخفف الكثير من أعباء البحث المنفرد ويسهل الاختراع والابداع المنفرد، كما سيعجل بالتقدم الإنساني والمادي من داخل الأمة العربية ذاتها»^(١).

٣ - سيعجل النشر المشترك من إشاعة المصطلحات العلمية بين أوساط القائمين على البحوث العلمية، مما يجعل أمر توحيد استعمالها مستقبلاً أمراً ممكناً بل مطلباً ملحاً.

٤ - إن إسهام النشر المشترك في مشروع ترجمة مدروس وموضوع بعناية سيساعد الباحثين والمتخصصين كثيراً في الاطلاع على جهود علماء آخرين في بقاع الأرض الواسعة.

(١) محمد الصغير بن عمار "النشر المشترك في الوطن العربي" الناشر العربي، ع ٥ (يوليو، ١٩٨٥)، ص ٢٧.

٥ - تخفيض تكاليف نشر الكتب وغيرها في حالة النشر المشترك، مما يترتب عليه تخفيض في الوقت والجهد وتكاليف سعر الكتاب، يضاف إلى ذلك سوق التوزيع التي سوف تكبر في هذه الحالة نظرا لوجود أكثر من جامعة في هذا النظام، وخصوصا إذا كانت هذه الجامعات في أكثر من دولة مما يترتب عليه «اتساع قاعدة الطلب، وبالتالي التوزيع يعني إنخفاض تكاليف إنتاج وحداته وزيادة إنتاجيته، وفي الوقت نفسه تعاظم مردوده»^(١).

ويذكر أحد الباحثين^(٢) أن أهم مجالات النشر المشترك على الإطلاق هو تحقيق كتب التراث وعمل الفهارس التي تجمع الكنوز العربية والإسلامية في جميع أقطار العالم. وأضاف أحد الباحثين^(٣) على مجال تحقيق كتب التراثيين هما العلوم والتقنية، والفكر والأدب المعاصر.

وفي ضوء اجتهاد الباحثين السابقين حول تحديد مجالات النشر المشترك نجد أن الأنسب من بينها للجامعات الخليجية أن تعمل على تحقيق نشر مشترك في مجالين هما:

١ - تحقيق كتب التراث التي تناسب الجامعات الإسلامية بالذات أو التي لديها كليات إسلامية وأدبية بجانب إهتمامها بالمجال العلمي البحت كجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة أم القرى وجامعة الكويت وجامعة قطر.

(١) باسل البستاني "البعد الفلسفي للوحدة الثقافية العربية والتحديات العربية والتحديات الراهنة" الناشر العربي، ع ٧ (أكتوبر، ١٩٨٦)، ص ٨١.

(٢) حسين علي محفوظ "نظرات وآراء في تحقيق التراث ونشره" الناشر العربي، ع ٧ (أكتوبر، ١٩٨٦)، ص ٨٥.

(٣) - محمد الصغير بن عمار، المرجع السابق، ص ٢٥ - ٢٦.

٢ - مجال العلوم والتقنية بتشجيع البحث العلمي الأصيل والترجمة في هذا المجال الذي ما زلنا متخلفين فيه عن الركب العالمي، وهذا يناسب بطبيعة الحال الجامعات ذات الاهتمام العلمي بشكل كامل، أو الجامعات التي جمعت بجانب اهتمامها بالعلوم الأدبية العلوم العلمية لدرجة أنها عرفت بهذا الطابع العلمي البحث ؛ كجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فيصل وجامعة الكويت وجامعة البحرين مثلاً.

ولنجاح النشر المشترك ينبغي على الجامعات المشتركة في هذا النظام ان توجد نظاماً تعاونياً دقيقاً، ومدرّساً بشكل عميق لتحديد الأهداف والخطوات التنفيذية للقيام بهذا المشروع الفعال، ولأن غياب مثل هذه الخطط - ولو وجدت الرغبة القوية فيه - سيعرض هذا التعاون للخلط والعشوائية، التي ستكون آثارها السلبية واضحة وضوحاً جلياً على النشر المشترك، مما يؤثر بالتالي على المسيرة والعمل المشترك.

مراحل النشر:

تمر عملية النشر عموماً وفي الجامعات التي هي مدار بحثنا هذا بخمس مراحل رئيسة هي:

١ - مرحلة البحث عن الأعمال المراد نشرها.

٢ - مرحلة التحكيم والتقويم بعد الفحص.

٣ - مرحلة التحرير.

٤ - مرحلة الطباعة.

٥ - مرحلة التوزيع.

وهذه الخطوات الأساسية التي يمر بها العمل قبل أن يرى النور تعبر عن الواقع الفعلي للمراحل التي يمر بها النشر.

ويضيف أحد الباحثين^(١) إلى المراحل الخمس الماضية، مرحلتين أخريين: مرحلة الفكر، ومرحلة الكتابة.

والتأمل لهاتين المرحلتين يلاحظ أنهما لا يدخلان في صميم المهنة، بمعنى أن أي جهة نشر لا تتدخل في فكر المؤلف وتعلي عليه كيف يكتب ؛ لأن الذي يعنيه هو كيف يكون العمل المراد نشره، من حيث المضمون والأسلوب، مما يتماشى مع أهداف المؤسسة التي ستولى النشر، ولا يعني هذا إنكار دور هاتين المرحلتين ؛ فهما في حقيقة الأمر تشكلان بدايته لكن بشكل عام، وعند التطبيق العملي للنشر نجدهما لا تدخلان فيه بشكل مباشر.

وسنعرض فيما يأتي لمراحل النشر كما ينبغي أن تكون عليه في الجامعات:

١ - مرحلة البحث عن الأعمال المراد نشرها:

إن أي جهة نشر في إطار جامعة من الجامعات لا يمكنها أن تقوم بدورها على الوجه المطلوب دون أن تتوافر لديها مجموعة من الأعمال المناسبة للنشر هي زادها الذي تعيش عليه.

ويأتي توفير مثل هذه الأعمال من خلال السبل التالية:

١ - الأعمال التي يأتي بها أصحابها (المؤلف أو المترجم أو المحقق) إلى جهة النشر بالجامعة وهي أكثر الطرق استخداماً، بل يرى أحد الباحثين أنها «هي الطريقة السائدة ولها الأغلبية المطلقة»^(٢).

(١) فؤاد عبدالعال، المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٢) شعبان عبدالعزيز خليفة . حركة نشر الكتب في مصر : دراسة تطبيقية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤م)، ص ٣٨٥ .

٢ - التكليف المباشر من قبل جهة النشر أو الجامعة نفسها لبعض المؤلفين أو المترجمين أو المحققين بتأليف أو ترجمة أو تحقيق كتاب بالذات، وقد تتولى هذا الجانب في الجامعات نفسها مراكز البحوث التابعة لها.

٣ - أن تلاحق جهة النشر بالجامعة المؤلفين من أعضاء هيئة التدريس لاقناعهم بنشر كتبهم من خلالها، وتقديم المغريات التي تكفل الحصول على موافقتهم.

٤ - الاستفادة من الكم الهائل من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت إجازتها والتوصية بطبعتها سواء كانت من نتاج منسوبي الجامعة أو من غيرهم من منسوبي الجامعات الأخرى، وذلك بعد استئذان أصحابها والاتفاق معهم على نشرها.

٥ - البحوث المقدمة للمؤتمرات والندوات المختلفة والتي تنضمها الجامعات من وقت إلى آخر ينبغي الاستفادة منها بنشر البحوث المقدمة لمناقشتها في هذه المؤتمرات والندوات.

٦ - المراكز المتخصصة التي تنشئها الجامعات لخدمة تخصص أو علم من العلوم كمركز أبحاث الحج بجامعة أم القرى، والمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي الذي أقامته جامعة الملك عبدالعزيز والجمعية الجغرافية الكويتية، أقول إن مثل هذه المراكز وماشابهها عادة تقوم بإعداد البحوث الميدانية التي تخرج في شكل بحوث عاجلت بعض المشكلات وعلى جهة النشر بالجامعة أن تفكر ملياً في هذا الرافد المهم.

٧ - التوجه إلى بحوث الطلاب التي يتوافر فيها مقومات البحث الجيد وشروط الكتابة الدقيقة والتي بذل فيها جهد مضمّن لنشرها وبثها للجميع ؛ إذ إن هذا الرافد قل أن تنتبه إليه جامعة.

٨ - الأحداث والمناسبات الوطنية العامة التي تقام سنوياً؛ كمهرجان الجنادرية في المملكة العربية السعودية ونحو ذلك ؛ إذ إن مثل هذه المناسبات تكون ذات نشاط فني وثقافي، وربما كانت مثل هذه المناسبات وما يقام فيها من نشاط ثقافي، يتمخض عنها بحوث تقدم إليها وتناقش في شكل ندوات عامة، فرصة لجهة النشر بالجامعة أن تنتقي من بين هذه البحوث الجادة ما يصلح لأن تتولى الجامعة نشره وإتاحته عن طريقها.

٩ - استقطاب أعمال جيدة تصلح للنشر عن طريق طرح المسابقات السنوية ورصد الجوائز لها، سواء المادية أو المعنوية ؛ كأن تكون هناك مسابقة لأفضل كتاب في إطار موضوعي محدد تقوم الجامعة بنشره فيما بعد.

إن هذه الوسائل ليست الوحيدة التي تعين على توفير الأعمال المراد نشرها، فهناك وسائل قد تكون أكثر نفعاً من بينها نشر الكتب التراثية، ومتابعة الجهات التي تشرف على تحقيقها للتنسيق فيما بينها على تلقف ما تنتهي من تحقيقه لتتولى نشره وإتاحته للجمهور، كذلك تعد الأندية الثقافية في كل دولة مصدراً لا بأس به لنشر ما يقدم إليها من الأدباء أو مخاطبة الأدباء عن طريقها لإقناعهم بنشر أعمالهم عن طريق الجامعة.

٢ - مرحلة التحكيم والتقويم:

ويقصد بهذه المرحلة فحص الأعمال الواردة ومعرفة مدى ملاءمتها للنشر من عدمه.

وبطبيعة الحال «فالمهيات العلمية يعينها بالدرجة الأولى الوزن العلمي للمادة وما تضيفه من جديد، أو ما تغطيه من مسح لموضوع معين، لذا فإنها تحيل الإنتاج الفكري إلى متخصصين من ذوي الخبرة في مجال النشر لإبداء الرأي في المادة العلمية»^(١).

(١) فؤاد عبدالعال . مرجع سابق . - ص ٦٦ .

ودرجت العادة في كثير من الجامعات العربية أن يحال الكتاب، سواء كان مؤلفا أو مترجما أو محققا إلى محكمين ممن لهم علاقة مباشرة بالجمال الموضوعي للحكم عليه والتوجيه بنشره أو رده مع الاعتذار المذهب.

إلا أن الأمر يختلف في بعض الجامعات الأجنبية ذلك «أن القرار النهائي بقبول أو عدم قبول كتاب عادة ما يتخذ بواسطة مجموعة من مندوبي جهة النشر التي تتكون عادة من خمسة عشر مندوبا (عمداء سابقين أو أساتذة) يتم تعيينهم من قبل الجامعة لهذا الغرض بالذات»^(١).

ويعبر الموقف السابق عن وجهة النظر الأمريكية ولعل المجالس العلمية في الجامعات الخليجية تقوم مقام هذه اللجنة، غير أنه ينبغي الحرص عند تعيين أعضاء هذا المجلس بحيث يمثلون تمثيلا واقعيا، المجال الموضوعي، والخبرة العريقة.

وتشترط أغلب الجامعات الخليجية أن تكون المادة المراد نشرها منسوخة على الآلة الكاتبة لضمان صحة المعلومات وسلامتها والتأكد منها ومنع أي لبس قد يحدث، وقد يكفي بنسخة واحدة أو أكثر حسب ما تسير عليه الأنظمة في كل جامعة.

وبما أن الفاحص غير الكفء يؤدي إلى رد أعمال تستحق النشر، أو قبول أعمال ليست على مستوى جيد، فإن الواجب أن تكون هناك شروط يجب توافرها في الفاحص لكي يؤدي عمله على أحسن وجه ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

١ - الإلمام برسالة الجامعة وأهدافها وسياساتها المتبعة.

٢ - التمكن من مادة الموضوع الذي يحكمه.

٣ - النزاهة والحياد التام.

٤ - الإمام باحتياجات الكليات وتخصصات الأقسام بالجامعة.

ومع أن معظم الجامعات تستعين بفاحصين من أعضاء هيئة التدريس الذين ينتسبون إليها إلا أنه ليس هناك ما يمنع من الاستعانة بالفاحص الخارجي في بعض الأعمال، أو المؤلفات التي تتطلب جهداً وتمكناً يطمئن إلى سلامة القرار.

وعادة ما يكون العمل مقبولا للنشر إذا توافرت فيه مجموعة من الأمور مثل: حداثة الموضوع، وطريقة معالجته، وقدرته على تلبية احتياجات الكليات وأقسامها، أو موافقته لأهداف الجامعة وسياساتها، أو سيطرته على الموضوع ووضوح الأسلوب، أو مكانة المؤلف في مجال التأليف أو الترجمة أو التحقيق، أو شهرته في تخصص معين. وكلها عوامل جديرة بأن تكون معياراً صالحاً للتقويم والتحكيم.

وعادة ما يكون قرار الفاحص في واحد من القرارات التالية:

- قبول العمل دون أي تعديلات.

- أو التوصية برفضه لسبب أو أكثر مع إبدائه وتوضيحه في تقريره الذي يقدمه عن العمل المراد نشره.

- أو قبوله مع إجراء بعض التعديلات قبل نشره.

وأياً كان قرار المحكم، فإنه ينبغي إشعار المؤلف أو المترجم أو المحقق بهذا القرار وعدم تركه أو إهماله فترة طويلة.

وقبل أن ينتقل العمل إلى المرحلة التي تليه فإنه لا بد أن يكون هناك اتفاق بين الجامعة ممثلة في الجهة المسؤولة عن النشر وبين المؤلف أو المترجم أو المحقق يحدد بموجبه الحق المادي، والحق المعنوي، والمدة الزمنية وذلك في عقد

يتم بين الطرفين، وهذا العقد في غاية الأهمية كمرجع لكلا الطرفين وهو يحفظ حق كل طرف ويرجع إليه عند الخلاف.

وسواء أكانت الجامعة حديثة النشأة أم عريقة الوجود فإنها تلتزم بذلك العقد وتحرره ضمانا لحق المؤلف وحقها كجهة ناشرة.

ولكي يكون العقد مكتمل العناصر فإن أحد الباحثين اشترط أن تتوافر فيه العناصر الآتية:

- ١ - إقرار المؤلف.
- ٢ - التنازل عن الحقوق.
- ٣ - حق نشر الكتب المقبلة.
- ٤ - الاتفاق على النشر.
- ٥ - دفع حقوق المؤلف.
- ٦ - الدفعات المقدمة.
- ٧ - الحقوق الأخرى.^(١)

وإذا كانت العناصر السابقة هي الأساس في وضع صيغ العقود بين المؤلف والناشر التجاري، فإنها قد لا تكون مناسبة عند تطبيقها على النشر الجامعي كما أن اختلاف ظروف الجامعات قد تتطلب صيغة أخرى للعقد تستوحى من واقع كل جامعة، ويرى الباحث أن في الإمكان تضمين العقد بين المؤلف والناشر الجامعي العناصر التالية.

(١) دانيس. س. سميث . صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القاريء ؛ ترجمة محمد علي العريان، عصمت أبو المكارم ، عمود عبد المنعم مراد (القاهرة : المكتب العربي الحديث ، ١٩٧٠م)، ص ٢٩٣ .

١ - الصفة الشرعية أو القانونية للاتفاق.

٢ - إقرار المؤلف.

٣ - التنازل عن الحقوق لفترة محددة.

٤ - الحقوق المادية.

٥ - الحقوق المعنوية.

٦ - الحقوق الأخرى.

١ - الصفة الشرعية أو القانونية للاتفاق:

إن اعتراف الجهات الحكومية أو الشرعية أو القضائية في الدولة بمثل هذه العقود أمر ضروري لضمان الحقوق، ولهذا نجد لزما على جهة النشر أن تكسب عقودها مثل هذه الصفة القانونية أو الشرعية خاصة أن ذلك يعطي الثقة ويعزز من قيمة العقد.

وفي كثير من دول العالم نجد أن تشريعاتها تتضمن اعترافا بمثل هذه الحقوق سواء المادية أو المعنوية للمؤلف والناشر.

٢ - إقرار المؤلف:

وتحت هذا العنصر أو البند لابد من أن يتعهد المؤلف أو المترجم أو المحقق بأنه صاحب الكتاب والقائم به وأن الكتاب لا يحمل دعوى سياسية أو مخالفة قانونية قد تجر أو تجلب المتاعب لجهة النشر، ويدخل في ذلك التعهد ضمنا: الالتزام بالآداب المرعية في المجتمع أو الدولة.

وبما أن المؤلف هو الشخص الوحيد الذي يحق له التنازل عن حق نشر إنتاجه الفكري لجهة النشر فإن عليه التعهد بأنه لم يقم بالتنازل عن ذلك لأي

جهة أخرى، وأن الأمانة العلمية متوافرة في هذا الكتاب من حيث الاقتباس والاستشهاد ونسبة كل شيء إلى مصدره.

ومثل هذا الإقرار يعد أمراً ضرورياً خوفاً من أن تكون هناك تجاوزات قد توقع الجامعة في إشكال فيما بعد فيكون هذا الإقرار هو المخرج النظامي لها.

وفي حالة الترجمة فإن على المترجم أن يرفق ما يثبت حصوله على إذن الترجمة من الناشر الأصلي.

٣ - التنازل عن الحقوق:

ويعتبر أن يقر المؤلف بأنه صاحب الحق في نشر الكتاب، وبأنه الوحيد المسؤول عن محتواه، يقر بعد ذلك بأنه يتنازل عن حق النشر للجامعة بموجب هذا العقد والشروط الواردة فيه، واللغة التي سوف ينشر بها، وطريقة النشر التي يوافق على النشر بها سواء كانت في شكل كتاب، أو في مجموعة أشكال في كتاب، ضمن سلسلة أو نحو ذلك.

ومن الضروري توضيح لغة النشر والإطار الجغرافي ونمط النشر الذي سوف يخرج عليه العمل بكل وضوح في العقد. كما أنه يجب تحديد الفترة الزمنية لسريان الاتفاق والتي تحدد عادة بخمس سنوات أو بثلاث سنوات من ظهور الطبعة الأولى.

٤ - الحقوق المعنوية (الأدبية):

وما من شك أن حق المؤلف الأدبي لا يسقط بمجرد التنازل عن نشر الكتاب للجامعة، فحق نسبة الكتاب إلى المؤلف أو المترجم أو المحقق يجب أن تظهر وبكل وضوح على الغلاف وصفحة العنوان.

كما أن الحقوق الأدبية أو المعنوية تقتضي كذلك من الجامعة ألا تقوم بإدخال أي تعديل أو تغيير - أيا كان نوعه - إلا بعد أخذ الموافقة من صاحب الإنتاج، ويجب على جهة النشر في الجامعة، والمعنية بإخراج الكتاب إلى الوجود أن تراعي الأمانة أثناء إخراج الكتاب إخراجاً مطابقاً للواقع الذي كانت عليه المادة أصلاً.

٥ - الحقوق المادية:

من المعروف أن النشر التجاري يعتمد على غمطين في التعامل المادي مع المؤلفين: النمط الأول يقوم على تحديد نسبة للمؤلف تختلف من ناشر إلى آخر وهي تتراوح عادة بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ عن كل نسخة مباعة حسب قيمة الكتاب التي تعتمد على مكانة المؤلف وطبيعة الكتاب الموضوعية.. إلخ.

ويعتمد النمط الثاني على تقديم مبلغ مقطوع للمؤلف يقدره الناشر التجاري الذي يبنى حساباته على اعتبارات خاصة به.

ويمكن للجامعة الأخذ بأسلوب النمط الأول، وإن كانت أغلب الجامعات في الخليج تسير على نظام المبالغ المحددة التي تدفع للمؤلف. ويحكم الأخذ بالنمط الثاني حجم الكتاب وقيمه العلمية ومكانة مؤلفه، في حين أن الأمر يختلف في الكتب المترجمة التي يتم الحساب فيها على أساس الكلمة أو الصفحة المترجمة.

ومن الضروري توضيح طريقة الدفع في العقد وهو يدخل ضمن الحقوق المادية للمؤلف. وتتبع أغلب الجامعات الخليجية تجزئة هذه المكافأة إلى قسمين، القسم الأول: دفع ثلثي المكافأة عند توقيع العقد، و القسم الثاني: دفع الثلث الباقي عند الفراغ من الطبع.

وقد تتطلب بعض العقود تحديد نوع العملة التي يتم بموجبها الدفع خاصة بالنسبة للمؤلفين المنتسبين إلى دولة غير الدولة التي ينشر فيها العمل.

٦ - الحقوق الأخرى:

وهناك مجموعة من العناصر التي يتطلب تحديدها في العقد مثل الكمية المطبوعة، وطريقة التسويق التي قد يدخل فيها الإعلان عن الكتاب بالطرق المختلفة لتوفير القراء له، كما أن من الممكن تضمين العقد بندا يتعلق بالنشر الجزئي للكتاب في مجلة أو دورية، إضافة إلى تحديد عدد النسخ المجانية الخاصة بالمؤلف أو صاحب الإنتاج.

وكذلك من يقوم بالمراجعة وتنقيح العمل، أهو المؤلف أم جهة النشر بالجامعة؟ وإذا كان المؤلف الذي سيقوم بهذه المهمة، هل ستكون له نسبة نظير ذلك، مع العلم أن بعض الجامعات تعطي نسبة تصل إلى ١٠٪ من المكافأة المقدرة أصلاً له.

ومنها أيضاً مسألة إعداد الفهارس أو الكشافات المختلفة للكتاب إذا لم تكن معدة مع العمل المراد نشره أصلاً، وهل هي من مهمات المؤلف أو أن جهة النشر التي قد تكلف أحد المختصين بعملها نظير نسبة معينة لا تتجاوز في كثير من الأحيان ٢٠٪ من قدر المكافأة المقدرة للمؤلف؟ وينبغي أن يتضمن العقد مثل هذا التحديد. وبغض النظر عن سيقوم به، فإن التنصيص وتحديد ذلك أمر في غاية الأهمية درءاً للخلاف والمنازعات.

وبما أن الإخلال بالعقد أمر وارد سواء من قبل المؤلف أو الجامعة فإن تحديد ما يترتب على ذلك أمر ضروري، من هنا قد تحدد جهة التحكيم التي يكون لها القبول من كلا الطرفين عندما يصل الأمر إلى اللجوء إليها.

كما قد ينص في العقد على الطبعات المعتادة والحقوق المترتبة عليها ، وفي حالة الكتب المترجمة قد يكون من الأنسب تحديد من سيتولى الحصول على إذن المؤلف الأصلي هل الجامعة التي ستتولى ذلك أم المترجم ؟ ومن سيقوم بدفع الحقوق المترتبة على هذا الإذن أيضا .

إن العناصر السابقة تمثل الخطوط العريضة التي ينبغي أن ينص عليها العقد، ومن الطبيعي أن تختلف العقود في صور إخراجها وتنوعها، ولكن يجب أن لا تخلو من هذه العناصر الأساسية.

٣ - مرحلة التحرير :

إن المقصود بالتحرير هو كما يقول أحد الباحثين :

مساعدة المؤلف على وضع أفكاره في قالب يتسم بأوضح وأنظم وأفضل طريقة متاحة، وأن يعد المخطوط إعدادا يترتب عليه تنقيته من كل شائبة بحيث يكون سليما أنيقا، وبحيث يوضح عليه كل التعليمات اللازمة للطباعة مما يخفف التصحيحات إلى الحد الأدنى الممكن من نفقة المال والوقت.^(١)

ولهذا فإن على جهة النشر بالجامعة أن تضم نخبة من المتخصصين في التحرير سواء كانوا مجموعة مكونة من أكثر من واحد أو هو محرر واحد فقط، يقومون بدور رئيس في تخطيط منهج وأسلوب نشر العمل، بحيث يتم إخراج بطريقتة مناسبة لموضوعه وأهدافه مع العناية بعلامات الترقيم وتحديد الأبواب والفصول، وبدايات الفقرات ووضع التوضيحات بأشكالها المختلفة في الأماكن الملائمة لها.

(١) منقول بتصرف من :

ساندلر، ب. جرانيس. نشر الكتب فن؛ ترجمة حبيب سلامة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٨٦م)،

ويمكن أن نقارن بين مكتب هندسي وقسم التحرير ؛ فكما أن نجاح الأول يعتمد على أداء دوره في خدمة المستفيدين خدمة مميزة تتمثل في إتقان المخططات الهندسية لدورهم أو مكاتبهم، فإن قسم التحرير في إمكانه أن يسخر خدماته لتلبية مختلف حاجات المخطوطات والحرص على إخراجها إخراجاً جيداً، فوضع التعليمات على المخطوطات يسهل أمر تنفيذ طبعها بشكل صحيح ودقيق للغاية.

ومتى ما التزم بذلك فإنه وبلا شك سيكون معياراً للتفضيل لدى المؤلفين، كما أنه سيكون سبباً وجيهاً لاتجاه مؤلف ما للنشر بهذه الجامعة، أو أن يكون في المقابل سبباً للانصراف عن النشر فيها.

وكما أن صاحب الدار شديد الحرص على أن تظهر داره في أبهى حلة، كذلك المؤلف أو صاحب العمل حريص وبشكل أكثر على أن يخرج كتابه في أفضل قالب ممكن.

ولنجاح المحرر في أداء مهمته لابد أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط هي كالتالي:

١ - يجب أن يكون من محبي وعشاق الكتب، ملماً بكل ما يتعلق بهذه المهنة.

٢ - وجوب احترامه للمؤلفين أو المترجمين أو المحققين واحترام أفكارهم وآراءهم أيأ كانت.

٣ - أن تكون له عين ثاقبة نافذة، يملك حساً قوياً يستطيع به تناول التفصيلات بكل جدارة وخبرة.

٤ - أن يكون على ألفة حقيقية بل معرفة باللغة العربية وبالأستعمالات اللغوية الجارية.

٥ - أن يكون محبا للاستطلاع، ذلك لأن حب الاستطلاع هو الذي يقوده نحو النجاح والتقدم في مهنته.

٦ - أن يكون ملما بقدرات وامكانيات مطبعة الجامعة حتى لا يواجه معوقات تؤدي إلى تأخير طبع الكتاب أو الإساءة إليه.

٧ - أن يكون على اطلاع مسبق بأهداف وسياسة الجامعة ومتطلبات الكليات والأقسام والتخصصات المختلفة.^(١)

ويحتاج جهاز التحرير لكي يؤدي مهمته بشكل جيد إلى أدوات يستعين بها المحرر في أداء عمله ؛ منها بعض أنواع المراجع مثل القواميس اللغوية والمعاجم والأدلة... ونحو ذلك. لأنه قد يرجع إليها ليتأكد من صحة كلمة أو مصطلح أو دقة معلومة.

ويحتاج المحرر الفطن - لكي يؤدي عمله بشكل مرض - إلى استشارة بعض المتخصصين وذوي الخبرة واستقصاء آرائهم في مسائل معينة قد لا تعينه المراجع على التأكد منها، كما عليه أن يكون على صلة جيدة بالمؤلف لاستطلاع ما يقصده من فكرة أو رأي أو معرفة مصدر حول معلومة بعينها.

والتخصص في هذا المهنة أمر مطلوب، وأقصد به أنه لا يوجد محرر يمكن أن يوصف بالمحرر العام الشامل الذي يستطيع أن يحرر جميع أنواع الكتب مهما اختلفت لغة وموضوعا، بحوثا ودوريات، لذلك نلاحظ وجود

(١) استعان الباحث في هذا الجزء من الدراسة بالأفكار الواردة في دراسة لفواد عبد العال بعنوان النشر: هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية، المرجع السابق، ص ٦٧.

محرر خاص بالكتب العلمية، وثان بالأدبية، وثالث بالبحوث والدوريات، ورابع بالكتب الأجنبية... وهكذا.

أما عن العدد المطلوب من المحررين ونوعياتهم في قسم النشر أو إدارته فإن ذلك يرتبط بحجم العمل وكثافته وتنوعه، والخطط المرسومة لإنجازه وطبيعة التخصصات بالجامعة، لأن مثل هذه النوعية من التخصصات قد تفرض نوعية المحررين. ويمكن تحديد العدد إذا علمنا أن معدل تحرير كتاب من ثلاثمائة صفحة قد يستغرق ثلاثين يوما، وهو يعني أن المحرر الواحد يستطيع أن ينتج سنويا سبعة كتب تقريبا. ويقسم أحد الباحثين التحرير إلى قسمين تحرير الأسلوب، وتحرير النشر.^(١)

١ - تحرير الأسلوب (Style Editing):

والمقصود بتحرير الأسلوب هنا سلامة اللغة من حيث صحة كتابة الكلمات والعناية بتركيب الجمل، وحسن استخدام الكلمة التي تعبر عن المقصود في مكانها المناسب. والتأكد من أن المؤلف قد طبق قواعد الكتابة من علامات الترقيم، وعلامات التنصيص، وإجادة استخدام العناوين وتفرعاتها، وترتيب المراجع سواء في المتن أو القائمة وإعطاء العناصر الكاملة للمراجع، وتنظيم أوائل الكتاب من الغلاف وصفحة المقدمة وكيفية إعداد صفحة المحتويات والكشافات ومعرفة مدى تغطيتها للمتن وإعداد الملاحق... إلخ.

٢ - تحرير النشر (Publishing Editing):

والمقصود بتحرير النشر هو عملية وضع الإنتاج الفكري في تصور وعائي؛ لما سوف يخرج عليه الكتاب بعد، ولهذا سوف يمر هذا النوع من التحرير بمجموعة من العمليات تتلخص في التالي:

(١) المرجع السابق، ص ٦٧.

- تحديد وعاء المعلومات الخاص بهذا النوع من الإنتاج الفكري.
- تحديد الأبناط والأصول كاملة.
- إخراج المادة حسب مخطط واضح وثابت.
- تحديد أماكن الأشكال وأحجامها.
- تحديد أماكن الجداول.
- تحديد عناوين الكتاب وفق درجاتها.
- تحديد العناوين الجارية.
- وضع المواصفات الطباعية المناسبة لوعاء المعلومات المختار.
- الإحالة للطباعة ومتابعة عمليات الطباعة المختلفة لحين صدور المطبوع.^(١)

وتمثل الكشافات والفهارس عبئا آخر على المحرر حيث تتطلب جهدا إضافيا في التحرير، والتأكد من دقتها وشموليتها، وحسن ترتيبها. ويدخل ضمن عمل التحرير، تصميم الكتاب وعادة ما يناط ذلك بمصمم، و«التصميم مصطلح طباعي يعني تخطيط وإبراز الموضوعات المطبوعة. ويكون التركيز في عمل الكتاب على أشكال الصفحات والمناطق الطباعية بها واختيار نوع الخط والورق ومكان الهامش، والعلاقة بين مساحة المنطقة

(١) دانيس، س. سميث. المرجع السابق، ص ٩٨.

الطباعية ومقاس الصفحة تعد أيضا عاملا هاما في التصميم الطباعي»^(١) ، وفي الغالب نجد أن على المصمم أن يكون من خريجي كلية من كليات الفنون. ويشمل عمله تحديد:

حجم الصفحة، ونوع وحجم حروف الطبع وسعة الهوامش ووضع حروف الطبع على الصفحة، والمسافة بين السطور وتنظيم عناوين الفصول وأرقام الصفحات، والتدابير الخاصة بالرسوم الإيضاحية، والجداول، ونوع الورق، ونوع الغلاف من حيث اللون والمادة (ورقا أو قماشاً) وآلاف من التفاصيل الأخرى التي تؤثر في المظهر المادي للكتاب وتحديد ملامحه ومعالمه.^(٢)

لذا أصبح لزاما على أي جهة نشر بالجامعة أن تضم بين أعضائها من يقوم بهذه المهمة، لا سيما إذا علمنا مدى أهمية الاستعانة به وضرورة ذلك.

وبلاشك فإن المصمم الذي يتمتع بمهارات ومواهب فنية إضافية كأن يكون ساما وخطاطا مجيدا لصنع الخرائط، متقنا لفن إعداد الجداول والبيانات والنماذج الإحصائية، سوف يريح جهة النشر، ويسهل عمل التصميم بأسرع وقت ويختصر الإجراءات التي ربما أخذت - عندما يفتقر لهذه المواهب والمهارات - وقتا أكثر؛ نظرا لكونه سوف يستعين برسام أو ربما خطاط أو ربما معد متخصص للخرائط... إلخ.

(١) فنسنت بليدين . تصميم الكتاب وإنتاجه . - تعريب محسن شاكر عبدالعال ، ماهر محمد قطب (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية ، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م)، ص ٣٣ .

(٢) استعان الباحث في هذا الجزء بالأفكار الواردة في المراجع التالية :
- رويسر اسكاربيت . صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارئ، ص ١١٥ - ١٣٢ .
- ساندلر . ب . جرافيس . نشر الكتب فن، ص ١٤٣ - ١٦٠ .
- فؤاد عبدالعال . النشر : هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية، ص ٦٧ - ٦٨ .

وإذا تعذر وجود المصمم في هيئة النشر فإن من الخطأ إسناد ذلك إلى شخص ليست له خبرة في هذا المجال ؛ بل من الضروري الاستعانة بمصمم خارجي عن طريق التعاون والعمل خارج وقت عمله الرسمي، له من الخبرة ما يستطيع بها إعطاء التصميم المناسب لكل مادة يراد نشرها على أن يكون هذا الشخص له من التجربة والإلمام بفنه ما يمكنه من توظيفها لصالح النشر بالجامعة.

ولاشك أن الإلمام بموضوع الكتاب قبل وضع التصميم يعد أمراً مهماً لتحديد التصميم المناسب له ؛ فالتصميم الذي قد يكون مناسباً لكتاب هندسي، قد لا يكون صالحاً لكتاب في الشعر أو القصص إذ لكل كتاب طبيعته الخاصة.

ويجب على المصمم أن يراعي الملامح المميزة لمطبوعات جامعته إذا كان لمطبوعاتها ملامح معينة تميزها عن مطبوعات جامعة أخرى.

وعلى المصمم أن لا يذهب بعيداً، فيركز على الناحية الجمالية فقط لأن ذلك قد يدفع به إلى تناسي مسائل أساسية في تصميم العمل المراد نشره مما قد يوقعه في أخطاء لا مبرر لها.

ولاشك أن عملية التصميم تكتنفها مشكلات في مقدمتها تقدير حجم الكتاب، والوسائل المتبعة في ذلك التقدير، وكذلك نوع الحرف المستخدم في الطباعة وحجمه وحجم الورق المستعمل أو الذي يناسب الكتاب.

وللوصول إلى تقدير دقيق يجد المصمم صعوبة بالغة في استخدام أي من الوسائل الناجحة وأكثرها أماناً وأقربها للصحة، هل يستخدم طريقة عد الكلمات - مع ما فيها من مشقة وصعوبة - أو يقدر الحجم عن طريق اختبار صفحة تمثل المتوسط وعن طريقها يعرف عدد الصفحات. وعلى المصمم أن

يراعي نقطة مهمة هي أن عملية التقدير مسألة بالغة التعقيد لأنها تخضع لاعتبارات عديدة لعل من أهمها حجم الحرف ومقاس الورق، وتقدير المسافات بين الكلمات والفقرات... إلخ وبعد أن يختار أو يقرر حجم الصفحة عليه أن يعرف عدد كلمات المخطوط لكي يقوم بقسمة عدد الكلمات في الصفحة المقدرة على عدد كلمات المخطوط وبها يعرف - وبشكل تقريبي - عدد الصفحات التي سوف يستغرقها الكتاب بعد طبعه.

كما أن المصمم الأكاديمي يتحمل قضية مهمة وهي التوفيق بين مبادئ أساسين هما مبدأ المناسبة ومبدأ الموافقة، ويقصد من ذلك مناسبة التصميم لطبيعة الموضوع المصمم له المراد نشره وموافقة هذا التصميم للملامح المميزة لمطبوعات هذه الجامعة.

كما ينبغي عليه أن يكون ملماً بإمكانات المطبعة وقدراتها، إذ ليس كل تصميم يمكن للمطبعة تنفيذه، والإلمام المسبق بهذه القدرات سوف يزيحه ويجعل عملية التصميم تسير بسهولة ويسر.

٤ - مرحلة الطباعة: ^(١)

والذي يعنينا من هذه المرحلة هو كيفية تنفيذ المخطوط وطريقة طبعة وإخراجه فنياً. أما الجانب التقني الفني فهو لا يعنينا كثيراً؛ إذ إنه لا يدخل في نطاق بحثنا هذا، ونقصد بالتقني الفني أنواع الآلات ومكوناتها وطرق عملها... إلخ.

وتبدأ مرحلة تنفيذ تعليمات قسم التحرير، بالصف وجمع المتن كاملاً حسب توجيهات المحرر، ويكون الجمع بإحدى وسائل خمس اثنتان تقليديتان

(١) Ronald Mansh Ridge " Towards an Ideal University Pre

Scholarly Publishing (April , 1971) . --- P 219

هما جمع حروف المتن بواسطة سبيك من الرصاص ويسمى الجمع الرصاصي، والثانية الجمع اليدوي وفيها تجمع حروف المتن عن طريق اليد وبواسطة صندوق يكون أمام الجامع.

أما الثلاث الباقيات فأولها الجمع بواسطة المونوتيب، وثانيتهما اللينوتيب، وهما كذلك جمع آلي. وكلتاهما تقوم بعمل المتون حرفا حرفا ثم تقوم بترتيبها سطورا، ومن ثم صفحات. وآخرها الجمع التصويري حيث يخلو في هذه الطريقة استخدام الرصاص، وإنما يتم الاعتماد هنا على التصوير، حيث تنتج صفحات مطبوعة على ورق.

ولم يتوقف الصف عند هذه الطرائق الخمس فقط، فلقد ظهر أخيرا ما يسمى بالجمع الإلكتروني، حيث دخل الحاسب الآلي هذا المجال، إذ يقوم الجامع بكتابة المتن ويظهر أمامه على شاشة كصفحة كاملة ومن ثم يقوم بقراءتها وتصحيح الأخطاء التي قد ترد فيها قبل أن يقوم بإخراجها على شكل أشرطة ممغنطة تقوم آلة طبع خاصة بترجمتها إلى أوراق ونسخ مطبوعة.

وبعد الانتهاء من عملية الصف أو الجمع وسحبها على الورق، تأتي العملية الثانية وهي عملية التصوير لما تم جمعه على رقائق معدنية تكون جاهزة للسحب الذي ينتج عنه شكل صفحات الكتاب المعد للنشر.

ويوجد العديد من آلات الطبع التي تختلف قدراتها من آلة إلى أخرى، فبعضها بإمكانه أن يطبع على الجهتين، وأخرى يمكن أن تطبع بالألوان مهما اختلفت درجاتها، وعموما فهذه الآلات لا تخرج عن أنواع ثلاثة من أنواع الطبع، فهي إما أن تكون طباعة بارزة (نيو) أو طباعة غائرة (الروتو) وتستعمل بشكل موسع في الصحف والمجلات وأخيرا الطباعة المسطحة (أوفست).

وبعد أن تنتهي عملية الطبع، وتراجع الأوراق المطبوعة بشكل نهائي، تأتي عملية أخيرة وهي عملية التجليد؛ وتبدأ بتدريس الأوراق المجمعة أو باستخدام الصمغ بدلا من التدريس، أو بواسطة الخياطة حيث تخاط الملازم بعد تجميعها، ويلصق عليها الغلاف بواسطة الغراء، أو أن تجلد بالجلد أو الورق المقوى.

وقد دخلت التقنية هذا المجال فهناك آلات تقوم بهذه العملية آليا، حيث تقوم بتجميع الملازم وتدريسها أو تغريها، أو تخطيها، ثم تلصق الغلاف ويكون ذلك خلال دقائق معدودة وبدقة متناهية للغاية.

ومن ثم يتكون شكل الكتاب ويصبح جاهزا للتوزيع وهي آخر مراحل التصنيع السابقة لمرحلة إعداد الكتاب للتوزيع والاستفادة منه.

وقبل أن نختم الحديث عن هذه المرحلة نود أن نوضح كيف تمول الجامعة مطبعتها؟ والمقصود بالتمويل هنا الميزانية التي يجب أن تكون من نصيب المطبعة، من أين تأتي؟ وكيف تأتي؟

ويلخص لنا أحد الباحثين الكيفية فيقول: أن هناك خمس وسائل أو طرق رئيسة هي:

١ - أن يتم تخصيص اعتمادات سنوية لها من ميزانية الجامعة.

٢ - الحصول على منحة رأس مال يمكن أن توفر دخلا كافيا لمواجهة النفقات السنوية.

٣ - الحصول على اعتمادات متتابعة (حسب الاحتياج) لتغطية نفقات كتب أو دوريات كل على حدة.

- ٤ - التمويل بالوكالة أى بالسماح لهيئة خارجية بالقيام بتحمل نفقات الإنتاج على أمل استعادة أو تغطية نفقات النشر بوضع هامش ربحي على المبيعات.
- ٥ - ما يمكن أن نطلق عليه بعملية الدعم الذاتي أو التيسير الذاتي وذلك بأن تأخذ كل عام مما يتم دفعه أو تسديده.^(١)

وليس شرطاً أن تتبع الجامعة في تمويل مطبعتها إحدى هذه الطرق، بل من الممكن اتباع أكثر من طريقة، فبالإضافة إلى إيجاد ميزانية مستقلة للمطبعة، يمكن أن تتبع نظام الطبع بالوكالة، أي الدعم المادي من جهة خارجية، ليست داخل الجامعة، كما هو معمول به في جامعات أمريكية وأوروبية ومحلية.

٥ - مرحلة التسويق:

وتعد هذه المرحلة آخر المراحل التي يمر بها النشر، كما أنها في غاية الأهمية، فمتى وجدت الخطط المدروسة المعدة من جانب متخصصين، تنظم عملية التوزيع وتجعل منه عملية موجهة، فإن المردود العلمي سيكون ممتازاً، ويؤتي ثماراً جيدة للجهود التي بذلت ويرر المعاناة التي سبقت كل كتاب قبل أن يظهر.

أما إذا كان التوزيع يسير بشكل عشوائي، ويقوم على مبدأ الآنية المباشرة فلاشك أن ذلك يعد خسارة جسيمة للجهود الذي يبذل ابتداءً من المؤلف وانتهاءً بالمطابع، وما بذل خلال تلك المراحل من التفكير والجهود الذي صاحب كل عملية من هذه العمليات.

(١) صالح خليل أبو أصعب . المرجع السابق، ص ١٥ .

وربط أحد الباحثين بين تطور النشر العلمي (الجامعي) والقدرة على تسويق المواد المنشورة فقال: «والحاجة ماسة إذا أردنا تطوير النشر العلمي أن يكون هناك إختصاصيون لتسويق المطبوعات والذين يفهمون جيدا التعامل مع القاريء ويستطيعون فتح أسواق لمطبوعاتهم»^(١).

وسواء أكان التوزيع قسما مستقلا بذاته، أم يتبع جهة النشر، فلا بد أن يكون بينها نوع من التعاون في مجالات مهمة، على رأسها تحديد عدد النسخ حتى قبل التعاقد مع المؤلف، كذلك التعرف على الموضوعات المهمة لإشعار جهة النشر بذلك، لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند البحث عن الأعمال المراد نشرها، وكذلك للاتفاق على مستوى معين من الإخراج الفني للمطبوع.

ولابد لقسم التوزيع أن ينهج أو يسلك السبل المتعددة للإعلام أو الإعلان والترويج عن المطبوعات ما استطاع لذلك سبيلا، وحتى قبل ظهور المطبوع لإيجاد سوق وجمهور له، ومن السبل التي يمكنه أن ينتهجها:

- الإعلان في الجرائد والمجلات المحلية أو جريدة الجامعة ودورياتها المختلفة.

- الاستفادة من جهازي الإذاعة والتلفاز.

- إعداد القوائم الدورية بالكتب المنشورة وقوائم بالكتب المعدة للنشر وتوزيعها على الكليات والأقسام والجامعات المحلية والإقليمية والدوائر الحكومية للتعريف بإنتاج الجامعة في مجال المطبوعات.

(١) استعان الباحث في هذا الجزء من الدراسة بالأفكار الواردة في دراسة لأحمد أنور عمر بعنوان "النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية" عالم الكتب، مج ٣، ع ٤٤ (نحرم ١٤٠٥ هـ - سبتمبر/أكتوبر ١٩٨٤ م)، ص ٤٧٤ - ٤٨٢.

- عقد الاتفاقات مع الموزعين المحليين لتوزيع مطبوعات الجامعة وإعطاء الحسومات المشجعة على ذلك.
 - إرسال نسخ مجانية لعدد من الشخصيات المحلية والعربية والعالمية.
 - الإعلان عن طريق البريد بإرسال نشرات بكل جديد يتم نشره.
 - إقامة المعارض داخل الجامعة وفي إطار الدولة، أو المشاركة الفعالة في المعارض المحلية أو الإقليمية أو العربية أو الدولية ؛ لما لذلك من مردود إعلامي واسع النطاق.^(١)
- كما أن الإهداء يعد منفذا إعلاميا جيدا إذا كان إهداء موجهها - لا عشوائيا - تحدد فيه الأولويات، وتعين فيه الجهات التي يجب أن تهدي إليها بكل دقة.
- ويجب على قسم التوزيع أن يعمل بجد لتجاوز كافة العقبات التي قد تعترضه في سبيل تسويق المطبوعات سواء أكانت صعوبات سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية أم تعقد اجراءات الشحن وتكاليف النقل، وما إلى ذلك من أمور يجب تذليلها في سبيل انتشار الكتاب الجامعي أو المطبوع الجامعي بكل إخلاص وتقان.
- ويتطلب ذلك دراسة أحوال سوق الكتاب، وإجراءات الشحن وتكاليف النقل، حتى لا تمثل منشورات الجامعة أعباء اقتصادية عليها، تدفع بها إلى التفكير في تقليص نشاطها في هذا الميدان الحيوي.

(١) أحمد بدر. المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات (الرياض : دار المريخ ، ١٤١٥هـ)، ص ٥٠ .

وهنا لابد أن نشير إلى أمرين هما في غاية الأهمية، أولهما: التخطيط لإنشاء جهة خاصة بالنشر بالجامعة، وثانيهما: وضع البرامج الخاصة بالنشر.

فالتخطيط السليم المبني على التعرف على أقسام النشر ومراكزها الأخرى القائمة في جامعات محلية أو عربية أو دولية، واستشارة الأخصائيين في هذا المجال، ينبغي أن يسبق الشروع في إنشاء جهة خاصة بالنشر بالجامعة ؛ فالرؤية السليمة والدقيقة ومدى وضوحها لاشك أنها ضرورة من ضروريات التفكير في أي عمل يراد له النجاح.

ويحتاج التخطيط إلى وضع النظم واللوائح والقرارات المنظمة لإدارة النشر، كما أن التنظيم الإداري والفني وتوزيع الأقسام وعدد الموظفين في كل قسم والخطط الخاصة بتطويره مستقبلا، والمهام التي تناط بكل قسم بل بكل موظف بها، مع توفير كل هذه الأجهزة والمواد التي تساعد هذا القسم على السير في عمله، مع التوضيح لكيفية الإجراءات المالية سوف تعين على وضع الأمور على الطريق الصحيح.

كما أن وضع قواعد النشر الخاصة بطريقة التحكيم والفحص والحقوق المادية والمعنوية وغيرها من الحقوق وإتاحتها لمن يريد التعرف عليها تعد مسألة ضرورية وتعد كذلك مكملة لمثل هذا التخطيط.

ولاشك أن أي جامعة تفكر في إنشاء إدارة للنشر فيها دون أن تأخذ مسألة التخطيط في الحسبان سوف يكون عملها عرضة للفشل ؛ لأنه اعتمد فيه على العشوائية سواء في الإنشاء أو في ممارسة مهامته ونشاطاته، وسوف يحتاج من وقت لآخر إلى إدخال تعديلات وتحسينات، وكل قد يكون ذلك سببه أن التخطيط لم يواكب الإنشاء أو لم يسبقه.

وقيام قسم النشر أو إدارته لا يعني نهاية المطاف، فهناك مسائل أكثر أهمية من بينها: تحديد كمية الانتاج. ولهذا فإن من الضروري وضع برامج طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى. ويعد عمل الموسوعات والمعاجم من البرامج طويلة المدى.. أما نشر الكتب وتوجيهها التوجيه الموضوعي فيعد من البرامج القصيرة المدى.

وعلى هذه الجهة أن تقدم في نهاية كل عام البرامج التي تحدد الأولويات في النشر، وما سوف تركز عليه في العام القادم، مصحوبة بالتفصيلات الدقيقة التي توضح للمسؤولين طبيعة هذه البرامج، وما سوف تعطيه من ثمار مرجوة.

وهذه البرامج تشبه إلى حد كبير البرامج التي تنتهجها أو التي تضعها أي مؤسسة لكي تحسن من أدائها وتمارس نشاطها كما ينبغي. إذا فإن تطور جهة النشر بالجامعة مرهون - وبلا ريب - بوجود مثل هذه البرامج، التي تعد انعكاسا لاحتياجات الجامعة العلمية والبحثية ومتطلباتها.

ولاشك أن من عناصر نجاح هذه البرامج أيضا أن تكون من وضع متخصصين لهم علاقة بالجمال. ومعرفة كاملة بوضع الجامعة العلمي والبحثي وحتى المالي ؛ لأن ذلك يولد الرؤية الواضحة للمستقبل الذي يراد التخطيط له.

وقبل أن نختتم هذا الفصل، ينبغي الإشارة إلى موضوعين مهمين، هما علاقة كبيرة بموضوع البحث ؛ أولهما: النشر الإلكتروني، وثانيهما قواعد الكتابة المعيارية للمطبوعات الجامعية الخليجية.

فبالنسبة للموضوع الأول الذي هو النشر الإلكتروني أو ما يمكن تسميته أيضا وبشكل أدق بالنشر المحسب، فإنه يعد تطورا لجمال النشر بشكل عام، قصد منه أن يحل الحاسوب في التواصل بين المؤلف والمستفيد دونما أن



يكون هناك حاجة لوجود الكتاب المطبوع ؛ فالحاسوب هو الذي سوف ينقل المعلومات، وعن طريقه يتم أيضا الحصول على مختلف البيانات المهمة عن أي مجال من مجالات المعرفة البشرية.

وهذا التطور الحاسوبي في نقل المعلومات لم يكن بدعة في مجال النشر ؛ بل إنه دخل مجالات عدة كالمكتبات على اختلافها عندما ساعدها في تقديم خدماتها بشكل أكثر فعالية، واستفاد أيضا من هذه التقنية الحديثة مجال النشر في مرحلة الطباعة ؛ إذ بواسطة الحاسوب يمكن طباعة كتاب بشكل كامل، ويمكن أن يرى صفحة بصفحة بصورته التي سوف يخرج عليها، وبهذا لن يحتاج كثيرا إلى الطلب من المطبعة لعمل عدد كبير من النسخ التجريبية للتأكد من مطابقتها للمواصفات التي اعتمدها كل من المحرر والمصمم.

ويحتاج النشر الإلكتروني (الحاسب) إلى توافر عدد من المتطلبات لنجاحه

لعل :

أولها اقتناء الطرفيات (Terminals) بمختلف المؤسسات، وحتى في المنازل وبأعداد كبيرة، وثانيها أن يكون الجمهور المستفيد من المطبوعات الإلكترونية كبيرا بدرجة تغطي تكاليف إنتاج المطبوعات وتوزيعها وإتاحة إستخدامها على الخط المباشر (On Line) وعلى أن تكون هذه التكاليف مع مرور الوقت وكثرة الاستخدام أقل من تكاليف وتوزيع المطبوعات على الشكل التقليدي^(١)

(١) فهد بن محمد الدرغان، المرجع السابق، ص ٦١ .

ويشير أحد الباحثين إلى أن هناك مرحلتين يمر بها النشر الإلكتروني الذي يهدف إلى التخلص من الورق وهما «المرحلة المزدوجة ؛ الورقية الإلكترونية، ثم المرحلة الإلكترونية الخالصة»^(١).

والكشافات والمستخلصات هي أول المطبوعات التي سوف تتحول إلى الشكل الإلكتروني (المحسب)، تأتي بعدها الدوريات سواء كانت صحفا أم مجلات، عامة أم متخصصة، ثم الكتب مرجعية أم غير مرجعية. وهذه المطبوعات التي تحولت إلى هذا النوع من النشر سوف تكون متاحة إما على شكل أقراص ممغنطة أو في بنوك المعلومات المتعددة ومراصدها، التي يمكن الاشتراك فيها برسوم اشتراك سنوية محددة، تتيح الاستفادة من محتوياتها بشكل كامل ومستمر.

وفوائد النشر الإلكتروني (المحسب) سواء على المكتبة أو القارئ والمستفيد متعددة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ١ - سهولة تبادل المعلومات والحصول عليها بشكل دقيق وسريع وحديث محليا وعالميا.
- ٢ - توفير النفقات على المدى البعيد وخفض الحيز المكاني بالتقليص من الأماكن التي سوف تحتاج إليها المطبوعات التقليدية.
- ٣ - إتاحة اتصال الباحثين بعضهم ببعض بواسطة شبكة واسعة من أنظمة الحاسوب سواء على نطاق الدولة الواحدة أو في عدد من الدول المشتركة في مثل هذا النظام.

(١) أحمد بدر، المرجع السابق، ٣٢٩ .

٤ - توفير البحوث والمقالات العلمية بشكل موسع التي قد تظهر في الدوريات المختلفة، ولكن صعوبة الحصول عليها في الوقت المناسب يقلل من فرص الاستفادة منها.

٥ - تحليل الآف الدوريات العلمية وفحصها واختيار المناسب لطبيعة البحث واهتمام الباحث.

٦ - حل المشاكل البحثية والمساعدة في إتخاذ القرارات حيال قضية معينة، وذلك بمساعدة هذا النوع من النشر الذي يسهل عملية التخاطب والتواصل بين الباحثين والبحوث المختلفة التي سوف تسهم في الوصول إلى الحلول المناسبة.

٧ - التقليل من تأثير الرقابة التي تحد كثيرا من وصول البحوث والكتب والدوريات إلى جمهور المستفيدين قراء كانوا أو باحثين.

هذه أهم مميزات النشر الإلكتروني (المحسب) وفوائده، ولكن هل يمكن لجامعات الخليج أن تستفيد من هذا النوع من النشر؟ الواقع أنه في الوقت الحاضر لا يمكن استخدامه أو تطبيقه مع أهميته، ويرجع السبب في هذا الحكم للنقص الواضح في التقنية المتمثلة في الوحدات الطرفية التي يحتاج إليها مثل هذا النوع من النشر والتي يشترط توافرها لدى كل من الجهات المعنية بالخدمات المعلوماتية، وجمهور المستفيدين، إضافة إلى ذلك أن عدد المستفيدين المتوقعين للاشتراك في مثل هذا النظام ليس كبيرا مما يجعل كلفة توفيره عالية جدا.

لقد تردد أكثر من مرة في هذا الفصل الإشارة إلى قواعد جامعة أكسفورد وجامعة شيكاغو للكتابة، التي استخدمها كثير من المؤلفين، وأصبحت هذه القواعد معيارا يقاس به أي إنتاج سوف يقدم لهاتين الجامعاتين. والذي يبدو أن القصد من وضع كلتا القاعدتين هو تحديد طريقة ترتيب مواد الكتابة وعرض الموضوع، وكيفية الاستشهاد وسلامة اللغة تركيبا وأسلوبا،

وطريقة إعداد صفحة المحتويات والكشافات، ومواقع بيانات النشر في صفحتي الغلاف والعنوان، وترقيم الصفحات... إلخ.

والواقع يقول أنه لا وجود لمثل هذه القواعد في أي جامعة من جامعات الخليج، ولا تطبق هذه الجامعات مثل هذه الإرشادات والتعليمات التي هي في واقع الأمر في غاية الأهمية، لأن في تطبيقها فوائد جمة سوف تجنيه الجامعات الخليجية من أهمها:

١ - توحيد طريقة الكتابة بشكل شامل، وتطبيقها على كافة مطبوعات الجامعة، مما سوف يكون له الأثر الإيجابي على دقة المعلومات وحسن عرضها وجمال إخراجها.

٢ - أن تنبيه المؤلفين وتزويدهم بهذه القواعد ومطالبتهم بتطبيقها، وأنه لن يقبل أي عمل مخالف لهذه القواعد، سوف يولد إحساسا عاليا لدى المؤلفين بمتانة النشر وقوة الجامعة المعنوية وأنها لا تحيد عن أساسيات البحث العلمي.

٣ - أن في التزام المؤلفين بهذه القواعد راحة وتسهيل لعمل جهة النشر بالجامعة، وسوف تكون التعديلات التي يطلبها المحرر من المؤلف قليلة جدا مقارنة بما لو أن مسؤولية هذا التطبيق كانت على عاتق جهة النشر بالجامعة.

ومادام أن حال الجامعات الخليجية حيال وجود مثل هذه القواعد مازكر سابقا، فإنه يستلزم التفكير جديا في إيجاد القواعد المعيارية للكتابة

تلتزم بها جهات النشر بالجامعات الخليجية، وإلى أن تصدر مثل هذه القواعد من هذه الجامعات فإنه ينبغي الإشارة في هذا المقام إلى الجهد الذي بذله مكتب التربية العربي لدول الخليج حين قام بترجمة قواعد النشر الصادرة باللغة الإنجليزية من منظمة اليونسكو عام ١٩٧٦م، وهي بعنوان قواعد إعداد نصوص الرسائل الجامعية للعرض والنشر. وأصل هذه القواعد كانت «ثمرة من ثمار جهود مجموعة العمل المختصة بالمصادر الأولية للمعلومات، والمنبثقة عن النظام العالمي للمعلومات العلمية (Unisist) فهي التي اقترحت إعدادها وأشرفت على إخراجها».^(١)

وتعاقدت اليونسكو مع الأنسة جي. فاندربورغ من المركز الوطني للبيبلوغرافيا في بروكسل لإعداد هذه القواعد، ثم عهد بمراجعتها إلى لجنة تتألف من البروفسور أ. ج. س. ويلسون من جامعة برمنجهام (المملكة المتحدة) والسيد ج. لوربهيفر - مدير المكتب الدولي للبيبلوغرافيا في بروكسل، والسيد س. ريج من مركز النشر والتوثيق الزراعي بهولندا... كما أحيلت إلى المنظمات العلمية وهيئات المعلومات الدولية ذات العلاقة لإبداء مرئياتهم، وقد أخذت الملاحظات التي أبدتها الخبراء والمؤسسات العلمية بعين الاعتبار في الصيغة النهائية التي نشرت عام ١٩٧٦م، كوثيقة من وثائق النظام العالمي للمعلومات العلمية والتقنية.^(٢)

(١) جي. فاندربورغ "قواعد إعداد نصوص الرسائل الجامعية للعرض والنشر" رسالة الخليج العربي،

ع ١٩، س ٦ (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م). - ص ١٦٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٤.

واكتسبت هذه القواعد السمة العالمية، وطبقتها الجامعات في كثير من دول العالم، ولقد أحسن مكتب التربية العربي لدول الخليج بقيامه بمشروع ترجمتها، وذلك عندما عهد بترجمتها إلى محمود سيد محمد «خبير النشر والترجمة بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا (التقنية) بالرياض»^(١) فقام بالترجمة والشرح لكثير من المصطلحات التي وردت في سياق هذه القواعد «كما حرص أيضا عند تعريب هذه القواعد بالتنبيه إلى ما لا ينطبق منها على الكتابة باللغة العربية نظرا لأن هذه القواعد أعدت أصلا لمن يكتبون بلغات تقرأ من اليسار إلى اليمين»^(٢).

وعلى الجامعات الخليجية أن تتبنى هذه القواعد، خصوصا وأنها صادرة عن جهة لها علاقة وثيقة بهذه الدول، وذلك بعد دراستها دراسة مستفيضة، وإضافة ما يرى أن له ضرورة لاستكمال هذه القواعد؛ كمعالجة التناول العلمي لتحقيق المخطوطات وغيرها من أنواع الكتابة التي قد تنشر فيها الجامعات.

ويحسن بهذه الجامعات عند دراسة هذه القواعد ألا تغفل الدراسة التي جاءت كأحد فصول كتاب (دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام)، الذي قام بجمعه عبدالله عمر البارودي والتي جاءت بعنوان «دليل إعداد الأبحاث العلمية للنشر»^(٣) فتدخلها في مجال مناقشتها ومداولاتها حول إصدار مثل هذه القواعد، لتكتمل الصورة والرؤية ولتخرج هذه القواعد في شكل أكثر دقة وشمولية.

(١) المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٣) عبدالله عمر البارودي. دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام. — بيروت: عالم الكتب،

١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. — ج ٢ ص ٤٥٤ - ٤٦٣.



مناقشة المواصفات
القياسية الدولية وتحليلها
(ISO)

تعريف المواصفات والمقاييس:

يعد مصطلح المواصفات والمقاييس من المصطلحات الحديثة التي واكبت عصر العلوم والتقنية، وقبل عرض الجانب التاريخي ومبادئه وأهدافه وأهم مجالاته وتحليل المواصفات والمقاييس التي تدخل في نطاق البحث ومناقشتها، ينبغي توضيح هذا المصطلح ومدلولاته اللفظية والاصطلاحية؛ وذلك باستعراض تعريفه اللغوي والاصطلاحي للوصول إلى المفهوم الصحيح لهذا المصطلح، وتكوين أرضية مناسبة لانطلاقة واسعة في عالم المواصفات والمقاييس، ولتساعد عند استعراض هذا الفصل في بلورة جيدة للمعنى الدقيق لهذا المصطلح.

وعند محاولة تتبع التعريف اللغوي لمصطلح المواصفات والمقاييس، نلاحظ أن جل المعاجم اللغوية العربية قد تناولته تحت مادة وصف وقيس وذلك بإرجاعه إلى أصله الثلاثي، ويعني هذا أيضا أن هذه المعاجم لم تتحدث عن كلمتي وصف وقيس على أنهما متلازمان لبعضهما البعض، بل إن كل كلمة نجدها مستقلة استقلالاً تاماً في التناول والترتيب، وعلى هذا فإن التناول

لهذا الجانب من التعريف سيكون لكل منهما بشكل مستقل مع محاولة التوفيق والربط بينهما إن أمكن.

وعند تعريف كلمة وصف نجد أن المعاجم اللغوية قد أجمعت تقريبا على إيراد معانٍ متقاربة لهذه الكلمة، مع اختلاف فيما بينها في التوسع وسرد الأمثلة والشواهد الشعرية لمعنى من المعاني، وأحيانا نجد أن بعض هذه المعاجم توسعت بشكل كبير نتيجة لإيرادها لبعض المعاني الغريبة والشاذة للكلمة التي قد وردت في بعض اللهجات العربية بشكل خاص.

ويعرف لسان العرب كلمة وصف بقوله:

وصف: وصف الشيء له وعليه وصفا وصفة: حلاه...
وقيل الوصف المصدر والصفة الجلية، الليث: الوصف وصفك
الشيء بجليته ونعته. وتواصفوا الشيء من الوصف وقوله
عز وجل: وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون؛ أراد ما
تصفونه من الكذب. واستوصفه الشيء: سأله أن يصفه له
واتصف الشيء: أمكن وصفه... اتصف من الوصف.
وتصف الشيء أي صار متوصفا؛ قال طرفة بن العبد:

إني كفاني من أمر هممت به جار، كجار الخذاقي الذي أتصفا
أي صار موصوفا بحسن الجوار. ووصف المهر توجه لحسن
السير كأنه وصف الشيء...^(١)

إن في التعريف السابق إيجاء واضحا لمعنى المواصفات من حيث إن المواصفات تكون لسلعة ما توافرت فيها مواصفات معينة محددة سلفا، يمكن

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار صادر

أن يوصف بها جنس هذه السلعة أو تلك، فيمكن بالتالي استوصافها بصفات محددة، فيقال هذه السلعة توافرت فيها المواصفات والشروط الاعتبارية التي يمكن بها السماح بتداولها واستخدامها.

ووردت في لسان العرب لفظة المواصفة لا لتدل على المصطلح الحديث ولكن لمعنى آخر مختلف، بل إنها في الواقع تدل على مصطلح من مصطلحات البيوع الشائعة في الجاهلية التي جاء الإسلام بإلغائها وتحريمها فيقول: «وبيع المواصفة: أن يبيع الشيء من غير رؤية»^(١).

وفي تناول مختلف نوعاً ما لكلمة وصف أورده أساس البلاغة، وبه يؤكد ما ذهب إليه لسان العرب، إذ يقول:

وصف - ووصفته وصفا وصفة، وله أوصاف وصفات حسنة. وتواصفوا بالكرم، وهو شيء موصوف ومتواصف ومتصف... وواصفته الشيء مواصفة "ونهى عن بيع المواصفة"... واستوصفة الشيء: سأله أن يصفه لي. والمريض يستوصف الطبيب لدائه: يسأله أن يصف له ما يتعالج به. وهذا مما يعجز الوصاف. وهذا وصيف بين الوصافة والإيصاف. وقد أوصف: بلغ أداء الخدمة. وله وصف ووصائف... وصفت الناقة وصفا إذا أجادت السير وجدت فيه. يقال للمهر إذا توجه وأخذ في حسن السيرة: هذا مهر قد وصف أي وصف المشي وأجاده.^(٢)

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧ / ٩.

(٢) جاز الله أبي القاسم محمود بن عمر الزخري. أساس البلاغة (بيروت: دار صادر/ دار بيروت،

١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م)، ص ٦٧٨.

وكلا التعريفين اللغويين يصبان في بوتقة واحدة تقريبا من حيث الدلالة اللغوية لكلمة وصف، وبعضهما يعزز الآخر في توضيح المفاهيم اللغوية التي يمكن أن ترد وتفهم من هذه الكلمة، إلا إن أساس البلاغة أورد استخدامات أكثر وضرب أمثلة أوسع لهذه الكلمة من لسان العرب، وهي وإن لم تخرج عن المعنى العام لها؛ إلا أنها تعطي إيضاحا دقيقا لاستعمالاتها ودلالاتها اللغوية.

وزاد صاحب محيط المحيط عما ذكره المعجمان السابقان (لسان العرب وأساس البلاغة) بتفصيل جيد وتوضيح جديد للكلمة تستحق الإيراد والذكر، فيقول: «الوصف عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه. أي يدل على الذات بصفته كالأحمر فإن يجوهر حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمرة. والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف»^(١).

ووافق معجم قطر المحيط في هذه الزيادة لهذا المعنى الجديد إذ يقول: «والصفة ما يقوم بالموصوف كالعلم والسواد. أو هي الأمانة والحلية اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها»^(٢).

وفي هذه الزيادة التفصيلية تأكيد جديد على ذلك الترابط في الدلالة بين المعنى اللغوي لكلمة وصف وبين المصطلح (مواصفات)، ذلك أن المواصفة في الواقع تطلق على تلك الصفات المكتسبة والمحددة والمقننة التي ينبغي توافرها في الموصوف وهو هنا السلعة أو أي شيء صدرت حوله مواصفات تقننه وتحدد سماته، فالمواصفات هي صفات بذات الموصوف أوجدها المتخصصون للدلالة والتمييز بين السلع، شأنها في ذلك شأن الحمرة والأمانة والسواد التي يراها كل

(١) بطرس البستاني . محيط المحيط (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٧م)، ص ٩٧٢ .

(٢) بطرس البستاني . كتاب قطر المحيط (بيروت : مكتبة لبنان ، د . ت)، ص ٢ / ١٣٨٧ .

من محيط المحيط وقطر المحيط. شيئاً يدل على الذات وليست هي الذات نفسها، وعليه يمكن القياس بين المفهومين اللغوي لكلمة وصف والدلالة العامة للمصطلح (المواصفات).

وأورد صاحب الصحاح معاني متوافقة لكلمة وصف مع ما مضى ولكن بشكل مختصر مع التركيز على الشواهد الشعرية ذات الدلالة الموثقة لبعض ما ذهب إليه، كقوله «واتصف الشيء، أي صار متوصفا... قال الشماخ يصف بعيرا: إذا ما أدلجت وصفت يداها... يريد أجادت السير»^(١).

وتناول كل من مختار الصحاح^(٢) و تهذيب اللغة^(٣) ومعجم متن اللغة^(٤) وكتاب جمهرة اللغة^(٥) والمعجم الصافي في اللغة العربية^(٦) كلمة وصف بشكل مختصر لكن على تفاوت فيما بينها في درجة الاختصار، إلا أن المعاني الواردة لهذه الكلمة (وصف) في هذه المعاجم سبق ذكرها في المعاجم السالفة الذكر التي ورد سردها في الصفحات الماضية، إلا إنه يمكن القول أن ما ورد في المعاجم يمكن اعتبارها تقوية وتأکید لما سبق ذكره من معاني شائعة الاستخدام، فبعضها يقوي بعضها ويسنده ويؤكد عليه.

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري. - الصحاح. تحقيق أحمد عبدالقيوم عطار، (بيروت: دار العلم للملايين،

١٤٣٩ هـ/١٩٧٩ م)، ص ٤ / ١٤٣٩.

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي. مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر. (القاهرة: الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ١٩٧٦ م)، ص ٧٢٤.

(٣) ابن منصور محمد بن أحمد الأزهرى. تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني؛ مراجعة علي

علي البجاوي. (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م)، ص ١٢ / ٢٤٨.

(٤) أحمد رضا. معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة. (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٧٩ م)،

ص ٧٦٥.

(٥) ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري. جمهرة اللغة. (بيروت: دار صادر، د. ت)،

ص ٧٤٨.

(٦) صالح العلي الصالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد. المعجم الصافي في اللغة العربية. (الرياض:

مطابع الشرق الأوسط، ١٤٠٩ هـ)، ص ٧٤٨.

مما مضى تتأكد الأمور التالية:

١ - أن هناك ترابطا واضحا بين المعنى اللغوي لكلمة وصف والمفهوم العام لمصطلح مواصفات.

٢ - أن هذا المعنى الوارد للكلمة (وصف) لم يختلف عليه كثيرا جميع المعاجم، وإن اختلف التناول وطريقة العرض، ولكن بشكل عام كانت واضحة في الدلالة اللغوية والاتفاق على هذه الدلالة.

٣ - لم يرد في هذه المعاجم اللغوية ذكر للمعنى الحديث لكلمة مواصفة، ومع ذكرها بالرسم والشكل، ولكن هذه المعاجم التي أوردت المعنى ذكرتها بمفهوم سبق ذكره يختلف عن المفهوم الحديث للمواصفة.

ونأتي الآن لاستعراض التعريفات اللغوية المتعلقة بالشق الآخر من المصطلح (مواصفات ومقاييس)، الذي هو لفظة مقاييس، وذلك من أجل أن تكتمل الصورة اللغوية لهذا المصطلح تسهيلا للوصول إلى معرفة متكاملة عن هذا المصطلح الحديث نوعا ما.

والذي نجده في أمهات المعاجم اللغوية العربية عن مصطلح مقاييس، يوثق كما سيأتي العلاقة بين المعنى اللغوي والمفهوم العام للمصطلح، ذلك أن هذه المعاجم تناولت هذا المصطلح بإرجاعه إلى أصله الثلاثي الذي هو قيس. فأوردت جميع ما له علاقة بالكلمة لغويا في هذه المعاجم.

يقول لسان العرب عن هذه الكلمة:

قيس: قاس الشيء يقيسه قياسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله... والمقياس المقدار. وقاس الشيء يقوسه قوسا: لغة في قاسه يقيسه. ويقال: قيسته وقسته قوسته قوسا وقياسا،

ولا يقال أقسته أقوسه قوسا وقياسا، ولا يقال أقسته، بالألف.
والمقياس: ما قيس به. والقيس والقاس: القدرة يقال: قيس رمح
وقاسه... المقايسة مفاعلة من القياس. ويقال هذه خشبة قيس
أصبع أي قدر أصبع. ويقال: قايست بين شيئين إذا قدرت
بينهما، وقاس الطبيب قعر الجراحة قيسا؛ وأنشد:

وإذا قاسها الآسى النظامي أدبرت غثيثتها، وأزداد وهيا هزومها
... وتقايس القوم: ذكروا مآربهم، وقايسهم إليه:
قايسهم به... وحكى سيويه: تقيس الرجل انتسب إليها... يقال
تقايس فلان إذا تشبه بهم أو تمسك منهم بسبب إما بحلف أو
جوار أو ولاء، قال رؤية:

وقيس عيلان ومن تقيسا.^(١)

ولعل التعريف السابق يلقي بظلاله على نقطة مهمة تتعلق بتلك العلاقة
الظاهرة فيما بين الجانب اللغوي والمفهوم العام لمصطلح مقاييس، إذ إن
التعريف يوضح وبشكل جلي أن هناك ثمة صلة تربط التعريف اللغوي بالمفهوم
الحديث لكلمة مقاييس. فالتعريف يركز على أمور ثلاثة، أولاها أن هناك قياسا
وثانيها شيء يقاس عليه وثالثها المقيس نفسه، وهذا هو جانب كبير من مفهوم
مصطلح مقاييس.

وتوسع معجم تاج العروس في تناوله لكلمة قيس، إذ نجده قد غطى
سبع صفحات تقريبا من المعجم، وتوافق في نقاط كثيرة في معناها مع معجم
أساس البلاغة، إلا أن سبب هذا التوسع هو كثرة الاستشهادات الشعرية
والأمثال الأدبية التي تم استخدامها. ولعل من المناسب ذكر بعض ما اختلف
فيه عن معجم أساس البلاغة وله علاقة وأهمية في الوصول السريع للمطلوب.

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، المصدر السابق، ص ١٨٧ / ٦.

يقول صاحب تاج العروس:

«... وقايسته: جاريته في القياس... وقايست بينهما، إذا
 قادرت بينهما. وقايست بين الأمرين قدرت... والمقايسة:
 مفاعلة من القياس. وهو يقتاس بأبيه أي يقتدي به... والقياس:
 القواس والقائس الذي يقيس الشجة وجمع القياس مقاييس.
 ورجل قياس: كثير القياس. وهو مقيس عليه...»^(١)

وهذه الزيادات هي في واقع الحال معان مرادفة ومؤكدة لما ورد في معجم لسان
 العرب، وكلها تنصب في معنى له علاقة كبيرة بموضوع البحث؛ وهي قضية
 القيس والمقيس عليه، وما من شك أن المصطلح بمفهومه العام جاء نابعا
 ومتوافقا مع بعض المعاني اللغوية له، وهذا ما دل عليه التعريفان السابقان له.

وإذا نظرنا إلى المعاجم اللغوية العربية الأخرى، نلاحظ أن بعضها قد
 تناوله بشكل مقتضب ومختصر ومنها معجم متن اللغة^(٢) ومختار الصحاح^(٣)
 والمعجم الصافي في اللغة العربية^(٤) وجميعها ركزت على المفهوم اللغوي
 الصرف بدون ذكر شواهد أو أمثلة، ونجد أيضا أن من بينها من توسع قليلا في
 سرد المفهومات المتعلقة بالكلمة بدون ذكر للمعاني الشاذة أو الغريبة مع
 الاقتصار وبشكل محدود جدا لذكر الأدلة الشعرية ونحو ذلك. كما فعل
 معجم الصحاح^(٥) وقطر المحيط^(٦) وكتاب جمهرة اللغة^(٧). كذلك نجد أن

(١) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق محمود محمد الطناحي؛
 مراجعة مصطفى حجازي، عبد الستار أحمد فراج. (الكويت: وزارة الاعلام، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م)،
 ص ٤٢٢ / ١٦.

(٢) أحمد رضا، المرجع السابق، ص ٦٧٧ / ٤.

(٣) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. المصدر السابق، ص ٥٥٩.

(٤) صالح العلي الصالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المرجع السابق، ص ٥٥١.

(٥) إسماعيل بن حماد الجوهري. المصدر السابق، ص ٩٦٨ / ٣.

(٦) بطرس البستاني، قطر المحيط، ص ١٨٠٥.

(٧) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، المرجع السابق، ص ٤٥ / ٣.

هناك من المعاجم فصلت نوعاً ما في سرد المعاني اللغوية المتعلقة بلفظة قيس بشكل موسع، ولكن لم تصل إلى درجة التوسع الذي جاء به معجم لسان العرب وتاج العروس؛ لأنها لم تورد المعاني الغريبة أو الشاذة إلا في حدود ضيقة لكلمة قيس واقتصرت في الغالب في سرد الشواهد على واحد فقط. وهذه المعاجم على التوالي: أساس البلاغة^(١) وتهذيب اللغة^(٢) وأخيراً محيط المحيط^(٣). ويلاحظ كذلك على جميع هذه المعاجم أنها لم تخرج عما ذكر في معجمي لسان العرب وتاج العروس، وهي في مجملها تعد من الشواهد المتتالية التي توثق المعنى اللغوي لكلمة قيس.

وفي محاولة لاستقصاء المعنى اللغوي لهذا المصطلح، قام الباحث باسترجاع محاضر جلسات الجمع اللغوي المصري من الإصدار الأول وإلى الإصدار الواحد والأربعين للبحث عن هذا المصطلح (مواصفات ومقاييس). ومع أن الجمع استعرض وأقر الكثير من المصطلحات في مجالات علمية كثيرة منها الطب والصيدلة والكيمياء وعلم الحيوان وعلم النفس والاجتماع... إلخ، إلا إنني لم أجد أي أثر لهذا المصطلح.

وبيّن الاستعراض السابق والشامل للمفهوم اللغوي لمصطلح (المواصفات والمقاييس) أن هناك ترابطاً وصلة قوية بين المفهوم اللغوي والمفهوم العام للمصطلح، ولعل المسألة تتضح أكثر وبشكل جلي بعد استعراض المعنى الاصطلاحي أو التعريف المتعلق بالمصطلح.

ولتعريف مصطلح المواصفات والمقاييس وجهان، وجه عام ووجه خاص، ويقصد بالوجه العام للتعريف هو المفهوم السائد للمصطلح بين

(١) جارا لله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص ٥٣١.

(٢) ابن منصور محمد بن أحمد الأزهرى، المرجع السابق، ص ٩ / ٢٥٥.

(٣) بطرس البستاني . محيط المحيط، المرجع السابق، ص ٢ / ١٧٨١.

أوساط علماء العلوم والتقنية، ولاستعراض هذا المفهوم أهمية على أساس اعتباره مدخلا جيدا للوصول للمفهوم الخاص، الذي يقصد به في الغالب تعريف علماء التخصص (المكتبات والمعلومات) لهذا المصطلح.

واللفظ الشائع في اللغة الإنجليزية المقابل لمصطلح المواصفات والمقاييس هو كلمة (Standardization) وتعرب تارة، كما سوف يأتي ؛ بمقاييس، وتارة أخرى بمعايير، ويلاحظ على المصطلح الإنجليزي أنه ترجمة حرفية للمقاييس، أما لفظة مواصفات فلم يرد لها ذكر فيما استطاع الباحث الوصول إليه من المراجع المتخصصة في غير المكتبات والمعلومات ؛ أما بعض كتب التخصص فذكرتها وسيأتي تفصيل ذلك في السطور التالية.

وأصل مصطلح (Standardization) هو كلمة (Standard) وتعني «عيار. قياس. معيار.. مثال. نموذج. قاعدة».^(١) كذلك يعرفها ساندروز بأنها «عرض موجز لمجموعة متطلبات يجب أن تحققها سلعة أو مادة أو عملية وتشير حينما كان مناسباً إلى الطريقة التي يمكن بواسطتها تحديد ما إذا كانت المتطلبات المعطاة محققة أم لا».^(٢) وهذا المعنى يعد من المعاني الشائعة الاستخدام العامة التطبيق في جميع مجالات العلوم، إلا أن هناك معنى متخصصاً كل التخصص له صلة بالتخصص، أورده كل من أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله في معجمهما. ومع أنهما لم يختلفا كثيراً في الترجمة الحرفية لكلمة (Standard) عما سبق ذكره إلا أنهما أوردا تعريفاً إضافياً للكلمة يوضح المقصود ؛ إذ يقولان:

(١) أحمد شفيق الخطيب . معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية : الإنجليزي / عربي. ط ٦ (بيروت:

مكتبة لبنان، ١٩٩١م)، ص ٥٧٥ .

(٢) ت . ر . ساندروز. أهداف التقييس ومبادئه، ترجمة للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: الأمانة

العامة (عمان، الأردن : المنظمة ، ١٩٩١م)، ص ٢٢ .

«Standrad: قياس، معيار»^(١). ويقصد بها «وثيقة تقرر الحدود الهندسية والتقنية والتطبيقية لمادة، أو شيء، أو وسيلة، أو عمليات التصميم والهندسة»^(٢).

ويؤيد عبدالتواب شرف الدين وعبدالفتاح الشاعر ما ذهب إليه الباحثان السابقان، ولكن بصيغة مختلفة وبأسلوب متغير إذ يقولان بأنه «قاعدة للحكم على الأشياء أو معيار أو مقياس مقرر مقبول للأداء أو الحجم أو الممارسة أو التصميم أو اللغة»^(٣). وهذا الرأي في واقع الأمر يوثق ويكمل ما سبقه بشكل تام، ويساعد كثيراً على الوصول إلى مفهوم جيد لهذه الكلمة.

ولهذه الكلمة تعريف أكثر تفصيلاً في حالة استخدامها في صيغة الجمع (Standards) وتعني في هذه الحالة حرفياً مواصفات قياسية ويمكن تعريفها بأنها «مواصفات يضعها الخبراء في كل بلد لكي يلتزم بها أصحاب المصانع وغيرها من الخدمات بهدف المحافظة على تقديم أجود نوعية من المنتجات والخدمات الأخرى»^(٤). ومع أن هذا التعريف يوحي إلى التعريف المتخصص من قبل علماء المكتبات الذي ورد مختلفاً قليلاً عندهم إذ يعني «إجراءات خدمة المكتبة القابلة للملاحظة والقياس، وضعها أشخاص متمرسون من أمناء المكتبات وأخصائيي البليوجرافيات والمعلومات باعتبارها الإنجاز الذي لا يجب أن يقل عنه مستوى الأداء العادي في المكتبة»^(٥).

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: المجليزي

/ عويبي (الرياض: دار المريخ، ١٤٠٨هـ)، ص ١٠٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦٢.

(٣) عبدالتواب شرف الدين، عبدالفتاح الشاعر، المعجم الموسوعي لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات،

١ (الكويت: شركة كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص ٤٠٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٠٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٠٦.

ويشير التعريف السابق إلى المجال الذي ظهرت فيه المعايير بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات، وهو الخدمات المكتبية وعمل البليوجرافيات، والذي يفهم من سياق التعريف السابق، ولعل السبب في الاهتمام المركز من المكتبيين بهذين المجالين هو إدراكهم المبكر لأهمية الخدمة المكتبية وعمل البليوجرافيات وأنهما عماد وركن مهم لأسباب وجود المكتبة أساساً. ففي سبيل الوصول إلى خدمة أفضل ومستوى أرقى ينبغي أن تكون هناك معايير ومقاييس تحدد وبشكل دقيق ما ينبغي أن تقدمه المكتبة لروادها ومستخدميها.

وتنبه أحد المعاجم المتخصصة إلى واحد من المجالين الماضيين، عند تعريفه لكلمة (Standard) وهو عمل البليوجرافيات، إذ يقول هذا المعجم:

بمجموعة القواعد التي تضعها المؤسسات الوطنية والدولية للضبط البليوجرافي، وتتضمن تلك القواعد التي تساعد على التعرف الفريد على المواد البليوجرافية مثل الرقم المعياري للكتب «ISBN والرقم الدولي المعياري للدوريات (ISSN)، والوصف الموحد للمواد مثل الوصف البليوجرافي الدولي (ISBD) ومثل التسجيلات البليوجرافية عن طريق شكل موحد لتبادل المعلومات البليوجرافية مثل مارك^(١).

ويوسع التعريف السابق دائرة المسؤولية عن وضع هذه المواصفات والمقاييس من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي؛ بحيث تشمل جميع ما صدر عن المنظمات العالمية من مواصفات ومقاييس ومعايير ما دامت الدولة نفسها أقرتها، فإن استخدامها يصبح حينئذٍ ملزماً لجميع الجهات ذات العلاقة داخل الدولة نفسها. والذي يميز هذا التعريف للكلمة (Standards) أنه أورد أمثلة

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. المرجع، ص ١٠٦٥.

تُخدم عمل الببليوجرافيات واستخدامها، وذلك حينما ذكر الرقم الدولي المعياري للكتب (ISBN) وغيرها.

بعد ذلك تم الاستعانة بكلمة (Standard) لتكوين مصطلح له صلة بأصل الكلمة وهو (Standardization) للدلالة على معنى محدد وهو المقاييس أو المعايير، وتم تطبيقه في البداية في مجال العلوم والتقنية ليعبر عن المقاييس والمعايير التي صدرت في المجال.

وبشكل عام يعرف مصطلح (Standardization) (التقييس) بأنه «مجموعة متطلبات أو اشتراطات أو خواص فنية أو إدارية تتضمن أوامر ونواهي تصدر عن جهة اختصاص رسمية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة»^(١).

ويركز أحد الباحثين في تعريفه للمصطلح على جعله نوعاً من النشاطات التي تهدف إلى وضع الحلول المناسبة والقابلة للتطبيق والتعميم لمشكلات محددة في مجالات بعينها فيقول: أنه «نشاط يعطي حلولاً ذات تطبيق متعدد لمشاكل تقع في الغالب في مجال العلوم والتقنية والاقتصاد، وتهدف إلى تحقيق أكبر درجة من النظام في إطار معين ويتعلق النشاط عادة بعملية إعداد المواصفات وإصدارها وتطبيقها»^(٢).

وتعرف أحد المعاجم التجارية هذا المصطلح (Standardization) بكلمة تنميط التي حلت محل مقاييس أو معايير التي وردت في المعاجم الأخرى، وعندما عرف التنميط نجده يشترك مع غيره من المعاجم في تفسيرها فيقول عن التنميط بأنه «تعيين مقاييس ومواصفات موحدة ومتجانسة لأدوات أو

(١) أحمد بن عبدالله عيسى . الحسبة والمواصفات والمقاييس، مراجعة خالد يوسف الخلف (الرياض :

الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، ص ٣٠ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨ .

منتجات بصورة منهجية بهدف تخفيض التكاليف والمحافظة على مقاييس مرضية للنوعية والأداء، فضلا عن تقليل عدد النماذج التي يتم إنتاجها وفرا في التكاليف»^(١).

وفي تعريف آخر نجد تفصيلا أكثر وتوضيحا أكبر للمصطلح (Standardization) وذلك عندما يذكر بعض السمات التي تتميز بها غالبا المواصفات والمقاييس، وهذا يظهر جليا في التعريف الذي يحدده بأنه «ذلك النظام أو الأسلوب الذي يحقق وضع المواصفات القياسية التي تحدد الخصائص والأبعاد ومعايير الجودة وطرق التشغيل والأداء للسلع والمنتجات مع تبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها على قدر الإمكان، إقلالا للتعدد وتيسيرا للتبادلية في إنتاج الجملة وقطع الغيار وخفض التكاليف»^(٢).

والتعريفات السابقة يجمعها شيء واحد هو صدورها من مجموعة من المتخصصين في مجال معين بالذات أو هيئة محلية في دولة من الدول، ولكن أول تعريف موثق يصدر عن منظمة دولية للمصطلح، هو ذلك التعريف الذي أصدرته المنظمة الدولية للتقييس المعروفة اختصاراً (ISO) (International Organization for Standardization) التي عرفت بأنه «هو الإجراء الذي يعطي الحلول للمشاكل العصرية المستجدة بشكل أساسي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، ويهدف تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في مجال ما أو حقل من الحقول وهذا الإجراء يتضمن بشكل عام إصدار وتطبيق المواصفات»^(٣).

(١) أحمد زكي بسوي . معجم المصطلحات التجارية والتعاونية : المجليزي / عربي (بيروت : دار النهضة

العربية للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ)، ص ٢١٠ .

(٢) المواصفات والمقاييس . (القاهرة: للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٦٩م)، ص ١١ .

(٣) صلاح طه . التقييس ونقل التكنولوجيا . (عمان، الأردن): المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ،

١٩٨٢م)، ص ١٨ .

ومع شمولية هذا التعريف وسعة تغطيته إلا إنه أهمل بعض مجالات التطبيق، إذ إنه حدد حقول التطبيق بثلاثة هي على التوالي: العلوم، التكنولوجيا (التقنية)، وأخيرا الاقتصاد، وأهمل بقية المجالات المعرفية الأخرى ومنها الإدارة والمكتبات والمعلومات والنشر... إلخ، ولعل مرد ذلك إلى أن مجال اهتمام المنظمة الدولية للتقيس ISO، يتركز على المجالات المعرفية الثلاثة ومن هنا جاء التعريف مغطيا لها ومركزا عليها دون غيرها.

وتحدد أحد المعاجم المتخصصة بمجال المكتبات والمعلومات هذا المصطلح (Standardization) بكلمة تقنين، وتوحيد معياري وتورد تعريفا خاصا بها يعبر عن وجهة نظر التخصص المكتبي والمعلوماتي فتقول بأنه هو «إنشاء معايير قياسية يمكن بها تقديم أي نوع من الخدمات المكتبية، وقياس المخرجات كمؤشرات للكفاية - الكفاءة، وكمعايير للأداء وللضبط الببليوجرافي»^(١).

وفي معجم متخصص آخر يعنى بالمصطلحات المكتبية والتوثيق والمعلومات يرد تعريف قريب في مفهومه من التعريف السابق؛ إذ يفسر المصطلح بقوله «وضع المعايير القياسية التي يتطلبها الأداء أو الممارسة أو الحجم في صورة تكفل أرفع مستوى للتنفيذ»^(٢).

ولعل الملحوظ هنا على كلا التعريفين المتخصصين للمصطلح اهتماما بعنصر الخدمة وقياسها ووسائل تحديدها للوصول إلى المعدلات من الخدمة الجيدة، التي سوف يستفيد منها المتردد على المكتبة سواء كان باحثا أو قارئاً أو أى شخص يرتاد المكتبة على وجه العموم.

ووردت في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات كلمة (Specification) وتم ترجمتها حرفيا بمواصفة، ومع أنه أورد خمسة معان لها إلا

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٦٤.

(٢) عبدالتواب شرف الدين، عبدالفتاح الشاعر، المرجع السابق، ص ٤٠٧.

أن أقربها لموضوع البحث بشكل عام هو المعنى الخامس الذي يقول فيه بأنها «مواصفات مصمم الكتاب التي يحدد فيها نوع الحروف الطباعية والبنط والأسلوب الذي يتبع في العناوين والهوامش والصور التوضيحية، ومواقعها... إلخ»^(١).

وهذا التعريف لهذه الكلمة التي لها مساس قوي بمسألة إنتاج الكتب، يتحدث عن المواصفات أو بمعنى أصح التعليمات التي يقررها المصمم ويحددها عند تنفيذ طباعة الكتاب، وهي الأوامر التي يتلقاها الطابع وتنفذها المطبعة، ويلاحظ على هذا المفهوم بعده النسبي عن موضوع هذا الفصل، خاصة أن لفظة (Specification) لم يستخدمها أي معجم للدلالة على المقاييس أو المعايير. ولكن السبب في إيرادها هو محاولة الاستقصاء والبحث عن كل ما يتعلق بالمواصفات.

إن التعريفات الاصطلاحية الماضية في مجملها لم تفرق كثيرا بين المواصفات والمقاييس، بل نجدها - في الغالب - ترد وبشكل مترادف الدلالة في المعنى، وهذا يدل على مدى التلازم والترابط في التفسير والتحليل والتعليق وحتى التعريف. ومن المؤكد أن هناك ترابطا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (Standardization) دل عليه الاستعراض السابق للتعريفات اللغوية والاصطلاحية، وهنا لا وجه للغرابة أو العجب فالمسألة لا تتعدى كونها ترابطا منطقيا أملت له الدلالة اللغوية على الدلالة الاصطلاحية واستفاد المعروفون الاصطلاحيون من مكنونات اللغة للتعبير عن أشياء بعد تحويل هذه الكلمات بما يتناسب مع التركيب اللغوي لتدل على مصطلح ما. وغالبا ما نجد مثل هذا النوع من الربط في الكثير من المصطلحات العلمية المستخدمة في مختلف العلوم والمعارف البشرية على تنوعها وتباينها.

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٥٣.

ولعل ما يميز التعريفات الاصطلاحية المتخصصة السابقة إغفالها لمجال النشر ولعل مرد ذلك راجع لأمور أهمها:

١ - أن أول ما صدر من مواصفات ومقاييس كان في مجال العلوم والتقنية، وهذا مأسوف نرى له تأكيداً في السطور القادمة.

٢ - أن الذين قاموا بتعريف مصطلح (Standardization) هم في واقع الأمر علماء في مجالات مختلفة ليس لهم علاقة بالتخصص.

٣ - أن التعريفات السابقة يمكن أن تنسحب على مجال النشر مع إيراد التعديل المناسب للتوافق مع طبيعة التخصص.

وعلى هذا فإنه لا ينبغي أن نترك هذه المسألة دون أن نورد تعريفاً ولو كان اجتهداً ليعبر عن المواصفات والمقاييس المتعلقة بالنشر.

مواصفات النشر (Publishing Standardization) هي: مواصفات ومقاييس ومعايير مدروسة من قبل متخصصين في مجال النشر بشكل خاص، وضعها متخصصون وتبنتها منظمات محلية وعالمية لها علاقة بالتقنين والتقييس، وتهدف هذه المواصفات والمقاييس والمعايير إلى توحيد بيانات النشر الأصلية والإضافية الواجب ذكرها في كل مطبوع سواء كان كتاباً أو دورية وتحديد أماكن وجودها، للتقليل من احتمالات النقص والخطأ التي قد تؤثر على تداول المطبوعات محلياً ودولياً.

تاريخ المواصفات والمقاييس:

إن تتبع التطور التاريخي لهذا المصطلح بمفهومه العام يكتنفه الكثير من الغموض؛ ذلك أن المسألة تحتاج إلى قرائن وأدلة يمكن الاعتماد عليها في إثبات تاريخ معين لبدء نشاط إصدار المواصفات والمقاييس بشكل عام، ويمكن اعتبار نشاط الإنسان القديم في صنع الأدوات الموحدة المستخدمة في المنزل،

أو المزرعة أو آلات الحرب نوعا من الممارسات القياسية غير المقصودة، التي لم يتنبه الإنسان القديم لها على أساس أنها نوع من النشاط التقيسي. بل إن أحد الباحثين أشار إلى هذه المسألة بقوله و «لا يمكن اعتبار التقييس اختراعا جديدا من مخترعات العصر الحديث، فهو مفهوم قديم قدم الكون نفسه، فإننا لو تأملنا ما يحيط بنا من وجود لشهدنا مظاهر التوحيد واضحة في جميع الكائنات الحية، فالإنسان والحيوانات والطيور والنبات كل نوع منها له خصائصه وميزاته التي تتناقل في سلالتها بدقة وتماثل تامين منذ ملايين السنين»^(١).

ولعل الحاجة إلى وجود ممارسات قياسية لبعض الأشياء من الإنسان القديم إدراكا منه لأهمية التوحيد، وأحيانا للعجز أساسا في التوحيد والابتكار، مما حدا به للجوء إلى مبدأ التماثل لما يصنعه ويقوم به. يقول أحد المهتمين: «كانت الحاجة تدعو دائما إلى وجود سلع وطرق قياسية، فخراف العصر الحجري لم يكن يصنع وعاء من شكل أو نمط جديد في كل مرة وإنما كان يتخصص في صنع عدد محدد من الأنماط أو النماذج ذات الأبعاد المحددة توفيراً للوقت والجهد»^(٢).

ويعد زمن الحثيين البدايات الأولى لظهور التقييس. بمعناه العام الشامل «وقد ظهر ذلك ممثلا فيما كانوا يشيدونه من مبان وإنشاءات في آشور وبابل، وقد طبق نشاط التقييس في ذلك الوقت على الفروع التي كانت تمثل أهمية حينذاك مثل البناء والتجارة وأسلحة الجيش ومعداته»^(٣).

(١) يسرية محمد عبدالحليم زايد. المعايير الموحدة للدوريات : دراسة نظرية وميدانية لتطبيقها على

الدوريات المصرية (رسالة دكتوراه) . (القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م) ، ص ٢٣ .

(٢) ت . ر . ساندروز . المرجع السابق، ص ٢٣ .

(٣) يسرية محمد عبدالحليم زايد . المرجع السابق، ص ٢٤ .

وانصب اهتمام المصريين القدماء على إيجاد وحدات القياس، وذلك لإدراكهم المبكر لأهمية القياس في تطور وتقدم الحضارة المعمارية ومختلف النشاط الأخرى للحياة. «فمنذ أكثر من خمسة آلاف سنة وضع المصريون أول وحدة عرفها العالم لقياس الأطوال وهي الذراع الفرعوني ووضعوا مقياسا لتحقيق هذه الوحدة من الجرانيت ولايزال هذا المقياس محفوظا في متحف اللوفر بباريس»^(١). ولعل من الأدلة الظاهرة على اهتمام المصريين بعلم المقاييس، ما يظهر جليا وبشكل بين في عملية تشييد الأهرامات وما احتيج إليه من وحدات ضبط عالية الدقة لأبعاد أضلاع الأهرامات، ولأحجام الأحجار المكونة له والتي تعطيه هذا الشكل الهندسي المتناسق والرائع البناء والتشييد.

وجاء اهتمام الرومانيين مختلفا عن المصريين، إذ انصب تركيزهم على إيجاد ما يمكن اعتباره أول مواصفة تتعلق بأنابيب المياه المستخدمة والأعمدة التي تحمل الأشعة بالسفن، وهذا ما تؤكد أحد المصادر إذ تقول: «وللدولة الرومانية القديمة أيضا دورها البارز في التقييس، فقد كانت هذه الدولة من أوائل الدول التي اهتمت بتطبيق نظم التقييس في عمليات الإنتاج فأصدرت أول مواصفات موحدة لمقاسات مواسير المياه وأعمدة وصواري السفن، وفي القرن الخامس عشر قامت جمهورية البندقية بتوحيد مواصفات أجزاء سفن أسطولها، وأجهزة الفيلق الرومانية الحربية»^(٢).

ويؤكد أحد الباحثين على الدور الروماني في مجال علم التقييس بقوله: «وفي هذا المجال فإن أوروبا، بل كل العالم مدينون للأمبراطورية الرومانية القديمة»^(٣). وهو يقصد جهود الرومانيين التي سبق الإشارة إليها في السطور الماضية.

(١) أحمد عبد الله عيسى . المرجع السابق، ص ٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧ - ٤٣ .

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٣ .

وقد ربط أحد الباحثين بين التقييس ونظام الحسبة في الإسلام، وأكد أنه توجد علاقة قوية بينهما على أساس أن التقييس بمفهومه السابق يندرج تحت نظام الحسبة الإسلامي، ويعد أحد المهام التي يقوم بها المحتسب. وقد حددت أحد المراجع التعريف الاسلامي للمحتسب بقولها:

مشارفة السوق، والنظر في مكاييله وموازينه، ومنع الغش والتدليس فيما يباع ويشترى من مأكول ومصنوع، ورفع الضرر عن الطريق بدفع الحرج عن السابلة من الغادين والرائحين وتنظيف الشوارع والحارات والأزقة ونحو ذلك من الوظائف التي تقوم بها الآن المجالس البلدية ومفتشو الصحة، ومفتشو الطب البيطري، ومصلحة المكاييل والموازين، وقلم المرور، ورجال الشرطة الموكلون إليهم المحافظة على الآداب العامة إلى غير ذلك.^(١)

وهذا التعريف وإن لم ينص بشكل صريح على لفظة المواصفات والمقاييس، إلا أن التعريف في واقع الأمر هو روح العمل بالمقاييس وتطبيقاتها، إذ ينبغي أن يكون لدى المحتسب في هذه الحالة معرفة تامة بالأوامر والنواهي التي تعبر عن مفردات التقييس ليطبقها. إذ بدون المقاييس لن تكون لديه الدراية الكاملة بما سوف يفعل وكذلك سيكون عمله عشوائيا لا تحكمه قوانين أو قواعد واضحة. ويلحق بالجهات التي وردت في التعريف السابق للحسبة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أساس أن عملها يدخل في صلب دور المحتسب.

وهناك إثبات آخر يدل على مدى العلاقة بين التقييس والحسبة في الإسلام، وذلك عند تلخيص مبادئ التقييس الإسلامية نجدها هي في الواقع

(١) المرجع السابق، ص ٦٥ .

تعبّر عن روح المواصفات والمقاييس بمفهومها الحديث ؛ وهذه المبادئ الإسلامية الخمسة^(١) هي على التوالي:

١ - الإحسان والإتقان:

ويقصد بالإحسان القيام بالفعل الحسن على وجه الإتقان والإحكام وصنع الجميل، ويندرج تحت الإحسان عملية الإتقان ؛ إتقان العمل على وجه الكمال قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٢)، وقال الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم "يحب الله العامل إذا عمل أن يتقن"^(٣)، والأدلة على الإحسان والإتقان كثيرة لا مجال لسردها ؛ ولكن أليس من الواضح أن التقييس يهدف من وراء إصداره للمعايير المختلفة إلى الوصول إلى إتقان العمل ودقته ومناسبته وصلاحيته ؟ فعند إصدار معايير تتعلق مثلاً بالسيارات فإن هذه المواصفات تهدف إلى التأكد من ملائمة السيارة للبيئة المحلية الجغرافية والمناخية، وتوافر أسباب السلامة فيها. وفي هذا العمل هدف يتمثل في الوصول إلى تحسين أداء المركبات وإتقان صنعها. إذ إن نظرة الإسلام إلى الإحسان ليست مقصورة على العبادات فحسب، بل تتعداها إلى المعاملات. وفي قوله تعالى ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٤) دلالة على أن تتوافر شروط ومعايير معينة تجعلها عالية الأداء، كذلك نجد أن المواصفات التي تخدم المواد الغذائية والطبية ومعدات الكهرباء... إلخ تهدف إلى الوصول إلى الأفضل. إن مواصلة التطوير والتحسين والإتقان في نظام الحسبة الإسلامي، جاء منسجماً مع إحدى القواعد الأصولية التي تقول (ما لا يتم

(١) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٠ .

(٣) رواه الطبراني في الكبير. مجموعة الزوائد، المجلد الرابع، ص ٩٨ .

(٤) سورة الأنفال ، آية ٦٠ .

الواجب إلا به فهو واجب) وهذه القاعدة الشرعية العظيمة تلزم المحتسب بتطبيق المعايير ذات العلاقة بمختلف القطاعات التجارية أو الصناعية... إلخ.

٢ - التيسير والتبسيط:

إن هذا المبدأ بالذات هو أحد مبادئ التقييس الأساسية ؛ فقد نصت القواعد التي تتحدث عن التقييس على تجنب التعقيد وسلوك طرق التيسير والتبسيط. على هذا فإن نظام الحسبة في الإسلام يتوافق مع التقييس في تبني هذا المبدأ. فالشريعة الإسلامية السمحة كانت وما تزال تنادي بالقول والفعل إلى تيسير التعامل بين الناس وتبسيطه، يقول عز وجل ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١)، ورسول الهدى صلى الله عليه وسلم يقول "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا"^(٢) والأدلة كثيرة على سماحة الإسلام وحيه للتيسير. إذ إن في البعد عن التعقيد في التعامل حفظاً للوقت الذي هو لدى المسلم من أئمن ما ينتفع به ؛ فمثلاً إذا كانت هناك مقاييس تخدم بعض الآلات الزراعية فإن من ضمن أهداف هذه المقاييس هو تجنب العطل المتكرر لها الذي يترتب عليه ضياع للوقت، وزيادة على ذلك تحمل أجور صيانة متكررة باستمرار. وفي ضل هذه المواصفات أيضاً يصبح أمر التبادل التجاري ميسراً وسهلاً ؛ إذ إن مواصفات ومقاييس كل سلعة أو آلة معروف سلف، وما على التاجر أو المتكسب إلا أن يتأكد من مطابقتها لهذه المواصفات قبل جلبها إلى السوق المحلية أو تصديرها إلى الأسواق العالمية.

٣ - الاقتصاد في الإنفاق:

فالاسلام دائما يدعو إلى عدم الإسراف والتبذير وإضاعة المال في وجوه غير شرعية أو صحيحة، ويحث الإسلام على نهج الاقتصاد في الإنفاق بوسائل

(١) سورة البقرة، آية ١٨٥.

(٢) رواه الشيخان عن أنس، التاج الجامع للأصول، المجلد الأول، ص ٧١.

كثيرة ومتعددة ؛ أهمها تلك النصوص التي توبخ المسرف ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾^(١) . فإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات القياسية من شأنه أن يوفر في التكاليف المتعلقة بأي سلعة من السلع وإنخفاض أسعارها وتحقيق عائد استثماري مرتفع نتيجة لعوامل عدة ؛ منها التقليل من مرات الصيانة والعطل الذي سوف تكون له آثار سلبية على الإنتاج كتعطيل سير العمل سواء كان في المزرعة أو المصنع أو الشركة أو حتى في المنزل.

٤ - حماية النفس والمال:

وهذا المبدأ الإسلامي العظيم يحققه تطبيق المواصفات والمقاييس إذ إن تعميم تطبيقها فيه حماية واضحة للنفس والمال. فمواصفات المنتجات الغذائية تهدف وبلا شك إلى حماية البشر من الأضرار التي تنتج غالباً عن إهمال مبادئ التقييس، كذلك فإن شراء مواد غذائية أو استهلاكية أو حتى كمالية خالية من أي تطبيق للمواصفات فيه تضييع للمال وإهدار له، وهذا يخالف نص الإسلام وروحه، وإجراءات السلامة في المباني واحتياطات الأمان في المصانع والأماكن الخطرة كلها تهدف إلى حماية النفس والمال أيضاً. على هذا فإن المبدأ السابق للحسبة في الإسلام ينسجم تماماً وبشكل واضح مع مبادئ التقييس الحالية.

٥ - القياس بالعدل:

ولهذا نجد أن الكثير من الدول في العالم أصدرت القوانين التي تحدد المكاييل والموازين للناس، وتعاقب كل من يتهاون أو يغش. فالغش آفة اجتماعية حاربها الإسلام بكل الطرق والوسائل ؛ لما فيه من الإضرار بالنفس

(١) سورة الفرقان ، آية ٦٧ .

وإخلال لمبدأ العدل، ولهذا زجر القرآن الكريم الذين ينقصون أو يتلاعبون بالمكاييل والأوزان ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (١) الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون (٢) وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون (٣)﴾ (١).

إذا هناك توافق كبير بين الحسبة الإسلامية ونظام المواصفات والمقاييس، على اعتبار أن نظام الحسبة الشامل والعام بالإسلام يحتاج إلى وسائل وطرق ومقاييس يستعين بها المحتسب في أداء عمله، والقيام بمهمته على خير ما يكون. إذ المقاييس والمعايير هي في الواقع إحدى وسائل الحسبة وليست الحسبة بذاتها، وإنما هي قوانين وقواعد ومقاييس ومعايير يمكن للمحتسب أن يسترشد بها حين القيام بدوره الشامل، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو لاحظنا بعين ثاقبة لوجدنا أن المعايير تحتوي على مجموعة من الأوامر والنواهي المنسجمة مع المبدأ العام للحسبة في الإسلام.

إن ما مضى من الأدلة ليست الوحيدة التي تؤكد على دور المواصفات والمقاييس في نظام الحسبة الإسلامي بل يوجد المزيد من الأدلة على ذلك؛ ذكرتها أحد المراجع (٢) وحددتها بثمانية من الأدلة وهي:

أولاً: تلك الإشارة الواضحة لدور المحتسب في القانون المغربي ذي الرقم ٨٢/٢٠ الصادر في ١٩٨٢/٦/٢١م، الموافق ٢٨ / ٨ / ١٤٠٢هـ؛ والذي حدد " اختصاصات المحتسب وأمناء الحرف"، إذ يركز هذا النظام على مجالات العمل للمحتسب وأهمها مراقبة السوق والخدمات التجارية والصناعية والزراعية، وتطبيق المواصفات المقررة على هذه المنتجات، وحدد صلاحيات المحتسب في الدخول إلى أي منشأة للتحقق من مراقبة الانتاج وفق الشروط

(١) سورة المطففين، الآيات ١، ٢، ٣.

(٢) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٦٦.

المقننة... إلخ. ومع أن هذا القانون جرد المحتسب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ جعل دوره محصوراً فقط في عملية الإبلاغ فحسب دون الأخذ بالإجراءات الرادعة؛ إلا إن في تحديد هذه الصلاحيات للمحتسب إشارة إلى العلاقة بين المحتسب وبين تلك المواصفات ودورها في خدمة عمل المحتسب.

ثانياً: عندما حدد فاضل عباس مهام الحسبة تحت محورين أساسيين هما: مواصفات السلع والخدمات وشروط إنتاجها محور أساسي لعمل المحتسب، وكذلك أساليب المنتجين والمتاجرين والمستهلكين في الأسواق وسبلهم ممارساتهم مواضع إشراف ورقابة من قبل المحتسب عبر فترات التاريخ الإسلامي في بغداد والشام والقاهرة ومكناس. إنما يعبر بذلك عن تلك العلاقة التي تربط الحسبة بإصدار المواصفات.

ثالثاً: المقولة التي نسبت إلى الأمين العام للمؤتمر العربي الأول للمواصفات والمقاييس في الصناعات الغذائية الذي انعقد في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠ - ٢٣ / ٢ / ١٤٠٤هـ الموافق لـ (١٥ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م). وأشار فيها إلى علاقة المواصفات والمقاييس بالحسبة حين قال:

ونحن العاملين في هيئات المواصفات والمقاييس في الأقطار العربية والعاملون في أقسام المواصفات وفي المختبرات وفي الإدارات الحكومية وفي المصانع والجامعات ومراكز البحث نعمل هذا العمل الذي أمر الله به. دقة القياس وبيان الحقوق، وبهذا المعنى يجب أن نفهم قدسية الدور الذي قام أصلاً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتولى نبينا (ص) والخلفاء الراشدون من بعده الحسبة بأنفسهم، حتى إذا ما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية أنابوا عنهم من يتولى منصب المحتسب.

للإشراف على الأسواق والموازن والمكايل ومحاربة الغش في
البيوع وغير ذلك مما تأمر به الشريعة.^(١)

وما من شك في أن شمولية هذه النظرة فيها من الدقة ما يجعل أمر هذه
العلاقة جلية وواضحة. وهذا ما نفهمه بشكل صريح من مقولة هذا المسؤول
بشكل لا يدعو للشك أو الريبة.

رابعا: إن تطور الحضارة الإسلامية وما صاحبها من تقدم معرفي وتقني
في جميع المراكز الحضارية الإسلامية من الكوفة ودمشق والبصرة إلى خراسان
وبلاد الأندلس جعلت منها أحد مراكز الحضارة الإسلامية، مما أصبح من
العسير متابعة أمر الحسبة من قبل الخلفاء بأنفسهم الذين كانوا يقومون بهذه
المهمة في العصور الأولى للإسلام، فأنشئت دواوين الحسبة التي أصبحت
مكلفة بعمل المحتسب عبر مجموعة من الأفراد المؤهلين «فكان المحتسب مثلا
يقوم بفحص الموازين والمقاييس التجارية وتفتيش المواد الصيدلانية ويطالب
بنقاوة الحلوى والشراب ويمنع استعمال الأصباغ ذات النوعيات الرديئة
ويراقب الباعة ويمنع أساليبهم الاحتيالية ويزور معاصر الزيتون والسمسم
ويراقب الصاغة وفحص المصوغات وغير ذلك من المهام المتعلقة بالعمليات
الكيميائية والتجارية».^(٢) وهذه المهام التي حددت للمحتسب قديما هي
نفسها تقريبا المهام المنوطة بمصلحة أو هيئة أو إدارة المواصفات والمقاييس
دولية كانت أو إقليمية أو وطنية على حد سواء، ذلك أن الهدف الأسمى لهذه
المواصفات والمقاييس هو حماية المستهلك والتاجر على حد سواء بدون ظلم أو
إجحاف.

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤ .

خامساً: درجت كثير من الدول على مكافحة الغش ومحاربة الجشع التجاري بمختلف الوسائل والطرق، من تحديد أنواع المخالفات ومقدار العقوبة المادية أو المعنوية وأصدرت هذه الدول القوانين الملزمة واللوائح الحجرية التطبيق، وهنا يلحظ أن الأسس التي يمكن أن تكون محورا أساسيا لعمل هذه الإدارة الخاصة بمكافحة الغش هو المقاييس التي صدرت حول أي منتج على ضوءه يحدد صلاحيته من عدمها، وموافقته ومن ثم قابليته للتوزيع والاستخدام من عدمها. «وعلى هذا فإن عدم مطابقة السلعة للمواصفات والمقاييس تعتبر مغشوشة ويطبق عليها نظام مكافحة الغش التجاري، فالمواصفة القياسية إذن هي الأداة التي يمكن بها ضبط الغش التجاري ومحاربتة، وهذا العمل من صميم اختصاصات المحتسب كما هو معلوم»^(١).

سادساً: إن ما تقوم به البلديات من مراقبة المواد الغذائية وما يناف عادة بوزارة التجارة ممثلة في الإدارة العامة للجودة النوعية والرقابة، يدخل ضمن اختصاصات المحتسب. وكلا الجهتين السابقتين قد أخذت بعض مهمات التي يقوم بها المحتسب، إذ إن مدار عمل كلتا الجهتين يكون غالبا بتطبيق المواصفات والمقاييس الصادرة في مجال اختصاصاتهما، ولو تأملنا في هذه الاختصاصات لوجدناها هي بعينها من الأعمال التي تدور حولها المواصفات والمقاييس. فالمسألة كلها لا تتعدى كونها توزيعا للأدوار والمهام التي كانت من صلب عمل المحتسب على أكثر من جهة، وقد يكون لهذا إيجابيات كثيرة خاصة في ضوء التوسع الهائل في أعمال البلديات والتجارة مما يجعل تكليف جهة بعينها للقيام بهذه المهمة فيه من المشقة ما الله به عليم.

سابعاً: العلاقة الوطيدة بين التعريفين ؛ تعريف الحسبة وتعريف المواصفات والمقاييس من حيث إن تعريف الحسبة باختصار يمكن تحديده

(١) ت . ر . ساندروز، المرجع السابق، ص ٢٤ .

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه لفظة عامة تشمل كل ما يمكن أن يطلق عليه معروفا فهو معروف وما هو منكر فينبغي أن ينكر، ولو تأملنا المواصفات والمقاييس وطريقة تركيبها لوجدناها قد احتوت على مجموعة من الأوامر والنواهي التي يجب التقيد بها لضمان سلامة التطبيق. ومن هنا تأتي العلاقة والصلة.

ثامناً: أن المصلحة العامة للمسلمين تملي على الكثير من الجهات تبني مواصفات ومقاييس تكون مهمتها المحافظة على الصحة العامة للإنسان المسلم كالتعاون الذي حدث بين الأمانة العامة للبلديات بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة العدل الإسلامية وكذلك الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس حين قيامها بإعداد مشروع مواصفة قياسية للذبح حسب الشريعة الإسلامية. إذا هذه الأعمال كلها تدخل في إطار المصلحة العامة والمحافظة على سلامة الناس وتجنبيهم الوقوع فيما حرم الله وتطهير أسواقهم من لحوم الخنزير وشحومها، وهذا الأعمال تدخل في صلب عمل المحتسب مع هيئات أو منظمات التقييس الإسلامية.

إن الاستعراض السابق للمبادئ الإسلامية التي تدل على العلاقة بين المحتسب وما تقوم به جهات التقييس جميعها توثق هذه العلاقة وتوضحها وتظهرها على السطح للعيان. وهذا إن دل فإنما يدل على شمولية الإسلام وحرصه الدائم على النفع العام للجميع دون استثناء ما دام الناس يعيشون على أرض إسلامية وتحت حكم إسلامي. إن المبدأ العام والشامل الذي يستضل به ويستمد منه المحتسب القوة بعد الله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا فإن ما يقوم به هو احتساب الأجر من الله ذي الفضل العظيم

تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١).

وتبلور مفهوم المواصفات والمقاييس بمعناه الحديث مع عصر النهضة الصناعية، وما أملت الحاجة الماسة من تطوير أساليب الإنتاج والسرعة في إيجاد الحلول للطلبات المتزايدة على المصانع التي رأت الضرورة بادية للعيان لإيجاد ما يمكن أن نسميه القواعد المنظمة لعملية الإنتاج الصناعي. مما يكفل الجودة والسرعة في آن واحد إذ تذكر أحد مراجع المعلومات التاريخية فتقول:

ففي عام ١٧٦١م مثلاً تم تحديد القواعد الخاصة بإنتاج وتبادل المنتجات الحربية. وفي عام ١٧٨٩م أنشئ في أمريكا مصنع لتصنيع البنادق وفقاً لمعايير أو مواصفات محددة... وفي عام ١٧٧١م اتخذت فرنسا وحدة لقياس الطول وأسمتها المتر وفي عام ١٨٨٠م استتبعت سلسلة من الأرقام لتبني النظام العشري في الجبر وفي عام ١٨٩٣م أنشئت جمعية الكهرباء في ألمانيا. ويحدد ذلك تاريخ ظهور التقييس بها. وفي عام ١٩٠٧م أنشئ معهد الكهرباء في فرنسا.^(٢)

وأول مظاهر الاهتمام الجدي بالتقييس ظهر فيما يبدو في مجال المعدات الكهربائية؛ «إذ كان المهندسون الكهربائيون من أوائل الذين أدركوا أن التقييس الدولي سيصبح ضرورة عالمية، وقد عقدت مؤتمرات كهربائية، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واتفق فيها على تكوين

(١) سورة آل عمران، آية ١١٠.

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد. المرجع السابق، ص ٢٤.

منظمة دائمة قادرة على القيام بأعمال التقييس الدولي بأسلوب منهجي ومستمر». (١)

ثم توالى ظهور المنظمات واللجان المحلية والدولية على حد سواء لتهتم بهذا العلم وتعنى بإصدار المواصفات والمقاييس في مختلف العلوم والفنون، فلم يخل بذلك مجال علمي أو تقني من الاهتمام الذي تمثل تلك المنظمات أو الهيئات التي تتولى إصدار المعايير المقننة له والمحددة لمجالاته ونطاق تطبيقاته.

وبما أن مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات من المجالات الحديثة نسبياً فإن ظهور المواصفات أو المقاييس التي تعنى به جاءت أيضاً متأخرة. ويمكن اعتبار الممارسات السابقة في مجال المكتبات في العصور الماضية كتحديد حجم الكتاب سواء كان حجراً أو بردياً أو رقاً وطرق الكتابة المتعارف عليها وأحجام الأقلام وكيفية صنع الأحبار والورق... إلخ التي صاحبت وجود المكتبات في الحضارات السالفة الذكر نوعاً من التقييس الاجتهادي العام الذي لم يقصد التقنين له بهدف التقييس، وإنما بهدف التوحيد الذي يعين على التمييز بين الرديء والجيد والغث والسمين.

وإذا أردنا أن نحدد تاريخ تقريبي لدخول المعايير إلى مجال المكتبات فيمكن أن نرجع ذلك إلى «بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد عام ١٨٤١م حينما وضع (بانيتزي) اللبنة الأولى لقواعد الفهرسة الوصفية». (٢) ولا ينظر إلى بعض التنظيمات الخاصة بخدمة الكتاب السابقة لهذا التاريخ عند المسلمين وغيرهم ممن سبق على أنها محاولات معيارية، بل كانت اجتهادات محلية غير قابلة - مع أهميتها - للتقييس.

(١) ت. ر. ر. سالتنرز. المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٤٧.

وتم استخدام كلمة المعايير (Standards) في «عام (١٨٩٤م) وذلك حينما تبنت جامعة ولاية نيويورك عبارة الحد الأدنى من المتطلبات لمعايير المكتبات الكبرى - (Minimum Requirement for Proper Standards)»^(١).

ولقد كان المؤشر الحقيقي والعامل الأساسي في ازدياد حركة ظهور استخدام التقييس في مجال المكتبات وشيوعها هو ظهور الجمعيات والمنظمات المهنية ذات العلاقة بالتخصص من مثل الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمؤسسات (Library Association and International Federation for Documentation)، ومنظمة اليونسكو وجمعية المكتبات الأمريكية (American Library Association) ... إلخ.

أما عن المنظمات الأخرى التي تهتم بإصدار المواصفات القياسية بشكل عام فإن على الرغم من ظهورها «منذ بداية القرن العشرين (١٩٠١م) إلا أن جهود هذه الهيئات في مجال المكتبات والمعلومات قد ظلت مهمة حتى الثلاثينات من القرن العشرين وذلك لانشغال هذه الهيئات بإعداد وإصدار ونشر المعايير في المجالات الصناعية والتجارية ومجالات العلوم والتكنولوجيا (التقنية) بصفة عامة. تلك المجالات التي كانت وماتزال من أخصب مجالات التقييس في كل الأزمان والعصور»^(٢).

وحضى مجال إنتاج أوعية المعلومات وإخراجها بعناية تمثلت في تلك المعايير التي صدرت حولها. ويعد هذا المجال أول مجالات المكتبة التي لقيت اهتماما ملحوظا في مجال التقييس. «وكانت هيئة التقييس في كل من أمريكا والدنمارك من أسبق هيئات التقييس القومية (الوطنية) التي أصدرت

(١) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧.

معايير في هذا الشأن»^(١)، إذ أصدرت الجمعية الأمريكية للمعايير المسمى — Reference Data and Arrangement of Periodicals — وكان ذلك عام (١٩٣٠م)، وعن هيئة التقييس الدانماركية وفي التاريخ نفسه أصدرت معيارا يتعلق بمجال إنتاج أوعية المعلومات وأطلقت عليه اسم — Periodicals:Bibliographic Strip — وأسهمت فرنسا عبر الهيئة الفرنسية للتقييس المعروفة اختصارا (AFNOR) في مجال إنتاج أوعية المعلومات، وكان ذلك متأخرا نسبيا عن أمريكا والدانمارك بحوالي سبع سنين؛ إذ صدرت أول مواصفة لها عام ١٩٤٢م (١٣٢٢هـ) تحت عنوان — Presentation des Revues. هذا وتوالى الهيئات في مختلف الدول والمعاهد ذات العلاقة في إصدار المعايير التي تخدم تخصص المكتبات والتوثيق، ومحاولة تعميمها، يضاف إلى ذلك دراسة المعايير التي قد تصدر من هيئات دولية أو منظمات محلية في دول أخرى ومناقشتها ومن ثم تطبيقها إذا كانت صالحة للتطبيق والتعميم. ولعل النشاط في هذا المجال قد أخذ بعدا آخر من حيث الاهتمام والجدية في إصدار المعايير المتعلقة بمجال المكتبات والمعلومات بعد الخمسينات من القرن العشرين، ولعل مرد ذلك هو إدراك القائمين على شؤون المكتبات بمدى الحاجة لمثل هذه المعايير في تنظيم العمل والتداول وتقديم أفضل الخدمات خاصة في مجال خدمات القراء والاعارة ونحو ذلك.

وبالنسبة للمنظمة الدولية للتقييس (ISO) فإن نشاطها جاء متأخرا بسبب أنها لم توجد أساسا إلا في عام (١٩٤٦م) إذ «بدأت في إصدار أول معايير في مجال المكتبات من خلال لجناتها الفنية ٤٦ الخاصة بالتوثيق. في عام (١٩٥٣م) وكان هذا المعيار يحمل العنوان التالي (التقنين الدولي لاختصارات عناوين الدوريات) — International Code for the Abbreviations of Titles

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

«Of Periodicals»^(١) ويعني هذا أن هذا المعيار لم يظهر لحيز التطبيق إلا بعد سبع سنين من وجود المنظمة.

وفي مجال النشر بشكل عام صدر عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) سبع مواصفات قياسية ؛ في مجملها تتناول مجموعة من التوجيهات والإرشادات التي ينبغي على الناشرين التقيد بها في إنتاج الكتب، وكان أول هذه المواصفات القياسية صدوراً المواصفة التي تحمل الرقم ١٠٨٦ التي أقرت في عام ١٩٧٥م وهي بعنوان: التوثيق - أوراق عنوان الكتاب. (انظر الملحق الأول ؛ المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢).

وهذه المواصفة تعد أول مواصفة ذات علاقة مباشرة بالنشر، إذ إنها بشكل مختصر تنظم ورود المعلومات ذات العلاقة، وأماكن وجودها وكيفية ترتيبها، كما أنها تركز على أهمية كل عنصر من عناصر بيانات النشر، والإشارة إلى أهميتها والتنبيه على عدم إغفالها ؛ لما يترتب على ذلك من سلبيات كثيرة خاصة على مجال الفهرسة.

وبعد صدور هذه المواصفة بثلاث سنين، أي في عام (١٩٧٨م) خرجت مواصفة جديدة من هذه المنظمة (ISO) وحملت الرقم (٢١٠٨) وهي بعنوان: التوثيق - الترقيم الدولي المعياري للكتاب (International Standard Book Number) ؛ المعروف اختصاراً بـ (ISBN) وتعطي هذه المواصفة معلومات كاملة عن هذا النظام الدولي من حيث مكوناته وكيفية تطبيقه وأماكن وجوده على الكتاب.

وتتالى إصدار المواصفات القياسية المتعلقة بمجال النشر بشكل مضطرب نوعاً ما، إذ صدرت المواصفة التالية التي بعنوان: الترقيم الدولي المعياري

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

للمسلسلات (International Standard Serial Numbeing) ؛ المعروف اختصاراً بـ (ISSN) التي تحمل الرقم (٣٢٩٧) في عام (١٩٨٦م) وعلى هذا يكون الفارق الزمني بين الموصفة الثانية والثالثة يقدر بثمان سنين وهي فترة زمنية كبيرة ؛ ولعل مرد ذلك يرجع إلى أن هذه الموصفات تصدر بناء على الحاجة التي قد تظهر بشكل سريع وملح، وكذلك إلى طول الاجراءات والخطوات، التي تتجاوز في كثير من الأحيان السنتين التي تمر بها الموصفة لكي تخرج وتصبح قابلة للتطبيق.

مبادئ التقييس:

يعد التقييس بحد ذاته علماً من العلوم حديثة الظهور والتطبيق بالشكل المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وهذا الاستنتاج دل عليه الطرح السابق والاستعراض التاريخي له. وعلى هذا الأساس فإنه كسائر العلوم الأخرى له مبادئه التي يتقيد بها في تحقيق الأهداف التي تساعد في الوصول إلى الغاية المطلوبة، واستعراض هذه المبادئ يدخل تحت باب التعرف عليها ومناقشتها للوصول إلى فهم أوضح واستيعاب أفضل لهذا العلم العصري.

وباستعراض ما أمكن الوقوف عليه من المراجع ذات العلاقة بأدب الموضوع إتضحت للباحث حقيقة مفادها ؛ أن جميع هذه الدراسات العربية كتباً كانت أم مقالات في دوريات متخصصة أغفلت هذه النقطة بالذات ما عدا دراسة واحدة خرجت في شكل رسالة دكتوراه للباحثة يسرية محمد عبدالحليم زايد ؛ إذ حددت مبادئ التقييس بسبعة مبادئ نقلتها بشكل مباشر دون تعليق من أحد الكتب التعريفية التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

ويتناول المبدأ الأول مفهوم التقييس بشكل مختصر تم فيه تحديد هذا المصطلح (التقييس) والهدف من هذا التعريف هو توضيح الصورة لتستبين الرؤية بشكل لا يدعو للبس ؛ إذ ينص هذا المبدأ على أن: «التقييس في جوهره هو عملية تبسيط للأشياء يدعو إلى التقليل في عدد من الأشياء، ولا يهدف إلى تخفيض التعقيد الحالي فقط، بل يهدف أيضا إلى منع التعقيد غير الضروري في المستقبل»^(١).

ويوضح المبدأ الثاني من مبادئ التقييس السبعة، ما هية التقييس ومن أى أنواع النشاطات هو، ويمكن اعتبار هذا المبدأ إستكمالا لمفهوم التقييس الذي أشار إليه المبدأ الأول. ويفسر المبدأ الثاني للتقييس بأنه «عبارة عن نشاط اجتماعي بالإضافة إلى أنه نشاط اقتصادي وينبغي أن ينمو ويزدهر بالتعاون والتظافر من جميع المهتمين به»^(٢).

وكما أن نشر المعايير وتعميمها لإعلام الآخرين وذوي العلاقة بها يعد في غاية الأهمية، فإن تطبيقه وتنفيذه في الوقت نفسه يعد ضرورة حتمية لبقاء المعيار قيد الوجود، وحول هذه النقطة جاء تركيز المبدأ الثالث من مبادئ التقييس الذي يقول: «أن نشر المعيار فقط عمل محدود القيمة ما لم يتم تنفيذه أو تطبيقه، فعملية إعداد المعايير دون الالتزام بتطبيقها يفقدتها قيمتها تماما»^(٣).

ويتحدث المبدأ الرابع من مبادئ التقييس عن عملية إعداد المعايير، إذ ينبغي عند ذلك أن تراعى عملية الاختبار الذي يعقبه التحديد للأوليات. وهو على هذا ينبه إلى قضية مهمة للغاية تتعلق بتجربة واختبار المعيار قبل تطبيقه،

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦ .

للمسلسلات (International Standard Serial Numbeing) ؛ المعروف اختصاراً بـ (ISSN) التي تحمل الرقم (٣٢٩٧) في عام (١٩٨٦م) وعلى هذا يكون الفارق الزمني بين الموصفة الثانية والثالثة يقدر بثمان سنين وهي فترة زمنية كبيرة ؛ ولعل مرد ذلك يرجع إلى أن هذه الموصفات تصدر بناء على الحاجة التي قد تظهر بشكل سريع وملح، وكذلك إلى طول الاجراءات والخطوات، التي تتجاوز في كثير من الأحيان السنتين التي تمر بها الموصفة لكي تخرج وتصبح قابلة للتطبيق.

مبادئ التقييس:

يعد التقييس بحد ذاته علماً من العلوم حديثة الظهور والتطبيق بالشكل المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وهذا الاستنتاج دل عليه الطرح السابق والاستعراض التاريخي له. وعلى هذا الأساس فإنه كسائر العلوم الأخرى له مبادئه التي يتقيد بها في تحقيق الأهداف التي تساعد في الوصول إلى الغاية المطلوبة، واستعراض هذه المبادئ يدخل تحت باب التعرف عليها ومناقشتها للوصول إلى فهم أوضح واستيعاب أفضل لهذا العلم العصري.

وباستعراض ما أمكن الوقوف عليه من المراجع ذات العلاقة بأدب الموضوع إتضحت للباحث حقيقة مفادها ؛ أن جميع هذه الدراسات العربية كتبها كانت أم مقالات في دوريات متخصصة أغفلت هذه النقطة بالذات ما عدا دراسة واحدة خرجت في شكل رسالة دكتوراه للباحثة يسرية محمد عبدالحليم زايد ؛ إذ حددت مبادئ التقييس بسبعة مبادئ نقلتها بشكل مباشر دون تعليق من أحد الكتب التعريفية التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

ويتناول المبدأ الأول مفهوم التقييس بشكل مختصر تم فيه تحديد هذا المصطلح (التقييس) والهدف من هذا التعريف هو توضيح الصورة لتستبين الرؤية بشكل لا يدعو للبس ؛ إذ ينص هذا المبدأ على أن: «التقييس في جوهره هو عملية تبسيط للأشياء يدعو إلى التقليل في عدد من الأشياء، ولا يهدف إلى تخفيض التعقيد الحالي فقط، بل يهدف أيضا إلى منع التعقيد غير الضروري في المستقبل».^(١)

ويوضح المبدأ الثاني من مبادئ التقييس السبعة، ما هية التقييس ومن أى أنواع النشاطات هو، ويمكن اعتبار هذا المبدأ إستكمالا لمفهوم التقييس الذي أشار إليه المبدأ الأول. ويفسر المبدأ الثاني للتقييس بأنه «عبارة عن نشاط اجتماعي بالإضافة إلى أنه نشاط اقتصادي وينبغي أن ينمو ويزدهر بالتعاون والتظافر من جميع المهتمين به».^(٢)

وكما أن نشر المعايير وتعميمها لإعلام الآخرين وذوي العلاقة بها يعد في غاية الأهمية، فإن تطبيقه وتنفيذه في الوقت نفسه يعد ضرورة حتمية لبقاء المعيار قيد الوجود، وحول هذه النقطة جاء تركيز المبدأ الثالث من مبادئ التقييس الذي يقول: «أن نشر المعيار فقط عمل محدود القيمة ما لم يتم تنفيذه أو تطبيقه، فعملية إعداد المعايير دون الالتزام بتطبيقها يفقدتها تماما».^(٣)

ويتحدث المبدأ الرابع من مبادئ التقييس عن عملية إعداد المعايير، إذ ينبغي عند ذلك أن تراعى عملية الاختبار الذي يعقبه التحديد للأوليات. وهو على هذا ينبه إلى قضية مهمة للغاية تتعلق بتجربة واختبار المعيار قبل تطبيقه،

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦ .

وهل يحقق الأهداف المرجوة منه والمحددة سلفاً من قبل المختصين في مختلف المجالات. ذلك أن المعيار المدروس جيداً والذي لقي العناية المناسبة من قبل القائمين على إعدادهِ يكون صالحاً للتطبيق إلى درجة كبيرة، وهذا يتطلب من القائمين على إصدارهِ أيضاً إخضاعه للتجربة والاختبار لتحديد مدى صلاحيته للتطبيق.

وينبئ المبدأ الخامس على أهمية المراجعة الدائمة للمعيار لضمان استمرار صلاحيته، وهذا المراجعة الدورية تكفل التعديل والتحويل متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، إذ «ينبغي مراجعة المعيار على فترات منتظمة، وتعتبر هذه المراجعة عملية ضرورية، وتتوقف فترات المراجعة على بعض الظروف الخاصة؛ مثل طبيعة المجال»^(١).

وينص سادس هذه المبادئ على أنه «عند تحديد خصائص منتج ما، ينبغي أن تشمل المواصفة على طرق الاختبارات التي تحدد ما إذا كانت المادة مطابقة للمواصفات أم لا، وإذا ما اعتمد على العينة ينبغي أن توضح الطريقة والحجم والمعدل للعينات»^(٢). إذ يعد هذا التحديد مهماً لتجنب الخطأ فمثلاً هناك بعض المواصفات التي تتعلق بالمنتجات الغذائية كالأجبان، وعند ما يراد معرفة مدى مطابقة منتج الجبن لشركة ما أو مصنع ما فإن من ضمن الاختبارات استخدام درجة معينة من الحرارة عند إعدادها، فإذا زادت أو نقصت ترتب عليه نتائج سلبية، وقد يترتب عليه فشل المنتج في تجاوز هذه الاختبارات وبالتالي منعه من التداول، وهذا فيه ظلم كبير، ولهذا ينبغي أولاً تحديد نوعية هذه الاختبارات وعددها ومن ثم تطبيقها بشكل دقيق لتجنب الوقوع في الخطأ الذي سيعطي آثاراً سلبية على المنتج.

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

ويتحدث آخر هذه المبادئ عن عنصر الإلزام لتطبيق المواصفات قانونيا في أي دولة، إذ «ينبغي أن يتدارس موضوع ضرورة الإلزام القانوني للمعايير القومية (العربية مثلا) بحيث يؤخذ في الاعتبار طبيعة المعيار، ومستوى التصنيع، والقوانين السائدة في المجتمع الذي يعد من أجله المعيار»^(١). فالمواصفات التي قد تكون صالحة الاستخدام على منتج من المنتجات في الدول الغربية قد لا تتناسب تطبيقا في الدول الشرقية ؛ نظرا لاختلاف المناخ وعوامل الطقس، ولهذا كثيرا ما نسمع أن هذه السيارة مثلا مواصفاتها أمريكية، ولكي تعمل في أجواء السعودية لابد من تطبيق المواصفات السعودية التي راعت في إعدادها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية.

أهداف التقييس:

وتنقسم أهداف التقييس إلى قسمين؛ أحدها أهداف عامة، والأخرى أهداف خاصة؛ ويقصد بالأهداف العامة تلك الأهداف التي صاغها ووضعها رجال العلوم والتقنية لتناسب تطلعاتهم وما يرمون للوصول إليه. أما الأهداف الخاصة فهي تعكس رأي المهتمين بعلم المكتبات والمعلومات حيال القضية التي يراد تقييسها. ومن البديهي أن يقال باعتماد الأهداف الخاصة على العامة في تكوين أهداف تتناسب وتتفق مع الطبيعة الجديدة التي يراد أن تعبر عنها.

وقام ساندروز بتلخيص هذه الأهداف العامة في الوقت الراهن بقوله:

(أ) تبسيط التنوع المتزايد في المنتجات والإجراءات في الحياة الإنسانية.

(ب) التفاهم.

(١) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(ج) التوفير الشامل.

(د) السلامة والصحة وحماية الحياة.

(هـ) منفعة المستهلك ومصلحة المجتمع.

(و) إزالة عوائق التجارة.^(١)

وتعد هذه النقاط شاملة وتغطي بشكل عام الأهداف المتعلقة بالتقييس، فالتبسيط لمفردات الإنتاج المحلية والدولية هدف مطلوب، يقصد من ورائه تسهيل الحياة الإنسانية وتجنب التعقيد. وترمي المقاييس كذلك إلى إيجاد نوع من التفاهم السهل بين الشركاء حول المنتجات، وكل ذلك يساعد وبلا شك في توفير المال والوقت والجهد، كما أن السلامة وحماية حياة الإنسان، وكل من في الحياة بشكل عام مطلب تركز المقاييس عليه للوصول إلى الأفضل، وإن التفكير في كل ما يعود على المستهلك بالفائدة والمصلحة فيه حماية للمجتمع ككل من طمع الجشعين الذين همهم جمع المال بأي وجه من الوجوه، وأخيرا فإن التقييس حين جعلت من أهدافها إزالة العوائق والعقبات التي تحول من تدفق البضائع والمنتجات بتوحيد قياساتها ونحو ذلك، إنما تفكر في النتيجة النهائية للتقييس وهو التطبيق المحلي والدولي.

وللمنظمة الدولية للتقييس (ISO) جهد في صياغة الأهداف العامة للتقييس ؛ حيث حددتها بخمسة أهداف هي:

١ - توفير شامل فيما يتعلق بالجهد البشري، والمواد، والقدرة...
إلخ عند إنتاج وتبادل السلع والمنتجات، فالتوفير بمعناه الشامل هو الهدف النهائي لكل أنشطة التقييس.

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ .

٢ - حماية مصلحة المستهلك من خلال نوعية مناسبة وثابتة للسلع والخدمات.

٣ - تحقيق الأمان والصحة والحماية في المعيشة.

٤ - الإمداد بوسائل للتعبير والاتصال بين جميع الفئات المعنية أو المهتمة.^(١)

وهذه الأهداف في مجملها لا تختلف كثيرا عن الأهداف التي حددها ساندرز، ونجد أن بعضها يكمل بعضا في سبيل الوصول إلى أهداف شاملة تكون صالحة للتطبيق والتنفيذ سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي. خاصة وأن الأهداف غالبا ما تكون معبرة عن النظرة الصادرة من المنظمة أو الهيئة التي تهتم بالتقييس.

ومع أن الأهداف العامة للمقاييس في مجال المكتبات والمعلومات تتداخل مع الأهداف العامة من التقييس بشكل شامل ومن بينها التوفير في مجالات عديدة منها الوقت والمال والجهد، إلا أن لهذا المجال أهدافه الخاصة به التي تميزه عن غيره، ولعل أهمها:

١ - تسهيل عملية التبادل الدولي، ونقل المعلومات والخبرة بين المكتبات.

٢ - تحقيق المزيد من التبسيط في الإجراءات والممارسات.

٣ - إخراج الخدمات على درجة أو أسس عالية من الكفاءة.

٤ - التوحيد والتجانس في مخرجات العمليات الفنية.^(٢)

(١) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، مرجع سابق، ص ٣٧.

فالإعارة بين المكتبات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والاشتراك في بنوك المعلومات لتبادل المعلومات، والفهرسة والتصنيف وتقديم الخدمات على مستوى معين... إلخ كلها مجالات مكتبية تحتاج بالفعل إلى التقييس لضمان تقديم أقصى ما يمكن من الفائدة للباحثين عن معلومة أو مرجع ما. وهي حاجة وأهمية تؤكد ما للتقييس من أهمية في مجال الكتب أو الدوريات... إلخ، وهذا ما نجد له تأكيداً آخر عند أحد الباحثين إذ يقول:

فمصادر المعلومات المختلفة من الكتب والدوريات والمستخلصات والتقارير العلمية وغيرها، وهي العنصر الأساسي الذي تتعامل معه المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق تمثل في كيانها المادي إنتاجاً ومادة تحتاج إلى التوحيد والتقييس بما يسهل التحقيق من ذاتيتها ودقة الإحالة البibliوغرافية إليها والتحديد الشامل لمحتوياتها، وعلاوة على ذلك فإن وظائف وأعمال المكتبات والمعلومات وخدماتها تتمثل في جهد معين يتكرر بنفس الطريقة كما تتكرر العمليات الصناعية وتحتاج إلى قدر من التوحيد والتقييس، ومن أوضح الأمثلة على ذلك الفهرسة والتصنيف... وإعداد القوائم البibliوغرافية المتخصصة والفهارس الموحدة وغيرها.^(١)

ويعبر أحد الباحثين عن هذه الأهداف باستخدامه لفظة مزايا التوحيد القياسي في مجال المعلومات، وهذه المزايا في واقع الأمر أهداف صريحة للتقييس؛ إذ يقول عنها ما يلي:

(١) المرجع السابق، ص ٤٦ .

١ - تسهيل الاتصال البليوجرافي ونقل وتبادل المعلومات، والخبرات على المستوى القومي (الوطني) والإقليمي والدولي.

٢ - توفير الوقت والجهد والمال بواسطة المعايير الموحدة للأعمال المتكررة.

٣ - رفع مستوى خدمات المعلومات، إذ إن الالتزام بالمواصفات بوصفها أداة لقياس وضبط الجودة يساعد على الوصول، والحفاظ على مستوى معين من نوعية هذه الخدمات.

٤ - إتاحة الوصول إلى نظم المعلومات بواسطة المعايير الموحدة لأساليب الكشف والوصف البليوجرافي... إلخ.^(١)

واحتياجات المكتبات والمعلومات حالياً أو التي قد تظهر مستقبلاً، تحتاج إلى تقييس لضمان أكبر قدر من الفعالية والفائدة والإنتاجية، ومن الاحتياجات الحالية للمكتبات والمعلومات التي يمكن أن يخدمها التقييس مايلي:

- الحاجة إلى هدف تمهيدي لمؤسسة أو خدمة جديدة أو ناشئة، وهي تمثل الحد الأدنى للمتطلبات المطلوب إستيفاؤها للحصول على التصديق أو لتقدير المطلوب.
- الحاجة إلى الأدلة أو التطبيقات المعيارية التي تكون في درجة أعلى من الحد الأدنى لتكون وسيلة للمقارنة مع المكتبات القيادية، ووسيلة للتقييم الذاتي.

(١) محمد تيسير درويش . "المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالمكتبات والتوثيق والمعلومات" رسالة المكتبة ، مج ١٨ ، ع ٤ (كانون الأول ١٩٨٣م)، ص ٦ .

• الحاجة إلى أهداف طويلة المدى لتطوير الخدمات، وتمثل هذه المواصفات تحدياً حتى بالنسبة للمكتبات التي من الدرجة الأولى التي ستحدد اتجاه التطور المهني في السنوات التالية.

• الحاجة إلى مقابلة المتطلبات الشخصية لأمناء المكتبات فيما يختص بالبيانات المتصلة بالمؤهلات، وأوضاع العمل والمسؤوليات المنهية والممارسات الشخصية والتميزة عن الاحتياجات المؤسسية.^(١)

وهذه الاحتياجات السابقة لمجال المكتبات والمعلومات هي الاحتياجات الحالية، وربما تظهر مجالات مستقبلية لقطاع المكتبات والمعلومات تملئها التطورات المستقبلية للمهنة، أو التوسع في الأهداف الشاملة للتخصص أو بروز معطيات جديدة من أداء الخدمة النوعية أو الكمية... إلخ، وكل ذلك يحتاج إلى أن يقيس من قبل المهتمين أو المتخصصين بالمجال، عبر المنظمات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

أنواع أو أنماط التقييس:

ويمكن أن تصنف هذه الأنواع للتقييس حسب عدد من المحاور ولكل محور الأنواع التي يختص بها، فمثلاً هناك المحور الموضوعي، والمحور الشكلي، ومحور المستفيدين، ومحور هيئة الإصدار... إلخ ولكل محور كما ذكرت سابقاً الأنواع التي تميزه عن المحاور الأخرى؛ فمثلاً المحور الشكلي يمكن أن يقسم إلى الأنواع التالية:

(١) سيسيل وسلي. "المواصفات والمعايير الموحدة في مجال المعلومات". المجلة العربية للمعلومات؛ مج ٥،

ع ٢ (١٩٨٤ م)، ص ١٨٦.

— أنماط القواعد.

— أنماط الممارسات.

— أنماط التنفيذ.

وهذه المحاور الأربعة ليست على درجة واحدة من الأهمية ولهذا سوف يختص البحث بالتفصيل لمحورين فقط وإهمال الباقي ؛ ذلك أن في عرض للمحور الموضوعي ومحور هيئات الإصدار فيه توضيحا وبيانا للمقصود وموصل إلى الغاية من طرق هذا الجانب، وسوف يعطي هذا العرض التصور الجيد لأنواع وأنماط التقييس.

وقد قامت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بتحديد أنواع المعايير وأنماطها حسب المحور الموضوعي إلى أحد عشر نوع ونمط هي على النحو التالي:

- ١ - معايير أساسية.
- ٢ - معايير الإنتاج.
- ٣ - معايير الأداء.
- ٤ - المعايير الوصفية.
- ٥ - معايير الرقابة على التنوع.
- ٦ - معايير الخدمة.
- ٧ - معايير التوافق.
- ٨ - معايير الأمان.
- ٩ - معايير بيانات المصدر.
- ١٠ - معايير الاختبار.

١١ - معايير المصطلحات.^(١)

وإذا أردنا تفصيل هذه الأنواع فيمكن القول بأن المعايير الأساسية يقصد بها «المعايير ذات التغطية الواسعة المدى، وتشتمل على شروط عامة لمجال معين، ويعمل المعيار الأساسي كأساس للمعايير الأخرى، أو يستخدم للتطبيق مباشرة».^(٢)

وتعني معايير الإنتاج: تلك المعايير التي تتعلق بسلعة أو منتج ما، من حيث النوعية والتركيب والاختبار وشروطه والتغليف... إلخ. أما معايير الأداء فيقصد بها عادة آلية الأداء وحدوده وتطبيقاته وطرق قياسه والتأكد من فعاليته ونحو ذلك. أما وصف الخصائص لمنتج ما وتحديد ملامحه بحيث يمكن تمييزه عن غيره فهذه من خصائص المعايير الوصفية.

وكذلك الرقابة على السلع من حيث التنوع وتشمل مواصفات أي سلعة متعددة الأنواع والأشكال إذ إن تحديد كل نوع أمر ضروري لإحكام الرقابة، وهذا يندرج تحت ما يسمى بمعايير الرقابة على التنوع.

وللخدمات العامة التي تقدم للجمهور بشكل مباشر مواصفات ومعايير محددة صدرت تحت اسم معايير الخدمة ؛ كالخدمات التي تقدم للجمهور بشكل عام مثل خدمات الكهرباء والماء والهاتف والفاكس وخدمات التي تقدمها الفنادق، والمصارف وقطاع البنوك. والهدف من هذه المعايير هي رفع مستوى الخدمة، وعدم نزولها عن مستوى معين محدد قد تتأثر به الخدمات مستقبلا.

أما معايير التوافق فيقصد بها تلك المعايير التي تحدد مواصفات لمنتجات أو أكثر اندمجا في منتج واحد جديد، أو أن بعضهما يكمل بعضا ؛ فمثلا

(١) المرجع السابق، ص ١٨٦ .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٣٨ .

بعض الشركات الحاسوبية تنتج أجهزة حاسوب وتثبت معها أنها متوافقة مثلاً مع أجهزة (IBM) الأمريكية، أو أن بعض الشركات التي تنتج الأقراص أو البرامج تدعي أن هذه البرامج تعمل على نظام إحدى الشركات الكبرى... إلخ وهذا التلاقي بين المنتجات يتطلب إصدار مواصفات توضح وتحدد شروط هذا التمازج والتداخل بين مختلف المنتجات.

وقد صدرت معايير خرجت تحت نوع سمي بمعايير الأمان ؛ وتعني تلك المعايير التي تتعلق بالأمن والسلامة للأنسان والمنتجات على حد سواء، فمثلاً هناك معايير لمخارج الطوارئ بالعمارات وأماكن العمل والمستشفيات وكذلك هناك معايير تتعلق بمستوى الأمان للسلع من حيث الشحن والتخزين ومواصفاته المتعلقة بكل سلعة من السلع. ولذلك نجد على كثير من السلع عبارة عدم تعريضه لأي مصدر حراري، وأنه يفضل أن يتم تخزينه في درجة حرارة معينة... إلخ.

وصدرت كذلك معايير تحدد المعلومات الواجب توافرها في كل منتج أو سلعة سميت بمعايير بيانات المصدر، وهي البيانات التي تذكر على أي سلعة وتحمل الجهة المصنعة صحة ودقة هذه المعلومات وتكاملها ووضوحها من حيث سلامة الكتابة والمكان المناسب لوجودها على المنتج.

وبعض المعايير عند صدورها تتضمن إرشادات وتوجيهات تتعلق بطرق الاختبار وشروطه التي غالباً تحدد العينة أو استخدام الأساليب الإحصائية، وذلك لضمان الدقة في الاختبار، وألا يترك أمر ذلك للاجتهادات التي تكون غالباً قابلة للخطأ، وإذا ما طبقت هذه الشروط بدقة فيعني ذلك نتيجة يمكن الاعتماد عليها والأخذ بها. وهذه النوعية من المعايير صدرت تحت ما يسمى بمعايير الاختبار.

وأخر هذه الأنواع تلك المعايير التي تتحدث عن المصطلحات العلمية لجال ما، أو فن ما؛ فتقوم أولاً بتحديد هذه المصطلحات ومن ثم التعريف بها بطرق وبأسلوب علمي دقيق، وفي بعض الأحيان قد يتطلب الأمر التوسع بإضافة الحواشي التفسيرية والأمثلة التوضيحية لفهم أكبر لمجموعة من المصطلحات وهذه النوعية من المعايير تسمى بمعايير المصطلحات.

ويمكن تقسيم المواصفات والمقاييس على أساس هيئات الإصدار حيث تنوزع على أربعة أقسام أو فئات أو ما يمكن أن نسميه أيضاً بمستويات وهي: «معايير دولية، المعايير الإقليمية، المعايير القومية (الوطنية)، معايير الشركات»^(١).

ولتفصيل ذلك يمكن القول بأن المعايير الدولية يقصد بها تلك المعايير التي تصدر من منظمات دولية تشترك فيها أغلب أو معظم دول العالم، وأياً كانت هذه العضوية فإن هذه الدول لها حق التقدم بمشاريع لمواصفات جديدة، أو دراسة مواصفات قامت دول أخرى بتقديعها، ومن أمثال هذه المنظمات، المنظمة الدولية للتقييس (ISO) التي يرجع إليها الفضل في تبني مواصفات كثيرة في مختلف المجالات العلمية والإدارية والاقتصادية وحتى المكتبات والمعلومات أو مجال النشر، ولم تكثف بذلك، بل ساعدت على تعميم هذه المواصفات والترحيب بكل دولة تقبل بأن تطبقها بشكل اختياري.

أما المعايير الإقليمية فالمقصود بها تلك المنظمات أو الهيئات التي تتصف بالإقليمية المحددة بدول معينة يربطها نطاق جغرافي أو ثقافي أو سياسي أو نحو ذلك، وهذه المنظمات الإقليمية تمارس دراسة المواصفات وإصدارها ومتابعة تطبيقها من قبل الدول الأعضاء، وأن هذه المواصفات قد تكون جهدا كاملا

(١) المرجع السابق، ص ٣٨ .

قامت به المنظمة نتيجة تقدم إحدى الدول الأعضاء بمشروع مواصفة لمجال معين من المجالات، وقد تكون بعض هذه المواصفات صادرة من منظمات دولية، ففتبناها بعد دراستها وتعديلها إن لزم الأمر وبما يتناسب مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الأعضاء، ومن أمثال هذه المنظمات الإقليمية هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (وتعرف حالياً باسم مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين) واللجنة الأوروبية للتقييس.

وتعني المعايير الوطنية ؛ تلك المعايير أو المقاييس التي تصدر من منظمة أو هيئة داخل الدولة ذاتها تكون مسؤوليتها الأساسية استصدار المواصفات في مختلف المجالات، أو تبني مواصفات عالمية صادرة من منظمات دولية ودراساتها ومن ثم الموافقة علي ما يكون مناسباً للتطبيق داخل الدولة، ومتابعة تطبيقه وتنفيذه من مختلف الجهات المعنية، أو مراجعة المواصفات التي تمت الموافقة عليها دورياً للتأكد من سلامتها، أو إجراء التعديل المناسب بعد تلقي الاقتراحات من مختلف الجهات ذات الاختصاص. وهذه الهيئات أو المنظمات منتشرة في كثير من دول العالم، ومن أمثلتها الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، والجمعية الأمريكية للمعايير... إلخ.

كذلك درجت كثير من الشركات العالمية الكبرى من أمثال (IBM) للحاسبات الآلية، وشركة (GMC) للسيارات على استصدار المعايير الخاصة بها، لتغطي مجالات عدة منها الإنتاج والتصنيع والإدارة والبيع والتسويق... إلخ. وسميت هذه المعايير بشكل عام بمعايير الشركات نسبة إلى من يقف وراء إصدار هذه المعايير.

وجميع هذه الأنواع من المعايير الدولية أو الإقليمية أو الوطنية قد تكون حكومية تابعة للدولة نفسها أو غير حكومية ولكن تعمل داخل دولة ما. أما معايير الشركات فهذه غالبا ما تكون تابعة للقطاع الخاص غير الحكومي، وتغلب على ما تصدره من مواصفات السمة الذاتية، أي لتطبيقها هي، ولإستخدامها دون غيرها وليس الهدف تعميمها الاستخدام العام.

وما من شك في أن الحاجة إلى وجود المعايير هو الدافع الأساسي لوجودها، وإذا وجدت فإن السبيل الوحيد لبقائها على فعاليتها هو إستخدامها من قبل الجهات المعنية ؛ سواء كانت مصانع أو شركات أو مكاتب... إلخ ؛ إذ إن وجود المواصفة أصلا ونشرها لا يغنيان عن استخدامها وليس هذا بكاف، بل إن الدليل على فعالية أية مواصفة هو شيوع استخدامها لما يترتب عليه من الفوائد الجمة التي سوف تجنيها جميع الأطراف، وعلى هذا فإن على الجهات ذات العلاقة أن توجد الخطط، وأن تستحدث القوانين الملزمة للتطبيق من الجهات ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه فإن عملية المراجعة المستمرة للمواصفات والحث على تلقي الاقتراحات حولها ومحاولة تحديثها باستمرار كلها عوامل تساعد على نجاح التقييس وأن يأخذ موقعه الطبيعي. وينبغي كذلك أن تدرس هذه المواصفات حتى قبل إصدارها ومتابعة ما صدر حول هذا الموضوع محليا وإقليميا ودوليا بهدف منع التكرار العائق الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى التنافر بين المواصفات أو التضارب فيما بينها. وعلى هذا فإن محاولة تقص الحقائق حول مواصفة ما عبر المنافذ الطبيعية لها هي في الواقع إجراء سليم ينبغي التنبيه إليه، خاصة وأن إعداد المواصفة يأخذ من الجهد والوقت والمال الشيء الكثير.

فمثلا مشروع إعداد مواصفة أو معيار داخل المنظمة الدولية للتقييس

(ISO) يمر بمراحل ست هي على التوالي:

١ - إدراج المادة المقترحة ضمن برنامج عمل اللجنة المتصلة به.

٢ - تسجيل الاقتراح المبدئي (Draft Proposal) في السكرتارية المركزية.

٣ - تقوم السكرتارية المركزية بتسجيل الاقتراح المبدئي كمعيار دولي.

٤ - تتم الموافقة على مسودة المعيار الدولي (Standard Draft International) من جانب الأعضاء بحيث لا تقل نسبة الموافقة عن ٧٥٪ ثم تعود مسودة المعيار الدولي مرة أخرى إلى السكرتارية المركزية لرفعها إلى المجلس.

٥ - يقبل المعيار أو مسودة المعيار الدولي كمعيار دولي من قبل المجلس.

٦ - يتم نشر المعيار الدولي.^(١)

وعلى هذا فإن إعداد المعيار يستغرق في بعض الأحيان السنتين، خاصة وأن عمل المنظمة يتم بالمراسلة بين الأعضاء والسكرتارية المنظمة، ولا تعقد الاجتماعات إلا في أوقات متفرقة ومتباعدة. ومما يزيد الأمر تعقيدا هو عدد الوثائق المتداولة داخل المنظمة، التي ترد سنويا تتجاوز عشرة آلاف وثيقة سنويا مما يترتب عليه انشغال المنظمة بشكل كبير طوال أيام السنة. وهذه الوثائق تتطلب التعليق من كافة الدول المشتركة، وهذا ينعكس على عنصر الزمن الذي يؤثر بدوره على المواصفة أو المعيار وخروجه إلى حيز التطبيق.

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.

وإذا ما أرادت إحدى المنظمات الإقليمية أو الوطنية أو حتى الشركات تبني إحدى المواصفات أو المعايير الدولية التي تراها صالحة للتطبيق من قبلها ؛ فإن هناك وسائل ستا حددتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO) لتبني معاييرها لتصبح إما معايير إقليمية أو وطنية أو معايير لشركات، وإن كانت الأخيرة أقل تبنيًا من سابقتها، وهذه الوسائل الست^(١) هي:

١ - طريقة الإجازة أو الإقرار (Endorsement):

وتعد هذه الطريقة أسهل الطرق وهي لا تحتاج إلى أكثر من إعادة طبع أو استنساخ أصل المعيار الدولي، وتعطى إشارة في الحواشي إلى أصل المعيار الدولي، وأنه قد جرى تبنيه كمعياراً وطنياً أو إقليمياً والسبب في وجود مثل هذه الإشارة هي الأمانة العلمية التي تحتم على المتبني الإشارة وبوضوح إلى ما تم تبنيه والجهة التي تم التبني منها.

٢ - طريقة صفحة الغلاف (Cover - Sheet):

وملخص هذه الطريقة هو أن يتم نشر المعيار الدولي بنصه وروحه، لكن صفحة الغلاف الدولي يتم استبدالها بصفحة غلاف جديدة تحمل سمات الهيئة الوطنية أو الإقليمية... إلخ، على أن يتضمن هذا الغلاف ما يشير إلى الهوية الحقيقية للمعيار على أنه معيار دولي تم تبنيه من قبل هذه الهيئة أو تلك.

٣ - طريقة إعادة الإصدار كاملاً (Complete Reprint):

وهي وسيلة من الوسائل التي أشارت إليها المنظمة الدولية للتقييس (ISO) لنقل المعيار وتبنيه من مختلف الهيئات الوطنية والإقليمية، ويظهر هذا بإعادة إصدار المعيار الدولي بشكله كاملاً سواء كان مترجماً أو غير مترجم

(١) المرجع السابق، ص ٤١ .

كمعيارا وطنيا أو إقليميا، وعلى هذا يمكن تطبيقه بشكل مباشر دون أن تكون هناك مسؤولية أدبية على المتلقي، ما دامت الوسيلة مشروعة وهي طريقة معترف بها من قبل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) ولا بأس هنا من إضافة بعض العبارات التي تدل على أن هذا المعيار الدولي تم تبنيه من هذه الهيئة بعد دراسته وتمحيصه... إلخ.

٤ - طريقة الترجمة (Translation):

وسواء كانت الترجمة مع وجود الأصل أو كانت الترجمة لوحدها دون ذكر للأصل في الوثيقة نفسها ما دامت الترجمة حرفية، أو كانت الترجمة متعددة اللغات، كلها وسائل نظامية ويمكن الأخذ بها وتطبيقها من أي جهة كانت أو أي منظمة أو هيئة لها اهتمامات بالتقييس. لكن بشرط عدم حذف أية عبارة عند الترجمة؛ خصوصا تلك العبارات التي تشير إلى إسم المنظمة الدولية، أو رقم المعيار أو اسمه وإلا ترتب على الجهة التي تولت الترجمة مسؤولية قانونية حين ذاك؛ لأن في حذف هذه المعلومات سابقة تثبت السرقة الأدبية، وهذا ما لا تقبله المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

٥ - طريقة إعادة التسويد (Redrafting):

ويقصد بها تلك الحالة التي يتم فيها تبني المعيار الدولي، ولكن ليس بنصه الحقيقي للغته الأصلية (مترجما) ولكن بطريقة إعادة صياغته وبناءه، وفي هذه الحالة على الجهة التي تبنت هذا المعيار أن تشير إلى الاختلافات أو التغيرات التي أدخلت على المعيار الدولي الذي أصبح مواصفة أو معيارا صادرا عن هذه الجهة، وهذه الإشارات لا بد أن تكون واضحة وصريحة ومباشرة. بحيث تحفظ حق المنظمة الدولية للتقييس (ISO) كجهة عانت كثيرا في إخراج

هذا المعيار أو غيره، ومن حقها أن يشار بشكل دقيق لا لبس فيه ولا غموض إلى دورها ومقدار مساهمتها في بناء هذا المعيار الذي تبنته هذه الجهة أو تلك.

٦ - طريقة التضمين أو الإشارة (Inclusion of Referene):

وفيها يتم استنساخ المعيار الدولي دون إحداث أية تغييرات في روح المعيار وجوهره، إلا أن عند تبنيه كمعيار وطني أو إقليمي فإنه يتضمن إضافات جديدة من قبل الجهة التي تبنته تغطي بعض جوانب التطبيق ونحوها ولم ترد في المعيار الدولي. وهذه الإضافات يمكن اعتبارها من باب الإضافات التفصيلية أو التوضيحية، وهي لا تؤثر على المعيار الدولي الذي يكون كاملاً في هذه الحالة. وكل ما في الأمر أنه أضيف بعض الملحوظات التفسيرية التي تتيح استخداماً أفضل للمعيار من قبل المهتمين أو ذوي العلاقة داخل الدولة أو داخل الإقليم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الوسائل الست التي يتم بها نقل المعيار الدولي إلى الإطار الوطني أو الإقليمي... إلخ هي وسائل نظامية، وإذا تم اعتماد وسيلة ما من هذه الوسائل فإنه لا يعني الاكتفاء بها فقط دون غيرها من الوسائل الأخرى، بل إن دولة من الدول قد تبنت أكثر من وسيلة وبإمكانها استخدام جميع هذه الطرق ما دامت لم تخرج عن إطار هذه الوسائل الست؛ فالتركيز أو التطبيق لواحدة منها ليس مطلباً بحد ذاته، وإنما الغاية هو سلوك الوسيلة أو الوسائل النظامية ذات الاعتبار الذي يكفل حقوق الطرفين دوناً من مساس أو إضرار بكل منهما. ولعل الجهد الذي تبذله المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وما تعانيه من مصاعب سواء ما يتعلق منها بالجهد أو المال أو الوقت أملت عليها إيجاد مثل هذه الوسائل لكي تضمن أن جهودها لم تهضم، وأن ما قامت به من عمل هو محل تقدير من قبل كل متعاون يريد أن يتعاون في مجال اهتماماتها ونطاق عملها.

المجالات التي دخلها التقييس بالنسبة لعلم المكتبات:

إن دخول المعايير لمختلف قطاعات المكتبات لم يكن على نفس الكم والدرجة، إذ هناك من المجالات التي لقيت عناية واهتماما من قبل المهتمين بعلم التقييس، وترتب على ذلك الولوج المبكر لهذا المجال من المكتبات على غيره كمجال خدمات القراء وإنتاج أوعية المعلومات التي حظيت بقدر كبير من المواصفات. وفي الوقت نفسه هناك مجالات من المكتبات تأخرت نسبيا كقطاع النشر الذي يعد بحد ذاته قطاعا حديثا نسبيا، ولم يلق العناية من قبل المنظمات التي تهتم بالمواصفات والمقاييس إلا في فترة السبعينات الميلادية، وتحديدًا في عام ١٩٧٥م عندما صدرت المواصفة رقم (١٠٨٦) وهي بعنوان التوثيق - أوراق عنوان الكتاب، من المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

ويشير دليل اليونيسيسست (Unisist Guide)^(١) إلى هذه المجالات عندما حددها بتسعة أقسام رئيسة، وهي تنقسم بدورها إلى العديد من الأقسام الفرعية لتصل إلى (٣٣٥) فرعا، وكل هذه الأقسام التسعة والمتفرعة منها قد تم في أغلبها إصدار المعايير الخاصة بها، والدليل يوضح بشكل تام الأقسام التي صدرت فيها المعايير وتلك الأقسام التي مازالت بعيدة عن التناول والطرح.

وهذه الأقسام التسعة الرئيسة كما وردت في دليل اليونيسيسست هي على النحو التالي:^(٢)

القسم الأول: الإعداد الفكري للوثائق والتحليل الموضوعي:

ويندرج تحتها المعايير ذات العلاقة بالبحث العلمي واختيار المصطلحات وتحديد المفاهيم والاستخلاص والتكشاف... إلخ.

(١) United Nation Information System in Science and Technology .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، مرجع سابق، ص ٥٦ .

القسم الثاني: إنتاج الوثائق:

ويتناول هذا القسم المعايير التي تتعلق بالجوانب المادية للوثائق وخطوات تصنيفها ووسائل نقل المعلومات وتسجيل البيانات ومواصفات الأجهزة والآلات التي تستخدم في مجال المكتبات.

القسم الثالث: استنساخ الوثائق:

وتشمل المعايير التي تهتم بعملية الاستنساخ الوثائقي على الورق أو على المصغرات الفيلمية ووسائل الطباعة الأخرى.

القسم الرابع: علامات التزقيم والكتابة:

وتتضمن المعايير التي تتعلق بأسلوب الكتابة كاختيار الكلمات وتهجئتها، وكتابة العلامات التجارية المسجلة وعلامات التزقيم واستخدام الاختصارات وكيفية وضع الإيضاحات في النص... إلخ.

القسم الخامس: تحرير الوثائق:

وتشمل المعايير التي تنظم النصوص في أوعية المعلومات المختلفة ؛ مثل المفردات والدوريات... إلخ وعمل الحواشي والاستشهادات الببليوجرافية، وكيفية تنظيمها وعمل مستخلص للمطبوع والتصدير أو المقدمة والشكر وكشافات المطبوع.

القسم السادس: إعداد التسجيلات الببليوجرافية:

ويهتم هذا القسم بالمعايير التي تتعلق بالتسجيلات الببليوجرافية لأوعية المعلومات اليدوية أو المقرؤة آلياً، وكيفية إعداد بطاقات الفهرسة أثناء النشر المعروفة اختصاراً بـ(فان).

القسم السابع: تبادل البيانات البليوجرافية المقررة آليا:

ويضم هذا القسم «المعايير أو المواد الأخرى المتصلة بتبادل البيانات البليوجرافية في شكل مقرؤ آليا حيث تحدد أشكال الاتصال والتبادل وخاصة الأشكال الدولية»^(١).

القسم الثامن: إدارة مجموعات الوثائق:

وتصدر حول القسم العديد من المعايير المتعلقة بالخدمات المكتبية وتنظيم العمل المكتبي ؛ كإحصاءات المكتبية وقواعد التزويد ومباني المكتبات والأجهزة المستخدمة والأثاث المستعمل ونظام الترفيه... إلخ.

القسم التاسع: البيانات الرقمية:

وتحت هذا القسم توجد المعايير التي تخدم قطاع البيانات مع توضيح مفهومها، وأقسامها وأنواعها، وكيفية إتاحتها مع تجميع البيانات ومعالجتها وتمثيلها، وتستخدم كذلك عملية التقييم والتحليل. ويعتبر هذا القسم أقل الأقسام التي ظهرت فيها المعايير.

وبطبيعة الحال فإن هذه الأقسام التسعة هي في واقع الأمر أقسام تم فيها إصدار المعايير التي تخدمها. وهذا لا يعني أن إصدار المعايير سوف يقتصر على الأقسام التسعة الماضية ؛ بل ربما شهد قطاع المكتبات ظهور مجالات جديدة أو تطورت قطاعات حالية لتصبح قطاعين أو أكثر، وعند ذلك ستشهد هذه القطاعات الحالية أو تلك المستحدثة على حد سواء اجتهادات في وضع المواصفات والمقاييس والمعايير التي سوف تخدمها وتحدد عملياتها بنمط تقييس عالمي أو محلي على حد سواء.

(١) المرجع السابق، ص ٦٠ .

الهيئات والمنظمات التي تهتم بإصدار المعايير الموحدة في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات:

ومعظم هذه الهيئات والمنظمات التي لها اهتمام بإصدار المعايير أو المقاييس المتعلقة بمجال المكتبات تنصف بالدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) واليونسكو (UNESCO) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) والاتحاد الدولي للتوثيق (IFD) والمجلس الدولي للاتحادات العلمية (ICSU) وهذا تعريف بهذه المنظمات الدولية الآتفة الذكر.

١ - المنظمة الدولية للتقييس (الإيزو / ISO):^(١)

و (ISO) هي اختصار لـ (International Standardization Organization) ونتيجة للاهتمام الدولي المتزايد بالمعايير وتنامي الشعور بمدى أهميتها، فإنه قد تم إنشاء هذه الهيئة الدولية عام ١٩٤٦م (١٣٢٦هـ) ليكون مقرها جنيف بسويسرا، وبدأت أعمالها بالفعل في ٢٣ فبراير عام ١٩٤٧م (١٣٢٧هـ)، ويوجد بها نظامان للعضوية؛ عضو عامل وعضو مراسل، والفرق بينهما هو تمتع العضو العامل وهو الدولة بوجود هيئة تهتم بالتقييس داخل الدولة نفسها، ويحق للعضو العامل التصويت، أما العضو المراسل فهو الدولة التي لا يوجد بها هيئة للتقييس ولا يحق له التصويت؛ وعلى هذا الأساس من التقسيم فإنه يوجد بالمنظمة (٧٤) عضوا عاملا و (١٦) عضوا مراسلا.

وعدد اللجان الفنية بالمنظمة (١٦٤) لجنة فنية و (٦٤٤) لجنة فرعية و (١٥٥٥) مجموعة عمل، وهذه اللجان متوزعة الاهتمام لتغطي جميع حقول التقنية والمعرفة البشرية باستثناء حقل الكهروتقنية فهذا الحقل تخصص به اللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC)، وقد أصدرت المنظمة الدولية للتقييس حتى الآن

ما يقارب (٦٥٠٠) مواصفة دولية في شتى حقول التقنية وما يقارب (٣٠٠٠) مشروع مواصفة، ويوجد بالمنظمة أربع لجان خاصة بالمعلومات هي:

١ - اللجنة الفنية ٤٦ - التوثيق.

٢ - اللجنة الفنية ٤٧ - علم المصطلح.

٣ - اللجنة الفنية ٩٧ - الحاسب الآلي الإلكتروني ومعالجة المعلومات.

٤ - اللجنة الفنية ١٧١ - التجهيز - الصور الجهرية.^(١)

واللجنة ذات العلاقة بمجال البحث من بين اللجان الأربع الماضية، اللجنة الفنية ٤٦ - التوثيق وهي:

اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للتوحيد القياس التي تضطلع بمسؤولية إقرار المعايير الموحدة الدولية في مجال التوثيق. وتضم حوالي ثلاث وعشرين من الهيئات الأعضاء المشاركين، فضلا عن حوالي سبع عشر هيئة من الأعضاء المراقبين. وللجنة الفنية سلطة تفويض مختلف اللجان الفرعية ومجموعات العمل للقيام بوضع مسودات المعايير الموحدة. وتدخل الموضوعات المتصلة بالجوانب الأخرى للتوثيق ضمن اختصاص لجان فنية أخرى في (المنظمة)، مثل اللجنة الفنية للمصطلحات (ل ف ٤٢).^(٢)

وأشرفت اللجنة على ما يربو على ثمان وسبعين مواصفة لها علاقة بمجال المعلومات. هذا وتقوم اللجنة الفنية ٤٦ - التوثيق «بنشاطين آخرين إلى جانب

(١) فوزي حسن حكيم. دور المنظمة الدولية للتقييس (أيزو) في المعلومات من خلال الأنفكو

والأيزونيت، الرياض: هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج د. ت، ص ٢، ٣.

(٢) سيسيل وسلي. المرجع السابق، ص ١٨٧.

إعداد المواصفات الدولية المتعلقة بأعمال التوثيق والمعلومات والمكتبات، حيث ساهمت بإنشاء مركز (ISO-DOC) في المعهد الوطني للتقييس بألمانيا الاتحادية برعاية اليونسكو ليعمل كمركز معلومات متخصص في المواصفات المتعلقة بالتوثيق والمعلومات والمكتبات... وتقوم من حين لآخر بإصدار نشرة إخبارية بعنوان (اللجنة الفنية - ٤٦) للإعلام عن مختلف نشاطاتها^(١).

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو - UNESCO):^(٢)

وهي منظمة دولية شكلت في ١٦ / نوفمبر من عام ١٩٤٥م (١٣٢٥هـ) في بريطانيا بلندن، وشكلها ممثلو أربع وأربعين دولة وأرتبقت اليونسكو مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك باتفاق تعاون وكان ذلك عام ١٩٤٦م (١٣٢٦هـ)، وأصل كلمة (UNESCO) يرجع إلى (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، وهذه المنظمة تتلقى الدعم من أعضاء الأمم المتحدة. وتضم اليونسكو شعبة للمكتبات والتوثيق والإرشاف، واشتهرت بمجلتها الثقافية التي تحوي أخبار المنظمة ونشاطاتها وبعض المقالات الرصينة عن مختلف التخصصات التي تهتم بها هذه المنظمة.

ومع أن هذه المنظمة الدولية قامت عام ١٩٦٧م (١٣٤٧هـ) بإنشاء إدارة خاصة بإسم (إدارة التوثيق والمكتبات والمخطوطات)، ومع أنها أيضا تعد من أوائل الذين نبهوا إلى أهمية التوحيد في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات؛ إلا أن نشاطها في مجال إصدار المواصفات يكاد يكون معدوما، إذ إنها تقتصر في هذا على التعاون مع المنظمة الدولية للتقييس (ISO) في:

(١) محمد تيسير درويش . المرجع السابق، ص ٩ .

(٢) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله . المرجع السابق، ص ١١٥٦ .

دراسة وتبني المواصفات ذات العلاقة، ومحاولة دعمها ونشرها وتطبيقها، كما أن اليونسكو قد قامت وبالتعاون مع المجلس الدولي للاتحادات العلمية (ICSU) بإنشاء النظام العالمي الموحد للمعلومات العلمية (اليونيسيت UNISIST) وهو برنامج تسعى اليونسكو من خلاله إلى إنشاء شبكة عالمية لخدمات المعلومات، تقوم على أساس التعاون الاختياري بين نظم المعلومات في الدول الأخرى... والهدف النهائي لبرنامج النظام العالمي الموحد للمعلومات (UNISIST) هو تزويد فئات المستفيدين في جميع أنحاء العالم بأسهل السبل والأساليب المتطورة اللازمة للوصول إلى مراكز وقواعد المعلومات العالمية ولا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا (التقنية).^(١)

٣ - الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA):

و(IFLA) هو اختصار لـ(International Federation of Library Associations) وهي مؤسسة دولية غير حكومية، ويربطها بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) تعاون فني يتركز في المشاركة في إصدار المواصفات والمقاييس ذات العلاقة بمجال المكتبات والتوثيق والمعلومات، وهذا التعاون محصور أيضا على اللجان الفنية (٣٧، ٤٦، ١٧٧) التي تعمل داخل المنظمة الدولية للتقييس، واهتم هذا الاتحاد بمجال الفهرسة الوصفية، وكان له جهود متميزة في «إصدار التقنين الدولي للوصف البليوجرافي (ISBD)، كما قام هذا الاتحاد عام ١٩٦٨م بإنشاء لجنة الإحصاءات والتقييسات حيث تقوم هذه اللجنة وبالتعاون مع اللجان

(١) محمد تيسير درويش . المرجع السابق، ص ١٢ .

الأخرى في الاتحاد برعاية قضايا التقييس والتوحيد في أعمال المكتبات والتوثيق»^(١).

٤ - الاتحاد الدولي للتوثيق: (IFD)^(٢)

وأصل هذا الاختصار لـ (IFD) يرجع للاستهلاقيات من الاسم الكامل لهذا الاتحاد الدولي للتوثيق الذي هو (International Federation of Documentation). ومارس هذا الاتحاد الدولي للتوثيق إعداد المواصفات والمعايير الموحدة وإصدارها في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات، وكان إنشائه في أواخر القرن التاسع عشر، وهو من الهيئات الدولية غير الحكومية التي كانت، ومازالت تهتم بتطور علم التوثيق والمعلومات، ولم يمارس نشاط التقييس منذ نشأته؛ إذ لم يركز عليه إلا منذ عقدين من الزمن تقريبا، وكان ذلك بعدما توثقت العلاقة بينه وبين المنظمة الدولية للتقييس (ISO) فشارك في أعمال اللجنة الفنية ٤٦ - التوثيق، وذلك بدراسة المواصفات والمقاييس التي تدور حول اهتماماتها التي كانت مركزة على قطاع التوثيق والمعلومات وتبنيها وتطويرها «ويعتبر التصنيف العالمي (UDC) من أهم الجوانب التي يقوم بها الاتحاد الدولي للتوثيق (IFD) بالنسبة للتقييسات والمعايير الدولية في مجال المكتبات والتوثيق، كما يساعد هذا الاتحاد أيضا بتقديم المساعدات والارشادات لإعداد طبعات قومية (محلية) من التصنيف العشري العالمي»^(٣).

٥ - المجلس الدولي للاتحادات العلمية: (ICSU)^(٤)

ويعرف هذا المجلس بـ (International Council for Scientific Unions)، ومجال اهتمامه هو العلوم وتطبيقاتها؛ على أساس أن هذا المجال هو الذي يعد مهما

(١) المرجع السابق، ص ١٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٣ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٣ .

(٤) المرجع السابق، ص ١٣ .

في عصر المعرفة الحديث، واهتم هذا المجلس بالمواصفات والمقاييس الدولية الموحدة في أعمال المكتبات والتوثيق من منطلق العلاقة القوية بين هذه المواصفات والتوثيق العلمي لمشروعاته، «ومن أجل ذلك فقد اهتم هذا المجلس، بتلك التقييسات والمعايير... هذا وقد تركزت اهتمامات هذا المجلس في التقييسات والمعايير الدولية الموحدة المتصلة بإخراج أوعية المعلومات المختلفة من الكتب والدوريات وغيرها في مجال العلوم والتكنولوجيا ولا سيما الدوريات واختصار عناوينها وإعطائها أرقاما عالمية موحدة»^(١).

هذه أهم الجهود الدولية في مجال إخراج واستصدار ونشر وتطبيق المواصفات في مجال التوثيق والمكتبات والمعلومات، لكن ما هي الجهود العربية والإقليمية والمحلية في هذا المجال هذا ما سوف نعرفه في السطور القادمة بمشيئة الله.

فعلى نطاق العالم العربي أنشئت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بعمان (الأردن) عام (١٤٠١هـ/١٩٨١م)^(٢) وبدأت مزاولة نشاطها عام (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) أي بعد خمس سنين من إنشائها ويبلغ عدد أعضائها (٢٨) دولة عربية، ولجانها (٣٢) لجنة رئيسة تغطي مجالات مختلفة، وكل لجنة يتفرع منها لجنة أو لجان عمل فرعية ترأسها إحدى الدول العربية، وللمنظمة جهاز عمل متكامل من أمانة عامة ومكتب تنفيذي. ومن أهدافها المعلنة تشجيع إقامة هيئات تقييس بالدول العربية و«توحيد المواصفات والمصطلحات الفنية وطرق الفحص والتحليل بين الدول العربية»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٣، ١٤.

(٢) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٥.

وتعد المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس أحد الأعضاء العاملين بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO)، حيث تشارك في دراسة المواصفات واستصدارها في مجالات عدة، وكذلك تقوم المنظمة بتبني المواصفات الصادرة من (ISO) وترجمتها وتوزيعها على الأعضاء لدراستها وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر تمهيدا لإقرارها وتطبيقها من قبل كافة الأعضاء بالمنظمة، ومن بين هذه المواصفات التي قامت المنظمة بتبنيها وترجمتها المواصفات السبع التي تتعلق بمجال البحث التي سبق الإشارة إليها.

وفي عام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م) تم تغيير اسم هذه المنظمة وتبعتها فسميت بمركز المواصفات والمقاييس، وأصبحت تابعة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالقرار رقم (١٧٩) الصادر بتاريخ ١٧ / يناير / ١٩٩٠م (٢٠ / ١٠ / ١٤١٠هـ من مجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين).

وتعد هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية من الهيئات الحديثة نسبياً، إذ أعلن عن قيامها بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٤٠٤هـ، ١٦ / ٧ / ١٩٨٤هـ، ومقرها الرياض بالمملكة العربية السعودية ويتكون مجلس إدارة الهيئة «من الوزير المختص ومن ينوب عنه من كل دولة عضو، ويرأس مجلس الإدارة أحد ممثلي الدول الأعضاء لمدة سنة بالتناوب»^(١). وتعنى الهيئة بإعداد المواصفات القياسية الخليجية واعتمادها ونشرها، وتقوم بمتابعة تطبيقها وإعداد الخطط الشاملة لأعمال التقييس في دول المجلس والاهتمام بتنظيم المعايير القانونية والصناعية، والقيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بأعمال الهيئة، والتكفل بمتابعة نظام علامات الجودة والمطابقة والعناية بنشر التوعية اللازمة في أقطار دول المجلس وتقديم المساعدة في التطبيق ونحو ذلك.

(١) المرجع السابق، ص ٣٥.

وعلى المستوى المحلي جاء إنشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، لتلبي الحاجة الملحة لإنشاء مثل هذه الهيئة المتخصصة ذات النفع العام، حيث أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ١٣٩٢/٣/٣هـ، ١٩٧٢/٤/١٦هـ، وهي:

هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ترتبط إداريا بوزارة التجارة، ولها ميزانيتها المستقلة، يهيمن على شئون الهيئة ويرسم سياستها ويتخذ كل ما يلزم لحسن قيامها، عمهامها مجلس إدارتها الذي يرأسه معالي وزير التجارة بالملكة العربية السعودية، ومدير عام الهيئة هو المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في ضوء السياسة العامة للمجلس ويشرف على موظفي الهيئة ويراقب حسن سير العمل بها، تختص الهيئة بوضع واعتماد نصوص المواصفات القياسية الوطنية لكافة السلع والمنتجات ونشر هذه المواصفات بأنسب الطرق.^(١)

وكذلك تهتم الهيئة بالتوعية الشاملة لأصحاب المصانع والشركات وتشجيعهم على الانخراط في استخدام هذه المواصفات والمقاييس؛ لما لها من النفع العام على الشركة والمستهلكين، ولذلك أصدرت شهادات المطابقة وعلامات الجودة التي تثبت على المنتج لإثبات أنه مطابق لمواصفات الهيئة. وتهتم أيضا بقضية التعاون مع المنظمات المشابهة أو الهيئات ذات الاهتمام المشترك سواء العربية أو الدولية بالاشتراك الفعال الذي يشمل بالإضافة إلى العضوية، تبني ما يصدر عن هذه المنظمات ودراساتها وتطبيقها متى ما كانت ملائمة للتطبيق المحلي.

(١) المرجع السابق، ص ٥٣ .

وتوجد علاقة وطيدة للهيئة مع المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهي عضو كامل العضوية بالمنظمة (عضو عامل) ؛ تشارك في الدراسة والإعداد وحضور الاجتماعات، وتتبنى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ما يصدر عن هذه المنظمة الدولية ودراساتها ومن ثم تحويلها إلى مواصفة سعودية.

ومع تنوع نشاط واهتمامات هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية والسعودية في إصدار المعايير، إلا أن هذه المعايير خلت من وجود أي معيار أو مقياس يتعلق بمجال المكتبات والمعلومات، وإذا كان الحال كما ذكر فإن قطاع النشر بات خاليا من وجود أي مواصفة تخدمه، وكل ما هو متوافر هو عبارة عن مواصفتين تتعلقان بالورق وأبعاده.

فالمواصفة الأولى صدرت عن الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وحملت الرقم ٢٧١/١٩٨٤م بعنوان " قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب " وتبنت هذه المواصفة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت رقم ٢٤/١٩٨٤م.

كذلك صدرت عن الهيئة الخليجية مواصفة رقم ٢٧ / ١٩٨٤م بعنوان " طريقة التعبير عن أبعاد ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات المشغولة " وجرى تبني هذه المواصفة كمواصفة سعودية من قبل الهيئة السعودية تحت الرقم ٤٦٤ / ١٩٨٦م.

وعند دراسة كلتا المواصفتين نلاحظ أن الأولى تتعلق بورق «الكتابة بعد التشذيب المستخدم في الأعمال المكتبية والإدارية والتجارية والتقنية والعلمية... إلخ»^(١) وعلى هذا تكون هذه المواصفة شاملة لجميع استخدامات

(١) قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب : مواصفة قياسية سعودية. (الرياض:

الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٤م)، ص ١ .

الورق مهما تنوعت وتعددت، وبالتالي فهي ليست خاصة مثلاً بالكتب العلمية أو الدوريات... إلخ بل لجميع الاستخدامات على تباينها. وعلى هذا تكون علاقتها بالبحث تكاد تكون ضعيفة لهذا السبب.

أما الموصفة الثانية فهي تتعلق بالورق السائب المتفرق الذي يعد من المنتجات المعدة للاستهلاك الفردي أو غير الفردي وما يمكن أن نسميه بالورق المتفرق في شكل أوراق متفرقة فوق بعضها البعض، وهي بهذا تعد غير ذات صلة بالبحث أساساً لاختلاف الاستخدام ومجال التطبيق.

وعند إثارة التساؤل عن تأخر كلتا الهيئتين الخليجية والسعودية عن اللحاق بركب إصدار المواصفات والمقاييس ذات العلاقة بالمجال (المكتبات والمعلومات) أفادتني الهيئتان - عند مقابلة مسؤوليها - بأنهما في طور اتخاذ الإجراءات والخطوات التي تؤدي إلى تبني مثل هذه المواصفات والمقاييس، والهيئتان لم تحددتا تاريخاً معيناً للبدء في هذا المشروع الحيوي، وكل ما فعلته الهيئتان هو توفير هذه المواصفات بلغتها الأصلية من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تمهيداً لتكوين اللجان المناسبة لدراستها واتخاذ ما يتناسب مع تطلعات المختصين بالمهنة لإقراره وتطبيقه.

مناقشة المعايير الخاصة بالنشر وتحليلها:

وتحت هذا الجزء من هذا الفصل سوف تتم مناقشة وعرض وتحليل لثمان مواصفات تخدم قطاع البحث ومجاله، سبع منها أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، وتم تبنيها من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، قبل أن تصبح مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. هذه المواصفات السبع تمت دراستها من جميع الدول العربية ومناقشتها ومن ثم إقرارها والالتزام بتنفيذها من جميع الأعضاء. أما الثامنة فهي الموصفة التي أعدتها كل من هيئة المواصفات والمقاييس لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس المتعلقة بقياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب ؛ كذلك سيتم عرض موضوع الفهرسة أثناء النشر ومناقشتها (فان) على اعتبار أن له علاقة كبيرة بموضوع البحث.

وسيكون أسلوب التحليل والمناقشة عبر محاور ثلاثة هي:

١ - عرض موجز للمواصفة ويشمل هذا العرض تغطية العنوان، ورقمها، وتاريخ صدورها، ومجالات التطبيق... إلخ.

٢ - استعراض ما كتب حول موضوع المواصفة متى ما دعت الضرورة إلى ذلك خوفا من الإطالة في شيء قد يكون من البديهيات معروفة، وفي حالة توفر المعلومات أيضا.

٣ - توضيح مدى أهميتها وعلاقتها بالبحث موضوع الدراسة.

وحيث إنه يصعب ترتيب هذه المواصفات حسب الأهمية أو حسب الترتيب الزمني، فإنه أستعيض عن ذلك بترتيبها حسب أرقامها التي صدرت وخرجت بها من مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منعا للبس والخلط غير المرغوب فيه، خاصة وأن هذا الترتيب فيه مسحة زمنية .

المواصفة الأولى:

وهي بعنوان التوثيق — التزقيم الدولي المعياري للكتاب (ردمك)، ويلاحظ أن الاختصار غير مطابق للعنوان ؛ إذ في حالة هذا العنوان يكون الاختصار المناسب والمعبر له هو (تدمك)، أما ردمك فإنه يناسب العنوان في الحالة الآتية: الرقم الدولي المعياري للكتاب.

وتحمل هذه الموصفة رقمين شأنها شأن باقي المواصفات العربية التي أقرت عبر المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، التي تغير اسمها فيما بعد إلى مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛ الرقم الأول خاص بالرقم الأساسي الصادر من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهو الرقم (٢١٠٨ / ١٩٧٨ م). أما رقم المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس فهو (٥٢١ / ١٩٨٤ م).

وتعرف هذه الموصفة بالترقيم الدولي المعياري للكتب (تدمك / ISBN) وأصل الاختصار الإنجليزي هو للكلمات (International Standard Book Number)، وبجال التطبيق لهذه الموصفة هو استخدام هذا الترقيم الدولي في مجال الكتب، بحيث يكون لكل كتاب رقم دولي معياري موحد لا يتكرر مع أي كتاب آخر بالعالم، ويعكس هذا الرقم عنوان الكتاب ورمز الناشر، وعلى هذا أيضا فإن هذه الموصفة تحدد طريقة تركيب الرقم الدولي المعياري للكتاب (انظر الموصفة الأولى رقم ٥٢١ / ١٩٨٤ م ص ٢؛ الملحق الأول).

ويتكون الرقم الدولي المعياري للكتاب من عشرة أرقام مكونة من الأجزاء التالية:

— رمز المجموعة (أي على أساس محلي، أو وطني، أو جغرافي، أو لغوي أو أي تجميع مناسب آخر).

— رمز الناشر.

— رمز العنوان.

— رمز التدقيق.

وهذا الرقم يجب أن تسبقه كلمة (ردمك أو تدمك) بالنسبة للكتب العربية، أما الأجنبية فتسبق الرقم المختصر (ISBN)، ويجب أن تفصل أجزائه؛ بفراغ أو شرطة قصيرة كما في الأمثلة التالية:

استخدام الفراغ في الفصل بين أجزاء الرقم مثل: ٥. ٠٨٩٨٩
٥٧١. ردمك أو تدمك

٠ يدل على رمز المجموعة.

٥٧١ يدل على رمز الناشر.

٠٨٩٨٩ يدل على رمز العنوان.

٥ يدل على رمز التدقيق.

استخدام الشرطة في الفصل بين أجزاء الرقم مثل: ٥ — ٠٨٩٨ —
٥٧١ — ٠ ردمك أو تدمك.

ويخصص رمز المجموعة من قبل وكالة (ردمك، تدمك، ISBN) الدولية،
ويختلف هذا الرمز في الطول بين مجموعة وأخرى اعتمادا على ما تنتجه الدولة
من عناوين، ويخصص رمز الناشر داخليا من قبل الوكالة المحلية المعتمدة لغرض
التقييس، ويختلف طول هذا الرمز أيضا اعتمادا على نشاط الناشر في مجال نشر
الكتب، ويعني هذا أنه إذا كان رمزا المجموعة والناشر قد اتسما بالطول فإن
رمز العنوان يكون قصيرا، أما إذا كان العكس فإن رمز العنوان يكون طويلا،
ويعني هذا أيضا أنه كلما كان رمز الناشر طويلا ترتب على هذا أن يكون
نصبيه من الأرقام الخاصة بمنشوراته قليلة والعكس صحيح.

ويقصد برقم التدقيق، ذلك الرقم الذي يأتي آخر الرقم الدولي المعياري
للكتاب، وبه يعرف ما إذا كان الرقم صحيحا أو غير صحيح ؛ وذلك بإجراء
حسبة بسيطة هي عبارة عن ضرب مفردات أرقام الرقم الدولي المعياري
للكتاب في الأرقام من ١ — ١٠ كل رقم وما يقابله على النحو التالي:

٧ ١٠٧٢ ٨٤٣٦ ردمك

x

١ ٥٤٣٢ ٩٨٧٦

$$١٩٨ = ٧٢ + ٣٢ + ٢١ + ٣٦ + ٥ + ٠ + ٢١ + ٤ + ٧$$

ويصبح المجموع الكلي هو (١٩٨) ولما كان هذا المجموع يقبل القسمة على العامل (١١) بدون باق، كان ذلك دليلا على أن الرقم صحيح. وهذه العملية تتم في لمح البصر عندما يكون هناك نظام حاسوبي مستخدم في المكتبة وتوجد به هذه الخدمة.

وتوضح هذه المواصفة أيضا المكان المفضل لوجود الرقم الدولي المعياري للكتاب ؛ الذي يكون عادة في أحد المكانين الآتيين:

أ - على ظهر صفحة العنوان.

ب- أو في أسفل صفحة العنوان نفسها.

وينبغي أن يظهر أيضا في أسفل الوجه الخارجي للغلاف الخلفي، وفي أسفل حافظة الكتاب إن وجدت، أما في حالة استحالة استخدام هذه الأماكن فإن المبدأ العام أن يوضع وأن يطبع في مكان بارز وبأبناط مناسبة في أعلى الوجه الخارجي للكتاب.

هذا وقد تم إضافة ملحق في آخر المواصفة يتحدث عن الوكالة التي تتحمل مسؤولية تطبيق هذا النظام، وهذا من أجل تسهيل الاتصال بها حيث ورد في الملحق العنوان لتسهيل الاتصال والاتفاق على تحديد الأرقام الخاصة بكل دولة من الدول وعلى حسب نشاطها في مجال النشر الذي يترتب عليه طول الرقم من قصره، هذا بالإضافة إلى وجود إرشادات توضح كيفية تأسيس

الوكالة المحلية الخاصة بكل دولة وإرشادها إلى كيفية تخصيص الأرقام لناشرها... إلخ. (انظر الموصفة رقم ٥٢١ / ١٩٨٤ ص ٤ ؛ الملحق الأول).

هذا وتوجد قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في هذه الموصفة للاستعانة بها في فهم الوصول إلى المراد من هذه الموصفة والمساعدة على استيعابها بشكل أكبر وأفضل تمهيدا لتيسير التطبيق والتنفيذ فيما بعد (انظر الموصفة رقم ٥٢١ / ١٩٨٤ ص ٦ ؛ الملحق الأول).

هذا بشكل موجز كل ما يتعلق بهذه الموصفة. وإذا أردنا متابعة التطور التاريخي لهذا النظام الرقمي نجد أن فكرته ليست بالحديثة «إذ إن إحدى دور النشر البريطانية ظلت تتخذ لكتبها أرقاما لمدة تقرب من مائة عام، أما ما استجد فهو أن توضع الأرقام لكل كتاب، وألا تتكرر هذه الأرقام ولا تتغير، وأن يكون تحديدها حسب نظام موحد مصطلح عليه في عالم الكتب في بريطانيا»^(١).

وكان لدار (د. م. سميث وولده) دور بارز في هذا النظام عندما قامت عام ١٩٦٥ م (١٣٨٥ هـ) بإدخال الترميم المعياري للكتب في عملها وفي مجال نشر الكتب، وقد استكمل تنفيذ هذه النقلة عام ١٩٦٧ م (١٣٨٧ هـ). ومع شيوع هذا الرقم في بريطانيا والتوسع في استخدام الحاسب الذي ساعد كثيرا في تطبيق هذا النظام نظرا لإمكاناته اللامحدودة وتسهيله لهذه العملية على اعتبار أن لغة الأرقام تعد لغة مفهومة جدا وسهلة للاستخدام بالحاسب، فكانت فرصة ثمينة للناشرين البريطانيين، وهنا جاء دور دار سميث الفعلي في جعل هذا النظام الرقمي نظاما مدروسا بشكل علمي، فاتصلت الدار باتحاد الناشرين البريطانيين واتفقت مع ف. ج. فوستر الأستاذ بمدرسة الاقتصاد

(١) أحمد عبد العزيز جلال (مترجم). "الترقيم الموحد للكتب" مجلة الكتاب العربي؛ ع ٥٢ (يناير ١٩٧١ م)،

بلندن لكتابة تقرير عن مدى الحاجة إلى نظام موحد لترقيم الكتب وطرق تنفيذه، وأتم فوستر في مايو سنة ١٩٦٦م التقرير الذي أورد فيه العبارة التالية «هناك حاجة واضحة لإدخال نظام موحد للترقيم في تجارة الكتب»^(١)، وعلى هذا تم تشكيل لجنة لتوزيع الأرقام بالتعاون مع فوستر وأعضاء هذه اللجنة هم في واقع الأمر من دور نشر البريطانية التي سرعان ما تنبعت إلى توسيع دائرة المستخدمين من الناشرين وأن يكون هذا النظام شاملا لجميع الكتب البريطانية ومنذ عام ١٩٦٧م (١٣٨٧هـ) تم تعميم هذه الخطة على جميع الناشرين البريطانيين لتطبيقها وأصبح يعرف في بريطانيا بالترقيم الموحد للكتب (SBN) ونجح هذا النظام «في داخل إنجلترا نجاحا كبيرا، وأصبحت ترقيمة (SBN) توضع في موقع معين بالنسبة لكل كتاب، كما توضع في فهارس الناشرين إزاء كل مطبوعاتهم وأفادت منه "البليوجرافية القومية البريطانية" فوائد كثيرة في أعمالها وكشافاتها وخدماتها المختلفة، ولا سيما أنها تحتزن وتسترجع البيانات في أعمالها بواسطة الحاسب الألكتروني»^(٢).

وتضمنت دراسة فوستر أيضا اقتراحا بإضافة مجموعة من الأرقام رابعة لتدل على منطقة جغرافية أخرى غير بريطانيا بالعالم، فمثلا الرقم (٩٩٦٠) خصص للسعودية، والرقم (٩٧٧) خصص لمصر وهكذا، وأصبح هذا النظام دوليا، ولهذا أنشئت وكالة الترقيم الدولي الموحد للكتب (Standard Book Numbering Agency). ويستطيع هذا النظام استيعاب مليار رقم وهو ما يفوق حاجة العالم لمئات السنين.

ولعل السبب الرئيسي لتحول هذا النظام من نظام محلي إلى نظام مطبق على مستوى العالم هو ما أكد عليه أحد الباحثين بقوله:

(١) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) سعد محمد المحجوسي، المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي ، (الرياض :

دار المريخ ، ١٤١١هـ)، ص ٥٣٤.

إن عالم النشر نفسه بدأ يأخذ جادا بأسلوب الإمكانيات المتجانسة كما في تبسيط إجراءات طلب الكتب والدوريات. غير أن الأسماء والعناوين مهما قننت يمكن أن تصبح طويلة معقدة، ومن هنا نشأ التفكير في وضع خطة سهلة تسم كل وثيقة برقم خاص مميز، فأدى ذلك إلى انبثاق فكرة الأرقام الدولية الموحدة للكتب والمعروفة باسم (ردمك/ISBN) والأرقام الدولية الموحدة للدوريات المعروفة باسم (ردمد/ISSN).^(١)

ولهذا النظام فوائد جمة وعديدة وبعض الباحثين حصرها في «اختصار الحيز على ملف الحاسوب وفي اختصار زمن الاتصال عند طلب الرقم المعين في الملف».^(٢) إلا إن فوائد هذا النظام أكبر من حصرها فيما ذكره الباحث السابق، إذ يقول شكري سيد أحمد عن هذه الفوائد والأغراض ما يلي:

- ١ - يعتبر هذا النظام ضروريا وهاما لدور النشر والمكتبات العامة وخصوصا تلك التي تستخدم نظام الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في إجراءاتها وعملياتها.
- ٢ - يعمل هذا النظام على تلافي الأخطاء التي تحدث في الطلبات التي ترسل شفاهة أو عن طريق التلفون، أو التليكس أو غيرهما من وسائل الاتصال كذلك الأخطاء التي تحدث عند تغذية الحاسب الآلي بالأرقام.

(١) المرجع السابق، ص ٥٣٤ .

(٢) د. ج. فوسكت . سبل الاتصال: الكتب والمكتبات في عصر المعلومات؛ ترجمة حمد عبد الله عبدالقادر ؛ مراجعة حسني عبدالرحمن الشيمي . (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٣هـ)، ص ٧٧ .

٣ - من شأن هذا النظام التغلب على عقبة اللغة بين البلدان ؛ فيمكن مثلا للمشتري الأمريكي الجنسية إرسال طلبه (أمر التوريد) إلى الناشر الياباني الجنسية مثلا بواسطة التليفون أو التللكس وغيرهما مع الاكتفاء بذكر الرقم (ISBN) فقط دون الحاجة إلى كتابة عنوان الكتاب باللغة اليابانية لأن نفس الكتاب يأخذ أرقاما كودية (ISBN) مختلفة باختلاف اللغات التي صدر بها نفس الكتاب فإنه يعطي لكل لغة رقما كوديا مختلفا، لأن من بين أجزاء هذا الرقم ما يدل على اللغة التي صدر بها الكتاب.

٤ - يعتبر هذا النظام بمثابة وسيلة تداول سهلة بين الباحثين ورجال العلم ودور النشر والعاملين بالمكتبات العامة حيث يتم التعامل بهذه الأرقام الكودية (ISBN) كأساس لتداول الكتب والمراجع بينهم في أنحاء دول العالم المختلفة.^(١)

وشاع استخدام هذا النظام في بعض دول أوروبا وأمريكا وبعض الدول الآسيوية نظرا لإدراكهم المبكر لأهمية هذا النظام، أما في العالم العربي فإن استخدامه في نطاق ضيق للغاية ويكاد يكون جهد المؤسسات نابعا من إحساسها بأهمية هذا الترقيم، وستكون له آثار حميدة على الكتب، لانتشارها عالميا. فمثلا نجد أن بعض دور النشر بمصر طبقت هذا النظام بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب المسؤولة عن توزيع أرقام هذا النظام، إلا إن هذه

(١) المرجع السابق، ص ٧٧ .

الهيئة ليس لديها القوة القانونية التي تلزم الناشرين المصريين باستخدام النظام. هذا وقامت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر بتطبيق النظام على بعض مطبوعاتها، وهذا يعني أن التطبيق ليس شاملاً، ونجد بين الفينة والأخرى أن بعض دور النشر بالكويت والبحرين تظهر عليها أرقام هذا النظام، والملاحظ أن هذه الكتب في غالبيتها إما كتب باللغة الإنجليزية أو أنها طبعت في دول تلزم مطابعها بأن تستخدم الترميم الدولي المعياري للكتب (ردمك، تدمك، ISBN). وللمملكة العربية السعودية^(١) جهد في هذا المجال، تمثل في قيام مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض عام ١٤١٣هـ، بتبني النظام ومتابعة تطبيقه بالمملكة العربية السعودية.

وتبدو علاقة هذه المواصفة بمجال البحث ظاهرة من خلال الاستعراض السابق لكل ما يتعلق بهذا النظام وفوائده استخدامه، لكن لعل النقاط التالية تحدد بشكل أكبر هذه العلاقة التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ - أن العالم أصبح الآن كقرية صغيرة ما يحدث في أي جزء من العالم يسمع به أقطار المعمورة في وقت قصير، هذا الوضع يجعلنا ملزمين معنويًا بأننا جزء من العالم الذي يهمننا أن نكون على صلة به وأن نعرف ما يدور بداخل الوطن من نشاطات فكرية وأدبية وعلمية سوف تكون محدودة الاطلاع ضعيفة التأثير في حالة عدم نشرها عالمياً، وهذا النظام يعد إحدى الوسائل الناجحة والفعالة في إعلام الآخرين بما عندنا من كم معرفي ونشاط فكري في شتى المعارف البشرية علمية كانت أم أدبية.

(١) دليل الرقم الدولي المعياري للكتب والدوريات (ردمك، تدمك). (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٤٠ ص.

٢ - أن من أسباب نجاح نظام الإعارة الأوربي الذي يتم بين مكباتها، هو استخدامها لهذا النظام، ذلك أن الباحث الذي في فرنسا يكون عالماً بكتاب لا يعرف عنوانه الكامل ولكنه يحتفظ برقمه الدولي ففي هذه الحالة سيسهل عليه طلب الكتاب بتضمنين الرقم الدولي المعياري للكتاب نموذج طلب الإعارة، وبهذا لن يقف حاجز نقص معلومات عنوان الكتاب ولا اللغة في طريق الحصول على الكتاب.

٣ - أن هذا النظام سيجعل من البليوجرافية الوطنية في أي دولة بليوجرافية فعالة لها أثر قوي، وفائدة كبيرة متى ما تم تضمينها أرقام هذا النظام.

٤ - هذا النظام سيقضي على مشكلة طول عناوين بعض الكتب وتضمنينها خطابات الطلب أو التوريد أو فقدان هذه العناوين أو حتى اللبس فيها ؛ لأن العنوان قد يتماثل بين مجموعة من الكتب. مثل كتاب الإجرام الدولي الذي وجدت له في مكتبة واحدة وهي مكتبة جامعة الكويت سبعة كتب ولنا أن نتصور عدم وجود هذا التزقيم على هذه الكتب كم من اللبس سيكون موجوداً.

٥ - تسهيل العمليات الفنية بالمكتبة، وأقصد بذلك أن خطابات تحويل الكتب من قسم إلى قسم داخل المكتبة التي سوف يدون فيها العنوان كاملاً في حالة عدم وجود هذا التزقيم، أما في حالة تطبيق هذا التزقيم فإنه سوف يحل محل العنوان على الخطاب. كما أن احتمالات الخطأ تكاد تكون معدومة خاصة في حالة وجود الحاسوب بالمكتبة، ففي هذه الحالة لن يقبل أي رقم غير صحيح على اعتبار أن نظام الحاسب مبرمج على إجراء عملية التدقيق على أي رقم يدخل فيه.

٦ - تسهيل عملية إعارة الكتب للمستفيدين داخل المكتبة وذلك بإدخال رقم (ردمك، تدمك، ISBN) بجانب رقم المستفيد ليبدل على أن هذا الكتاب معار له. يضاف إلى ذلك أن عملية تتبع المتخلفين عن إرجاع الكتب والمطبوعات الأخرى القابلة للإعارة ستكون أكثر سهولة وراحة ودقة وتوفيراً للوقت والجهد في حالة تطبيق هذا النظام.

٧ - أن عملية الجرد السنوي التي تعد كابوساً مزعجاً لموظفي المكتبة، وتستنفّر فيه الجهود والطاقات، سيصبح مع تطبيق هذا النظام من الأمور العادية؛ فإذا تمت برجة جهاز خاص متنقل مهمته التدقيق على موجودات المكتبة، وإذا توافر هذا الجهاز فسيكتفى بتمرير طرفية منه على الرقم الموجود بالكتاب ليتم إدخاله بالذاكرة وتخزينها به وهذه تتم لجميع الكتب وفي النهاية تدخل هذه البيانات بالحاسب الذي سيعطي بدوره قائمة كاملة بالكتب غير الموجودة سواء كانت معارة أو مفقودة.

٨ - أن فائدة هذا النظام تنعكس على مجالات مهمة وهي توفير الوقت والجهد والمال التي تهتم به أي مؤسسة علمية حرصاً على ألا يضيع أي جزء من العناصر الماضية التي تعد أحد مقومات العمل في أي مكتبة.

المواصفة الثانية:

وهذه المواصفة معنونة بالتوثيق — أوراق عنوان الكتاب، وهي تحمل رقماً من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهو ١٠٨٦/١٩٧٥، وفي الوقت نفسه تحمل رقماً آخر هو ٥٢٢/١٩٨٤، وهذا هو الرقم الذي صدرت به المواصفة من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تعرف الآن بمركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وهو الرقم الذي بموجبه أيضاً تم ترتيب المواصفات في هذا الفصل.

وتحدد هذه المواصفة تلك المعلومات التي ينبغي ورودها على أوراق عنوان الكتاب وأسلوب عرضها وهي «تهدف إلى تمكين الناشرين والمحررين من إعداد أوراق عنوان الكتاب في شكل يسهل للبيبلوغرافيين والمكتبيين والباحثين استخدامها»^(١).

ويقصد بأوراق عنوان الكتاب، الصفحات الأولى المطبوعة من الكتاب وتتكون عادة من ورقتين، ورقة العنوان وورقة العنوان المتجزء. هذا هو الغالب إذ قد تقتصر بعض المطبوعات على ورقة واحدة، وقد تزيد أخرى على ورقتين بالنسبة لأوراق العنوان.

وتحتوي أوراق العنوان على المعلومات التالية:

١ - اسم أو (أسماء) المؤلف أو (المؤلفين)، أو الجامع أو (الجامعين) أو المحرر أو (المحررين) أفراداً أو هيئات. ويكون ذلك على وجه ورقة العنوان. وفي حالة عدم ذكر هذه الأسماء على وجه ورقة العنوان يجب ذكرها كاملة في أوراق العنوان وبطريقة تبين بوضوح الجزء من إسم المؤلف الذي سيتم بموجبه إدخاله في القوائم الهجائية. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٢، ٣؛ الملحق الأول)

٢ - اسم أو (أسماء) أي آخرين معنيين، أفراداً كانوا أو هيئات حيث يمكن ذكر أسماء المشاركين سواء معلقين، محققين، مترجمين، محررين أو كاتب الافتتاحية أو المقدمة أو الرسام أو المكشف أو الهيئة الراعية. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٢، ٤؛ الملحق الأول)

٣ - عنوان الكتاب، حيث يجب أن يتبع فيه التالي:

(١) شكري سيد أحمد. "بعض المعلومات عن الرقم الدولي المعياري للكتب والمراجع المعروف باسم (ISBN) أو بالعربية (ردمك). رسالة المكتبة؛ مج ٢٠، ٤٤ (كانون الأول ١٩٨٥)، ص ٩٥.

(أ) أن يظهر العنوان على وجه ورقة العنوان وأن يكون قصيرا معبرا وواضحا.

(ب) يمكن إطالة العنوان بعنوان فرعي يكون عادة مميزا في الطباعة عن العنوان الرئيسي من حيث درجة حجم البنط المستخدم في الطباعة.

(ج) يجب أن تحمل جميع المجلدات في العمل الواحد متعدد المجلدات عنوانا عاما واحدا. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون لكل مجلد عنوان مستقل.

(د) عندما لا يكون وجه ورقة العنوان مكتوبا باللاتينية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية أو الأسبانية أو الإيطالية، فيمكن لظهر ورقة العنوان أن تحمل ترجمة لإحدى اللغات المذكورة أعلاه، وهذا غير إلزامي للكتب العربية. (انظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٢، ٤ الملحق الأول)

٤ - يجب أن يظهر العنوان العمل بلغته الأصلية على صفحة الغلاف، إذا كان الكتاب مترجما.

٥ - العنوان البديل أو السابق، إذا اختلف العنوان عن عنوان أي طبعة أخرى من العمل نفسه.

٦ - رقم الطبعة حيث يجب ذكر رقم الطبعة وما إذا كانت طبعة جديدة حدث فيها تغيير بالنص أو الأسلوب الطباعي تغيرا ملموسا، وإذا كان الكتاب مجرد إعادة طبع دون تغيير ملموس فيجب التنبيه على ذلك. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٤، الملحق الأول)

٧ - مكان أو (أماكن) النشر، إذ يجب بيان إسم (أسماء) الناشر أو (الناشرين) على وجه ورقة العنوان. وإذا لم يذكروا لسبب من الأسباب على

وجه ورقة العنوان فيجب ذكرهم في أوراق العنوان الأخرى. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٥، الملحق الأول)

٨ - تاريخ سنة النشر ويفضل ذكرها وفق التقويم العالمي الميلادي بالأرقام العربية على وجه ورقة العنوان أو على ظهرها على الأقل. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٥ ؛ الملحق الأول)، وهنا يجب التنبيه إلى نقطة مهمة وهي أن اللزام الناشرين بالتقيد بالتاريخ الميلادي فيه إنسلاخ عن الهوية العربية والإسلامية، وعليه يجب عدم التقيد بهذه النقطة على الإطلاق وينبغي إحلال التاريخ الهجري محل الميلادي، إذ إن لنا ثقافتنا وتراثنا الذي نعتز به، ولا بأس من ذكر التاريخ الميلادي المتوافق مع التاريخ الهجري ولكن ليس على وجه اللزام بل الأمر متروك وبحرية تامة للناشر الذي يود ذلك.

٩ - رقم المجلد لعمل متعدد المجلدات، إذا كان العمل يتكون من أجزاء وكل جزء له رقم ينبغي إيراد هذا الرقم بشكل واضح على ورقة العنوان الأولى. ويفضل استخدام الأرقام العربية لترقيم تتابع المجلدات. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٤ ؛ الملحق الأول) .

١٠ - الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك، تدمك، ISBN)، ويجب طباعة هذا الرقم على ظهور ورقة العنوان، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً ففي أسفل ورقة العنوان نفسها. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٥ ؛ الملحق الأول) .

وألحق بهذه المواصفة قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في مجال المعلومات المتعلقة ببيانات النشر التي ترد في أوراق عنوان الكتاب، وشغلت هذه القائمة صفحتين كاملتين هما الصفحة السادسة والسابعة من الوصفة نفسها. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٦، ٧ ؛ الملحق الأول) .

وفائدة وتكامل المعلومات على أوراق العنوان وأهميتها وإنعكاس ذلك على المفهرس واضحة حيث إن قوانين الفهرسة التي تضمنتها قواعد تدوب (ك)، التقنين الدولي للوصف البليوجرافي للكتب قد حددت للمفهرس هذه القواعد والمصادر الرئيسة التي يعتمد عليها عند استيفائه للمعلومات الخاصة بحقول الفهرسة، وهذه المصادر أربعة، والذي يعنينا منها ثلاثة وهي «صفحة العنوان أو البديل لصفحة العنوان، الصفحات التمهيدية الأخرى (مثل ظهر صفحة العنوان، وصفحة العنوان المجزأ) والخواتم، باقي المطبوع؛ كالغلاف، الكعب، المقدمة، التقديم... إلخ النص والملاحق»^(١).

ولتفصيل ذلك يمكن القول بأن لكل حقل من حقول الفهرسة المصادر الرئيسة التي يستقي منها معلوماته، ولتوضيح ذلك نستشهد بالنص الآتي:^(٢)

المصدر الرئيس للمعلومات	الحقل
صفحة العنوان أو بديل صفحة العنوان	١. العنوان وبيان المسؤولية
صفحة العنوان أو بديل صفحة العنوان	٢. الطبعة
صفحة العنوان أو بديل صفحة العنوان	٣. النشر، التوزيع، إلخ
المطبوع نفسه	٤. الوصف المادي
من أي مكان في المطبوع	٥. السلسلة

(١) التوثيق - أوراق عنوان الكتاب : مواصفة عربية . (عمان الأردن) : المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٤م ، ص ٢ .

(٢) محمود أحمد أتيق . تدوب (ك) التقنين الدولي للوصف البليوجرافي؛ مراجعة محمود الأخرس . (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٢م) ، ص ٢٤ .

ويلاحظ أن البنود (١، ٢، ٣) قد اعتمدت بشكل كامل تقريباً على صفحة العنوان، أو صفحة البديل العنوان المجزأ، وهذا يبين بشكل لا يقبل الشك أهمية صفحة العنوان ومدى تأثيرها على المفهرسين حين يرد فيها نقص في أي معلومة قد تحل وتقلل من دقة عمل المفهرس.

لقد عانى المفهرسون العرب كثيراً من إهمال الناشرين المتعمد أو لقلة المعرفة والخبرة من قبلهم؛ فمثلاً حقل النشر، والتوزيع حدث فيه إهمال كبير إذ «قد تخلو مطبوعات عربية من البيانات اللازمة لهذا الحقل. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب... أهمها اللامبالاة وعدم العلمية لدى بعض الناشرين أو المؤلفين»^(١).

وبالإضافة إلى ما ماسبق من أسباب إهمال الناشرين العرب لبيانات النشر على صفحة العنوان نجد أن هناك أسباباً أخرى أهمها:

١ - التزوير والتزييف: أصبحت هذه الظاهرة معروفة لدى الكثيرين حيث تعتمد بعض دور النشر إلى اتخاذ هذا العمل مهنة. وفي معظم الحالات تقوم مثل هذه الدور بإعادة طباعة مطبوع نشرته دار أخرى دون أن تغير شيئاً فيه حتى إسم الناشر الأصلي حيث لا تترك أثراً يدينها على ما اقتزفته. ولا يستطيع المفهرس العربي عادة أن يعرف الحقيقة كاملة عن المطبوعات التي يفهرسها.

٢ - المعارضة السياسية في الأقطار: إن المصادر التي تنشر مطبوعات تتبنى فيها موقفاً معيناً مؤيداً أو

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ .

معارضاً لجهة أخرى كثيراً ما تغفل ذكر أي من
بيانات النشر.

٣ - عدم تطور صناعة النشر... دفع عدداً من المؤلفين إلى
أن يقوموا بأعمال التوزيع بأنفسهم أو عن طريق أفراد
ليست لهم صفة رسمية تؤهلهم للقيام بأعمال
التوزيع، دون أن يبين المؤلف شيئاً عن ذلك في
المطبوع وحتى لو ذكرت المطبعة فكثيراً ما لا تفيد
المفهرس العربي في شيء.^(١)

وإذا كانت هذه الأسباب والتعليقات قد تصدق أو لا تصدق على
النشر التجاري، إلا أن واقع الحال يختلف بالنسبة للنشر العلمي (الأكاديمي)
وذلك من منطلق أن لهذا النوع من النشر من الإمكانيات المادية (بشرية كانت
أم مالية) والمعنوية التي تستمدّها من تبعيتها للجامعة وسمعتها، مما يجعل
الأسباب الماضية لا تنطبق عليها، وبالتالي فإن إغفالها لهذا الحقل من بيانات
النشر تعد من الأمور غير الظاهرة أو الشائعة، ولكن لعل في إيراد هذه التعليقات
والأسباب الإشارة إلى أهمية وجود مثل هذه البيانات، وأن في إغفالها سلبيات
كثيرة تؤثر وبلاشك على مجال الفهرسة ومجال عمل الببليوجرافيات الوطنية أو
الإقليمية.... إلخ.

وعلى هذا تعد أوراق العنوان (Title Leaves) وما تحويه من معلومات
تتعلق ببيانات أساسية للنشر، وما لها من قواعد تنظمها، ذات أهمية خاصة لا
سيما وأن هذه المعلومات التي ترد عليها تكون ضرورية جداً لأداء أعمال فنية
بالمكتبة لها مساس بأطراف عدة كأمين المكتبة والمفهرس وحتى المستفيد..

(١) المرجع السابق، ص ١٠٣.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف التي تثبت إلى أي مدى تحدد صلتها بالبحث وأهم هذه الأهداف ما يلي:

١ - أن أوراق العنوان تتضمن معلومات هي في غالبيتها وصفية تثبت شخصية الكتاب المادية وبها يمكن أن يتميز كتاب عن آخر، وعلى هذا الأساس تعد ضرورة جدا. ونقص أية معلومة لأي سبب من الأسباب سيترتب عليه آثار سلبية على الكتاب يحد ذاته، وقد يكون سببا لرفض المكتبات أن تقتنيه لأنه سيشكل لها متاعب لا حصر لها هي في غنى عنها، خاصة إذا كانت تستخدم تقنية كالحاسوب في القيام بأعمالها.

٢ - تأثر بعض العمليات الفنية بالمكتبة ؛ ذلك أن تغيب أية معلومة نشرية كسنة النشر أو مكان النشر أو غيره سيجعل المفهرس في حيرة من أمره، وكم من كتاب كان مصيره التأخر وعدم إتاحتها للجمهور نظرا لأن هناك مشكلة تتعلق بفهرسته، ويتنظر أن تحل هذه المشكلة، أضف إلى ذلك أن غياب معلومات التأليف سيؤثر على فهرس المؤلفين، وعدم وضوح العنوان أو دقته سيؤثر على المصنف عند تحديده لرقم التصنيف الصحيح ومجموع هذا كله سيؤثر على سير العمل بالمكتبة.

٣ - أن غياب بعض المعلومات التي ينبغي أن ترد على صفحات أوراق العنوان له آثار غير جيدة على حق المؤلف الأدبي والمعنوي، وقد تلحق بالمؤلف بعض السمعة غير الجيدة بسبب إهمال قد يكون منه أو من الناشر لغياب معلومات ينبغي أن لا تفوت على كل ذي لب.

٤ - أن الببليوجرافية الوطنية متى ما وجدت ستلحق بركب المتضررين من غياب بعض المعلومات النشرية، التي يجب أن ترد على صفحات أوراق العنوان.

٥ - عند استخدام الكتاب كمرجع لأي بحث، فإنه لا يتصور أن لدى الباحثين جميعا نفس الكم المعرفي والإدراكي وحسن التصرف عندما يلاقون كتابا ناقص البيانات وله صلة بالبحث، وقد أخذت منه نصوص كاستشهادات مرجعية ؛ فإن غياب سنة النشر مثلا سيجعل الشك يدور حول حداثة المعلومات، وهل هي مواكبة للتطور. وإذا كان الناشر غير موجود سيثير الريبة حول مصدر الكتاب، وهل هو كتاب تجاري أم علمي. وكذا من الآثار السلبية التي لا حصر لها، خاصة عندما يريد أن يشير إلى كتاب مجهول المؤلف، هل سيدخله بالعنوان أو بالناشر ؟ تساؤلات قد لا تجد عند الكثيرين من الباحثين خاصة المبتدئين منهم إجابة شافية.

٦ - مع تعدد حالات نقص البيانات لمنشورات أي جهة أو دولة من الدول، إلى درجة أنها تشكل ظاهرة واضحة لنقص بيانات أوراق العنوان أو تذبذبها تكاملا ونقصا بين الحين والآخر سيؤثر وبلا شك على سمعة الناشر أو تلك الدولة أو الهيئة، وقد يوصفون بالجهل أو عدم الإدراك أو أنهم لم يتبلور مفهوم النشر لديهم، وهي صفات لا ريب أن الكثير من الناشرين يحب أن يتحاشاها وأن لا يوصف بها.. إذا الحل هو الاهتمام بهذه البيانات النشرية والحرص كل الحرص على تكاملها.

المواصفة الثالثة:

وهي بعنوان التوثيق - كشاف المطبوع، وصدرت من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تحت الرقم ١٩٧٥/٢٨٩٩، وتم إقرارها بعد ترجمتها ودراستها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تحت الرقم ١٩٨٤/٥٢٣، وتهتم هذه المواصفة بكيفية إعداد الكشافات وإخراجها، وتم من قبلها تعريف الكشاف بأنه «قائمة مفصلة مرتبة وفقا لإحدى الطرق المعترف بها لجميع المواضيع والأسماء الشخصية والأسماء

الجغرافية، والأحداث والأمور الأخرى المعالجة، مع الإشارة إلى مكان وجودها في المطبوع»^(١).

وتقدم هذه المواصفة مجموعة من القواعد لتمكين المؤلفين والناشرين والمحررين من إعداد كشافات لمطبوعاتهم بشكل يسهل على المكتبيين والباحثين وحتى البليوجرافيين استخدامها، وهذه المواصفة تصلح للكشافات التي تعد يدويا أو آليا على حد سواء.

ويكون ترتيب الكشافات في العادة إما هجائيا أو الترتيب المصنف للمداخل أو يمكن استخدام الترتيب الزمني أو الرقمي أو الرقمي الهجائي للمداخل (الأحداث التاريخية، الأسماء، براءات الاختراع، المواصفات، التقارير، أرقام التصنيف العشري العالمي... إلخ)، وهذه تعبر أيضا عن مجالات التطبيق بالنسبة لهذه المواصفة.

وقد يكون الكشاف عاما شاملا لجميع المواد التي يجب أن تظهر في قائمة واحدة، وقد يكون كشافا خاصا لكل مادة يمكن أن تستقل ويكون منها كشاف ؛ كالمؤلفين، الأشخاص، أو الهيئات، أو الأسماء الجغرافية أو الأماكن، أو للاختصارات أو الإشارات والرموز، الاستشهادات، والمواثيق، الإعلانات... إلخ.

وعند إعداد الكشاف يراعى النقاط التالية:

١ - إذا كان الكتاب أو أي مطبوع آخر غير مسلسل، يتألف من أكثر من مجلد أو جزء رقت صفحاته ترقيما مستقلا أو متتاليا، فيجب أن تسبق أرقام الصفحات في مداخل الكشاف، إشارات محددة للمجلد أو الجزء المناسب للمطبوع.

(١) "التوثيق - كشاف المطبوع: مواصفة عربية". المجلة العربية للمعلومات؛ مج ٦، ع ١٤ (تونس ١٩٨٥م)،

٢ - يوصى بإعداد الكشافات التراكمية للدوريات والمطبوعات المتسلسلة الأخرى بالإضافة إلى كشافات المجلدات.

٣ - في الكشافات التراكمية يجب ذكر الإرشادات للسنة أو التاريخ أو المجلد المناسب سابقة لأرقام الصفحات أو رقم المدخل... إلخ في مدخل الكشاف.^(١)

وعندما يصدر الكشاف بشكل مستقل عن الكتاب أو المطبوع فيجب أن يتضمن العنوان أو الرأس إسم المؤلف والعنوان ومكان النشر وتاريخه، كما تظهر على ورقة عنوان المطبوع المكشف. كذلك يجب أن يتضمن رأس كشاف الدورية أو أي مطبوع مسلسل آخر العنوان الكامل، ورقم المجلد، والفترة الزمنية التي يغطيها الكشاف أو أي مطبوع مسلسل آخر، وعلى العنوان الكامل، ورقم (أو أرقام) المجلد (أو المجلدات) والتواريخ المضمنة للمطبوع. وبالنسبة للمطبوعات بغير الحروف الرومانية (اللاتينية)، يوصى بأن يبين عنوان الكشاف تحويلاً للأصل. ويستخدم في ذلك المواصفات رقم (٢٣٣) التي بعنوان التوثيق - نقحرة^(٢) الحروف العربية بالحروف اللاتينية، هذه بالنسبة للغة العربية، هذا ولكل لغة مواصفة خاصة بها. كما يجب أن يتضمن الكشاف إسم (أسماء) الشخص (الأشخاص) المسؤول (المسؤولين) عن أي كشاف.^(٣)

وإذا ورد الكشاف في آخر المطبوع، فإن ترقيم صفحاته يكون مكملاً للترقيم العام لصفحات المطبوع. وإذا ظهر الكشاف في بداية المطبوع فإن

(١) المرجع السابق، ص ٦١.

(٢) نقحرة تعني: تلك الاستهلاقيات التي هي عبارة عن الحرف الأول من كل كلمة المكونة لاسم جمعية أو هيئة أو نحو ذلك.

(٣) التوثيق - كشاف المطبوع: مواصفة عربية، المرجع السابق، ص ٦١، ٦٢.

ترقيم صفحاته يكون مستقلا عن النص حيث يمكن استخدام الأرقام أو الحروف الهجائية في هذه الحالة وإن كانت الأخيرة هي الأكثر شيوعا في الاستخدام، وعند طباعة الكشافات التراكمية لعمل مستقل فإنه ينبغي إدراج صفحة العنوان الخاصة بالعمل أساسا لتمكين أن يخرج في مجلد مستقل، وترقيم صفحات هذا الكشاف مستقلة ولا تدخل مع الترقيم الشامل للمجلدات.^(١)

وفي آخر المواصفة توجد قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في مجال عمل المواصفة، وهذه المصطلحات باللغتين العربية والإنجليزية.

والملاحظ على الكتب العربية خلوها من أي نوع من الكشافات، فقل أن نجد كتابا قام ناشر عربي بنشره قد أدخل عليه الكشاف المناسب، وقد يكون مرد ذلك أساسا إلى عوامل عدة منها:

١ - أن الكثير من القائمين على أعمال النشر لا تتوافر لديهم الدراية الكاملة بكيفية إعداد الكشافات، أما أنهم أميين أو أنصاف متعلمين مهمهم الربح المادي فحسب.

٢ - أن الكثير من المؤلفين لا يعيرون أمر إعداد الكشافات لكتبهم أي إهتمام؛ إما لكون المشقة والصعوبة في إعدادها تقف حائلا دون عملها، أو أنهم أصلا لا يرون لذلك أهمية وكلا السببين في حد ذاتهما فيه ضرر بالمؤلف والمطبوع على حد سواء.

٣ - أن الناشرين يستسهلون طباعة الكتب بدون الكشافات لأن عملية إعداد الكشاف وتجهيزه طباعيا مكلف ومتعب وقد يؤخر خروج الكتاب إلى الأسواق، مما يعني ضررا ماديا كبيرا قل أن يجازف به ناشر.

(١) المرجع السابق، ص ٦٢ .

وفي الوقت نفسه نجد أن الوضع في الكتب الأجنبية مختلف تماماً، إذ نجد أن من النادر وجود كتاب في الأسواق يخلو من كشف، وغالباً ما تكون مسؤولية إعداد الكشف ملقاة على الناشر، والناشرون الأوروبيون يحرصون كل الحرص على ألا تخرج إصداراتهم من المطابع بدون وجود الكشف، ذلك أنهم أدركوا بشكل كبير وحس عال أهمية الكشف ومدى الحاجة إليه من قبل مختلف الجهات بالمكتبة، وفئات المستفيدين.

وهذا يجرنا إلى تتبع الفوائد أو الأهداف التي يرمي من ورائها إلى وجود الكشف في أي مطبوع، وهنا سوف يركز البحث على استعراض الفوائد المتعلقة بالكشافات المطبوعة والملحقة بالكتب سواء كانت كتباً مستقلة أو في سلسلة متتابعة. وفوائد وجود الكشافات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ - يساعد الباحثين في الوصول إلى ما يريدون بشكل ميسر وسهل وسريع، فإذا كان الباحث يريد أن يبحث عن إسم علم لشخص أو مكان أو مصطلح علمي فإنه بمجرد تتبع حاجته في الكشف حسب الترتيب المتبع سيوصله إلى أماكن تواجد ما يريد وأرقام صفحاتها.

٢ - سيسهل عمل المصنف الذي يعد اطلاعه على الكشف أحد روافد تحديد الموضوع للكتاب ومجالات بحثه، ولا سيما تلك الكتب التي تحمل عناوين رنانة يصعب معها التحديد الدقيق لموضوع الكتاب أو الاطمئنان لسلامة الاختيار لموضوع معين، والحل هنا هو استخدام الكشف الذي سيعطي انطباعاً جيداً عن موضوع الكتاب بشكل يطمئن معه إلى سلامة التحديد الموضوعي للكتاب؛ فالكشف كما سبق شرحه يحتوي مصطلحات أو

أعلاما أو أماكن جغرافية وكل ذلك يساعد كثيرا في أداء عمل المصنف على الوجه المطلوب.

٣ - يساعد المكشفين والمستخلصين بالمكتبة على أداء عملهم، عندما يريدون أن يدخلوا عنوان الكتاب في أحد الكشافات الشائعة الاستخدام؛ كالكشاف للكلمات الدالة في السياق (كويك)، إذا فإن رجوع المكشف إلى الكشاف يساعد على تحديد الكلمات ذات الدلالة القوية التي تخدم الموضوع بشكل كبير، كذلك إحصائي المستخلصات الذي يريد أن يعمل مستخلصا للكتاب فإن اطلاعه على الكشاف سيساعده كثيرا في تحديد تلك الكلمات التي سوف يستخدمها في مستخلصه، والتي تعبر بشكل كبير عن محتوى الكتاب الموضوعي.

٤ - أخيرا، إن وجود الكشاف بالمطبوع سيرفع من قيمته المعنوية لدى الباحثين والقراء على حد سواء؛ لأن وجود الكشاف سيعطي انطباعا جيدا لدى المستخدمين بأن الكتاب مكتمل العناصر سهل الاستخدام.

المواصفة الرابعة:

وعنوان هذه المواصفة هو التوثيق - المستخلصات للمطبوعات والتوثيق، وهي مواصفة صادرة أصلا عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) برقم ٢١٤ / ١٩٧٦، وقد تبناها مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، حيث ترجمها ووزعها على الأعضاء من الدول العربية لدراستها ومناقشتها ومن ثم إقرارها بشكل نهائي حيث خرجت تحت الرقم ٥٢٥ / ١٩٨٤، إذ أصبحت نافذة التطبيق بعد ذلك من قبل جميع الأعضاء.

ويرجع السبب في تبني هذه الموصفة من قبل مركز الموصفات والمقاييس إلى الشعور المتزايد بالقلق حول تفاقم مشكلة الوثائق العلمية والتقنية والوثائق الإعلامية والتعليمية الأخرى كما ونوعاً، وزادت أهمية تحديد المحتوى الأساسي لكل وثيقة بسرعة ودقة وذلك لإتاحتها للمستفيدين الذين يرغبون في الاطلاع على أدب الموضوع لأي مجال بشكل مختصر لمعرفة ما يتناسب مع متطلباتهم ورغباتهم وبطبيعة الحال فإن عمل المستخلصات هو من مسؤولية المؤلف بالدرجة الأولى وربما ساعده أحد المحررين عند الضرورة وذلك عندما تقتضي الحاجة إلى مثل هذه المساعدة.

وهذه الموصفة لا تتعلق فقط بالمستخلصات الخاصة بالكتب التي توضع مع المتن، بل يتعدى ذلك إلى الدوريات، والوثائق الحكومية والدراسات التي تخرج بشكل مستقل... إلخ، والذي يهمننا من هذه الموصفة هو مجال استخدامها بالكتب، وغير ذلك من المجالات فإن التعرض له يعد من قبيل الاستطراد غير المفيد.

وينبغي أن يكون المستخلص ممثلاً وبشكل مختصر ودقيق لمحتويات الوثيقة (الكتاب) دون تفسير أو نقد، وبدون تمييز لكاتب المستخلص، ويجب أيضاً أن يكون المستخلص إعلامياً بقدر ما يسمح به نوع الوثيقة وأسلوبها، أي يجب أن يعرض أكبر قدر من المعلومات الكمية والنوعية المضمنة بالكتاب.

وتحدد الموصفة الغرض من المستخلصات واستخدامها بالنقاط الآتية:

١ - تحديد مدى الصلة بالوثيقة، إذ إن المستخلص الجيد يمكن القراء من تحديد المحتوى الأساسي بسرعة وبدقة، وتقرير مدى صلة الوثيقة باهتماماتهم، ومن ثم تقرير مدى الحاجة لقراءة الوثيقة كاملة.

٢ - تحاشي قراءة النص الكامل للوثائق الهامشية ؛ حيث يحصل القراء الذين تمثل الوثيقة اهتماما هامشيا بالنسبة لهم على معلومات كافية عن المستخلص مما يجعل قراءتهم للوثيقة (الكتاب) بكاملها غير ضرورية.

٣ - فائدة البحث عن كامل النص باستخدام الحاسوب، إذ تعد المستخلصات مهمة للبحث عن كامل النص لأغراض الإحاطة واسترجاع المعلومات.

٤ - الاستخدام في الوثائق الأولية المحددة ؛ حيث تكون التوجيهات الموجة لمؤلفي الوثائق والمطبوعات الأخرى... ذات فعالية كبيرة.^(١)

وحددت المواصفة مجالات التطبيق المتعددة، ولكن الذي يهمنا منها إثبات فقط هما الكتب، والرسائل الجامعية ؛ حيث فصلت بالنسبة للرسائل الجامعية بالنسبة للمستخلصات الخاصة بها، إذ يمكن أن تكون مستخلصاتها بشكل مستقل، وفي الوقت نفسه يمكن تضمينها الرسالة نفسها. إلا إذا تم تحويل الرسالة الجامعية إلى كتاب فإن الأمر يختلف، إذ ينطبق عليها ما ينطبق على الكتب، التي يكفي بوجود مستخلص واحد في كتاب يعالج موضوع متجانس، لكن من الضروري وجود مستخلص لكل فصل إذا اشتمل الكتاب على عدة موضوعات، أو إذا كان المجلد عبارة عن مجموعة أوراق لمؤلفين مختلفين مثل الحلقات الدراسية، أو الندوات... إلخ.

وينبغي أن يكون المستخلص حاويا للمعلومات التالية:

١ - الغرض الذي يبين الهدف الأساسي ومجال الدراسة وأسباب كتابة الكتاب إلا إذا كانت هذه الأسباب واضحة من عنوان الكتاب أو يمكن استنتاجها من باقي المستخلص.

(١) "التوثيق - المستخلصات للمطبوعات والتوثيق : مواصفة عربية" . المجلة العربية للمعلومات؛ مج ٦،

٢ - المنهجية وفيها تصف التقنيات أو الأساليب إلى الحد الضروري للاستيعاب فقط. لكن عرف التقنيات الجديدة بوضوح. صف المبدأ المنهجي الأساسي ونطاق العملية والدقة التي يمكن الحصول عليها. أما بالنسبة للوثائق غير المعنية بالعمل التجريبي، فصف مصادر البيانات وطرق معالجتها.

٣ - النتائج والاستنتاجات حيث يجب أن تعرض النتائج والاستنتاجات بوضوح، ويمكن استخلاصها مع تفادي الإسهاب. لكن يجب التمييز بين الخلد والحقيقة.

٤ - المعلومات المكملة تضعها ضمن النتائج أو المعلومات العرضية بالنسبة للغرض الرئيسي ولكنها ذات قيمة مثل تعديلات الطرق والمركبات الجديدة، والثوابت الفيزيائية المعتمدة حديثاً، والوثائق أو مصادر المعلومات... إلخ يبينها بوضوح، على ألا تؤدي إلى تحويل الانتباه عن الموضوع الرئيسي للكتاب.^(١)

وبالنسبة للمكان المفضل لوجود المستخلص على الكتب فإن المواصفة تحددها في ظهر صفحة العنوان أو في الصفحة اليمنى التالية لها للكتب الأجنبية واليسرى للكتب العربية. وتوضع المستخلصات المستقلة للفصول على صفحاتها الأولى أو الصفحات التي تسبقها.

ويفضل أن يكون مجموع كلمات المستخلص الخاص بالكتب لا تزيد عن (٢٥٠) كلمة بحيث يحرص على انتقائها وتعبيرها الدقيق لمحتوى الكتاب أو الفصل من كتاب. أما الرسائل الجامعية فينبغي ألا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٥٠٠) كلمة، وهذا الكم كاف متى ما تمت العناية وحسن اختيار الكلمات التي تعبر عن محتوى الرسالة بشكل دقيق ومفيد.

(١) المرجع السابق، ص ٨٨ .

وتشتمل المواصفة على توجيهات لصياغة المستخلصات تتعلق بالأسلوب المحبذ لعمل الفقرات، ويفضل استخدام الأفعال المبينة للمعلوم والضمائر الشخصية، وتضمن المستخلص بعض المصطلحات ذات الدلالة القوية على الموضوع وبعض نصوص الكتاب المفيدة.

والمواصفة تورد أمثلة لمستخلصات في مجالات عدة ومواضيع متفرقة باللغتين العربية والإنجليزية، وهي تساعد كثيرا الذي يقوم بعملية الاستخلاص على الاستيعاب الأمثل لكامل تعليمات إعداد المستخلصات. كذلك ضمن هذه المواصفة قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في مجال عمل المستخلصات وهي تساعد المسؤول عن المستخلص على أداء عمله على الوجه الأكمل.

وعمل المستخلصات عمل شائع بالنسبة للكتب الأجنبية، التي قل أن تجد من بينها كتابا قد صدر دون وجود مستخلص من إعداد مؤلف الكتاب أو مترجمه أو محرره أو حتى الناشر إذا لم يكن المؤلف قد صاغه. المهم أن الكتاب لا يمكن أن يطرح بالأسواق للتوزيع أو التسويق إلا بوجود هذا المستخلص، خاصة أن له أهمية قصوى يهتم بها القاريء وتساعد به بشكل كبير على اتخاذ القرار باقتناء الكتاب أو التخلي عنه، وهل يلامس احتياجات بعض القراء أم أنه بعيد كل البعد عن ذلك. ذلك أن المستخلص سيعطي الهوية الموضوعية للكتاب في سطور قليلة تمكن القاريء من قراءتها في الغالب في وقت قصير وبالتالي سيشكل عنده موقفا معينا حيال الكتاب ؛ هل من الضروري إقتناؤه أم لا توجد هناك حاجة مباشرة لاقتنائه ؟

إلا أن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للكتب العربية التي تعاني من فقر مزمن في وجود مثل هذه المستخلصات ؛ فالكتب العربية تصدر وهي خالية تماما إلا ما ندر من وجود مستخلص علمي دقيق معبر عن حقيقة محتوى الكتاب، وحتى تلك المستخلصات التي وضعها الناشر أو حتى المؤلفون تجد صياغتها

غير علمية، ولم يطبق عليها أي معيار علمي ويغلب عليها طابع الدعاية والتضخيم؛ ذلك أن الهدف من وجود المستخلصات في الكتب العربية في أحيان كثيرة ليس مساعدة القارئ للوصول إلى القرار السليم لموضوع الكتاب، وإنما الهدف هو تشجيع القراء على اقتنائه وشرائه بغض النظر عن ميولهم، وهل يلبي غرضاً من أغراضهم أو اهتماماتهم. وعلى هذا فإن مثل هذه المستخلصات تعد غير علمية على الإطلاق، وهي بعيدة عن الصياغة الأمينة السليمة المتوافقة مع ما جاء حول طريقة إعدادها، حيث لا يمكن الاعتداد بها في عمل المستخلصات الحاسوبية. لكن لعل الوضع يفرز لنا بعض الإيجابيات، وأقصد بها الكتب العلمية التي تصدرها جهات علمية رزينة كمؤسسات أكاديمية أو هيئات ومنظمات تعنى بالبحوث الجادة، فمثل هذه النوعية من الجهات لو استخدمت المستخلصات في إصداراتها فإنها لن تبالغ أو تضخم من أي عمل قامت بنشره وستكتفي بوضع المستخلص المعبر لواقع الكتاب، وسيخرج المستخلص متوافقاً مع ما صدر حوله من تقنيات موحدة.

إذا ما علاقة هذه المواصفة بموضوع البحث والدراسة؟ هذا يتضح جلياً من استعراض الأهداف التي جاء بعضها في الصفحات السابقة، والتي كانت السبب من وراء التفكير في عمل المستخلصات وتضمينها الكتب. ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

١ - إن عمل المستخلصات يعد من الأعمال العلمية الرصينة ذات القيمة المرتفعة، وذات المردود الطيب على الكتاب والمؤلف.

٢ - تساعد المستخلصات كثيراً القراء وزوار المكتبات التجارية في عملية اقتناء كتاب ما أو عدم شرائه، إذ يحدد المستخلص الهوية الموضوعية للكتاب في سطور قليلة، وما على القارئ أو الشاري إلا أن يقرأها ليعرف مدى الحاجة إليه من عدمها.

٣ - يسهل وجود هذه المستخلصات في الكتب أو الرسائل الجامعية من عملية إعداد الخدمة المعلوماتية المحسبة، إذ إن وجود هذا المستخلص يساعد كثيراً لإدخاله بالحاسوب مع معلومات بيليوجرافية عن الكتاب، وهذه المستخلصات التي سوف توزع موضوعياً على المستخدمين سوف تساعدهم في تحديد الكتب أو الرسائل الجامعية أو أية مطبوعة أخرى التي تتعلق ببحثهم أو دراستهم أو مجال اهتماماتهم، التي ينبغي طلبها ومحاولة الحصول عليها في أقرب وقت ممكن.

٤ - إن خير من يضع المستخلص هو المسؤول عن الكتاب أو المطبوع أو المقال سواء كان مؤلفاً أو مترجماً أو محرراً أو معداً أو جامعاً... إلخ، وعلى هذا فإن الوجود المسبق للمستخلص سوف يقطع دابر تلك الاجتهادات التي قد يصاحبها الخطأ أو النسيان من الأشخاص الذين سوف يكلفون بوضع المستخلص لهذا الكتاب أو تلك الرسالة، ووجود المستخلص الذي هو من جهد المؤلف أو المترجم... إلخ يعد ضماناً جيداً للمستخلص من حيث درجة التعبير للمحتوى الموضوعي للكتاب وغيره من أوعية المعلومات.

٥ - يساعد هذا النظام ويسرع على تبادل أوسع للمعلومات إما على شكل إقليمي أو دولي؛ وذلك بالاشتراك بأحد الأنظمة العالمية للمعلومات التي تسمى بينوك المعلومات التي تعني بمثل هذه المستخلصات سواء كانت هذه المستخلصات لكتب أو رسائل جامعية أو تقارير علمية... إلخ.

٦ - أن الباحثين الذين يطالبون بقراءة أدب موضوع معين كموضوع التصنيف، إن هذا الوضع سيشكل عقبة أمام الباحث في غياب المستخلصات لما حدده من مراجع لكثرة المنشور، خاصة إن تجاهل أي مرجع منها سيجعل الباحث في حيرة، إذ لربما أن الذي تركه يكون له صلة قوية بالبحث، وفي الوقت نفسه فإن قراءة كل هذه المواد تأخذ من الوقت والجهد الشيء الكثير.

إذا الحل لهذه المعضلة هو وجود المستخلصات العلمية التي سوف تساهم الباحث في تحديد المواد التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثه أو تلك المواد التي يفضل الاطلاع عليها لعلاقتها النسبية بموضوعه من المواد التي سيقدر استبعاد البتة من إهتمامه. ووجود المستخلص ضروري جدا ويساعد على تطور البحوث وتقديمها ؛ وذلك بتقديم هذه الخدمة التي تسمى في عر المكتبيين بالإحاطة الجارية.

٧ - ينبغي أيضا أن يركز على قضية أن خير من يضع المستخلص هو المسؤول عن المحتوى الوثيقة ليس فقط لأنه الأعرف بالمحتوى الموضوعي للوثيقة فحسب، ولكن لسبب آخر أيضا يرجع إلى أنه لو ترك مسؤولية إعداد المستخلص إلى المكتبات ومراكز المعلومات فإنه يترتب على ذلك شيان هما أ - تأخر عمل المستخلص للوثيقة ؛ لأن الكم الكبير من الكتب والمطبوعات التي تنتظر عمل المستخلاصات اللازمة لها سوف يستقطع المكتبة وقتا زمنيا لا يستهان به.

ب - ضعف المستخلص وعدم دقته الذي ينتج في الغالب من السرعة إعدادة أو عدم تمكن المستخلص من الموضوع، إما لضعف في المستوى التعليمي له أو لقلة خبرته وكل ذلك له تبعات ليست طيبة على الباحثين.

٨ - إن وجود خدمة المستخلصات وتوفيرها أصبحت من الخدمات توجد في المكتبات ومراكز المعلومات ذات الخدمات الجيدة، بل أصبحت ضمن الخدمات الضرورية التي يجب على المكتبة أن تقدمها لمستفيها وروادها، سواء قدمت بمقابل أو بدون رسوم، المهم هو وجودها وتوافرها بالمكتبة.

وعلى هذا فإن أهمية هذه المواصفة ومدى علاقتها بموضوع البحث، لا يعترضها الشك بأنها قوية وضرورية ومهمة للأسباب الآتية الذكر.

المواصفة الخامسة:

وعنوانها هو التوثيق - التقييم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد)، الطبعة الثانية. وأصل هذه المواصفة صادر من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) برقم ١٩٨٦/٣٢٩٧، وقد تبنت هذه المواصفة مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ضمن البرنامج العمل الفني للمنظمة لترجمة مواصفات أساسية في التوثيق والمعلومات، وتم دراستها ومناقشتها من قبل الأعضاء بالمنظمة، وإقررت واعتمدت كمواصفة قياسية عربية تحت رقم ١٩٨٨/٥٨١، وهذه الطبعة من المواصفة هي تحديث للمواصفة القياسية العربية رقم ١٩٨٤/٥٨١.

وتشرح هذه المواصفة العربية كيفية استعمال هذا النظام (ردمد / ISSN) وكيفية تحديد أرقامه من أجل استخدامه للمطبوعات المسلسلة التي تصدر في شكل متتابع إسبوعي، أو شهري، أو سنوي، وتحمل تسميات عديدة أو زمنية، ويراد لها أن يستمر في الصدور لفترة غير محددة، وتتضمن المسلسلات:

- ١ - الدوريات، كالمجلات والصحف... إلخ.
- ٢ - الحوليات كالتقارير، والكتب السنوية، والأدلة... إلخ.
- ٣ - محاضر الجلسات.
- ٤ - القرارات والوقائع الخاصة بالجمعيات.
- ٥ - سلاسل الكتب.

والمتفحص لمجالات التطبيق يلاحظ أن الذي له علاقة مباشرة بالبحث من البنود الماضية بندان فقط هما: البند الثاني والخامس، أما باقي البنود فلا تدخل في نطاق البحث، وبهذا سيكون تطبيق هذه المواصفة من وجهة النظر هذه فقط.

ويتكون (ردمد / ISSN) من ثمانية أرقام عربية من صفر إلى ثمانية والرقم التاسع هو رقم التدقيق، وعند كتابة هذا الرقم يجب أن يميز في الطباعة فيكون واضحاً للعين المجردة مقرؤاً بيسر، وأن يكون مسبقاً بالسابقة (ردمد) للكتب العربية، و (ISSN) للكتب الأجنبية. وأصل ردمد مكون من الحروف الأولى للرقم الدولي المعياري للدوريات، أما أصل (ISSN) فقد جاء من الكلمات الآتية (International Standard Serial Numbering)، والمثالان الاتيان يوضحان طريقة العرض لهذا الرقم الدولي:

المثال الأول: ردمد ٢ - ٦٧٩٥ - ٤٣٢١

المثال الثاني: ISSN 4321 -- 6795 -- 2

ويستخدم رقم التدقيق الذي يأتي آخر الرقم للتأكد من صحة الرقم، التي يكون عملية التأكد من صحته ميسرة بالنسبة للجهات التي تستخدم الحاسوب في إدارة أعمالها. ويعرف صحة الرقم باستخدام الطريقة نفسها التي استخدمت مع الترقيم الدولي المعياري للكتاب (تدمك، ISBN)، وذلك باستخدام المعامل (١١) الذي يقسم على ناتج جمع محصلة عملية ضرب الرقم الدولي المعياري للمسلسلات بما يقابله من الأعداد من ١ - ١٠، فإذا كانت نتيجة القسمة تمت بدون باق فالرقم صحيح، وإلا كان الرقم غير صحيح إذا كانت النتيجة غير ذلك.

ويجب أن يطبع (ردمد / ISSN) في موقع بارز على كل عدد مسلسل ؛ كالغلاف الأمامي أو الخلفي أو صفحة العنوان أو شارة الاختام، ويجب أن يسبق الاسم المختصر كما مر سابقا، وإذا كان العمل مكونا من أجزاء وكل جزء هو عبارة عن مسلسل فإن كل جزء يأخذ رقما خاصا به ويوضع في مكان بارز أيضا وواضح، ويفضل الأماكن السابق ذكرها.

وتركز هذه المواصفة على أن لا يخصص سوى (ردمد / ISSN) واحد لكل عنوان سلسلة، ويكون ملازما لها إلى الأبد وإذا غير عنوان السلسلة، فإنها تأخذ رقما جديدا، والرقم القديم ينتهي استخدامه بشكل نهائي. هذا بالإضافة إلى بعض الإرشادات التي تتعلق بكيفية اختيار عنوان السلسلة وكيفية الاتصال بالمركز العالي لبيانات المسلسلات المعروف بـ (ISDS International Centre) الذي يساعد كثيرا من الجهات في تزويدها بالقواعد الخاصة باختيار الأملل لعنوان السلاسل.

وملحق بالمواصفة قائمة بعناصر بيانات النظام الدولي لبيانات المسلسلات (ISDS) التي تهدف إلى تعريف المستفيدين من هذه المواصفة بمجالات الاستخدام وعناصر التطبيق، والحقت بها أيضا قائمة شاملة بالمصطلحات الفنية المستخدمة لغرض إعداد هذه المواصفة، التي تدخل في نطاق مجالات اهتمامها، وهي بلا شك مفيدة في تسهيل فهم بعض المصطلحات التي ترد أو المستخدمة في ثنايا الحديث عنها، بحيث تعطي القاريء لها دلالات كل مصطلح ومعانيه، وبهذا تسهل له الكثير من المصاعب التي قد تحد من فهم أفضل للمواصفة.

وما يزال هذا النظام شبه مهمل في الكثير من دول العالم العربي، وحتى الدوريات أو المسلسلات التي نرى عليها أرقام هذا النظام نجد أنها تصدر في بلدان أجنبية أو أنها تطبع بها، ولا توجد أسباب مقنعة لتجاهل تطبيق هذا

النظام، سوى عدم إدراك القائمين على هذه المطبوعات المسلسلة بأهمية استخدامه، وهذا يمثل وجهة النظر العربية، أما في أوروبا وأمريكا فالوضع مختلف تماما؛ إذ نجد استحالة تامة أن تصدر دورية أو أية مطبوعة مسلسلة دون أن يكون مثبتا عليها أرقام هذا النظام، ولعل مرد ذلك للمستوى الفكري المتقدم والإحساس بالمسؤولية والشعور بالفوائد المتعددة التي يمكن أن تجني من وراء تطبيق هذا الترتيم (ردمد / ISSN).

أما بالنسبة لفوائد تطبيق أرقام هذا النظام (ردمد / ISSN) التي تبرر وجوده كأحد المواصفات القياسية التي يهتم بها البحث فهي نفسها الأهداف والفوائد التي سبق ذكرها في المواصفة الأولى التي بعنوان، التوثيق — الترتيم الدولي المعياري للكتب (ردمد، تدمك، ISBN) فأهداف كلا النظامين واحدة، وغاياتهما مشتركة، وما يمكن أن يقال عن الأول (تدمك / ISBN) هو نفسه منطبقا بشكل كبير على الثاني (ردمد / ISSN)، ولهذا سوف يكفي البحث بالإحالة إلى ما قيل عن فوائد أو أهداف المواصفة الأولى (تدمك / ISBN) لتكون هي نفسها ذات علاقة بهذه المواصفة (ردمد / ISSN). خاصة إذا أدركنا أن نظام تركيب هذه الأرقام موحدا في كلتا المواصفتين، نفس الأسلوب والطريقة والاختلاف الوحيد هو أن الترتيم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد / ISSN)، أقل في تركيبه برقم واحد فقط عن الترتيم الدولي المعياري للكتاب (تدمك / ISBN) إذ الأول يتكون من ثمانية أرقام والتاسع رقم التدقيق، بينما الثاني يتكون من تسعة أرقام والعاشر رقم التدقيق. وكلا الرقمين يستخدم المعامل (١١) للتدقيق على صحة الرقم حسب الطريقة التي ذكرت سابقا، والاختلاف الآخر هو في السابقة التي تسبق كل رقم عند إثباته على المطبوع، إذ إن الأول يستخدم السابقة (تدمك، ردمك / ISBN)، بينما تستخدم الثانية السابقة (ردمد / ISSN).

المواصفة السادسة:

وقد صدرت بعنوان التوثيق — عناوين الكعب للكتب والمطبوعات الأخرى. وهي صادرة أصلاً من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) برقم ١٩٨٥/٦٣٥٧، وتم تبني هذه المواصفة من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، حيث تمت مناقشتها ودراستها ومن ثم إقرارها من قبل المركز، إذ صدرت عنه برقم ١٩٨٦/٨٦٦، وبهذا أصبحت سارية المفعول من عام ١٩٨٦ م.

وتهدف هذه المواصفة العربية إلى «تمكين ناشري الكتب والدوريات والتقارير الفنية والمطبوعات المماثلة الأخرى من تطبيق قواعد قياسية لكتابة عناوين الكعب للكتب أو أي تعريف مماثل آخر بها لصالح مستخدمي المكتبة وباعة الكتب وغيرهم»^(١).

وتتميز هذه المواصفة بشمولية التطبيق واتساع مجال الاستخدام؛ فهي تشمل بالإضافة إلى الكتب المطبوعات على أنواعها والسلاسل والدوريات والتقارير وأشكال الوثائق الأخرى... إلخ، سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة، كتب أصلية التأليف أم تقارير سنوية.

والمقصود بالكعب هو: «ذلك الجزء من المجلد الذي يتضمن الحواشي أو الطيات الداخلية للأورلق المحيطة أو المدبسة أو المصمغة أو المثبته معا بأي طريقة أخرى بما في ذلك الجزء المناظر من الحافظة أو الغلاف الخارجي»^(٢).

(١) "التوثيق — عناوين الكعب للكتب والمطبوعات الأخرى : مواصفة عربية". المجلة العربية للمعلومات،

مج ٩ ، ١٤ (مارس ١٩٨٨ م)، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

وتوجد ثلاث طرق لكتابة الكعوب هي:

— عنوان الكعب المستعرض ؛ (الكتابة هنا أفقية عندما يكون الكتاب في الوضع العامودي، انظر الشكل رقم ؛ ١)

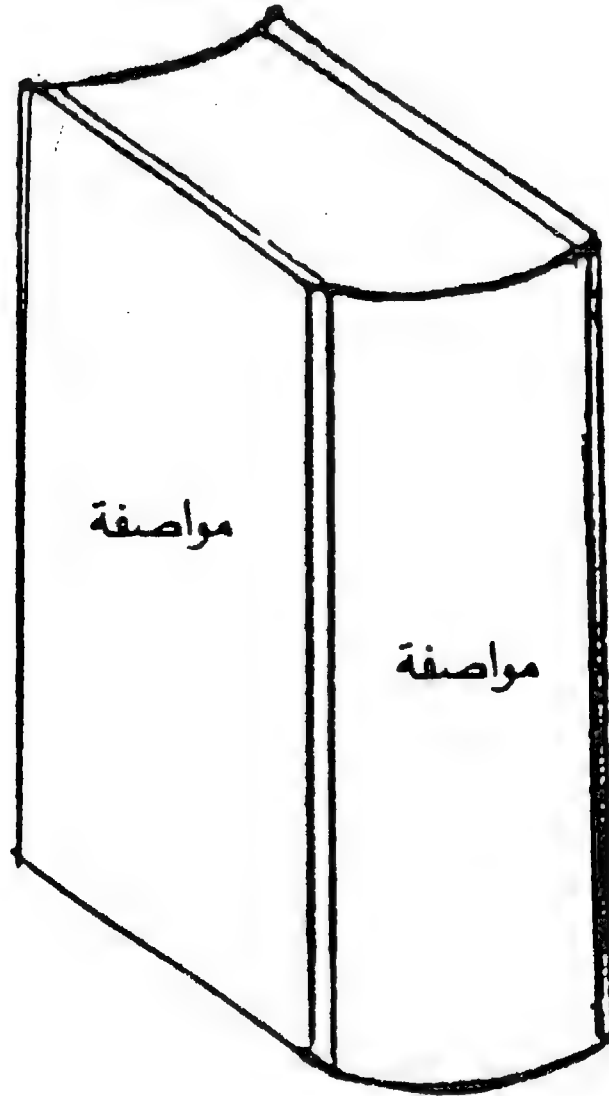
— عنوان الكعب الهابط ؛ (يقرأ من أعلى الكعب إلى أسفله والكتاب في الوضع العامودي، انظر الشكل رقم ؛ ٢)

— عنوان الكعب الصاعد ؛ (يقرأ من أسفل إلى أعلى والكتاب في الوضع العامودي، انظر الشكل رقم ؛ ٣)

ويجب أن يراعى ترك مكان مناسب للحقل التعريفي المكتبي الذي يحتوي عادة على رمز استدعاء الكتاب الذي يصمغ أو ينقش على الكعب أو يكتب على ورقة ملصقة به. (انظر الشكل رقم ؛ ٣)

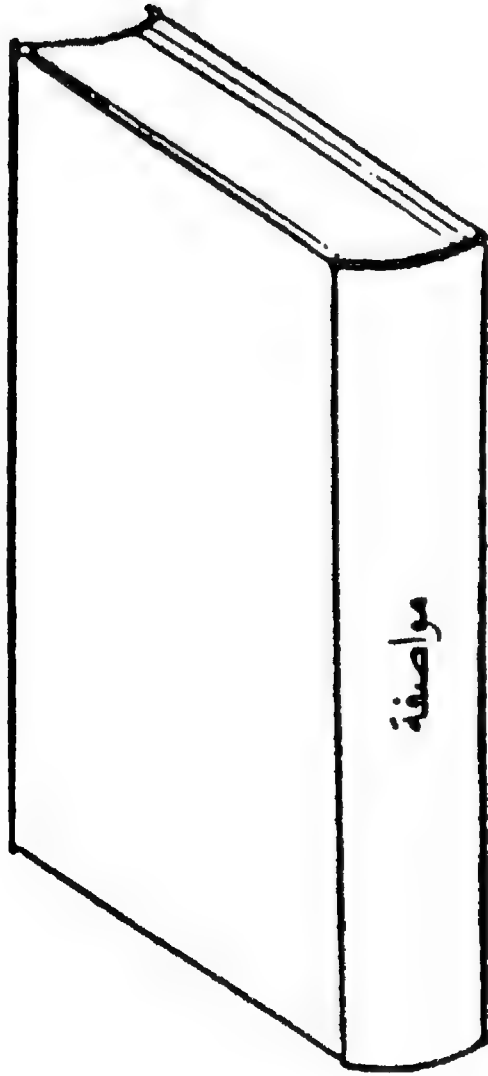
وعند استخدام كعب الكتاب لكتابة العنوان والمعلومات الأخرى، فإنه يجب أن يتكون عنوان الكتاب على كل من الكعب، والغلاف الإضافي مطابقا لعنوان صفحة العنوان، ويضاف إسم المؤلف إلى عنوان كعب الكتاب كلما أمكن ذلك، كما يجوز إضافة إسم الناشر سواء كان فردا أو هيئة أو معلومات أخرى إذا كان هناك فراغ كاف، وبالنسبة لمطبوعات المسلسلة يضاف إلى عنوان السلسلة التي يرد في كل مجلد رقم المجلد. ويفضل استخدام عنوان الكعب المستعرض وذلك لإمكانية قراءته بسهولة من قبل المستخدم، وإذا لم يمكن لأي سبب فيستخدم عنوان الكعب الهابط. ويجب أن تكون الطباعة بأسلوب يتيح القراءة السهلة من قبل المستفيد من اجل سرعة التعرف على الكتب المرفقة.

وعلى الناشر أن ينتبه إلى أنه يجب ترك مسافة كافية لا تقل عن ثلاثة سنتيمترات (٣٠ مم) في أسفل الكعب (انظر الشكل رقم ؛ ٣) لتتيح



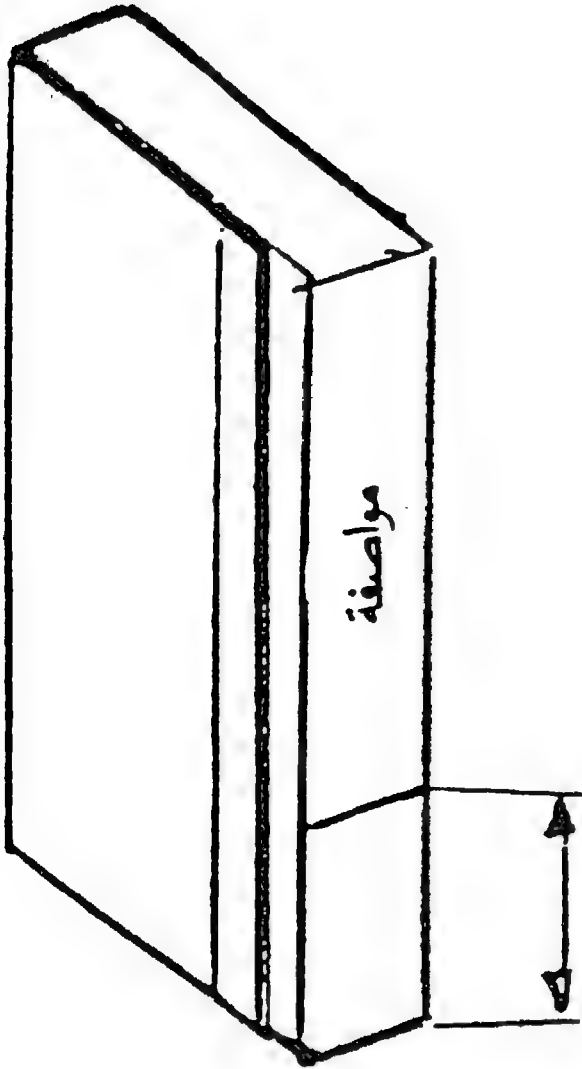
شكل (١)

عنوان كعب مستعرض



شكل (٢)

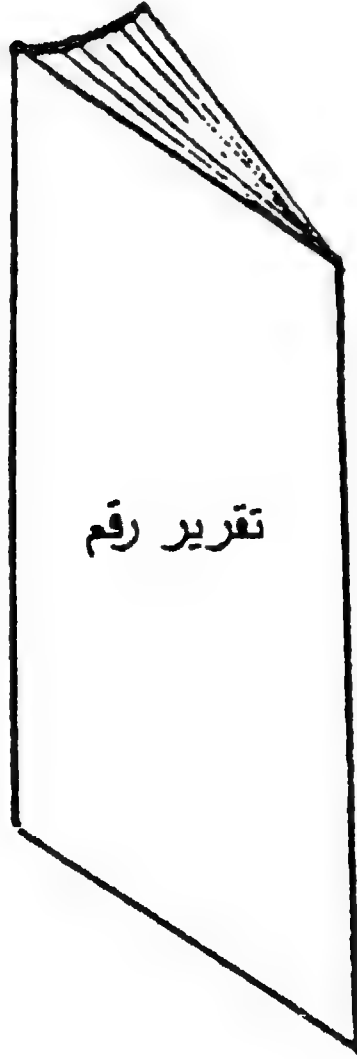
عنوان كعب هابط



الحقل التعريفي
المكتبي

شكل (٣)

الحقل التعريفي المكتبي



شكل (٤)

عنوان الحاشية

للمكتبات والمؤسسات الأخرى إضافة الرقم الخاص باستدعاء الكتاب لكعب الكتاب بكل يسر وسهولة.

وعندما لا يسمح المطبوع باستيعاب عنوان كعب الكتاب لقلة سماكة الكتاب أو لأي سبب آخر فعند ذلك «يجب استخدام حاشية الكتاب بدلا عنه قريب من حاشية الكعب (طية المركز) ويجب أن يكون محتوى عنوان الحاشية وتصميمه الطباعي هو نفس المحتوى والتصميم الطباعي لعنوان الكعب»^(١). (انظر الشكل رقم ٤ ؛ ٤)

وقد ألحق بالموصفة قائمة بيليوغرافية عن المواصفات التي تستخدم مع هذه الموصفة، وكذلك ألحق بها قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في هذه الموصفة التي تساعد في فهم أوسع وإدراك أفضل لجميع معطياتها أو المقصود منها.

وليس هناك من شك أن هذه الموصفة لها علاقة كبيرة بالبحث ونطاقه من منطلق أن أهداف هذه الموصفة تخدم الموضوع ، وهي تدور حول النقاط التالية:

١ - أن استخدام نظام التكعيب في الكتب وغيرها يساعد المستفيدين من المكتبة على معرفة المواد التي يريدونها عندما تكون على الأرفف دون الحاجة إلى تحريكها، خاصة وأن بعض الكتب قد تشترك في ترقيم واحد من أرقام التصنيف، لأنها تتحدث في مجال موضوعي واحد، ويصبح التكعيب هنا مسهلا لعملية الحصول على المواد.

(١) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

٢ - أن المكتبات التجارية التي لا تستخدم أي نظام للترقيم وإنما تستخدم التوزيع الموضوعي للكتب وغيرها، وفي هذا الحالة تكون الحاجة لمثل هذا النظام في منتهى الأهمية، إذ إن المشتري للكتب سيسهل عليهم متابعة قراءة عناوين الكتب بدون الحاجة إلى تحريكها من مكانها، إلا إذا كان هذا ضروريا حين يرى أن هذا الكتاب له علاقة بما يبحث عنه.

٣ - إن كلا الهدفين السابقين يساعدان كثيرا كما قلنا على عدم تحريك المستفيد للكتب سواء كان بالمكتبة أو محل بيع الكتب، وهذا يترتب عليه سلامة الكتب وأمنها من الاستهلاك السريع في حالة غياب تطبيق هذا النظام، فلك أن تتصور الأثر الذي سيلحق بالكتاب من كثرة تحريكه، مما قد يؤدي إلى استهلاكه بسرعة أو قد يتطلب صيانتَه بتجليده أو ترميمه، وفي كلتا الحالتين يترتب عليه تكاليف مالية للصيانة أو الاستبدال بالنسبة للمكتبة أو خسارة الكتاب من قبل المكتبة التجارية نظرا لعدم قبول المشتري شراء كتاب بهذا الصورة من الضرر.

٤ - إن استخدام نظام التكميع سيلقي بظلاله على الناحية الجمالية للكتاب أو المطبوع المسلسل، فالناحية الشكلية سوف تتحسن بشكل كبير وسيصبح المنظر الخارجي للكتاب شبه متكامل العناصر، وهذه ميزة تفتقدها الكتب التي لا تستخدم التكميع.

والملاحظ أن الكتب العربية تستخدمها، ولكن ليس بشكل موسع ولا منظم، ولا تخضع لأي قانون أو قياس؛ فتجد أن المصمم قد يرى استخدام أكثر من نظام تكميع على الكتاب الواحد فيستخدم نظام الكتابة المستعرضة والأفقية في آن واحد، يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الناشرين لا يحسب

للمساحة التي يجب أن تترك للحقل التعريفي المكتبي، والنتيجة تكون أن جزءاً من المعلومات التي قد تكون مهمة تذهب تحت ملصق الرمز الخاص باستدعاء الكتاب بالمكتبة؛ فالمكتبة سوف تستخدم هذا الجزء من الكعب ولن تتركه لتستخدم جهة أخرى من الكتاب، إذا يجب على الناشرين أن يراعوا ذلك. ووجود مثل هذه الملاحظات يدل دلالة واضحة على غياب المقاييس أو المعايير التي تحكم هذه العملية، والموجود الآن إنما هو اجتهادات فردية قد يكتب لبعضها النجاح أو الفشل، وهذا لا يمنع أيضاً من أن تكون هناك مؤسسات علمية تهتم بالتكعيب العلمي الدقيق، ولكن ليس هذا هو الشائع.

والحال يختلف تماماً بالنسبة للكتب الأجنبية التي لا تخلو من تطبيق هذا النظام، وهذا من منطلق تلك المواصفات والمقاييس التي تحكم العملية برمتها. وليس من اجتهادات أو إرهابات قد تظهر على السطح بين الفينة والفينة، بل هي ثوابت يلتزم بها جميع من يقوم بالنشر بإوروبا أو أمريكا.

المواصفة السابعة:

وهي بعنوان التوثيق — عرض معلومات السلسلة. وهي من جهود المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، التي صدرت عنها تحت الرقم ١٩٨٥/٧٢٧٥، وتم اعتمادها كمواصفة قياسية عربية بعد أن تبنتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين — مركز المواصفات والمقاييس، ودرسها وناقشها جميع أعضاء المنظمة من الدول العربية، وتمت الموافقة عليها وإصدارها كمواصفة قياسية عربية تحت الرقم ١٩٨٦/٨٦٧، بعد صدورها بلغتها الأصلية بسنة تقريبا، ولعل هذه ميزة تميزت بها هذه المواصفة عن بقية المواصفات التي تمت مناقشتها في الصفحات السابقة.

وهذه المواصفة تدخل في نطاق البحث على أساس أن مجالها يهتم بالإضافة إلى الدوريات بالحوليات وتشمل التقارير والكتب السنوية كالأدلة... إلخ، وهذه المجالات الثلاثة الأخيرة تدخل في إطار البحث.

وعنوان السلسلة «لا يجوز أن يخلط بينه وبين عنوان (عناوين) مجلداتها المنفردة، هو كلمة أو عبارة أو مجموعة محارف تظهر على مادة السلسلة وتسمى تلك السلسلة»^(١).

وإذا كان هناك أكثر من عنوان لتسمية السلسلة، مثلاً إذا كان هناك عنوان فرعي أو عنوان مواز (بلغة مختلفة) فإن أحدهما هو عادة المعروض أولاً أو الموضوع في مكان بارز هو العنوان الرئيسي. وفي حالة السلسلة الفرعية يمكن أن يكون العنوان (العنوان الرئيسي) من جزئين: الجزء المشترك الذي يسمى السلسلة أو الجزء التابع الذي يسمى السلسلة الفرعية، عندما لا يكون الأخير لوحده كافياً للتعريف بالسلسلة أو فهمها بالشكل الصحيح.^(٢)

وعند عرض معلومات عن عنوان السلسلة يجب أن تتوفر صياغة لعنوان السلسلة بطريقة خاصة وفريدة يميزها عن غيرها. بحيث يجب المحافظة عليه وعلى صياغته الموحدة في جميع مطبوعات السلسلة، وإذا اجتمع في عنوان السلسلة كلمة عامة كلفظة نشرات، إصدارات... إلخ مع اسم الهيئة الصادرة، فيجب المحافظة أيضاً على صيغة ثابتة وهي الصيغة السائدة الاستعمال لدى تلك الهيئة. وذلك من أجل تسهيل استرجاع المعلومات. ويجب أن يظهر عنوان السلسلة كما هو نصاً وإملاءً على الغلاف الأمامي وصفحة العنوان وقائمة المحتويات والكشاف، إضافة إلى المجلدات المختلفة.

(١) المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) التوثيق - عرض معلومات عنوان السلسلة : مواصفة عربية . المجلة العربية للمعلومات؛ مج ٩، ع ١٤

(مارس ١٩٨٨م)، ص ١٢٧.

وعلى هذا فإنه لا يجوز تغيير العنوان بعد ثباته، وفي حالة التغيير يجب أن يسبق ذلك إشعار القراء بذلك التغيير، وأن يصدر العنوان القديم للسلسلة بجانب الجديد، وإذا كانت السلسلة تستخدم أكثر من لغة فتستمر على ورود هذه اللغات المستعملة وبنفس التتابع بدون أي تغيير في مختلف المجلدات، ويظهر ترقيم السلسلة متى ما تم استخدامه بعد عنوان السلسلة مباشرة ويكتب بطريقة واضحة ودقيقة. وتفضل الأماكن التالية كموقع لعنوان السلسلة وهي مرتبة حسب أولويتها كما وردت في المواصفة:

* يفضل أن يرد عنوان السلسلة على صفحة عنوان سلسلة مستقلة
وظهر صفحة العنوان المتجزئي لكي يكون منفصلاً عن عنوان المجلد
المنفرد.

* على صفحة العنوان أعلى عنوان المجلد المنفرد.

* أو على ظهر صفحة العنوان.

* أو على بديل صفحة العنوان في حالة عدم وجودها.

* على الغلاف الأمامي للمطبوع.

* على الكعب. مع ذكر اسم المؤلف في حالة كون السلسلة أكثر من
مجلد.

* كرأس جار على أي من كل صفحتين متقابلتين.

* في قائمة المحتويات.

وتتحدث هذه المواصفة عن الرقم الدولي المعياري للسلسلة (ردمد / ISSN)، وإنه في حالة تطبيقه ينبغي وضعه في كل مجلد، ويطبع في أقرب موقع
من عنوان السلسلة.

وتحتوي هذه الموصفة على قائمة ببلوجرافية بأرقام الموصفات القياسية التي اعتمدت عليها هذه الموصفة، بالإضافة إلى ذلك توجد قائمة مختصرة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في هذه الموصفة، وهي تعين على إدراك أفضل، وفهم أوسع واشمل لهذه الموصفة.

وهذه الموصفة لها علاقة بالبحث خاصة وأن أهميتها ترجع إلى العديد من العوامل التي تمثل في واقع الأمر نقاطا مهمة يمكن تحديدها بالتالي:

١ - أن عنوان السلسلة هو هويتها الاعتبارية التي أرادت أن تصدر تحتها، وإذا تم تحديد هذا العنوان لهذه السلسلة أو تلك فإن مستخدمي هذه السلسلة سيتداولونها ويعرفونها من خلال عنوانها، وأي تغيير غير مدروس فيها ستكون له آثار وخيمة على رواجها وانتشارها، وقد تكون سببا في إحجام مجموعة من المستفيدين عنها، خوفا من أن يكون لهذا التغيير مدلولات أخرى كتغيير التناول والطرح الموضوعي أو الشعور بأن الاهتمام قد قل أو نحو ذلك.

٢ - وكما أن لثبات عنوان السلسلة آثارا إيجابية على قطاعات عدة خصوصا قطاع الفهرسة وعمل البليوجرافيات فإن له آثارا سلبية في حالة التغيير غير المدروس على هذين المجالين الحيويين مما يترتب عليه ارتباك العمل بهما، وهذا له انعكاسات على المستفيد بشكل أكبر وهو الخاسر الكبير في هذه الحالة.

٣ - وعلى هذا فإنه إذا لم يكن هناك حاجة ماسة لوجود مثل هذا التغيير فإنه ينبغي عدم المخاطرة والتفكير الجدي قبل الإقدام عليه، وأنه إذا تم فينبغي أن يتم عبر الوسائل التي أشارت إليها الموصفة.

٤ - إن التزام هيئة إصدار السلسلة بعنوان ثابت وموحد ومعبر بحيث يكون موضوعا بطريقة علمية ودقيقة وظهوره على جميع مفردات السلسلة في

مكان ثابت سيكون له مردود طيب على مدى الالتزام الأدبي من قبل هذه الهيئة حيال قراء السلسلة، حتى ولو كانت هناك دواع ضرورية لتغيير عنوان السلسلة فإن هذه الهيئة ياتخاذها السبل السليمة لإقرار هذا التغير سيعطي انطبعا جيدا لدى قطاع كبير من المستفيدين وقناعتهم بأهمية التغير، وكل ذاك سيكون له آثار آتية وبعيدة المدى على السلسلة والقائمين عليها.

المواصفة الثامنة:

وهي مواصفة لاتتسم بالدولية، إذ إنها صدرت من جهتين إحداهما إقليمية وهي هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت رقم ١٩٨٤/٢٤ بعنوان قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب، وبالعنوان نفسه صدرت الاخرى المحلية من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس برقم ١٩٨٤/٢٧١، وهذه المواصفة تحدد الأبعاد القياسية لورق الكتابة بعد التقطيع (التشذيب) بشكل عام في «الأعمال المكتبية والإدارية والتجارية والتقنية والعلمية. وتسري هذه القياسات والأبعاد القياسية أيضا على الورق المستخدم في طباعة النماذج كالاستمارات، والفهارس والنشرات»^(١).

وهذه المواصفة القياسية أعطت مقاييس متعددة للورق بعد التقطيع، ولكن لم تحدد ما يناسب للكتب من قياس، بل أعطت مجموعة من الأبعاد التي تصلح لجميع المطبوعات بشكل عام، وعلى هذا فإن هذه المواصفة موجهة بشكل مباشر للتاجر الذي يريد جلب ورق إلى الأسواق الخليجية أو السعودية عن طريق الاستيراد من الخارج، بحيث لا يقوم باستيراد إلا ما جاء متوافقا مع هذه المقاييس، ولن يسمح له بإدخالها للأسواق المحلية إلا بتطبيق هذه المواصفة

(١) المرجع السابق، ص ١٢٧.

عليها. وعلى هذا تعتبر هذه الموصفة ناقصة، ولا يمكن تطبيقها في مجال البحث، إذ إن المقصود من إيرادها هو الإشارة إلى الجهد الخليجي والسعودي في هذا المجال. (أنظر الموصفة رقم ١٩٨٤/٢٤ ؛ الملحق الأول)

وما من شك أن لكل نوع من المطبوعات حجما معيناً ومقاساً محدداً ينبغي أن يتنبه له، فالكتب العادية لها حجم يميزها عن الرسائل الجامعية الأكبر حجماً، وكتب الأطفال. روعي فيها أن تكون أصغر حجماً من الكتب العادية مراعاة لقدرة الطفل على حمل الكتاب بشكل مستمر. كل ذلك له اعتبارات يجب الانتباه لها، لأن هناك الكثير من التعليقات التي تبرر استخدام مقاس دون آخر. والأمر متروك في الغالب لجهة النشر بالجامعة لتحديد مآثره مناسبة في ضوء معطيات تفسيرية تراها محققة لمآربها وما تريد أن تصل إليه في الوقت القريب أو بالمدى البعيد.

الفهرسة أثناء النشر: ^(١)

يمكن تعريف الفهرسة أثناء النشر بأنها:

جهد تعاوني بين مجتمعي النشر والمكتبات. بهدف تقديم بيانات الفهرسة إلى الناشر مقدماً قبل نشر الكتاب، ليطيعها على ظهر عنوان الكتاب وبهذا يتاح الكتاب وبيانات فهرسته في وقت واحد للمكتبيين، أو بائعي الكتب، أو البليوجرافيين ولكل من يتعامل مع الكتاب، ويحتاج لمثل هذه المعلومات، وفي نفس الوقت تظهر هذه البيانات في الأدوات البليوجرافية المختلفة، بهدف الإعلام المبكر عن الكتب القادمة قبل نشرها، لمساعدة

(١) قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشليب : موصفة قياسية سعودية، ص ١ .

المكتبيين والناشرين وبائعي الكتب، في تسهيل إجراءات طلب وتسديد الفواتير.^(١)

ويعود الفضل في وجود هذا النظام إلى المكتبي جاستين وينسور (Jastin Winsor) الذي كان يعمل في كلية هارفرد عام ١٨٨٦م حيث توصل لفكرة الفهرسة أثناء النشر أو مايسميه البعض الفهرسة في المولد أو المنبع... إلخ، ومع وجود محاولات متعددة ومتكررة إلا إنها كانت محاولات فردية، يضاف إلى ذلك الإهمال الذي قوبلت به هذه المحاولات من قبل الآخرين مع أن بعض الباحثين قد نبه إلى أنه «ينبغي أن يضع كل ناشر في كل نسخة من كل كتاب ينشره، بطاقة يتم إعدادها بناء على نظام معياري تعده هيئة لها سلطة إعدادها، وذلك حتى يتوفر التوحيد المطلوب».^(٢)

وأثمرت المحاولات في هذا المجال خلال النصف الأول من القرن العشرين خاصة تلك المحاولات التي تمت من قبل مكتبة الكونجرس التي تمخض عنها البدء في تنفيذه من قبلها من عام ١٩٠١م «وكان الحدث الرئيسي بعدئذ (في الولايات المتحدة الأمريكية) هو نشر تقرير مكتبة الكونجرس في عام ١٩٦٠م عن تجربة الفهرسة في المصدر. وهذا التقرير وثيقة شديدة التدقيق تصف في تفصيل الطريقة التي سار بها المشروع، ومزود بإحصائيات محكمة عن إنجازاته كما يعطي صورة عن المؤتمرات التي عقدتها مكتبة الكونجرس بعد انتهاء

(١) يوجد حول هذا النظام (الفهرسة أثناء النشر) مواصفة صادرة عن المنظمة الدولية للقياس (ISO) ، لكن تعلق الحصول عليها سواء من مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أو من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس . مع محاولات المتكررة ، ولهذا فإن الباحث يعتمد على ما كتب عنها في مختلف المراجع .

(٢) نبيلة خليفة جمعة . "الفهرسة أثناء النشر ١ - المفاهيم والمعايير" . مجلة المكتبات والمعلومات، مج ٨ ، ع

٢ (إبريل ١٩٨٨م / شعبان ١٤٠٨هـ)، ص ٣١ .

التجربة مع الناشرين المشتركين في المشروع»^(١) وذلك لمناقشة كل ما يتعلق بالتجربة ومعرفة وجهة نظر الناشرين وردود فعلهم، والتقارير نقلة ومحطة تحول في تعميم استخدام هذا النظام على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وما لاشك فيه إن التجربة الأمريكية مهدت أيضا لظهور برامج الفهرسة أثناء النشر (فان) في العصر الحديث وإلى نجاحها أيضا.

ويعرف هذا النظام بشكل مختصر بـ (CIP) ويرجع إلى (Cataloguing In Publication)، وتترجم في كثير من الأحيان بالفهرسة في المصدر، وهذه ترجمة حرفية لعل الأفضل منها استخدام الفهرسة أثناء النشر لوجهاته اللغوية والعلمية، حيث يعد سعد الهجرسي^(٢) أول من استخدمه. وعلى هذا جاء المختصر المعروف بـ (فان) وهو مكون من الحروف الاستهلاكية من مصطلح الفهرسة أثناء النشر، وقد سبق سعد الهجرسي الجهد الذي قام به عبدالكريم الأمين عندما ترجم هذا المصطلح بالفهرسة في المطبوع ؛ وهي ترجمة لم يكتب لها الانتشار لكونها ترجمة حرفية لا تدل دلالة واضحة على المقصود كما يدل عليه المصطلح الفهرسة أثناء النشر.

ويحدد أحد الباحثين متطلبات إنشاء برنامج (فان) بتوفر العناصر التالية:^(٣)

١ - هيئة بيبليوجرافية قومية (وطنية) قادرة على القيام بأعباء النظام، وهذه القدرة تتمثل في الإمكانيات البشرية الفنية المؤهلة والمدربة، والإمكانات المادية التي تكفل رعاية النظام وتحمل معداته، والمكان الملائم لاستضافة النظام وتجهيزاته وغالبا ما تتمثل في المكتبة الوطنية بالدولة.

(١) المرجع السابق، ص ٣٢ .

(٢) عبدالله عمر البارودي، دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام: الفهرسة في المطبوع، نماذج لبرامج جديدة للفهرسة، ط ١ (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ)، ص ١٦٢ .

(٣) نبيلة خليقة جمعة، المرجع السابق، ص ٣٣ .

٢ - معايير موحدة لإعداد البطاقات للاستخدام في كل أو معظم المكتبات بالدولة، وهي قواعد الوصف البليوجرافي، وقوائم رؤوس الموضوعات، وجداول التصنيف. وهو ما يضمن قبول باقي المكتبات لبطاقات (فان) والاستفادة منها. ومن المفضل أن تتسم هذه المعايير بالدولية ليتمكن من قبولها من المكتبات في الدول الأخرى خاصة بالنسبة لقواعد الوصف البليوجرافي والتصنيف، أما رؤوس الموضوعات فيكتفى أن تكون مقبولة على المستوى المحلي.

٣ - الوعي الكامل أو الكافي من جانب الناشرين في الدولة بأهمية هذا النظام لصناعة النشر وتجارة الكتب، ومدى تأثر مبيعاتهم بهذا النظام سواء محليا أو عالميا وهذا يعني انتعاش صناعة النشر بالدولة.

٤ - وجود علاقة جيدة بين مجتمعي النشر والمكتبات بالدولة وإيمان كل منهما بأهمية هذه العلاقة. فالمكتبة هي أهم عميل للناشر، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن تحصل المكتبة على جل مقتنياتها إلا بالاعتماد على الناشر، وهكذا دواليك. ووجود مثل هذه العلاقة من شأنه الارتقاء بمستوى الأداء في أي من المجتمعين.

٥ - وجود بليوجرافية وطنية منتظمة الصدور، سواء كانت بالشكل التقليدي المطبوع، أو على بطاقات مصغرة، أو بالشكل المحسب على أشرطة ممغنطة أو غيرها من وسائط نقل المعلومات الآلية. حيث يضمن وجودها انسياب بيانات النظام ووصولها السريع إلى المكتبات لاستخدامها في شتى الاحتياجات المكتبية والإدارية.

ويغطي هذا النظام جميع أنواع المطبوعات سواء كانت حكومية أو جامعية أو تجارية... إلخ وكذلك الدوريات وحتى المواد الأخرى غير الكتب

التي تسمى بالأوعية غير التقليدية ؛ كالأشرطة كاسيت كانت أو فيديو، والأقراص الممغنطة... إلخ. والملاحظ أن الذي يخص البحث ويتعلق به هو مجال واحد فقط وهو الكتب بغض النظر عن جهة إصداره.

ولنجاح هذا البرنامج أو النظام لابد أن تستقبل الهيئة المشرفة على تطبيقه داخل الدولة بوقت كاف حتى يمكن الانتهاء من إعداد البطاقة وإرجاعها إلى الناشر بوقت كاف، وغالبا ما يحدد هذا الوقت بستة أسابيع قبل موعد صدور المطبوع. ويلزم إرسال الوثائق المتاحة مثل التصميم النهائي لصفحة العنوان، وظهر صفحة العنوان، ونسخة من بعض أو كل الصفحات التقديمية بما فيها المقدمة و صفحة المحتويات. بالإضافة إلى استمارة (فان) التي تضعها هيئة (فان) داخل الدولة وفقا لمتطلباتها، ويقوم الناشر بوضع معلومات في هذه الاستمارة عن الكتاب من حيث الموضوع، والمؤلف، والسعر، وشكله المادي، المتوقع لعدد صفحاته المتوقعة وحجمه وتجليده والتفاصيل التي ترتبط بالعمل نفسه.^(١) ومن الضروري أن يبلغ الناشر هيئة (فان) بأية تعديلات سوف يجريها قبل أن تعود البطاقات من الهيئة (فان) المشرفة على تطبيق النظام داخل الدولة.

وقد تكون بطاقة (فان) مطبوعة فقط على ظهر العنوان، وقد تكون منفصلة أي بشكل مستقل لتمكن المكتبات من الاستفادة منها مباشرة بإسقاطها في فهرسها، وقد تكون بطاقة الفهرسة تصدر بلغتين على المطبوع نفسه ؛ اللغة الأم وإحدى اللغات العالمية. أما عن الشكل المعياري لهذه البطاقة فإن من الطبيعي أن تختلف من جهة إلى أخرى حسب تطبيقات الفهرسة المختلفة، وبحسب الممارسات البليوجرافية، ولكن ينبغي على مستخدمي هذا

(١) المرجع السابق، ص ٣٤ .

النظام أن يحرصوا على تطبيق تلك التقنيات من الفهرسة التي تتمتع بالعالمية تقريبا ؛ مثل قواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة في طبعها الثانية.^(١)

وينبغي أن تحتوي بطاقة (فان) على جملة الفهرسة أثناء النشر (فان) باللغة الأم، واسم الدولة التي أعدت تسجيلية (فان)، أما بالنسبة للمحتويات المعيارية للبطاقة، فينبغي «أن تتضمن ما يتوفر من العناصر وقت إعداد البطاقة».^(٢)، ولعل أهمها: حقل العنوان وبيان المسؤولية، وحقل الطبعة، وحقل النشر والتوزيع، وحقل الوصف المادي، وحقل السلسلة، وحقل التبصرات، وحقل الترقية الموحدة (تدمك / ISBN)، وكيفية الإتاحة، وبيانات الموضوع.

وهذا النظام فحده واسع الانتشار في الدول الأوروبية وأمريكا، ولعل مما ييشر بالخير أن بعض الدول العربية بدأت تطبيقه سواء على نطاق دول المغرب العربي أو مصر أو دول المشرق العربي، سواء على المستوى التجاري أو الرسمي، مثل جامعة الملك سعود، ودار المريخ للنشر والتوزيع (الرياض)، وهذه أمثلة وليس كل ما هو موجود على الساحة من تطبيقات لهذا النظام الواسع الاستخدام والانتشار. ولعل ما قامت به مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض بالمملكة العربية السعودية من تبنيها لنظام الإيداع النظامي الذي اشتمل على فقرة عنيت بهذا الجانب (الفهرسة أثناء النشر) في دليلها الصادر حول التعريف بنظام الإيداع النظامي، جاء منسجما مع الحاجة الملحة لذلك، حيث حددت مكانه من المطبوع بأن «تطبع بطاقة الفهرسة أثناء النشر خلف صفحة العنوان»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١ - ٤٨.

(٣) دليل الإيداع النظامي. (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م)، ص ١٢.

وهذا النظام يرتبط بموضوع البحث بصلات وعلاقات وثيقة ترجمها
العناصر التالية:

- ١ - أن وجود هذا النظام على مستوى الدولة سيؤثر وبلاشك على
توحيد الفهرسة وأشكال بطاقتها، مما يعني معطيات سليمة من تطبيقات
الفهرسة لمختلف المطبوعات وأوعية المعلومات الأخرى.
- ٢ - مساعدة المكتبات على أداء عملها بشكل أفضل، إذ إن وجود
هذه البطاقات سواء بشكل متصل أو منفصل سيعطي ثماره على توفير وقت
المفهرس أو أمين المكتبة الذي سيحس بسهولة العمل، فالأمر لا يتطلب منه
سوى نقل أو إسقاط البطاقات في أدراجها المخصصة لها داخل المكتبة.
- ٣ - هذا النظام سيقضي بشكل تام على تلك الاجتهادات الفردية التي
قد تصيب أو تخطيء خاصة فيما يتعلق بتحديد موضوع أو موضوعات
الكتاب الواحد، وهذا يعني توحيد المداخل على مستوى الدولة أو على
مستوى إقليمي.
- ٤ - يسهل هذا النظام العالمي لبرنامج الفهرسة أثناء النشر (فان) على
التبادل المعرفي بين الدول التي قد يربطها دين أولغة أو تنظيم سياسي
ونحو ذلك، وعلى إيجاد البليوجرافيات التي تخدم هذا النطاق الإقليمي.
- ٥ - بناء البليوجرافيا الوطنية يعتمد بشكل كبير على الفهرسة أثناء
النشر، سواء على انتظام المعلومات أو دقة المعلومات وثباتها، ذلك أن هذا
النظام سيقضي بشكل تام على تذبذب المعلومات أو نقصها لأي مطبوع أو
وعاء معلومات لأن الفهرسة تتم قبل ظهور المطبوع، ويوجد وقت لاستكمال
التواقص إن وجدت.

٦ - فوائد هذا النظام ليست مقصورة على المكتبيين أو المسؤولين عن الببليوجرافية الوطنية، بل يتعدى ذلك إلى الناشرين من حيث زيادة مبيعاتهم وازدهار تجارتهم ورواجها، وارتفاع الثقة بهم وبما ينتجون، بسبب رغبة الكثير من المكتبات على التعامل مع مثل هذه النوعية من الناشرين للأسباب الانفة الذكر.

٧ - القراء أو المستفيدون بشكل عام لن يكونوا بمنأى عن الاستفادة من هذا النظام، بل إن هذا النظام جعل محور اهتمامه المستفيد، ذلك أن هذا النظام سيجعل وصول الكتاب إلى الأرفف بشكل سريع وفعال، يضاف إلى ذلك أن وجود ببليوجرافية وطنية متتالية الصدور تحتوي على الجديد الذي مازال في بعض الأحيان في المطابع، يعد خدمة كبيرة للباحثين الذين يبحثون في هذه الببليوجرافيات عن المراجع أو تلك المصادر التي تعينهم على أداء بحوثهم أو مؤلفاتهم.

هذه أهم الفوائد التي يمكن أن تعود على أطراف عدة أهمها المكتبة، والناشر، والكتاب، والقارئ وهي أطراف تسعد أن ترى هذا النظام (فان) وقد تم استخدامه بشكل عام شامل لجميع دول العالم، لما لهذا النظام من فوائد أكثر وأكبر في حالة تطبيقه في نطاق أوسع من المحلية إلى الإقليمية والدولية.



تاريخ نشر الكتاب
في
الجامعات الخليجية

يركز هذا الفصل على تاريخ نشر الكتاب بالجامعات الخليجية الاثني عشرة، والذي يمكن أن نسميه بالنشر الأكاديمي أو الجامعي الذي تبنته هذه الجامعات من منطلق أنه سوف يحقق جانباً من رسالتها العلمية حيال الكليات وتخصصاتها المختلفة أو حيال المجتمع والدور المنتظر منها لخدمته. وهذا يعني أن الرؤية التاريخية مركزة فقط على تاريخ النشر للكتاب بأشكاله المختلفة دون الدوريات وغيرها في هذه الجامعات الخليجية.

ويعد النشر الأكاديمي (الجامعي) جزءاً من النشر بشكل عام بكل دولة من دول الخليج العربية، يكمل النشر التجاري والحكومي الرسمي، وعلى هذا فإنه لا ينبغي أن يفهم بأن هذا التاريخ الذي سوف يتم استعراضه، يعبر عن تاريخ النشر بشكل عام بكل دولة خليجية، إذ سبقه النشر التجاري والحكومي. وما النشر الأكاديمي إلا حلقة من حلقات النشر بشكل عام بكل دولة خليجية. وإذا أريد أن يكون هناك رؤية شاملة لتاريخ النشر بكل دولة خليجية فينبغي استعراض النشر بجميع أنواعه وأشكاله لتكتمل الصورة التاريخية المراد استقصاؤها.

ويعتمد تاريخ نشر الكتاب بهذه الجامعات بشكل كبير على ما تم توثيقه من معلومات لها مساس بهذا التاريخ، سواء قامت الجامعة بهذا التوثيق أو قام به الباحثون المختلفون، كما أن وجود قائمة ببيوجرافية متكاملة ستعطي ثقة أكبر بهذا التاريخ لهذه الجامعة أو تلك، وإذا كانت بعض الجامعات الخليجية قد حظيت بدراسات مختلفة تناولت نشرها، فإن الملاحظ على هذه الدراسات أنها تتم بشكل نظري بحث - في الغالب - وأنها أيضا يكتنفها الغموض حيال استعراض الجوانب التاريخي للدراسات؛ فمثلا يشير أحد الباحثين: «وأقدم الجامعات التي عنت بالنشر بشكل بارز هي جامعة الملك سعود والرئاسة العامة للمعاهد والكليات قبل تحويلها إلى جامعة الإمام، فقد كان لهما نشاط طيب في الثمانينات»^(١). وهذا اجتهاد من هذا الباحث حيال تاريخ نشر الكتاب، لكن هذه المعلومة ثبت خطأها، وذلك عندما أثبت إحدى الدراسات أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية هي الأولى في مجال النشر، حيث تقول الدراسة حول هذه النقطة وعند حديثها عن تاريخ النشر بهذه الجامعة: «نستطيع اعتبار هذه الجامعة الأولى في الدخول إلى عالم النشر الجامعي بالمملكة، وإن كان ذلك قبل أن تعرف بهذا الاسم وفي مرحلة توزعها على كليات مستقلة تتبع الرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية، إذ نشرت كتاب الأدب العربي وتاريخه في عصري صدر الإسلام والدولة الأموية الذي طبع بمطابع الرياض وكان ذلك عام ١٣٧٦هـ»^(٢).

(١) يحيى محمود ساعتي "النشر في المملكة العربية السعودية: مدخل لدراسة". مكتبة الإدارة، ص ١٣، ١٤، (محرم ١٤٠٦هـ - أكتوبر ١٩٨٦م)، ص ٣٠.

(٢) فهد بن محمد الدرعان. - النشر في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية (رسالة ماجستير). (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم المكتبات والمعلومات، ١٤٠٧هـ)، ص ٧٤.

وأثناء جمع المعلومات لهذه الدراسة وجد الباحث ما يؤكد أن النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد بدأ قبل هذا التاريخ (١٣٧٦هـ) بحوالي ست سنوات، وذلك عندما أعادت الجامعة نشر كتاب بعنوان مقدمة في أصول التفسير من تأليف تقي الدين بن أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، وهو منشور بالقاهرة بالمطبعة السلفية. وكان تاريخ نشر هذا الكتاب هو ١٣٧٠هـ، وهذا يعني أن المعلومة السابقة اجتهادية نقضتها المعلومة الجديدة، والذي ينبغي التأكيد عليه في هذا السياق، أن تاريخ نشر الكتاب بجامعة دول الخليج وفي ظل غياب الدراسات الجادة والموثقة، وفي غياب الببليوجرافية الوطنية الحاصرة كذلك في غياب بعض قوائم المطبوعات الجامعية التي توثق للكتاب وتاريخه بكل جامعة، حيث إن النشر بكل جامعة سيكون تاريخاً اجتهادياً في أغلب الأحيان معتمداً بشكل كبير على ما تم الوقوف عليه من معلومات، وما تم العثور عليه من مطبوعات الجامعات التي تجهلها بعض الجامعات الخليجية نفسها ولا تعلم أنها من إصداراتها. وهذا ما اتضح لي عند زيارة بعض الجامعات الخليجية من نفي بعض المسؤولين لوجود نشر في رحاب جامعتهم. ولم آخذ تأكيداً على محمل الجد، حيث قمت بالبحث عبر الوسائل المختلفة من زيارات لمختلف الكليات ومطبعة الجامعة... إلخ. حيث وُجد أن هناك نشرًا لا بأس به، ولكن لعل نفي هذا المسؤول مرده لعوامل عدة قد يكون من أهمها عدم وجود سجل ببليوجرافي موثق لما تقوم به الجامعة بنشره من مطبوعات علمية متخصصة.

المراحل التي مرّ بها تاريخ النشر

وتبين من خلال البحث والتقصي لجميع مطبوعات الجامعات الخليجية التي تمكن الباحث من الوقوف عليها مباشرة، والدراسات التي أثيرت حولها أن هناك مراحل أربعاً مرّ بها النشر بهذه الجامعات الخليجية، ولكل مرحلة من مراحلها.

المراحل ما يميزها من خصائص وملامح ومميزات تحدد هويتها وطبيعتها، وهذه المراحل الأربع هي: ^(١)

١- مرحلة البدايات.

٢- مرحلة النمو والتنوع.

٣- مرحلة التطور.

٤- مرحلة النضوج.

أولاً - مرحلة البدايات:

تبدأ هذه المرحلة بظهور أول مطبوع إلى حيز الوجود، كدليل مادي يوضح بدء الجامعة في دخول هذا المجال والإسهام فيه، ومن المؤكد أن هذه البدايات لم تواكب بداية الجامعة أساساً، بل نجد أن الولوج في النشر لم يأت إلا بعد إنشاء الجامعة بفترة زمنية. والفارق الوحيد بين الجامعات حول هذه النقطة بالذات هي طول هذه المدة أو قصرها.

أما نهاية هذه المرحلة فهي تختلف من جامعة إلى أخرى، إذ نجدها مرهونة بحدث أو تحول واضح يحسب لصالح النشر، وهذا الحدث قد يتمثل في توحيد مجموعة من الكليات في إطار جامعة باسم جديد كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة البحرين، وكلتا الجامعتين كانتا عبارة عن مجموعة من الكليات المتفرقة قبل أن توحد تحت اسم جامعة لها كيانهما الخاص بها، أو بإحداث المطابع الخاصة بالجامعة والأثر المأمول منها على مجال النشر، أو إيجاد الجهة المسؤولة عن النشر التي سوف تشرف عليه... إلخ. وهذه أمثلة فقط، وسيتضح ذلك بشكل أكبر عند البدء في استعراض أحداث هذه المرحلة بكل جامعة.

(١) المرجع السابق، ص ٦٧ - ٧٤ .

أما عن ملامح ومميزات هذه المرحلة (مرحلة البدايات) فهي كالتالي:

١ - حظيت الكتب الدراسية بالاهتمام المركز من قبل الجامعات المعنية، وذلك لتغطية النقص الواضح في الكتب الدراسية التي تدعم المناهج المختلفة، وهذه الكتب في الغالب إما جهد قسم علمي (دراسي)، أو جهد فردي من قبل أستاذ المادة نفسه، وقد تكون كتباً ذات منهجية وأصالة، وقد تكون ترجمة لكتب أخرى تخدم تخصصاً ما من التخصصات العلمية.

٢ - أن النشر بالجامعة في الغالب غير مركزي، بمعنى أن جميع الجهات تمارس النشر سواء كانت كليات بأقسامها المختلفة، أو كانت عمادات مساندة أو حتى إدارة الجامعة نفسها، وهذا يعني بالضرورة أن هذه الجهات تمارس النشر من ألفه إلى يائه؛ فهي تعد المطبوع، وتتفق قبل ذلك مع المؤلف، وتقوم بالإشراف على طباعته حتى خروجه من المطابع التي قد تكون محلية أو خارجية، وتقوم كذلك بعملية التوزيع بنفسها. وهي لا تحتاج في ذلك إلا للدعم المادي الذي يؤخذ من ميزانية الكلية أو العمادة أو أخذ الإذن من إدارة الجامعة بتمويل الدعم المادي في حالة ما إذا كان نظام النشر بالجامعة مركزياً.

٣ - تميزت الكتب بضعف في مستوى الإخراج الفني من حيث الطباعة ونوعية الورق والتصميم، ولعل مرد ذلك إلى المطابع نفسها التي قد تكون ذات مستوى متواضع، أو إلى الجامعة نفسها وعدم اشتراطها لمستوى معين من التنفيذ، لعدم وضوح القواعد الفنية لإخراج الكتب في أذهان القائمين على التنفيذ في مختلف الكليات أو العمادات المساندة.

٤ - لقيت الكتب غير العلمية كالأدلة والتقارير والكتيبات التعريفية لمختلف الكليات والأقسام والعمادات عناية واضحة في هذه المرحلة أيضاً، على اعتبار أن هذه الكتب تمثل أهمية على أساس أنها تلقي الضوء على

جهود الكليات والعمادات المختلفة ونشاطاتها وما قامت به من مهمات وتطورات حدثت لها عبر عام أو أعوام متعددة.

٥ - عدم الاهتمام ببيانات النشر وترتيبها الترتيب العلمي، بل نجدها في كثير من مطبوعات الجامعة خلال هذه الفترة ناقصة، من مثل غياب تاريخ النشر الذي اتضح عدم العناية به بهذه المرحلة أو عدم الإشارة إلى الجهة المسؤولة عن النشر، ووقوع أخطاء فنية مثل ذكر المطبعة وإغفال جهة النشر، وغير ذلك من المعلومات الضرورية التي هي في غاية الأهمية لما يترتب على فقدانها من مشكلات متعددة ؛ خاصة في مجال الفهرسة والضبط الببليوجرافي.

٦ - يتم النشر في غياب القواعد واللوائح التي تنظمه، فالنشر يتم بدون وجود اتفاق مع المؤلفين (عقود تأليف) التي توضح الحقوق المادية والمعنوية، والالتزامات المترتبة على هذا العقد التي يطالب بتنفيذها كل طرف، وغيرها من الأمور التي تدخل في مجال التنظيم الإداري أو الفني للنشر الجامعي الذي يوضح مسار العمل وكيفية تحديد العلاقة بين كل من المؤلف والناشر والطابع.

٧ - الاضطراب الكمي (العددي) للنشرين الصعود والنزول، حيث يلاحظ التفاوت في عدد ما ينشر من سنة إلى أخرى، بل نجد أن هناك سنوات جاءت خالية من أي جهد نشري، وهذا الاضطراب يوحى إلى أمر مهم وهو غياب الخطط التي تنظم مسيرة النشر بالجامعة وتعنى بشؤون وأمره، فمثلاً جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قبل أن تتوحد لوحظ أنه من عام ١٣٧٧هـ وإلى عام ١٣٨٥هـ لم تنشر أي كتاب، وكذلك جامعة الكويت التي لم تنشر عام ١٣٩٦هـ أي كتاب، ولم يكن هذا ليحدث لو كانت هناك خطط مدروسة بعناية، أو وجدت قبل ذلك جهة ينام بها أمر النشر بالجامعة من إشراف ووضع الخطط ودراساتها.

٨ - عشوائية التوزيع في الغالب وعدم التنظيم بحيث يمكن أن نصفه بأنه لا يحقق الهدف المرجو منه في الغالب وهو وصول الكتاب إلى المستفيد المباشر ذي العلاقة الذي يعنيه الحصول على هذا المطبوع أو ذاك. ويتم التوزيع في كثير من الأحيان عن طريق الجهة التي نشرت الكتاب.

هذه هي أهم ملامح هذه المرحلة (مرحلة البدايات)، التي تمثل المرحلة الأولى للنشر بالجامعة، ويتضح أن سلبياتها كثيرة. ويظهر ذلك جلياً عند استعراض مميزاتها السابقة الذكر ولكن لعل من المناسب أن نقول إن هذه السلبيات قد تكثرت أو تقل من جامعة إلى أخرى اعتماداً على تبلور مفهوم النشر عندها، وحادثة انشائها أو قدمه.

ثانياً - مرحلة النمو والتنوع:

وفي هذه المرحلة أخذ النشر منعطفاً يتسم بالجدية والتركيز على الاهتمام بالنشر، والوعي لأهمية دوره في نطاق العملية التعليمية، حيث يعد ركيزة مهمة لمساندة الجهود التي ترمي للنهوض بدور الجامعة في مسارها العلمي والاجتماعي.

وفي هذه المرحلة كذلك كان للنشراهتمام متنوع اعتمد على التنوع الشكلي للمطبوعات، فجانبا الكتاب جاءت كتب الفهارس والسلاسل المختلفة، وكلها أوعية معلوماتية لا تقل شأنًا عن دور الكتب، إن لم تفقها في بعض المجالات خدمة وأداء. يضاف إلى ذلك قضية التذبذب العددي لما ينشر سنوياً، إذ نجده في هذه المرحلة خفت حدته، وأصبح أقل وضوحاً وظهوراً، فكان هناك نوع من الاهتمام بالنشر السنوي؛ فلم تأت سنة وإلا كان فيها نشر. وبقيت سلبية لها علاقة بهذا الجانب، وهي عدد ما ينشر من المطبوعات، حيث لم يحافظ على النمو التصاعدي، بل نجد استمرار التذبذب

العددي لما ينشر، ولكن بشكل أخف من الحال الذي كان سائدا في المرحلة السابقة (مرحلة البدايات)، وهذا الواقع يدل على غياب السياسة العامة الواضحة لدى الجامعات التي ظهرت فيها هذه الملاحظة.

ويختلف تحديد بداية هذه المرحلة ونهايتها من جامعة إلى أخرى اعتمادا على الأحداث التي تمر بها كل جامعة عبر سنين عمرها، ولهذا فإنه يصعب تحديد هذه الفترة بتاريخ زمني محدد ينطبق على جميع الجامعات الخليجية ؛ بل لكل جامعة ما يخصها من تحديد لهذه المرحلة يتوافق مع مراحل النشر بها.

ولعل أهم ملامح هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع) النقاط التالية:

١ - الاهتمام بإصدار القواعد واللوائح الخاصة، التي تنظم النشر بالجامعة، ولا تخرج هذه اللوائح عن نوعين هما:

• لوائح أصلية وتعني أن هذه اللوائح أو القواعد هي من جهد الجامعة وترجمة حقيقية لخبرتها في هذا المجال، وكان وضعها عبر لجنة ترجمت هذا الواقع إلى خبرة، وعلى هذا فإن هذه اللوائح أو القواعد من جهد الجامعة مائة بالمائة. وعلى هذا فهي تتناسب مع ما تراه الجامعة بحاجة لتغطيته من حالات مختلفة ووجوه متنوعة ؛ كلوائح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الكويت.

• لوائح منقولة ؛ وهي اللوائح التي اعتمدت على لوائح أخرى سواء قامت بتعديلها أو نقلها كما هي، فهي لوائح ليست من جهد الجامعة بشكل تام، بل قد يكون من جراء تعاون بين الجامعتين، أو نحو ذلك ؛ كالحاصل ما بين جامعتي الملك فيصل وجامعة الملك عبدالعزيز من تعاون في نقل لوائح الجامعة الثانية لتطبق في الجامعة الأولى.

٢ - العناية بحقوق المؤلفين والمحققين والمترجمين... إلخ المادية والمعنوية ؛ وذلك واضح عند محاولة الجامعات أن توجد صيغا من العقود المختلفة التي تكفل حقوق الطرفين ؛ المؤلف والناشر على حد سواء، وهذه العقود تأتي نتيجة طبيعية لوجود اللوائح أو القواعد بكل جامعة، وتختلف هذه العقود من حيث عدد بنودها وصيغتها من جامعة إلى أخرى، وهذا الاختلاف له ما يبرره من وجهة نظر كل جامعة على حدة، للطبيعة الموضوعية، وحجم المكافأة وتقرير الحقوق المادية وكيفية دفعها... إلخ.

٣ - تنوع أشكال النشر، فلم تعد الكتب بشكلها المتعارف عليه هي الغالبة على الشكل المنشور، إذ ظهر الاهتمام بنشر أعمال المؤتمرات والاهتمام بإصدار السلاسل والعناية بها، وكذلك الحرص على نشر البحوث التي يتوقع حصول الفائدة منها، والتوجه نحو نشر الأعمال المرجعية المساندة مثل إصدار الفهارس والبيولوجرافيات وغيرها، وهو ما يمكن عده من الملامح الإيجابية لهذه المرحلة.

٤ - مع اهتمام الجامعات بالتوجه إلى إنشاء المطابع الخاصة بها، إلا أن استفادة جهات النشر منها مازالت محدودة بل جزئية للغاية، ولعل مرد هذا إلى ضعف تقنية هذه المطابع وقلة العاملين المتخصصين بها أو نقص خبراتهم، مما جعل اهتمام هذه المطابع مركزاً على تلبية الاحتياجات الإدارية للجامعة ككراسات الكتابة والنماذج المختلفة... إلخ. وهذا يعني أن الطبع استمر في هذه المرحلة معتمداً بشكل كبير على المطابع التجارية.

٥ - الاهتمام بالإخراج الفني للكتاب أو للمادة المنشورة بشكل ملحوظ وتمثل ذلك في:

— العناية بالطباعة وترتيب أصول الكتاب.

— قلة الأخطاء الطباعية التي كانت تنتشرو بشكل واضح في أعمال المرحلة الأولى.

— الاهتمام بالتصميم والعناية به، وإن لم يصل ذلك إلى الدرجة المطلوبة التي يمكن أن تعطي المطبوعات المنشورة ملامح خاصة لافتة للانتباه وتعكس مستوى مميزا.

٦ - استمر التوزيع على نفس النمط الذي كان عليه في المرحلة السابقة (مرحلة البدايات)، وإن كانت الرغبة ملحوظة في توزيع ما ينشر على نطاق أوسع ومتنوع؛ وتمثل ذلك في الحرص على أن يصل المطبوع إلى بعض الجمعيات والمؤسسات والمراكز العلمية الداخلية (داخل الدولة) والخارجية.

ولعل الملاحظ أن إيجابيات هذه المرحلة تفوق سابقتها، مما ساعد في الدلالة على وجود مفهوم متطور لأهمية النشر الآنية والبعيدة المدى على الحركة التعليمية بالجامعة، إلا أن الوضع مازال دون الأمل المنشود.

ثالثاً - مرحلة التطور:

وبدأ النشر الأكاديمي (الجامعي) في الجامعات الخليجية بأخذ وضعه الطبيعي، وبرز الاهتمام بشكل جلي في دعم النشر سواء ماديا أو معنويا، وتمثل ذلك بتلك الجهود الموفقة في إيجاد جهات معنية بالنشر تهتم بشؤون النشر داخل الجامعة بجميع جوانبه، وعلى هذا فإنه يمكن اعتباره البداية الحقيقية لهذه المرحلة هي إيجاد الجهة المعنية بأمور النشر بالنسبة لبعض الجامعات الخليجية. مما فيها الجامعات السعودية التي غطيت في دراسة سابقة للباحث^(١)، حيث يمكن لهذه التطورات اللاحقة التي جاءت بعد عام ١٤٠٥هـ أن تلحق بهذه المرحلة على اعتبار أن هذه الجامعات مازالت في مرحلة التطور والتطوير.

(١) المرجع السابق، ص ٧٤ - ١٢٨ .

أما عن نهاية هذه المرحلة فيمكن تحديدها بوجود نقلة تطويرية في مسار النشر من حيث وجود القواعد الخاصة بالكتابة، أو وجود السياسة الواضحة التي تنظم سير العمل. وكل هذه يمكن تحديدها وإدراجها تحت مرحلة أخرى هي مرحلة النضوج.

ولعل ما يميز هذه المرحلة النقاط التالية:

١ - السعي الحثيث إلى إيجاد أو إحداث الجهات المعنية بالنشر بالجامعات الخليجية، التي قد تختلف من جامعة إلى أخرى من حيث عدد الموظفين وحجم الدعم المادي، والاسم التي تحمله، وقد تكون مرتبطة مباشرة بمدير الجامعة أو وكيلها للشؤون التعليمية والبحث العلمي والدراسات العليا، أو بالمجلس العلمي، أو بأمين الجامعة... إلخ. وهذا لا يعني أن جميع الجامعات الخليجية قد سلكت هذا الطريق، بل يوجد من بينها ما لا يزال ينهج الطريقة غير المركزية، ولم تسع إلى إيجاد مثل هذه الجهة؛ مثل جامعة قطر، والبحرين والجامعة الإسلامية.

وهذه الجهات المعنية بالنشر قد أدخلت النشر في مرحلة جديدة تعتبر نقلة على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أصبح للنشر سياسية موثقة وقواعد محددة ولوائح منظمة هي أكثر دقة وأكثر شمولية من سابقتها التي ظهرت في المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع)، وضمت هذه الجهات من بين إداريها متخصصين في التحرير والتصميم، مما جعل النشر يتخذ له طابعاً مميزاً أكثر دقة ونضجاً ومصداقية. فالتحرير جنب المطبوعات الجامعية الكثير من الأخطاء سواء في اللغة أو الأسلوب أو التصميم التي جعلت من هذه المطبوعات تتخذ سمات ظاهرة ميزتها عن المطبوعات الأخرى التجارية أو الحكومية.

٢ - وبالنسبة للمطابع فالأمر تركز على اتجاهين، أولهما يتعلق بتلك الجامعات التي ليست لديها مطابع أصلاً، فهذه حرصت على إيجاد المطابع

الخاصة بها، إيماننا منها: أن الطبع الذاتي أحدث وأقوى علاقة بالنشر من المطابع التجارية، وهذه الجامعات في حرصها على وجود مثل هذه المطابع واجهت مشكلات حجة لتوفير اليد العاملة الفنية المدربة تدريباً عالياً، وعلى هذا فإن الجامعات كانت على تفاوت في هذا المجال. أما ثانيها فيتعلق بالجامعات التي لديها مطابع سابقاً، ولكن أدركت أن هذه المطابع لا تلي احتياجاتها المتنامية إدارية كانت أم نشرية، فعملت على تطويرها بتوسيعها وتحديثها بجلب الآلات الحديثة الأكثر تطوراً وتقنية، ووفرت اليد العاملة الفنية المدربة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

٣ - الاهتمام بالشكل الطباعي للعمل المراد نشره، وقد انعكس ذلك في الحرص على استخدام الورق الجيد، ودقة التنفيذ الطباعي، وسلامة الأصول، وجودة الإخراج بشكل عام، والعناية بإخراج الأشكال المرافقة، مثل الرسوم البيانية والخرائط ونحوها.

٤ - التنوع الموضوعي الذي أقدمت عليه بعض الجامعات في مجال النشر، كالنشر في مجال قصص الأطفال، والكتب التثقيفية الموجهة للناشئة؛ كالذي فعلته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أو الكتيبات الطبية التعريفية التي تهتم بالطب الوقائي؛ كما فعلته جامعة الملك سعود. كل ذلك يعد ميزة تميزت بها هذه المرحلة.

٥ - وكان للكتب المحققة اهتمام متزايد في هذه المرحلة، بل نجد أن بعض الجامعات قد ركزت عليها بشكل كبير كما فعلت جامعة أم القرى. والهدف من هذه الكتب هو إحياء التراث الإسلامي والعربي الذي مازال أغلبه مخطوطاً، حيث ترى هذه الجامعات فيه كنوزاً علمية يجب أن تتاح للجمهور المستفيد. وحسناً فعلت هذه الجامعات بانتهاجها هذا المسلك الطيب.

٦ - اهتمام بعض الجامعات بالنشر في مجال الترجمة والتعريب حيث قامت هذه الجامعات (مثل جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الكويت) بالنشر في هذا المجال؛ حيث قامت بطباعة كتب هي في الأصل مترجمة من لغات أخرى خاصة اللغة الإنجليزية قام بترجمتها أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، استجابة لطلب الأقسام العلمية بالذات أو بجهد شخصي من المترجم رغبة في إثراء مراجع مادة ما... إلخ. ويلاحظ أن هناك قدرا كبيرا من بين هذه الكتب تخدم مقررات الدراسة بالجامعة، وعلى هذا فهي كتب دراسية وضعت لتحقيق أهداف معينة لمواد دراسية، وبالذات التي قد لا يوجد لها مراجع تخدمها باللغة العربية.

٧ - تأسيس وإنشاء عمادات للبحث العلمي، أو مراكز متخصصة للبحوث علمية كانت أم أدبية لإعنداد البحوث والدراسات المختلفة من قبل الجامعات الخليجية، وهذه العمادات أو المراكز كانت في معظمها روافد جيدة لجهة النشر بالجامعة لنشر ما تقوم به من دراسات، والعمل على إخراجها إلى حيز الوجود لتعميم الفائدة.

٨ - العمل على إيجاد السياسة الخاصة بالتوزيع التي تقوم على قواعد وأسس واضحة تضمن للمطبوعات أن تذهب إلى المستفيدين الحقيقيين، ولهذا نجد أن بعض الجامعات أنشأت إدارات ذات كيان اعتباري مهمتها التوزيع، وبعض الجامعات وسعت في منافذ التوزيع، وبعض الجامعات قامت بالبيع المباشر للجمهور، وهذه الأمور هي لصالح النشر بالجامعة، إذ إن النشر الجيد الذي لا يخدمه توزيع حقيقي سيكون تأثيره محدودا ونطاق انتشاره ضيقا وأثره ضعيفا .

رابعاً - مرحلة النضوج:

ويقترض في هذه المرحلة أن يكون النشرد تكاملت عناصره الأساسية، وأخذ وضعه الطبيعي والاعتباري، وأصبح له وجود مؤثروبشكل دقيق، بحيث يكون النشر بالجامعة أحد الجهات الفاعلة في العملية التعليمية المؤثرة في جهود الجامعة بالنشر العلمي الدقيق الذي يبنى على الأسس والمعايير التي سبق دراستها في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة، ولعل من الملاحظ أنه عند استعراض مميزات هذه المرحلة وتطبيقها على الجامعات الخليجية نخرج بمعلومة مفادها ان بعض هذه الجامعات قد أخذت بها جزئيا في الغالب، بمعنى أنها لم تطبق كل ما جاء من مميزات لهذه المرحلة التي سوف يتم استعراضها بعد قليل. ويمكن تحديد البداية لهذه المرحلة بوجود القواعد التي تنظم عمل الكتابة العلمية وطرقها، حيث إن وجود مثل هذه القواعد يدل دلالة واضحة على نضوج نشري له اعتباره وكيانه وأهميته، بحيث يخصص له مرحلة تتعلق به. كذلك فإن وجود السياسات الواضحة كل الوضوح التي تنظم النشر وتوجهه تعد من الملامح المهمة المميزة لهذه المرحلة.

والتغطية لهذه المرحلة محددة بنهاية الحدود الزمنية لهذه الدراسة وهو نهاية عام ١٤١٢هـ الموافق لعام ١٩٩٢م. وهذا لايعني بالضرورة توقف النشر بالجامعات الخليجية، إذ النشر مستمر والتطوير مستمر أيضا.

وأهم مميزات وملامح هذه المرحلة النقاط التالية:

١ - ظهور القواعد الخاصة بعملية الكتابة العلمية الموثقة، ونجد هذه القواعد من جهد الجامعات نفسها التي تريد أن يكون لها ما يميزها من طريقة علمية موثقة للكتابة التي يشترط أن تتوافر في أي مطبوع قبل أن تقوم الجامعة بنشره، وقبل أن يقدم إلى جهة النشر بها، ولعل في هذا تقليدا جيدا

لبعض الجامعات الأمريكية والأوربية التي سارت على هذا المنوال ؛ كجامعة شيكاغو وأمريكا وجامعة إكسفورد اللتين أوجدتا لهما مدرسة خاصة بهما للكتابة والنشر، وهذه القواعد موزعة على جميع الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس للتقيد بها. وإجمالاً نجد هذه القواعد تركز على طريقة الكتابة وترتيب مواد المطبوع وكتابة العناوين الرئيسة والعناوين الفرعية وطريقة تنسيق الاستشهادات المرجعية... إلخ.

٢ - وجود السياسة الواضحة كل الوضوح المنظمة للنشر بالجامعة، التي تحدد السياسة العددية لما ينشر سنوياً، والموضوعية التي ينبغي أن يركز عليها النشر اعتماداً على معطيات تخصصية بحثية أو متوافقة مع أهداف الجامعة العامة، ومثل هذه السياسة ضرورية لضمان سير العمل بشكل دقيق وجيد، كما أن وجود مثل هذه السياسة يدل دلالة واضحة على وجود رؤية دقيقة تعبر عن نضج جلي لعمل النشر بالجامعة.

٣ - التوسع في استخدام النماذج الموحدة، التي تستخدم في التخاطب ما بين جهة النشر بالجامعة والجهات المختلفة ؛ مؤلف، محكم، فاحص، مطبعة... إلخ. ومثل هذه النماذج ضرورية جداً لضمان سير العمل داخل جهة النشر بشكل واضح لا يتأثر بتغير الموظفين أو تغييرهم، فالنماذج تساعد كثيراً على توفير الوقت والجهد، وفي مقدور أي جهة أن توجد النماذج الخاصة بها، التي سوف تصيغها بأسلوب واضح دقيق معبر عن المضمون المراد بدون ريبة أو غموض.

٤ - لجوء بعض الجامعات إلى التوزيع المتخصص، ويقصد به أن بعض الجامعات أوجدت قوائم بأسماء الأشخاص والجهات والمراكز العلمية مقسمة

على حسب التخصص الموضوعي. والكتاب لن يذهب إلى أي جهة أو شخص إلا إذا وجد هناك علاقة موضوعية أو تخصصية بمجال الكتاب؛ كما فعلت جامعة الملك سعود. وهذا تصرف جيد يعطي انطبعا واضحا عن التوزيع المدروس الهادف الذي يتحرى الدقة والترابط الواضح بين الكتاب والمستفيد، وهذا بطبيعة الحال يتعلق بالإهداء، أما الشراء فإن الشخص الراغب في الشراء لن يأتي إلا بوجود رغبة وموضوعية وحاجة هو مدركها بشكل تام جعلته يرغب في اقتناء هذا الكتاب أو ذاك.

هذه هي المراحل الأربع التي مربها النشر بالجامعات الخليجية، ولا بد من التنبيه على أنه لا يعني إطلاقا وجود هذه المراحل الأربع بكل جامعة خليجية، إذ نجد أن بعض الجامعات مرت بمرحلتين فقط، أما لحداثتها أو لضعف تطورها النشرية، وبعضها مرّ تاريخ النشر بها بكل هذه المراحل الأربع. وفي الوقت نفسه نجد أن بعض الجامعات الخليجية قد قفزت مرحلة لتبدأ بالمرحلة التالية لها؛ كتخطي مرحلة البدايات (المرحلة الأولى) إلى مرحلة النمو والتنوع (المرحلة الثانية).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه عند الاستعراض التاريخي لنشر الكتاب بجامعات الخليج موضع الدراسة، سوف تذكر عناوين بعض الكتب، وفي حالات أخرى سوف تهمل؛ وذلك راجع إلى العديد من العوامل، إذ أنه في حالة ذكرها نجد أن السبب يرجع إلى كونها أول الكتب التي نشرتها الجامعة، أو أن الكتاب يعد أول كتاب علمي، أو أنه أول كتاب نشر باللغة غير العربية... إلخ، وهي عوامل يمكن أن نطلق عليها بالعوامل المنطقية التي تخدم البحث بطريقة ما. وفي حالة تركها فإن السبب في الغالب يرجع إلى ارتفاع عدد ما نشر في هذا العام أو ذاك... إلخ.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

المرحلة الأولى: مرحلة البدايات:

تتميز هذه المرحلة بقصرها النسبي ؛ حيث تبدأ من إنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٣٩٦ هـ الموافق لعام ١٩٧٦ م^(١) ، وتنتهي عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م وهو العام السابق لإنشاء عمادة الدراسات العليا والبحوث والنشر العلمي الذي صادف عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، وعلى هذا يكون العمر الزمني لهذه المرحلة أربع سنين تقريبا، وخلال هذه المرحلة تم إنشاء سبع كليات، خمس من هذه الكليات السبع بدأت الدراسة فيها في العام الجامعي ٩٧ / ١٣٩٨ هـ، الموافق ٧٧ / ١٩٧٨ م وهي الكليات التالية:-^(٢)

١- كلية الشريعة والقانون.

٢- كلية الآداب.

٣- كلية العلوم.

٤- كلية التربية.

٥- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية.

وباقى الكليات وهي اثنتان بدأت الدراسة فيها في العام الجامعي ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ، وهما كلية العلوم الزراعية وكلية الهندسة، وهذا يعني أن أغلب كليات الجامعة تم انشاؤها خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٣٩٦ هـ إلى نهاية عام ١٤٠٠ هـ. حيث ينتظر من هذه الكليات بما تضمه من أقسام

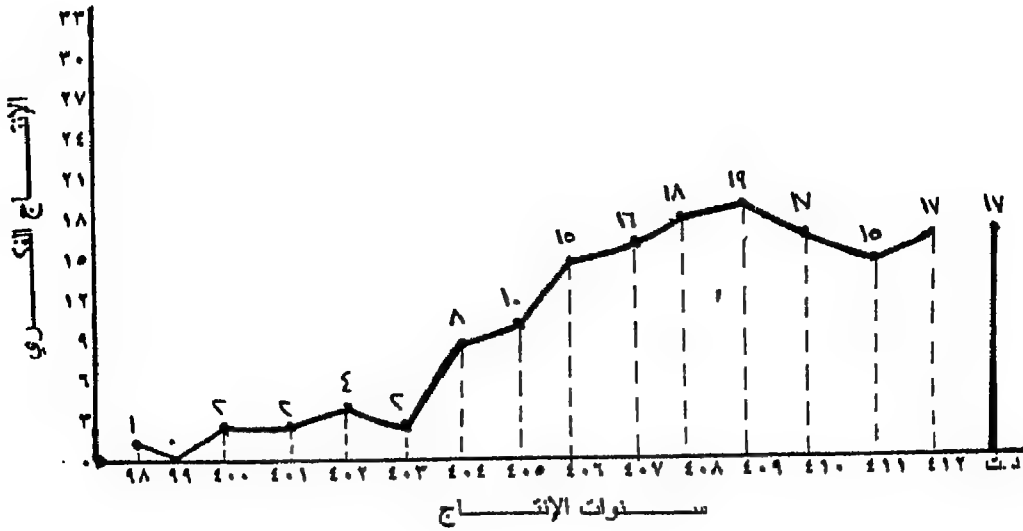
(١) جامعة الإمارات العربية . الجامعة في عشرين سنوات : كتاب وثائقي إحصائي. (العين : الجامعة ،

١٩٨٦ م)، ص ١٢ .

(٢) جامعة الإمارات العربية المتحدة . الكتاب السنوي للخريجين ١٤١٢ / ١٤١٣ هـ. (العين : الجامعة،

١٤١٣ هـ)، ص ٩ .

علمية متخصصة وأساتذة يعول عليهم أن يثروا العملية البحثية بالجامعة وقطاع النشر العلمي بشكل خاص بالبحوث الجادة والدراسات الرصينة.



شكل رقم (١)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الإمارات العربية المتحدة

وخلال هذه الفترة الزمنية نجد ان أول كتاب صدر عن الجامعة كان عام ١٣٩٨هـ، أي بعد قيام الجامعة بدورها الفعلي (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م) بعام واحد تقريبا، وهذا الكتاب عبارته عن التقرير السنوي للجامعة من إعداد عبدالعزيز البسام (انظر الشكل رقم ١). ولعل أول كتاب علمي صادر عن الجامعة هو كتاب تخطيط التعليم في جامعة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٠م، من إعداد أحمد رفيق قاسم وأحمد خليل المطوع، وصدر عام ١٤٠٠هـ. بجانب كتاب صدر في العام نفسه باللغة الإنجليزية، ولعله يعد أول مشاركة من الجامعة بالنشر في غير العربية وهذا الكتاب هو Forms of Address as Spoken in Dubai and Sharjah (أشكال النطق في لهجتي دبي والشارقة، من إعداد زكي حافظ وآخرين، أما عام ١٣٩٩هـ فلم يصدر خلاله أي كتاب عن الجامعة (انظر الشكل رقم ١). ويلاحظ أن جلّ هذه الإصدارات بل جميعها قد طبعت بمطابع تجارية داخل الدولة.

وعلى هذا يتضح أنه خلال مرحلة البدايات تم نشر ثلاثة كتب فقط من مجموع ما نشرته الجامعة والبالغة (١٦٣) كتابا، مثلت نسبة (١,٨٤٪) تقريبا وهي نسبة ضعيفة للغاية ؛ ولعل التبرير لذلك أن الجامعة مازالت في طور التكوين والنمو، مما قد يأخذ من وقت منسوبيها الأكاديميين جل أوقاتهم ويستنزف معظم اهتماماتهم.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

يمكن أن يؤرخ لبداية هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع) بإنشاء عمادة الدراسات العليا والبحوث والنشر العلمي، الذي كان عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م. حيث إن إنشاءها في هذا التاريخ المبكر يدل على اهتمام مبكر أيضا بالبحث وهمومه والنشروشؤون، وتستمر هذه المرحلة حتى نهاية عام ١٤٠٦هـ، الذي كان عام إنشاء كلية الطب والعلوم الصحية ١٤٠٦هـ / .

١٩٨٦م^(١)، وبإنشائها تكامل عقد إنشاء كليات الجامعة الثمان، كما أنشئت خلال هذه الفترة مطابع الجامعة عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.^(٢)

وإذا أردنا استعراض هذا التاريخ يتضح من خلال الاطلاع على الشكل الأول انه في عام ١٤٠١هـ صدر عن الجامعة كتابان، وبهذا يكون هناك نوع من التوازن فيما بين هذه السنة والتي قبلها في عدد ما نشر، إلا أنه في عام ١٤٠٢هـ ارتفع العدد لما نشر إلى أربعة كتب (انظر الشكل رقم ١)؛ أي ضعف ما صدر عام ١٤٠١هـ، والمتفحص لعناوين هذه الكتب يجد أن ثلاثة منها هي عبارة عن أدلة (دليل خريجي الدفعة الثانية، الدليل الدراسي العام، دليل النظام والمناهج الدراسية)، أما رابعها فهو كتاب صادر عن إدارة المكتبات، وهو عبارة عن فهرس لمطبوعات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وهو باللغتين العربية والإنجليزية، وعلى هذا فإن صدور مثل هذا الكتاب المتخصص في مجال المكتبات يعد حسنة تحسب لهذه الجامعة، وأقصد به ولوجها المبكر نسبياً في إصدار الكتب المتخصصة ذات النفع المتخصص.

وفي عام ١٤٠٣هـ هبط مؤشر النشر بالجامعة؛ إذ لم يصدر عنها في هذه السنة سوى كتابين أحدهما دليل (دليل خريجي الدفعة الثالثة)، والثاني صادر أيضاً عن إدارة المكتبات بالجامعة بعنوان: (فهرس مخطوطات مكتبة جامعة الإمارات العربية المتحدة)، وهذا الكتاب يعد من الكتب ذات الجهد المتميز؛ إذ بلغت صفحاته (٣١٧) صفحة، ويدل هذا أيضاً على نشاط هذه الإدارة (إدارة المكتبات) في تبنيها إصدار كتب لها مساس قوي بمجالها الذي تهدف من ورائه خدمة المستفيدين بالدرجة الأولى.

(١) المرجع السابق، ص ٩.

(٢) تم تزويدي بهذا التاريخ في إتصال هاتفني بإدارة المطبوعات.

وجاء عام ١٤٠٤هـ مؤذنا بعهد جديد بالنسبة لهذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع)، وأقصد به النمو المضطرد لإعداد ما تنشره الجامعة كل سنة إلى نهاية هذه المرحلة (١٤٠٦هـ)، حيث نجد أن الجامعة قد نشرت عام ١٤٠٤هـ ثمانية كتب، منها سبعة كتب هي في الأصل كتب تعريفية وأدلة لكليات الجامعة المختلفة، هذا بالإضافة إلى كتاب صدر خلال هذه الفترة عبارة عن بحوث وتوصيات ندوة أقسام الإعلام بالجامعات العربية، مما يعني أن الجامعة شرعت خلال هذه السنة بالبداية في نشر بحوث الندوات وتوصياتها، والتي تعقد في رحابها، وهذه الخطوة الجيدة تؤدي إلى نمو النشر وتنوعه الموضوعي. و معظم ما صدر خلال عام ١٤٠٥هـ هو عبارة عن أدلة وكتب إحصائية وتقارير؛ إذ نجدها تزيد عن سبعة كتب من بين عشرة كتب تم إصدارها خلال هذه السنة، كذلك صدر كتابان علميان؛ أولهما دراسة اجتماعية ميدانية بعنوان: (الجامعة والمجتمع)، والثاني بعنوان: (دور الزراعة والمياه في الأمن الغذائي) من إعداد ياسين غضبان ومراجعة محمود الرشدان.

وجاءت محصلة ما صدر عن الجامعة خلال عام ١٤٠٦هـ خمسة عشر كتابا (انظر الشكل رقم ١)، منها خمسة كتب باللغة الإنجليزية، جميعها عبارة عن أدلة لكليات الجامعة المختلفة، وعشرة كتب جميعها أيضا أدلة ما عدا كتاب واحد فقط بعنوان محاضرات الموسم الثقافي ١٩٨٦/٨٥م، من إعداد ياسين غضبان، ومراجعة وليد خالص.

ومن الملاحظ على المستوى العددي لما ينشر سنويا خلال هذه المرحلة، أن العدد السنوي لا يسير على وتيرة متقاربة ومتجانسة، بل هناك سنوات قفز النشر فيها إلى معدلات لا يمكن مقارنتها مع سنوات أخرى؛ فمثلا بلغ ما نشر عام ١٤٠٦هـ ما محصلته خمسة عشر كتابا، بينما تم حصر عشرة كتب فقط في السنة التي قبلها (١٤٠٥هـ) أي بزيادة تعادل ٥٠٪ تقريبا، وليس هناك من

مبرر ظاهر سوى غياب الخطط الواضحة التي ينبغي أن يسير عليها النشر، وقبل ذلك الجهة المهيمنة على النشر التي ربما كان في وجودها سبب للقضاء على هذه السلبات سواء في الجانب الكمي أو النوعي لما ينشر.

وبلغ ما نشر خلال هذه الفترة أو الفترة من تاريخ النشر بالجامعة واحد وأربعين كتاباً، مثلت ما نسبته ٢٥,١٥٪ بالمائة من مجموع ما نشرته الجامعة البالغ ثلاثة وستين ومائة كتاباً.

المرحلة الثالثة: (مرحلة التطور)

يمكن أن يؤرخ لبداية هذه المرحلة (مرحلة التطور) بالبدء بإنشاء المراكز البحثية بالجامعة (١٤٠٧هـ)، على اعتبار أن هذه المراكز هي في واقع الحال معامل لإجراء البحوث وإنتاجها، والقابلة للنشر والتوزيع الذي ينبغي أن يكون مواكباً لطموحها، وتنتهي هذه المرحلة بالتحديد الزمني الوارد بهذه الدراسة وهو نهاية عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

وشهدت هذه المرحلة - كما ذكر سابقاً - بروز الاهتمام بإنشاء المراكز البحثية؛ حيث إنه في عام واحد تم إنشاء خمسة مراكز من أصل ستة وهي على التوالي: (١)

١ - مركز بحوث الصحراء والبيئة البحرية (١٤٠٧هـ).

٢ - مركز البحوث والتطوير والخدمات التربوية والتقنية (١٤٠٧هـ).

٣ - مركز البحوث الإدارية والمالية والاقتصادية (١٤٠٧هـ).

٤ - مركز بحوث التقنية والطاقة (١٤٠٧هـ).

(١) جامعة الإمارات العربية المتحدة. مراكز البحث العلمي في خدمة المجتمع. (العين: الجامعة،

٥ - مركز الاستشعار عن بعد (١٤٠٧هـ).

وواكب إنشاء هذه المراكز صدور أول كتاب قامت مطبعة الجامعة بطباعته، وهو بعنوان (أسس كيمياء الكم والأطياف) من تأليف عصام عزت جاتو الذي صدر عام ١٤٠٧هـ، وهذا يعني أن المطبعة بدأت تنفذ كتب علمية ذات مستوى تخصصي عال. وفي نهاية العام نفسه قامت المطبعة بطباعة كتاب آخر من إعداد فائق حمدي طهيب وهو بعنوان (الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين). والكتابان لا يمثلان نسبة عالية لما قامت الجامعة بنشره خلال العام نفسه، حيث إنه تم إصدار خمسة عشر كتابا كانت التقارير والأدلة التعريفية والكتب الإحصائية تمثل جل إصداراتها، ولكن الذي يحمّد للمطبعة أنها بدأت تمارس دورها بشكل ملحوظ وإن كان متأخرا عن تاريخ إنشائها (١٤٠٣هـ)^(١) بأربع سنين.

وخلال هذه الفترة أيضا تم إنشاء إدارة المطبوعات والنشر في عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، حيث صدر أول مطبوع تحت إشرافها عام ١٤١٠هـ وهو بعنوان (ملخصات البحوث المنشورة والبحوث المقبولة للنشر لأعضاء هيئة التدريس بالكلية خلال العام الجامعي ١٤١٠/١٤١١هـ)، وستتم دراسة أهدافها وما قامت بنشره في الفصول القادمة بإذن الله.

وبالنظر إلى الشكل رقم (١) يتضح أن هناك نوعا من النمو العددي لما ينشر في الجامعة بشكل ثابت تقريبا، حيث إنه من عام ١٤٠٧هـ وحتى عام ١٤٠٩هـ، أي لمدة ثلاث سنين كان النشر فيها على التوالي:

١٤٠٧ - ١٥ كتاباً.

١٤٠٨ - ١٦ كتاباً.

١٤٠٩ - ١٨ كتاباً.

(١) تم تزويدي بهذا التاريخ في إتصال هاتفي بإدارة المطبوعات .

ويوضح التحليل العددي لتلك الكتب اختلال من حيث الطبيعة الموضوعية، إذ نجد أن الكتب الإحصائية والأدلة والتقارير شكلت نسبة لا يستهان بها، حيث إنه لم يوجد من بين الخمسة عشر كتاباً التي نشرت عام ١٤٠٧ هـ سوى ثلاثة كتب لها صفة الطابع العلمي، ولعل الحسنة بالنسبة لهذه النقطة هي تنامي الكتب العلمية عددياً سنة بعد أخرى، وهذا يتضح في العدد الذي تم حصره من الكتب العلمية، حيث ارتفع العدد من ثلاثة ليصل إلى سبعة كتب علمية من بين ستة عشر كتاباً نشرت عام ١٤٠٨ هـ، وأحد عشر كتاباً علمياً في عام ١٤٠٩ هـ من بين ثمانية عشر كتاباً نشر في العام نفسه هي عبارة عن أعمال مؤتمرات وندوات عقدت في رحاب الجامعة.

ولعل في هذا التوجه من نشر الكتب العلمية دلالة قوية على الاهتمام المتنامي من الجامعة بقضية النشر العلمي الجاد والمادف، الذي يرجى من ورائه الفائدة التي تنعكس على مسيرة التعليم بالجامعة، وهذا لا يعني الإقلال من شأن الكتب الأخرى كالتقارير والإحصائيات ونحوها وأنها ذات فائدة منقوصة ومحدودة؛ بل إن لكل ما يصدر عن الجامعة مردود وفائدة، ولكن مما لاشك فيه أن الكتب ذات الطابع العلمي قابلة للتوزيع والتسويق أكثر من الكتب الأخرى ذات المحدودية في التوزيع وبالتالي الانتشار.

ونشرت الجامعة في عام ١٤١٠ هـ ما مجموعه سبعة عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ١)؛ كان بينها الكتب العلمية والندوات والمؤتمرات، وكان مجموعها سبعة كتب فقط، أما البقية المتبقية فجميعها كتب إحصائية وأدلة وتقارير ونحوها، وعلى هذا شهد ذلك العام هبوطاً واضحاً للكتب المنشورة ذات الطابع العلمي التي بلغت ستة كتب في عام (١٤١٠ هـ) بينما بلغت في العام الذي قبلها (١٤٠٩ هـ) أحد عشر كتاباً، وبخاصة أنه لا يوجد مبرر ظاهر سوى تبرير اجتهادي مفاده أن الكتب العلمية تحتاج إلى جهد لعله أكثر

وأكبر من الجهد المبذول في الكتب ذات الطابع غير العلمي، سواء في إعداد المادة العلمية أو إخراجها. خاصة وأن هذه الظاهرة سرعان ما تم تجاوزها من قبل الجامعة في العام الذي تلاه؛ إذ تم إصدار تسعة كتب علمية من أصل خمسة عشر كتاباً تم إصدارها خلال عام ١٤١١هـ مما يدل على أن النشر العلمي بدأ يأخذ وضعه الطبيعي بين مطبوعات الجامعة.

وفي عام ١٤١٢هـ ارتفع عدد الكتب العلمية التي صدرت عن الجامعة من تسعة إلى عشرة كتب من مجموع سبعة عشر كتاباً صدرت في العام نفسه (انظر الشكل رقم ١)، وهذه الكتب العشرة صدرت في المجالات العلمية الآتية الذكر بنفسها التي صدرت في السنوات السابقة، إلا أن هناك تطوراً جديداً يحسب لصالح النشر بهذه الجامعة، وهو ولوجها بإصدار الموسوعات، وذلك حين أصدرت موسوعة بعنوان: (موسوعة نباتات الإمارات العربية المتحدة) من إعداد علي بن علي الغنيمي.

نأتي أخيراً للتعرض للكتب التي صدرت دون تاريخ، حيث إنه بالنظر إلى الشكل رقم (١) نجد أن هناك سبعة عشر كتاباً أصدرتها الجامعة بدون تاريخ، وهي تمثل نسبة ١٠,٤٢٪ من مجموع ما صدر عن الجامعة وهي نسبة تمثل ارتفاعاً ملحوظاً، كان من بينها خمسة كتب صادرة عن إدارة المطبوعات بالجامعة وهي الدائرة المعنية بالنشر، وهذه الكتب الخمسة هي في الواقع تمثل نصف ما صدر عن هذه الإدارة، حيث إنها أشرفت على إخراج عشرة كتب. وهذه الملاحظة في غاية الأهمية؛ لأنه مهما كانت المبررات فإن هذه الإدارة لا تعذر بهذا الإهمال لهذا الجانب المهم الذي يسبب إشكاليات كثيرة سبق التنويه عليها في الفصل السابق، وبخاصة أنه ينتظر من هذه الإدارة أن تقوم المعوج وتصلح النقص، وأن تهتم بشكل كبير ودقيق بما تشرف عليه من مطبوعات، لأن أي نقص في أي معلومة من أي مطبوع في عهد هذه الإدارة

أمر غير مقبول البتة وبخاصة أنه يعول على هذه الإدارة أن تعني بهذه البيانات من البداية إلى أن يصدر على شكل كتاب مكتمل المواصفات والبيانات.

جامعة البحرين:

يمكن تقسيم تاريخ النشر بجامعة البحرين إلى فترتين يفصلهما عام ١٤٠٦ هـ، الذي يعد عام توحيد الكليات التي كانت ذات استقلال تام تحت اسم جامعة البحرين؛ حيث جاء «إنشاء الجامعة باندماج الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية التي كانت قد أنشئت عام ١٩٧٨ م (١٣٩٨ هـ) وكلية الخليج للتكنولوجيا والتي كانت قد أنشئت عام ١٩٨١ م (١٤٠١ هـ)»^(١).

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

وهي تبدأ منذ عام ١٣٩٨ هـ، وهو عام إنشاء الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية عام ١٤٠٥ هـ، وهو العام السابق على إنشاء جامعة البحرين، وخلال هذه المرحلة أنشئت أيضا كلية الخليج للتكنولوجيا عام ١٩٨١ م (١٤٠١ هـ). ونجد أنه في هذه المرحلة تركز النشر على إصدار الكليات المختلفة وأدلتها الخاصة بها، والباحث لم يستطع الحصول على أي إصدار لهذه الفترة مع محاولته المتكررة خلال الزيارة العلمية لهذه الجامعة للوصول إليها، ولهذا تعذر الوقوف على كمها وعناوينها؛ ومرد هذا الاستنتاج ما أكده المسؤولون بهذه الجامعة من أن هذه الكليات أدلتها الخاصة بها التي شرعت في إصدارها منذ وجودها، وهذه الأدلة امتداد لما يصدر عنها من أدلة حديثة، وهي تختلف من حيث الكم والإخراج من كلية إلى أخرى بحسب نشاطها وإدراكها لأهمية إصدار الأدلة التعريفية، كذلك أفاد بعض

(١) جامعة البحرين. جامعة البحرين في مسطور. (النامة: إدارة التخطيط والتطوير والعلاقات العامة،

المسؤولين أن بعض الاقسام بهذه الكليات تصدر أدلة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ويتم تصويرها فيما بعد وتوزيعها.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

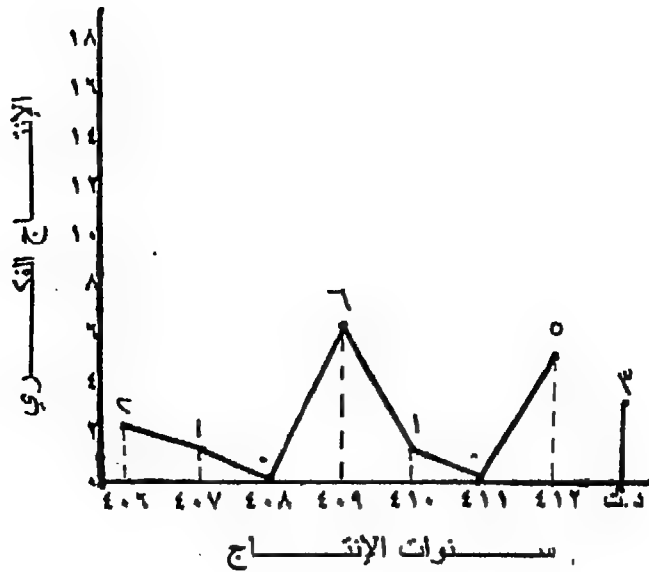
وهذه المرحلة تمتد من عام ١٤٠٦هـ حتى نهاية عام ١٤١٢هـ، وهو العام المحدد لنهاية التغطية لهذه الدراسة ؛ وخلال هذه الفترة «أعيد تشكيل الكليات التي كانت موجودة سابقا لتصبح أربع كليات هي الآداب والعلوم - التربية - الهندسة - إدارة الأعمال، حيث ضمت هذه الكليات خمسة عشر قسما أكاديميا»^(١).

وبالنظر للجدول رقم (٢) يلاحظ أن هناك اضطرابا شديدا لما ينشر بهذه الجامعة من عام لآخر ؛ إذ تدبذب ما بين عام كان النشر فيه صفرا، وعام آخر كان النشر فيه ستة كتب، مما يدل على أن هناك عوامل أثرت فيه بهذا الشكل، لعل أهمها عدم وجود جهة مهيمنة للنشر بالجامعة، وأن أغلب ما ينشر يدخل تحت إطار إصدار الأدلة، وبعض الكليات تصدر الدليل ليغطي عامين دراسيين، وعلى هذا فإنها لن تصدر شيئا في العام التالي لإصدار الدليل مما يعني أن النشر يتأثر بذلك من حيث الكم.

ولو تأملنا في الشكل رقم (٢) لوجدنا أن الجامعة قد نشرت في عام ١٤٠٦هـ كتابين فقط، أولهما بعنوان: (مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦م بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين واللائحة التنفيذية)، والآخر بعنوان: (دراسة تقويمية لمقرر الكيمياء في الصف الأول من المرحلة الثانوية بمدارس البحرين) من إعداد لولو خليفة آل خليفة، وهذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير، ولعل الجامعة بإقدامها نشر هذا الكتاب يوحى بإتجاهها إلى النشر العلمي الجاد، وهذا

(١) المرجع السابق، ص ٣ .

ما يؤكده قيامها في السنة التالية (١٤٠٧هـ) بنشر كتاب عبارة عن رسالة ماجستير من إعداد فائق إبراهيم المؤيد وهي بعنوان: (دراسة تحليلية للأخطاء الشائعة في الكيمياء لدى الطلاب المستجدين بجامعة البحرين، إلا أن الجامعة لم



شكل رقم (٢)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة البحرين

تستمر على هذا النهج العلمي ؛ إذ نجدها في الأعوام التالية ركزت على نشر الأدلة والكتب الإحصائية فقط، ففي عام ١٤٠٩ هـ ارتفع النشر بالجامعة بشكل مفاجيء إلى ستة كتب، بينما كان النشر في السنة التي قبلها ١٤٠٨ هـ صفراً ؛ وهذه الكتب الستة - كما ذكر - جميعها كتب أدلة حيث كان من بينها أربعة كتب باللغة العربية، والكتابان الآخران باللغة الإنجليزية وهما: The College of Arts and Science: Bulletin 1989 / 1990 & The College of Engineering Bulletin 1989 / 990، (الأول منهما بعنوان دليل كلية الآداب والعلوم ٨٩ / ١٩٩٠، والثاني بعنوان دليل كلية الهندسة).

وفي عام ١٤١٠ هـ هبط النشر إلى كتاب واحد فقط هو عبارة عن دليل أيضاً صادر باللغة الإنجليزية، أما عام ١٤١١ هـ فكان عاما مجدداً، فلم تنشره الجامعة أي كتاب، وتحسن الوضع في عام ١٤١٢ هـ بالنسبة لوضع النشر بالجامعة حيث نجد أن محصلة ما نشر في العام هو خمسة كتب لم يكن من بينها أي كتاب علمي، بل جميعها عبارة عن كتب أدلة وإحصائيات.

ويوجد ثلاثة كتب صادرة عن الجامعة بدون تاريخ نشر مثلت ما نسبته ١٦,٦٦٪ من مجموع ما قامت الجامعة بإصداره وهي ثمانية عشر كتاباً، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، وبخاصة أنها صدرت في المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع) التي ينتظر منها أن يتحسن النشر فيها إخراجاً وتكاملاً لبيانات النشر التي يترتب على غيابها سلبيات كثيرة.

وخلال الزيارة العلمية التي قام بها الباحث للجامعة، قام بزيارة للمطبعة فأتضح له ضعف إمكانياتها، وقلة قدراتها الفنية، إلا أنها مع ذلك طبعت ثمانية كتب من بين مجموع ما تم نشره عن طريق الجامعة البالغة ثمانية عشر كتاباً، وما قامت بطباعة مطبعة الجامعة عادت نسبة ٤٤,٤٢٪ وهي نسبة جيدة ؛ خاصة مع ظروف المطبعة الجامعية الحالية، يضاف إلى ذلك أن

من بين الكتب الثمانية التي قامت المطبعة بطباعتها. يوجد كتاب واحد باللغة الانجليزية، وجميع هذه الكتب الثمانية هي عبارة عن أدلة وإحصائيات خاصة بالجامعة وكلياتها المختلفة، إلا أن ذلك يدل على استعداد المطبعة لتنفيذ الكتب العلمية، إلا أن الجامعة لم تهتم بهذا المجال بشكل دقيق ومتزن، ولم توجد سياسة نشرية واضحة ودقيقة، ولعل في ضعف إمكانيات الجامعة المادية سبباً أُستشف من خلال مقابلة مسؤولي الجامعة.

وقبل ختام الحديث عن تاريخ النشر بجامعة البحرين ينبغي الإشارة إلى ما ورد في كتاب المعرض الرابع للكتاب الجامعي في دول الخليج العربية الذي أعدته كل من جامعة السلطان قابوس بعمان ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والصادر عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م؛ حيث أضاف إلى إجمالي مطبوعات الجامعة المذكورة آنفاً البالغة ثمانية عشر كتاباً، أربعين كتاباً أخرى ليصبح إجمالي مطبوعات جامعة البحرين ثمانية وخمسين كتاباً. والحقيقة التي لا بد من ذكرها أن هذه المطبوعات الإضافية ليست من إصدارات جامعة البحرين ولا يمكن اعتبارها من مطبوعاتها، حيث لا يكفي أن يكون مؤلفوها من أساتذة الجامعة لتنسب مسؤولية نشرها إلى الجامعة لكتب لم تقم الجامعة بنشرها أو حتى دعمها، ويمكن التدليل على أنها ليست من مطبوعات الجامعة بالأمور التالية:-

١- عند مقابلة الباحث للمسؤولين بالجامعة أكدوا له أن الجامعة ليس لديها نشاط كبير في النشر، والكتب المذكورة هي من جهد مؤلفيها قاموا بنشرها بصفتهن الشخصية. ولا يوجد للجامعة أي رابط معها إلا كون مؤلفيها من منسوبيها.

٢- أن الباحث حصل على القائمة الأساسية التي أشعرت بها جامعة البحرين جامعة السلطان قابوس بمشاركتها في المعرض الرابع للكتاب الجامعي

الذي عقد في رحابها، وبتفحص هذه القائمة نجدها لا تشير بشكل واضح إلى أن هذه المطبوعات هي من إصدارات الجامعة، إذ اقتضرت على ذكر اسم المؤلف ومؤلفاته التي قام بنشرها، وهذا على غير المعتاد من نسبة الكتب إلى جهات معينة كإصدارات كلية أو عمادة أو نحو ذلك وهذا يعني أن هذه المطبوعات هي من جهد هؤلاء المؤلفين وليست من نشاط الجامعة.

٣- ولما قام الباحث بالبحث عن هذه الإصدارات الأربعين التي أشار إليها الكتاب المذكور آنفاً، وجد منها واحداً وعشرين كتاباً في مكتبي جامعة الملك سعود ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، وبتفحصها لم يجد الباحث عليها أية إشارة إلى دور الجامعة في نشرها لا من قريب أو من بعيد، سوى ذكر تعريف عن المؤلف بأنه من منسوبي جامعة البحرين، وهذا لا يكفي البتة في أن تنسب هذه المطبوعات إلى الجامعة على اعتبار أنها من إنتاجها ومن نشاطها النشري.

٤- وعن البحث المحسب تحت اختيار الناشرين (والنظام يتيح البحث تحت عدة خيارات منها المؤلف، والعنوان، والموضوع، والناشرين، والتصنيف)، الذي تم في كل من جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة السلطان قابوس، حيث تم البحث تحت اسم جامعة البحرين كناشر اتضح عدم وجود أية مطبوعة من المطبوعات الأربعين المذكورة في كتاب المعرض الرابع للكتاب الجامعي المذكور سابقاً، وفي هذا دلالة أخرى على أنها ليست من إصدارات الجامعة.

وعلى هذا فإن الباحث قرراستبعاد هذه المطبوعات الإضافية الواردة في هذا الكتاب من قائمة البحث الأساسية الخاصة برصد إصدارات الجامعات الخليجية وتوثيقها للمبررات والاعتبارات التي تم الإشارة إليها سابقاً، وبخاصة

أنه في حالة إضافتها سوف تعطي مؤشرات عديدة وموضوعية لنشاط الجامعة في مجال النشر غير واقعية، ولا تعكس واقع النشر بهذه الجامعة التي مازالت في طور النمو والتنوع.

جامعة السلطان قابوس:

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

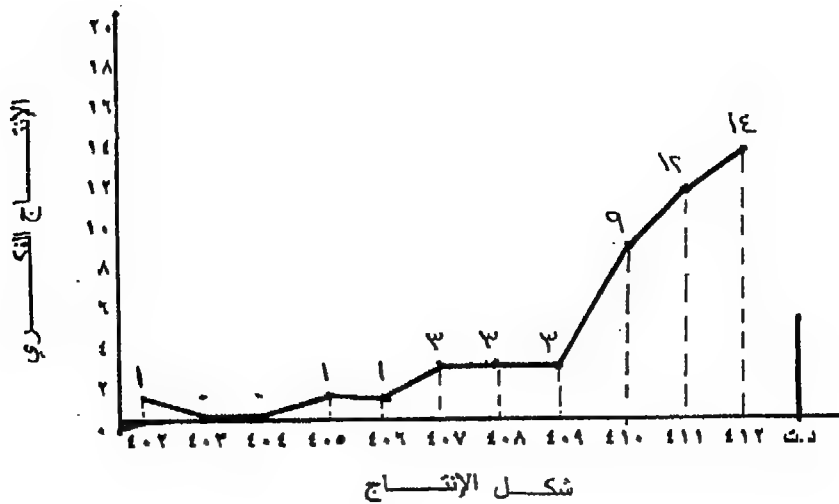
يعود تاريخ إنشاء جامعة السلطان قابوس إلى عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، حين أعلن السلطان قابوس عن ذلك «خلال الاحتفالات بالعيد الوطني العاشر للسلطنة»^(١) وبهذا التاريخ نستطيع أن نؤرخ للفترة الأولى من تاريخ النشر بالجامعة التي تدعى بمرحلة البدايات، وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٤٠٦هـ وهو العام السابق لافتتاح جامعة السلطان قابوس رسمياً وبدء الدراسة بها بشكل منتظم.

وعمر هذه المرحلة (مرحلة البدايات) سبع سنين، لم ينشر فيها سوى ثلاثة كتب، كان أولها عام ١٤٠٢هـ وهو بعنوان: (جامعة السلطان قابوس منارة علم وحضارة). وهذا يعني أن عامي ١٤٠٠هـ، ١٤٠١هـ كانا خاليين من أي نشاط للنشر؛ ولعل هناك تبريراً عاماً يتعلق بهذه المرحلة، ويتمثل في أن الجامعة لم تستكمل بنيتها الأساسية، ولم تنتظم فيها الدراسة، وقبل ذلك افتتاح الكليات الذي كان في عام ١٤٠٦هـ أي في نهاية هذه المرحلة (انظر الشكل رقم ٣).

ثم جاء عامي ١٤٠٣هـ، ١٤٠٤هـ خاليين من أي نشاط نشري، إلا أنه في عامي ١٤٠٥هـ، ١٤٠٦هـ تم نشر كتابين (انظر الشكل رقم ٣)، وهما على

(١) جامعة السلطان قابوس. جامعة السلطان قابوس: منارة علم وحضارة. (مسقط: الجامعة، ١٩٩٢م)،

التوالي (بناء لغة الشعر) لأحمد دروين والثاني هو: (Sultan Quboo University: The Foundation of Knowledge and Culture)، ويلاحظ أن الكتاب الثاني نشر عام ١٤٠٦ هـ وهو ترجمة لكتاب جامعة السلطان قابوس: منارة علم وحضارة.



جدول رقم (٣)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة السلطان قابوس

ويلاحظ على تطور النشر في هذه المرحلة الاضطراب الشديد الذي تمثل في وجود سنين خالية تماما من وجود أي نشاط نشري، ولعل العذر في ذلك ما سبق التنويه عليه من كون الجامعة ما زالت خلال هذه المرحلة تعنى بأمر تكوينها وبنيتها الأساسية.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة النمو والتنوع فعمرها الزمني ست سنين، حيث تبدأ من عام ١٤٠٧ هـ وهو العام الذي افتتحت فيه الجامعة بشكل رسمي وبالتحديد «يوم الأحد، السادس من شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ»^(١)، وهو أيضا العام الذي افتتحت فيه كلية الآداب. أما الكليات الأربع الأخرى وهي كليات التربية والعلوم الإسلامية، والطب، والهندسة، والعلوم فقد افتتحت عام ١٤٠٦ هـ^(٢).

وبالنظر للجدول رقم (٣) يتضح خلو سنوات هذه المرحلة من وجود أي اضطراب أو هبوط في عدد ما ينشر في كل سنة، ففي الأعوام الثلاثة ١٤٠٧ هـ، ١٤٠٨ هـ، ١٤٠٩ هـ، نشرت الجامعة ثلاثة كتب في كل عام، إلا أن عام ١٤٠٧ هـ تميز بوجود كتاب واحد صدر باللغة الإنجليزية، ويغلب على إصدارات هذه الأعوام الثلاثة الطبيعة العلمية، إذ نجد من بين الكتب التسعة التي نشرت خلالها كتابا واحدا فقط غير علمي، وهو عبارة عن دليل وهو (دليل المكتبة المركزية)، وهذه حسنة تسجل لصالح النشر بالجامعة.

وفي عام ١٤١٠ هـ ارتفع المعدل السنوي العددي للنشر من ثلاثة كتب إلى تسعة كتب (انظر الشكل رقم ٣)، وهذا الارتفاع المفاجيء ربما يقف وراءه الكليات المختلفة؛ وذلك عندما بدأت في إصدار الأدلة الخاصة بها

(١) المرجع السابق، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق، ص ٩ .

والكتب التعريفية التي تهتم بإبراز نشاط الجامعة وكلياتها المختلفة سواء على المستوى الثقافي أو الرياضي أو الفني أو النشاطات غير المنهجية.

وكان نصيب عام ١٤١١هـ من نشاط النشر بالجامعة هو إصدار اثني عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ٣)، جلها باللغة العربية، إذ لم يكن من بينها سوى كتاب واحد باللغة الإنجليزية، واستحوذت عمادة شؤون الطلاب على ثلث إصدارات هذا العام؛ أي أربعة كتب كانت ترجمة لنشاط العمادة في مجال المحاضرات الدينية والفنون التشكيلية والرياضية... إلخ.

وارتفع عدد الكتب التي نشرت عام ١٤١٢هـ إلى أربعة عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ٣)؛ جاءت مناصفة بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية أي لكل منها سبعة كتب، وطغت السمة العلمية علي ما تم نشره خلال هذا العام (١٤١٢هـ)، إذ لا يوجد من بينها سوى أربعة كتب هي عبارة عن أدلة أو كتب تعريفية عن الجامعة ونشاطات الكليات والعمادات المساندة، وبخاصة عمادة شؤون الطلاب.

وبالنظر للجدول رقم (٣) يتضح وجود خمسة كتب لا تحمل تاريخ نشر مع أهميته، مثلت نسبة ٩,٦٪، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالوضع الحاصل في بعض الجامعات الخليجية الأخرى، وعليه ينبغي الاهتمام بهذا الأمر والحرص بشكل أكبر وعلى ورود تاريخ النشر في مطبوعات الجامعة لما يمثل هذا من أهمية وخطورة سبق التنبيه عليها في الفصل السابق.

وفي عام ١٤١٣هـ تم إنشاء إدارة للمطبوعات، وهي مازالت في دور التنظيم والإعداد، ولم يخرج عنها سوى نشرة داخلية باسم الجامعة تصدر بشكل دوري، وبحسب إفادة المسؤول عن هذه الإدارة الوليدة الذي أكد أنها بصدد تهيئة نفسها لإصدار الكتب، وذلك بإعداد اللوائح والنظم الخاصة بالنشر قبل الشروع في ذلك.

أما مطبعة الجامعة فإن لها نشاطا متميزا تمثل في أن جل إصدارات الجامعة - عدا إصدارات عمادة شؤون الطلاب - طبعت في مطابع الجامعة، إذ يعد أول كتاب قامت بتنفيذه هو: (Sultan Quboo University ; The Foundation of Knowledge and Culture) والذي نشر عام ١٤٠٦هـ، مما يدل على بداية مبكرة جدا لممارسة نشاطها على الوجه الأكمل.

ولعل ما قامت به عمادة شؤون الطلاب من نشر كتبها عن طريق مطابع خارجية مرده إلى أن أغلب إصدارات العمادة هي عبارة عن كتب لمعارض لفنون تشكيلية. وهذه الكتب حوت نشاط الطلاب في مجال الفنون، أي لوحاتهم التشكيلية. وهذه النوعية من الكتب تتطلب تقنية معينة لتنفيذها تعتمد اعتمادا كبيرا على التصوير المباشر وليس الطبع، وإمكانية المطبعة قد لا تسمح بتنفيذ مثل هذه النوعية من الكتب.

وعلى هذا فإن مجمل الحديث عن تاريخ النشر بشكل عام بجامعة السلطان قابوس يعتمد على تجزئته إلى مرحلتين فقط هما مرحلة البدايات ومرحلة النمو والتنوع، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة التطور، والمرحلة الرابعة التي هي مرحلة النضوج، فلم تلج فيهما هذه الجامعة على ما يبدو حتى الآن.

جامعة قطر

مرَّ تاريخ النشر بجامعة قطر بمرحلتين فقط هما مرحلة البدايات، ومرحلة النمو والتنوع، عبرت في مجملها عن نشاط نشري جيد يعكس حرص الجامعة على تبني أحد مهماتها المنوطة بها، وهي خدمة البحث وتشجيع الباحثين في نشر بحوثهم ودعمها.

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

وتبدأ المرحلة الأولى (البدايات) بعام ١٣٩٣هـ^(١) ، وهو العام الذي أنشئت فيه كلية التربية للمعلمين والمعلمات، التي تحولت فيما بعد إلى جامعة قطر، وكان ذلك عام ١٣٩٧هـ^(٢) ، وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٣٩٩هـ ، وخلال هذه المرحلة الممتدة لمدة ست سنين تم نشر ستة كتب، (انظر الشكل رقم ٤) كان أولها عام ١٣٩٥هـ وهو بعنوان: (من ثمار الفكر، الموسم الثقافي الأول ١٩٧٤/١٩٧٥م) وبهذا التاريخ يمكن إرجاع البداية الحقيقية لتاريخ النشر بجامعة قطر الذي بدأ بعد عامين من تاريخ إنشاء كلية التربية، ولعل الظروف الخاصة المتمثلة في انشغال الكلية في بناء نفسها حال دون أن يكون هناك عدد أكبر وبداية أبكر وأقوى للنشر بالكلية.

وفي عام ١٣٩٦هـ نشر كتابان (انظر الشكل رقم ٤)، كان أولهما بعنوان: (من ثمار الفكر، الموسم الثقافي الثاني ١٣٩٥/١٣٩٦هـ) والآخر بعنوان: (ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي) لعبد العزيز مطر، وإذا كان الكتاب الأول يعبر عن النشاط الثقافي الذي تقوم به كلية التربية في مواسمها الثقافية السنوية، وهو عبارة عن محاضرات تنظمها اللجنة الثقافية بالكلية خلال عام دراسي واحد، إلا أنه في واقع الأمر يختلف الحال بالنسبة للكتاب الثاني الذي يعد من الكتب العلمية التي تخدم مجال اهتمام الكلية وتخصصات أقسامها، مما يدل على أن هناك بداية مبكرة في الولوج إلى نشر الكتب المتخصصة ذات الطبيعة العلمية التي يقصد من وراء نشرها خدمة البحث الجاد والهادف.

(١) مكتب التربية العربي لدول الخليج . دليل الجامعات في دول الخليج العربي (الرياض : المكتب ،

١٤١١هـ)، ص ٥٠٩ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠٩ .

ومع أن الكلية تحولت في عام ١٣٩٧هـ وبالتحديد في ٢١ / ٦ / ١٣٩٧هـ^(١) إلى جامعة، فإن هذا التحول وما صاحبه من إنشاء كليات ثلاث هي:^(٢)

— كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. (١٣٩٧هـ)

— كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية. (١٣٩٧هـ)

— كلية العلوم. (١٣٩٧هـ)

لم ينعكس إيجاباً على النشر بالجامعة، إذ اكتفت الجامعة في الأعوام الثلاثة ١٣٩٧هـ، ١٣٩٨هـ، ١٣٩٩هـ، بنشر كتاب واحد فقط، وهو الكتاب السنوي الذي كان يصدر عن كلية التربية والمعنون بـ (من ثمار الفكر الموسم الثقافي...)، (انظر الدجول رقم ٤).

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

وتبدأ هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع) بعام ١٤٠٠هـ، وهو العام الذي تم فيه إنشاء المراكز البحثية الأربعة وهي:^(٣)

١ — مركز بحوث السنة والسيرة النبوية.

٢ — مركز البحوث العلمية والتطبيقية.

٣ — مركز البحوث التربوية.

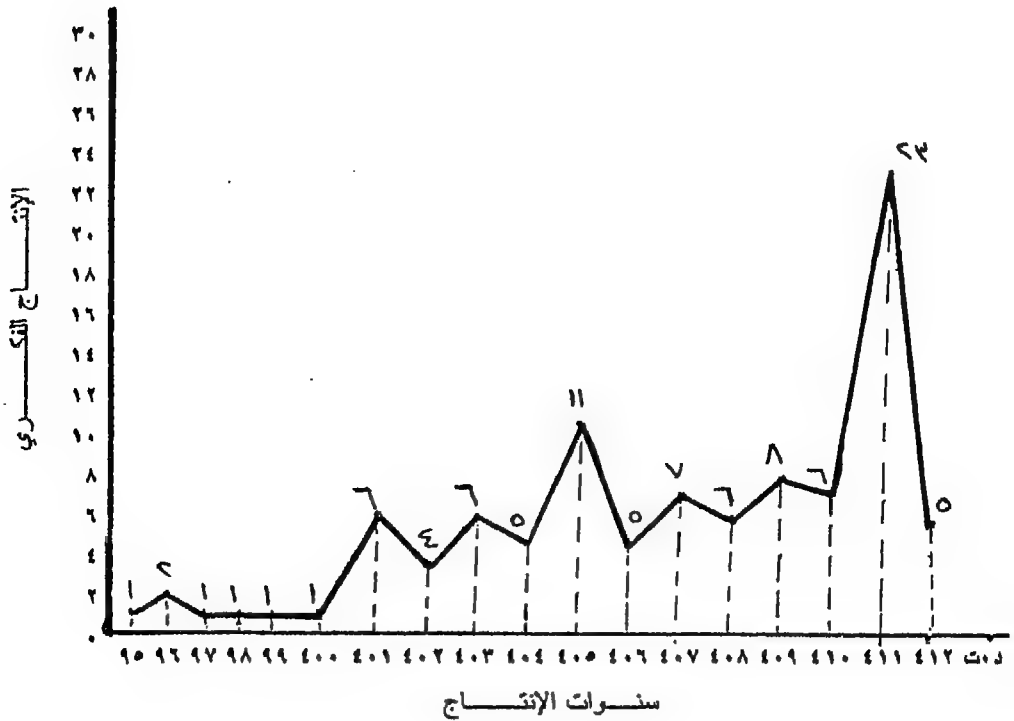
٤ — مركز الوثائق والدراسات الإنسانية.

(١) المرجع السابق، ص ٥٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٢٦.

وخلال العام نفسه إنشاء كلية الهندسة، وتكامل بهذا عقد الكليات بالجامعة بإنشاء كلية الإدارة والاقتصاد الذي كان عام ١٤٠٥هـ^(١)، وهو عام يدخل ضمن الفترة الزمنية لهذه المرحلة التي تنتهي بعام ١٤١٢هـ.



شكل رقم (٤)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة قطر

(١) المرجع السابق . ص ٥٢٣ .

وتمتاز هذه المرحلة بطولها الذي يمتد لاثنتي عشرة سنة تقريباً، وبالنظر للجدول رقم (٤) بشكل عام يلاحظ أنه لدى الجامعة نشاط جيد في مجال النشر كل سنة، فلم يخل عام من وجود كم عددي منشور، مما يدل على دور المراكز البحثية في تغذية النشر بإصداراتها المختلفة المتمثلة في بحوث قامت بها وتبنتها ودعمتها، ومن ثم تم نشرها على نفقتها، إلا أنه في الوقت نفسه يعطينا الشكل رقم (٤) معلومة مهمة للغاية ؛ وهي تذبذب النشر من عام لآخر هبوطاً وارتفاعاً ؛ فمثلاً في عام ١٤٠٥هـ نشرت الجامعة خمسة كتب، وفي العام الذي يليه نشرت إحدى عشر كتاباً. ومثال آخر أكثر دلالة لما ذهب إليه الباحث في حكمه هذا ما تم نشره في عام ١٤١٠هـ الذي كان ستة كتب فقط، بينما في العام الذي بعده (١٤١١هـ) قفز النشر إلى ثلاثة وعشرين كتاباً، وعلى هذا نستطيع القول أن هناك نمواً جيداً ولكنه على الأقل غير موجه عددياً، ولعل مرد ذلك يعود إلى غياب السياسة المنظمة لأمر النشر.

وبالنظر للجدول رقم (٤) يتضح أن الجامعة نشرت في عام ١٤٠٠هـ كتاباً واحداً فقط وهو بعنوان: (من ثمار الفكر، الموسم الثقافي السادس)، وهذه تعد بداية ضعيفة لهذه المرحلة. وربما كان السبب من وراء ذلك عدم بدء المراكز البحثية في نشاطها البحثي حيث يعد هذا العام هو العام الأول لإنشائها، فهي لهذا لم تقم بنشاط بارز ومميز أو حضور على الساحة النشرية خلال هذا العام. ولعل ما يدعم هذا التحليل هو أنه في العام الذي يليه (١٤٠١هـ) نشرت الجامعة ستة كتب، ثلاثة منها من نشاط الكليات ؛ وهي كلية الإدارة والاقتصاد، وكلية التربية، وكلية العلوم، واثنان منها من نشاط مركز البحوث التربوية، ومركز البحوث العلمية والتطبيقية، وسادس هذه الكتب من نشاط الجامعة، ولم ينسب إلى كلية أو مركز... إلخ. كذلك تميز هذا العام بالبداية بالنشر بغية بالعربية ؛ إذ نشرت كلية العلوم كتاب: Ecology and Flora of Qatar (بيئة ونباتات قطر)، وهو من إعداد كمال حسن البتانوني.

وفي عام ١٤٠٢هـ هبط عدد ما ينشر بالجامعة إلى أربعة كتب فقط، ليعود في الارتفاع في عام ١٤٠٣هـ إلى ستة كتب، ثم نجده يهبط مرة أخرى إلى خمسة كتب في عام ١٤٠٤هـ. وهذا الهبوط والارتفاع يعد مقبولا لأنه تذبذب يخدمه المنطق ويقبله الواقع، هو لا يقاس بالارتفاع المفاجيء الذي حصل في عام ١٤٠٥هـ، حيث ارتفع فيه مؤشر النشر ليصل إلى إحد عشر كتابا، بفارق سبعة كتب عن العام الذي قبله، (انظر الشكل رقم ٤)، وبتفحص هذه الكتب نجد خمسة كتب قام بنشرها مركز بحوث الوثائق والدراسات الإنسانية، واكتفى مركز البحوث التربوية بنشر ثلاثة كتب، أما الثلاثة الباقية فكانت من نصيب كل من كلية الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وكلية العلوم، وكلية التربية، وعلى هذا فإننا نجد أن المركزين السابقين قد نشرنا ثمانية كتب صدرت عام ١٤٠٥هـ، وهذا يدل دلالة واضحة على دور المراكز البحثية في تغذية النشر بالجامعة، وأنها تمارس دورا جيدا في حركة النشر بالجامعة.

ونشرت الجامعة في عام ١٤٠٦هـ خمسة كتب من بينها كتاب واحد باللغة الإنجليزية وهو بعنوان: *The Phytochemistry of the Flora of Qatar* (الكيمياء النباتية لنباتات قطر)، من إعداد م. أ. رزق، ولم تشارك المراكز البحثية إلا بكتاب واحد نشره مركز البحوث التربوية وهو بعنوان: (الخليل الجامعة كما يرسمها أطفال العاشرة بمدارس قطر)، وهو من إعداد محمود البسيوني، أما البقية فهي منسوبة للجامعة بشكل عام.

وكانت محصلة عام ١٤٠٧هـ من نشر الكتب سبعة كتب ؛ ثلاثة منها نشرت بالجامعة بشكل عام، وإثنان منها نشرتها كلية العلوم، وواحد نشرته كلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، أما آخر الكتب فنشره مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، وارتفع إسهام المراكز البحثية في عام ١٤٠٨هـ عن العام الذي سبقه إلى أربعة كتب من أصل ستة كتب تم نشرها في العام نفسه.

وتمثلت هذه المساهمة في ثلاثة كتب من نصيب مركز بحوث الوثائق والدراسات الإنسانية، وكتاب لمركز البحوث التربوية، والمتبقي من الكتب من نصيب كل من كلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، والآخر لكلية الإدارة والاقتصاد.

وفي عامي ١٤٠٩هـ و ١٤١٠هـ تم نشر أربعة عشرة كتابا (انظر الشكل رقم ٤)؛ كان نصيب عام ١٤٠٩هـ ثمانية كتب، ثلاثة منها من نصيب كلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، واثنان مما نشرته هما عبارة عن تقرير ودليل لهذه الكلية، أما مركز بحوث الوثائق والدراسات الإنسانية فساهم بكتابين، بينما كانت مساهمة كل من كلية الإدارة والاقتصاد، ومركز البحوث التربوية، ومركز السنة والسيرة النبوية بكتاب واحد لكل منها. وقد كان هذا العام أفضل بكثير من العام الذي يليه (١٤١٠هـ) الذي لم تسهم فيه المراكز البحثية جميعا بأي جهد علمي، مع أن الجامعة نشرت في العام نفسه (١٤١٠هـ) ستة كتب (انظر الشكل رقم ٤)؛ نجد من بينها أربعة هي عبارة عن أدلة لكليات أو مراكز بحثية، والكتابان الآخران هما من نشر الجامعة بشكل عام ولم ينسبا إلى كلية أو مركز... إلخ.

ويعد عام ١٤١١هـ العام المتميز لتاريخ النشر بالجامعة، إذ بلغ إجمالي ما تم نشره خلاله ثلاثة وعشرين كتابا (انظر الشكل رقم ٤)، وهو رقم مرتفع جدا قياسا لما تم نشره خلال الأعوام السابقة؛ وإذا أردنا أن نتلمس التعليل وراء هذا الارتفاع المفاجيء فنجد أنه يتمثل في كون جزء كبير مما نشر ذهب لصالح نشر الأدلة التي بلغ مجموعها ثلاثة عشر كتابا.

وخلال هذا العام أسهم مركزان فقط من المراكز البحثية الأربعة التي تعمل داخل أسوار الجامعة بخمسة كتب، أربعة منها ذهب إلى مركز بحوث

الوثائق والدراسات الإنسانية، والخامس نشره مركز بحوث السنة والسيرة النبوية، أما الكتب المتبقية فهي من جهد الكليات والعمادات المختلفة.

وفي عام ١٤١٢ هـ هبط النشر إلى خمسة كتب فقط ؛ كان لمركز البحوث التربوية منها كتابان، بينما كانت الكتب المتبقية من نصيب كل من كلية التربية وكلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، ومركز بحوث الوثائق والدراسات الإنسانية بكتاب واحد لكل منها. هي في مجملها كتب أدلة وتقارير تصدرها الجهات المختلفة بالجامعة.

وبلغ مجموع ما نشرته المراكز البحثية الأربعة التي تعمل بالجامعة، أربعين كتاباً، مثلت نسبة ٤٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة البالغة مائة كتاب، وهي نسبة جيدة جداً خصوصاً إذا علمنا أن البداية الحقيقية لعمل هذه المراكز كان عام ١٤٠١ هـ، وهنا ينبغي التنويه إلى معلومة في غاية الأهمية، ومفادها أن نشاط هذه المراكز لم يقتصر على ماتم سرده في الصفحات السابقة، بل إن نشاطها أكبر من ذلك بكثير، حيث استبعد الباحث البحوث التي لم تأخذ شكل كتاب، وهي كثيرة جداً، فمثلاً قائمة مركز البحوث التربوية حوت أربعة وتسعين ومائة بحث^(١)، بينما لم يذكر الباحث سوى ثلاثة عشر كتاباً فقط، لأن الباقي هي عبارة عن بحوث لم تخرج في شكل كتاب.

ولعل من الملاحظ أن جميع هذه الكتب تم نشرها في مطابع خارجية سواء داخل الدولة أو خارجها في القاهرة أو لبنان مثلاً، إذ إن الجامعة لم تقم حتى الآن بإنشاء مطابعها الخاصة بها مع أهميتها. وبالنظر للجدول رقم (٤) يتضح عدم وجود مطبوعات قامت الجامعة بنشرها وكانت خالية من تاريخ

(١) جامعة قطر. قائمة البحوث والدراسات الصادرة من المركز (الدوحة: مركز البحوث التربوية،

النشر وهذه نقطة تسجل لصالح النشر بالجامعة.

جامعة الكويت

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

يعود تاريخ بداية النشر بجامعة الكويت إلى عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ؛ وذلك عندما نشرت الجامعة كتابين كان أولهما بعنوان: (النظرية الاقتصادية في الكويت)، من تأليف سامي خليل، أما الكتاب الآخر فكان بعنوان: (النظام الدستوري في الكويت)، ليحيى الجمل، وبهذا العام يمكن تحديد البداية الواقعية لمرحلة البدايات، ولعل الملاحظ أن النشر لم يبدأ بهذه الجامعة إلا بعد ست سنين من إنشائها الذي كان عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م^(١) ، وتنتهي هذه المرحلة في عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م. وخلال هذه المرحلة تم صدور القرار رقم ٢٠٣ في ٢٠/١٠/١٣٩٦هـ الموافق ١٣/١٠/١٩٧٦م الذي تم بموجبه تشكيل لجنة المكتبات والتأليف والطبع والترجمة والنشر، حيث حدد هذا القرار صلاحيات هذه اللجنة والمهام المنوطة بها.

وكان قبل بداية هذه الفترة قد تم إنشاء أغلب كليات الجامعة، حيث كانت على التوالي:

- ١ - كلية الآداب ١٣٨٦/١٣٨٧هـ، ١٩٦٦/١٩٦٧م.^(٢)
- ٢ - كلية العلوم ١٣٨٦/١٣٨٧هـ، ١٩٦٦/١٩٦٧م.^(٣)

(١) جامعة الكويت. جامعة الكويت في خمسة وعشرين عاماً (الكويت : الجامعة، ١٩٩٢م)، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٦.

- ٣ - كلية الحقوق ١٣٨٦/١٣٨٧هـ، ١٩٦٦/١٩٦٧م.^(١)
- ٤ - كلية التجارة ١٣٨٧/١٣٨٨هـ، ١٩٦٧/١٩٦٨م.^(٢)
- ٥ - كلية الهندسة ١٣٩٥/١٣٩٦هـ، ١٩٧٥/١٩٧٦م.^(٣)
- ٦ - كلية الدراسات العليا ١٣٩٦/١٣٩٧هـ، ١٩٧٦/١٩٧٧م.^(٤)
- ٧ - كلية الطب ١٣٩٧/١٣٩٨هـ، ١٩٧٧/١٩٧٨م.^(٥)

وخلال هذه المرحلة الممتدة لسبع سنين نلاحظ أنه بعد عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، ارتفع النشر بشكل مباشر من كتابين نشرا عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م (وهما النظام الدستوري في الكويت ليحيى الجمل، والنظرية الاقتصادية لسامي الخليل)، إلى أربعة عشر كتابا نشرت في عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م (انظر الشكل رقم ٥)، ولا يوجد مبرر أو تفسير لهذا الارتفاع المفاجيء سوى فقدان الخطط المنظمة لعملية النشر التي تتحكم في كميته وكيفيته. ومما تجدر الإشارة إليه أنه خلال هذا العام أيضا تم النشر بغير العربية؛ حيث نشرت الجامعة كتاب *Kuwait Economic Growth of Oil state* (نمو الاقتصاد الكويتي في عهد البترول)، بقلم رياض الشيخ؛ مؤذنا ببدء النشر بلغات أخرى غير العربية.

(١) المرجع السابق، ص ١١٧.

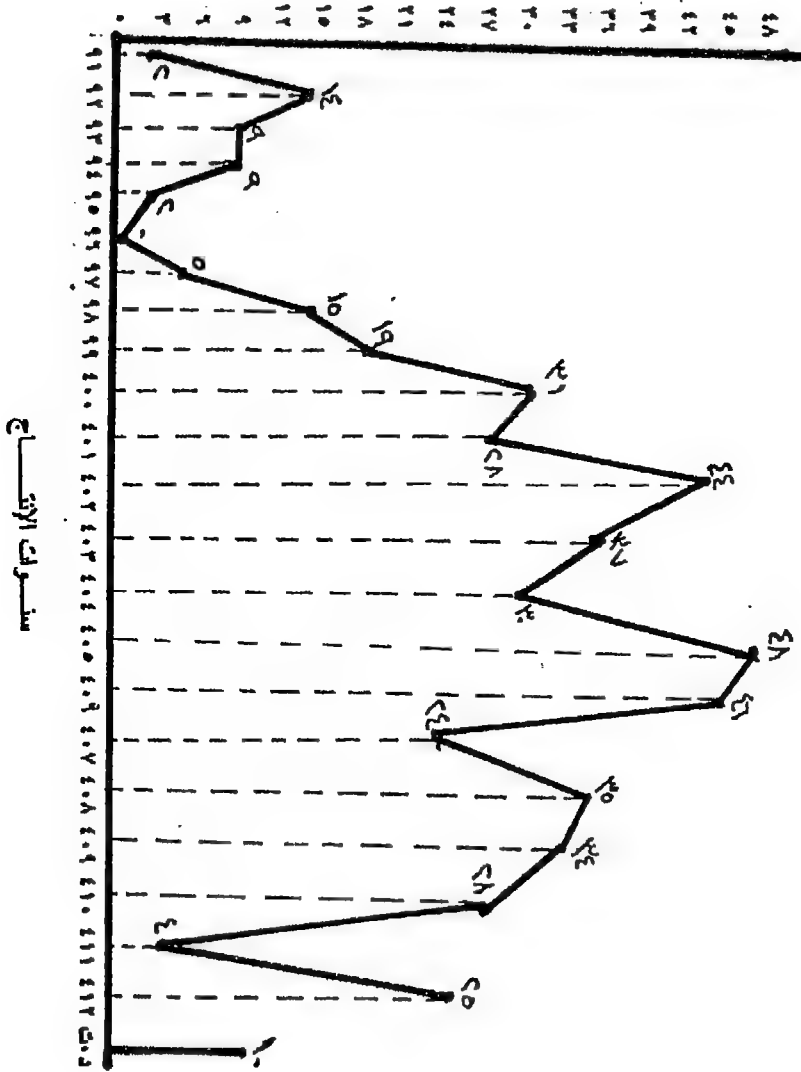
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٩٩.

الإنتاج الكبري



شكل رقم (٥)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الكويت

وبالنظر للجدول رقم (٥) أيضاً يتضح هبوط النشر عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م إلى تسعة كتب، وحافظ في العام الذي يليه (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م) على العدد نفسه وهو تسعة كتب، إلا أنه هبط عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م بشكل كبير ليصل إلى كتيابين فقط، وفيه دلالة واضحة على غياب التنسيق والتوجيه الذي ينبأ عادة بجهة تكون مسؤولة عن النشر بالجامعة. ولم تنشر الجامعة في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م أي كتاب^(١)، أما عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م فنشرت الجامعة خمسة كتب فقط.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

وتبدأ هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع)، عند بدء الجامعة بالنشر في نمط

(١) وقد تم التأكد من هذه المعلومة من خلال مراجعة الباحث لجهات النشر بشكل مباشر والحصول على جميع ما تم نشره سواء في حالة توافره المطبوع . أما ما لم يتوافر فإنه في هذه الحالة أكتفي بأخذ بيانات كاملة من النسخة الاحتياطية ، والرجوع إلى قوائم المعارض سواء التي عقدت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، والذي عقد برحاب جامعة الملك سعود ، أو التي تعقد بشكل سنوي تحت رعاية مكتب التربية العربي لدول الخليج ، والذي كان آخرها المعرض الذي عقد بجامعة قطري في رجب عام ١٤١٤هـ ، وهذه المعلومة تجعلنا نتحفظ بشكل كبير لما ذهب إليه محمد الشطي في مقالة له بعنوان : تطور حركة النشر في الكويت ، التي نشرت في مجلة عالم الكتب العدد الرابع ، المجلد الثالث (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ - يناير / فبراير ١٩٨٣م) الصفحات من ٦٠٤ - ٦٠٥ ، التي تناول فيها تاريخ النشر وتطوره بشكل عام في دولة الكويت ، حيث ذكر في الإحصاء السنوي لجامعة الكويت في مجال النشر أنه في عام ١٣٩٦هـ نشرت الجامعة أربعة كتب ، وحيث لم يقف الباحث عليها ، عبر المنافذ الأنف ذكرها ، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها كحقيقة مسلم بها ، وبخاصة أن الباحث قد ذكر في المقالة نفسها أنه في عام ١٩٧٣م نشرت الجامعة خمسة عشر كتاباً ، بينما نجد في المقال نفسه وفي الشكل رقم (٦) أنه في العام نفسه قد تم نشر عشرة كتب ، فأيهما يمكن اعتماده ، يضاف إلى ذلك أن هناك اختلافاً بين ما تم الوصول إليه من قبل الباحث المذكور ، وما قام به باحث هذه الدراسة من حيث العدد الكلي لما ينشر كل سنة ، هذا بالإضافة إلى أن الدراسة حصرت منشورته الجامعة منذ نشأتها وإلى نهاية عام ١٤٠٢هـ بما مجموعه مائة وثمانية وعشرين كتاباً ، بينما الباحث عثري الفترة نفسها على مائة وثمانية وستين كتاباً ، بفارق أربعين كتاباً تمثل نسبة ٣١,١٥٪ من مطبوعات الفترة نفسها للمقال ، لم يصل إليها الباحث المذكور . مما يشكل بعداً آخر يدعم ما ذهب إليه من التحفظ على إحصائيات كاتب المقال .

جديد وهو السلاسل، وكان ذلك بصدر كتاب: (كتاب التكامل الاقتصادي في الخليج العربي) من تأليف محمد هاشم خواجهكية عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، الذي يعد أول ما صدر في منظومة سلسلة بعنوان: (سلسلة منشورات مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية)، وتنتهي بعام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، وهو العام الذي سبق ظهور أول مشاركة للمطبعة؛ تمثل في طبع منشورات الجامعة وإصداراتها. وخلال هذه المرحلة صدرت السلاسل التالية:

- سلسلة منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

- سلسلة الإصدارات الخاصة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- سلسلة إصدارات وحدة البحوث والترجمة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- سلسلة حوليات كلية الآداب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

وأنشئت كلية الطب المساعد والتمريض خلال هذه المرحلة، التي توافقت إنشاؤها مع عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩ / ١٩٨٠م.^(١)، تلتها كلية التربية عام ١٤٠١ / ١٤٠٢هـ، ١٩٨١ / ١٩٨٢م، وبإنشاء هاتين الكليتين تكاملت منظومة كليات هذه الجامعة. ولا توجد بالجامعة في الوقت الحاضر مراكز بحثية، وإن كانت النية تتجه إلى إنشائها مستقبلاً، وبخاصة بعد إيجاد جهة بالجامعة يرأسها نائب مدير الجامعة تهتم بشؤون البحوث، وهذه الجهة المعنية بأمور البحوث مازالت وليدة (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)^(٢)، ومع ذلك فإن لها جهوداً مبكرة في الإشراف والدعم للبحوث المختلفة، ولعل الأعوام التالية تحمل في طياتها نبأ وجود مثل هذه المراكز المتخصصة.

(١) جامعة الكويت . جامعة الكويت في خمسة وعشرين عاماً. المرجع السابق، ص ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٣ .

وتمتد هذه المرحلة لست سنوات من عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م وحتى نهاية عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، وعند تأمل الشكل رقم (٥)، يتضح وجود قفزة في عدد ما نشر في عام ١٣٩٨هـ عن سابقه بمثلين ؛ إذ نشر في هذا العام خمسة عشر كتابا، بينما نشر في العام السابق له خمسة كتب فقط، وكما ذكرت سابقا فهذا العام شهد صدور أول كتاب في سلسلة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية).

وفي عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ارتفع مؤشر النشر إلى تسعة عشر كتابا ؛ منها اثنا عشر كتابا أصدرها قسم الجغرافيا ممثلا في الجمعية الجغرافية الكويتية تحت سلسلة تسمى، (سلسلة رسائل جغرافية)، ويعد هذا العام مولد هذه السلسلة الجغرافية المتخصصة في تبني البحوث الجغرافية، والجمعية تعد من أنشط الجهات التي تتبنى إصدار السلاسل داخل الجامعة ؛ حيث إنها قد أصدرت إلى نهاية عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ما يربو على (١٤٩) كتابا. هذا بالإضافة إلى وجود ثلاثة كتب من بين الكتب التسعة عشر التي تم إصدارها في العام نفسه هي من إصدارات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكتاب واحد خرج عن كلية التربية، أما بقية الكتب فنجلها من إصدار الجامعة بشكل عام.

وارتفع في عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م عدد الكتب المنشورة بالجامعة بشكل ملفت للنظر (انظر الشكل رقم ٥) ؛ ليقفز من تسعة عشر كتابا إلى واحد وثلاثين كتابا ؛ كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية منها ثلاثة عشر كتابا، وثلاثة كتب لسلسلة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وشهد هذا العام صدور السلسلة الثالثة بهذه الجامعة وهي بعنوان: (حولية كلية الآداب)، التي أسهمت بخمسة كتب، أما السلسلة الرابعة التي صدرت خلال هذا العام فهي بعنوان: (الإصدارات الخاصة)، وهي تصدر أيضا عن مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية، ونجد هذه السلسلة قد أسهمت خلال هذه السنة بكتابين. وكذلك شهد هذا العام مولد السلسلة الخامسة وهي بعنوان: (سلسلة وحدة البحوث والترجمة) وشاركت هذه السلسلة بكتاب واحد فقط خلال هذا العام، أما بقية الكتب فقد صدرت باسم الجامعة بشكل عام ولم تنسب لجهة محددة.

وهبط عدد ما نشر في عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ليصل إلى ثمانية وعشرين كتاباً وهو هبوط ليس بالكبير، إذ الفارق بينها وبين ما صدر خلال العام السابق لها ثلاثة كتب فقط. وتوزعت هذه الإصدارات على جهات عدة، فنشرت الجامعة بشكل عام عشرة كتب، أما الجمعية الجغرافية الكويتية فكان نصيبها اثني عشر كتاباً، ونشرت كل من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية وحولية كلية الآداب ثلاثة كتب لكل منهما. وفي عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ارتفع مؤشر النشر بشكل إيجابي بمحصلة أربعة وأربعين كتاباً؛ كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية ستة عشر كتاباً / ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بسلسلتها (المنشورات، والإصدارات الخاصة)، هو خمسة كتب، وحولية كلية الآداب بأربعة كتب، وكلية الحقوق بكتاب واحد، أما بقية الكتب فكانت من إسهامات الجامعة بشكل عام غير منسوب إلى جهة معينة.

وكانت محصلة ما نشر عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، صدور سبعة وثلاثين كتاباً، كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية ثمانية كتب، أما مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بسلسلتها (المنشورات، والإصدارات الخاصة)، ثمانية كتب أيضاً، وأسهمت حولية كلية الآداب بكتاب واحد فقط، وجاءت بقية الكتب من إسهام الجامعة بشكل عام (انظر الشكل رقم ٥).

المرحلة الثالثة: (مرحلة التطور)

وتبدأ المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التطور من عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م؛ وهو العام الذي صدر فيه أول مطبوع قامت بتنفيذه مطبعة الجامعة وهو كتاب: (العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات)، لإسماعيل صبري مقلد، وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٤١٢هـ ؛ وهو العام الذي تنتهي فيه حدود التغطية لهذه الدراسة.

وبالنظر للجدول رقم (٥) نجد انه في عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، هبط مؤشر النشر إلى ثلاثين كتابا عن العام الذي سبقه في المرحلة السابقة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م بسبعة كتب ؛ كان نصيب الجامعة بشكل عام الذي لم ينسب إلى جهة معينة، واحد وعشرين كتابا، منها أربعة كتب باللغة الإنجليزية، أما الجمعية الجغرافية فإسهامها كان عبارة عن خمسة كتب، والأربعة المتبقية كانت من نصيب مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ويعد عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م أفضل الأعوام على الإطلاق من حيث عدد ما ينشر، (انظر الشكل رقم ٥)، حيث تميز هذا العام بإنتاج غزير بلغ ثمانية وأربعين كتابا ؛ كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية منها اثني عشر كتابا، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بسلسلتها (المنشورات والإصدارات الخاصة) سبعة كتب، وأسهمت حولية كلية الآداب بكتاب واحد فقط كان هو آخر إنتاجها، إذ لم يسجل بعد هذا العام أي إصدار لها. وكان العدد المتبقي وهو ثمانية وعشرون كتابا من نصيب الجامعة بشكل عام، فلم ينسب لجهة معينة أمر مسؤولية أحد من هذه الكتب.

ويلاحظ أن هذا الارتفاع فيما صدر بشكل عام الذي لم ينسب لجهة بالذات يقف وراءه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، إذ يغلب على هذه

المطبوعات التخصصات الموضوعية الدقيقة مما يوحى بنشاط أكبر من قبل الكليات ليس باسمها، وإنما عن طريق أعضاء هيئة التدريس بها، أما عن طريق تأليف كتاب دراسي تخصصي أو علمي له علاقة وثيقة بتخصصات الكليات واهتماماتها الموضوعية.

وانخفض عدد ما نشر عن الجامعة عام ١٤٠٦ هـ ليصل عند معدل ستة وأربعين كتاباً، ناقصاً عن العام الذي سبقه بكتابين (انظر الشكل رقم ٥)؛ وأسهمت الجمعية الجغرافية الكويتية بعشرة كتب، أما مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية فلم تصدر أي كتاب، بينما أسهمت كل من كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض، وكلية الحقوق، وكلية الآداب بكتاب واحد فقط لكل منها، أما بقية الإصدارات البالغة ثلاثة وثلاثين كتاباً فخرجت بشكل عام عن الجامعة، جاء منها ستة كتب باللغة الإنجليزية، وفي هذا تأكيد آخر على إسهام أعضاء هيئة التدريس بالنشر من خلال دعم الجامعة ممثلاً في إدارة المطبوعات التابعة لإدارة المكتبات.

وجاءت محصلة ما نشرته الجامعة خلال عام ١٤٠٧ هـ أربعة وعشرين كتاباً؛ كان من بينها أحد عشر كتاباً من إصدار الجمعية الجغرافية الكويتية، أما بقية الكتب البالغة ثلاثة عشر كتاباً فمن إصدار الجامعة بشكل عام؛ كان من بينها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية، ويقف وراء هذا الهبوط الكبير لما ينشر عامل مهم؛ هو غياب التخطيط الموجه للمدروس الذي ينبغي أن تهتم به الجامعة، وذلك بالتنسيق بين إدارة المطبوعات والجهات الأخرى التي تنشر بشكل مستقل من أجل توحيد الجهود وتنسيقها، بحيث يحدد لكل عام حدود دنيا وعليا لما ينشرون لجميع الجهات الحق في أخذ الحيز المناسب لطموحاتها، وهذا لا يمنع أن يكون هناك جهة إشرافية شاملة تكون مهمتها القيام بهذه المهمة التي سيقبل نجاحها من ظاهرة هذا التذبذب العددي لما ينشر كل عام.

ونأتي إلى عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م الذي ارتفع فيه النشر إلى خمسة وثلاثين كتابا (انظر الشكل رقم ٥) ؛ أسهمت فيه الجمعية الجغرافية الكويتية بعشرة كتب، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بكتابين فقط، أما بقية الإصدارات والبالغة واحدا وعشرين كتابا فهي من إصدار الجامعة بشكل عام، حيث نجد من بينها ثلاثة كتب صادرة باللغة الإنجليزية، ولعله يستشف من وراء الطبيعة الموضوعية لهذه الكتب مدى علاقة هذا الكتاب أو ذاك بهذه الكلية أو تلك. وربما كان السبب في عدم تحديد هذه النسبة راجع إلى أن النشر يقوم به أعضاء هيئة التدريس بشكل مباشر بالتعاون مع إدارة المطبوعات بالجامعة.

وقد صدر عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م أربعة وثلاثون كتابا ؛ كان من بينها كتاب واحد يعد أول كتاب يحمل اسم إدارة المطبوعات بعنوان: (خلاصة الأبحاث: المجلد الأول " ١٩٦٦ — ١٩٨٤م ")، ويلاحظ أن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية لم تسهم بأي كتاب في هذا العام، أما الجمعية الجغرافية الكويتية فكان إسهامها متمثلا في إصدارها لأحد عشر كتابا عبر سلسلتها المعنونة برسائل جغرافية، وشاركت كلية الهندسة في النشر بهذا العام بكتاب واحد، أما بقية الكتب فخرجت باسم الجامعة دون نسبتها لجهة معينة.

وكانت محصلة النشر لعام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠هـ بثمانية وعشرين كتابا (انظر الشكل رقم ٥)، كان من بينها اثنا عشر كتابا هي من إصدارات الجمعية الجغرافية الكويتية، أما مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية فقد أسهمت بكتاب واحد فقط، وأسهمت الجامعة بشكل عام بخمسة عشر كتابا هي من جهد أعضاء هيئة التدريس، وكان من بينها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية.

وتوقف النشر بشكل تام تقريبا عام ١٤١١هـ / ١٩٩١م ؛ نظرا للظروف التي مرت بها دولة الكويت من جراء الغزو العراقي لها، إلا أنه مع ذلك فإن الشكل رقم (٥) يعطينا محصلة لأربعة كتب حملت تاريخ هذا العام؛ ولعل صدورها كان قبل وقوع الظروف الخاصة التي مرت بها دولة الكويت، والتي أثرت سلبا على انتاج النشر بالجامعة. والمتفحص للكتب الأربعة يجد أن من بينها كتابين صدرا عن الجمعية الجغرافية الكويتية، وكتابا لكل من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، وعمادة القبول والتسجيل.

وبالنظر للجدول رقم (٥)، نجد أن هناك ارتفاعا مباشرا للنشر في هذه الجامعة ؛ تمثل في إصدارها خمسة وعشرين كتابا خلال عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ؛ أسهمت كل من كلية الهندسة ولجنة التدريب والاستشارات وعمادة القبول والتسجيل بكتاب لكل منها، كذلك شاركت كلية الهندسة وكلية علوم الطب المساعد والتمريض، وعمادة شؤون الطلاب، وإدارة الإسكان، لكل منها كتابان، أما الجمعية الجغرافية الكويتية فقد أسهمت بثمانية كتب، وجاءت ثمانية كتب دون أن تحمل اسم جهة معينة بالجامعة، وإنما كانت تحمل اسم الجامعة فقط.

ويوجد من بين مطبوعات جامعة الكويت البالغة (٤٩٩) كتابا، عشرة كتب صدرت دون أن تحمل تاريخا، مثلت ما نسبته ٢٪ من إصدارات الجامعة، وهي نسبة ضئيلة جدا، ولعل الظن يدور حول هذه المطبوعات على أنها قد تكون صدرت في بداية النشر؛ اعتمادا على نوعية الطباعة والتصميم الذي وقف عليه الباحث بشكل مباشر، والذي يوحي بسمات تدل على فترة زمنية مبكرة جدا، إذ يعتقد الباحث أن أغلبها قد صدر عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

الجامعة الإسلامية

في دراسة سابقة للباحث^(١)، ذكر أن تاريخ النشر بالجامعة الإسلامية مرمرحلتين هما ؛ مرحلة البدايات ومرحلة النمو والتنوع، وتغطي هاتان المرحلتان تاريخ النشر بالجامعة من عام ١٣٩٠هـ وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ، أي لفترة زمنية قوامها خمس عشرة سنة . والمتفحص لتاريخ النشر بعد عام ١٤٠٥هـ وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ بالنسبة لهذه الجامعة يجد أنه امتداد لمرحلة التطور التي مرت بها سابقا ، ولا يمكن أن نجعل لها مرحلة متقدمة (مرحلة النضوج)، وذلك يرجع إلى أن ملامح هذه المرحلة ومميزاتها (مرحلة النضوج) لا تنطبق على تاريخ النشر بالجامعة وإصداراتها من حيث ظهور قواعد الكتابة أو وجود سياسة واضحة للنشر تحدد معالمه العددية والموضوعية، أو وجود التوزيع المدروس المنتظم. وعلى هذا يعد تاريخ النشر لما بعد ١٤٠٥هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ، امتدادا لمرحلة التطور .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجموع ما نشرته الجامعة منذ نشأتها وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ ، قد ثمائل تقريبا مع ما تم نشره من عام ١٤٠٦هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ ؛ إذ تم نشر خمسة وستين كتابا قبل عام ١٤٠٥هـ ، بينما نشر في الفترة التالية لعام ١٤٠٥هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ أربعة وستين كتابا، ولو قارنا بين الفترتين بعامل الزمن لوجدنا أنها في الأولى تعادل خمس عشرة سنة ، بينما هي في الثانية سبع سنين فقط ، ومن هنا يتضح التطور العددي لما ينشر الذي يعادل المثل تقريبا . وتبقى ملاحظة ينبغي الإشارة إليها ؛ وهي تتمثل في كون بعض ما صدر عن الجامعة خلال الفترة التالية لعام ١٤٠٥هـ هي في الأصل مطبوعات معادة ، وهي تتركز في إصدارات مركز شؤون الدعوة ؛ ولا يخفى المبرر من وراء لجوء هذا المركز لإعادة الطبع لبعض إصداراته ؛ حيث إن ما يقوم

(١) فهد بن محمد الدرعان . النشر في الجامعات السعودية . ص ٩٥ - ١٠٠ .

به من نشر يتمثل في كتب دعوية يحتاج إليها الناس في كل وقت ، ولا ينتهي أثرها بمرور الزمن ، يضاف إلى ذلك ان مركز شؤون الدعوة قد بدأ بالنشر باللغات المختلفة؛ كالإنجليزية ، والفرنسية، والأوردية، والبنغالية، والتايلاندية، والصينية ... إلخ، لكتب تتعلق بمبادئ الإسلام، أو بعض تعليماته حيال بعض المناسك؛ ككتاب دليل الحاج والمعتمر والزائر لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي ترجم إلى أكثر من لغة غير العربية .

ومع ارتفاع نسبة ما نشر خلال الفترة الزمنية من ١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ، عن الفترة من ١٣٩٠هـ - ١٤٠٥هـ، إلا أن هناك تذبذباً واضحاً لما ينشر كل سنة (انظر الشكل رقم ٦)، تمثل في هبوط وارتفاع المؤشر العددي لما ينشر كل سنة ، مما يدل دلالة واضحة على عدم وجود سياسة محددة للنشر أو معالم تخطيطية يسير على هداها النشر بالجامعة ، مما أثر سلباً على النظرة العامة للنشر.

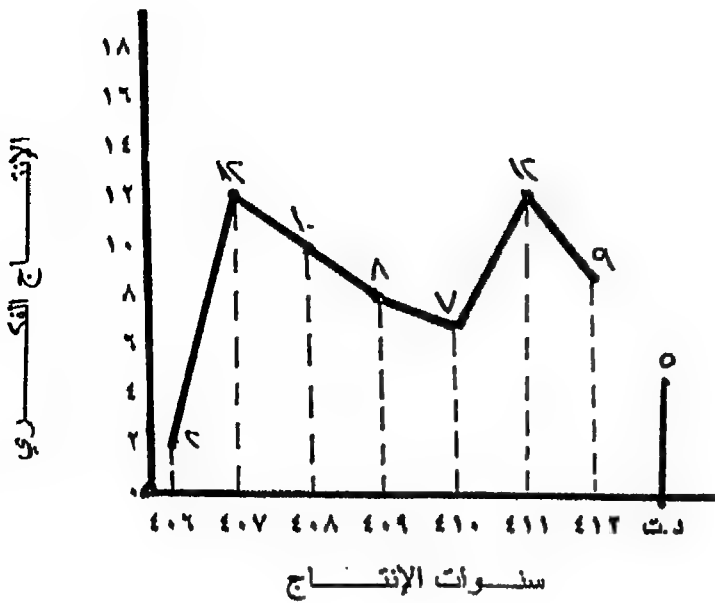
وإذا أردنا أن نلقي نظرة فاحصة على ما ينشر سنوياً بهذه الجامعة ، نجد أنه قد نشر في عام ١٤٠٦هـ كتابان فقط (انظر الشكل رقم ٦) ، الأول منهما بعنوان : (جغرافية المملكة العربية السعودية والعالم الخارجي للصف الثالث المتوسط) ، والآخر بعنوان : (مجالس شهر رمضان) من تأليف الشيخ محمد الصالح العثيمين ، وكلا الكتابين لا يتميان لجهة معينة قامت بنشره داخل الجامعة ككلية أو عمادة أو مركز ... إلخ وإنما صدر باسم الجامعة بشكل عام .

إلا أنه في عام ١٤٠٧هـ قفز النشر قفزة ملفتة للنظر ، من كتابين فقط نشرنا في العام الذي سبقه إلى اثني عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ٦) . وهي قفزة كما قلت ملفتة للنظر، حيث صدر منها عشرة كتب باسم الجامعة دون نسبتها لأي جهة بالذات ، أما الكتابان المتبقيان فهما من نشر مركز شؤون الدعوة عبر سلسلته التي تحمل اسم المركز متبوعاً برقم السلسلة . وهي تظهر بشكل واضح على الغلاف لمطبوعات هذا المركز . ولا يوجد لهذه القفزة مبرر منطقي كتنوع

مصادر النشر وجهاته التي قد تكون قد اسهمت بشكل مفاجيء فيما ينشر بالجامعة ، ولعل التعليل الأقرب للواقع هو غياب سياسة للنشر، أو بمعنى أصح غياب جهة تكون مسؤولة بشكل تام عن أمور النشر بالجامعة ، مهمتها الإشراف على السياسة العددية والموضوعية لما تقوم الجامعة بنشره ، وبخاصة أن المجلس العلمي الذي يعد مشرفا على النشر العلمي المحكم لا يوجد له ذكر على هذه المطبوعات ، مما يعني أن هناك جهات بالجامعة (كلية أو عمادة ... إلخ) ، قامت بالنشر تحت اسم الجامعة دون ذكر اسمها اعتقادا منها أن هذا التصرف فيه اكتفاء كاف لعدم ذكر اسم هذه الجهة أو تلك ، وهو تصرف غير مرغوب فيه ولا يتماشى مع الدقة المطلوبة المتوخاة من هذه الجهات .

وفي الأعوام الثلاثة التالية وهي ١٤٠٨هـ ، ١٤٠٩هـ ، ١٤١٠هـ ، كان النشر بالجامعة يهبط كل سنة بمعدل كتاب إلى كتابين؛ حيث بلغ ما نشرته الجامعة في الأعوام المذكورة على التوالي، ١٠ ، ٨ ، ٧ ، (انظر الشكل رقم ٦) ، وفي هذا الهبوط المتتالي تأكيد آخر على غياب السياسة الشمولية للنشر بهذه الجامعة التي تكون عادة مسؤولة عن انتظام النشر وتوازنه السنوي ، إذ في عام ١٤٠٨هـ نشر عشرة كتب فقط ؛ ثلاثة منها من نصيب مركز شؤون الدعوة ، وكان من بين هذه الكتب الثلاثة كتاب واحد صدر بلغة غير العربية ، ولعل هذا الكتاب يعد أول كتاب يصدر عن الجامعة بلغة أخرى غير العربية ، الذي حمل العنوان التالي : La Verification et L' Eclaircissement (حكم السحر والكهانة) ، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، وهذا الكتاب صادر باللغة الفرنسية ، أما المجلس العلمي فكانت مشاركته ممثلة بكتابين غير سلسلته المعنونة بـ (إحياء التراث الاسلامي) ، وكتاب عن كلية القرآن الكريم ، والمتبقي من الكتب من إصدار الجامعة بشكل عام، دون نسبتها إلى جهة معينة ، وعلى هذا فإن هذا العام يعد

بداية التعدد لجهات النشر بشكل متميز، فبينما تتقاسم الجامعة ومركز شؤون الدعوة والمجلس العلمي إصدارات الجامعة السنين الماضية، نجد في هذا العام مشاركة لجهة رابعة هي كلية القرآن الكريم، بنشرها لكتاب: متشابه القرآن العظيم، لأبي الحسن أحمد بن المناوي.



شكل رقم (٦)

يوضح الإنتاج السنوي للجامعة الإسلامية

أما عام ١٤٠٩ هـ الذي صدر فيه ثمانية كتب فقد تقاسمتها الجهات التالية؛ مركز شؤون الدعوة بثلاثة كتب، والجامعة بشكل عام بخمسة كتب، وعلى هذا فإن الجهات الأخرى لم تسهم في هذه السنة بأي كتاب، أما في عام ١٤١٠ هـ الذي نشر فيه سبعة كتب فقط، فقد توازعت كل من الجهات التالية؛ مركز شؤون الدعوة بثلاثة كتب إحداها بلغة أجنبية، وبكتاب لكل من كلية الشريعة وكلية الدعوة وأصول الدين، والمتبقي مما نشر خلال هذا العام نجده منسوبا للجامعة بشكل عام.

وفي عام ١٤١١ هـ أسهم مركز شؤون الدعوة بعشرة كتب من أصل اثني عشر كتاباً تم إصدارها خلال هذا العام، (انظر الشكل رقم ٦)، أما الكتابان الباقيان فكانا من نصيب كل من كلية الحديث الشريف، وكلية اللغة العربية، ويلاحظ أن النشر في هذا العام قد ارتفع عن العام الذي سبقه بخمسة كتب وهي نسبة طيبة (انظر الشكل رقم ٦).

وعاد النشر في عام ١٤١٢ هـ ليهبط إلى مستوى تسعة كتب بفارق ثلاثة كتب عن العام الذي سبقه (انظر الشكل رقم ٦)، كان نصيب مركز شؤون الدعوة ثلاثة كتب، منها كتابان صدرا بلغة غير العربية، وجاءت مساهمة مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بكتابين، عبر منظومة السلسلة الصادرة عن المركز، وكذلك صدر في هذا العام سلسلة تسمى بسلسلة عقائد السلف حيث صدر عنها كتاب بعنوان: (الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن) لأبي الحسن عبدالعزيز بن يحيى الكنانى المكي، ومن تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، وصدر عن كل من مركز المعلومات والجامعة بشكل عام كتاب واحد فقط.

ولعل من الملاحظ أنه خلال عامي ١٤١١ هـ و ١٤١٢ هـ هبطت مشاركة الجامعة بشكل عام للكتب التي ترد بدون ذكر اسم الجهة التي قامت

بنشرها، حيث إنه في عام ١٤١١هـ لم يرصد أي كتاب صدر على هذا النحو، بينما في عام ١٤١٢هـ كان الموجود كتاب واحد فقط، ولعل مرد ذلك إلى تنامي الإحساس لدى هذه الجهات بضرورة ورود اسمها على ما قامت بنشره فعلا لإثبات وجودها ومدى نشاطها في مجال النشر.

وفي الفترة الزمنية نفسها (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ)، وجد أن من بين مطبوعات الجامعة البالغة أربعة وستين كتابا، خمسة كتب صدرت بدون ذكر لتاريخ النشر، (وتم التعرف على هذه الكتب التي لا تحمل تاريخا، من أنها من مطبوعات هذه الفترة [١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ] بواسطة وسائل ثلاث هي: إستبعاد ما تم الوقوف عليه في الدراسة السابقة للباحث، ما ورد في قوائم المطبوعات الجامعات السعودية التي أوردت بعض المطبوعات لا تحمل تاريخا ولم يرد ذكرها في الدراسة السابقة للباحث، طبعة الإخراج الفني ونوعية الورق وكون الكتاب يحمل مميزات الطبع لمرحلة معينة)، وجميعها من إصدارات مركز شؤون الدعوة، وهذه الكتب الخمسة مثلت نسبة ٣,٢٪، وهي نسبة مقبولة نوعا ما، وبخاصة إذا قارناها بالنسبة التي كانت موجود في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، حيث إن ما نشر بدون تاريخ بلغ مجموعه ثلاثة عشر كتابا، من بين خمسة وستين كتابا نشرت في الفترة نفسها، بلغت نسبتها ٨,٤٥٪ (٣٥)، حيث إنه بمقارنة بسيطة بين النسبتين يتضح الفارق الجلي لتقلص عدد الكتب التي تصدر بدون تاريخ، مما يتبين معه أن الجامعة قد أدركت أهمية تكامل بيانات النشر وضرورتها، فجعلت هذا متمثلا في مطبوعاتها، إلا أن النقطة التي ينبغي التنبيه عليها هي أن جميع المطبوعات التي صدرت بدون تاريخ هي من إصدارات مركز شؤون الدعوة، مما يوجد علامة استفهام كبيرة حول هذه النقطة !

وفي هذه الفترة ايضا (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) قامت المطبعة (مطبعة الجامعة) بالإشراف على جميع المطبوعات التي صدرت عن الجامعة وتنفيذها سواء كانت كتباً علمية أم كتباً تعريفية وأدلة وأحصائيات... إلخ، باللغة العربية أو غيرها من اللغات التي صدرت بها بعض مطبوعات الجامعة، وعلى هذا تكون المطبعة قد قامت بدورها المنشود، وبخاصة أنه في رسالة سابقة للباحث^(١)، أشار لضعف دور المطبعة في تنفيذ مطبوعات الجامعة، مما يدل على أن المطبعة قد اهتمت بتطوير نفسها وتأكيد مساهمتها بهذه المشاركة الفاعلة في تنفيذ جميع ما يصدر عن الجامعة إشرافاً وطباعة.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ذكر أحد الباحثين الذين تناولوا موضوع النشر الجامعي في المملكة العربية السعودية، أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كانت الأولى في دخول عالم النشر، إذ يقول: «نستطيع اعتبار هذه الجامعة الأولى في الدخول إلى عالم النشر الجامعي بالمملكة، وإن كان ذلك قبل أن تعرف بهذه الاسم وفي مرحلة توزعها على كليات مستقلة تتبع الرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية... وكان ذلك عام ١٣٧٦هـ»^(٢) ويؤيد الباحث هذه المعلومة، إذ نجد الأمر أبعد من ذلك من حيث إن هذا التاريخ المذكور ليس دقيقاً كل الدقة، بل نجد أن هذه الجامعة قد نشرت قبل هذا التاريخ بست سنين، حيث أعادت نشر كتاب مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين بن أحمد ابن تيمية، المطبوع بالقاهرة بالمطبعة السلفية، وكان ذلك عام ١٣٧٠هـ، هذه ناحية، والناحية الأخرى التي ينبغي التأكيد عليها أن هذه الجامعة ليست الأولى على مستوى الجامعات السعودية، بل يتعدى الحال إلى مستوى الجامعات الخليجية موضع

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٦٤.

(٢) عبد التواب شرف الدين، عبدالفتاح الشاعر، المرجع السابق، ص ٤٠٧.

الدراسة والبحث في هذه الدراسة، إذ سبقت جامعة الكويت مثلاً بتسع عشرة سنة، حيث تعد جامعة الكويت أول الجامعات التي دخلت مجال النشر على مستوى الجامعات الخليجية غير السعودية.

ومع أن هذا الكتاب (مقدمة في أصول التفسير)، يعد كتاباً دراسياً، إلا أن واقع الحال يؤكد أن هذا الكتاب قبل أن يقرر ليكون كتاباً دراسياً من قبل هذه الجامعة، كان كتاباً متداولاً في المكتبات التجارية، ويباع بشكل ميسر في محلات بيع الكتب، مما يجعله يتسم بالطابع الدراسي، ويدخله أيضاً ضمن الكتب المرجعية، يضاف إلى ذلك أن هذا الكتاب مع كونه كتاباً دراسياً مقرراً في هذه الجامعة، إلا أنه يعد نشاطاً محسوباً لمجال النشر بالجامعة، إذ إن من أهداف النشر الرئيسة خدمة المجال التعليمي الدراسي سواء بتشجيع تأليف الكتب الأساسية لتخصص ما، أو المساعدة في مادة من المواد الدراسية.

ولقد مر تاريخ النشر بهذه الجامعة بثلاث مراحل، وهي مرحلة البدايات التي تبدأ ١٣٧٠هـ، وتنتهي في عام ١٣٩٣هـ^(١)، والمرحلة الثانية تبدأ من عام ١٣٩٤هـ، وتنتهي بعام ١٣٩٩هـ، أما المرحلة الثالثة فإنها تغطي الفترة الزمنية من ١٣٩٩هـ^(٢)، وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ^(٣)، والحقيقة أن هذه المراحل قد تم تناولها بشكل مفصل في دراسة سابقة للباحث^(٤)، مما يجعل عملية الحديث عن المرحلة أو الفترة الزمنية التي تبدأ من عام ١٤٠٦هـ، وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ، تكتنفها بعض الصعوبة، من حيث ما يمكن أن نطلقه على هذه

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٥٣.

(٢) يسريسة محمد عبدالحليم زايد. المعايير الموحدة للدوريات : دراسة نظرية وميدانية لتطبيقها على

الدوريات المصرية (رسالة دكتوراه). (القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ م).

(٣) ت . ر . ساندرز . المرجع السابق، ص ٢٣ .

(٤) يسريسة محمد عبدالحليم زايد . المرجع السابق، ص ٢٤ .

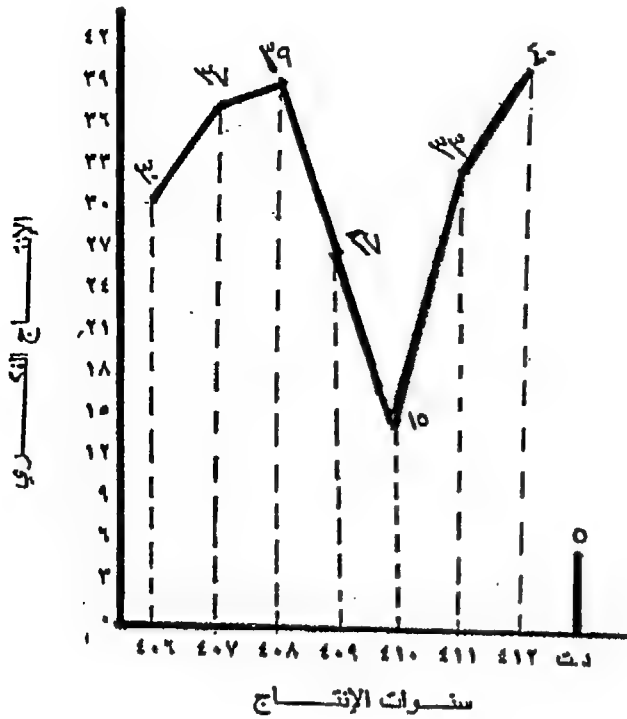
الفترة الجديدة، هل نجعلها مرحلة رابعة (مرحلة النضوج)، أو نلحقها بالمرحلة الثالثة (مرحلة النمو والتنوع)، التي سبق الحديث عنها ؟

وبعد دراسة مستفيضة لبيانات مطبوعات هذه الفترة، وأحوال الجامعة والنشر بها، اتضح أن من الأجدى إلحاق هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، إلى المرحلة الثالثة (مرحلة النمو والتنوع)، وجعلها امتداداً لها، وذلك لعدم تطابق شروط المرحلة الرابعة ومميزاتها (مرحلة النضوج) على هذه الفترة الزمنية، وبخاصة فيما يتعلق بإصدار القواعد الخاصة بتنظيم عملية الكتابة ونحو ذلك، أو وجود سياسة واضحة لأمر التوزيع وشؤونه.

ومنذ عام ١٤٠٦هـ وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ، نجد أن الجامعة قد نشرت ما مجموعه مائتين وستة وعشرين كتاباً (انظر الشكل رقم ٧)، وهذا العدد يعد كبيراً جداً إذا ما قيس بما تم نشره قبل عام ١٤٠٦هـ، التي سبق الإشارة إليها في دراسة سابقة للباحث^(١)، حيث بلغ مجموع ما نشره ما سبعة وأربعين كتاباً، وهذه الزيادة في الحقيقة ناتجة عن عاملين جديرين بالعناية وهما تزايد اهتمام الجامعة بمجال النشر؛ وبخاصة عندما تبنت إصدار السلاسل المتعددة والمتنوعة، حيث تعد هذه الجامعة أكثر الجامعات الخليجية من حيث عدد السلاسل التي بلغت في جميع سنوات النشر إحدى عشرة سلسلة، والأمراً الآخر هو اتساع اهتمام هذه الدراسة ليشمل جميع الكتب، العلمية منها أو عداها من الكتب التعريفية كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية... إلخ، بينما اقتصرَت الدراسة السابقة للباحث على الكتب العلمية دراسة كانت أم مرجعية.

(١) أحمد عبد الله عيسى، المرجع السابق، ص ٥ .

ولو تأملنا الشكل رقم (٧)، نجد أن الجامعة في عام ١٤٠٦ هـ قد نشرت ثلاثين كتاباً؛ حيث نشرت إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ثلاثة عشر كتاباً، وأسهمت عمادة شؤون المكتبات بثلاثة كتب، وكلية العلوم الاجتماعية بكتابين، وكتاب واحد لكل من المعهد العالي للقضاء، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، التي تعاونت مع إدارة مرور الرياض في إصدار كتاب بعنوان: (السرعة وأثرها في وقوع الحوادث)، وجاءت بقية الكتب من إصدار الجامعة بشكل عام دون ورود اسم عليها يحدد الجهة التي تولت إصدارها، وخلال هذا العام (١٤٠٦ هـ)، صدرت سلسلتان هما:



شكل رقم (٧)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

— سلسلة بحوث طلابية، الذي كان أول كتاب صدر عنها بعنوان: (المرأة: تعليمها وعملها في الشريعة الإسلامية)، من تأليف عبد الله محمد الأنصاري.

— سلسلة رسائل إرشادية، الذي كان أول كتاب صدر عنها هو كتاب: (بيان ما يفعله الحاج والمعتمر)، تأليف صالح بن فوزان الفوزان. وكلتا السلسلتين من إصدار إدارة الثقافة والنشر.

ونجد أنه في عام ١٤٠٧ هـ إرتفع مؤشر النشر إلى سبعة وثلاثين كتاباً (انظر الشكل رقم ٧)، توازعتها سبع جهات بالجامعة؛ حيث جاءت في المقدمة إدارة الثقافة والنشر بواحد وعشرين كتاباً، أما عمادة شؤون المكتبات فحافظت على مستوى إصداراتها، إذ نشرت ثلاثة كتب، وأسهمت إدارة الدراسات والمعلومات بكتابين فقط، أما كلية أصول الدين، وكلية العلوم الاجتماعية، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، فاكتفت بكتاب لكل منها، وبقيت ثمانية كتب هي من إسهام الجامعة بشكل عام دون تحديد لجهة ما بشكل دقيق.

وصدرت خلال هذا العام (١٤٠٧ هـ)، سلسلتان هما:

— سلسلة الداء والشفاء، وذلك عندما نشرت الجامعة كتاب: (الإيمان: حقيقته وعلاماته وثمراته)، لعبد الله بن محمد المطلق، وقد تغير عنوان هذه السلسلة في عام ١٤٠٧ هـ، إلى عنوان، غذاء الروح، وكان أول كتاب صدر بعد التغيير هو كتاب: (حسن الختام: وسائلها وعلاماتها والتحذير من سوء الخاتمة)، من تأليف عبد الله بن محمد المطلق أيضاً، وتصدر هذه السلسلة عن إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.

— سلسلة آداب الشعوب الإسلامية، التي تصدر عن عمادة البحث

العلمي بالجامعة، وكان أول كتاب يصدر عنها هو كتاب: (الأدب التركي الإسلامي)، من تأليف محمد بن عبداللطيف هريدي.

وارتفع إجمالي ما نشرته الجامعة عام ١٤٠٨هـ، ليصل إلى تسعة وثلاثين كتاباً (انظر الشكل رقم ٧)، كان لإدارة الثقافة والنشر إسهام جيد فيها تمثل في تسعة عشر كتاباً، وشاركت كل من كلية أصول الدين وكلية العلوم الاجتماعية بثلاثة كتب لكل منها، وأسهمت ست جهات بكتاب واحد لكل منها وهي على التوالي: كلية العلوم الاجتماعية، وعمادة شؤون المكتبات، وعمادة البحث العلمي، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، والمعهد العالي للعلوم الإسلامية، وإدارة الدراسات والمعلومات. أما بقية الكتب البالغة ثمانية كتب فجاءت من إسهام الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة محددة. وعلى هذا يكون إجمالي عدد الجهات التي أسهمت في النشر بهذا العام عشرين جهات، إذا اعتبرنا أن ما تم نشره بالجامعة بشكل عام جهة مستقلة، وبهذا يتميز تاريخ النشر في هذا العام، بارتفاع عدد الجهات المشاركة في النشر.

وصدرت خلال هذا العام سلسلة الطريق المستقيم، وذلك عندما نشرت الجامعة كتاب: (بيان حقيقة التوحيد الذي جاءت به الرسل)، لصالح بن فوزان الفوزان، وهذه السلسلة تصدر أيضاً عن إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.

وتميز النشر في عام ١٤٠٩هـ بوجود النشر المشترك ما بين الجامعة وجهات خارجية؛ كجهات حكومية وغيرها، وتمثل هذا بالتعاون الذي تم بين عمادة البحث العلمي بالجامعة، ورئاسة الحرس الوطني؛ في تبني كتب تخدم أهداف عامة تعود بالنفع الشامل على المجتمع، وكانت هناك ثلاثة كتب هي: الاتجاه الإسلامي في آثار باكتير القصصية والمسرحية، لعبدالرحمن ابن صالح العشماوي، والاتجاه الإسلامي في أعمال نجيب الكيلاني القصصية وهو من

إعداد عبد الله بن صالح العريني، وعوامل تعاطي المخدرات دراسة للمحكوم عليهم داخل سجون الرياض، لسليمان بن قاسم الفالح.

ويهدف هذا التعاون المحمود إلى خدمة المجتمع بالدرجة الأولى، ولذلك نجد أن رئاسة الحرس الوطني تجتهد في توزيع هذه الإصدارات خلال المهرجان السنوي الذي تنظمه تحت اسم مهرجان الجنادرية، بشكل واسع، كذلك يقوم الحرس الوطني بإرسالها إلى كافة من يطلبها عن طريق البريد بمجرد إشعاره بمدى الحاجة لها.

واتسم النشر بالجامعة في عام ١٤٠٩هـ بهبوط النشر الذي وصل إلى مستوى عشرين كتاباً (انظر الشكل رقم ٧)، بهبوط قارب الثلث مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث نجد أن إدارة النشر قد قامت بنشر ثلاثة عشر كتاباً، وعمادة البحث العلمي بأربعة كتب. بما فيها الكتب الثلاثة التي قامت بنشرها بالتعاون مع رئاسة الحرس الوطني، وكتاب واحد أسهمت به جهات ثلاث، هي: عمادة شؤون المكتبات، والمعهد العالي للقضاء، وإدارة الدراسات والمعلومات، أما بقية الكتب البالغة سبعة فكان صدورها تحت مظلة الجامعة بشكل عام دون نسبتها لجهة محددة بعينها. ولم تصدر خلال هذا العام أية سلسلة جديدة، وفي الوقت نفسه استمرت باقي السلاسل، التي كانت تصدر سابقاً في الصدور، ولكن على تفاوت فيما بينها في عدد ما يصدر سنوياً الذي تراوح ما بين كتاب وثلاثة كتب لكل سلسلة تقريباً.

وفي عام ١٤١٠هـ انخفض النشر بالجامعة بشكل كبير، ليقف عند مستوى خمسة عشر كتاباً، (انظر الشكل رقم ٧)، مما يدل على غياب السياسة المدروسة والمخطط لها سلفاً، التي تهتم بالعدد والموضوع لما يتم نشره سنوياً، مما يتحتم معه على جهة النشر بالجامعة أن تهتم بهذه الظاهرة وأن توليها جل

عنايتها، لأن انخفاض النشر بهذه الدرجة ليس من صالح النشر، وبالذات لجهة النشر بالجامعة، التي سوف تتجه إليها أنظار الباحثين عن السبب في هذه الظاهرة.

وجل ما نشرفي عام ١٤١٠هـ كان من نصيب إدارة الثقافة والنشر؛ حيث نشرت تسعة كتب من بين الإصدارات البالغة خمسة عشر كتاباً، وأسهمت كل من عمادة البحث العلمي بالاشتراك مع رئاسة الحرس الوطني، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بكتابين لكل منهما، أما عمادة شؤون المكتبات وعمادة القبول والتسجيل فاكتفت بكتاب واحد لكل منهما. ولعل الملاحظ أنه في إختفاء الكتب التي كانت تصدر بدون تحديد لجهة بعينها داخل الجامعة في هذا العام ١٤١٠هـ، وهذه حسنة تجدر الإشادة بها.

ونأتي إلى عام ١٤١١هـ، فنجد النشر فيه قد ارتفع بشكل طيب، ليصل إلى ثلاثة وثلاثين كتاباً (انظر الشكل رقم ٧)، وبمعدل الضعف تقريباً عن العام الذي سبقه، ولعل من أهم الملاحظات على النشر في هذا العام تراجع إدارة الثقافة والنشر عن موقع الصدارة التي كانت تتربع عليه في الأعوام السابقة، لتحل محلها عمادة البحث العلمي التي نشرت خمسة عشر كتاباً، وتأتي بعدها إدارة الثقافة والنشر بثمانية كتب، وأسهمت كلية الشريعة وإدارة الدراسات والمعلومات بكتابين لكل منهما، بينما نجد أن هناك ست جهات أسهمت كل منها بكتاب واحد فقط، وهذه الجهات الست هي: كلية أصول الدين، وكلية الدعوة والإعلام، وعمادة القبول والتسجيل، ومعهد اللغة العربية، والمجلس العلمي، وأخيراً الجامعة بشكل عام دون تحديد جهة محددة.

ووصل النشر في عام ١٤١٢هـ، إلى معدل أربعين كتاباً (انظر الشكل رقم ٧)، حيث يعد هذا الكم النشر الذي نشر خلال هذا العام أفضل رقم

وصل إليه النشر خلال سنوات هذه الفترة الزمنية، (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ)، حيث أسهمت في إصدار هذه الكتب سبع جهات جاءت في مقدمتها إدارة الثقافة والنشر بعشرين كتاباً، لتعود بهذا العدد إلى موقع الصدارة لما يتم نشره سنوياً، وتأتي بعدها مباشرة كلية الشريعة التي أسهمت بأثني عشر كتاباً، أغلبها صدر ضمن سلسلة، (مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب)، التي تصدر عن هذه الكلية، ونجد أن هناك جهتين أسهمت كل منهما بكتابين فقط، وهما عمادة البحث العلمي والمجلس العلمي، أما إدارة الدراسات والمعلومات فقد أسهمت بكتابين أيضاً أحدهما باللغة الإنجليزية، وبكتاب واحد فقط لكل من كلية اللغة العربية والجامعة بشكل عام دون نسبته إلى جهة محددة.

ونجد أن من بين مطبوعات هذه الفترة (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ) والبالغة مائتين وستة وعشرين مطبوعاً يوجد خمسة كتب صدرت بدون تاريخ مثلت نسبة ٢,٢١٪ من إجمالي ما صدر خلال هذه الفترة الزمنية المحددة بست سنين، وهي نسبة معقولة جداً إذا ما قورنت بالنسبة التي كانت موجودة في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ التي بلغت ثمانية كتب^(١)، مثلت نسبة ٥,٤٤٪ من إجمالي ما طبع خلال الفترة نفسها البالغة مائة وسبعة وأربعين كتاباً، وهذا يدل أن هذه النسبة قد انخفضت في هذه الفترة، مما يدل على أن هناك وعياً أكبر بأهمية وجود مثل هذا التاريخ. ويلاحظ أن هذه الكتب الخمسة قد توازعتها خمس جهات، وفي هذه حسنة أيضاً، لأنها لم تكن من جهة واحدة فقط أو جهتين، ولعل الحسنة الأخرى أن هذه الجهات الخمس لم تكن من بينها إدارة الثقافة والنشر، الموكول إليها أمر النشر بالجامعة، والمحافظة على مستوى معين من التقيد بتوافر بيانات النشر وتكاملها، إذ لو وجد من بين هذه الكتب الخمسة التي لا تحمل تاريخاً، كتاب صادر عن هذه

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ — ٤٣ .

منها، وهما مرحلة البدايات ومرحلة النمو والتنوع في دراسة سابقة للباحث^(١)، وحددت الأولى بفترة زمنية تغطي من ١٣٩٣هـ إلى عام ١٤٠٠هـ، والثانية تبدأ من عام ١٤٠٠هـ وتنتهي بنهاية عام ١٤٠٥هـ، وهو العام الذي صدر فيه «القرار الخاص بإحداث عمادة البحث العلمي»^(٢)، وعلى هذا فإن المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التطور يمكن تحديد بدايتها ببداية عام ١٤٠٦هـ، وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ وهو العام المحدد لنهاية التغطية الزمنية لهذه الدراسة.

وخلال هذه الفترة تم إعادة تشكيل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ليصبح معهداً مركزياً حاوياً لعدد من المراكز العلمية المتخصصة، التي كان بعضها متفرقا في جهات عدة بالجامعة، فأصبح المعهد منذ ١٤٠٧هـ يمارس مهماته التي حددتها لائحته الأساسية لنظام معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي الصادرة «بقرار المجلس الأعلى للجامعة رقم (٢) في جلسته الأولى لعام ١٤٠٧هـ، المنعقدة بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٤٠٧هـ»^(٣)، ونجد هذه اللائحة قد وضحت عددا من النقاط، لعل أهمها أهداف المعهد ومهامه التي أنيطت به، وإدارة المراكز العلمية واختصاصاتها، ونظام المكافآت... إلخ.

وبموجب هذه اللائحة تكونت تحت مظلة المعهد سبعة مراكز علمية هي:^(٤)

١ - مركز بحوث الدراسات الإسلامية.

٢ - مركز بحوث اللغة العربية وآدابها.

(١) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٣) سورة النحل، آية ٩٠ .

(٤) رواه الطبراني في الكبير. مجموعة الزوائد، المجلد الرابع، ص ٩٨ .

٣ - مركز البحوث العربية والنفسية.

٤ - مركز بحوث العلوم التطبيقية والهندسية.

٥ - مركز بحوث التعليم الإسلامي.

٦ - مركز بحوث العلوم الاجتماعية.

٧ - مركز بحوث إحياء التراث الإسلامي.

وكانت هذه المراكز العلمية وما زالت ينابيع دفاقة تساند النشر بالجامعة إنتاجا وإثراء لمختلف المواضيع والتخصصات، ولعل مما يوثق هذه المعلومة ما تم نشره خلال الفترة من عام ١٤٠٦هـ وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ الذي بلغ مائة وخمسة وخمسين كتابا، وهذا المجموع المتنوع يفوق بكثير ما تم نشره خلال المرحلتين السابقتين، التي غطت من عام ١٣٩٣هـ وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ الممتدة لاثنتي عشرة سنة، وقد بلغ مجموع ما نشر خلالها «مائة وثلاثة كتب فقط»^(١).

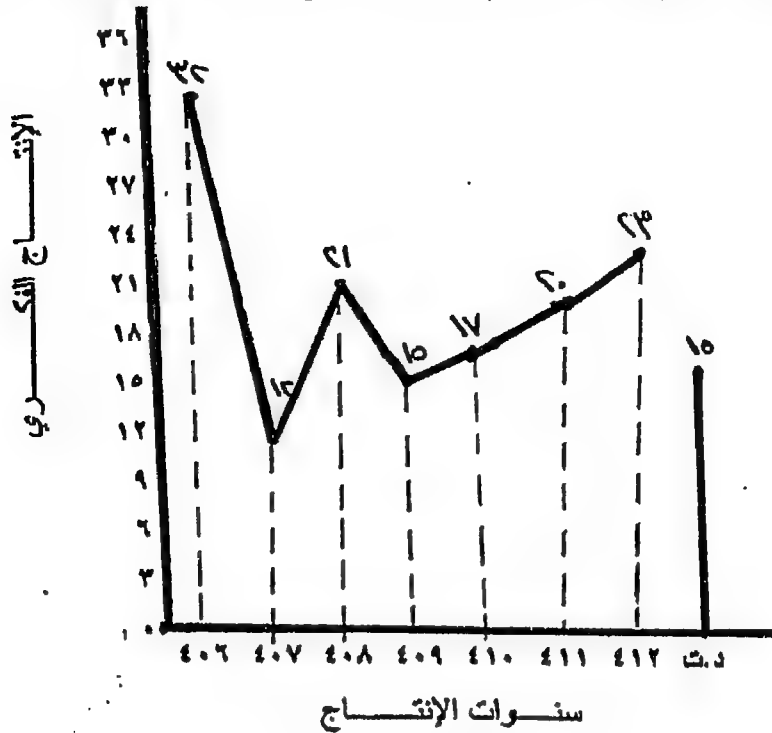
وتخلل المرحلة الثالثة (مرحلة التطور) التي مرت بها هذه الجامعة إنشاء إدارة تعنى بأمر النشر تحكيما وتحريرا وإخراجا وتوزيعا، تسمى إدارة النشر، التي تعد إحدى الجهات الإدارية التابعة لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، حيث أنشئت هذه الإدارة في عام ١٤١٠هـ، وبالتحديد في ٢٦ / ٢ / ١٤١٠هـ.^(٢)

ولعل ما يميز تاريخ النشر لهذه الجامعة خلال هذه المرحلة (مرحلة التطور) أن بدايته كانت قوية جدا (انظر الشكل رقم ٨)، إذ بلغ إجمالي ما نشر خلال عام ١٤٠٦هـ اثنين وثلاثين كتابا، متفوقا بذلك على بقية أعوام هذه المرحلة

(١) سورة الأنفال، آية ٦٠.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٥.

التي لم تتجاوز فيما سواه حاجز الثلاثة والعشرين كتاباً (انظر الشكل رقم ٨)، وتوزعت هذه الإصدارات على جهات متعددة بلغت اثني عشرة جهة ؛ فكان نصيب مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي عبر سلسلته (من التراث الإسلامي) أحد عشر كتاباً، يأتي بعده ما تم نشره بدون نسبته إلى جهة محددة، إذ صدر باسم الجامعة خمسة كتب جميعها عبارة عن أدلة وتقارير وكتب إحصائية سنوية، أما مركز البحوث التربوية والنفسية فقد نشر أربعة كتب من خلال السلسلة التي يتولى الإشراف عليها والمعنونة بـ (سلسلة الدراسات والبحوث التربوية والنفسية)، ونشرت كل من عمادة شؤون الطلاب،



شكل رقم (٨)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة أم القرى

ومركز بحوث العلوم العربية وآدابها عبر سلسلته التي يصدرها بعنوان (سلسلة دراسات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها)، لكل منها كتاين، أما المركز العالمي للتعليم الإسلامي فإنه قد نشر كتاين أيضاً، أحدهما صدر ضمن سلسلة جديدة تولى إصدارها تحت عنوان: (سلسلة أسلمة المناهج). وجاء إسهام كل من معهد اللغة العربية، وكلية التربية، وكلية العلوم الاجتماعية، وسلسلة بحوث العلوم الاجتماعية (الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاجتماعية)، وعمادة القبول والتسجيل، وأخيراً عمادة شؤون الطالبات بمشاركة اقتصرت على كتاب واحد.

أما في عام ١٤٠٧هـ، فإن الملاحظ فيه انخفاض النشر بشكل قوي وملفت للنظر (انظر الشكل رقم ٨)؛ حيث إنه لم ينشر خلاله سوى إثني عشر كتاباً، ولعل هذا العام الذي كان عاماً لانتقال المراكز من أماكنها الأصلية إلى معهد البحوث العلمية سبب ومبرر لهذه الظاهرة غير المنطقية، ولعل مما يؤكد هذا التعليل ما تم تحليله من بيانات النشر لما تم إصداره خلال هذا العام، حيث وجد أن خمسة كتب كانت من نصيب الجامعة بشكل عام، دون نسبتها إلى جهة محددة، وكتابان لكل من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، وكلية العلوم التطبيقية والهندسية، وكتاباً واحداً لكل من العمادات والمعاهد التالية: عمادة شؤون المكتبات، وعمادة القبول والتسجيل، ومعهد اللغة العربية. وعلى هذا فإن من بين الإثني عشر كتاباً التي نشرت خلال هذا العام وجد سبعة كتب (خمسة كتب من إسهام الجامعة، وثلاثة كتب أسهمت بها كل من عمادة شؤون المكتبات، وعمادة القبول والتسجيل، ومعهد اللغة العربية) هي من إصدار جهات مازالت تتمتع باستقلالية تامة، وليست من إصدار المراكز العلمية السبعة التي سبق ذكرها والتي لم يساهم منها سوى مركز واحد، ولم يكن يحتاج للإنتقال لأنه موجود أصلاً في مكانه، ولم ينشغل بعملية النقل المكلفة والمعقدة، يضاف إلى ذلك أن ما تم نشره عن

طريق كلية العلوم التطبيقية والهندسة هو عبارة عن كتابين تعريفيين، إذ هما في الأصل دليلان وليس كتابين علميين.

وارتفعت محصلة ما نشر في عام ١٤٠٨هـ، إلى عشرين كتابا (انظر الشكل رقم ٨)؛ كان من بينها ستة كتب من نصيب مركز بحوث الدراسات الإسلامية عبر سلسلته المعروفة بسلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، أما مركز البحوث التربوية والنفسية فكان إسهامه مقتصرًا على أربعة كتب فقط، صدرت تحت سلسلته التي يتولى الإشراف عليها وهي بعنوان: (سلسلة البحوث التربوية والنفسية)، وأصدر مركز بحوث العلوم الاجتماعية ثلاثة كتب، خرجت ضمن سلسلته المعنونة بـ (سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية)، ومن بين الكتب الثلاثة التي أصدرها هذا المركز يوجد كتاب واحد باللغة الإنجليزية، وأسهمت كلية العلوم الاجتماعية ومركز أبحاث الحج عبر سلسلته، (دراسات مركز أبحاث الحج) التي تصدر بدون ترقيم، لكل منهما كتابان، أما الكتابان الباقيان فكلاهما من نصيب كل من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، وعمادة القبول والتسجيل.

وفي عام ١٤٠٩هـ عاد النشر للهبوط مرة أخرى ليصل إلى مستوى خمسة عشر كتابا فقط (انظر الشكل رقم ٨) توازعتها خمس جهات بالجامعة منها أربعة مراكز علمية بحثية، والخامسة عمادة شؤون المكتبات، حيث جاء مركز إحياء التراث الإسلامي بالمقدمة بستة كتب، يليه مركز البحوث التربوية والنفسية بأربعة كتب، ثم مركز بحوث العلوم الاجتماعية وعمادة شؤون المكتبات بكتابين لكل منهما، وجاء في المؤخرة مركز بحوث الدراسات الإسلامية بكتاب واحد.

ولعل المتأمل للجدول رقم (٨)، يتضح له جليا تذبذب النشر عدديا كل عام إلى عام ١٤٠٩هـ وهو العام الذي بدأ معه النشر يتصاعد عدديا بشكل

مستمر، بزيادة متناسقة تمثلت في كتيابين وثلاثة كتب، مما يوحي بأن النشر بالجامعة بدأ يأخذ طابع التوجيه والاستقرار العددي دون أن يكون هناك كم غير مستقر هبوطاً كان أم ارتفاعاً، ولعل في إحداث إدارة النشر بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي سبباً في وجود هذه الظاهرة الحسنة، على اعتباره ينبغي أن يكون من مهمات هذه الإدارة الأساسية توجيه النشر، ووضع الخطط المناسبة التي تتحكم في اتجاهات النشر عددياً وموضوعياً ،

وبلغت محصلة ما نشر في عام ١٤١٠هـ سبعة عشر كتاباً ؛ كان لمركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي نصيب الأسد منها، حيث نشر سبعة كتب، عبر سلسلته بحوث الدراسات الإسلامية، جاء بعده مركز بحوث العلوم الاجتماعية بثلاثة كتب صدرت تحت سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية، أما معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي فقد أصدر كتيابين هما عبارة عن دليلين تعريفيين يوضحان نشأة المعهد ومراكزه البحثية المتخصصة واختصاصات كل منها ونشاطها في مجال النشر، أما مركز بحوث اللغة العربية وآدابها فقد اكتفى بكتاب واحد، صدر ضمن سلسلته المعنونة بـ(سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها). واكتفت الجهات المتبقية التي شاركت بالنشر خلال هذا العام وهي: كلية التربية، واللجنة الثقافية، والجامعة بشكل عام، لكل منها كتاب واحد فقط.

ولعل مما يميز عام ١٤١١هـ، أن جميع ما صدر خلاله يغلب عليه الطابع التخصصي العلمي البحت ؛ حيث لا نجد أثراً لأدلة أو كتب إحصائية أو تقارير إلا قلة قليلة جداً. وقد بلغ ما نشر خلال هذا العام عشرين كتاباً ؛ ثمانية منها صدرت ضمن سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، بينما شاركت سلسلة البحوث التربوية والنفسية بسبعة كتب، واكتفت كل من سلسلة بحوث التعليم الإسلامي، وسلسلة بحوث العلوم الاجتماعية بكتابين لكل

منهما، أما الكتاب الأخير فكان من نصيب كلية العلوم التطبيقية، الذي كان عبارة عن كتاب تعريفى يبرز نشاط الكلية المنهجى وغير المنهجى.

وارتفعت مساهمة سلسلة البحوث التربوية والنفسية في عام ١٤١٢هـ، لتصل إلى ثمانية كتب من أصل ثلاثة وعشرين كتاباً نشرت في العام نفسه (انظر الشكل رقم ٨)، جاء بعدها سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية بستة كتب، وسلسلة بحوث العلوم الاجتماعية بأربعة كتب، أما سلسلة بحوث التعليم الإسلامى فاكثفت بمساهمة متواضعة تمثلت بكتابين فقط، بينما نشر كل من مركز أبحاث الحج وكلية العلوم الاجتماعية وعمادة شؤون الطلاب كتاباً واحداً فقط لكل منها، والملاحظ أيضاً ارتفاع مساهمة المراكز العلمية المتخصصة، التي بلغت في هذا العام واحد وعشرين كتاباً، من أصل ثلاث وعشرين كتاباً نشرت في نفس العام، ما يدل على تنامي دور هذه المراكز في إثراء العملية النشرية بالجامعة والأخذ بزمامها.

ومن بين المائة والخمسة والخمسين كتاباً التي نشرت خلال هذه المرحلة (مرحلة التطور)، نجد خمسة عشر كتاباً نشرت بدون تاريخ (انظر الشكل رقم ٨)، مثلت ما نسبته ٩,٦٧٪ من مجموع ما نشر في هذه المرحلة؛ وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما، وبخاصة إذا ما قورنت بالمرحلتين السابقتين لها، حيث نجد أنه في المرحلتين السابقتين بلغ عدد الكتب التي نشرت بدون تاريخ تسعة كتب^(١)، مثلت ما نسبته ٨,٧٤٪، وإن كان هذا الارتفاع بسيطاً إلا أن المطلوب هو انحسار هذه الظاهرة وتحسين الوضع واختفاء مثل هذه الأخطاء. ولعل الملاحظ أيضاً أنه عند تحليل بيانات الكتب التي نشرت بدون تاريخ نشر نجد أن إغفال تاريخ النشر لم يكن مقصوداً على جهة بالذات؛ بل نجد أن جميع الجهات التي

(١) رواه الشيخان عن أنس، التاج الجامع للأصول، المجلد الأول، ص ٧١.

شاركت بالنشر تقريبا قامت بإهمال هذه المعلومة ؛ فنجد أن مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي قد أصدر خمسة كتب بدون تاريخ، تليه كلية التربية بثلاثة كتب صادرة باللغة الإنجليزية ولا يوجد عليها تاريخ نشر، ثم معهد اللغة العربية بكتابين، أما المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي ومركز أبحاث الحج وكلية اللغة العربية فقد أصدرت كتابا واحدا لكل منها، والكتابان المتبقيان كانا من إصدار الجامعة بشكل عام، مما يشكل معه ظاهرة ينبغي على إدارة النشر بالجامعة ان تهتم بها، وبخاصة بعد أن أصبحت الجهة الرئيسة التي تصدر عنها معظم مطبوعات الجامعة.

وعن دور مطبعة الجامعة في تنفيذ ما يتقرر نشره عن طريق الجامعة، يتضح من تحليل بيانات النشر لجل مطبوعات هذه الفترة ١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ، (٩٣) كتابا بلغت نسبتها لمطبوعات هذه المرحلة ٦٠٪ (تقريبا). تنامي دور المطبعة في تنفيذ إصدارات الجامعة، إلا أنه يتضح أيضا استمرار الطبع في مطابع غير مطبعة الجامعة، ففي عام ١٤٠٦هـ تم الوقوف على كتابين طبعا خارج مطبعة الجامعة، فكتاب غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، وهو من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي قد طبع بدار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ومقرها جدة، والكتاب الآخر هو استطلاع آراء الزوجات نحو الاستفادة من فرصة مرافقتهن لأزواجهن المبتعثين للولايات المتحدة الأمريكية... نجده قد طبع بمطابع شركة مكة للطباعة والنشر، كذلك تم العثور على ثلاثة كتب قد طبعت في غير مطبعة الجامعة، وذلك في عام ١٤٠٨هـ، وجميعها طبعت في شركة مكة للطباعة والنشر، وعناوينها على التوالي: الاستغناء في الفرق والاستثناء، والمفهوم الإسلامي لاقتصاد الرفاهية، والجموعة الأولى من سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية. وفي عام ١٤٠٩هـ تم رصد كتابين هما الجزء الثاني والثالث من كتاب: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، وطبعا في مطابع شركة مكة للطباعة والنشر، كذلك تم

العثور على كتابين قد طبعا في مطابع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، وذلك عام ١٤١٠هـ، وأول هذين الكتابين هو: رمي الجمرات وما يتعلق بها من أحكام، والآخر معاني القرآن الكريم وهو من ستة أجزاء، كذلك تم الوقوف في عام ١٤١١هـ على كتاب واحد مطبوع في مطابع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام وهو بعنوان: رؤية الله وتحقيق الكلام فيها. وهذه كلها شواهد تدل على أن الطبع ما زال يتم لبعض إصدارات الجامعة خارج مطابعها، مما يوحي بقصور المطبعة عن قيامها بدورها، وبخاصة أن الباحث قد اطلع عليها بشكل مباشر خلال زيارته العلمية للجامعة، ووقفت على حداثة الأجهزة وتطورها، ولو تأملنا المطبوعات التي طبعت خارج مطبعة الجامعة لوجدناها في الغالب مطبوعات متعددة الأجزاء أو كتباً ضخمة الحجم. ولعل هذه الملاحظة تجرنا إلى استنتاج أن قصور المطبعة عن القيام بواجبها على الوجه المؤمل منها ربما كان مرده إلى نقص فني يتمثل في اليد العاملة المتخصصة الماهرة التي تتقن عملية الصف الإلكتروني والإخراج الفني للمطبوع، وليس مرده إلى نقص في التقنية المتمثل في الأجهزة والمعدات، فهذه متوافرة بشكل جيد.

جامعة الملك سعود

مرّ تاريخ النشر بجامعة الملك سعود، بثلاث مراحل كانت أولها، (مرحلة البدايات) قد بدأت في عام ١٣٧٧هـ، وانتهت بعام ١٣٩٠هـ، أما المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع)، فإنها قد بدأت من عام ١٣٩٠هـ، وانتهت هذه المرحلة بنهاية عام ١٣٩٧هـ، بينما بدأت المرحلة الثالثة (مرحلة التطور)، بتاريخ ١٥/٢/١٣٩٨هـ، وتنتهي بنهاية عام ١٤٠٥هـ^(١).

(١) أحمد عبدالله عيسى . — مرجع سابق . — ص ٦٦ .

وقد سبق للباحث في دراسة سابقة عن النشر في الجامعات السعودية، تناولها بتفصيل مسهب، ولو تأملنا في الفترة الزمنية الواقعة بين عامي ١٤٠٦ هـ و ١٤١٢ هـ، وحاولنا أن نحكم عليها من حيث جعلها إمتدادا للمرحلة الثالثة، أم نجعلها مرحلة جديدة ذات إستقلالية تامة فنجعلها مرحلة رابعة (مرحلة التطور)، ولو تفحصنا مطبوعات الجامعة وإصداراتها التي صدرت خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ) لوجدنا أن هناك نقلة جيدة في مجال التصميم والإخراج الفني بشكل عام، وجودة في الطباعة، وهذه أمور تعد من مزايا المرحلة الثالثة (مرحلة التطور)، حيث نجد أن الجامعة لا تعتمد على تصميم موحد، بل انتهجت في هذه الفترة الزمنية، تعددية التصميم وربطه ما أمكن بالموضوع بحيث يعبر عنه أصدق تعبير وأدقه، وفي الوقت نفسه لم يقف على نهج واضح فيما يتعلق بقضية الكتابة العلمية الموثقة، إذ نجد أن هناك أسلوبا متميزا خرجت به هذه المطبوعات في صياغة مادتها العلمية، ولكن لا يمكن أن نعد هذا نهجا ثابتا ما دامت لا تخدمه قواعد ثابتة ومقننة، والتي ينبغي أن تضمن كتابا ملزم التطبيق لجميع أطراف النشر، إذ يقتصر التحرير في الوقت الحاضر على سلوكيات متفق عليها بين هيئة قسم النشر بالجامعة التابع لعمادة شؤون المكتبات، ولم تصل إلى مستوى التنظير القابل للتعميم والتطبيق في جميع الأوقات من قبل المؤلفين أو المترجمين أو المحققين... إلخ.

والأمر الآخر الذي ينبغي الإشارة إليه يتمثل في أن لدى الجامعة سياسة جيدة، ينتهجها قسم التوزيع التابع لعمادة شؤون المكتبات ويسير عليها في توزيع إصدارات العمادة وتسويقها، ولكن المتأمل لهذه السياسة يجدها غير مقننة، ولا توجد لها معايير مدروسة. فما زال القسم يعتمد في توزيع الكثير من إصدارات العمادة على الإهداء والتبادل، كما أنه مع وجود نظام للبيع إلا أنه محدد بنقطة واحدة داخل الجامعة، وعن طريق القسم نفسه، حيث

لا توجد له نقاط متعددة في الكليات مثلا أو أماكن وجود منسوبي الجامعة كنادي الأساتذة والطلبة... إلخ، كذلك نجد أن هذا القسم (قسم التوزيع) قد اقتصر في توزيع مطبوعات العمادة التي تصدر عن قسم النشر العلمي، بينما نجد أن هناك جهات عدة تقوم بإصدار الكتب وتوزيعها؛ كمراكز البحوث في داخل الكليات المختلفة، حيث تقوم هذه المراكز بحركة نشر مساندة وفعالة ونشطة، كذلك تقوم بعض العمدات المساندة بعملية النشر، وفي الوقت نفسه تقوم أيضا بعملية توزيع إصداراتها وتسويقها داخل الجامعة وخارجها على حد سواء. وفي الغالب أن هذه الجهات تقوم بالتوزيع غير المدروس أو الهادف، حيث مازالت تنتهج طريق الإهداء والتبادل. وبهذا نستطيع أن نتلمس الدوافع الواضحة في جعل هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) إمتدادا للمرحلة الثالثة؛ لكنها تعد أكثر تطورا وتقدما، حيث لا نستطيع أن نفردها بمرحلة مستقلة؛ لانتفاء أهم مميزات المرحلة الرابعة (مرحلة النضوج) عن تاريخ هذه الفترة.

ومن الجدير ذكره أن لدى جامعة الملك سعود العديد من المراكز البحثية التي توجد في كل كلية من كلياتها، حيث يتوافر في جميع كليات الجامعة مركز بحثي يتبع إدارة الكلية، سواء كانت هذه المراكز داخل الكليات الموجودة في الرياض، أو في خارجها؛ في القصيم أو أبها، إلا أن هذه المراكز البحثية المتعددة تختلف فيما بينها في نشاطها وكثرة إصداراتها، وهي تعتمد في أداء بحوثها على نشاط أعضاء هيئة التدريس بها، وعلى مدى توافر الدعم المادي الكافي للقيام بمثل هذا النشاط العلمي، ولعل من حسنات هذه المراكز البحثية بهذه الجامعة أن لها نشاطا تعاونيا مع جهات تطلب منها القيام ببعض البحوث المدعومة من هذه الجهات الخارجية، كما حدث مع مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية، ومركز البحوث بكلية الزراعة، فتعاونت الأولى مع وزارة

المعارف في أداء بعض البحوث التي تهدف لحل بعض المشكلات التي تواجهها. وتعاونت الثانية (كلية الزراعة) مع وزارة الزراعة في أداء بعض البحوث المشتركة لحل بعض المصاعب التي تواجه الزراعة الداخلية. ونجد كلا المراكزين قد تعاونوا مع جهات غير حكومية، كالشركات والمؤسسات الخاصة سواء داخل الرياض أو خارجها، وتقوم هذه المراكز بأمر النشر من ألفه إلى يائه، ولا تخضع للجهة المعنية بالنشر بالجامعة وهو قسم النشر العلمي التابع لعمادة شؤون المكتبات، بل نجد أن هذه القسم يقوم بالنشر لما يقرره المجلس العلمي بالجامعة، وليس له علاقة لا من قريب أو بعيد بهذه المراكز البحثية المتعددة.

وسجلت الجامعة ارتفاعاً ملحوظاً لعدد ما نشر خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، البالغ مجموعه أربع مائة وواحد وثمانون مطبوعاً، قياساً لما تم نشره خلال الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ ومنذ بدء النشر بالجامعة الذي كان في عام ١٣٧٧هـ، إذ بلغ خلالها مائتين وثمانية وثمانين مطبوعاً، بفارق يقارب الضعف، ولو تأملنا هذه الزيادة لوجدنا أن لها بعداً آخر يتمثل في قصر الفترة الزمنية للفترة الحالية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، التي تبلغ سبع سنين فقط، بينما الفترة السابقة تغطي ثمانية وعشرين عاماً (١٣٧٧هـ - ١٤٠٥هـ)، وعلى هذا يتضح تطور النشر بهذه الجامعة ونموه نمواً كبيراً، تمثل في تلك الجهود التي تقوم بها الكليات ومراكزها البحثية في تغذية مسيرة النشر بالجامعة، وإمدادها بمصدر لا ينفد من مشارب العلم المختلفة والتخصصات التي تكون في بعض الأحيان نادرة في الموضوع والتناول. وقد يقول قائل أن السبب في هذه الزيادة لعدد المطبوعات لهذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) راجعاً إلى اتساع مجال التغطية التي كانت محصورة في الفترة السابقة (١٣٧٧هـ - ١٤٠٥هـ)، بالكتب العلمية فحسب، بينما يدخل في الفترة الحالية جميع ما

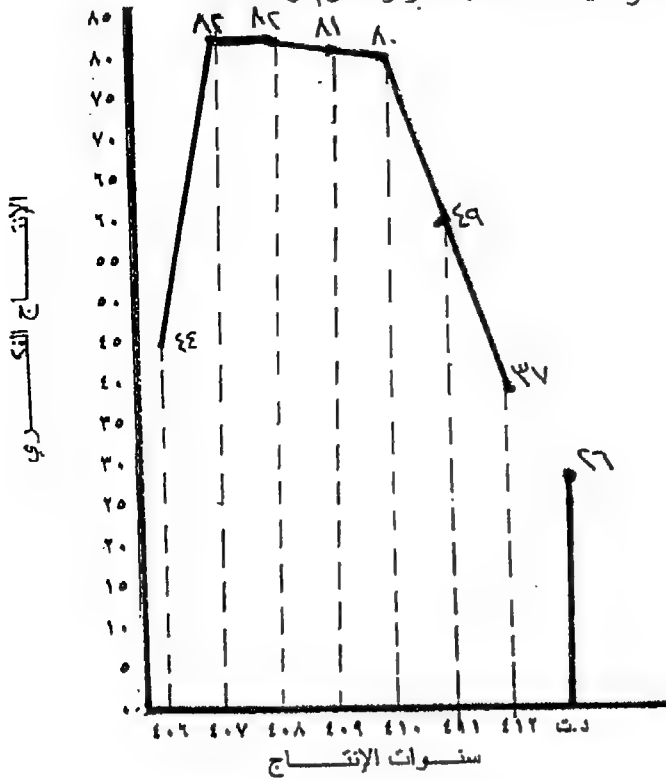
صدر في شكل كتاب، سواء كان كتاباً علمياً أو دراسياً أو حتى كتباً تعريفية كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية... إلخ.

ولا نستطيع أن ننكر أن لهذا القول وجاهته العلمية والموضوعية ؛ إلا أنه تبقى مسألة الفارق في مجال التغطية التي سبقت الإشارة إليها، إذ إن طول الفترة السابقة لعام ١٤٠٦ هـ، بلغ ثمان وعشرين سنة، بينما نجد أن العمر الافتراضي للفترة اللاحقة هو سبع سنين (١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ)، فالبون شاسع يصل إلى أربعة أضعاف المدة الحالية، وهذه نقطة ينبغي الاهتمام بها، فالفارق الزمني كبير ولا يمكن اعتباره متساوياً، أو حتى متقارباً. كذلك لوقارنا بين العدد الذي نشر سنوياً فلو نظرنا إلى الشكل رقم (٢) في الدراسة السابقة للباحث^(١) لوجدنا أن أعلى معدل وصل إليه الإنتاج السنوي قد بلغ ثلاثاً وثلاثين كتاباً، وأدنى مستوى وصل إليه كتاب واحد، بينما نجد أن الشكل رقم (٩) في الدراسة الحالية، يعطينا معدلات مختلفة كل الاختلاف ؛ حيث نجد أن أعلى معدل وصل إليه النشر في هذه الفترة بلغ إثنين وثمانين كتاباً، بينما كان أقل معدل وصل إليه النشر في هذه الفترة أيضاً بلغ سبعة وثلاثين كتاباً، وعلى هذا يتضح أن النشر في هذه الفترة قد تنامي ونشط في الكم العددي لما ينشر سنوياً.

ولتفصيل تاريخ النشر لهذه الفترة (١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ) نجد أن الجامعة قد نشرت عام ١٤٠٦ هـ أربعة وأربعين كتاباً (انظر الشكل رقم ٩)، كان لعمادة شؤون المكتبات التي ينشر قسم النشر العلمي التابع لها باسمها خمسة عشر كتاباً، بينما جاءت الكتب التسعة والعشرون من نشاط جهات متعددة ككليات ومراكز بحثية وعمادات الجامعة ومراكزها الإدارية الأخرى، حيث نشرت كل من كلية الآداب ومركزها البحثي وكلية التربية ومركزها البحثي

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ .

خمسة كتب لكل منهما، أما كلية الهندسة فنشرت أربعة كتب نصفها صدر باللغة الإنجليزية، أما كلية العلوم الإدارية ومركزها البحثي، ومركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر فكتفتا بثلاثة كتب لكل منها، أما إدارة الدراسات والتنظيم فنجدها قد نشرت كتابين فقط، واكتفت كل من كلية الطب ومركزها البحثي، وكلية الصيدلة ومركزها البحثي، وكلية الزراعة بالرياض ومركزها البحثي وكلية الزراعة بالقصيم، وكلية الاقتصاد والإدارة، وعمادة القبول والتسجيل بكتاب واحد لكل منها، وبقي كتاب واحد كان نتاج جهد مشترك بين الجامعة ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.



شكل رقم (٩)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك سعود

وفي عام ١٤٠٧ هـ ارتفع مؤشر النشر بالجامعة ليصل إلى مستوى إثنين وثمانين كتاباً (انظر الشكل رقم ٩)، حيث نجد أن عمادة شؤون المكتبات قد نشرت إثنين وعشرين كتاباً، جاءت بعدها كلية التربية ومركزها البحثي بسبعة عشر كتاباً، ثم كلية الآداب ومركزها البحثي بخمسة عشر كتاباً، ثم نجد أن كلية الهندسة ومركزها البحثي وإدارة الدراسات والتنظيم قد نشرت أربعة كتب لكل منهما، أما كلية الزراعة ومركزها البحثي، وكلية الطب ومركزها البحثي، فنشر كل منهما ثلاثة كتب، واكتفى مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بكتابين فقط، جاءت مساهمة كل من كلية الصيدلة، وكلية طب الأسنان، وكلية العلوم، وكلية العمارة والتخطيط، وكلية الطب بأبها، وكلية العلوم الإدارية، ومعهد اللغة العربية، وأخيراً عمادة القبول والتسجيل، وعمادة شؤون الطلاب بكتاب واحد لكل منها، وتبقت ثلاثة كتب جاءت نتاج الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة محددة. ويلاحظ على هذا العام ارتفاع عدد الجهات التي شاركت ؛ حيث وصل عددها إلى ثمان عشرة جهة بينما عددها في العام السابق (١٤٠٦ هـ) أربع عشرة جهة.

ولو نظرنا إلى الشكل رقم (٩)، لوجدنا أن الجامعة في عام ١٤٠٨ هـ قد نشرت إثنين وثمانين كتاباً أيضاً، وبهذا يكون النشر في هذا العام قد حافظ على المستوى الذي كان عليه في العام السابق (١٤٠٧ هـ)، وتقاسمت النشر في هذا العام اثنتا عشرة جهة، جاءت عمادة شؤون المكتبات بإصداراتها الثمانية والعشرين لتأخذ موقع الصدارة، بعدها جاءت كلية التربية ومركزها البحثي بعشرين كتاباً، ثم كلية الآداب بإثني عشر كتاباً، ثم كلية الزراعة ومركزها البحثي بسبعة كتب، أما كلية العلوم الإدارية ومركزها البحثي فأسهمت بستة كتب، وبكتابين جاءت مساهمة كل من كلية الهندسة ومركزها البحثي، وإدارة الدراسات والتنظيم، واكتفت كل من كلية العلوم بكتاب واحد،

وكلية الدراسات العليا، وكلية الصيدلة، وكذلك مرصد الزلازل الجيوفيزيائي بكتاب واحد فقط. وعلى هذا نجد أنه مع ارتفاع مؤشر النشر في هذه الجامعة في هذا العام، إلا أننا نجد انخفاضاً واضحاً في عدد الجهات التي شاركت في النشر في هذا العام بلغت إثنتي عشرة جهة، بينما كان عدد الجهات التي شاركت في النشر في العام السابق قد بلغت ثمان عشرة جهة. أي أن معدل الانخفاض وصل إلى الثلث تقريباً. ويلاحظ أن العاملين السابقين قد وصل النشر فيهما إلى معدل وصل النشر فيه عدد ما نشر خلال هذه الفترة؛ وهو اثنان وثمانون كتاباً، (انظر الشكل رقم ٩).

وانخفض النشر في عام ١٤٠٩هـ، بكتاب واحد ليصل إلى واحد وثمانين كتاباً، ويلاحظ أنه في هذا العام إزداد نشاط الكليات الذي جاء ترجمة لنشاط مراكز البحث بها، الذي فاق عدد ما نشرته عمادة شؤون المكتبات بمعدل الضعفين، حيث نجد أن عمادة شؤون المكتبات قد نشرت تسعة عشر كتاباً، أما بقية الكتب البالغة واحداً وستين كتاباً فجاءت ترجمة واقعية لنشاط هذه الكليات ومراكزها البحثية، حيث جاءت في المقدمة كلية التربية ومركزها البحثي بسبعة وعشرين كتاباً، تلتها كل من كلية الزراعة، وكلية العلوم الإدارية بتسعة كتب لكل منهما، أما كلية الآداب فقد نشرت سبعة كتب، وجاءت بعدها مباشرة كلية العلوم بأربعة كتب، واكتفت كلية الهندسة بكتابين، ومركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر وإدارة الدراسات والتنظيم بكتاب واحد لكل منهما، وبقي كتابان كانا من نصيب الجامعة بشكل عام، إذ صدرا دون تحديد لاسم جهة معينة، وبهذا وصل عدد الجهات التي أسهمت في النشر خلال هذا العام (١٤٠٩هـ) عشر جهات.

وانخفض عدد ما نشرته الجامعة خلال عام ١٤١٠هـ بكتاب واحد، حيث بلغ ما تم نشره خلال هذا العام ثمانين كتاباً، إلا أننا نجد أن كلية

التربية ومركزها البحثي مازالت محتفظة بالمقدمة بعدد ما نشرته، حيث أصدرت واحد وثلاثين كتاباً، من مجموع ما نشرته الجامعة في هذا العام (انظر الشكل رقم ٩)، أما عمادة شؤون المكتبات فنشرت تسعة عشر كتاباً، ونشرت كلية الزراعة أربعة كتب منها كتابان باللغة الإنجليزية، وجاءت ثلاث جهات نشر كل واحدة منها كتابان فقط وهي على التوالي: كلية العلوم الإدارية، وكلية الهندسة، ومركز دراسات الصحراء، واكتفت كل من كلية الدراسات العليا، وكلية العمارة والتخطيط بكتاب واحد لكل منهما، وخلال هذا العام أسهمت عشر جهات أيضاً فيما صدر عن الجامعة.

ونجد أنه في عام ١٤١١هـ تراجع عدد ما نشرته الجامعة بشكل ملحوظ، ليصل إلى مستوى تسعة وأربعين كتاباً، بنقص واحد وثلاثين كتاباً عن العام الذي سبقه (١٤١٠هـ)، (انظر الشكل رقم ٩)، ولعل الملاحظ على هذا العام هو عودة عمادة شؤون المكتبات لتصدر باقي الجهات في عدد ما نشرته، حيث نشرت العمادة خمسة عشر كتاباً، بعدها نشرت كل من كلية الآداب، وكلية الزراعة بالقصيم تسعة كتب لكل منهما، ويعد نشاط كلية الزراعة بالقصيم نشاطاً تميز به هذا العام، حيث إن نشاط هذه الكلية يعبر عن مساهمة كليات الفروع التي لم يكن الفاصل المكاني حائلاً عن الوقوف في وجهها وعدم مشاركتها. وبهذا يتضح مدى أهمية وجود مثل هذا النشاط الذي كان في الأعوام السابقة مركزاً على الكليات التي توجد في المقر الرئيس للجامعة. بعدها جاءت كلية الهندسة بخمسة كتب، ثم نجد أن هناك ثلاث جهات بالجامعة أسهم كل منها بكتاب واحد وهي على التوالي: كلية الزراعة، وكلية العلوم، والجمعية الجغرافية السعودية، أما الكتاب المتبقي فكان صدوره باسم الجامعة بشكل عام.

واستمر الهبوط لمعدل ما نشر للعام الثاني على التوالي، حيث نجد أن

الجامعة قد نشرت خلال عام ١٤١٢هـ عددا قليلا من الكتب، قياسا بالأعوام السابقة خلال هذه الفترة الزمنية الحالية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، وهو يعد أقل معدل يصل إليه النشر، حيث نشرت الجامعة سبعة وثلاثين كتابا فقط، اقتطعت عمادة شؤون المكتبات منها تسعة كتب، وجاءت بعدها مباشرة كل من كلية الآداب، وكلية الزراعة ومركزها البحثي بثمانية كتب لكل منهما، وأصدرت كل من كلية العلوم الإدارية وكلية التربية أربعة كتب لكل منهما، واكتفت كل من كلية الهندسة ومركز الدراسات الجامعية للنبات، والجمعية الجغرافية السعودية، واللجنة الدائمة للوقاية من الإشعاعات بكتاب واحد لكل منها.

ولعل أهم معطيات الشكل رقم (٩)، أن النشر بالجامعة لا يتخذ منه سياسة واضحة تتحكم في عدد ما ينشر سنويا، وإذا كان لمراكز البحوث بمختلف الكليات العذري تذبذب عدد ما تصدره؛ لانعدام التنسيق فيما بينها وعدم وجود جهة محددة تخضع لها سوى عمادة الكلية ذاتها، فإن الملفت للنظر أن عمادة شؤون المكتبات التي تهتم بالإشراف على النشر العلمي الموثق الذي يمثلته قسم النشر العلمي قد وقعت في هذه الملاحظة نفسها، حيث نجد أن الاستعراض السابق لما تم نشره عن طريقها خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، يعطينا الأرقام التالية:

- ١٤٠٦ - ١٥ كتاباً

- ١٤٠٧ - ٢٢ كتاباً

- ١٤٠٨ - ٢٨ كتاباً

- ١٤٠٩ - ١٩ كتاباً

- ١٤١٠ - ١٩ كتاباً

- ١٤١١ - ١٥ كتاباً

- ١٤١٢ - ٩ كتب

ولا نجد أن بين هذه الأعداد السنوية تناسقاً سوى في الإرتفاع أو الهبوط، فبينما كان من المفترض أن تكون العمادة في عام ١٤١٢ هـ قد نشرت عدداً من الكتب يتمتع بتجانس عددي مع ما تم نشره في الأعوام السابقة، إلا أننا نجد أن العدد الممثل بتسعة كتب فقط لا تربطه علاقة تناسق أو تجانس أو تقارب مع ما نشر في عام ١٤٠٨ هـ، البالغ ثمانية وعشرين كتاباً، وعلى هذا فإن الواجب على العمادة أن تهتم بهذه الناحية، وأن توجد نهاية قصوى ونهاية دنيا لعدد ما ينشر سنوياً، حتى لا يتعرض النشر بالجامعة لهزات غير مبررة وغير واقعية أو منطقية.

ومن بين ما تم نشره خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ)، البالغ أربعمئة وإحدى وثمانين كتاباً، نجد أن هناك ستة وعشرين كتاباً قد خرجت خالية من أي إشارة إلى تاريخ صدورها، ومثلت هذه الكتب ما نسبته ٥,٤٠٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة الزمنية، ونجد أن هذه النسبة قد ارتفعت عما كان موجوداً في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦ هـ، التي تم حصرها في خمسة كتب^(١) مثلت نسبة ١,٧٤٪ من مجموع ما تم نشره خلال الفترة السابقة البالغة مائتين وثمانية وثمانين كتاباً. وهذا الارتفاع غير المحمود كان من المفترض تناقصه وانحساره لا ارتفاعه بهذه النسبة، وبخاصة وأننا نجد أن هناك جهات عدة قد شاركت في تحمل وزر هذا الخطأ، فجاءت كلية الزراعة في المقدمة بسبعة كتب نشرتها بدون تاريخ، وجاءت في المرتبة الثانية كل من كلية التربية وعمادة شؤون المكتبات التي نشرت أربع كتب لكل منهما لا تحمل تاريخاً، وإذا كنا قد نعذر جميع الجهات التي شاركت في وجود

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

مطبوعات بدون تاريخ، فكيف السبيل إلى عذر مقبول بالنسبة لهذه الجهة التي لا ينبغي أن تهمل هذه الناحية (عمادة شؤون المكتبات - قسم النشر العلمي)، وهي الجهة المناط بها خروج المطبوع بشكل متكامل وفق المواصفات النشرية، بعد ذلك نجد أن كلا من كلية العلوم الإدارية، وكلية الطب، ومركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر قد نشرت أيضا كتابين لكل منها بدون تاريخ، أما الكتب الخمسة المتبقية فتقاسمتها خمس جهات لكل منها كتاب واحد وهي على التوالي: كلية الآداب وكلية علوم الحاسب وكلية التجارة وكلية طب الأسنان وأخيرا عمادة القبول والتسجيل.

كما أن جميع مطبوعات الجامعة التي أصدرتها خلال هذه الفترة الزمنية، نجدها قد طبعت بمطابع الجامعة دون إستثناء، سواء الصادرة منها عن طريق عمادة شؤون المكتبات، أو تلك التي صدرت عن مختلف الكليات ومراكزها البحثية أو العمادات المساندة، ومراكز الجامعة المتعددة التي تتمتع باستقلالية تامة في مسألة النشر؛ كمركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومركز الدراسات الجامعية للنبات.. إلخ، وهذه المشاركة الفاعلة من مطبعة الجامعة تعد نقطة إيجابية تسجل لصالح النشر بالجامعة.

جامعة الملك عبدالعزيز

تعد جامعة الملك عبدالعزيز، الجامعة الوحيدة من بين الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة، التي مرَّ تاريخ النشر بها بأربع مراحل، وهي بهذا تكون قد مرت بجميع مراحل النشر التي سبق التنويه عليها في بداية هذا الفصل، ومن بين هذه المراحل الأربع، نلاحظ أن هناك ثلاث مراحل (مرحلة البدايات، ومرحلة النمو والتنوع، ومرحلة التطور)، قد تمت تغطيتها في دراسة سابقة للباحث^(١)، حيث حددت المرحلة الأولى (البدايات) بالفترة الزمنية الواقعة بين ١٣٨٩هـ -

(١) ت . ر . سالندرز . المرجع السابق، ص ٢٤ .

١٣٩١هـ، والمرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع)، بالفترة الزمنية التي تبدأ من ١٣٩٢هـ - ١٤٠١هـ، أما المرحلة الثالثة (مرحلة التطور)، فإنها تغطي الفترة التي تقع ما بين ١٤٠٢هـ، وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، وعلى هذا فإن المرحلة الرابعة (مرحلة النضوج)، هي التي سيتم تغطيتها في هذه الدراسة.

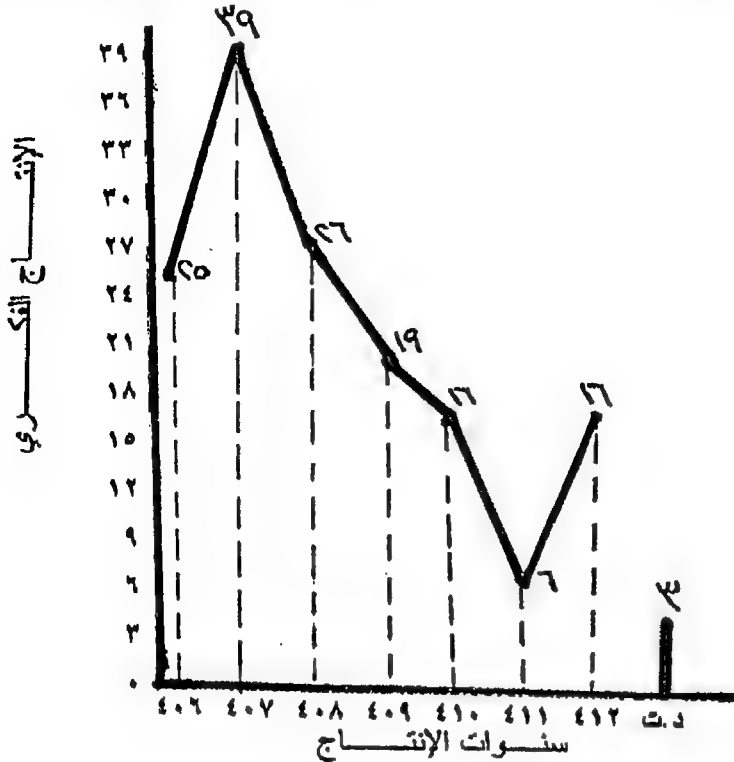
وتبدأ هذه المرحلة بعام ١٤٠٦هـ، وذلك عندما أصدر مركز النشر العلمي بالجامعة، الكتاب المعنون بـ (دليل النشر في جامعة الملك عبدالعزيز)، وهو كتاب يوضح «منهج الكتابة، التقديم للنشر، تعليمات للناسخ، المراجعة النهائية، المواصفات الطباعية، التوزيع، المراجع...»^(١).

وبصدور هذا الدليل نستطيع القول إن أهم مميزات المرحلة الرابعة، (مرحلة النضوج)، قد انطبقت على النشر بهذه الجامعة، يضاف إلى ذلك أن مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز يتمتع باستقلالية اعتبارية ذات كيان منفصل، كما أن لدى المركز سياسة ينتهجها في توزيع الكتب التي يقوم بإصدارها سواء على سبيل الإهداء أو البيع الذي يكون بواسطة المركز مباشرة، أو بالمراسلة، أو عن طريق المكتبات التجارية التي يربطها بالمركز عقود خاصة بالتوزيع، أما عن نهاية هذه المرحلة فمحددة بنهاية عام ١٤١٢هـ، وهي نهاية حدود التغطية الزمنية لهذه الدراسة.

وبالنظر للجدول رقم (١٠)، يتضح أن الجامعة قد نشرت في عام ١٤٠٦هـ خمسة وعشرين كتاباً، أسهم فيها مركز النشر العلمي بسبعة عشر كتاباً، وعمادة شؤون المكتبات بكتابين، واكتفى مركز بحوث التنمية بكتاب واحد، وبقية الكتب البالغة خمسة نجدها قد صدرت باسم الجامعة بشكل عام دون نسبتها لجهة بعينها.

(١) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٢٤.

وفي عام ١٤٠٧هـ ارتفع مؤشر النشر ليصل إلى معدل تسعة وثلاثين كتاباً، (انظر الشكل رقم ١٠)، وهي إذا ما قورنت بإنتاج الجامعة في السنة التي قبل هذا العام تعد قفزة ملفتة للنظر. كما يعد هذا العام العام الوحيد الذي وصل فيه إنتاج الكتب إلى هذا المستوى (انظر الشكل رقم ١٠). ونجد أن من بين ما تم نشره خلال هذا العام ثلاثين كتاباً أشرف على إخراجها مركز النشر العلمي. وأسهمت سلسلة تبسيط العلوم والتقنية بكتابين. ويعد هذا العام مولد هذه السلسلة. أما كلية الهندسة فشاركت بكتاب واحد فقط. وجاءت بقية الكتب من جهد الجامعة بشكل عام دون تبعية لها لجهة محددة بعينها.



شكل رقم (١٠)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك عبد العزيز

ومنذ عام ١٤٠٨هـ بدأ مسلسل هبوط النشر سنة بعد أخرى إلى أن وصل لمستوى ستة كتب عام ١٤١١هـ (انظر الشكل رقم ١٠)، ففي عام ١٤٠٨هـ نشرت الجامعة ستة وعشرين كتابا، ثم تسعة عشر كتابا في عام ١٤٠٩هـ، وستة عشر كتابا في عام ١٤١٠هـ، وأخيرا ستة كتب عام ١٤١١هـ، ولعل الدلالة الكبرى التي نستطيع استنتاجها من معطيات الشكل رقم (١٠) أن النشر يتم في غياب سياسة واضحة تتحكم في عدد ما ينشر سنويا، إذ يشهد النشر بهذه الجامعة - مع تقدمها في مجال تقنين النشر لديها - اضطرابا شديدا في الانتاج السنوي، وفي الوقت نفسه لا نجد تبريرا مقنعا لهذا الخلل والتذبذب سوى ما ذكر سابقا ؛ وهو غياب التخطيط السليم الذي يحدد من وجود مثل هذه الظاهرة.

وفي عام ١٤٠٨هـ أسهمت أربع جهات في إصدار مطبوعات هذا العام؛ فنجد أن مركز النشر مازال محافظا على موقع الصدارة في تبني ما ينشر، حيث أشرف على ثمانية عشر كتابا من أصل ستة وعشرين مطبوعا تم نشرها خلال هذا العام، وأسهمت كل من عمادة القبول والتسجيل، ومركز بحوث التنمية بكتابين لكل منهما، والبقية المتبقية من الكتب البالغة أربعة كتب فكان صدورها تحت مظلة الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة محددة.

وبلغ إجمالي ما نشر عام ١٤٠٩هـ، تسعة عشر كتابا فقط، بهبوط واضح عن العام الذي سبقه بمعدل خمسة كتب، إلا أنه مع قلة ما نشر خلال هذا العام، نجد ارتفاعا كبيرا في عدد الجهات التي أسهمت في هذا العام ؛ إذ ارتفع عددها من أربع جهات في العام السابق، إلى سبع جهات خلال هذا العام ؛ فأسهم مركز النشر العلمي بسبعة كتب، وب تسعة كتب كانت من نصيب ثلاث جهات التي أسهمت بثلاثة كتب لكل منها، وهذه الجهات على التوالي: كلية الهندسة، وسلسلة تبسيط العلوم والتقنية، والجامعة بشكل عام، وجميع ما

أسهمت به الجامعة بشكل عام (ثلاثة كتب) كانت باللغة الإنجليزية، وتبقت ثلاثة كتب توازعتها ثلاث جهات هي: عمادة شؤون المكتبات وعمادة القبول والتسجيل ومركز النشر العلمي.

وفي عام ١٤١٠هـ انخفض عدد الجهات التي شاركت في النشر إلى ثلاث جهات فقط، هي مركز النشر العلمي الذي أسهم بأربعة عشرة كتاباً من مجموعة ستة عشر كتاباً خلال هذا العام (انظر الشكل رقم ١٠)، ومركز بحوث التنمية بكتاب واحد، وكذلك أصدرت سلسلة تبسيط العلوم والتقنية كتاباً واحداً فقط. ولعل الملاحظ أنه منذ هذا العام اختفت الكتب التي كانت تصدر باسم الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهات محددة، ويعد اختفاء هذه الظاهرة حسنة تحسب لتاريخ النشر بهذه الجامعة.

ووصل النشر إلى أدنى مستوى له من حيث العدد خلال هذه المرحلة في هذا العام ١٤١١هـ، ليصل إلى ستة كتب فقط توازعتها أربع جهات؛ منها مركز النشر العلمي بثلاثة كتب، والكتب الثلاثة المتبقية كانت من إسهام كل من كلية الآداب، وكلية علوم الأرض، وأخيراً مركز بحوث التنمية، بمعدل كتاب لكل جهة من هذه الجهات.

وفي عام ١٤١٢هـ ارتفع النشر بشكل ملحوظ جداً، ليصل إلى مستوى ستة عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ١٠)، وجل هذه المطبوعات أسهم بها مركز النشر العلمي، حيث نشر خمسة عشر كتاباً، بينما أسهم مركز بحوث التنمية بكتاب واحد. ولعل الملاحظ على ما تم نشره خلال الأعوام من ١٤٠٦هـ إلى نهاية عام ١٤١٢هـ، الذي اتضح من الاستعراض السابق، أن مركز النشر العلمي لم يشرف بشكل تام على جميع مطبوعات الجامعة، وهو المؤمل والمطلوب الذي ينبغي أن يكون، بل نجد أن هناك جهات أصدرت كتباً عن طريقها دون الرجوع إلى المركز المذكور، وتعد هذه الظاهرة من

الظواهر المخلة بعملية النشر، ومن النقاط السلبية المؤثرة على مسيرة النشر بالجامعة.

هذا ويبلغ ما تم نشره خلال هذه المرحلة (مرحلة النضوج)، مائة وخمسين مطبوعاً، جميعها طبعت بمطبعة الجامعة، وهذه حسنة تحسب لهذه الجامعة، لأن في تنفيذ الطبع داخل مطبعة الجامعة أمان للمستوى الفني والتقني للمطبوع، وخفضاً للتكاليف التي قد تحتاج الجامعة إليها في حالة الطبع في غير مطبعة الجامعة.

كذلك نجد أن من بين المائة والخمسين مطبوعاً التي تم إصدارها خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) تم العثور على ثلاثة كتب فقط لا تحمل تاريخاً، مثلت نسبة ١,٩٩٪. وتعد هذه النسبة منخفضة جداً قياساً على النسبة التي كانت موجودة في المراحل الثلاث السابقة، التي وصلت إلى ١٠,١٤٪^(١)، والتي كانت تمثل واحداً وعشرين كتاباً صدرت بدون تاريخ لمطبوعات تلك الفترة البالغة مائتين وسبعة كتب، إلا أن المتأمل لهذه الكتب الثلاثة التي صدرت بدون تاريخ من حيث الجهات التي تولت إصدارها داخل الجامعة يجد أن هناك كتاباً واحداً صدرت تحت إشراف مركز النشر العلمي، وهذه نقطة يجب التنبيه عليها، إذ كيف يصدر كتاب لا يحمل تاريخاً من جهة تهتم بالنشر بالجامعة وتقنياته وهي تعي مدى خطورة إهمال مثل هذه المعلومة. أما الكتابان المتبقيان فهما من إصدار الجامعة بشكل عام ولم ينسب لجهة محددة بالذات.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

انفردت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالعناية الملحوظة بالنشر في

(١) ت. ر. سالدروز، المرجع السابق، ص ٢٣.

اللغة الإنجليزية، وتمثلت هذه في النسبة المرتفعة للكتب الصادرة عن هذه الجامعة باللغة الإنجليزية التي بلغت أربعة وثمانين كتابا من أصل مائة وتسعة وأربعين كتابا، مثلت نسبة ٥٦,٣٧٪ من مطبوعات هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، بينما بلغت الكتب الصادرة بالعربية ثلاثة وسبعين كتابا، بلغت نسبتها ٤٣,٧٣٪ من مجموع ما نشرته الجامعة خلال هذه الفترة الزمنية، وما من شك في أن السبب في وجود هذه الظاهرة يكمن في طبيعة التدريس بهذه الجامعة التي تعتمد بشكل كامل على اللغة الإنجليزية في إلقاء محاضراتها، ولا يستثنى من ذلك سوى الكتب التي تهتم بالثقافة الإسلامية ونحوها. وهذه الظاهرة قد سبق التنويه عليها في دراسة سابقة للباحث^(١)، إلا أن هذه الظاهرة قد خفت كثيرا عما كان موجودا في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، حيث نشرت الجامعة أربعة كتب باللغة العربية فقط، وبلغت نسبة الكتب العربية ١٢,٥٪، من بين مجموع مطبوعات تلك الفترة البالغة إثنين وثلاثين كتابا فقط.^(٢) كما توجد هناك ملاحظة تتمثل في ارتفاع ما صدر عن هذه الجامعة في هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، التي بلغت مائة وتسعة وأربعين كتابا، وهذا عدد لا يمكن قياسه أو مقارنته بالعدد الصادر في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي بلغت اثنين وثلاثين كتابا فقط، ويرجع هذا الارتفاع إلى تنامي نشاط الجامعة وزيادة عنايتها بالكتب الدراسية التي تدرس في مختلف التخصصات والتي كانت تستورد من الولايات المتحدة في فترة سابقة.

وفي دراسة سابقة للباحث لم يقسم تاريخ النشر بهذه الجامعة إلى المراحل التي سبق الحديث عنها في بداية هذا الفصل، معللا ذلك بأن النشر لم يلق

(١) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧ .

العناية المطلوبة، ومن هنا كان الحديث عنه متصلاً دون توزيع إلى مراحل^(١)، إلا إن واقع الحال يقول غير ذلك، إذ يمكن تقسيم تاريخ النشر بهذه الجامعة إلى مرحلتين هما مرحلة البدايات، وهذه تبدأ من تاريخ نشر أول كتاب على نفقة الجامعة وهو كتاب توبس في الكيمياء من إعداد شارل أونز وترجمة عبدالعزيز بن عبدالرحمن القويز، ونشر في عام ١٣٨٨هـ، وتنتهي بنهاية عام ١٣٩٣هـ^(٢)، وهو العام نفسه، الذي تم فيه إنشاء لجنة تدعى لجنة البحوث الأكاديمية، وكان ذلك عام ١٣٩٣هـ^(٣) التي أوكل إليها أمر الإشراف والدعم للكتب العلمية، أما عن مرحلة النمو والتنوع التي تبدأ من عام ١٣٩٣هـ، وتنتهي بنهاية عام ١٤١٢هـ، ومع طولها الذي يمتد لتسع عشرة سنة، إلا أن الذي يعيننا منها سبع سنين تبدأ من عام ١٤٠٦هـ، وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ، وهي الفترة الزمنية المحددة للتغطية في هذه الدراسة بالنسبة للجامعات السعودية، وعلى هذا تعد الفترة الزمنية المذكورة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) امتداداً للمرحلة الثانية التي غطيت جزئياً في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ.

ومع تميز النشر في هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، بارتفاع كبير في عدد ما ينشر، إلا أنه يلاحظ التذبذب العددي من سنة لأخرى ارتفاعاً وهبوطاً، (انظر الشكل رقم ١١)، ولعل مرد هذا لعاملين؛ أولهما غياب السياسة التنظيمية لعملية النشر بالجامعة، وثانيهما كثرة الجهات التي تنشر داخل الجامعة وتعددتها، وفقدان التنسيق فيما بينها، مما جعل النشر لا يحافظ على توازنه العددي في كل سنة. فمثلاً نشرت الجامعة تسعة كتب عام ١٤٠٦هـ وهو أقل عدد نشر خلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه نجد أنه في عام

(١) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

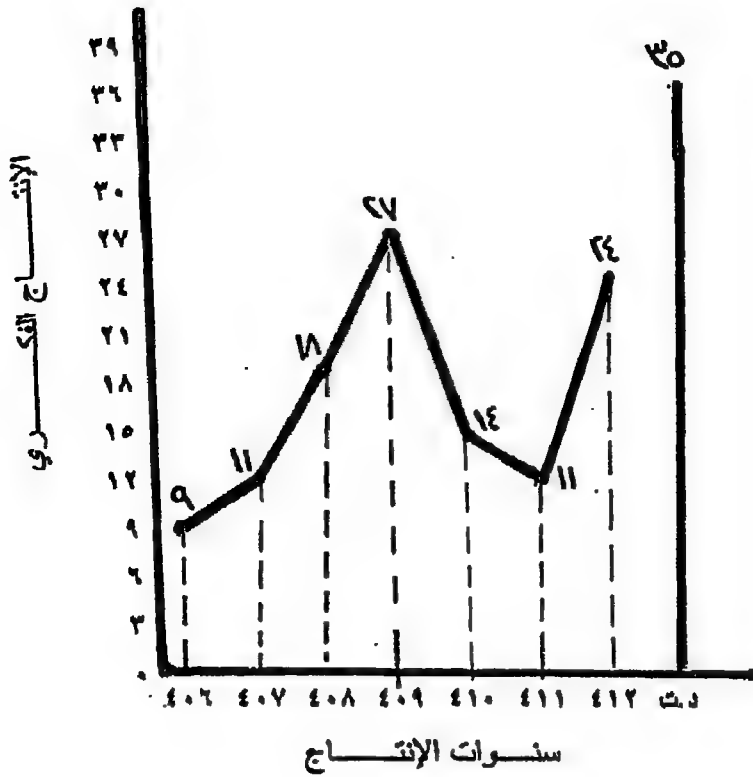
(٣) المرجع السابق، ص ٤٨.

١٤٠٩هـ، نشرت الجامعة سبعة وعشرين كتاباً، وهبط بعد ذلك إلى أربعة عشر كتاباً في عام ١٤١٠هـ، وأحد عشر كتاباً في عام ١٤١١هـ، ثم يرتفع إلى أربعة وعشرين كتاباً في عام ١٤١٢هـ.

ولو أردنا التفصيل لما تم نشره خلال هذه الفترة نجد أنه في عام ١٤٠٦هـ، نشرت الجامعة تسعة كتب ؛ منها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية صدرت من معهد البحوث، أما الكتب المتبقية وعددها ستة ونجدها قد نشرت من قبل الجامعة دون نسبتها إلى جهة محددة. ونجد أن النشر في عام ١٤٠٧هـ قد ارتفع ليصل إلى معدل أحد عشر كتاباً ؛ تقاسمتها ثلاث جهات، فكان نصيب كل من عمادة شؤون المكتبات وقسم الفيزياء بكلية العلوم كتاب لكل منها، وصدرت الكتب التسعة المتبقية باسم الجامعة بشكل عام.

وفي عام ١٤٠٨هـ، ارتفع عدد الكتب التي نشرت فوصلت إلى ثمانية عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ١١)، وكذلك زاد عدد الجهات التي أسهمت في إصدارها لتصل إلى سبع جهات ؛ حيث نشر مركز اللغة الإنجليزية سبعة كتب جميعها باللغة الإنجليزية، وفي الوقت نفسه كتب دراسية، أما عمادة شؤون المكتبات فنشرت كتابين، وكلاهما باللغة الإنجليزية أيضاً، وكانت هناك جهات أربع أسهمت جميعها بأربعة كتب، لكل جهة منها كتاب واحد وهذه الجهات الأربع هي: كلية تصاميم البيئة، ومعهد البحوث، وقسم الكيمياء بكلية العلوم، وقسم هندسة المواد بكلية الهندسة التطبيقية، وتأتي بقية الكتب الصادرة خلال هذا العام من إسهام الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة معينة داخل الجامعة، وهي خمسة كتب.

ونشرت الجامعة في عام ١٤٠٩هـ، سبعة وعشرين كتاباً، مسجلة بذلك ارتفاعاً فاق كل سنين هذه الفترة (انظر الشكل رقم ١١)، فنجد أن مركز اللغة الإنجليزية قد نشرت تسعة كتب جميعها كتب دراسية وصادرة باللغة الإنجليزية،



شكل رقم (١١)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

ونشر معهد البحوث ثلاثة كتب، بينما اكتفت عمادة شؤون المكتبات بكتابين، وجاءت مساهمة كل من كلية الدراسات العليا، وعمادة شؤون الطلاب بكتاب واحد فقط لكل منها، كما وجد من بين مطبوعات هذا العام أحد عشر كتابا صادرة باسم الجامعة بشكل عام.

وأصدرت الجامعة في عام ١٤١٠هـ أربعة عشر كتابا، بهبوط قارب الضعف قياسا بما صدر عن الجامعة في العام الذي سبقه، وأسهم معهد البحوث بخمسة كتب، منها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية، وكتاب واحد لكل من الجهات التالية: إدارة العلاقات العامة، وقسم هندسة الحاسب، وقسم الهندسة الكهربائية، وكلا القسمين بكلية العلوم، أما بقية الكتب فكانت من إسهام الجامعة بدون تحديد لجهة محددة وتبلغ ستة كتب. أما في عام ١٤١١هـ فنجد أن الجامعة قد نشرت أحد عشر كتابا (انظر الجول رقم ١١)، مسجلة بذلك هبوطا آخر عن العام الذي سبقه، حيث نشر معهد البحوث خمسة كتب، وقسم الفيزياء بكلية العلوم كتابا واحدا فقط، وتأتي بقية الكتب وعددها خمسة لتصدر بصفه شمولية دون تحديد لجهة معينة.

ونجد أنه في عام ١٤١٢هـ ارتفع مؤشر النشر بالجامعة ليصل إلى أربعة وعشرين كتابا، حيث أسهمت سبع جهات فيما صدر خلال هذا العام، فنجد مركز اللغة الإنجليزية قد جاء في المقدمة بتسعة كتب دراسية وجميعها باللغة الإنجليزية، أما معهد البحوث فشارك بأربعة كتب، وشاركت كلية العلوم بكتابين، بينما أسهم كل من قسمي الهندسة الكهربائية والهندسة المكيانيكية بكتاب لكل منهما، أما الكتب السبعة المتبقية فصدرت باسم الجامعة دون ذكر لجهة محددة يمكن أن تنسب إليها.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة للغاية وتتمثل في ارتفاع عدد الكتب التي نشرت بدون تاريخ لدرجة شكلت معها ظاهرة واضحة جدا، حيث بلغ

عدد هذه الكتب التي لا تحمل تاريخاً خمسة وثلاثين كتاباً (انظر الشكل رقم ١١)، مثلت نسبة ٢٣,٤٩٪ من إجمالي ما صدر خلال هذه الفترة البالغ مائة وتسعة وأربعين كتاباً. وهي نسبة مرتفعة للغاية ينبغي على الجامعة أن تهتم بها، خاصة وأن الجامعة سجلت ارتفاعاً في نسبة عدد الكتب التي تنشر بدون تاريخ، إذ نجدها في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦ هـ قد نشرت كتابين فقط من بين اثنين وثلاثين كتاباً نشرت في الفترة نفسها^(١)، مثلت نسبة ٦,٢٥٪، وبهذا يتضح ارتفاع هذه النسبة التي كان من المفترض أن تتراجع وتتلشى، لا أن تتنامى وتزيد. ولعل الملاحظ أن هذه الكتب التي نشرت خلال هذه الفترة ولم تحمل تاريخاً نجدها قد صدرت من إحدى عشرة جهة، فمعهد البحوث ساهم بسبعة كتب لا تحمل تاريخاً، وعمادة شؤون المكتبات بأربعة كتب، وقسم الهندسة المدنية بثلاثة كتب، وبكتاب واحد لكل من كلية تصاميم البيئة، وكلية العلوم، وقسم علوم الحاسب الآلي والمعلومات، وقسم الكيمياء، وقسم هندسة النظم، وقسم العلوم الرياضية، وقسم الهندسة الكهربائية، ومركز تقنية المعلومات. أما بقية الكتب البالغة ثلاثة عشر كتاباً فجاءت غير محددة لجهة معينة يمكن أن تنسب إليها. ولعل الملاحظة الأخرى التي تجدر الإشارة إليها تتمثل في أن جميع مطبوعات هذه الفترة الزمنية قد طبعت بمطابع الجامعة، وهذا أمر محمود تشكر عليه المطبعة.

جامعة الملك فيصل

يعد تاريخ النشر بجامعة الملك فيصل امتداداً للمرحلة الثانية، (مرحلة النمو والتنوع)، التي تم تغطيتها مع المرحلة الأولى (البدايات) في دراسة سابقة للباحث^(٢)، وذلك لاعتبارات عدة لعل أهمها:

(١) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

١ - مع أن الجامعة مارست نشاطا متزايدا في مجال النشر، بدليل العدد الكلي الذي نشر خلال الفترة من ١٤٠٦هـ إلى ١٤١٢هـ والبالغة أربعة وأربعين كتابا، إلا أن النشر لم يتميز بمميزات نستطيع معها أن ننقله من مرحلة النمو والتنوع إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التطور، كصدور مطبوعات الجامعة تحت مظلة جهة معينة بإدارة النشر أو أن هذه المطبوعات قد طبعت بمطبعة الجامعة... إلخ.

٢ - أن إدارة النشر بالجامعة التي أسست بتاريخ ١٣/١١/١٤٠٠هـ^(١)، قد تم اللغاؤها بشكل تام، مما يعني معه تقهقر النشر في مجال الإشراف الفني والإخراجي المتخصص.

لهذين العاملين فإن النشر في الفترة الممتدة من ١٤٠٦هـ إلى نهاية عام ١٤١٢هـ يعد إمتدادا للمرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع)، واستكمالا لها، ولا يمكن إدراجه تحت مرحلة جديدة لغياب المميزات المستجدة التي يمكن أن تنقل النشر بهذه الجامعة إلى المرحلة التالية.

إن المتأمل للجدول رقم (١٢)، يلحظ ملاحظتين مهمتين، أولاهما تذبذب النشر عدديا تذبذبا عجيبا؛ فمع وجود سنوات خلست من أي نشاط نشري، (١٤١١هـ، ١٤١٢هـ) على التوالي، إلا أنه مع ذلك فإن السنوات التي كان فيها نشر نجد العدد قد تراوح ما بين كتاب واحد، وأحد عشر كتابا، وما بين الرقمين بعد عن الانسجام أو التناسق، مما يتأكد معه ما ذهب إليه أحد الباحثين عند حديثه عن تاريخ النشر بهذه الجامعة، حين قال: «ويلاحظ أنه لا يوجد تناسب عددي لما كان ينشر سنويا... مما يعطي انطباعا أكيدا أن النشر في هذه الجامعة لا يسير حسب خطط مدروسة نظرا لغياب

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

الجهة المنظمة والمشفقة على النشر»^(١).

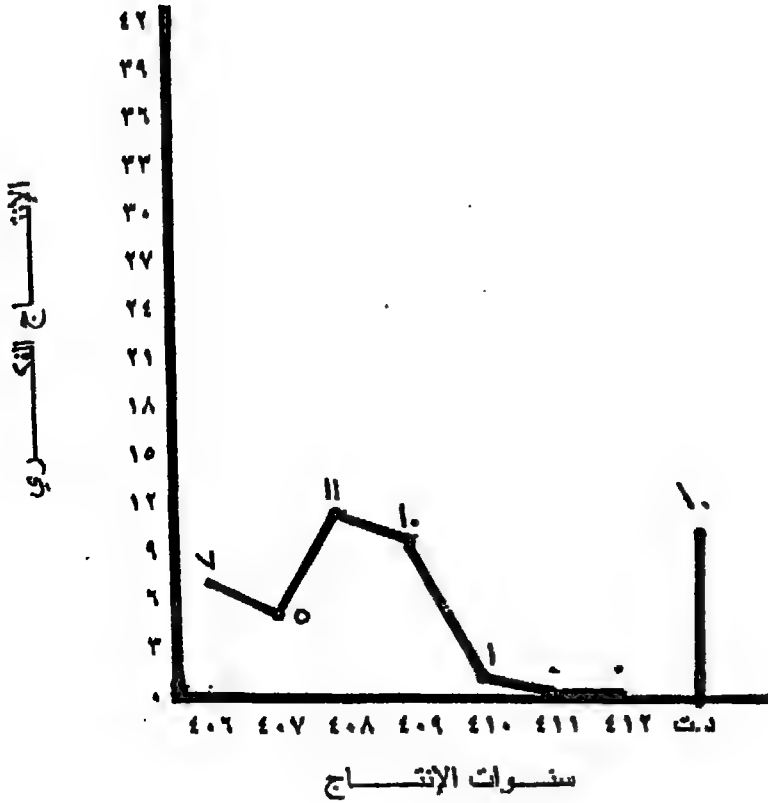
والملاحظة الأخرى تتمثل في ارتفاع إجمالي عدد ما نشر خلال الفترة من ١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ قياساً مع الفترة السابقة لتاريخ ١٤٠٦هـ؛^(٢) إذ نجد أن إجمالي ما نشر في الفترة الأولى السابقة لعام ١٤٠٦هـ بلغ خمسة عشر كتاباً فقط، بينما نجد أن الرقم قد تضاعف بالنسبة للفترة الثانية مرتين تقريباً حيث بلغ مجموع ما نشر أربعة وأربعين كتاباً، إلا أنه في الوقت نفسه نجد أن النسبة متقاربة فيما لو استقطعنا من العدد الكلي تلك الكتب التعريفية كالأدلة ونحوها البالغة تسعة عشر كتاباً، والتي مثلت نسبة ٤٣,١٨٪، حيث يصبح المتبقي أربعة وعشرين كتاباً.

وفي عام ١٤٠٦هـ، نجد أن الجامعة قد نشرت سبعة كتب (انظر الشكل رقم ١٢)، نشر كل من كلية الطب والعلوم الطبية، وعمادة القبول والتسجيل ومركز أبحاث النخيل والتمور كتاباً واحداً لكل منها، بينما صدرت أربعة كتب تحت مظلة الجامعة دون نسبتها لأي جهة محددة.

ونجد أنه في عام ١٤٠٧هـ تم نشر خمسة كتب، أسهمت عمادة شؤون الطلاب بكتاب واحد، بينما جاءت الكتب الأربعة باسم الجامعة بشكل عام، وفي عام ١٤٠٨هـ ارتفع النشر بشكل كبير ليصل إلى أحد عشر كتاباً، كان لعمادة شؤون المكتبات إسهام متواضع تمثل في كتاب واحد عبارة عن دليلها السنوي، بينما جاءت الكتب العشرة تحمل اسم الجامعة بشكل عام، ولم تكن منسوبة لجهة ما داخل الجامعة، وهذا التصرف في واقع الأمر تصرف غير محمود؛ إذ ينبغي أن يحمل المطبوع بجانب اسم الجامعة اسم الجهة التي تولت إصداره أو التي أشرفت على إخراجه إلى حيز الوجود.

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.



شكل رقم (١٢)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك فيصل

وفي عام ١٩٦٩هـ، أسهمت الجامعة بسبعة كتب صدرت دون تحديد جهة معينة يمكن التعرف عليها، بينما أسهمت كل من عمادة شؤون المكتبات وعمادة شؤون الطلاب والمجلس العلمي بكتاب لكل منها، ليلغ إجمالي الصادر في هذا العام عشرة كتب.

وفي عام ١٤١٠هـ حدث للنشر بجامعة الملك فيصل انخفاض كبير في عدد ما ينشر، تمثل في الاكتفاء بنشر كتاب واحد فقط، ثم ازداد الأمر سوءاً في العامين التاليين، ١٤١١هـ، ١٤١٢هـ إذ لم تنشر الجامعة فيهما أي كتاب. وعند مقابلة المسؤولين بهذه الجامعة لهذه الحقيقة أرجعوها إلى ضعف الإمكانيات المادية التي جعلت من إلغاء إدارة النشر دليلاً على وجود مثل هذه المعضلة. والحقيقة أن تدهور النشر بالجامعة في الأعوام الثلاثة الأخيرة كان بالإمكان تلافيه لو كانت الجامعة تقوم بنظام البيع الذي يساعد على الدعم الذاتي للنشر، ومما تجدر الإشارة إليه أن خلوه هذه الأعوام الثلاثة من نشاط نشري جيد ربما يرجعه الباحث إلى غير ضعف الإمكانيات المادية، إذ ربما صدرت مطبوعات في هذه الأعوام الأخيرة ولكن لا تحمل تاريخاً، والدليل على ذلك أن الباحث قد تمكن من رصد عشرة كتب لا تحمل تاريخاً، مثلت نسبة ٢٢,٧٢٪ من مطبوعات الجامعة لهذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ) البالغة أربعة وأربعين كتاباً، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بما كان موجوداً في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي بلغت خمسة عشر كتاباً، وجد من بينها كتاب واحد فقط لا يحمل تاريخاً مثل نسبة ٦,٦٦٪ لما صدر خلال الفترة ذاتها، وبهذا يتضح أنه ربما كانت من بين الكتب العشرة ما نشري في هذه الأعوام الثلاثة الأخيرة، وفي الوقت نفسه نجد أن إغفال التاريخ وعدم إدراجه على المطبوع سبب هذه الإشكالية.

وبخلاف بعض الأدلة التي طبعت داخل مطبعة الجامعة، التي أنشئت في وقت مبكر، وكان ذلك في عام ١٤٠٠هـ^(١)، إلا أنه بالنسبة للكتب العلمية وبعض التقارير والكتب الإحصائية فإنها ما زالت تطبع في مطابع داخلية (داخل المملكة العربية السعودية)، وخارجية خارج الدولة (القاهرة،

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

وبירות)، ومع استمرار الطبع الخارجي المكلف وبخاصة ما يطبع خارج المملكة العربية السعودية الذي يكلف في أمر الشحن الشيء الكثير، فإن الواقع يقول ما هو دور المطبعة والحال هذه؟ وبخاصة أن المطبعة لا تعاني من نقص في التقنية، فالأجهزة متوافرة بشكل جيد وهذا ما تم الوقوف عليه مباشرة، وتبقى اليد العاملة المدربة التي ربما تشكو الجامعة من نقصها.

وبعد هذا الاستعراض الشامل لتاريخ نشر الكتاب بالجامعات الخليجية الاثني عشرة موضع الدراسة والبحث، تتضح الحقائق التالية:

١ - وجود مراحل أربع مربها النشر في الجامعات الخليجية، وأن هذه الجامعات اختلفت فيما بينها من حيث عدد المراحل التي مرت بها؛ فبعضها مر بمرحلتين فقط، كالجامعة الإسلامية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل، وجامعة البحرين، وجامعة قطر، وجامعة السلطان قابوس، وبعضها مر بثلاث مراحل كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الكويت، والجامعة الوحيدة التي مرت بمراحل النشر الأربع هي جامعة الملك عبدالعزيز للأسباب التي سبق ذكرها عند الحديث عن هذه الجامعة.

٢ - مازالت جامعة الإمام هي السابقة في دخول عالم نشر الكتاب، على مستوى الجامعات الخليجية أجمع، حيث نجد أن نشر الكتاب بها قد بدأ - كما سبق ذكره في هذا الفصل - في عام ١٣٧٠هـ. وهذه المعلومة تأكيد لما ورد في إحدى الدراسات التي ذكرت أن هذه الجامعة هي الأولى في الدخول لعالم النشر.^(١)

٣ - تعد جامعة الملك سعود من أنشط الجامعات الخليجية في مجال كم

(١) المرجع السابق، ص ٣٧.

ما نشرته، وفي هذا تأكيد لما ذكره أحد الباحثين^(١)، حول هذه النقطة، وتأتي جامعة الكويت بعدها، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤ - كذلك تعد جامعة الملك سعود من الجامعات الأكثر تركيزاً في مجال مشاركة مراكز البحوث في مجال النشر بها، حيث تعد هذه المراكز البحثية التي توجد في كل كلية من كلياتها خير معين ومساعد للمساهمة في مجال النشر، تأتي بعدها جامعة أم القرى، ثم جامعة قطر، ثم جامعة الملك عبدالعزيز.

٥ - وحافظت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، على تصدرها في عدد السلاسل التي تصدرها، حيث بلغت إحدى عشرة سلسلة. تلتها جامعة أم القرى بست سلاسل، أما بقية الجامعات فتفاوتت فيما بينها ما بين السلسلتين والأربع سلاسل.

٦ - ارتفاع مساهمة المطابع الجامعية في القيام بدورها المناط بها، إلا أنه مازالت بعض الجامعات الخليجية تعتمد على الطبع الخارجي في غير مطابعها كجامعة الملك فيصل وجامعة الكويت. وفي الوقت نفسه بقيت جامعة واحدة لا تملك مطبعة حتى الآن، وهي جامعة قطر.

٧ - تعد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات تميز واضح في نشر الكتب الخاصة بالأطفال والناشئة، أو تلك الكتب التي تخدم فئة معينة من المجتمع، كفئة الشباب... إلخ، وهذه قد سبق الإشارة إليها في إحدى الدراسات التي تناولت هذه الجامعة بالبحث والتقصي.^(٢)

٨ - زيادة العناية بإجراء البحوث المشتركة التي تتم بين الجامعات

(١) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٣٧.

الخليجية، والجهات الحكومية أو الشركات والمؤسسات المختلفة ونحوها، وهذا التعاون نجده متمثلاً في العديد من الجامعات الخليجية. ولعل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الكويت، وجامعة قطر، هي الأكثر تميزاً من بين الجامعات التي تعاونت مع جهات خارجية سواء في إجراء البحوث المشتركة أو القيام بالنشر المشترك لبحوث قام بها أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات الخليجية.

٩ - أن من بين الجامعات الخليجية الأثني عشرة، توجد جامعات أنشأت إدارة خاصة تهتم بالإشراف على أمور النشر بها، كجامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الكويت، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة السلطان قابوس، وإن كانت الأخيرتان مازالتا في طور الإحداث والإنشاء، ولم تمارس النشر بشكل فعلي، أما بقية الجامعات فلا توجد بها جهات خاصة بالنشر، وأما جامعة الملك فيصل فإنها أقدمت على إلغاء إدارة النشر بها متعللة بضعف الإمكانيات المادية.

١٠ - مع اعتماد الجامعات الخليجية في توزيع منشوراتها وإصدارتها على الإهداء والتبادل، إلا أنه وجد من بينها مجموعة من الجامعات انتهجت سبيلاً آخر في توزيع منشوراتها وتسويقها، وهو البيع. وحتى هذه الجامعات التي سلكت هذا المسلك نجدها على تفاوت فيما بينها من حيث إجراءات البيع وسهولتها أو تعقيدها، وأسعار كتبها، ولعل أكثر الجامعات اهتماماً بهذه الناحية هي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الكويت.



اتجاهات النشر
في
الجامعات الخليجية

يبحث هذا الفصل في الاتجاهات الشكلية والموضوعية للنشر بالجامعات الخليجية موضع الدراسة، فالاتجاهات الشكلية للمطبوعات الجامعية الخليجية يقصد بها الأشكال التي خرجت بها إصدارات هذه الجامعات الخليجية بشكل عام، وبمعنى آخر نجد أن المقصود بالاتجاه الشكلي هو: العناية بالشكل المادي الذي خرج فيه الكتاب، وخاصة في حجمه الظاهر للعيان دون التطرق إلى النواحي الأخرى من تصميم وإخراج فني، وهذه مكانها في فصل قادم بإذن الله.

أما المجال الثاني الذي يهتم به هذا الفصل، فهو المجال الموضوعي لإصدارات الجامعات الخليجية، كل جامعة على حدة لمعرفة إسهام هذه الجامعة أو تلك في مختلف الموضوعات المعرفية حسب تصنيف ديوي للمعرفة الإنسانية، ثم نجد أن المجال الثالث يركز على التحليل الموضوعي لمجالي العلوم والتقنية، وسيأتي تفصيل معطيات اهتمام المجال الموضوعي بجزأيه بعد الحديث عن الاتجاهات الشكلية للمطبوعات الخليجية.

أولاً: الاتجاهات الشكلية

وكما ذكر سابقاً فإن المقصود بالاتجاهات الشكلية للمطبوعات الجامعية الخليجية، الناحية المادية للكتاب، وحجمه الظاهر المحدد بالأبعاد الطولية والعرضية حسب وحدة السنتيمترات، ولعل هذه الناحية المادية الصرفة للإصدارات الجامعية الخليجية وتتبع أحجامها، تهدف إلى الوصول أولاً إلى عدد هذه الأشكال، وثانياً معرفة ما إذا كان هناك صلة بين حجم الكتاب والطبيعة الموضوعية له.

وينبغي الإشارة إلى أن المقاسات الواردة في ثانيا الحديث عن الناحية الشكلية للمطبوعات الخليجية تعبر عن العرض مضروباً بالطول، بمعنى أن المقاس 19×15 سم مثلاً يعني أن 15 سم للعرض و 19 سم للطول، وعلى هذا يقدر كل مقاس يتم الحديث عنه والتفصيل فيه.

وعند فحص أغلب إصدارات الجامعات الخليجية (تراوحت نسبة هذه الكتب بمختلف اتجاهاتها الموضوعية ما بين 35% كجامعة قطر و 97% كجامعة الإمارات العربية المتحدة)، وعند القيام بقياس أبعاد العرض والطول لهذه الإصدارات اتضح أن هناك تسعة أشكال أو بمعنى أدق تسعة مقاسات تم النشر بها من قبل هذه الجامعات على تفاوت فيما بينها في قضية تبني جامعة لجميع هذه المقاسات أو أغلبها، أو الاكتفاء بثلاثة منها كجامعة قطر، وسيتم ترتيب هذه المقاسات حسب كثرة استخدامها من قبل هذه الجامعات، أي بحسب المقاس الذي يحظى بأكبر عدد من الاستخدام من قبل هذه الجامعات موضع الدراسة.

الشكل الأول:

وهو الأكثر استخداماً من قبل الجامعات الخليجية، وفيه ظهرت أكثر إصداراتها، ويمكن تحديد أبعاد هذا الشكل بالمقاس 17×24 سم، حيث تم

استخدام هذا المقاس من قبل جميع الجامعات الخليجية دون استثناء، فمثلاً جامعة الإمارات العربية المتحدة أصدرت كتاب تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية، وهذا الكتاب يحمل الأبعاد الآنفة ألد كرم الطول والعرض، كما أن الجامعة الإسلامية أصدرت كتاب تيسير الكريم الرحمن في تيسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، ومع أن هذا المقاس هو الشائع استخداماً إلا أن جامعتين استخدمت المقاس نفسه ولكن بنقص نصف سنتيمتر، بمعنى أن المقاس المستخدم هو $16,5 \times 23,5$ سم وهاتان الجامعتان هما: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ككتاب محمد بن عبد الوهاب لأحمد عبدالغفور عطار، والجامعة الأخرى هي جامعة الملك فيصل ككتاب ملخصات أبحاث المؤتمر الطبي السعودي السابع (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

ولعل انتشار استخدام هذا الشكل بين الجامعات الخليجية الاثني عشرة مرده إلى أن هذا المقاس (17×24 سم) يعد مقاساً عالمياً، وتم استخدامه في الكثير من المطبوعات سواء التجارية منها أو الحكومية، وكذا تختلف المؤسسات العامة والخاصة ذات الجهد في مجال النشر، فمثلاً مطبوعات الحرس الوطني جلها تأخذ المقاس نفسه، كذلك مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية استخدمت المقاس أو الشكل نفسه؛ ككتاب كشافات التباديل واسترجاع المعلومات في اللغة العربية لعلي السليمان الصوينع.

الشكل الثاني:

وهو المعبر عنه بالمقاس 21×29 سم وتم تطبيقه في ثمان جامعات خليجية هي على التوالي:

- ١- جامعة الإمارات العربية المتحدة، مثل كتاب The Flora of the United Arab Emirates an Introduction (الحياة النباتية في الإمارات العربية المتحدة...).

٢- جامعة قطر، حيث إن كتاب مشكلات الكتاب الجامعي بجامعة دول الخليج العربية (التقرير النهائي، لسليمان الخضير ونبيل أحمد عامر صبيح، حمل المقاس الآنف الذكر.

٣- جامعة الكويت مثل كتاب اليوبيل الفضي لكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٦٧-١٩٩٢م.

٤- جامعة أم القرى، مثل كتاب الفهرس الوصفي والتراكمي (الأول) للدراسات، التقارير، البحوث، الخرائط، الصادر عن مركز أبحاث الحج.

٥- جامعة الملك سعود، ككتاب ملخصات التقارير النهائية للبحوث الهندسية، مركز البحوث.

٦- جامعة الملك عبدالعزيز، ككتاب مستخلصات الرسائل الجامعية التي أجازتها جامعة الملك عبدالعزيز حتى عام ١٤٠٨هـ، إعداد نصر الدين محمد حسين.

٧- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مثل كتاب التقرير السنوي ١٤١١/١٤١٢هـ، وفي هذا المقاس صدرت جميع الكتب الدراسية والتقارير السنوية.

٨- جامعة الملك فيصل، مثل كتاب التقرير السنوي للجامعة لعام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ، وفي هذا المقاس صدرت جميع التقارير السنوية التي تصدرها الجامعة.

ومع أن هذا الشكل تم استخدامه وتطبيقه في ثمان جامعات خليجية، إلا أنه يلاحظ أن المطبوعات التي تحمل هذا المقاس، التي ظهرت في هذا الحجم قليلة نسبياً قياساً بالشكل الأول، ولعله يتضح من الأمثلة السابقة لمختلف الجامعات، أن هناك اهتماماً مشتركاً في إخراج التقارير والفهارس ونحوها في

هذا الشكل والحجم، ومثل هذه النوعية من الكتب يكون من المستحسن إظهارها وإخراجها في هذه الصورة، فالتقارير تعتمد على الحجم بشكل ملفت للنظر في التعبير عن مدى نشاط هذه الجامعة أو تلك، كما أن الفهارس وما تمليه الطبيعة الموضوعية والكمية من الاستحسان أو الميل لاستخدام هذا الشكل أو المقاس دون غيره نظراً لكبر حجمه، وإمكانية جعل إخراج الجزأين من الكتب ذات المقاس العادي (الشكل الأول) في جزء واحد بهذا المقاس (الشكل الثاني) أمر ميسور وهذا هو المطلوب.

الشكل الثالث:

وهو يحمل المقاس 14×22 سم، حيث نجد أن هناك ثماني جامعات خليجية أيضاً استخدمته في إصدار بعض مطبوعاتها، وهي على التوالي:

١- جامعة الإمارات العربية المتحدة، مثل كتاب مرض الملاريا لمحمد خليل النفار.

٢- جامعة البحرين، مثل كتاب جامعة البحرين في سطور.

٣- جامعة السلطان قابوس، ككتاب جامعة السلطان قابوس منارة علم وحضارة ١٩٩٢م.

٤- جامعة الكويت ككتاب الرحلات والكشوف الأثرية للعصر الحديث في شبه الجزيرة العربية، لعبدالعزیز صالح.

٥- الجامعة الإسلامية، ككتاب مجموعة رسائل في شرح الصدور بتحريم رفع القبور... للإمام محمد إبن علي الشوكاني.

٦- جامعة الملك سعود، ككتاب مكتبات الجامعة في سطور ١٤١٣هـ.

٧- جامعة الملك عبدالعزيز، ككتاب فتاوى الزكاة لأبي الأعلى المودودي.

٨- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومثلها في هذا المقاس كتاب برنامج الدراسات العليا في تخطيط المدن والأقاليم.

ونجد أن من بين الجامعات الثماني التي استخدمت هذا الشكل والحجم، وجود خمس جامعات استخدمته في إخراج الكتب التعريفية والأدلة الخاصة بالأقسام العلمية، وهذا يتضح جلياً من خلال الحديث السابق عن هذا الشكل، وعلى هذا يمكن فهم السبب وراء استخدام هذا المقاس الأصغر نسبياً في مثل هذه النوعية من الكتب التي يُقصد من وراء إصدارها أن تنتشر بأكبر كمية وأوسع قاعدة، وأن يُتاح حملاً وقرأَةً بشكل ميسورٍ وسهلٍ، وهذه هي أهم معطيات هذا الحجم: السهولة واليسر في التنقل أو التوزيع.

الشكل الرابع:

ويحمل مقاس ٢١ × ٣٠ سم، ونجده مطبقاً من قِبَل أربع جامعات خليجية، حيث نجد أن جامعة الإمارات العربية المتحدة استخدمته بكثرة في إصداراتها وكتبها الإحصائية، ككتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٢/١٩٩١م، أما جامعة البحرين فنجد أن هناك كتاباً واحداً فقط صدر بهذا المقاس، ويحمل عنوان: المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦م بإنشاء وتنظيم البحرين ولائحته التنفيذية.

واستخدمت جامعة السلطان قابوس هذا المقاس لبعض كتبها الدراسية، ككتاب اللغة العربية دراسات ونصوص، ليسرى سلامة (وآخرون)، كذلك تم استخدام هذا المقاس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لإخراج بعض مطبوعاتها، ككتاب دليل رسائل الدكتوراه والمجستير المناقشة والمسجلة حتى نهاية العام الجامعي ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ويلاحظ على هذا المقاس أنه المفضل في إصدار الكتب الإحصائية وبعض الأدلة والكتب الدراسية، أو تلك الكتب التي تميز في الإخراج الفني ككتاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الذي يحتاج لإخراجه نسقاً معيناً في ترتيب موادّه ومحتوياته، مما يترتب عليه، التوسع في الحجم عرضاً وطولاً ليتناسب مع المحتوى الموضوعي للكتاب.

الشكل الخامس:

ويعبر عن هذا بالمقاس 21×27 سم، حيث إن هذا المقاس وُجدَ في مطبوعات أربع جامعات أيضاً، فجامعة الإمارات العربية المتحدة استخدمت هذا الحجم، ونجدّه على وجه الخصوص متمثلاً في مطبوعات عمادة شؤون المكتبات، إذ نجد أن فهرس مقتنيات مكتبات جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٥م يحمل المقاس والحجم نفسه.

كذلك نجد أن بعض إصدارات جامعة السلطان قابوس قد خرجت في هذا الحجم، ككتاب عمان والحضارة الإسلامية، لعبد الفتاح عاشور وعوض محمد خليفات. وصدرت في هذا المقاس أغلب التقارير الصادرة عن جامعة الملك سعود كتقريرها السنوي ١٤٠٧/١٤٠٨هـ، واستُخِـمَ المقاس نفسه في جامعة الملك عبدالعزيز، إذ صدرت بعض مطبوعاتها، تحمل المقاس نفسه ككتاب قيم عناصر الميزان المناخي المائي في المملكة العربية السعودية ١٩٧٠ — ١٩٨٦م لمحمد العبدالله الجراش.

الشكل السادس:

ويعبر عن هذا الشكل المقاس ذي الأبعاد 21×28 سم، ونجدّه متمثلاً في بعض إصدارات جامعات ثلاث، حيث استخدمته جامعة الكويت في إصدار معجم القراءات القرآنية لمحمد مختار عمرو وعبدالعال سالم مكرم، وصدرت بعض الكتب التعريفية بجامعة الكويت تحمل هذا المقاس ككتاب

جامعة الكويت في ٢٥ عاماً. ووجد هذا المقاس لبعض إصدارات جامعة الملك عبدالعزيز ككتاب العمارة في الحضارة الإسلامية لعبدالقادر الريحاوي، واستخدمت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن هذا المقاس لإخراج بعض أدلتها كالدليل الإحصائي للنفط والمعادن والبترول كميائيات ١٩٩١م. ولعل وجود جامعتين من ثلاث جامعات خليجية استخدمت هذا الحجم في بعض كتبها التعريفية والأدلة، أن هذا الحجم الكبير نسبي حجم مناسب ومقاس ملائم لإخراج مثل هذه النوعية من الكتب ذات التغطية الشاملة وغير المحدد بكلية أو قسم بل على مستوى الجامعة بشكل شامل.

الشكل السابع:

ويعبر عن هذا الحجم المقاس $19 \times 27,5$ سم، وتم استخدام هذا الشكل من قبل جامعتين خليجيتين فقط، حيث نجد أن الجامعة الإسلامية استخدمته في إصدار أغلب مطبوعات المجلس العلمي، ككتاب المقتنى في سرد الكني للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، وصدرت بعض مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في هذا الحجم؛ ككتاب عوامل الاستفادة من خدمات المؤسسات العلاجية الخاصة: دراسة ميدانية لعبدالله بن حسين الخليفة (وآخرون).

الشكل الثامن:

ويحمل هذا الشكل مقاس 12×17 سم، واستخدم هذا الشكل أيضاً من قبل جامعتين خليجيتين فقط، حيث استخدمته الجامعة الإسلامية في إصدار بعض مطبوعاتها ككتاب شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ونجد هذا المقاس بجانب المقاس 14×21 سم قد صدرا فيهما أغلب مطبوعات مركز شؤون الدعوة، مما يوحي أن هذين المقاسين والحجمين أفضل مقاسين للكتب الدعوية والإرشادية لسهولة حملها وتداولها.

ونجد أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، استخدمت هذا المقاس (١٢ × ١٧ سم) في إصدار بعض سلاسلها التي تصدر عنها ؛ كسلسلة من ينابيع الثقافة، وسلسلة الداء والشفاء وسلسلة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب... إلخ، إذ نجد أن كتاب الضياء اللامع في الأحاديث القدسية والجوامع، لصالح بن فوزان الفوزان خير مثال لهذا الحجم أو الشكل، وبما أن هذه السلاسل موجهة للشباب الراغب في تنمية معرفته الدينية أو الثقافية، فإنه رؤي أن هذا الحجم مناسب جداً لسهولة التنقل به وحمله إلى أي مكان يريده المستفيد أو القارئ ونحو ذلك.

الشكل التاسع:

ويعبر عنه بالمقاس ١٣ × ١٩ سم ونجد هذا الشكل موجوداً في إصدارات الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث يعد أحد الأشكال الثلاثة التي ظهرت فيها مطبوعات مركز شؤون الدعوة، ويمثل هذا الشكل كتاب من أحكام الفقه الإسلامي وما جاء في المعاملات الربوية وأحكام المداينة، لعبد الله بن جار الله الجار الله، ونجد أيضاً أن المطبوعات الصادرة في سلسلة قصص إسلامية للأطفال الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد استخدمت هذا المقاس ككتاب الرسول والصلاة، لمحمد قلعه جي، ومما لاشك فيه أن الحكمة من وراء استخدام هذا المقاس بكلتا الجامعتين له ما يبرره، فالجامعة الإسلامية ممثلة بمركز شؤون الدعوة يهتمها استخدام هذا المقاس الصغير نسبياً، الذي يكون له فاعلية ملموسة من حيث سهولة نقله وحمله، يضاف إلى ذلك أن هذا المقاس يساعد كثيراً في تقبل قراءته، فمما لا ريب فيه أن الحجم الذي خرجت به هذه الكتب الدعوية يساعد في قبولها من قبل القارئ العادي، وأنه لا يكون ولا يشكّل عبأً في قراءته بجملته، وهذا ملاحظ بشكل جلي في الكتب الإسلامية المنتشرة

بالمكتبات وغيرها، وهذه الكتب يمكن قراءتها في وقت قصير لا يمثل إشكالية للمستفيد لا مكاناً ولا وقتاً.

أما جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فإنها قررت استخدام هذا الشكل لتخرج فيه سلسلة خاصة بالأطفال الصغار حيث يكون هذا الحجم مناسباً جداً لهم، خاصة مع نعومة أظفارهم وما سوف يجدونه من كلفة ومشقة، قد تصرفهم عن قراءة هذه القصة أو تلك فيما لو كانت خرجت في حجم أكبر، وهذا سيحد بالتالي من سعة هذه القصص وانتشارها، كما أن هذا الحجم المميز يعطي انطباعاً ملفتاً لنظر الطفل. في حين أن هذا الكتاب مخصص له، نظراً لكونه في حجم معين يُعتقد تجاوزاً أنه مخصص له. مما يساعد على أن يتصفحة وبالتالي يحدد القرار النهائي حوله اقتناءً أو تركاً.

وهذه الأشكال التسعة الآتية الذكر ليست الوحيدة المطبقة أو الموجودة في إصدارات الجامعات الخليجية الإثني عشرة، بل نجد أن هناك أشكالاً مختلفة ومتعددة تميزت بها بعض الجامعات دون أخرى، وفي الوقت نفسه لم تتفق عليه جامعتان بحيث يمكن أن يأخذ حيزاً بين الأشكال التسعة السابقة، ولهذا سوف نستعرضها حسب وجودها في كل جامعة من الجامعات موضع الدراسة. حيث نجد أن جامعة السلطان قابوس استخدمت شكلين مميزين؛ أولهما الشكل ذو المقاس 21×21 سم وهو على هذا مربع الشكل، ونجد أن الكتاب الذي يصدر عن المعرض السنوي للفنون التشكيلية يحمل المقاس نفسه، ككتاب المعرض الخامس للفنون التشكيلية، وربما كان السبب في استخدام هذا المقاس لمثل هذه الكتب الفنية. هي الطبيعة الفنية التشكيلية للوحات، وهي في الغالب مربعة الشكل بحيث يصبح بمقدور هذا الشكل أن يغطي جميع أبعاد اللوحة دون سقط أو تغييب لبعض جهاتها مما سيكون له كبير الأثر في موضوع اللوحة أساساً وسيفقدها الكثير من معانيها.

أما الشكل الثاني الذي انفردت به جامعة السلطان قابوس فنجدته معبراً بالمقاس 12×18 سم، وهذا المقاس نجده مطبقاً بصورة واضحة في مطبوعات كلية الطب ككتاب College of Medicine , Department of Obstetrics and Gynecology (كلية الطب، قسم التوليد وأمراض النساء)، وبما أن الهدف من وضع مثل هذا الكتب التعريفية أن يكون بمثابة مفكرة للطالب خلال سني دراسته، فإن هذا الحجم يكون من هذا المنطلق مناسباً جداً لما يسمح به حجمه من حرية التحرك به من قبل الطالب، وبما يدل على ذلك كون الكتاب هذا يحوي في صفحاته الأخيرة أماكن مخصصة لمعلومات عن الطالب المصاحبة لصورته، وأماكن أخرى لأرقام الهاتف والعناوين ونحوها، ولهذا فإن هذا المقاس يكون مناسباً كما ذكرت سابقاً لأنه يكون موجوداً بصفة دائمة مع الطالب أينما كان.

وانفردت جامعة قطر بشكل ظهرت فيه أكثر أدلة الأقسام العلمية، أو الإدارية وهذا المقاس نجده محدداً بالأبعاد 15×21 سم، وخير مثال عليه دليل مركز الحاسب الآلي ١٩٩١ م؛ ولعل مرد استخدام هذا المقاس لتمييزه عن الكتب التعريفية والأدلة المختلفة التي تتسم بالشمولية سواء على مستوى الكلية التي يتبعها هذا القسم أو ذاك أو على مستوى أكبر وأقصد به تلك الكتب التي تخدم الجامعة بشكل عام، كما أن الكم المعلوماتي لهذه الأدلة التي تخدم الأقسام العلمية أو الإدارية تكون بالعادة قليلة وصغيرة ولهذا يكون هذا الحجم مناسباً وملائماً لمثلها.

ونجد أن الشكل ذا المقاس 30×21 سم مطبق فقط في جامعة الكويت، وتم الوقوف على كتاب واحد فقط يحمل عنوان: Child Environments (محيط عمل الطفل)، ويتصفح هذا الكتاب نجده يحتوي على تلك الرسوم التي يمكن أن يدركها الطفل، أو التي يمكن أن يقوم بها في مختلف

سني عمره، وهو كتاب موجه بالدرجة الأولى لدور رياض الأطفال ونحوها، بحيث يمكن لهذا الدور والقائمين على رعاية الأطفال أن يستفيدوا منه للوصول إلى فهم أفضل وإدراك أكبر، لقدرات الأطفال الحركية والعقلية. ولعل استخدام جامعة الكويت لهذا الشكل مرده إلى كون هذا الكتاب يحوي رسوماً كثيرة يصعب معها ترجمتها إلى واقع سهل ومريح، لو استخدم مقاس آخر يكون أصغر من هذا المقاس، يضاف إلى ذلك أن هذا المقاس يسهل تركه مفتوحاً عند الاستخدام، ولا يشكل عائقاً بمقاسه الذي فاق عرضه طوله، بل العكس هو الصحيح، إذ نجد أن هذا المقاس ساعد كثيراً على سهولة التنقل بين صفحاته دون الحاجة إلى مسكه باليد، بل يترك على الطاولة، ويكون فتحه وإغلاقه بمنتهى السهولة والمرونة.

واستخدمت الجامعة الإسلامية شكلاً خاصاً بها، خرجت به بعض إصداراتها، ويتمثل في المقاس $18,5 \times 25$ سم، حيث نجد أن كتاب حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة لجميل عبد الله المصري، قد خرج بهذا الشكل، ولعل هذا الشكل الفريد هو في الواقع من اجتهاد المطبعة، ولم تكن هناك مبررات منطقية لاستخدام مثل هذا المقاس، ولعل الذي شجعنا للوصول إلى هذا الرأي أمران مهمان، أولهما كون الكتاب لا يحمل بين ثناياه طبيعة خاصة وإن كانت توجد به بعض الخرائط، لكن هذا لا يستوجب أن يغير مقاس الكتاب المطبق بالجامعة، وهو المقاس 17×24 سم، والناحية الثانية أن المقاس الجديد قريب جداً من المقاس المطبق بالجامعة (17×24 سم)؛ إذ إن الفارق بين المقاسين هو $1,5 \times 1$ سم وهو فارق بسيط جداً يوحي أن هناك إجتهاذاً من المطبعة في إخراجه بهذا الشكل.

ونجد أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قد انفردت بشكليين أحدهما كانت أبعاده $17,5 \times 25$ ، وظهر جلياً على كتاب أباطيل وأسمار

لمحمود محمد شاكر، وهذا المقاس بالذات ينطبق عليه ما ذكر سابقاً بالنسبة للجامعة الإسلامية من حيث كونه اجتهاداً من المطبعة التي قامت بتنفيذه، وليس قياساً موصىً به من إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، أما الشكل الثاني فأبعاده 21×32 سم، وبه خرجت جميع أدلة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين، كالدليل الذي خرج عام ١٤١١ هـ، وبدراسة هذا الدليل وتصفحه اتضح أن هناك مبرراً جيداً في استخدام هذا المقاس، وهذا المبرر يتمثل في أن هناك بيانات عن كل عضوية تدريس أو محاضر أو معيد تتضمن مولده وتاريخه، وبيانات المؤهلات وتاريخها... إلخ وهذه كلها وضعت في شكل أعمدة، تستوجب استخدام مثل هذا النوع من المقاسات.

واستخدمت جامعة أم القرى شكلاً مميزاً وهو الشكل المحدد بالمقاس 21×15 سم، حيث استخدم من قبل مركز أبحاث الحج، وذلك عندما أخرج الكتاب المعنون بالأعداد الإجمالية للمركبات لعام ١٤١١ هـ، ولعل الدافع لاستخدام مثل المقاس بالذات. هو اشتغال هذا الكتاب على أشكال ورسوم بيانية، تتطلب أن يكون عرض الكتاب أكثر من طوله. ليكون الرسم أخذاً لوضعه الطبيعي دون تصغير أو تحوير.

ونجد أن عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود قد فضلت استخدام شكلين مميزين أحدهما عُبر عنه بالمقاس $20 \times 8,5$ سم، ونجده قد خصص لدليل مطبوعات جامعة الملك سعود، كدليل عام ١٤١٢ هـ، أما المقاس الآخر فمحدد بالمقاس 22×16 سم وخصص للأدلة المتعلقة بالاستخدام الأمثل للمكتبة، كدليل الطالب في مكتبة الجامعة ١٤٠٦ هـ، ولعل الحكمة من وراء استخدام هذين الشكلين من قبل العمادة هو السهولة وحرية الحركة بها بحيث يمكن التصفح والاستفادة المباشرة دون الحاجة إلى مزيد من العناء والمشقة المترتبة على كبر الحجم ونحوه، يضاف إلى ذلك أن المقاس المستخدم في

التعريف بمطبوعات الجامعة. ونظراً لصغر حجمه استلزم خفضاً في تكاليف الإرسال بالبريد وأجوره خاصة الخارجية منها، لأن هذا الدليل يرسل عادةً إلى جهات عدة، للتعريف بمطبوعات الجامعة وأسعارها تمهيداً لطلبها فيما بعد.

وخرج كتاب الطاقة الذرية واستخداماتها لأحمد شريف عودة بمقاس غير شائع الاستخدام بجامعة الملك عبدالعزيز، وهذا المقاس نجده محددًا بـ (١٤,٥ × ٢٢ سم)، ولم أقف بعد تصفح الكتاب ودراسته على مبرر منطقي لاستخدام مثل هذا المقاس، وربما كان هذا المقاس اجتهداً غير موفق من قبل مطبعة الجامعة، لأنه يعد خروجاً على الشكل المتبع في إصدارات الجامعة وبخاصة في غياب المبرر المنطقي لمثل هذا التصرف.

كذلك استخدمت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن شكلاً مميزاً نوعاً ما، تمثلت أبعاده ١٦,٥ × ٢٢ سم خرجت به أدلة الطلبة السنوية ؛ كدليل الطالب ١٩٨٨ م. ولو تفحصنا هذا الدليل نجده يتميز بالشمولية، حيث يعطي معلومات متكاملة عن جميع كليات الجامعة وأقسامها العلمية، بحيث يسبب استخدام مقاس أصغر من هذا المقاس تكتلاً للأوراق بشكل يكون عائقاً للاستخدام الأمثل لهذا الكتاب، نظراً لضخامة عدد الصفحات، فكلما كان الشكل أصغر والصفحات أكثر كان الاستخدام أصعب، وكلما كان هناك تناسب بين الشكل وعدد الصفحات كان هذا منعكساً على الاستخدام بشكل واضح.

أما جامعة الملك فيصل فنجدتها قد انفردت أيضاً بشكلين مميزين ؛ أحدهما مربع الشكل، إذ كانت أبعاده العرضية والطولية محددة بمقاس ٢٢ × ٢٢ سم، ومثل هذا الشكل كتاب الندوة العالمية عن العمارة الإسلامية والتخطيط: المقررات، ولم أقف على كتاب آخر يحمل المقاس نفسه، حيث يعد هذا الكتاب الوحيد الذي ظهر بهذا المقاس فكأنه يُعد حالة شاذة غير مبررة،

وبخاصة عندما تمت دراسته مباشرة، حيث وجد الباحث أنه لا يحوي أي رسوم أو صور تجبذ استخدام مثل هذا المقاس، بل نجد أن الكتاب يحوي عناوين البحوث التي ألفت وأسماء مُعديها والتوصيات التي خرجت بها هذه الندوة.

أما الشكل الثاني فقد طبقته عمادة شؤون الطلاب، وذلك عندما أخرجت دليلها الذي يحمل اسمها، وهذا الدليل جاءت أبعاده 25×21 سم، وحيث إن هذا الدليل يعبر عن نشاط العمادة وجهودها السنوية، ولم يكن الهدف منه إفادة الطلاب على اختلاف مستوياتهم، فقد طغت عليه الصيغة الإعلامية التي كان أحد مقوماتها التميز في الحجم، فخرج بهذا المقاس المميز.

هذا هو مجمل الأشكال المتفق عليها تطبيقاً من قبل الجامعات، أو تلك التي انفردت بها كل جامعة على حدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من الجامعات الخليجية عندما انفردت بشكل أو أكثر، أكبر أو أصغر من المعتاد كان لها من التبريرات المنطقية في الغالب التي جعلت منها تجبذ في استخدامها. وفي بعض الأحيان تُوجب استخدام مقاس معين؛ كالطبيعة الموضوعية واحتوائها على مادة تتطلب حجماً أكبر أو أصغر من الشكل المعتاد، أو لأجل عامل اقتصادي بحث نتج عنه تفضيل جامعة أو أخرى لشكل دون آخر.

ثانياً: الاتجاهات الموضوعية بشكل عام:

وقبل الشروع في تحليل هذه الاتجاهات الموضوعية بشكل عام ينبغي الإشارة إلى أن المقصود بالعمومية هنا التغطية الشاملة لمختلف موضوعات المعرفة البشرية الواردة تحت الأقسام العشرة حسب تصنيف ديوي وهي:

٠٠٠ الأعمال العامة.

١٠٠ الفلسفة.

٢٠٠ الديانات.

٣٠٠ العلوم الاجتماعية.

٤٠٠ اللغات.

٥٠٠ العلوم البحتة.

٦٠٠ العلوم التطبيقية.

٧٠٠ الفنون.

٨٠٠ الآداب.

٩٠٠ الجغرافيا والتاريخ والرحلات^(١)

ولعل من المبررات التي دعت إلى تفضيل هذا التقسيم، كون تصنيف ديوي بتفصيلاته مطبقاً في جميع مكتبات جامعات دول الخليج العربية، ولم تخرج عن هذا الإجماع سوى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. التي طبقت تصنيف الكونجرس في ترتيب مواد مكتبة الجامعة، يضاف إلى ذلك سهولة هذا النظام وانتشاره الواسع استخداماً وتطبيقاً، ليس في دول الخليج فحسب، بل يتعدى ذلك إلى السواد الأعظم من الدول العربية بشكل عام.

كذلك تجدر الإشارة هنا إلى خطة العمل التي انتهجها الباحث في معرفة التوجهات الموضوعية المختلفة. لهذه الإصدارات الجامعية الخليجية، حيث كان من الواجب تصنيف جميع مطبوعات هذه الجامعات للوصول إلى هذا الهدف، وقد اعتمد الباحث في ذلك على الخطوات التالية:

١- يفترض أن تكون مطبوعات كل جامعة موجودة بمجملها في مكتبتها المركزية أو مكتبات الكليات، ولهذا كانت من إحدى المهمات الأساسية أثناء القيام بالرحلة العلمية هو التأكد من أرقام تصنيف هذه الكتب

(١) ملفيل ديوي . التصنيف العشوي الموجز (الجدول) ؛ ترجمة فواد إسماعيل فهمي (الرياض : دار

الريخ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٩ .

من المكتبة نفسها، وقد تم هذا بشكل فعال في الجامعات التي استخدمت التقنية الحاسوبية في ترتيب مواردها كجامعة الملك سعود، وجامعة السلطان قابوس.

٢- وإذا لم يكن الكتاب موجوداً بالمكتبة المركزية أو مكتبات الكليات، ففي هذه الحالة يكون الكتاب إما حديث الصدور أو أن المكتبة لم تقتنه لعدم إرساله إليها، وفي هذه الحالة يحرص الباحث على الوقوف على الكتاب بشكل مباشر لمعرفة الطبيعة الموضوعية بشكل مباشر، ومن ثم تصنيفه حسب خطة تصنيف ديوي، وبخاصة أن الباحث يقوم بتدريس مادة التصنيف بقسم المكتبات والمعلومات، إضافة إلى ذلك قيامه مع زميل آخر بتصنيف مكتبة كلية الملك فهد الأمنية، التي حوت أكثر من ثلاثة عشر ألف كتاب.

٣- أما الكتب التي لم يستطع الباحث الوصول إليها، فهذه - مع قلتها - فإنه أكتفي بتصنيفها من واقع العناوين التي تحملها، وهذه الكتب في غالبيتها تدور حول مجال عمل الأدلة والتقارير والكتب الإحصائية ومن السهل تصنيفها دون الرجوع إليها بشكل مباشر.

هذه هي أهم الخطوات التي سلكها الباحث لكي يصل إلى قناعة وموقف مطمئن من أن جميع هذه الكتب قد صنف بشكل دقيق يعكس واقع الكتاب الموضوعي، لكي يكون هناك توزيع حقيقي يهدف إلى الوصول إلى مواطن القوة أو الضعف أو الإهمال، ومبررات كل وضع من هذه الأوضاع التي أفرزها التحليل.

كذلك وجد الباحث أن من الأفضل معرفة عدد الكتب التي تأخذ الطابع الإعلامي أو التعريفي؛ كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية، وهي كتب لا يمكن أن تصنف على أنها كتب علمية، لمعرفة عددها ونسبتها للتاج العام الصادر عن كل جامعة، لإعطاء صورة حقيقية للجهود العلمي لكل جامعة، كذلك الكتب الدراسية ومدى الاهتمام بها من الجامعات التي

انتهجت سبيل إصدار مثل هذه الكتب لمعرفة الأسباب والمبررات لوجود مثل هذه الجهود.

جامعة الإمارات العربية المتحدة:

ركزت جامعة الإمارات العربية المتحدة على النشر في مجال العلوم الاجتماعية، بشكل كبير وبفارق واضح عن مختلف الموضوعات الباقية، وهذا التفوق الكبير ترجمة محصلة الإصدارات في هذا المجال، إذ بلغت مائة وتسعة

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملاحظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٩	٥,٥٢٪	
١٠٠	الفلسفة	١	٠,٠٦١٪	
٢٠٠	الأديان	٣	١,٨٤٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١١٩	٧٣٪	٨٥ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	١٠	٦,١٣٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٧	٤,٣٠٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٧	٤,٣٠٪	
٧٠٠	الفنون	١	٠,٠٦١٪	
٨٠٠	الأدب	٢	١,٢٣٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٤	٢,٤٦٪	
	المجموع	١٦٣	١٠٠٪	

الجدول رقم (١)

يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المجالات الموضوعية

عشرَ كتاباً (انظر الجدول رقم ١)، وبلغت نسبتها ٧٣٪ من إجمالي مطبوعات الجامعة البالغة مائة وثلاثة وستين كتاباً، ولو تأملنا هذه الإصدارات لخرجنا بنتيجة في غاية الأهمية، وهي أن مجموع الكتب التي تدور في فلك الأعمال غير العلمية ؛ كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية، قد وصل إلى عدد خمسة وثمانين كتاباً، شكلت نسبة ٥٢,١٤٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام، بينما جاءت نسبتها أكثر ارتفاعاً فيما لو كانت على مستوى الموضوع نفسه (العلوم الاجتماعية)، حيث بلغت هذه النسبة ٧١,٤٢٪ من مجموع مانشرته الجامعة في المجال نفسه، ولعل نسبة ٥٢,١٤٪ آتفة الذكرتدل على مدى انشغال الجامعة في النشر غير العلمي، وتُعد هذه الملاحظة سلبية تسجل على النشر بهذه الجامعة.

وجاء مجال اللغات بعد مجال العلوم الاجتماعية، ليأخذ المركز الثاني، ولكن بفارق يعادل اثني عشر ضعفاً، سُجل لصالح مجال العلوم الاجتماعية، حيث نجد أن إسهام الجامعة في مجال اللغات بلغ عشرة كتب فقط، شكلت نسبة ٦,١٣٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣)، ونجد أن من بين الكتب العشرة، عُثر على تسعة كتب هي في واقع الأمر كتب دراسية للمستوى الجامعي، ستة منها من إصدار مركز التعليم الجامعي الأساسي، بينما الكتب الثلاثة المتبقية من هذه الكتب الدراسية فمن إعداد كلية الآداب.

وجاءت الكتب ذات الطبيعة المعرفية العامة والشاملة (الأعمال العامة)، لتأخذ المركز الثالث بتسعة كتب، جاءت نسبتها ٥,٥٢٪ من مجموع مانشرته الجامعة، وهي نسبة متواضعة تدل دلالة واضحة على أن النشر لا يخضع لسياسة توجيهية لتحديد المجالات الموضوعية بما يتناسب ويتوافق مع أهداف الجامعة واهتماماتها. ولعل مشاركة إدارة المكتبات بخمسة كتب من مجموع مانشرته الجامعة في هذا المجال يُعد نقطة إيجابية، ومشاركة فعالة من هذه الإدارة التي

أسهمت في مجال عمل الفهارس، ذات التخصص الدقيق التي تدخل في مجال عمل المكتبات وواجباتها.

وجاء في المركز الرابع كل من مجالي العلوم البحتة والعلوم التطبيقية بسبعة كتب لكل منهما، شكلت نسبة ٤,٣٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣)، وهي نسبة متواضعة جداً لا تعكس ما ينبغي أن يكون عليه النشر من توازن في المجال الموضوعي، وبخاصة إذا علمنا أن هناك مراكز بحثية كمركز بحوث الصحراء والبيئة البحرية، وغيره، هذا بالإضافة إلى وجود كلية الهندسة وكلية العلوم التي ينبغي أن يكون لهما وجود أكبر في خدمة هذين المجالين.

أما المركز الخامس فكان من نصيب مجال الجغرافيا والتاريخ بأربعة كتب، كانت نسبتها ٢,٤٦٪، من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣). ومع أن هذه النسبة تُعد منخفضة جداً وبخاصة أن هناك كلية الآداب التي يفترض أن تساند هذا المجال بشكل أكبر، وأكثر فعالية. أما المركز السادس فكان من حظ مجال الديانات، بثلاثة كتب فقط جاءت نسبتها ١,٨٤٪ من مجموع مساهمة الجامعة في هذا المجال المهم نظراً لكون الجامعة تقع في مجتمع إسلامي ومن أهدافها أن تخدم هذا المجتمع في نشر التوعية الدينية، والمشاركة الإيجابية في نشر الإسلام وخدمة مجالاته الموضوعية المتنوعة؛ من علوم قرآن وحديث وفقه... إلخ، إلا أن هذا لم يحدث خصوصاً وإذا علمنا أن هذا المجال يفترض أن يكون مدعوماً من كلية الشريعة والقانون بشكل مباشر.

وجاء مجال الآداب مخدوماً بكتابين فقط بلغت نسبتها ١,٢٣٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام (١٦٣)، محتلاً بذلك المركز السابع. ومع أن كلية الآداب بأقسامها المتنوعة، وكونها شاغلة لحيز كبير من مباني الجامعة، حيث تُعد هذه الكلية أكبر الكليات من حيث الحجم والعدد الطلابي، إلا أن

دور هذه الكلية في خدمة هذا المجال يُعد ضعيفاً، قياساً على ما قامت الكلية المذكورة بنشره والبالغ أربعة كتب فقط، ويُعد هذا العدد غير مناسب مع مكانة هذه الكلية واهتماماتها ويُسر التأليف والإنتاج بمجال الآداب قياساً بمجال العلوم البحتة والتطبيقية.

وجاء في ذيل القائمة بالمركز الثامن كل من مجالي الفلسفة والفنون بكتاب واحد لكل منهما، جاءت نسبتها ٠,٦١٪ من مجموع ما نشرته الجامعة (١٦٣). ومع انخفاض هذه النسبة، إلا أنها تتناسب بشكل منطقي مع اهتمامات الجامعة المتمثلة في تخصصات كلياتها ومراكزها البحثية، وبخاصة أن مجال الفنون لا يوجد له تخصص يخدمه ويدعمه.

وعلى هذا يتضح أن الاتجاهات الموضوعية لاصدارات جامعة الإمارات العربية المتحدة غير متوازنة، ولا يوجد بينها تناسب دقيق محكم، مما يعطي انطباعاً بأن السبب في ذلك هو غياب السياسة الموجهة للنشر في هذه الجامعة، مما أعطى مؤشراً سلبياً للاتجاهات الموضوعية لطبوعاتها ومما يعني التأكيد على هذه الجامعة بسرعة إيجاد هذه السياسة المدروسة التي ينبغي أن توضع في ضوء اهتمامات الجامعة الموضوعية وأهدافها التأسيسية، وخدمتها لمجتمعها التي هي منه وإليه.

جامعة البحرين

لقد كان إسهام جامعة البحرين مركزاً على مجالين من مجالات الموضوعية العشرة، ونجد أن هذين المجالين هما العلوم الاجتماعية، والعلوم البحتة. ففي العلوم الاجتماعية كان الجهد منصباً بالنشر فيه والتركيز عليه، حيث التهم جل ما نشرته الجامعة ؛ حيث نشر في هذا المجال ستة عشر كتاباً، مثلت ٨٩,٨٨٪ من مجموع ما نشرته الجامعة بشكل عام والبالغ ثمانية عشر كتاباً (انظر الجدول رقم ٢). ومما يزيد الأمر تعقيداً أن هذه الإصدارات المتعلقة

بهذا المجال تدخل تحت تلك النوعية من الكتب التي لا تخدم المجال العلمي للجامعة، إذ جاءت عبارة عن أدلة وكتب إحصائية وتعريفية بالجامعة ونشاطها، ولم يوجد من بينها كتاب واحد يخدم هذا المجال من الناحية العلمية ذات النفع الجيد.

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملاحظات
٠٠٠	الأعمال العامة	×	×	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١٦	٨٨,٨٩٪	جميعها كتب أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	٢	١١,١١٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	×	×	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	×	×	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	١٨	١٠٠٪	

الجدول رقم (٢)

يوضح نشاط جامعة البحرين في مختلف المجالات الموضوعية

أما المجال الآخر الذي نشرت فيه الجامعة فهو مجال العلوم البحتة، حيث نشرت كتابين هما في الأصل رسالتا ماجستير قُدمتا للجامعة، وقد جاءت

نسبتهما ١١,١١٪ من مجموع ما نشرته الجامعة (١٨). والجامعة بنشرها الرسائل العلمية التي أُجيزت من قبلها تكون قد فعلت حسناً. إذ إن الرسائل العلمية المجازة إذا لم يتوافر لها نشر يواكبها فإن النفع منها يكون محدوداً للغاية، والأثر الذي يمكن أن تحدثه مقتصر على فئة صغيرة لا تقارن مع الفئة المستفيدة من الرسالة في حالة نشرها في شكل كتاب.

وعلى هذا يكون باقي المجالات الموضوعية خالياً من أي جهد نشري أو نشاط بحثي. والتعليل الظاهر لهذه الملاحظة يرجع إلى ضعف الإمكانيات المادية. ومع أن هذا التبرير فيه الكثير من الواقعية إلا إنه ينبغي ألا يؤخذ على علاقته دون النظر والتمحيص في هذا الموضوع بشكل جدي، إذ يفترض أن تكون للجامعة جهوداً لحل هذه المشكلة المادية البحتة باللجوء إلى وسائل بديلة، كالنشر المشترك المدعوم من جهات خارجية؛ كالمؤسسات العامة والخاصة، فما دام لدى الجامعة الكوادر المؤهلة لقيادة حملة فكرية في مختلف المجالات فالأفضل ألا تتردد في سلوك هذه الطريقة، وإذا كانت الجامعة لا تريد أن تتحمل التكاليف المترتبة على عقود النشر، التي تسمى الحقوق المادية للمؤلفين، فالأولى أن تنتهج وسيلة أخرى لدفع هذه الحقوق. كإعطاء نسبة للمؤلف على بيع الكتاب. ولا مانع أن تكون مرتفعة ما دامت تحقق شيئاً للجامعة، أو أن يعطى المؤلف هذه الحقوق في صورة نسخ يقوم المؤلف نفسه وبطريقته الخاصة ببيعها. كذلك فإن إيجاد فقرة في العقود التي ترمم مع الأساتذة غير البحرينيين تلزم عضو هيئة التدريس بأن يعتمد إلى البحث والتأليف خلال سريان عقده أثرياً، إذا الوسائل والأساليب كثيرة ولا يمكن أن يكتفي بالقاء اللوم على ضعف الإمكانيات والقدرات المادية لتحول دون وجود نشر علمي متخصص.

جامعة السلطان قابوس

يتضح من الجدول رقم (٣) سيطرة العلوم الاجتماعية على إصدارات

جامعة السلطان القابوس، فمن بين الإثنين والخمسين مطبوعاً التي قامت الجامعة بنشرها، وجد أن هناك ثلاثين كتاباً تخدم مجال العلوم الاجتماعية، أخذت نسبة ٥٧,٦٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة، والمتأمل لهذه الكتب الثلاثين يجدها لا تخدم العملية التعليمية بشكل كبير، وذلك لوجود ثمانية عشر كتاباً هي في واقع الأمر أدلة وكتب إحصائية وتقارير سنوية، وهذه مثلت أكثر من ثلث مجموع ما أصدرته الجامعة بشكل عام (٥٢)، إذ جاءت نسبتها ٣٤,٦٢٪ وهي نسبة عالية جداً قياساً لما قامت الجامعة بنشره فعلاً، ولا نستطيع أن نوصي بالإقلال منها لأن هذه النوعية من الكتب تخدم واقعاً يلزم الإعلام به وإظهاره بشكل مستمر، إلا أن الوضع يتطلب العناية بشكل مباشر بالنشر عدداً وكيفاً، والحرص على التوازن المطلوب الذي يخدمه الواقع الحالي. وحتى الكتب المتبقية بعد إسقاط الكتب الثمانية عشر من مجموع ما نشرته الجامعة في المجال نفسه (٣٠)، حيث يتبقى اثنا عشر كتاباً. تعد مرتفعة قياساً لما تم نشره بالمجالات الأخرى، التي تبلغ ضعف ما تم نشره في مجال الآداب مثلاً، حيث لم تنشر الجامعة فيه سوى ستة كتب جاءت نسبتها ١١,٥٤٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام (٥٢)، وبهذا العدد استحق مجال الآداب المركز الثاني، ولعل الملاحظ على هذه الكتب تخصصها وخدمتها لهذا المجال بشكل جيد، حيث لم يوجد بينها كتاب واحد مؤلف لكي يكون كتاباً دراسياً، بل جميعها كتب ذات صبغة علمية جيدة. وجميع هذه الكتب مطبوعة في غير مطابع الجامعة، سواء في مطابع داخل السلطنة أو في خارجها كمصر مثلاً.

أما المركز الثالث فكان من نصيب مجال الجغرافيا والتاريخ، بخمسة كتب جاءت نسبتها ٩,٦٢٪ لما تم نشره بهذه الجامعة (٥٢)، وهي كتب ذات صبغة علمية بحتة خدمت هذا المجال بشكل جيد يلي اهتمامات الجامعة

وأهدافها، وجاء بالمركز الرابع بحال الأعمال العامة بأربعة كتب مثلت نسبة ٧,٦٩٪ من مجموع ما نشرته الجامعة (٥٢). وثلاثة كتب خدمت بحال الفنون

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٤	٧,٦٩٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٣٠	٥٧,٦٩٪	١٨ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	١	١,٩٢٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	١	١,٩٢٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٢	٣,٨٥٪	
٧٠٠	الفنون	٣	٥,٧٧٪	
٨٠٠	الأدب	٦	١١,٥٤٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٥	٩,٥٢٪	
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

الجدول رقم (٣)

يوضح نشاط جامعة السلطان قابوس في مختلف المجالات الموضوعية

ومكنته من أن يأتي بالمركز الخامس، وجميع هذه الكتب هي ترجمة لمعرض الفنون التشكيلية الذي تنظمه عمادة شؤون الطلاب بشكل سنوي، وهذه

الكتب الثلاثة جاءت نسبتها حيال ماتم نشره بالجامعة (٥٢)، ٥,٧٧٪. أما المركز السادس فكان من نصيب مجال العلوم التطبيقية بكتابين فقط، جاءت نسبتها ٣,٨٥٪ حيال ماتم نشره بالجامعة بشكل عام، وجاء بالمركز السابع كل من مجالي اللغات والعلوم البحتة بكتاب لكل منهما، بلغت نسبتها ١,٩٢٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة.

ولم تنشر الجامعة في مجالي الفلسفة والديانات أي كتاب، ولم تسهم بهما بأي جهد، وإذا كان للجامعة مايررها حيال عدم نشرها في مجال الفلسفة لكونه لا يشكل اهتماماً للجامعة، فإن عدم نشرها في مجال الديانات يعد عملاً غير مثير من قبل الجامعة، وبخاصة إذا علمنا أن لدى الجامعة كلية خاصة هي الشريعة والقانون، وكان من المفترض أن يكون لها وجود أكبر ومشاركة فعالة في التأليف الأصيل الذي يخدم العملية التعليمية، أو المجتمع الذي مُنِح لها حيث ينتظر منها إسهاماً متعددًا في مختلف المجالات، ومن ضمنها دور الكلية هذه في خدمة المجتمع والتوجيه والإرشاد والدعوة، وبخاصة أن المجتمع الذي من حولها مجتمع ذو سمات إسلامية وتقبله لنتاج الجامعة في مجال الديانات سوف يكون كبيراً كما يُتوقع له.

ولعل الملاحظ على إسهام الجامعة بشكل عام وشامل في مختلف مجالات الموضوعات المعرفية أنه ليس بالعدد الكبير الذي نستطيع معه القول أن النشريلي احتياجات الجامعة الملحة في مختلف المجالات الموضوعية، إذ إن مجموع ماتم نشره قد بلغ فقط إثنين وخمسين كتاباً، فإذا حذفنا منها تلك المطبوعات غير العلمية والبالغة ثمانية عشر كتاباً نجد أن المتبقي هو أربعة وثلاثون كتاباً، وهو عدد متواضع جداً لا يتناسب مع إمكانات الجامعة الفنية والمادية ولا يتفق كذلك مع قدراتها العلمية المتمثلة في كلياتها، وما تحويه من أقسام متعددة وكفاءات علمية متميزة ينبغي أن يكون لها دور أكبر في عملية

النشر بالجامعة. كذلك يلاحظ على النشر بالجامعة أن توجهاته الموضوعية غير متوازنة نوعاً ما ؛ فهناك مجالات نشرت فيها ولا توجد بينها نسب متوازنة فيما بينها، وهناك مجالات أهملت مع أهميتها كمجال الديانات. وعلى هذا يكون النشر بالجامعة بعد تحليله موضوعياً بشكل عام يحتاج إلى وقفة تأمل ودراسة من قبل المسؤولين بالجامعة، للرفع من فعاليته وأدائه، ولعل الخطوة التي أقدمت عليها الجامعة المتمثلة بإنشائها لإدارة تهتم بالنشر العلمي تعد خطوة على الطريق الصحيح، والمعول على هذه الإدارة أن تقوم بالإعداد الجيد إدارياً وفنياً لعملها، بحيث تنعكس صورتها على النشر بالجامعة.

جامعة قطر

لم يكن الوضع بجامعة قطر حيال سيطرة مجال العلوم الاجتماعية بأفضل مما كان موجوداً بالجامعات الخليجية التي سبق الحديث عنها، حيث يعطينا الجدول رقم (٤) مؤشراً فاق النصف لما تم نشره بالجامعة بشكل عام، إذ نشرت الجامعة بمجال العلوم الاجتماعية ثمانية وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها ٥٨٪ من مجموع ما نشرته الجامعة بشكل عام والبالغ مائة مطبوع. وهذه النسبة مرتفعة جداً يقف وراء ارتفاعها تلك الكتب التي نشرتها الجامعة وظهرت في صورة أدلة وكتب احصائية وتعريفية عن الجامعة وكلياتها المختلفة وعماداتها المساندة، التي بلغ مجموعها أربعة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال ما تم نشره بالجامعة بشكل عام ٢٤٪، وحيال مجال العلوم الاجتماعية بشكل خاص نسبة ٤١,٣٧٪. لما تم نشره بهذا المجال والبالغ (٥٨) كتاباً.

وبفارق كبير جداً عن مجال العلوم الاجتماعية الذي جاء بالمركز الأول، جاء مجال الأعمال العامة ليكون بالمركز الثاني بستة عشر كتاباً بلغت نسبتها ١٦٪ من مجموع ما نشرته الجامعة بشكل عام (١٠٠)، وهذه الكتب السبعة

عشر جاء منها أربعة عشر كتاباً ضمن سلسلة (من ثم الفكر) التي تصدر بشكل سنوي، وتخدم نشاط الجامعة في مجال الثقافة ومواسمها المختلفة.

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملاحظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٦	%١٦	
١٠٠	الفلسفة	١	%١	
٢٠٠	الأديان	١	%١	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٥٨	%٥٨	٢٤ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٣	%٣	
٥٠٠	العلوم البحتة	١١	%١١	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٥	%٥	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	٣	%٣	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٢	%٢	
	المجموع	١٠٠	%١٠٠	

الجدول رقم (٤)

يوضح نشاط جامعة قطر في مختلف المجالات الموضوعية

وكان المركز الثالث من نصيب العلوم البحتة، الذي نشرت الجامعة فيه أحد عشر كتاباً، بلغت نسبتها حوالاً مائتين نشره بالجامعة بشكل عام ١١٪.

بعده جاء مجال العلوم التطبيقية ليكون بالمركز الرابع بخمسة كتب، بلغت نسبتها ٥٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة.

وتقاسم المركز الخامس كل من مجالي اللغات والآداب بثلاثة كتب لكل منهما، بلغت نسبة كل منهما ٣٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة (١٠٠)، ويلاحظ على هذه الكتب أنها ذات تركيز علمي جيد، ولم يكن من بينها أي كتاب دراسي، مما يعطي إنطباعاً واضحاً عن اهتمام الجامعة بالنشر الجاد الذي يخدم ويكمل مهماتها ويحقق أهدافها ويعكس احتياجاتها المتنامية.

جاء في المركز السادس مجال الجغرافيا والتاريخ بكتابين بلغت نسبتها ٢٪ من مجموع مانشرته الجامعة، أما المركز السابع فكان من نصيب كل من مجالي الفلسفة والديانات، بكتاب واحد لكل منهما، بلغت نسبة كل منهما ١٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٠٠)، ولعل مساهمة الجامعة في مجال الديانات يُعد بحق هزياً، وبخاصة إذا علمنا أن الجامعة لا تنقصها القدرات المادية والفنية والعلمية، يضاف إلى ذلك أن كلية الشريعة والقانون وكذلك مركز بحوث السنة والسيرة النبوية وراء ذلك المجال، ومع ذلك كانت المساهمة عبارة عن كتاب واحد فقط، وعلى هذا تتأكد الحاجة الملحة في النهوض بهذا المجال والعناية به بشكل أكبر. والنظرة العامة لمعطيات الجدول رقم (٤)، تعطينا مؤشراً سلبياً يفيد بعدم وجود توازن النشر بهذه الجامعة في مختلف الموضوعات، ولعل السبب الذي يقف وراء هذه الظاهرة هو كون النشر بالجامعة لا لا يُلغى لإشراق جهة مُعيّنة تهتم بأمره حتى الآن، حيث إن الكليات على اختلافها، وكذلك العمدات المساندة على تنوعها، والمراكز البحثية بتباينها تقوم بالنشر بشكل كامل من ألفه إلى يائه، حتى أمر توزيع الكتب تقوم به هذه الجهات بشكل تام. وهذه إحدى الإفرازات السلبية التي تحدث في غياب الجهة المشرفة على أمر النشر، التي يوكل إليها بالعادة أمر إيجاد

السياسات الموجهة لعدد ما ينبغي أن تنشره الجامعة بشكل سنوي، والموضوعات التي يجب توجيه النشر فيها بما يخدم الجامعة بشكل مباشر وواضح.

جامعة الكويت

سيطر مجال العلوم الاجتماعية على الاتجاهات الموضوعية لإصدارات جامعة الكويت، إذ تم رصد مائتين وأحد عشر مطبوعاً، جاءت نسبتها ٤٢,٢٩٪. خيال ماتم نشره بالجامعة من مطبوعات مختلفة بلغت أربعمائة وتسعة وتسعين كتاباً، (انظر الجدول رقم ٥) وإذا كان هذا الرقم وهذه النسبة تُعد مرتفعة جداً، أولاً تساير طبيعة الجامعة وتوجهاتها الموضوعية العلمية منها والأدبية، فإنه يتضح في الوقت نفسه عند استعراض هذه الكتب الصادرة بهذا المجال توزيعها على أقسام العلوم الاجتماعية؛ إحصاء، سياسة، اقتصاد، قانون، إدارة... إلخ بطريقة توضح مدى الجهد الذي تبذله هذه الجامعة في هذا المجال وخدمته. وبمعنى آخر فإن عدم تركيز الجامعة على جانب أو جانبين من جوانب العلوم الاجتماعية والنشرية يُعد حسنة تسجل لصالح النشر بالجامعة. وترتب على هذا إنجاز تلك النوعية من الكتب التي تدور في فلك الإعلام من أدلة وكتب إحصائية وتقارير، حيث لم يرصد سوى اثنين وعشرين كتاباً فقط، مثلت نسبة ١٠,٤٣٪. خيال ماتم إصداره في نفس المجال، وهي نسبة معقولة جداً، تنبئ عن جهد علمي جيد، وإدراك لأهمية الكتب ذات النفع المتخصص الذي يعول عليه الكثير في رفع مستوى التعليم وتنمية المعرفة الدقيقة التي تُعد من أهداف الجامعة وسياستها المعلنة.

وجاء بالمرتبة الثانية مجال الجغرافيا والتاريخ ليخدم الاتجاه الموضوعي لمطبوعات هذه الجامعة، حيث تم النشر بهذا المجال بعدد بلغ مائة وثمانية كتب، بلغت نسبتها خيال ماتم نشره بالجامعة بشكل عام ٢١,٦٤٪، ويقف وراء

هذا المجال قسم الجغرافيا بالجامعة عبر السلسلة التي يصدرها بعنوان (سلسلة رسائل جغرافية)، التي تصدر عن الجمعية الجغرافية الكويتية، وتعد هذه الجمعية

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٩	%١,٨٠	
١٠٠	الفلسفة	١٣	%٢,٦١	
٢٠٠	الأديان	١٧	%٣,٤٠	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢١١	%٤٢,٢٩	
٤٠٠	اللغات	٢١	%٤,٢١	
٥٠٠	العلوم البحتة	٤٨	%٩,٦٢	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٥٦	%١١,٢٢	
٧٠٠	الفنون	١	%٠٠,٢٠	
٨٠٠	الأدب	١٥	%٣,٠١	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	١٠٨	%٢١,٦٤	
	المجموع	٤٩٩	%١٠٠	

الجدول رقم (٥)

يوضح نشاط جامعة الكويت في مختلف المجالات الموضوعية

من الجهات النشطة بالجامعة ذات النشر السنوي المتنامي، حيث تصدر كتباً تعالج فيها الكثير من المشكلات الاجتماعية ذات الصبغة الجغرافية سواء على

مستوى الدولة ذاتها أو على المستوى الخليجي ؛ كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها، أو على مستوى أوسع من النطاق الخليجي إلى النطاق العربي كالمساهمة في حل بعض المشكلات الجغرافية التي تواجه مصر مثلاً.

وكان المركز الثالث والرابع من نصيب كل من مجالي العلوم التطبيقية والعلوم البحتة، حيث نشرت الجامعة في مجال العلوم التطبيقية ستة وخمسين كتاباً، وصلت نسبتها إلى ١١,٢٢٪ لما تم نشره بالجامعة بشكل عام (٤٩٩)، أما مجال العلوم البحتة فكان نصيبه مما تم نشره بالجامعة ثمانية وأربعين كتاباً سجلت نسبتها ٩,٦٢٪، ولعل تمتع هذين المجالين بالمركزين الثالث والرابع فيه من الأمور الإيجابية الشيء الكثير، إذ يُعد مكانها المتقدم أمراً تحمده عليه الجامعة لبروزها فيه، وبخاصة في حالة لو ضم ما تم نشره بكلا المجالين على أن يفهم أنهما يعبران عن مجال العلوم والتقنية. فنجد أن محصلة هذا الدمج هو مائة وأربعة كتب تمثل نسبة ٢٠,٨٤٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، أي خمس ما نشرته الجامعة بشكل عام، وهي نسبة طيبة توحى بنشاط مميز لهذه الجامعة بهذين المجالين الحيويين.

وأسهمت الجامعة بواحد وعشرين كتاباً في مجال اللغات، وبهذا العدد استطاع هذا المجال ان يحتل المركز الخامس. وجاءت نسبتها حيال ما تم نشره بالجامعة بشكل عام ٤,٢١٪. ونجد أن هذه الإصدارات ذات طابع علمي دقيق. وتنوع جيد وتناول لغوي متعدد، إذ نجد الكتب المعجمية، والكتب التي تتناول اللهجات ودراساتها، والكتب ذات الصبغة النحوية، وكتب المقارنة أو النقد للمعاجم اللغوية المتداولة بين الباحثين، وجميعها ذات صبغة لغوية وخدمة تخصصية دقيقة.

وإذا كان قد سُجل في السطور الماضية بعض النقاط الإيجابية لصالح النشر بهذه الجامعة، التي تدور حول تقدم مجالي البحتة والتطبيقية، وأخذهما لمراكز متقدمة، فإنه في الوقت نفسه نسجل الملاحظة السلبية المتمثلة في تدهور مجال الديانات إلى المركز السادس بمشاركة ضعيفة تمثلت في سبعة عشر كتاباً فقط، مثلت نسبة ٣,٤٠٪ من مجموع إصدارات الجامعة بشكل عام (٤٩٩)، وهي بالفعل مشاركة ضعيفة ما كان لهذه الجامعة العريقة أن توجد بها هذه الملاحظة، يضاف إلى ذلك أن هذا التقصير يُنبئ عن تقاعس دور كلية الشريعة والقانون بالجامعة، وبخاصة أن مجال الديانات مجال خصب وغني بالبحث سواء الأصيل منه أو المحقق... إلخ.

أما المجال السابع فكان من نصيب مجال الآداب الذي تمت خدمته بخمسة عشر كتاباً فقط، مثلت نسبتها ٣,٠١٪، وهذه نسبة ضعيفة أيضاً، ينبغي الاهتمام بها من قبل جهة النشر بالجامعة، وبخاصة أن لهذا المجال من يدعمه بالجامعة، حيث نجده مدعوماً من قبل كلية الآداب ذات الأقسام المتعددة. وجاء مجال الفلسفة بالمركز الثامن، الذي كان نصيبه متوقفاً على ثلاثة عشر كتاباً مثلت نسبة ٢,٦١٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة. تلا ذلك مجال الأعمال العامة، الذي كان في المركز التاسع بتسعة كتب مثلت نسبة ١,٨٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة (٤٩٩)، جاءت أغلب كتبه في مجال عمل البليوجرافيات والأعمال الصحفية. هذا وكان في ذيل القائمة مجال الفنون الذي لم يصدر فيه سوى كتاب واحد فقط كانت نسبته ٠,٢٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة.

وبنظرة شاملة للاتجاهات الموضوعية بجامعة الكويت، نخرج بانطباع يدور حول واقع النشر بالجامعة، الذي يتضح معه غياب الخطط الموضوعية الموجهة للنشر بها، مما نتج عنه ضعف إنتاج الجامعة في بعض المجالات التي

ينبغي أن يكون إسهامها في أكبر مما هو كائن كمجال الديانات والآداب، وهذا لم يمنع أن تكون هناك نقاطٌ إيجابية للاتجاهات الموضوعية بالجامعة، تمثلت في ذلك النشاط المميز في مجالي العلوم البحتة والتطبيقية، وذلك التنوع المعرفي الشامل في مجال العلوم الاجتماعية، إلا أنه مع ذلك لاتعفى الجامعة من التأكيد على ضرورة وجود الخطط المدروسة بعناية، وبخاصة أن النشر بالجامعة يقع تحت مسؤولية جهة مشرفة عليه، وهي إدارة المطبوعات التي كان من الأولى أن تحرص على أن تُوجد مثل هذه الخطط المدروسة بدقة وحرص تامين، ليكون للنشر بالجامعة توجهاته الموضوعية المتميزة والمتوازنة.

الجامعة الإسلامية

تجدر الإشارة هنا إلى أن التغطية الموضوعية الشاملة لإصدارات الجامعات السعودية السبع مُحددة بسبع سنين فقط ؛ تبدأ من بداية عام ١٤٠٦ هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢ هـ، حيث إن التغطية الموضوعية لإصدارات الجامعات السعودية قبل عام ١٤٠٦ هـ قد سبقت تغطيتها في دراسة سابقة للباحث^(١)

هذا ونجد أن اهتمام النشر بالجامعة الإسلامية منصباً في ثلاثة مجالات موضوعية فقط، حيث تركز النشر في مجال الديانات بواحد وأربعين كتاباً، بلغت نسبتها ٦٣,٠٨٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة والبالغة خمسة وستين كتاباً، نشرتها الجامعة في الفترة من ١٤٠٦ هـ إلى ١٤١٢ هـ، (انظر الجدول رقم ٦)، ونجد أن من بين هذه المطبوعات الدينية ثمانية وعشرين كتاباً وكُتُباً جميعها كتب دعوة من إصدار مركز شؤون الدعوة بالجامعة، وهذه الكتب مثلت نسبة ٦٨,٢٩٪ من مجموع ما صدر بالمجال نفسه (الديانات)، وهي نسبة مرتفعة

(١) جميع التواريخ والإحالات الواردة في هذا الجانب من البحث (تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل عام) مأخوذة من: فهد بن محمد الدرغان، النشر في الجامعات السعودية : دراسة ميدانية. (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٨ هـ)، الفصل الرابع .

لكنها تخدم في الوقت نفسه أحد ركائز وجود الجامعة المهمة، وأهدافها التأسيسية. ولعل الملاحظ هنا أنه بعد استبعاد هذه الكتب الدعوية البالغة ثمانية وعشرين كتاباً من مجموع ما أُصدر بالمجال (٤١)، يتبقى ثلاثة عشر كتاباً فقط، يمكن أن يطلق عليها أنها كتب علمية ذات صبغة تخصصية وتأليف أصيل، ومن هنا يتضح ضعف الجهد وقلة العناية من قبل الجامعة بهذا المجال والعناية به، فكما أن الكتب الدعوية تخدم نوعية معينة من المستفيدين، إلا أن هناك نقصاً وإهمالاً بخدمة الشريحة التي لا تقل أهمية عن الشرائح التي يمكن أن تخدمها الجامعة، وأقصد بها شريحة الباحثين ذوي البحث الجاد الهادف. وهنا تبرز أهمية التساؤل عن مصير تلك الرسائل التي نُوقشت بهذه الجامعة وأُجيزت. لماذا لم تُنشر حتى الآن؟ إذ إن العناية بها والحرص على نشرها فيه خدمة فاعلة لتوجهات الجامعة وأهدافها المعلنة. وخدمة لمختلف الباحثين الساعين وراء البحث والتقصي لخدمة بحوثهم، أو حتى خدمة المجتمع الذي قد يكون من حولها منتظراً لجهود الجامعة في حل مشاكلها، كذلك فإن إقدام الجامعة الإسلامية على نشر البحوث الطلابية ذات التميز نهجاً وموضوعاً وأصالة فيه خير كثير ونفع عظيم للجامعة.

ولعل الملاحظ هنا انخفاض النشر في مجال الديانات في هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) عما تم الوقوف عليه في دراسة سابقة للباحث، حيث نشرت الجامعة خمسة وخمسين كتاباً في الفترة السابقة الممتدة من ١٣٨٨هـ - ١٤٠٥هـ إلا أنه مع انخفاض إصدارات الجامعة في هذا المجال في هذه الفترة. إلا أن الفارق الزمني يحسب لإصدارات هذه الفترة، يضاف إلى ذلك أن هذا المجال مازال محتفظاً بالصدارة في كلا الفترتين.

أما المجال الثاني الذي نشرت فيه الجامعة الإسلامية فكان من نصيب مجال العلوم الاجتماعية، حيث نشرت الجامعة كتباً بلغت اثنين وعشرين

كتاباً، مثَّلت نسبة ٣٣,٨٥٪ من مجموع منشورته الجامعة خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) والبالغة خمسة وستين كتاباً. والمتفحص في هذه الكتب الصادرة بهذا المجال، يلاحظ هيمنة الكتب الدراسية على إصدارات هذا المجال، حيث التهمت ما نسبته ٥٠٪ من إصدارات المجال ذاته، حيث نجدها قد أصدرت أحد عشر كتاباً دراسياً. كذلك نلاحظ وجود سبعة

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملاحظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٢	٣,٠٧٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	٤١	٦٣,٠٨٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢٢	٣٣,٨٥٪	١١ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	×	×	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	×	×	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الأدب	×	×	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	٦٥	١٠٠٪	

الجدول رقم (٦)

يوضح نشاط الجامعة الإسلامية في مختلف المجالات الموضوعية

كتب لا يمكن أن يطلق عليها أنها كتب علمية ؛ حيث إنها عبارة عن أدلة وتقارير وكتب إحصائية، أصدرتها الجامعة ووحداتها التعليمية وعماداتها المساندة، وهذه الكتب السبعة جاءت نسبتها ٣١,٨١٪ من مجموع ما أصدرته الجامعة في هذا المجال، ويتبقى خمسة كتب فقط تدور في فلك الكتب العلمية ذات التأليف الأصيل، وجاءت نسبتها ١٨,١٩٪ حيال ماتم نشره بهذا المجال، وهي نسبة ضعيفة نوعاً ما، لكنها تعد أفضل بكثير مما تم إصداره خلال الفترة السابقة لهذه الفترة الزمنية الحالية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، وأقصد بها الفترة الزمنية التي سبقت دراستها من قبل الباحث في دراسة سابقة، حيث نجد أن ماتم نشره بهذا المجال بلغ ثلاثة كتب فقط مع أن الفترة الزمنية السابقة تتميز بطولها الذي وصل إلى ثمان عشرة سنة (١٣٨٨هـ - ١٤٠٥هـ)، بينما نجد أنه في خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) الممتدة لسبع سنين فقط قد نشرت الجامعة خمسة كتب علمية تخدم مجال العلوم الاجتماعية، يضل هذا التقدم مازال دون المستوى المؤمل والمطلوب.

وجاء المركز الثالث والأخير من نصيب الأعمال العامة ؛ حيث نشرت الجامعة فقط كتابين هما من إصدار عمادة شؤون المكتبات بالجامعة، جاءت نسبتها ٣,٠٧٪. وتعد هذه الكتب من الكتب التخصصية الجيدة. ولكن الملاحظ هو انخفاض ما نشرته الجامعة بهذا المجال في هذه الفترة عما نشرته الجامعة في الفترة السابقة التي سبق تغطيتها، إذ يتضح أن الفارق بلغ أربعة كتب ؛ حيث نشرت الجامعة في الفترة السابقة ستة كتب، بينما نجد أن الجامعة قد نشرت في هذه الفترة كتابين فقط. وإذا علمنا أن مثل هذه النوعية من الكتب تتطلب جهداً وتستهلك الوقت الكثير في إعدادها نجد أن المبرر كافٍ لضعف الإنتاج لهذه الجامعة في هذه المجال أثناء هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ).

وبالنظر للجدول رقم (٦)، ومقارنته بالجدول رقم (٨)، الذي ورد في دراسة سابقة للباحث، يتضح أن هناك بعض الملامح المتوافقة ؛ كهيمنة مجال الديانات على جل إصدارات الجامعة البالغة في خلال الفترتين خمسة وستين كتاباً، وفي الوقت نفسه نجد أن هناك تبادلاً للمراكز بين مجالي العلوم الاجتماعية والأعمال العامة ؛ إذ نجد تقدم مجال العلوم الاجتماعية في هذه الفترة (١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ) ليأخذ المركز الثاني، وتقهقر مجال الأعمال العامة إلى المركز الثالث، الذي كان في الدراسة السابقة حائزاً على المركز الثاني. أما بقية المجالات الموضوعية فلم تصدر الجامعة أي كتاب يخدم أيّاً منها، وإذا كان لدى الجامعة المبرر الكافي لعدم نشرها في مجالات كالفلسفة، والعلوم البحتة والتطبيقية، والفنون، إلا أن المعتقد أن تقصير الجامعة وإحجامها عن النشر في مجالات تخدم توجهاتها أو توجهات بعض وحداتها التعليمية ؛ ككلية اللغة العربية التي لم يُنشر في مجال اهتمامها وهو مجال اللغات والآداب أي كتاب، مما يثير الملاحظة النقد في الوقت نفسه، كذلك عدم إقدامها على النشر في مجال التاريخ والجغرافيا مع وجود قسمين يخدمان هذا المجال في كلية التربية، يُعد ملاحظة جديرة بالعناية من قبل الجامعة والاهتمام بها، إذ إن في إغفالها وعدم دراستها ومحاولة حلّها بأسرع وقت فيه إهمال من قبل الجامعة وقد يدل على عدم حرصها على التوازن المطلوب الذي ينبغي أن يكون متجلياً في إصداراتها، وحث هذه الكلية (كلية اللغة العربية) ونحوها على شحذ الهمم في نشر الرسائل التي نُوقشت بها، ونشر بحوث الطلاب المميزة التي تكون شرطاً للتخرج، حيث في نشر الجيد منها خدمة لهذا المجال.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إن المتأمل للجدول رقم (٧)، يلاحظ وبوضوح تفوق مجال الديانات على باقي المجالات الموضوعية التي نشرت فيها جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، بما يعادل الضعف تقريباً عن المجال الثاني مثلاً وهو مجال العلوم الاجتماعية، حيث نجد أن الجامعة نشرت في مجال الديانات ستة وتسعين كتاباً، كانت نسبتها ٤٨،٤٢٪، وهي نسبة قريبة جداً للنسبة الواردة في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أنها تمثل في تلك الدراسة نسبة ٤٣،٥٤٪ من مجموع ما تم إصداره في تلك الدراسة بالنسبة لهذه الجامعة والبالغة مائة وخمسين كتاباً، وهذا الوضع يعطي انطباعاً عن مدى اهتمام الجامعة بالنشر بهذا المجال الذي يُعد من صلب توجهاتها واهتماماتها الآنية والمستقبلية، إذ ترجم هذا التوجه قبل أن يكون في شكل إصدارات دينية، إلى كليات مختلفة سواء في المقر الرئيسي أو في الفروع المنتشرة في معظم مناطق البلاد، حيث تتفوق الكليات ذات التوجه الديني على باقي الكليات سواء في العدد أو الحجم أو حتى في قبول الطلاب وحجم الهيئة التعليمية فيها، الذين يُعدون مساعدين في النهوض بالنشر تأليفاً وتحقيقاً وترجمةً.

وكما ذكرت سابقاً أن المركز الثاني كان من نصيب العلوم الاجتماعية، حيث استحق هذا المرتبة المتقدمة بدعم ما تم إصداره بهذا المجال من قبل الجامعة الذي تمثل في ثلاثة وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها لما تم نشره في هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، ٢٣،٤٥٪. والمتأمل لعناوين هذه الكتب يجد أن من بينها ما قد ذهب إلى تلك النوعية من الكتب ذات الصبغة الإعلامية كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية، حيث تم رصد ثمانية عشر مطبوعاً مثلت نسبة ٣٣،٩٦٪ لما تم نشره بهذا المجال (٥٣). كذلك نجد أن الكتب الدراسية قد أخذت حيزاً من هذا المجال، حيث أصدرت الجامعة سبعة عشر كتاباً دراسياً، مثلت نسبة ٣٢،٠٧٪ من مجموع ما تم نشره في هذا المجال. ولو تم استبعاد هذه الكتب الإعلامية والدراسية البالغ مجملها خمسة وثلاثين كتاباً، فإن المتبقي الذي يبلغ ثمانية عشر كتاباً يعكس نشاط الجامعة الفعلي، الذي

يوصف بالتخصص والموضوعية، والذي يدور في فلك التأليف الأصيل الذي يحسب للجامعة جهداً ونشراً، وكون مجال العلوم الاجتماعية قد جاء بالمرتبة الثانية قد غير من وضعه السابق الذي ورد في دراسة للباحث، الذي جاء في تلك الدراسة بالمرتبة الخامسة، بأحد عشر كتاباً، مثلت نسبة ٧,٤٨٪ من مجموع ما تم نشره في تلك الفترة السابقة والمحددة من ١٣٧٦هـ — ١٤٠٥هـ وهو تقدم يحسب لصالح النشر بهذه الجامعة، ويُعد من النقط الإيجابية التي توضح ما قامت به الجامعة من دعم لهذا المجال، خلال فترة زمنية وجيزة لا تتعدى السبع سنين.

وجاء بالمرتبة الثالثة مجال الآداب وذلك حينما نشرت الجامعة ثمانية وثلاثين كتاباً، بلغت نسبتها ١٦,٨٢٪ من مجموع ما تم نشره بهذه الفترة الزمنية، حيث تُعد هذه النسبة جيدة، مع أن هذا المجال قد تقهقر إلى المركز الثالث من المرتبة الثانية التي كان يتمتع بها في دراسة سابقة للباحث، حيث سجل الباحث في تلك الدراسة ثلاثة وثلاثين كتاباً جاءت نسبتها ٢٢,٤٥٪ من مجموع ما تم نشره في تلك الفترة والبالغة مائة وخمسين كتاباً. وبغض النظر عن النسبة التي يتضح أن بينها فارقاً كبيراً نظراً لعدد الكتب القليل في تلك الفترة، وارتفاعها في هذه الفترة، إلا إنه إذا نظر إليها من حيث العدد فإن الملاحظ أن هناك تطوراً جيداً وارتفاعاً طيباً جاء بمعدل خمسة كتب، وهذا الفارق الذي سجل بين العددين ٣٣ و ٣٨ الذي تم رصده في كلتا الدراستين مما يدل على مدى عناية الجامعة بهذا المجال الذي يُعد أيضاً أحد اهتماماتها المميزة الواردة في أساسيات وجودها وقيامها.

أما المركز الرابع فكان من نصيب الأعمال العامة وذلك عندما قامت الجامعة بإصدار خمسة عشر كتاباً تقف ورائها عمادة شؤون المكتبات. وهي على هذا كتب تخدم عمل المكتبات في غالبيتها، وهذه الكتب الخمسة عشر

نجدها مثلت نسبة ٦,٦٤٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) البالغة (٢٢٦). وهذه النسبة تقل بمعدل الضعف

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٥	٦,٦٤٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	٩٦	٤٢,٤٨٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٥٣	٢٣,٤٥٪	١٧ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٦	٢,٦٥٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	×	×	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٦	٢,٦٥٪	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	٣٨	١٦,٨٢٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	١٢	٥,٣١	
	المجموع	٢٢٦	١٠٠٪	

الجدول رقم (٧)

يوضح نشاط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مختلف المجالات الموضوعية

تقريباً عن تلك النسبة الواردة في دراسة سابقة للباحث، حيث إنه تم رصد تسعة عشر كتاباً، مثلت نسبة ١٢,٩٣٪ من مجموع ما تم نشره خلال الفترة

السابقة لهذه الفترة، ولهذا الاختلاف ما يُبرره لكونه اختلافاً ناتجاً عن كم ما نُشرَ في كلتا الفترتين الذي قُدِّرَ ستة وسبعين كتاباً هو ناتج الفرق بين ١٥٠ و ٢٢٦ الذي نُشرَ في كلتا الفترتين.

وجاء مجال الجغرافيا والتاريخ بإصداراته الإثنى عشر كتابياً، التي مثلت نسبة ٥,٣١٪ من مجموع ما تم نشره في هذه الفترة البالغ (٢٢٦)، ليكون بالمركز الخامس، متأخراً عن المركز السابق بدرجة واحدة، حيث جاء في دراسة سابقة للباحث بالمرتبة الرابعة، والحقيقة أنه عند مقارنة ما حصل عليه من نسبة حيال هذه الفترة التي بلغت نسبة ٥,٣١٪ لمجموع ماتم إصداره في هذه الفترة الزمنية المقدرة بسبع سنين، فإنه يلاحظ انخفاضها عن النسبة المسجلة لهذا المجال في الدراسة السابقة للباحث والبالغة ١١,٥٦٪، وبهذا يتضح مدى تراجع الاهتمام بالنشر بهذا المجال، الذي لم يلق العناية الكافية به خلال هذه الفترة.

وتقاسم مجالاً اللغات والعلوم التطبيقية المركز السادس بستة كتب لكل منهما، مثلت نسبة ٢,٦٥٪ لمجموع ماتم نشره بالجامعة البالغة (٢٢٦)، ولعل الملاحظ على مجال اللغات الذي لقي عناية في هذه الفترة أنه كان مهملاً بالكامل في الدراسة السابقة حيث لم يُسجل الباحث أي نشاط للجامعة في هذا المجال، مما يُعد أحد التطورات الحميدة التي تحسب لصالح النشر بالجامعة. كما أن الارتفاع الواضح لنشاط الجامعة في مجال العلوم التطبيقية عما كان موجوداً في الفترة السابقة الذي لم يسجل فيه سوى إنتاج كتاب واحد بينما في هذه الفترة (١٤٠٦ هـ - ١٤١٢ هـ) تم رصد ستة كتب، أي بخمسة أضعاف عما كان عليه الوضع سابقاً، مع أن الجامعة لا تهتم بهذا المجال ولا يدخل في نطاق اهتمامها، إلا أن المتفحص لهذه الكتب يجد أن الذي يقف وراءها عمادة البحث العلمي وكلية العلوم الاجتماعية وذلك بنشرهما لكتب تدور حول خطر المخدرات ومضارها.

ومع أنه في الفترة السابقة (١٣٧٦هـ - ١٤٠٥هـ) تم الوقوف على نشاط نشري للجامعة في مجالي الفلسفة والفنون، إلا أنه في هذه الفترة الحالية لم يُسجل أي نشاط للجامعة في هذين المجالين، وإذا كان للجامعة الأسباب المقتنة لعزوفها عن نشاطها في مجال الفنون، ولعل أهم هذه المبررات يتمثل في عدم توافق هذا المجال مع اهتمام الجامعة وسياساتها، إلا أنه ليس لهذه الجامعة ما يكفي من تبرير لعزوفها عن النشر في قطاع علم النفس الذي هو أحد قطاعات مجال الفلسفة، حيث يُعد قطاع علم النفس أحد أقسام كلية العلوم الاجتماعية، مما يعني تقصير عن الدور المطلوب، وعليه ينبغي دراسة الأسباب الكامنة وراء عزوف الجامعة في النشر بهذا المجال الخصب.

جامعة أم القرى

تصدر مجال العلوم الاجتماعية الاتجاهات الموضوعية للنشر بجامعة أم القرى، إذ يوضح الجدول رقم (٨) أن هناك سبعة وسبعين إصداراً وتخدم هذا المجال مثلت نسبة ٤٩,٦٨٪ من مجموع ما تم إصداره بهذه الجامعة البالغة مائة وخمسة وخمسين مطبوعاً، ويلاحظ على هذه المطبوعات وجود عشرين كتاباً مثلت نسبة ٢٥,٩٧٪ حيال ماصدر بهذا المجال، وهذه الكتب عبارة عن أدلة وإحصائيات وتقارير. وعلى هذا يكون هذا المجال قد أخذ مكان الديانات الذي كان بالمرکز الأول في دراسة سابقة للباحث، بينما كان مجال العلوم الاجتماعية في الدراسة السابقة نفسها بالمرکز الثالث، والتي كانت نسبته قد بلغت في الدراسة نفسها ٢١,٣٦٪ من مجموع ما تم إصداره خلال تلك الفترة وبالغة مائة وثلاثة كتب، وعلى هذا يتضح مدى التقدم الذي حصل لهذا المجال الموضوعي وذلك عند المقارنة بين النسبتين التي كانت لصالح هذا المجال في هذه الفترة بما يُعادل الضعف.

هذا وقد بلغت إصدارات المجال الثاني الذي هو الديانات بجامعة أم القرى تسعة وثلاثين كتاباً، اخذت نسبة ١٦,٢٥٪ من مجموع ماتم إصداره بهذه الجامعة بهذه الفترة الزمنية، البالغة مائة وخمسة وخمسين كتاباً. ومع أن هذا المجال قد أتى بالمركز الثاني في هذه الفترة إلا أن مجموع إصداراته فاقت عدد مجموع ماتم رصده خلال الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي بلغت واحداً

للتصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٩	٥,٨٠٪	
١٠٠	الفلسفة	٤	٢,٥٨٪	
٢٠٠	الأديان	٣٩	٢٥,١٦٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٧٧	٤٩,٦٨٪	٢٠ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٨	٥,١٦٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٤	٢,٥٨٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٢	١,٢٩٪	
٧٠٠	الفنون	١	٠,٦٥٪	
٨٠٠	الأدب	١	٠,٦٥٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	١٠	٦,٤٥٪	
	المجموع	١٥٥	١٠٠٪	

الجدول رقم (٨)

يوضح نشاط جامعة أم القرى في مختلف المجالات الموضوعية

وثلاثين كتاباً، بفارق وصل إلى ثمانية كتب، سُجلت لصالح هذا المجال في هذه الفترة، يضاف إلى ذلك أن الفارق الزمني يُحسب لصالح هذه الفترة، حيث وصل الفارق فيه إلى خمس سنين، ومعه يتضح مدى التطور الذي أصاب هذا المجال من الجامعة.

أما المجال الثالث والرابع والخامس فكان من نصيب كل من الجغرافيا والتاريخ، والأعمال العامة، واللغات بفارق كتاب واحد فقط لكل منها؛ حيث تم رصد عشرة كتب لمجال الجغرافيا والتاريخ، جاءت نسبتها ٦,٤٥٪، لما تم نشره خلال هذه الفترة البالغة (١٥٥) كتاباً، بينما تم الوقوف على تسعة كتب لمجال الأعمال العامة، جاءت نسبتها ٥,٨٠٪، لما تم نشره خلال هذه الفترة، ويغلب على إصدارات الجامعة في مجال الأعمال العامة الكتب التخصصية التي تخدم عمل المكتبات، حيث نجد أن عمل الفهارس المتخصصة لمختلف مجالات المخطوطات والمصورات الموضوعية، الذي يتولى إصدارها معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي. أما مجال اللغات فكانت مساهمة الجامعة فيه مُقتصرة على ثمانية كتب، يقف وراء أغلب إصداراته معهد اللغة العربية التابع للجامعة، وتشرف عليه كلية اللغة العربية، وبلغت نسبة هذه الكتب ٥,١٦٪، ويلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً بين ماتم إصداره في هذه المجالات (الجغرافيا والتاريخ، والأعمال العامة، واللغات)، خلال المرحلة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي وردت في دراسة سابقة للباحث، حيث وصل الفارق في مجال الجغرافيا والتاريخ إلى خمسة كتب فقط لصالح هذا المجال في هذه الفترة، أما مجالا الأعمال العامة واللغات فقد سجل تقهقراً خلال هذه الفترة، ففي مجال الأعمال العامة سجل هذا التقهقر فارقاً وصل إلى الضعف تقريباً يُحسب لصالح هذا المجال في الفترة السابقة، حيث إن المجال نفسه قد خُدم بتسعة عشر كتاباً: كذلك فإن مجال اللغات سجل تراجعاً واضحاً خلال

هذه الفترة الحالية بلغ عشرة كتب، حيث نُشر خلال الفترة الزمنية السابقة ثمانية عشر كتاباً بالمجال نفسه، ولعل مرد هذا التراجع في هذين المجالين يرجع إلى كون هذه الكتب التخصصية تحتاج إلى جهد كبير، خاصةً في مجال الأعمال العامة التي تغلب عليها الطبيعة الفهرسية ذات الجهد المُتخصص، يضاف إلى ذلك قصر عمر هذه الفترة البالغة سبع سنين فقط (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ).

وجاء بمجال الفلسفة والعلوم البحتة في المركز السادس، بأربعة كتب لكل منهما، مثلت نسبة ٢,٥٨٪ لما تم نشره خلال هذه الفترة، ولعل الملاحظ أن النشر في مجال الفلسفة خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ) يماثل تماماً فيما نشره خلال الفترة السابقة لهذه الفترة، إلا أن النسبة قد اختلفت عن الواردة في الدراسة السابقة نفسها لهذا المجال التي وصلت إلى ٣,٨٨٪ من مجموع ما تم نشره خلال الفترة السابقة البالغة (١٥٥) كتاباً، بينما بلغت هذه النسبة في هذه الفترة ٢,٥٨٪. وهذا الاختلاف ناتج عن كم ما تم نشره خلال الفترتين. أما مجال العلوم البحتة فإن الجامعة لم يكن لها نشاط في الفترة السابقة لهذه الفترة، ولهذا فإن وجود مثل هذا النشاط خلال هذه الفترة يُعد إحدى الملاحظات الإيجابية المسجلة لصالح النشر بالجامعة.

أما مجال العلوم التطبيقية فكان حظه المركز السابع بكتابين هما إجمالي إسهام الجامعة بها. جاءت نسبتهما ١,٢٩٪ من مجموع ما نشرته الجامعة بشكل عام. وتُعد هذه المساهمة ضعيفة ولا تُحقق للجامعة بعض أهدافها التي ترجمتها إلى واقع ملموس تمثل في كلية العلوم التطبيقية والهندسة، مما يوحي بأن هناك تقصيراً تتحمل تبعاته هذه الكلية.

وتقاسم المركز الثامن كل من مجالي الفنون والآداب بكتاب لكل منهما، جاءت نسبته ٠,٦٥٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة، ولم يختلف

نشاط الجامعة في مجال الفنون في كُلِّ من الفترتين السابقة واللاحقة لعام ١٤٠٦هـ، إذ كانت المشاركة هي نفسها، كتاب واحد فقط لهذا المجال. أما في مجال الآداب فإننا نجد هناك انخفاضاً واضحاً، بلغ كتابين يُحسب لصالح المجال في الفترة السابقة التي بلغ فيها النشر بهذا المجال ثلاثة كتب، وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا التراجع ليس له ما يُبرره لكون الجامعة مهتمة به وتدعمه كلية اللغة العربية وآدابها بما تحويه من أقسام متخصصة، وكوادر علمية جيدة ومؤهلة للقيام بنشاط أدبي جيد.

وقد سجل هذا الاستعراض السابق بعض النقاط السلبية؛ لعل أهمها عدم توازن النشر بالاتجاهات الموضوعية، إذ كانت هناك مواطن ضعيف. كان أهمها قلة ما نُشر في مجالي العلوم البحتة والتطبيقية ومجال الآداب. وعلى هذا ينبغي على الجامعة أن تعتني بهذه المجالات الموضوعية، ودعمها بالوسائل المناسبة والتركيز على أولوية نشرها.

جامعة الملك سعود

بلغ إجمالي مطبوعات جامعة الملك سعود التي نُشرت خلال هذه الفترة أربعمائة وواحداً وثمانين كتاباً، نجدها موزعة على المجالات الموضوعية العشرة، فلم يخلو مجال من وجود جهد نشري للجامعة، تمثل في مطبوعات تم إصدارها. ونجد أن الغلبة لهذه المجالات العشرة كانت للمجال المتعلق بالعلوم الاجتماعية، وهذا ما يتضح جلياً من الجدول رقم (٩)، حيث كان للجامعة نشاط مُميز فيه تمثل في إصدارها لمائتين وخمسة وأربعين كتاباً، مثلت للمجموع العام الذي أصدرته الجامعة نسبة ٥٠,٩٤٪، وهذا يعني أن نصف إصدارات الجامعة ذهب لهذا المجال، وتحليل هذا المجال الموضوعي والكتب التي صدرت فيه، لمعرفة أسباب تضخمه وكثرة ما صدر فيه من مطبوعات، نجد

أن هناك كتباً بلغت ثلاثة وستين كتاباً هي في الواقع عبارة عن أدلة وتقارير وإحصائيات، جاءت نسبتها للمجال نفسه ٢٥,٧١٪؛ أي ربع إصدارات هذا المجال ذهب لمثل هذه النوعية من الكتب، بينما نجد أن المتبقي ذهب جُلّه لكلية العلوم الإدارية ومركزها البحثي، وكلية التربية ومركزها البحثي أيضاً، ومع أن هذا العدد الكبير الذي ذهب إلى هذا المجال وتقاسمت جُلّه هاتان الكليتان ومركزاهما البحثيان، واعتبار هذا نشاطاً مُميزاً تُحمد عليه هاتان الكليتان ومركزاهما البحثيان، إلا أن ذهاب هذا العدد الكبير لهذا المجال يُعد نقطة يجب العناية بها من قبل الجامعة ليس بتحجيم دور هاتين الكليتين، ولكن باستشارة همم باقي الكليات ومراكزها البحثية للمشاركة النشطة والفعالة في النشر المتخصص العلمي والدقيق. خاصة وأن نسبة ٥٠,٩٤٪ نجدها تفوق ما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث بما يقارب الضعفين، حيث نجد أن تلك الدراسة تخصص للعلوم الاجتماعية أربعة وأربعين كتاباً من مجمل ما تم إصداره في تلك الفترة البالغة (٢٨٨)، وجاءت نسبتها ١٥,٢٨٪. فالفارق إذاً كبير. وهذا يُعد أحد النقاط الإيجابية للنشر بهذه الجامعة، وقد يُرجع البعض سبب ارتفاع مساهمة الجامعة في هذا المجال كونه مجالاً يسهل الكتابة فيه، وبالتالي لن تجد جهة النشر بالجامعة صعوبة في توافر البحوث الصالحة للنشر، ومع وجاهة هذا التعليل، إلا أن الأمر لا يخلو من التأكيد على أن لا يكون الفارق كبيراً بقدر هذه الدرجة، كالفارق الذي بين هذا المجال وبحالي العلوم البحتة والتطبيقية مثلاً (انظر الجدول رقم ٩)، التي لا تدل على أن هناك سياسة تتحكم في التوازن المطلوب في عدد ما يُنشر بهذه الجامعة في مختلف المجالات الموضوعية.

واحتل مجال العلوم التطبيقية والبحثية المركزيين الثاني والثالث، إذ نجد أن الجامعة قد نشرت بالعلوم التطبيقية إثنتين وسبعين كتاباً، جاءت نسبتها

١٤,٩٧٪، بينما بلغ إسهام الجامعة في مجال العلوم البحتة مُحددًا بتسعة وخمسين كتابًا، جاءت نسبتها ١٢,٢٧٪ من مجموع ماتم إصداره بالجامعة (٤٨١)، ونجد هاتين النسبتين نجدهما في غاية التوافق والانسجام مع حجم ما تم نشره بالجامعة، حيث إن هاتين النسبتين لم تقلا بتاتًا عن مستوى العشرة بالمائة التي ينبغي لكل مجال أن ينشرها بشكل عام، إلا إذا وُجد هناك مبرر يستوجب الزيادة في مجال دون الآخر، أو عدم النشر في مجال معين لوجود مبرر مقنع لعدم النشر به، ومع ذلك نجد أن هاتين النسبتين تقلا كثيرًا في مجال العلوم البحتة عما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث ؛ التي رصدت لهذا المجال نسبة ١٧,٧١٪ حيال ماتم نشره بتلك الدراسة البالغ (٢٨٨) كتابًا. وهذه النسبة تفوق ما تم الوصول إليه في هذه الدراسة بشكل واضح، إذ إن الفارق يقارب الثلث تقريبًا لصالح هذا المجال في تلك الدراسة. وفي الوقت نفسه نجد أن النسبة متقاربة جدًا، وإن كان هناك فارق طفيف لا يُعتد به للمجال العلوم التطبيقية ؛ حيث نجد أن نسبة هذا المجال في تلك الدراسة وصلت إلى ١٥,٦٢٪ حيال ماتم نشره بتلك الدراسة لهذه الجامعة، بينما نجد أن المجال نفسه أخذ في هذه الدراسة، كما ذكرتُ سابقًا، نسبة ١٤,٩٧٪. وبالمقارنة بين النسبتين نجد الفارق يكاد يكون ضعيفًا يُحسب لصالح هذه المجال في تلك الدراسة، حيث إن هذا الفارق يمكن تداركه بمزيد من الاهتمام بهذا المجال بالنشرفيه والعناية به.

وكان المركز الرابع من نصيب مجال اللغات، حيث نشرت الجامعة واحدًا وثلثين كتابًا جاءت نسبتها متقاربة مع ماتم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أنه في هذه الدراسة قد وصلت النسبة إلى ٦,٦٤٪ لهذا المجال، بينما نجد أن الدراسة السابقة جعلت لهذا المجال نسبة ٦,٦٠٪، وهما نسبتان متقاربتان بل متماثلتان تقريبًا، مع أن العدد الإجمالي لهذا المجال في كلتا

الدراستين مختلف، إذ إن العدد الإجمالي لهذا المجال في الدراسة السابقة وصل إلى تسعة عشر كتاباً فقط، بينما وصل الإسهام في المجال نفسه من قبل الجامعة

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملاحظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٣	%٢,٧٠	
١٠٠	الفلسفة	١١	%٢,٢٩	
٢٠٠	الأديان	٩	%١,٨٧	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢٤٥	%٥٠,٩٤	٦٣ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٣١	%٦,٤٤	
٥٠٠	العلوم البحتة	٥٩	%١٢,٢٧	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٧٢	%١٤,٩٧	
٧٠٠	الفنون	٤	%٠,٨٣	
٨٠٠	الأدب	١٠	%٢,٠٨	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٢٧	%٥,٦١	
	المجموع	٤٨١	%١٠٠	

الجدول رقم (٩)

يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مختلف المجالات الموضوعية

في هذه الدراسة إلى واحد وثلاثين كتاباً. وهذا العدد مرتفع قياساً بتلك الدراسة، ومع ذلك نجد أن مساهمة الجامعة في هذا المجال منخفض جداً،

حيث كان ينبغي رفعها إلى أكثر من عشرة بالمائة، وبخاصة أن الذي يقف وراء هذا المجال كلية الآداب بأقسامها المتعددة، وبخاصة أن هذه الكلية تُعد من الكليات التي واكبت إنشاء الجامعة.

وجاء بالمرکز الخامس مجال الجغرافيا والتاريخ، الذي أسهمت الجامعة فيه بسبعة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها ٥,٦١٪ من مجموع ماتم نشره خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، والبالغة (٤٨١) كتاباً، وتعد هذه النسبة منخفضة أيضاً بالمقارنة لما لهُذين القسمين من مكانة بكلية الآداب حيث يُعدان من الأقسام القديمة بها، إذ لا يوجد سبب أو مُبرر لهذا التقهقر سوى غياب الجهة المُشرفة على جميع مراكز البحوث بالجامعة، حيث إن هذه المراكز تتمتع باستقلالية تامة نشرًا وتوزيعًا، ولا تخضع إلا لإدارة الكلية نفسها، أما عن قسم النشر بالجامعة فإنه المسؤول عن الكتب التي يوافق على نشرها المجلس العلمي بها، ولعل هذا التعليل لا يقتصر على هذا المجال بل نجده ينسجم مع جميع المجالات الموضوعية التي سُجل فيها إنخفاض عن المستوى المطلوب.

ويعطينا الجدول رقم (٩) مؤشراً منخفضاً جداً لما تم نشره بالجامعة في مجال الأعمال العامة، حيث أسهمت الجامعة بثلاثة عشر كتاباً جاءت نسبتها ٢,٧٠٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً، ولا تواكب النشاط الذي ينبغي أن يكون متمثلاً في عمادة شؤون المكتبات، وبخاصة أنه في دراسة سابقة للباحث جاء هذا المجال بالمرکز الأول بنسبة ٢٦,٠٤٪، ولوقارنا بين النسبتين لوجدنا أن الفارق كبير جداً يُحسب لصالح هذا المجال في تلك الدراسة، ولوتبعنا هذه الظاهرة لمعرفة السبب وراء هذا التقهقر، لوجدنا أن مرد ذلك يرجع إلى أن ماتم رصده في تلك الدراسة السابقة يُعد من الكتب التأسيسية التي يُكتفى بنشرها مرة واحدة فقط، ولا يحتاج للنشر فيها بشكل مستمر إلا بعد فترة معينة مناسبة، كعمل الوراقيات (الببلوجرافيات) والفهارس ونحوها فإن مثل هذه الكتب تحتاج إلى جهد كبير،

وفترة زمنية مناسبة تستوجب إعادة النشر، كذلك تُعد الفترة الزمنية التي غطتها تلك الدراسة في واقع الأمر عصباً ذهبياً للعمادة نظراً للقُدرة المالية التي تتمتع بها العمادة، التي استفادت منها في تكوين مجموعة طيبة لمكتبتها المركزية، وكذلك في خدمة هذه المجموعة بالكتب التخصصية كالورقيات (الببليوجرافيات) والكشافات... إلخ وفي الوقت نفسه نجد أن هذا المبرر مع قوته لا يُعد كافياً لانخفاض النشر بهذا المجال بهذا الشكل، مما يعني تقصيراً من العمادة لدعم هذا المجال بما ينبغي أن يكون عليه الدعم المناسب.

وجاء كل من مجال الفلسفة بالمركز السابع، ومجال الآداب بالمركز الثامن، ومجال الديانات بالمركز التاسع، حيث نجد أن مجال الفلسفة قد خدم بأحد عشر كتاباً جاءت نسبتها ٢٩,٢٪، أما مجال الآداب فأسهمت الجامعة به بعشرة كتب تقف ورائها كلية الآداب العريقة، أما مجال الديانات فنجد أن إسهام الجامعة فيه كان مُقتصراً على تسعة كتب فقط، مثلت نسبة ١,٨٧٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة.

وهذه النسب الثلاث الماضية تُعد جميعاً منخفضة عن المستوى المطلوب الذي يُحدد بعشرة بالمائة، وإذا كان للجامعة العذر الكافي في قلة إسهامها في مجال الفلسفة، فإن واقع الحال لا يساعد على وجود مُبرر مقنع لقصور الجامعة بالنشر في مجال الآداب الذي يُعد مُخدوماً بكلية الآداب بالجامعة التي هي من أقدم كليات الجامعة، وكذلك مجال الديانات الذي يُخدمه قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية. ولو قارنا بين هذه النسب وماتم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث لوجدنا أنه في مجال الفلسفة كانت النسبة في تلك الدراسة تُعادل ٣,٨٢٪، مما يعني معه انخفاضاً واضحاً لهذا المجال في هذه الدراسة حيث بلغت ١,٥٣٪ لصالح هذا المجال بهذه الدراسة. أما مجال الآداب فكانت نسبته في تلك الدراسة السابقة مُتمثلة في ٤,٥١٪، وفي هذا

مؤشر على قلة اهتمام هذه الكلية بهذا المجال، إذ نجد أن الفارق بين النسبتين تجاوز الضعف حيث سجل انخفاضاً عادلاً ٢,٤٣٪ في هذه الدراسة، مما يعني معه التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بهذا المجال من قبل كلية الآداب بالجامعة. أما مجال الديانات فكانت نسبته في الدراسة السابقة ١,٣٩٪، وبمقارنة النسبتين (١,٨٧٪ و ١,٣٩٪) نجد أن الفارق الطفيف قد سُجل لصالح هذا المجال في هذه الدراسة، إلا أن هذا الفارق الطفيف لا يواكب المستوى المطلوب أن تصل إليه كلية التربية ممثلة بقسم الدراسات الإسلامية، إذ مازال النشر بهذا المجال قاصراً عن الواجب، ولا يعفي الجامعة المسؤولية لهذا التقصير كون الجامعة مهتمة حسب توجهاتها بالمجالات العلمية والأدبية، إذ إن هذه النسبة لا تخدم أيّاً من الأقسام بكلية التربية إلا قسم الدراسات الإسلامية الذي توجد به دراسات عليا، وبحوث ورسائل علمية على مستوى الماجستير، بحيث لو وُجه النشر إليها لكان لها نشاط أكبر، حيث إن هذا المصدر الممد جهة النشر بالكلية بالبحوث المناسبة، يُعد مصدراً لا ينضب.

واكتفى بحال الفنون بالمركز العاشر بأربعة كتب جاءت نسبتهما ٠,٨٣٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، وهي نسبة هزيلة ولا تخدم الاتجاهات الموضوعية للنشر بالجامعة، وبخاصة إذا علمنا أن هناك كلية متكاملة تقف وراء هذا المجال، وهي كلية العمارة والتخطيط، مما يعني معه إثارة التساؤل عن دور هذه الكلية في خدمة مجال النشر بالجامعة، ويزداد الأمر تقصيراً عند مقارنة هذه النسبة بما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث المجال نفسه التي بلغت نسبته ٢,٧٨٪، حيث يتضح وبشكل جلي مدى الفارق الكبير بين النسبتين الذي وصل إلى أكثر من الضعفين، مما يدل معه على أن هناك خللاً ينبغي الوصول إليه وعلاجه بأسرع وقت خدمة لهذا المجال الذي

يُعد أحد المجالات التي ينبغي أن يكون للجامعة جهد أكبر وأفضل مما هو كائن.

ومع أن للجامعة إسهاماً في جميع مجالات المعرفة البشرية حسب تصنيف ديوي، مما يُعد ميزة تحسب للجامعة في كونها شاملة التغطية لجميع المجالات الموضوعية على تفاوت فيما بينها في عدد ما تُشر في كل مجال، إلا أننا نلاحظ في الاستعراض السابق، بعض الظواهر السلبية التي ينبغي أن تختفي؛ كسيطرة مجال العلوم الاجتماعية، وانخفاض مُخل للنشر في بعض المجالات الموضوعية؛ كمجال اللغات، والآداب والديانات وغيرها، كما ذكر سابقاً. ولعل مرد ذلك كله إلى أن هذه الكليات ومراكزها البحثية تقوم بعملية النشر والتوزيع بشكل مستقل تماماً، مما جعل التوازن مفقوداً نظراً لعدم وجود الجهة المشرفة على هذه المراكز البحثية، التي ينبغي أن تعمل في ظل سياسة نشرية واضحة، تُحدد معالم العدد والمجال الموضوعي الذي ينبغي النشر فيه. وهذا لا يُعفي الكليات المختلفة من الدور المناط بها للقيام بها، ويقصد هنا أن بعض الكليات قد يكون لها دور في بروز بعض السبلات المختلفة، كما حدث من كلية الآداب وعدم سيطرتها على الإنتاج الفكري بها من حيث التوازن في العدد والموضوع.

جامعة الملك عبدالعزيز

نشرت جامعة الملك عبد العزيز خلال هذه الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة الحالية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، مائة وخمسين كتاباً تقاسمتها مجالات موضوعية ثمانية، حيث نجد أن الجدول رقم (١٠) يُعطينا مجالين لم تنشر الجامعة فيهما بشكل تام؛ وهما مجال اللغات، ومجال الجغرافيا والتاريخ، مع أن الجامعة وفي دراسة سابقة للباحث قد أسهمت في النشر بهذين المجالين، حيث أسهمت بالمجال الأول بكتاب واحد، والمجال الثاني بستة

كتب، والحقيقة أن عدم إسهام الجامعة في هذين المجالين ليس له ما يُبرره نظراً لأنهما يشكلان أحد اهتمامات الجامعة الموضوعية التي ترجمتها إلى أقسام علمية احتوتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، يضاف إلى ذلك أن كلاً من

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٧	%١١,٣٣	
١٠٠	الفلسفة	٢	%١,٣٣	
٢٠٠	الأديان	٧	%٤,٦٧	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٩٠	%٦٠	٤٢ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	x	x	
٥٠٠	العلوم البحتة	١٥	%١٠	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	١٦	%١٠,٦٧	
٧٠٠	الفنون	١	%٠,٦٧	
٨٠٠	الآداب	٢	%١,٣٣	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	x	x	
	المجموع	١٥٠	%١٠٠	

الجدول رقم (١٠)

يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مختلف المجالات الموضوعية

القسمين يضمنان مجموعة طيبة من أعضاء هيئة التدريس، الذين يُعول عليهم في أخذ زمام المبادرة في النشر بكلا المجالين، وعلى هذا ينبغي على هذه الكلية أن

تولي هذين المجالين كل عنايتها واهتمامها مستقبلاً لإصلاح هذا الضعف والنقص.

بعد هذا نجد أن جلَّ اهتمام الجامعة مُركّز على النشر في مجال العلوم الاجتماعية، الذي نشرت فيه تسعين كتاباً، شكلت نسبة ٦٠٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة خلال هذا الفترة. ونجد أن هذا العدد قريب جداً من ما تم رصده في دراسة سابقة للباحث؛ حيث نجد أن الجامعة قد نشرت ثلاثة وتسعين كتاباً، ألا أن نسبتها قد اختلفت حيث أن نسبة هذه الكتب جاءت ٤٤,٩٣٪ حيال ما تم نشره بتلك الدراسة السابقة البالغ (٢٠٨) كتاباً، وعلى هذا يلاحظ الفرق في هذا الإرتفاع المباشر والواضح، الذي يعود إلى أن هذه الكتب قد اشتملت على كتب هي عبارة عن أدلة وتقارير وكتب إحصائية بلغ اجماليها، إثنين وأربعين كتاباً بلغت نسبتها للمجال نفسه ٤٦,٦٦٪، بينما بلغت نسبة هذه الكتب حيال ما تم نشره بشكل عام ٢٧,٩٩٪، فلو اسقطنا هذه النسبة من نسبة ٦٠٪ لوجدنا أن المتبقي لهذا المجال ٣٢,٠١٪، وهي نسبة منخفضة قياساً على النسبة التي كانت موجودة في الدراسة السابقة والبالغة ٤٤,٩٣٪، وإن كنا نعتقد أن كلاً من النسبتين لا تزالان مرتفعتين عما ينبغي أن يكون عليه النشر بالجامعة، إذ يفترض أن لا تزيد عن ٢٠٪ نظراً لتناسب المجالات بعضها مع بعض.

أما المراكز الثلاثة التالية، وهي الثانية والثالثة والرابعة فكانت من نصيب كل من مجال الأعمال العامة، ومجال العلوم التطبيقية، ومجال العلوم البحتة، بفارق كتاب واحد لكل مجال، حيث نجد أن مجال الأعمال العامة قد استحوذ على سبعة عشر كتاباً، بلغت نسبتها ١١,٣٣٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) والبالغة (١٥٠) كتاباً، وهي نسبة معقولة ومقبولة وتتوافق مع اهتمامات عمادة شؤون المكتبات بالجامعة، أما مجال

العلوم التطبيقية فكان نصيبه مقتصرًا على ستة عشر كتابًا، جاءت نسبتها ٦٧,١٠٪ من مجموع ماتم نشره، واكتفى بحال العلوم البحتة بخمسة عشر كتابًا جاءت نسبتها ١٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة، ويلاحظ أن هناك تقصيرًا في النشر عددًا في مجالي العلوم التطبيقية والبحث، وبخاصة أن هذين المجالين مدعومان من خمس كليات بالجامعة وهي: كلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية الطب والعلوم الطبية، وكلية علوم البحار، وكلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الحارة، مما يلقي بضلال من الشك من أن هذه الكليات قد قامت بمسؤولياتها بشكل معقول، ولعل هذا يتضح بشكل أكبر عند تحليل هذين المجالين (العلوم البحتة والتطبيقية) في الصفحات القادمة. وإذا كان هناك تقارب بين ماتم نشره في مجال الأعمال العامة في هذه الدراسة والدراسة السابقة للباحث، التي نجدها قد خصصت للأعمال العامة أربعة عشر كتابًا، جاءت نسبتها ٦٦,٦٪، إذ الفارق فقط ثلاثة كتب فقط، إلا أن الوضع يزداد تقصيرًا إذا قارنا بين مجال العلوم البحتة ومجال العلوم التطبيقية ونسبتهما في هذه الدراسة وماتم الوقوف عليه في الدراسة السابقة للباحث، حيث نجد أن الفارق واضح جدًا؛ فالنسبة التي خصصت لمجال العلوم البحتة في تلك الدراسة قد وصلت إلى ٣٧,١٨٪، بينما نجد أن المجال نفسه قد أخذ في هذه الدراسة ما نسبته ١٠٪ فقط. أما مجال العلوم التطبيقية فنجد أنه قد استحوذ على نسبة ٥٦,١٢٪ بينما نجد أن المجال نفسه قد أخذ في هذه الدراسة نسبة ٦٧,١٠٪. وهذا الفارق يُعد أحد النقاط السلبية للاتجاهات الموضوعية للنشر بهذه الجامعة.

وكان نصيب المركز الخامس لمجال الديانات برصيد وصل إلى سبعة كتب فقط، مسجلة نسبة ٦٧,٤٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة خلال هذه الفترة، وهذه المساهمة تقل بكثير عما تم رصده من نسبة في دراسة سابقة

للباحث عن هذا المجال، الذي كان نصيبه قد وصل إلى ١٢,٥٦٪، حيث يتضح مدى البون الشاسع بين النسبتين الذي سُجل لصالح هذا المجال في الفترة السابقة، وهذا الانخفاض والهبوط لا مبرر، وبخاصة أن لهذه الجامعة اهتماماً بالدراسات الإسلامية الذي تمثل في وجود قسم علمي ذي كيان اعتباري في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مما يعني أن على الجامعة وهذه الكلية على وجه الخصوص أن تولي هذا المجال العناية اللازمة والاهتمام الكافي للرفع من مستوى التمثيل النشرى بهذا المجال.

ونماثل مجالا الفلسفة والآداب في عدد الكتب التي صدرت فيهما، حيث نجد أن كل مجال من هذين المجالين قد أسهم بكتابين فقط جاءت نسبة كل منها ١,٣٣٪ من مجموع ما تم إصداره خلال هذه الفترة والبالغة (١٥٠) كتاباً، وبهذه النسبة استحقا أن يتقاسما المركز السادس، ولعل العجيب في واقع الأمر أن هذا التماثل في عدد ما تم إصداره، قد توافق كذلك مع دراسة سابقة للباحث حيث أن هذين المجالين قد جاءت مساهمتهما بكتاب واحد لكل منهما، جاءت نسبتها ٠,٤٨٪، وإذا كان للجامعة المبرر الكافي في عدم نمو مجال الفلسفة بشكل أكبر من هذا النمو، حيث إن الجامعة لا تولي هذا المجال اهتمامها، وإن كان يوجد بكلية التربية قسم لعلم النفس التربوي فهذا القسم لا يُمثل هذا المجال بأكمله (الفلسفة)، بل نجده يُعبر عن جزء منه. ولعل ما صدر في هذا المجال في هذه الدراسة يُخدم هذا الجزء وهذا التخصص بالذات، إلا أنه في الوقت نفسه لا نجد أن هناك مُبرراً كافياً لقلّة إسهام الجامعة في مجال الآداب نظراً لوجود كلية كاملة تهتم وتقف وراء هذا المجال وهي كلية الآداب، مما يعطي انطباعاً أن هناك تقصيراً واضحاً وتقاعساً ملموساً من هذه الكلية في دعم النشر بالجامعة الذي يُمثل أحد ركائز العملية التعليمية الأساسية، ولهذا ينبغي على هذه الكلية أن يكون لديها إدراك أكبر لأهمية النشر، وأن

تحرص على إيجاد الخطط المناسبة له بالتعاون مع مركز النشر بالجامعة ؛ لأنها تُعد الجهة المهيمنة على النشر بالجامعة التي تتحمل جزءاً من هذه الملاحظات التي أُخذت على النشر بالجامعة.

وجاء مجال الفنون بالمركز السابع والأخير بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ٠٠,٦٧٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، ومع تماثل مجال الفنون في عدد ما أُصدر في هذه الدراسة ومع ما ورد في دراسة سابقة للباحث، إلا أنه في واقع الأمر نجد أن هناك اختلافاً طفيفاً في مجال النسبة ؛ حيث نجد أنها في تلك الدراسة قد أُخذت نسبة ٠٠,٤٨٪، حيث إن هذا المجال سجل ارتفاعاً بسيطاً نظراً لاختلاف عدد ما نشرته الجامعة في تلك الدراسة، وما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة. وهذه المشاركة المتواضعة في هذا المجال لا تتوافق أو تتناسب مع توجهات الجامعة المتمثلة في وجود ثلاثة أقسام تهتم به ؛ وهي قسم هندسة العمارة، وقسم الهندسة الحضرية والإقليمية، وقسم عمارة البيئة، وهي أحد أقسام كلية الهندسة بالجامعة، مما يعني معه تقصيراً واضحاً عن اللحاق بالركب المستوجب المزيد من العناية والاهتمام الجاد بالنشر فيه، لأن النشر يعد مكماً للعملية التعليمية وامتداداً لها بالاشتراك والتنسيق مع مركز النشر العلمي بالجامعة المُشرف على النشر بالجامعة.

والتأمل للجدول رقم (١٠) يخرج بانطباع أن النشر بالجامعة لا تخدمه سياسة واضحة تُحدد معالمه العددية والموضوعية، حيث نجد أن هناك مجالات أُخذت جُلّ اهتمام النشر بالجامعة؛ كمجال العلوم الاجتماعية بينما نجد في الوقت نفسه أن هناك مجالات لم تلق العناية الكافية من قبل الجامعة ؛ كمجال الآداب، واللغات، والجغرافيا والتاريخ... إلخ، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن الأمر سيزداد تقصيراً في السنوات القادمة، وعليه فإنه ينبغي على الجهات المعنية بالجامعة وفي مقدمتها مركز النشر العلمي بها، أن تولي هذه

القضية جُلَّ اهتمامها وعناياتها دراسةً وتمحيصاً وصولاً للأسباب وراء هذه النقاط السلبية لمحاولة علاجها وبشكل قوي وفَعَال.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

إن المتأمل للجدول رقم (١١)، يلاحظ أن هناك أربعة مجالات موضوعية لم تقم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالنشر فيها، وهي:

— الفلسفة.

— الديانات.

— اللغات.

— الجغرافيا والتاريخ.

وتوجد من بين هذه المجالات الموضوعية الأربعة مجالات ثلاثة تُعد خارج نطاق اهتمام الجامعة وتوجهات مختلف كلياتها، حيث تُعد هذه الجامعة من الجامعات العلمية البحتة، سواء في توجه أهدافها التأسيسية، أو كلياتها المختلفة وأقسامها العلمية المتعددة. أما عن مجال اللغات فإن الملاحظ أن الجامعة لم تقم بالنشر فيه، مع أن الدراسة السابقة للباحث تؤكد أن الجامعة قد أسهمت بتسعة كتب جاءت نسبتها ١٢,٢٨٪ من مجموع ماتم نشره بتلك الدراسة والبالغة اثنين وثلاثين كتاباً، وهي نسبة مرتفعة جداً، توضح مدى التقصير الذي حدث لهذا المجال في هذه الدراسة.

كذلك يعطينا الجدول رقم (١١) مؤشراً واضحاً على استحواذ مجال العلوم الاجتماعية الذي جاء بالمركز الأول، على جل إصدارات الجامعة البالغة مائة وتسعة وأربعين كتاباً؛ حيث نجد أن إصداراتها في هذا المجال قد بلغ مجموعها مائة وسبعة عشر كتاباً، تمثل نسبة ٧٨,٥٢٪. وهي نسبة مرتفعة

جدا لا تناسب مع توجهات الجامعة العلمية البحتة، ولعل مرد ذلك إلى أن هذه الكتب قد جاء بينها ثلاثة وخمسون كتاباً هي في واقع الحال عبارة عن أدلة وتقارير وكتب إحصائية، مثلت نسبة ٤٥,٣٠٪ من مجموع المجال نفسه، كذلك نجد أن الكتب الدراسية قد أخذت نسبة ٣٤,١٩٪ من المجال نفسه، وذلك عندما أصدرت الجامعة أربعين كتاباً دراسياً لخدمة مختلف الأقسام العلمية بالجامعة، ويتبقى نسبة ٢٠,٥١٪ كانت لأربعة وعشرين إصداراً هي المتبقية في هذا المجال، ومع ذلك تفضل النسبة مرتفعة خصوصاً في ظل المقارنة لما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للمجال نفسه الذي جاءت نسبته ٩,٣٨٪، وتظل كلتا النسبتين مرتفعة نظراً لكون هذا المجال لا يدخل بالأساس ضمن اهتمام الجامعة، حيث إن إصدار الأدلة والكتب الإحصائية والكتب الدراسية يعد اهتماماً ثانوياً، إذ إن بقية قطاعات هذا المجال لا تدخل في نطاق اهتمام الجامعة.

وجاء مجال العلوم البحتة بإصداراته الإثنى عشر، ليشغل بها المركز الثاني، ونجد هذه الإصدارات قد أخذت نسبة ٨,٠٥٪ من مجموع إصدارات الجامعة بشكل عام. وهذه النسبة لا تتوافق مع تطلعات الجامعة ومجال اهتمامها، مما يعني معه تقصيراً واضحاً في هذا المجال بالنشر فيه الذي يقف خلفه أغلب كليات الجامعة. ونجد أن هذه النسبة تقل كثيراً عما تم التوصل إليه في دراسة سابقة للباحث، التي خصصت لهذا المجال ما نسبته ٢٨,١٢٪، حيث يتضح أن الفارق بين النسبتين كبير جداً يُسجل لصالح هذا المجال في تلك الدراسة مما يترتب عليه التأكيد على أن تتولي الجامعة العناية المطلوبة لهذا المجال ليواكب طموحها وتطلعاتها العلمية المتعددة.

ولعل من الحسنات المسجلة لصالح النشر بهذه الفترة (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ)، أن الجامعة قد نشرت في مجال كان مُهملاً ولم تقم بالنشر فيه

سابقاً حسب ماورد في دراسة سابقة للباحث حيث نجد أن مجال الأعمال العامة قد حظي بعدد لا بأس به من الكتب التخصّصية بلغت عشرة كتب،

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملاحظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٠	٦,٧١٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١١٧	٧٨,٥٢٪	٥٣ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	١٢	٨,٠٥٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٤	٢,٦٩٪	
٧٠٠	الفنون	٥	٣,٣٦٪	
٨٠٠	الآداب	١	٠,٦٧٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	١٤٩	١٠٠٪	

الجدول رقم (١١)

يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مختلف المجالات الموضوعية

وجاءت نسبتها ٦,٧١٪ حيال ما تم إصداره بهذ الجامعة. وبهذه الاصدارات العشرة استحق أن يأخذ المركز الثالث من بين المجالات الموضوعية التي أسهمت فيها الجامعة. ويقف وراء هذه الكتب العشرة عمادة شؤون المكتبات، حيث

يغلب على هذه الكتب أنها كتب مخصصة لخدمة الباحثين ومستخدمي المكتبة؛ لإعانتهم على أداء بحوثهم على اختلافها، مما ينبئ بعهد جديد لهذه العمادة في المشاركة الفعالة في مجال النشر المتخصص في نطاق عملها ومهامها.

كذلك حظي مجال الفنون بالناية والاهتمام في هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، حيث نجد أن هذا المجال جاء بالمركز الرابع. ونجد النشر قد أهمل بهذا المجال في الفترة السابقة لهذه الفترة، حسب ما ورد في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أن الجامعة قد أسهمت بخمسة كتب لخدمة هذا المجال، جاءت نسبتها ٣,٣٦٪ من المجموع العام (١٤٩)، وتعد هذه النسبة جيدة بالمقارنة بالوضع السائد من قبل، ومع ذلك ينبغي على الجامعة أن تهتم به نظراً لأن هذا المجال يُعد أحد اهتماماتها المتمثلة في تخصيص كلية تصاميم البيئة، التي تولى برامج العمارة والتخطيط والعمارة الإسلامية اهتماماً مميزاً.

وتعد مساهمة الجامعة في مجال العلوم التطبيقية، الذي جاء بالمركز الخامس مساهمة متواضعة جداً، حيث بلغ مجموع ما نشرته الجامعة بهذا المجال أربعة كتب فقط، جاءت نسبتها ٢,٦٩٪، وهي نسبة أقل ما توصف به بأنها قاصرة، لا تواكب اهتمام الجامعة وأهدافها. وتعد هذه النسبة أقل بكثير مما كانت عليه في دراسة سابقة للباحث الذي خصص لهذا المجال ما نسبته ٢٥٪، إذ يتضح معه مدى تواضع إسهام الجامعة في هذه الفترة بهذا المجال، إذ إن البون شاسع بين النسبتين (٢,٦٩٪، ٢٥٪) الذي قد يفارق وصل إلى ٢٢,٣١٪، مما يعني معه أن هناك تقصيراً من قبل الجامعة، وبخاصة إذا علم أن هذا المجال مدعوم من أغلب كليات الجامعة وتخصصاتها العلمية المختلفة. وإذا لم تهتم الجامعة بأمر هذا المجال والعناية به فإن الوضع سيزداد تعقيداً في المستقبل.

وجاء مجال الآداب في ذيل القائمة بالمركز السادس، بكتاب واحد فقط، كانت نسبته متمثلة في ٠,٦٧٪. حيال ماتم نشره بهذه الجامعة، ولا يمكن أن نسجل هنا سلبية نظراً لضعف الجامعة في الإسهام في هذا المجال نظراً لأن الجامعة لا تولي هذا المجال عنايتها أو اهتماماتها على اعتبار أنها من الجامعات العلمية الصرفة.

والمتفحص للجدول رقم (١١) يخرج بانطباع واضح أن النشر بالجامعة لا تأخذه سياسة واضحة ودقيقة تأخذ بزمام توجهاته العددية والموضوعية، نظراً لعدم وجود التوازن العددي بين مختلف المجالات الموضوعية؛ كسيطرة مجال العلوم الاجتماعية على باقي المجالات وبفارق كبير جداً، يضاف إلى ذلك أن الجامعة قد قصرت بشكل واضح في مجالات تنصب وتدور حول اهتماماتها الحالية والمستقبلية؛ كالتقصير الواقع في مجال العلوم البحتة والتطبيقية، إلا أنه مع وجود هذه السلبيات إلا أن الجدول رقم (١١) أعطى مؤشراً جيداً للتوجهات الموضوعية نشرت فيها الجامعة في هذه الفترة؛ كنشرها في مجال الأعمال العامة وغيره.

جامعة الملك فيصل

ارتفع عدد المجالات الموضوعية في هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، التي تشملها هذه الدراسة، التي ساهمت في تقاسم إصدارات جامعة الملك فيصل من أربعة مجالات موضوعية وردت في دراسة سابقة للباحث، إلى ستة مجالات موضوعية في هذه الدراسة (انظر الجدول رقم ١٢)، حيث نجد أن مجال العلوم الاجتماعية قد استحوذ على ما يزيد عن النصف من إصدارات هذه الجامعة البالغة أربعة وأربعين، حيث اقتطع منها ثلاثة وعشرون كتاباً، بلغت نسبتها ٥٢,٢٧٪ من جملة إصدارات الجامعة بشكل عام. ولعل السبب في ارتفاع هذه النسبة كون هذه الكتب قد اشتملت على أدلة وكتب إحصائية وتقارير سنوية تصدرها الجامعة، حيث شكلت مثل

هذه النوعية من الكتب ما نسبتها ٩١,٤٠٪ من مجموع ما صدر في المجال نفسه، إذ نجد أن مجموع هذه الكتب وصل إلى ثمانية عشر كتاباً، ويُعد هذا المجال من المجالات التي كانت مُهملة في الدراسة السابقة للباحث، ويرجع ذلك إلى أن الدراسة السابقة لم تغط الكتب التي تخدم الناحية الإعلامية؛ كالأدلة والتقارير ونحوها، ومع ذلك فإن صدور خمسة كتب - وهي نتاج الفرق مابين الكتب الثمانية عشر، والكتب الثلاثة والعشرين الصادرة بالمجال بأكمله - يُعد تطوراً يجد ذاته يُسجل لصالح النشر بالجامعة في هذه الفترة.

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
١٠٠	الأعمال العامة	٥	١١,٣٦٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢٣	٥٢,٢٧٪	١٨ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	١	٢,٢٧٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٢	٤,٥٥٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٩	٢٠,٤٦٪	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الأدب	٤	٩,٠٩٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	٤٤	١٠٠٪	

الجدول رقم (١٢)

يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مختلف المجالات الموضوعية

وأصبح مجال العلوم التطبيقية بالمركز الثاني نتيجة لما تم إصداره بهذا المجال بهذه الجامعة، التي وصلت إلى تسعة كتب جاءت نسبتها ٤٦, ٢٠٪ من مجموع ما تم إصداره بالجامعة. ويلاحظ أنه مع ارتفاع عدد هذه الكتب التي تخدم هذا المجال من ستة كتب تم الوقوف عليها في دراسة سابقة للباحث إلى تسعة كتب في هذه الدراسة إلا أن هناك اختلافاً كبيراً في النسبة التي أخذتها كل مجموعة ؛ فنجد أن الكتب التي وردت في الدراسة السابقة قد استقطعت ما نسبته ٤, ٠٪ من مجموع ما صدر عن الجامعة البالغ خمسة عشر إصداراً، بينما نجد أن الكتب التسعة التي وردت في هذه الدراسة قد أخذت نسبة ٤٦, ٢٠٪ من مجمل ما صدر في هذه الفترة مما يعني معه هبوطاً زيادةً في النشر بهذا المجال ينبغي على الجامعة أن تتعهد به بالبحث والعناية للرفع من إسهامها فيه بما يتناسب مع توجهاتها العلمية بالذات.

وجاء مجال الأعمال العامة بالمركز الثالث برصيد بلغ خمسة كتب، كانت نسبتها ٣٦, ١١٪ من مجموع ما تم إصداره بهذه الجامعة. وهذه النسبة منخفضة عما كانت عليه في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أن في تلك الدراسة مع قلة ما صدر بهذا المجال البالغة ثلاثة كتب فقط، حيث إنها أخذت نسبة ٢٠٪ مما تم إصداره في تلك الدراسة البالغة خمسة عشر كتاباً. ومع انخفاض هذه النسبة في هذه الفترة، لهذا المجال إلا أنها جاءت معقولة وتسايير الاتجاه العام لإصدارات الجامعة. والمتفحص لهذا الكتب الخمسة يجدها تخدم الحاسب الآلي وبرمجته، ولم يوجد من بينها سوى كتاب واحد فقط يخدم قطاع المكتبات، ومن هنا تأتي الملاحظة التي ينبغي أن يُشار إليها وذكرها، وتمثل في تقصير عمادة شؤون المكتبات في إصدار الكتب التخصصية التي تخدم عملها مما يترتب عليه نقص في الخدمة المرجوة من المكتبة ومحتوياتها، وبخاصة

في غياب التقنية الحاسوبية في ترتيب مجموعاتهما، ولذا ينبغي على هذه العمادة أن تهتم بهذا المجال وأن توليه جُلَّ اهتمامها وعنايتها.

وكان نصيب مجال الآداب المركز الرابع، وذلك عندما أصدرت الجامعة أربعة كتب تخدم المجال نفسه، بلغت نسبتها ٩,٠٩٪ من مجموع ما تم إصداره بالجامعة. وتُعد مساهمة الجامعة في هذا المجال من النقاط الإيجابية، ذلك أن مجال الآداب كان مُهملاً في الفترة السابقة لعام (١٤٠٦ هـ)، حيث ذكرت إحدى الدراسات أن الجامعة لم تُسهم بهذا المجال بأي إصدار، مما يعني معه بداية حسنة وطيبة لخدمة هذا المجال الذي يدخل ضمن أهداف الجامعة وتوجهاتها.

وجاء بالمركز الخامس مجال العلوم البحتة بكتابين أسهم بهما في مجال النشر بالجامعة، جاءت نسبتها ٤,٥٥٪ حيال ما تم إصداره بالجامعة بشكل عام. ولو قارنا هذا الوضع وهذه النسبة بالذات مع النسبة الواردة في الدراسة السابقة للباحث، التي خصصت لهذا المجال نسبة ٢٦,٦٧٪ لتضخ مدى الفارق الكبير والبون الشاسع الذي يُثبت أن الجامعة قد اتبناها تقصير لخدمة هذا المجال والعناية به، مما يعني معه التوجيه بالتنبية لمسؤولي الجامعة لمدى جدية الموقف، وحاجته إلى العناية والاهتمام.

ونجد أن مجال اللغات - الذي أخذ المركز السادس في هذه الدراسة - كان مُهملاً، ولم يصدر عن الجامعة أي كتاب في الفترة السابقة لعام (١٤٠٦ هـ)، وذلك حسب ما ورد في الدراسة السابقة للباحث، مما يعني معه أن الجامعة قد بدأت تهتم بتغطية المجال بالنشر المناسب، وبخاصة أن هذا المجال يساير اهتمام الجامعة، حيث نجد أن الجامعة في هذه الدراسة أصدرت كتاباً واحداً جاءت نسبته للمجموع العام ٢,٢٧٪، وهي نسبة متواضعة جداً ينبغي

الاهتمام بها والعناية اللازمة بها للرفع من مستوى تمثيل الإصدارات اللغوية في مجمل ما تصدره الجامعة.

أما المجالات التي أهملت جامعة الملك فيصل النشر فيها فنجدها أربعة مجالات، وهي: الفلسفة، والديانات، والفنون، والجغرافيا والتاريخ، ولعل للجامعة من التبرير الكافي الذي يجعلها تعزف عن النشر في مجالي الفلسفة، والجغرافيا والتاريخ، خصوصاً وأن الجامعة لا تولي هذين المجالين اهتمامها من حيث الأهداف أو الكليات وأقسامها العلمية. إلا أن إهمال الجامعة للنشر في مجال الديانات فيه من الملاحظات الشيء الكثير، وبخاصة أن قسم الدراسات الإسلامية الموجود في كلية التربية يستوجب العناية والاهتمام به من قبل الجامعة بهذا المجال. كذلك فإن إحجام الجامعة عن النشر في مجال الفنون، ولديها كلية كاملة تخدم مجال العمارة والتخطيط، فيه تقصير لا يستهان به، وبخاصة أن الجامعة قد سبقت النشر في هذا المجال حسب ما ورد، في دراسة سابقة للباحث، مما يعني معه تراجعاً سلبياً غير مُبرر، وينبغي على الجامعة أن تهتم به مستقبلاً بدراسة الوضع لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تراجع الجامعة عن النشر بهذا المجال.

وبهذا يتضح أن النشر بجامعة الملك فيصل لا تخدمه سياسة تُحدد معالمه الموضوعية. ولعل مرد ذلك إلى غياب الجهة المشرفة على النشر التي تُعد مسؤولة عن إعداد مثل هذه السياسة ومتابعتها، بل تم إلغاؤها بعد أن كانت موجودة. مما جعل جهات وقنوات النشر بالجامعة تقوم بالنشر غير الموجه، وفي الوقت نفسه هناك جهات لم تقم بأي دور في مجال النشر مع أهمية قيامها بذلك ومشاركتها في النشر، ككلية العمارة والتخطيط، وقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية. وعليه ينبغي للجامعة أن تولي هذا الموضوع حُللاً اهتمامها

وعنايتها، وأن تعمل على إيجاد تلك الجهة المشرفة على النشر بالجامعة وشؤونها، وتعطيها الصلاحيات المناسبة التي تمكنها من توجيه النشر عددياً وموضوعياً بالجامعة، لكي لا تشتت الجهود وتتعدد الاهتمامات والاجتهادات التي قد تحدث في غياب هذه الجهة، وأن تدعمها مادياً بما يتناسب مع تطلعات الجامعة وتوجهاتها وطبيعة تخصصات الكليات وأقسامها العلمية المختلفة، لكي تكون النتائج في مستوى طيب وأفضل مما هي عليه الآن.

الخلاصة:

ونخرج من هذا الاستعراض لاتجاهات النشر الموضوعية بشكل عام للجامعات الخليجية الأثني عشرة، بمقائيق يمكن تحديدها بأمر ثلاثة هي:

١- سيطرة العلوم الاجتماعية على توجهات النشر الموضوعية بالجامعة الخليجية بشكل عام، ما عدا بعض الجامعات، كالجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢- أن هذه الجامعات تقوم بالنشر في ظل غياب السياسة الواضحة المحددة لمعامله الموضوعية، بشكل يخدم احتياجاتها وأهدافها.

٣- أن بعض هذه الجامعات قد أهمل النشر في مجالات موضوعية بعينها بعضها لما يبرره في إهمالها والبعض الآخر لا توجد للجامعة في إهمال مجال بعينه التبرير الكافي، مما يشير إلى وجود نقص وتقصير واضح لتغطية هذه المجالات التي تخدم توجهاتها واهتماماتها التي عبرت عنها بكليات متخصصة وأقسام علمية.

ثالثاً: تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل خاص (العلوم والتقنية):

من ضمن اهتمامات هذه الدراسة، معرفة جهود الجامعات الخليجية الأثنى عشرة في مجال العلوم والتقنية، وهذا يعني تحليل إصدارات هذه الجامعات وتصنيفها حسب تصنيف ديوي بشكل دقيق لمعرفة مدى التغطية الموضوعية لهذه الإصدارات الخاصة، وهذا المجال الموضوعي الذي هو مجال العلوم والتقنية، يقابله في تصنيف ديوي مجالاً العلوم البحتة والتطبيقية، وعليه سوف يتم تصنيف هذه المطبوعات وتوزيعها على هذين المجالين حسب الموضوع الذي تغطيه لمعرفة تلك الموضوعات الداخلة في مجال العلوم البحتة ومجال العلوم التطبيقية، التي بدورها تنقسم إلى عشرة قطاعات داخلية لكل مجال للوصول لتلك الموضوعات التي أهمل النشر بها، وهل تدخل في تخصص الجامعة واهتمامها أو لا، وما مدى التغطية النشرية لتلك القطاعات التي نشرتها الجامعة وهل هي مناسبة أو مرتفعة ؟

وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بالجامعات السعودية التي سبق تغطيتها في دراسة سابقة للباحث، وتم دراسة اتجاهات موضوعات إصداراتها، حيث إن الباحث يرى أنه عند تغطية جانب العلوم البحتة والتطبيقية (العلوم والتقنية)، تم إدخال الكتب التي صدرت بهذين المجالين التي شملتها الدراسة السابقة ضمن تحليله في هذه الدراسة، ولعل السبب في هذا الإجراء يرجع إلى عاملين مهمين هما:

١- أن هذين المجالين، العلوم البحتة والتطبيقية (العلوم والتقنية)، تم تغطيتها سابقاً من قبل الباحث، ولكن بشكل عام ولم يدخل في التفصيلات أو التركيز عليهما بشكل دقيق لمعرفة جوانب الضعف ومواطن القوة.

٢- أن هذه الدراسة جعلت من دراسة هذين المجالين العلوم البحتة

والتطبيقية (العلوم والتقنية)، ضمن أولوياتها واهتمامها، مما يلقي بظلاله على ضرورة النظرة التحليلية لإصدارات الجامعات الخليجية الأثني عشرة في هذين المجالين، لتكتمل الصورة وتتضح الرؤية. وهذا بخلاف ما كان واقعاً في الدراسة السابقة التي لم يكن هذان المجالان ضمن أولوياتها ولا اهتمامها.

هذا وسوف تكون دراسة هذا الجانب مبنية على النظرة الشمولية لكل مجال بشكل عام ؛ لمعرفة جهود الجامعات الخليجية الأثني عشرة بهذا المجال أو ذاك، حيث يُستفاد من هذه الطريقة معرفة أي الجامعات أكثر اهتماماً وعناية بهذا المجال أو ذاك، يضاف إلى ذلك أنه سوف يتم تحليل جهود كل جامعة بكل مجال للوقوف على مواطن القوة والضعف، وتحليل ذلك للوصول إلى السبب وراء أي ظاهرة من الظواهر، وفي ختام هذه التغطية لكلا المجالين سوف تكون هناك نظرة شاملة لكل الجامعات وجهودها في مجالي العلوم والتقنية الذي سبق تحليله ولكن في نطاق هذا المجال سواء مجال العلوم البحتة أو التطبيقية.

وبخلاف الجامعة الإسلامية، فإن الجامعات الخليجية المتبقية كان لها إسهام بشكل واضح في مجالي العلوم البحتة أو التطبيقية (العلوم والتقنية) أما جميعاً أو بأحدهما فقط، وهذا ما سوف يتضح في التحليلات الآتية.

العلوم البحتة:

وبالنظر للجدول رقم (١٣) المبين والموضح لإسهام الجامعات الخليجية الأثني عشرة في مجال العلوم البحتة، يتضح وبشكل جلي تصدر جامعة الملك سعود قائمة الجامعات بشكل مُلفت للنظر، وبفارق كبير جداً عن المركز الثاني، حيث نجد أن جامعة الملك سعود قد أسهمت بهذا المجال بمائة وتسعة

وعشرين كتاباً منذ إنشائها عام ١٣٧٧هـ^(١)، جاءت نسبتها ٤٢,٤٥٪ من مجموع إسهام الجامعات الخليجية موضع الدراسة في هذا المجال والبالغة مائتين وأربعة وثمانين كتاباً. مما يعني معه بالضرورة أن هذه الجامعة تهتم بهذا المجال وتوليّه جُلَّ عنايتها، ولعل مرد ذلك إلى أن هذه الجامعة تُركز على هذا المجال. الذي ترجمته إلى كليات وتخصصات متعددة كان لها السبق في الإسهام المبكر والمتواصل في هذا المجال.

وجاءت جامعة الملك عبدالعزيز بالمركز الثاني وبفارق كبير كما ذكرت سابقاً بالنسبة لإسهامها في هذا المجال، حيث بلغت مشاركتها اثنين وخمسين كتاباً منذ نشأتها عام ١٣٩١هـ، مثلت نسبة ١٨,٣٨٪ حيال ما تم إصداره من قبل الجامعات الخليجية المساهمة بهذا المجال. وهذه المساهمة نجدها بعيدة عن إسهام جامعة الملك سعود، مع أن كلتا الجامعتين لهما الاهتمامات نفسها والتوجهات ذاتها تقريباً إلا أن جامعة الملك سعود تعد الأقدم وجوداً والأكبر والأكثر انتشاراً وفروعاً وطلاباً وأعضاء هيئة تدريس، مما ألقى بظلاله على عدد ما نشرته الجامعة.

وكان نصيب المركز الثالث لجامعة الكويت التي اكتفت بنشر ثمانية وأربعين كتاباً، جاءت نسبتها ١٦,٩٠٪ حيال ما تم نشره في هذا المجال بشكل عام، وهي مساهمة جيدة ومتوافقة مع قدم إنشاء الجامعة الذي كان في عام ١٩٦٦م / ١٣٨٦هـ، وإمكاناتها المادية والبشرية المتنامية، خاصة ما نلاحظه من كثرة أعداد الكليات غيـة العلمية واقتصار الجامعة فقط على أربع كليات لها مساس بالقطاع العلمي، وهي: كلية الطب، وكلية العلوم، وكلية

(١) جميع التواريخ والإحالات الواردة في هذا الجانب من البحث (تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل خاص) مأخوذة من المرجع: مكتب العربية العربي لدول الخليج العربية. دليل الجامعات في دول الخليج العربية. (ط٤. - الرياض: المكتب، ١٤١١هـ)، ص ١٢٣.

الهندسة والبتزل، و كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض، بينما نجد بالجامعة سبع كليات لها اهتمام بالقطاع غير العلمي ؛ كالأدلة والتقارير.

م	اسم الجامعة	المجموع	النسبة	الملحوظات
١	جامعة الإمارات العربية المتحدة	٧	%٢,٤٦	
٢	جامعة البحرين	٢	%٠٠,٧٠	
٣	جامعة السلطان قابوس	١	%٠٠,٣٥	
٤	جامعة قطر	١١	%٣,٨٨	
٥	جامعة الكويت	٤٨	%١٦,٩٠	
٦	الجامعة الإسلامية	x	x	
٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	x	x	
٨	جامعة أم القرى	١١	%٣,٨٨	
٩	جامعة الملك سعود	١٢٩	%٤٥,٤٢	
١٠	جامعة الملك عبدالعزيز	٥٢	%١٨,٣١	
١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٩	%٦,٦٩	
١٢	جامعة الملك فيصل	٤	%١,٤١	
	المجموع	٢٨٤	%١٠٠	

الجدول رقم (١٣)

يوضح إسهام الجامعات الخليجية الاثني عشرة في مجال العلوم البحتة

وبلغ إسهام جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بهذا المجال تسعة عشر كتاباً، جاءت نسبتها %٦,٦٩ من مجموع ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية التي كان لها إسهام في هذا المجال. وهذه المساهمة مكنتها من أن

تكون بالمركز الرابع. ويلاحظ على إسهام هذه الجامعة بهذا المجال أنه لا يتناسب مع توجهات الجامعة وطبيعة تخصصات كلياتها وأقسامها العلمية المنصبة على العلوم والتقنية (بحالي العلوم البحتة والتطبيقية)، حيث تعد هذه الجامعة الوحيدة من بين الجامعات الخليجية أجمع التي تركز بوجه خاص على مجال العلوم والتقنية، ولا تهتم بالمجالات الأدبية، مما يعطي انطباعاً على أن هناك تقصيراً من قبل الجامعة في الإسهام في هذا المجال، حيث إن المبررات لهذا التقصير غير متوافرة، إذ إن الإمكانيات المادية جيدة والكوادر التدريسية مؤهلة والدعم لها موجود، ولا يتبقى سوى أن هذه الكوادر التدريسية قد أصابها تقصير في الإسهام والنشر بهذا التخصص المطابق تماماً لتوجهات الجامعة وواجباتها العلمية.

وتقاسم المركز الخامس كل من جامعة قطر وجامعة أم القرى بأحد عشر كتاباً لكل منهما، جاءت نسبة كل منهما ممثلة في ٣,٨٨٪ حيال ما تم إصداره من قبل الجامعات الخليجية موضع الدراسة، وهذه المشاركة الضعيفة تُنبئ عن تقصير واضح للاهتمام بهذا المجال، خاصة من جامعة أم القرى التي تولي هذا المجال عناية واهتماماً، والذي ترجمته إلى تخصصات علمية موجودة بكلية العلوم التطبيقية والهندسية. أما جامعة قطر فإنها لا تملك المبرر الكافي لهذا التقصير الذي نجده واضحاً في اهتماماتها بالنشر بهذا المجال، وبخاصة أن في جامعة قطر كلية تُخدم هذا المجال بشكل مباشر؛ وهي كلية العلوم، مما يعني معه أن هناك تقصيراً ينبغي على الجامعة أن توليه اهتمامها وعنايتها، وبخاصة في غياب مُبرر ضعف الإمكانيات المادية.

وجاءت جامعة الإمارات العربية المتحدة بالمركز السادس بإصدارتها السبعة في هذا المجال، وجاءت نسبتها ٢,٤٦٪ من يحمل ما تم إصداره بهذا المجال (العلوم البحتة)، ثم جامعة الملك فيصل بأربعة كتب جاءت نسبتها

١,٤١٪، وحقق لها هذا الإسهام المركز السابع، وجاءت جامعة البحرين بالمركز الثامن بكتابين فقط جاءت نسبتها ٠,٧٠٪، وأخيراً جامعة السلطان قابوس بالمركز التاسع، حيث اكتفت بنشر كتاب واحد فقط بلغت نسبته ٠,٣٥٪. ونجد أنه ليس لهذه الجامعات الأربع الأخيرة أي مُبرر في هذا التقصير وهذا الإسهام الضعيف حتى ولو في ظل ضعف الإمكانيات المادية التي تدير بها تقصيرها في هذا المجال كل من جامعة البحرين، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة الملك فيصل؛ لأن الحلول البديلة موجودة، كالدعم الذاتي بالبيع، والبحوث المدعومة خارجياً، والرسائل الجامعية والبحوث الطلابية المتميزة كلها حلول ينبغي على هذه الجامعات أن تسلكها لتلبية احتياجاتها النشرية.

والآن نأتي إلى تفصيل هذا المجال بالنسبة لكل جامعة على حدة حسب الترتيب الهجائي المتبع (الترتيب بالدول أولاً ثم بالجامعة)، إذ يعني هذا أن الجامعة التي سوف ترد أولاً ليست بالضرورة أن تكون الأولى في عدد منشورته، بل إن الجانب الهجائي المتبع هو الذي جعلها بالمقدمة أو بالمؤخرة.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مع قلة إصدارات جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم البحتة، التي بلغت سبعة كتب فقط، إلا أننا نجد هذه الكتب قد اشترك في إخراجها خمسة قطاعات موضوعية من بين عشرة قطاعات المكونة للمجال الموضوعي نفسه الذي هو العلوم البحتة (انظر الجدول رقم ١٤)، حيث نجد أن الجامعة قد أسهمت بكتابين لكل من قطاعي الجيولوجيا والعلوم الحيوانية، جاءت نسبتها حيال ما أصدرته الجامعة نفسها في هذا المجال ٢٨,٥٨٪ لكل منهما، أما الكتب الثلاثة المتبقية فتقاسمتها ثلاثة قطاعات موضوعية من مجال العلوم البحتة، وهي الكيمياء، وعلوم الحياة، والعلوم النباتية، لكل منها كتاب واحد

فقط، جاءت نسبة كل منها ١٣,٢٨٪. ولعل الملاحظة العامة على هذه الإصدارات هي قلتها، حيث نجد أن عدد سبعة كتب لا تساير اهتمامات الجامعة، وبخاصة تلك المشاركة في موضوع العلوم النباتية، الذي نجد الاهتمام به ليس على مستوى الجامعة فحسب، بل إنه يمثل اهتمام الدولة نفسها التي أولته جلّ عنايتها لمقاومة ما تسميه بمشكلة التصحر.

وإذا كان هناك عذر ومبرر لبعض قطاعات هذا المجال (العلوم البحتة) أن تهملها الجامعة ولا تنشر فيها كالفلك، فإن هناك قطاعات أخرى لا نجد أن للجامعة سبباً مقنعاً لإهماله كالرياضيات والفيزياء والحفريات النباتية والحيوانية، وجميع هذه القطاعات الموضوعية الثلاثة نجدها مدعومة من قبل الجامعة في شكل أقسام علمية موجودة بكلية العلوم، التي تُعد من الكليات القديمة إنشاءً، حيث أنها أنشأت عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ، مما يجعل أمر الاهتمام والعناية بها ليس مقتصرًا على هذه القطاعات الموضوعية الثلاثة فحسب، بل لجمال القطاعات الموضوعية التي تدخل في مجال العلوم البحتة. وهذا أمر ضروري ومهم لأنها تساير اتجاهات الجامعة وأهدافها المتمثلة في الكليات والأقسام العلمية بها، تخدم هذا المجال الموضوعي الحيوي، لأن النشراقائم الآن والمتمثل في خدمة بعض قطاعات هذا المجال يُعد ضعيفاً جداً ولا يمكن اعتباره مؤدياً للغرض والهدف المائل بهذه الكليات العلمية، يضاف إلى ذلك أن الجامعة لا تشكو من ضعف الإمكانيات المادية وحتى البشرية المؤهلة، مما يعني معه أن هناك تقصيراً موجوداً في نظام هذه الكليات التي تركز على العملية التعليمية، ولا تولي أمر النشر في نطاق تخصصاتها جلّ عنايتها واهتماماتها، ولا توجد الخطط التفصيلية التي تحدد أولويات النشر وغاياته، مما يزيد من تأثير هذا الأمر على النشر بالجامعة، وحتى إدارة المطبوعات التي وُكل إليها أمر النشر بالجامعة لا تستطيع أن تقوم بهذا الجهد بمعزل عن دور هذه

الكليات ؛ لأنها تُعد مصادر موضوعية حيوية لمؤلفات وكتب، تقوم هذه الإدارة بترجمتها إلى واقع ملموس قابل للتوزيع والتبادل والإهداء... إلخ.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	x	x	
٥١٠	الرياضيات	x	x	
٥٢٠	الفلك	x	x	
٥٣٠	الفزياء	x	x	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	١	%١٤,٢٨	
٥٥٠	الجيولوجيا	٢	%٢٨,٥٨	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	x	x	
٥٧٠	علوم الحياة	١	%١٤,٢٨	
٥٨٠	العلوم النباتية	١	%١٤,٢٨	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	٢	%٢٨,٥٨	
	المجموع	٧	%١٠٠	

جدول رقم (١٤)

يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم البحتة

جامعة البحرين

واقتصرت جامعة البحرين على النشر في قطاع واحد فقط من قطاعات هذا المجال العشرة، حيث أسهمت الجامعة بكتابين فقط في قطاع الكيمياء،

بينما نجد أن بقية القطاعات لم تقم الجامعة بالشرف فيها. وإذا كان للجامعة مبرر الكافي ومقنع في عزوفها عن النشر في بعض قطاعات هذا المجال وخدمتها، فإننا في الوقت نفسه نجد أن هناك ثلاثة قطاعات موضوعية لا يوجد لدى الجامعة مبرر مقنع في عدم الاهتمام بها نظراً لوجود تخصصات علمية وأقسام أكاديمية تهتم وتعى بها، وهي قطاع الرياضيات والفيزياء وعلوم الحياة، التي لم تهتم الجامعة بالنشر بها مع أن هذه الأقسام العلمية تُعد أحد مكونات كلية العلوم، وهي من أقدم الكليات بالجامعة حيث إنها أنشئت عام ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ. وتبقى مسألة التبرير الذي تؤمن به هذه الجامعة، وهو ضعف الامكانيات المادية الداعمة لقطاع النشر بالجامعة، ومع وجاهة هذا التبرير إلا أن الحلول البديلة من الدعم الذاتي، والاتجاه إلى نشر الرسائل العلمية، والبحوث الطلابية المتميزة، والنشر المشترك، والبحوث المدعومة من جهات خارجية عامة وخاصة على حد سواء، هي في واقع الأمر حلول مناسبة وناجحة وكافية لقيام حركة نشر مفيدة بهذه الجامعة، وبخاصة أن هذه البدائل ليست حكرًا على تلك الجامعات التي تشكون ضعف الإمكانيات المادية، بل نجد أن هناك جامعات سلكت جميع هذه الوسائل أو بعضها لكي تضمن قيام حركة نشر ذات نشاط متميز، كجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الكويت.

جامعة السلطان قابوس

جاء إسهام جامعة السلطان قابوس بمجال العلوم البحتة وقطاعاته الموضوعية المختلفة غير مواءمًا لطموحات الجامعة العلمية، ذات التنظيم الدقيق، والتوجه المنظم، فقد اقتصرت مشاركة الجامعة على كتاب واحد فقط، وخدم قطاع علوم الحياة فقط، أما بقية القطاعات فكان الإسهام فيها صفرًا، حيث نجد أن هناك ست قطاعات لا تُعذر الجامعة بعدم النشر بها، وهي: الكيمياء،

وعلوم الأرض (الجيولوجيا)، والرياضيات، والفيزياء (وهذه القطاعات الماضية ترجمتها الجامعة إلى أقسام علمية فعلية بكلية العلوم)، كذلك قطاعي علم النبات، وعلم الحيوان، (وهما قسمان بكلية الزراعة). والحقيقة الماثلة للعيان أن إهمال هذه القطاعات الستة تقصير قائم بهذه الجامعة، وبخاصة أن مشكلة ضعف الامكانيات المادية أقل حدة من جامعة البحرين، كذلك فإن الجامعة لا تشكو من ضعف إمكانيات مطابعها الفنية والبشرية، مما يعني معه عدم توازن توجهات هذه الكليات التي ركزت على العملية التعليمية فحسب، ولم تولِ أمر النشر بها العناية الكافية واللازمة لها، ولعل إدارة النشر التي هي قيد الإنشاء بالجامعة تهتم بهذا الجانب الذي يُمثل اهتماماً ملحوظاً ومتميزاً من قبل الجامعة، وسيكون من المستحسن للجامعة أن تهتم بالحلول البديلة التي لا تكلفها شيئاً يُذكر؛ كالدمع الذاتي، والنشر المشترك، والبحوث المدعومة من جهات خارجية، التي قد يكون في سلوكها حل لهذا الضعف ولهذا التقصير في المشاركة.

جامعة قطر

شاركت جامعة قطر بمجال العلوم البحتة بأحد عشر كتاباً، تقاسمتها أربعة قطاعات موضوعية تخدم هذا المجال، (انظر الجدول رقم ١٥)، حيث جاء إسهام الجامعة الأكبر في قطاع العلوم النباتية بأربعة كتب، اقتطعت نسبة ٣٦,٣٧٪ من مجموع ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام، بعدها جاء قطاعا علوم الأرض (الجيولوجيا)، وعلوم الحياة ليتقاسما ستة كتب خرجت لخدمة كل منهما بثلاثة كتب جاءت نسبة كل منهما ٢٧,٢٧٪ مما تم إصداره بهذا المجال، وكان هناك كتاب واحد شاركت به الجامعة بقطاع الرياضيات، حيث جاءت نسبته ٩,٠٩٪ حيال ما تم نشره بهذا المجال. ونجد أن عدد ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام يساير ويتناسب مع إجمالي ما تم نشره بالجامعة والبالغة

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الرياضيات	١	٩,٠٩%	
٥٢٠	الفلك	×	×	
٥٣٠	الفيزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	×	×	
٥٥٠	الجيولوجيا	٣	٢٧,٢٧%	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٣	٢٧,٢٧%	
٥٨٠	العلوم النباتية	٤	٣٦,٣٧%	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	×	×	
	المجموع	١١	١٠٠%	

جدول رقم (١٥)

يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم البحتة

مائة كتاب، إلا أن توزيع هذه الكتب الاحدى عشر على مجال العلوم البحتة فيه تقصير واضح، وبخاصة القطاعات التي أهمل النشر بها نجد أن لها أقساماً علمية بالجامعة كان من المفترض أن تدعمها ؛ كالكيمياء، والعلوم الحيوانية، اللذان يُعدان من أقسام كلية العلوم بالجامعة، والذي كان انشاؤها مبكر، إذ كان ذلك في عام ١٣٩٧هـ، وعليه فإن الجامعة ليس لديها المبرر الكافي

لاهماها هذين القطاعين، إذ إن المطبعة الجامعية غير موجودة، إلا أن الجامعة لا تشكو من قلة الإمكانيات المادية أو ضعف القدرات البشرية، وبخاصة إذا علمنا أن هناك مركزاً بحثياً يهتم بهذا القطاع بشكل عام، وهو مركز البحوث العلمية والتطبيقية، مما يعني معه بعداً آخر للمشكلة المتمثلة في هذا الإهمال للنشر بهذا المجال. وفي الوقت نفسه نجد أن للجامعة المبرراً المقنعاً في إهمال قطاعي الفلك والفيزياء، لعدم اهتمام الجامعة بهما أصلاً، وعدم وجود أقسام علمية تخدمهما.

جامعة الكويت

بلغ إسهام جامعة الكويت في مجال العلوم البحتة ثمانية وأربعين كتاباً، تقاسمتها تسعة قطاعات موضوعية من مجال العلوم البحتة، حيث جاء بالمقدمة قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) برصيد بلغ خمسة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال المجموعة المتعلقة بالمجال ذاته ٥٢,٠٨٪، (انظر الجدول رقم ١٦)، تلاه مباشرة وبفارق كبير فاق الثلاثة أضعاف هبوطاً قطاع الفلك بستة كتب، جاءت نسبتها حيال المجال ١٢,٥٠٪. وإذا كان قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) يخدمه قسم علمي كأحد أقسام كلية العلوم. ومن هذا المنطلق لم تكن هناك غرابة في أن يكون للجامعة نشاط جيد به على هذا الاعتبار، إلا أن وجه الغرابة حقاً أن يكون للجامعة نشاط جيد في قطاع الفلك، وهو القطاع الذي لا يوجد بالجامعة أي قسم بأي كلية يدعم هذا القطاع، مما يتصور معه أن هذا القطاع يلقي رعاية وتشجيعاً من الجامعة على أساس أنه من القطاعات التي لها مساس أو علاقة بالمجتمع وخدمته.

وأسهمت جامعة الكويت في قطاع علوم الحياة بخمسة كتب جاءت نسبتها ١٠,٤١٪ حيال ما تم إصداره لمجال العلوم البحتة، الذي يُعد قطاع علوم الحياة أحد قطاعاته الأساسية. وهذه النسبة جيدة وتخدم توجه الجامعة العلمي والتخصصي. أما قطاع الفيزياء فكان مخدمًا بأربعة كتب، جاءت

نسبتها ٨,٣٣٪، من مجموع ما تم نشره من قبل الجامعة في هذا المجال، وتُعد هذه المساهمة مع تواضعها لأبأس بها، ولا يُعد انخفاضها مؤشراً كبيراً على تقصير الجامعة في خدمة هذا القطاع، ومع ذلك كان الأولى أن ترفع الجامعة من درجة اهتمامها والعناية به، رغبة في تطوير هذا القطاع المهم.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الرياضيات	٣	٦,٢٥٪	
٥٢٠	الفلك	٦	١٢,٥٠٪	
٥٣٠	الفيزياء	٤	٨,٣٣٪	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٢	٤,١٦٪	
٥٥٠	الجيولوجيا	٢٥	٥٢,٠٨٪	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	١	٢,٠٩٪	
٥٧٠	علوم الحياة	٥	١٠,٤١٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	١	٢,٠٩٪	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	١	٢,٠٩٪	
	المجموع	٤٨	١٠٠٪	

جدول رقم (١٦)

يوضح نشاط جامعة الكويت في مجال العلوم البحتة

كذلك نجد أن نصيب قطاع الرياضيات كان ثلاثة كتب، جاءت نسبتها ٦,٢٥٪، وهذه المساهمة ضعيفة ولا تتساير مع ذلك الاتجاه المتمثل في

أن هذا القطاع له قسم علمي ترعاه الجامعة، ويعد أحد أقسام كلية العلوم التي أنشئت عام ١٩٦٦م/١٣٨٦هـ، مما جعل أمر الرفع من معدل المساهمة في هذا القطاع مطلباً ضرورياً، لكي يطمئن إلى أن هذا القسم قد أدى دوره المناط به على الوجه المطلوب.

وكان لقطاع الكيمياء مساهمة ضعيفة تمثلت في كتابين فقط جاءت نسبتهما ٤,١٦٪ من إجمالي ما تم إصداره بالجامعة بهذا المجال. وهذه المساهمة الضعيفة بهذا القطاع الذي نبجده مخدمًا من قسم عريق هو أحد أقسام كلية العلوم، تلقي بضلالها على دور هذا القسم في خدمة مجاله العلمي، إذ كان من الأولى الاهتمام بأمر النشر به بشكل أكبر وأقوى.

وتبقى ثلاثة كتب ذهبت إلى قطاعات موضوعية ثلاثة، هي: الحفريات النباتية والحيوانية، والعلوم النباتية، والعلوم الحيوانية، بكتاب لكل منها، جاءت نسبته ٢,٠٩٪ من مجموع ما تم إصداره في هذا المجال بشكل عام، وتعد هذه المساهمة ضعيفة للغاية، وبخاصة في قطاعي العلوم النباتية والحيوانية من منطلق أن هذين القطاعين مخدمان بواسطة قسمين قديمين من أقسام كلية العلوم، وعلى هذا يتضح مدى التقصير الذي يتتاب هذين القسمين بحيث يصبح معه أمر التركيز عليهما، وحثهما على أن يكون حضورهما أكبر في مسألة النشر بالجامعة وان لا يركزا اهتمامهما على العملية التعليمية — مع أهميتها — فحسب، بل ينبغي أن يكون معلوماً لهما بأن النشر بالقطاع الموضوعي المتعلق بهما يُعد من ضمن مكملات العملية التعليمية بنظرتها الشمولية.

وبهذا يتضح أن النشر بمجال العلوم البحتة بهذه الجامعة لا يسير على سياسة معلومة الجوانب والحدود، واضحة المعالم مما جعل النشر بهذا المجال يسير بشكل يمكن أن نسميه أو نطلق عليه بالعشوائية، إذ إنه في ظل هذا الوضع نتج عنه التركيز نشرًا على قطاع واحد التهم ما يقارب النصف من إصدارات

قطاعات مجال العلوم البحتة، وأعني به قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا)، ولا أقصد من هذا الحديث أن على هذا القطاع أن يقلل من إصداراته، بل ما أرمي إليه هو التشجيع والعناية بالقطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذا القطاع ؛ كقطاعات الرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، والعلوم النباتية والحيوانية... إلخ.

وحيث إنه لم يكن للجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أية إسهامات بهذا المجال، فقد ترتب على الباحث إغفالهما في الترتيب العام، ولعل لكلتا الجامعتين من التبريرات المُنعة ؛ لعل أقواها أن هذا المجال لا يشكل اهتماماً مباشراً أو غير مباشر بمجال اهتماماتها وتوجهاتها وأهدافها المعلنة أو حتى مع تخصصات كلياتها التي يغلب عليها التوجهات الشرعية الصرفة، واللغة العربية والأدبية والعلوم الاجتماعية، وهي بهذا لا تعني بالمجالات العلمية التي تشكل اهتمامات جامعات خليجية أخرى.

جامعة أم القرى

وبالنظر للجدول رقم (١٧) يتضح أن إسهام جامعة أم القرى بهذا المجال بلغ أحد عشر كتاباً، موزعة على سبعة قطاعات من قطاعات مجال العلوم البحتة، جاء في مقدمتها قطاع الكيمياء بثلاثة كتب شكلت نسبة ٢٧,٢٨٪ من مجموع ما تم إصداره بهذا المجال، أما قطاعا الفلك وعلوم الحياة فقد جاءا مخدمين بكتابين لكل منهما جاءت نسبتهما ١٨,١٨٪ من مجموع ما تم إصداره بهذا المجال. والحقيقة التي ينبغي التنويه إليها أن هناك علامة تساؤل تدور حول مساهمة جامعة أم القرى في قطاع الفلك، إذ يُعد هذا القطاع غير مخدم بتخصص أو قسم علمي، ولعل الإجابة على هذا التساؤل تتبع من أن الجامعة توليه اهتمامها من منطلق العلاقة بينه وبين الحج وشهر رمضان المبارك ونحو ذلك، مما يعني معه أن الجامعة لا تقتصر في نشرها على ما يلي

احتياجات كلياتها وتخصصات أقسامها العلمية.

أما الكتب الأربعة المتبقية فتوازعتها أربعة قطاعات هي: قطاع فلسفة العلوم البحتة ونظرياتها، والرياضيات، والعلوم النباتية، والحيوانية، بكتاب واحد لكل منها، جاءت نسبته ٩,٠٩٪ حيال ما تم نشره بهذا المجال، وتعد هذه المساهمة هزيلة، وبخاصة أن لهذه الأقسام العلمية التي تدعمها، والتي تدخل تحت مظلة كلية العلوم التطبيقية والهندسية، مما يعطي تصوراً واضحاً على مدى التقصير من قبل هذه الأقسام الداعمة لهذه القطاعات التي تشكل أحد توجهات الجامعة ومجال اهتمامها، وعليه ينبغي أن لا يتصور أن هذه القطاعات بعيدة عن مجال اهتمامات الجامعة، بل العكس هو الصحيح، مما يترتب عليه التنويه بضرورة أن تلقى هذه القطاعات - وحتى القطاعات الأخرى الداخلة في مجال العلوم البحتة - العناية اللازمة، للرفع من مستوى التمثيل النشري لهذه القطاعات داخل مجال العلوم البحتة.

ولعل إهمال الجامعة في عدم النشر في قطاع الفيزياء يمثل بعداً آخر على مدى عمق هذا التقصير، وبخاصة أن هذا القطاع يمثل قسم متكامل له كيانه الاعتباري والاستقلالي، وهو يعد أحد أقسام كلية العلوم التطبيقية والهندسية، بل وأحد أقسامها الهامة ذات الحضور الحيوي المتمثل في عدد البحوث التي يقوم بها، ووفرة المعامل الخاصة بالتدريب التي تؤهله للقيام بدور أكبر من الدور القائم حالياً والذي يركز على خدمة العملية التدريسية فقط. ولعل المسألة تحتاج إلى التشجيع وإيجاد الحوافز الكافية للتأليف والبحث بهذا المجال الذي لا شك أنه يحتاج إلى عناية وبحث شاق، ومضني قد لا تحتاجه تخصصات أخرى؛ كالمجالات الأدبية ونحوها.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	١	%٩,٠٩	
٥١٠	الرياضيات	١	%٩,٠٩	
٥٢٠	الفلك	٢	%١٨,١٨	
٥٣٠	الفزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٣	%٢٧,٢٨	
٥٥٠	الجيولوجيا	×	×	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٢	%١٨,١٨	
٥٨٠	العلوم النباتية	١	%٩,٠٩	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	١	%٩,٠٩	
	المجموع	١١	%١٠٠	

جدول رقم (١٧)

يوضح نشاط جامعة أم القرى في مجال العلوم البحتة

والأمر لا يتوقف عند هذا الحد من دعم وتشجيع فقط، بل ينبغي أن تسعى الجامعة ممثلة في إدارة النشر بالجامعة في إيجاد السياسة ذات الرؤية الدقيقة بعيدة المدى، المخطط لها بالأسلوب الدقيق، المبلية لتطلعات الجامعة واحتياجاتها الآنية والمستقبلية، وإيجاد آلية أكثر فاعلية لدفع مسيرة النشر بالجامعة تعتمد على التوازن المطلوب من الدعم المادي والمعنوي، لجميع التخصصات بدون استثناء.

جامعة الملك سعود

بلغ اجمالي ما اسهمت به جامعة الملك سعود في مجال العلوم البحتة، مائة وتسعة وعشرين كتاباً، موزعةً على جميع قطاعات المجال ذاته ما عدا قطاع الحفريات النباتية والحيوانية، إذ لم يصدر فيه أي كتاب (انظر الجدول رقم ١٨)، مما يجعلنا نسجل نقطة سلبية حيال هذه الجامعة المتمثلة في إهمال هذا القطاع الذي يدخل في صلب اهتمامها وتخصصها، وعليه ينبغي الاهتمام به ورعايته لكي تقوم الجامعة بالنشرفيه وإصدار الكتب التي تخدمه مستقبلاً.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	٢	%١,٥٥	
٥١٠	الرياضيات	١٨	%١٣,٩٥	
٥٢٠	الفلك	٣	%٢,٣٣	
٥٣٠	الفزياء	٢٣	%١٧,٨٣	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	١٥	%١١,٦٣	
٥٥٠	الجيولوجيا	٢٠	%١٥,٥٠	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	x	x	
٥٧٠	علوم الحياة	١٤	%١٠,٨٥	
٥٨٠	العلوم النباتية	٢٧	%٢٠,٩٣	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	٧	%٥,٤٣	
	المجموع	١٢٩	%١٠٠	

جدول رقم (١٨)

يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم البحتة

وبالنظر للجدول رقم (١٨)، أيضاً، يتضح أن قطاع العلوم النباتية جاء في مقدمة القطاعات التي نشرت فيها الجامعة، حيث نشرت الجامعة سبعة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال المجال نفسه ٢٠,٩٣٪، وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما قياساً لما صدر من الجامعة في قطاعات أخرى، ولعل السبب في هذا الارتفاع اهتمام الجامعة الملحوظ والتميز بهذا القطاع والعناية به، حيث يُعد قسم العلوم النباتية من الأقسام الكبيرة والتميزة بكلية العلوم، وعلى اعتبار أن هذا القطاع يخدم هذا القسم القديم نسبياً والمؤسس في عام ١٣٧٨هـ.

بعد قطاع العلوم النباتية جاء قطاع الفيزياء برصيد وصل إلى ثلاثة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال ما تم إصداره لنفس المجال ١٧,٨٣٪، وهي نسبة مرتفعة أيضاً، وينطبق عليها الأسباب نفسها التي ذكرت في قطاع العلوم النباتية، وجاء قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) أحد أكبر أقسام كلية العلوم وأكثرها تميزاً بإصدارته العشرين ليأخذ نسبة ١٥,٥٠٪ حيال ما تم نشره بهذا المجال ذاته، وتعد هذه النسبة مرتفعة نوعاً ما، حيث إن هذه النسبة تعد أكبر من النسبة التي ينبغي أن يتمتع بها هذا القطاع التي تدور حول نسبة ١٢٪، نظراً لبقية القطاعات التي ينبغي أن تكون النسبة نفسها تقريباً، على أنها قطاعات مماثلة في الوجود تحت هذا المجال، وتمثيلها في الجامعة كان في شكل أقسام علمية ذات اعتبار وكيان مستقل.

أما قطاع الرياضيات فكان نصيبه ثمانية عشر كتاباً، جاءت نسبتها ١٣,٩٥٪ حيال ما تم إصداره بهذا المجال بشكل عام، وعلى اعتبار أن هذا القطاع المخدوم بقسم الرياضيات أحد أقسام كلية العلوم المتميزة والقديمة (١٣٧٨هـ)، فإن هذه النسبة مع ارتفاعها النسبي، إلا أنها تعد مناسبة جداً، وارتفاعها يعد بسيطاً مقارنة بالقطاعات التي سبق الحديث عنها، وما تمتعت به من نسب مرتفعة.

وبلغت إصدارات قطاع الكيمياء خمسة عشر كتاباً، جاءت نسبتها حىال ما تم إصداره بهذا المجال بشكل عام ١١,٦٣٪، وهى نسبة لا تحتاج إلى تعليق على اعتبار أنها مناسبة جداً وتتوافق مع أهمية هذا القطاع ومكانته، وكان نصيب قطاع علوم الحياة أربعة عشر كتاباً، بفارق كتاب واحد فقط عن قطاع الكيمياء، وجاءت نسبتها ١٠,٨٥٪ حىال ما تم إصداره بهذا المجال، وهذه النسبة أيضاً لا أجدها تحتاج إلى تعليل أو تبرير لأنها جاءت مناسبة ومتوافقة مع ما ينبغي أن يكون عليه مجمل الإنتاج فى هذا القطاع.

ونجد أن مجمل إصدارات الجامعة فى قطاع العلوم الحيوانية بلغ سبعة كتب فقط، جاءت نسبتها حىال ما تم إصداره بهذا المجال بشكل عام ٥,٤٣٪. وتعد هذه النسبة منخفضة جداً؛ لأن هذا القطاع من القطاعات المهمة للجامعة، ويوجد قسم متكامل تخدمه كلية العلوم، قديم الإنشاء (١٣٧٨هـ)، مما يجعلنا نتساءل عن السبب وراء هذا التقصير، ولم أجد أن هناك مبرراً كافياً، وبخاصة أن كلية العلوم بها مركز بحوث متكامل، يهتم بنشر مؤلفات هيئة التدريس والباحثين، مما يجعل الظن يدور حول تقاعس قسم علم الحيوان، عن اللحاق بركب الإنتاج والتأليف.

وشارك قطاع الفلك بثلاثة كتب، جاءت نسبتها ٢,٣٣٪ حىال ما تم نشره بالمجال بشكل عام، أما قطاع العلوم البحتة فلسفة ونظريات... إلخ فكان إسهامه مقتصراً على كتابين جاءت نسبتها ١,٥٥٪ حىال ما تم نشره بالمجال بشكل عام. وإذا كان للجامعة عذرى انخفاض ما تم إصداره فى قطاع العلوم البحتة (فلسفة ونظريات)، على اعتبار أن التأليف يكون فى هذا القطاع محدود النطاق والمجال، فإنه فى الوقت نفسه لا نجد أن هناك مبرراً كافياً لبطء مؤشرا النشر فى قطاع الفلك الذى يُعد مخدوماً بقسم من أقسام كلية العلوم يحمل الاسم نفسه، وهذه النقطة تُعد تقصيراً يُؤخذ على النشر بهذا المجال (بمجال

العلوم البحتة) بهذه الجامعة، وعلى الجامعة والكلية والقسم أن تهتم به وترعاه ليواكب الأقسام الأخرى في مسألة إنتاج للكتب تأليفاً ونشراً. بحيث يمكن تعديل هذه النسب بما يواكب المكانة التي تستحقها هذه القطاعات.

جامعة الملك عبدالعزيز

تصدر قطاع الفيزياء بقية القطاعات التي قامت جامعة الملك عبدالعزيز بالنشر فيها، حيث نجد أن الجامعة قد نشرت فيه خمسة عشر كتاباً، بلغت نسبتها لما تم إصداره بمجال العلوم البحتة المنتمي له هذا القطاع ٢٨,٨٥٪ (انظر الجدول رقم ١٩)، ونجد هذه النسبة مرتفعة بشكل ملفت للنظر، ونجد أن السبب يتمثل في كون الجامعة تولي هذا التخصص وهذا القطاع اهتماماً ملحوظاً، الذي تمثل في أن قسم الفيزياء بكلية العلوم يُعد أكبر الأقسام بالكلية وأقدمها (١٣٩٣هـ) (٥٩)، مما جعل النشر في هذا القطاع يطغى على بقية القطاعات الأخرى التي نشرت فيها الجامعة، مما ترتب عليه ضرورة العناية بالتنبيه على أهمية التوازن الذي يجب أن تهتم به الجامعة.

وكان نصيب قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) ثلاثة عشر كتاباً شكلت نسبة ٢٥٪. حيل ماتم نشره بهذا المجال بشكل عام، ونجد لهذه النسبة المرتفعة ما يبررها على اعتبار أن هذا القطاع مدعوم بكلية كاملة وليس بقسم كما هو الحال في قطاع الفيزياء، وهي كلية علوم الأرض التي انشئت عام ١٣٩٠هـ، ونجد أن بهذه الكلية أقساماً عشرة تمثل هذا القطاع (علوم الأرض) مما يمثل بعداً آخر لمكانة هذا القطاع الموضوعي بالنسبة للجامعة.

وكان لقطاعي الرياضيات وعلوم الحياة إسهام نشري تمثل في سبعة كتب لكل منهما، مثلت نسبة كل منها حيل ماتم نشره بالجامعة بشكل عام بهذا المجال ١٣,٤٦٪، وهي نسبة جيدة وواقعية ينبغي على كلية العلوم وأقسامها ذات العلاقة بهما المحافظة عليها والعناية بهذا المستوى الجيد.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	٣	%٥,٧٧	
٥١٠	الرياضيات	٧	%١٣,٤٦	
٥٢٠	الفلك	x	x	
٥٣٠	الفزياء	١٥	%٢٨,٨٥	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٥	%٩,٦١	
٥٥٠	الجيولوجيا	١٣	%٢٥	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	x	x	
٥٧٠	علوم الحياة	٧	%١٣,٤٦	
٥٨٠	العلوم النباتية	x	x	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	٢	%٣,٨٥	
	المجموع	٥٢	%١٠٠	

جدول رقم (١٩)

يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم البحتة

ومع انخفاض عدد ماتم إصداره في قطاع الكيمياء، الذي بلغ خمسة كتب فقط بلغت نسبتها ٩,٦١٪. حيال ما تم إصداره بالجامعة بهذا المجال، إلا أن هذه النسبة في واقع الحال تُعد مناسبة ولا بأس بها مع أن الوضع يُحتم التوجيه بالرفع من معدل إنتاج الجامعة، بهذا القطاع خاصة وأنه مخدوم ومدعوم من قسم متكامل بكلية العلوم بالجامعة يحمل الاسم نفسه.

وأسهمت الجامعة في قطاع العلوم البحتة (فلسفة ونظريات) بثلاثة

كتب، مثلت نسبة ٥,٧٧٪، وهي نسبة معقولة نظراً لأهمية هذا القطاع ومكانته، وبخاصة أن قلة التأليف فيه له ما يبرره على اعتبار أنه قطاع عام يدخل في فلسفة العلم ونظرياته وتاريخه ونحو ذلك، وهي موضوعات يندرج منها مؤلف فيها نظراً لأسبقية التأليف والتغطية له منذ نشأ العلم وبدأ.

وكان لقطاع العلوم الحيوانية مشاركة وإسهام، تمثل في كتابين فقط، جاءت نسبتها ٣,٨٥٪. حيال ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام. ولعل مرد ضعف النشر بهذا القطاع يرجع إلى سبب جوهري؛ يتمثل في أن هذا القطاع لا يمثل أهمية للجامعة، ولا يتوافق مع توجهاتها، ولهذا لا نجد لهذا القطاع قسماً يدعمه، ولا شعبة من قسم تسانده. ولعل السبب في النشرفيه من قبل الجامعة يرجع إلى الرغبة في التنوع والمشاركة في قطاعات قد ترى أنها تخدم المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبالنظر للجدول رقم (١٩)، يتضح أن هناك ثلاثة قطاعات أهملت الجامعة النشرفيها، وهي قطاع الفلك، وقطاع الحفريات النباتية والحيوانية، وقطاع العلوم النباتية. والمتفحص لهذه القطاعات يجد أن لدى الجامعة تبريراً كافياً لعدم النشرفي قطاعين هما قطاع الحفريات النباتية والحيوانية، وقطاع العلوم النباتية؛ لأن هذين القطاعين لا يتوافقان مع توجهات الجامعة واهتمامها، بينما نجد أن ليس عند الجامعة العذر الكافي في إهمال النشرفي قطاع الفلك، الذي يُعد أحد أقسام كلية العلوم بالجامعة، وهذا يعني أنه مدعوم ومخدوم، وينبغي أن يترجم هذا إلى نشر مائل للعيان، لكي يؤدي القسم الدور الواجب أن يقوم به، وبخاصة أن هذا القطاع له أهمية ومساس بالمجتمع، حيث يعنيه معرفة كل ما يتعلق بالفصول السنوية وغيرها. وعلى القسم أن ينشط في العناية به والحث والتشجيع على النشر في هذا القطاع، الذي يشكل اهتماماً في توجهات هذه الجامعة.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

بلغت إصدارات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم البحتة تسعة عشر كتاباً، منها ستة كتب صدرت في قطاع الفيزياء، وهذه الكتب الستة اقتطعت نسبة ٣١,٥٨٪ من إجمالي ما صدر بهذا المجال (انظر الجدول رقم ٢٠)، وجاء قطاع العلوم البحتة (فلسفة ونظريات) مخدوماً بأربعة كتب، جاءت نسبتها ٢١,٠٥٪ من إجمالي ما تم إصداره بهذا المجال.

ولعل قطاع الفيزياء الذي اقتطع نسبة ٣١,٥٨٪ من إجمالي ما صدر بهذا المجال، فيه تضخم عددي ما كان ليحدث لو كانت هناك سياسة نشرية موضوعية تحدد ما يجب أن ينشر بكل قطاع من قطاعات هذا المجال، ولعل هذا القطاع الذي ترجمته الجامعة إلى قسم علمي جاء كأحد أقسام كلية العلوم الأساسية التي تعد قديمة الإنشاء الذي كان في عام ١٣٨٩هـ، توليه الجامعة أهمية على أساس أنه يمثل أحد اهتماماتها الموضوعية، وترجمة لأهدافها إلى واقع ملموس. كذلك فإن النسبة الأخرى التي أخذها قطاع العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)، البالغة ٢١,٠٥٪ كبيرة نسبياً، ولا تساير ما تم إصداره في بقية القطاعات، التي تعد الأكثر أهمية والتي تخدمها أقسام علمية كقطاع الرياضيات مثلاً، الذي لم يصدر فيه سوى كتابين فقط. مما يعني معه بالضرورة وجود نشر لا بأس به ولكنه على ما يبدو عشوائي التخطيط.

وأسهمت الجامعة في قطاعي الفلك والكيمياء بثلاثة كتب لكل منهما، جاءت نسبة كل منها ١٥,٧٩٪ من إجمالي ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام. ولعل الغرابة هنا هو نشر الجامعة في قطاع الفلك. ومع أنه من قطاعات العلوم البحتة التي يهتم بها الجامعة ويساير أهدافها التأسيسية، إلا أنه في الوقت نفسه يُعد

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	٤	%٢١,٠٥	
٥١٠	الرياضيات	٢	%١٠,٥٣	
٥٢٠	الفلك	٣	%١٥,٧٩	
٥٣٠	الفيزياء	٦	%٣١,٥٨	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٣	%١٥,٧٩	
٥٥٠	الجيولوجيا	x	x	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	x	x	
٥٧٠	علوم الحياة	١	%٥,٢٦	
٥٨٠	العلوم النباتية	x	x	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	x	x	
	المجموع	١٩	%١٠٠	

جدول رقم (٢٠)

يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم البحتة

غير مدعوم بقسم علمي، أو حتى شعبة من قسم علمي. ولعل مرد نشر الجامعة لهذه الكتب خدمة المجتمع من حولها، الذي يعينها أمره بشكل أو بآخر. إلا أنه تبقى مسألة ارتفاع نسبة ما نشره هذا القطاع بالذات، من الأمور الملفتة للنظر، التي ينبغي على الجامعة أن تهتم بها لمعرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة. أما قطاع الكيمياء فمع ارتفاع نسبة ما نشر فيه إلا أننا نجد هذا القطاع مدعوماً بقسم الكيمياء بكلية العلوم.

ومع أن قطاع الرياضيات يُعد من التخصصات التي تدخل في صلب اهتمامات كلية العلوم التي مثلها قسم متخصص هو قسم العلوم الرياضية، إلا أن إسهام هذا القسم كان متواضعاً جداً قياساً بالإسهام الكائن في القطاعات التي سبق الحديث عنها، إذ بلغت مشاركة الجامعة بهذا القطاع كتاين فقط بلغت نسبتها ١٠,٥٣٪ من إجمالي ماتم نشره بهذا المجال، مما يعني معه أن هناك تقصيراً في هذا القطاع، ويتحمل قسم العلوم الرياضية أسباب هذا الوضع، حيث أنه ركز على العملية التعليمية - مع أهميتها - وإهماله في الوقت نفسه عملية البحث والتأليف لخدمة هذا القطاع.

وجاء في ذيل القائمة قطاع علوم الحياة بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ٥,٢٦٪ من إجمالي ماتم نشره بهذا المجال، ويعد هذا القطاع من القطاعات التي لم تولها الجامعة اهتماماً يكون عادة بقسم علمي أو شعبة من قسم علمي ونحو ذلك، ولهذا فإن الجامعة لا تتحمل مسؤولية هبوط عدد مانشر بهذا القطاع.

وتبقى من قطاعات العلوم البحتة أربعة قطاعات لم تقم الجامعة بالنشر فيها (انظر الجدول رقم ٢٠)، وهذه القطاعات الأربعة هي: علوم الأرض (الجيولوجيا)، قطاع الحفريات النباتية والحيوانية، وقطاع العلوم النباتية، وقطاع العلوم الحيوانية. وبخلاف قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا)، فإن بقية القطاعات لا تشكل أهمية لتوجهات الجامعة وسياساتها التعليمية، ولهذا تُعذر الجامعة في عدم النشر بها. وتبقى مسألة عدم النشر من قبل الجامعة في مجال علوم الأرض (الجيولوجيا)، الذي يُعد أحد اهتماماتها التي ترجمتها إلى قسم كبير ذي شعب متعددة سمته بقسم علوم الأرض، وهولذاته قسم الجيولوجيا، لأن تفريعاته تحمل أسماء الجيولوجيا وتفريعاته. وبهذا نستطيع القول أن هناك تقصيراً واضحاً في عدم النشر بهذا القطاع المدعوم من هذا

القسم مما ينبغي معه حث هذا القسم بالذات على العملية النشرية على اعتبار أنها أحد مقومات العملية التعليمية بمفهومها الشامل، إذ إن وجود نشر جيد، يخدم هذا القطاع، ينبىء عن نشاط ذي توجه صحيح على الطريق السليم الذي يوصل إلى غاية واضحة، وهي خدمة التخصص بكل ثقة واقتدار. وهذا الوضع المتمثل في عدم النشر بهذا القطاع، يعطي بعداً آخر، لمسألة تذبذب النشر بالجامعة وفقدانه لتوازنه الذي يُعد بحد ذاته مطلباً أساسياً لضمان أن يكون للنشر فعالية وعمق وأداء أكثر شمولية وفائدة.

جامعة الملك فيصل

اقتصرت جامعة الملك فيصل بالنشر في مجال العلوم البحتة على قطاعين موضوعيين فقط، هما: قطاع الرياضيات، وقطاع علوم الحياة، لكل منهما كتابان فقط، جاءت نسبة كل منهما مناصفة لما تم نشره في هذا المجال برمته ٥٠٪ لكل منهما (انظر الجدول رقم ٢١)، أما بقية القطاعات فلم تنشر بالجامعة فيها أي كتاب. وإذا كان للجامعة عذر في عدم النشر بقطاعات لا تخدم أهدافها أو توجهاتها العلمية بالذات؛ كقطاع الفلك، وعلوم الأرض (الجيولوجيا)، والحفريات النباتية والحيوانية، فإن هناك قطاعات موضوعية تدخل ضمن مجال العلوم البحتة، وتشكل أهمية للجامعة وتطلعاتها الموضوعية والتخصصية؛ كقطاعات الفيزياء، والكيمياء، والعلوم النباتية، والعلوم الحيوانية. حيث نجد أن قطاعي الفيزياء والكيمياء قد دعما بأكثر من قسم سواء في كلية الطب والعلوم الطبية، أو كلية التربية. أما قطاعا العلوم النباتية، والعلوم الحيوانية فقد دُعِم كل منهما بكلية ذات أقسام وشعب، فالعلوم النباتية دعمتها كلية العلوم الزراعية والأغذية. أما قطاع العلوم الحيوانية فمدعوم من قبل كلية الطب البيطري والثروة الحيوانية، مما يعطي تصوراً بتقصير واضح في خدمة هذا المجال الذي يُعد أحد وأكثر اهتمامات الجامعة

وتوجهات تخصصات كلياتها وأقسامها العلمية، حيث كان من الواجب أن تسهم الجامعة بعدد أكبر من هذه المساهمة المقتصرة على أربعة كتب فقط تخدم هذا المجال، وأن تكون هذه المساهمة موزعة بشكل متوازن على قطاعات هذا المجال التي لها علاقة بطبيعة الجامعة العلمية، لكي يكون النشر فيها مؤدياً للدور المناط به والمعول عليه.

للتصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الرياضيات	٢	%٥٠	
٥٢٠	الفلك	×	×	
٥٣٠	الفيزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	×	×	
٥٥٠	الجيولوجيا	×	×	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٢	%٥٠	
٥٨٠	العلوم النباتية	×	×	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	×	×	
	المجموع	٤	%١٠٠	

جدول رقم (٢١)

يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم البحتة

هذا وللجامعة تعليلٌ لهذا التقصير الادب بهذا المجال، ولغيره من المجالات المعرفية التي سبق الحديث عنها في الصفحات الماضية، حسب إفادة المسؤولين بالجامعة، يتسم بضعف الإمكانيات المادية، إلا أن هذه المسألة فيها نظر، حيث إن هناك بدائل كان على الجامعة أن تتجه إليها لحل هذا النقص؛ كالعدم الذاتي القائم على البيع للكتب، والبحوث المدعومة من جهات خارجية عامة أو خاصة، وبخاصة في قطاعي العلوم النباتية والحيوانية، نظراً لبروز الجامعة في هذين التخصصين، والبحوث المشتركة، ونشر البحوث الطلابية المميزة سواء على مستوى الرسائل العلمية، أم البحوث الطلابية لما قبل التخرج. المهم أن على الجامعة أن تتحرك وبسرعة كافية لتلافي الآثار السلبية المترتبة على هذا النقص بالوسائل المناسبة والبدايل الملائمة، لايجاد حركة نشر نشطة تلي توجهات الجامعة ومتطلبات كلياتها وأقسامها العلمية.

العلوم التطبيقية

بلغ إسهام الجامعات الخليجية الأثني عشرة في مجال العلوم التطبيقية (ماعدا الجامعة الإسلامية، وجامعة البحرين)، ثلاثمائة وعشرة كتب. (أخذت نسبة ٨,٥٣٪ حيال ماصدرته الجامعات اجمع بشكل عام. وعليه نجد أن هذا المجال قد أسهمت فيه الجامعات الخليجية بشكل أكبر وبعدد أفضل، إذ نجد أن الفارق بين المجالين (العلوم البحتة والعلوم التطبيقية) وصل إلى ستة وعشرين إصداراً؛ وكما مر سابقاً أن الجامعات الخليجية أسهمت في مجال العلوم البحتة بمائتين وأربعة وثمانين كتاباً. وهذه الإصدارات (٣١٠) التي أسهمت بها جامعات خليجية بهذا المجال، نجدها قد توازعتها عشر جامعات خليجية من أصل اثني عشرة جامعة شملت الدراسة والتغطية، حيث نجد أن المركز الأول كان من نصيب جامعة الملك سعود، التي اسهمت بمائة وستة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها ٤٠,٦٥٪ من جملة ما أصدرته الجامعات

الخليجية أجمع بهذا المجال (انظر الجدول رقم ٢٢).

وبفارق فاق النصف تقريباً عندما أسهمت به جامعة الملك سعود في المجال نفسه جاءت جامعة الكويت بإسهاماتها الستة والخمسين كتاباً لتأخذ المركز الثاني، وبنسبة وصلت إلى ١٨,٠٦٪ من جملة ما تم الإسهام به في هذا المجال. وكان لجامعة الملك عبد العزيز المركز الثالث واستحققت ذلك بإصدارها اثنين وخمسين كتاباً أخذت نسبة ١٦,٧٧٪ من جملة ما تم إصداره بالمجال نفسه. ولعل الملاحظ على هذه المراكز الثلاثة أن النسبة التي أخذتها تعد متفاوتة تفاوتاً واضحاً فيما بينها، إذ نجد أن جامعة الملك سعود قد أخذت نصيب الأسد، حيث بلغت نسبة مساهمتها ٤٠,٦٥٪ وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً لما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية الأخرى. ولا نستطيع أن نقول أن على جامعة الملك سعود أن تكبح من جماح نشاطها في هذا المجال، إذ إن الواقع يقول أن الجامعات الأخرى قد قصرت في بلوغ النسبة المعقولة التي ينبغي أن تسهم بها في هذا المجال، وهذا الكلام لا ينطبق على جامعة الكويت، وجامعة الملك عبدالعزيز، التي نجد أن إسهامهما كان جيداً قياساً على إسهام الجامعات الخليجية الأخرى، وقياساً أيضاً على المعدل الذي أخذه هذا المجال من نسبة إصدارات كل جامعة على حدة.

وكان نصيب جامعة الملك فيصل المركز الرابع، حيث أسهمت لخدمة هذا المجال بعشرين كتاباً، جاءت نسبتها ٦,٤٥٪. أما المركز الخامس فكان من نصيب كل من جامعتي الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بسبعة عشر كتاباً لكل منهما، أخذت نسبة ٥,٤٨٪ من جملة ما تم الإسهام به. وكل النسب التي جاءت من نصيب كل من جامعة الملك فيصل، وجامعة الإمارات العربية المتحدة. وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن قصّرت عن المطلوب الذي ينبغي للجامعات الثلاث أن تصل إليه، ولكن مع ذلك

بجدها جيدة، مع احتياجها إلى الدعم والتشجيع للرفع من مستواها لتصل إلى المراد والغاية المناسبة.

م	اسم الجامعة	المجموع	النسبة	الملاحظات
١	جامعة الإمارات العربية المتحدة	١٧	%٥,٤٨	
٢	جامعة البحرين	×	×	
٣	جامعة السلطان قابوس	٢	%٠٠,٦٥	
٤	جامعة قطر	٥	%١,٦٢	
٥	جامعة الكويت	٥٦	%١٨,٠٦	
٦	الجامعة الإسلامية	×	×	
٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٧	%٢,٢٦	
٨	جامعة أم القرى	٨	%٢,٥٨	
٩	جامعة الملك سعود	١٢٦	%٤٠,٦٥	
١٠	جامعة الملك عبدالعزيز	٥٢	%١٦,٧٧	
١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٧	%٥,٤٨	
١٢	جامعة الملك فيصل	٢٠	%٦,٤٥	
	المجموع	٣١٠	%١٠٠	

الجدول رقم (٢٢)

يوضح إسهام الجامعات الخليجية الاثني عشرة في مجال العلوم التطبيقية

وجاءت جامعة أم القرى بالمركز السادس بإصداراتها الثمانية، ونجد هذه الاصدارات قد اقتطعت نسبة ٢,٥٨٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية المساهمة. وكذلك نجد أن المركز السابع كان من نصيب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التي أسهمت بسبعة كتب بلغت نسبتها ٢,٢٦٪ من إجمالي ما تم الإسهام به. وهنا نتوقف قليلاً لنلقي الضوء على إسهام هاتين الجامعتين، إذ نجد أن إسهام جامعة أم القرى أقل ما يوصف به هو الضعف والتقصير عن الوصول إلى الأمل المنشود، حيث إن نسبة ٢,٥٨٪ تحتاج إلى دعم كبير من قبل الجامعة لتنشيطها ورفعها إلى المستوى المواكب لتطلعات هذه الجامعة، وبخاصة أن لدى الجامعة من الاهتمامات التي ترجمتها إلى كليات وتخصصات وأقسام علمية كان من المتوقع أن يكون إسهامها أكبر من هذا الإسهام الحالي، وبخاصة أن هذا المجال جاء منسجماً مع أهداف الجامعة واحتياجاتها الآنية والمستقبلية. أما عن إسهام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فإنه مثير للدهشة بحق، لأن هذا المجال (العلوم التطبيقية)، لا نجد له اهتماماً واضحاً لا في أهداف الجامعة ولا في سياستها العلمية والأدبية. والاكثر دهشة أننا نجد هذا العدد الذي أسهمت به هذه الجامعة منافساً لإسهام جامعة أم القرى التي يوجد لديها الاهتمام الكافي لتبرير إسهامها. وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نعيب على جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية هذه المشاركة التي نجدها متمثلة في كتيبات طبية تتحدث عن أضرار التدخين، أو كتب عن أضرار المسكرات والمخدرات... إلخ، ونجد هذه الناحية تتوافق مع طبيعة الجامعة الدعوية..

وجاء إسهام جامعة قطر ملفتاً للنظر، ذلك أن عدد ما أسهمت به الجامعة يُعد بحق هزياً، فالكتب الخمسة التي أهلت جامعة قطر أن تكون بالمركز الثامن، والتي أخذت نسبة ١,٦٢٪ من جملة اصدارات الجامعات

الخليجية، نجدها غير منسجمة مع أهداف الجامعة وتطلعاتها، وبخاصة أن هذا المجال تدعمه الجامعة ويتمثل ذلك في كلية العلوم، وكلية الهندسة، ومركز متخصص يدعى بمركز البحوث العلمية والتطبيقية، مما يعقد من مسألة الحاجة إلى الاهتمام الواجب صرفه لخدمة هذا المجال الذي يدخل ضمن أهداف الجامعة وغاياتها الآنية والمستقبلية.

وأسهمت جامعة السلطان قابوس بكتابين فقط، جاءت نسبتهما ١٠,٦٥٪ من إجمالي ما أسهمت به الجامعات الخليجية المشاركة في خدمة هذا المجال، بحيث استحققت هذه الجامعة أن تكون بالمركز التاسع والأخير. وهذه النسبة تتسم بالضعف الذي ينبىء عن تهاون شديد من قبل الجامعة من رعايته، وبخاصة أننا نجد هذا المجال مدعوماً من أربع كليات من أصل خمس كليات بالجامعة، وهي: كلية العلوم، وكلية الزراعة، وكلية الطب، وكلية الهندسة، مما يضيفي بعداً آخر لهذه المسألة، وفي الوقت نفسه يعطي إنذاراً على أهمية العناية السريعة والاهتمام الأسرع بهذا المجال للرفع من معدل إسهام هذه الجامعة به بالعدد المناسب والتنوع الموضوعي المطلوب.

ويعطينا الجدول رقم (٢٢) معلومة مفادها أن هناك جامعتين لم تسهما بالنشر بمجال العلوم التطبيقية، وهما الجامعة الإسلامية، وجامعة البحرين، وإذا كان للجامعة الإسلامية مبرر كافٍ وعذرٍ وافٍ في عدم النشر بهذا المجال، نظراً لأن مجال العلوم التطبيقية لا ينسجم مع أهداف الجامعة وغاياتها التأسيسية التي يغلب عليها الطابع الإسلامي والأدبي البحث. وهي بهذا ليست معنية بالنشر، ولا حتى مطالبة بالإسهام فيه من هذا المنطلق.

ونجد أن جامعة البحرين قد أحجمت عن النشر بهذا المجال، وهذا الإحجام لا يخدم توجهات أهدافها ولا غايات تأسيسها التي يغلب عليها الطابع العلمي بجانب الطابع الأدبي. ولا يكفي التبرير الذي ذهبت إليه جامعة

البحرين معللة به تقصيرها بهذا المجال وغيره، المتمثل في ضعف امكاناتها المادية وقلتها، ولكن الحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان أن على الجامعة أن تسلك الطرق البديلة التي تناسب طبيعة الجامعة، وامكاناتها البشرية، وأقصد بها اللجوء إلى الوسائل البديلة لخدمة النشر بالجامعة ؛ كالدعم الذاتي القائم على نظام البيع، والبحوث المدعومة خارجياً، والبحوث المشتركة... إلخ والتي سبق الإشارة إليها سابقاً، ففي هذه الوسائل حلول مناسبة وسريعة وكفيلة لإيجاد نشاط نشري متكامل وفعال. والحقيقة التي بدت للباحث أثناء الرحلة العلمية للجامعة أن الجامعة قد انتهجت اسلوب الدعم الخارجي في تجهيز بعض معامل كلية العلوم، واطلقت أسماء من قاموا بالدعم على هذه المعامل، إذاً فمبدأ انتهاج الوسائل البديلة ليس مرفوضاً من قبل الجامعة، إلا أن الواقع يُظهر أن الجامعة لم تحاول ولم تُبدِ اهتماماً بأمر النشر، فركزت فقط على العملية التعليمية فحسب. وهذا في حد ذاته ليس فيه مأخذ عليها، بقدر أن المأخذ الحقيقي يتمثل في اكتفائها بهذا الدور دون اللجوء إلى الأدوار المكملة لأهداف الجامعة وتطلعاتها، فالنشر مطلب وغاية بحد ذاته، ولعل بعض أهداف الجامعة خاصة خدمة المجتمع وتنمية معلوماته وتثقيفه لا تتحقق فقط بالمحاضرات العامة وإقامة الدورات فحسب، بل نجد أن النشر الواعي والفعال يساعد كثيراً في الوصول إلى بعض الغايات التي تطمح الجامعة إليها، وتسعى إليها بكل جدٍ واجتهاد.

ويحسن بنا بعد هذا الإجمال، أن نفصل في هذا المجال (مجال العلوم التطبيقية)، لمعرفة مدى إسهام كل جامعة خليجية، قامت بالنشر في قطاعات هذا المجال إلى أن وصلت إلى عشرة قطاعات موضوعية حسب تصنيف ديوي. وللوصول إلى مواطن القوة والضعف في كل قطاع وهل هناك تبريرات واضحة لعدم إسهام هذه الجامعة أو تلك في أحد القطاعات الموضوعية. هذا

وسيكون الحديث تفصيلاً عن جميع الجامعات الخليجية ما عدا الجامعة الإسلامية وجامعة البحرين، حيث سبق الحديث عنهما وعن الأسباب التي تكمن وراء عدم إسهامهما في النشر بهذا المجال.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

اكتفت جامعة الإمارات العربية المتحدة بالإسهام في مجال العلوم التطبيقية بسبعة كتب فقط صدرت في ثلاثة قطاعات موضوعية من قطاعات المجال نفسه؛ حيث جاء قطاع العلوم الزراعية متصدراً لإسهام الجامعة بقطاعات المجال ذاته بأربعة كتب، جاءت نسبتها ١٤,٥٧٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل هذه الجامعة (انظر الجدول رقم ٢٣)، وتعد هذه المساهمة بهذا القطاع ضعيفة على اعتبار أن هذا القطاع الزراعي، يُمثل للجامعة بل وللدولة بشكل عام أهمية خاصة على أساس أن الدولة تعاني من مشكلة التصحر وزراعة المناطق الصحراوية، وتحاول بشتى الجهود أن تتغلب عليها، ولهذا فإن على كلية العلوم الزراعية بجامعة الإمارات أن تولي هذا القطاع العناية اللازمة والكافية، وكذلك على مركز بحوث الصحراء والبيئة البحرية أن تكون مساهمته ومشاركته واضحة وفعالة ليواكب تطلعات الجامعة، وتلك الآمال المعقودة عليه.

وجاء قطاع العلوم الطبية مخدوماً بكتابين فقط، جاءت نسبتها ٥٨,٢٨٪ من إجمالي ماتم الإسهام به من قبل هذه الجامعة، وهذه المساهمة تُعد أيضاً ضعيفة للغاية، ولاتساير النشاط الذي ينبغي أن تكون عليه كلية الطب والعلوم الصحية في خدمة العملية البحثية، سواء على المستوى الأكاديمي، أم المجتمع الذي يتطلب أن يكون حضورها أكبر وأكثر جدية ونفعاً، مما هو كائن الآن من اقتصرها على العملية التعليمية فقط، بل يجب أن تعالج المشاكل الصحية التي يواجهها مجتمع الإمارات العربية المتحدة، بالبحث

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٦١٠	العلوم الطبية	٢	٢٨,٥٨%	
٦٢٠	العلوم الهندسية	×	×	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٤	٥٧,١٤%	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	×	×	
٦٥٠	إدارة الأعمال	×	×	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	١	١٤,٢٨%	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	٧	١٠٠%	

جدول رقم (٢٣)

يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم التطبيقية

والدراسة ونشر التوعية الصحيحة لما ينبغي التوعية عنه لمكافحة بعض الأمراض وطرق الوقاية منها وعلاجها... إلخ. وكان نصيب قطاع الكيمياء التكنولوجية من جامعة الإمارات العربية المتحدة كتاباً واحداً بلغت نسبته ١٤,٢٨٪ من إجمالي ماتم الإسهام به من قبل الجامعة، وهذه المساهمة تعد غير معقولة نظراً لأن هذا القطاع المخدم من قبل أحد أقسام كلية العلوم يشكل أهمية لهذه الجامعة وتطلعاتها العلمية.

وبالنظر للجدول رقم (٢٣) يتضح أن هناك سبعة قطاعات لم تسهم فيها الجامعة بأي إصدار، ولعل للجامعة العذر في عدم الإسهام في بعض هذه القطاعات نظراً لأن الجامعة لا تولي اهتماماً لها ولا يواكب أهدافها، ولا يوجد بالجامعة لا كليات ولا أقسام علمية أو مراكز بحثية تهتم بها، إلا أن هناك ثلاثة قطاعات كان ينبغي على الجامعة أن يكون لها إسهام فيها، نظراً لوجود كليات وأقسام علمية تخدمها ومراكز بحثية تساندها، فقطاع العلوم الهندسية الذي لم تسهم فيه الجامعة بأي إصدار، نجده مدعوماً من قبل كلية الهندسة، مما يثير الاسغراب عن دور هذه الكلية الذي ينبغي أن تخرج من هذا التقصير بمشاركة فعالة وقوية. كذلك نجد أن قطاع الفنون والعلوم المنزلية الذي يخدمه قسم متكامل بكلية البنات بالجامعة، وخاصة أننا نجد أن البحث والتأليف فيه مجاله رحب وواسع نظراً لكون هذا التخصص ما زال بكرة في مجتمع كمجتمع الإمارات الذي لم يدرس بشكل دقيق حتى الآن من حيث أنظمة العيش، وطرق الحياة اليومية والعادات الذائبة وحتى طرق الاهتمام بالبيت والعناية به... إلخ. أما القطاع الثالث الذي كان ينبغي على الجامعة أن يكون لها دور فيه وأن تنشر فيه بعض الكتب فهو قطاع إدارة الأعمال الذي نجده مخدمًا بقسم متكامل بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية، وكذلك بمركز بحثي يدعى مركز البحوث الإدارية والمالية والاقتصادية، مما يمثل كذلك قدراً من المسؤولية على هذه الجهات في التقصير عن القيام بالدور المطلوب، حيث كان من الواجب أن يكون لها دور نشري جيد ومتنوع، وبخاصة أن هذه الجامعة لا تشكو من قلة الإمكانيات البشرية والمادية، ولا تعاني من تقصير التشجيع اللازم للقيام والنهوض بحركة نشر فعالة بها.

جامعة السلطان قابوس

اقتصرت مساهمة جامعة السلطان قابوس على قطاع واحد من القطاعات مجال العلوم التطبيقية؛ وهو قطاع العلوم الطبية، الذي أسهمت

الجامعة فيه بكتابين فقط هما إجمالي إسهامها في المجال ذاته، وعلى هذا فإن القطاعات المتبقية لم تسهم فيه الجامعة بأي إصدار. وللجامعة في واقع الحال المبرر الكافي لمعظم قطاعات هذا المجال في عدم إسهامها فيها، على اعتبار أن الجامعة ليس لديها الاهتمام الكافي والمساير لكي يقنعها بالنشر فيها، إلا أنه في الوقت نفسه نجد أن هناك أربعة قطاعات كان على الجامعة أن تشارك فيها بالإسهام والنشر بها، وهي على التوالي، قطاع العلوم الهندسية، والعلوم الزراعية، والفنون والعلوم المنزلية، والكيمياء التكنولوجية، وكلها قطاعات تهتم بها الجامعة وتدعمها، إذ نجد أن القطاعين الأوليان (العلوم الهندسية، والعلوم الزراعية)، قد تمثل دعمهما في كليتين تحملا اسمي هذين القطاعين، أما القطاعان الآخران (الفنون والعلوم المنزلية، والكيمياء التكنولوجية) فقد دعمتهما الجامعة بقسمين من أقسام كلية العلوم. وعلى هذا يتضح مدى التقصير الحاصل في مجال النشر بهذه القطاعات المدعومة، مما يجعل أمر العناية بها والاهتمام بالنشر فيها من قبل الجامعة وهذه الكليات والأقسام العلمية مطلباً ضرورياً يحتمه الواقع الذي ينبغي أن تقوم به الجامعة والدور المؤمل منها والمنوط بها.

جامعة قطر

مع قلة إصدارات جامعة قطر بهذا المجال (مجال العلوم التطبيقية)، التي بلغت خمسة كتب فقط، إلا أننا نجد هذه الكتب قد توزعت على أربعة قطاعات موضوعية من قطاعات مجال العلوم التطبيقية (انظر الجدول رقم ٢٤)، جاء في المقدمة ما صدر بشكل عام في هذا المجال (الفلسفة والنظريات)، حيث أسهمت الجامعة بكتابين جاءت نسبتهما ٤٠٪ من جملة ما قامت الجامعة بإصداره، وجاءت مساهمة الجامعة في قطاعات ثلاثة بكتاب واحد، جاءت نسبة كل كتاب حوالى ما تم إصداره بالجامعة بشكل عام بهذا المجال

٢٠٪، وهذه القطاعات الثلاثة هي: قطاع العلوم الطبية، والعلوم الزراعية، وإدارة الأعمال. والعجيب أننا نجد أن القطاعين (العلوم الطبية والزراعية) لا يوجد للجامعة اهتمام واضح بهما يكون عادة متمثلاً بكلية أو مركز بحثي أو قسم علمي متخصص، ولهذا فإن إقبال الجامعة على النشر بهما بكتب متخصصة غريب نوعاً ما. ويبقى قطاع إدارة الأعمال الذي نجده مدعوماً من قبل كلية الإدارة والاقتصاد بأحد أقسامها الأكاديمية التي تحمل الاسم نفسه.

ونجد أن هناك من بين القطاعات الموضوعية التي تدخل في مجال العلوم التطبيقية ثلاثة قطاعات موضوعية كان على الجامعة مسؤولية أن تصدر فيها كتباً، وأن يكون لها إسهام جيد فيها. فقطاع العلوم الهندسية نجده مدعوماً من كلية الهندسة، وقطاع الفنون والعلوم المنزلية نجده مدعوماً بقسم الاقتصاد المنزلي، أحد أقسام كلية التربية، وقطاع الكيمياء التكنولوجية نجده مدعوماً أيضاً من كلية العلوم بأحد أقسامها التخصصية التي تحمل الاسم نفسه يستوجب على الجامعة أن توليها عناية خاصة، للنهوض بحركة نشر بها لكي تساهم التطورات المتلاحقة، وبخاصة أن البحوث وإجراءها في هذه القطاعات تعد مطلباً ملزماً، وعليه فإن هذه البحوث تكون معيناً لا ينضب وكافياً لإيجاد حركة نشر جيدة بالجامعة. أما بقية القطاعات الموضوعية التي لم تنشر الجامعة بها فإن لدى الجامعة العذر والمبرر الكافي في عدم النشر بها، نظراً لأنها لا تلقى اهتماماً من قبل الجامعة سواء في أهدافها التأسيسية أم في تخصصات الكليات. وهي بعيدة عن الطبيعة الموضوعية للجامعة بشكل تام، وعليه فإن الجامعة لا تتحمل مسؤولية عدم صدور أي كتاب في هذه القطاعات المهمة.

لتنصيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	لعلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٢	%٤٠	
٦١٠	العلوم الطبية	١	%٢٠	
٦٢٠	العلوم الهندسية	x	x	
٦٣٠	العلوم الزراعية	١	%٢٠	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	x	x	
٦٥٠	إدارة الأعمال	١	%٢٠	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	x	x	
٦٧٠	الصناعات	x	x	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	x	x	
٦٩٠	المباني	x	x	
	المجموع	٥	%١٠٠	

جدول رقم (٢٤)

يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم التطبيقية

جامعة الكويت

أسهمت جامعة الكويت في مجال العلوم التطبيقية بستة وخمسين كتاباً، وأسهمت في إصدارها سبعة قطاعات موضوعية من مجال قطاعات مجال العلوم التطبيقية العشرة، وجاء قطاع العلوم الهندسية في مقدمة القطاعات بسبعة عشر كتاباً، مثلت نسبة ٣٥,٣٠٪ من مجمل ما أسهمت به الجامعة بشكل عام بهذا

المجال (انظر الجدول ٢٥)، وتعد هذه المساهمة مرتفعة جداً قياساً لما أسهمت به الجامعة في بقية القطاعات الموضوعية الأخرى، ولعل مرد ذلك يرجع إلى أن هذا المجال مدعوم من كلية الهندسة والبتزل بالجامعة، وبخاصة أن هذه الكلية تتمتع درجة الماجستير في مختلف التخصصات الهندسية، مما يجعل أمر الحصول على الكتب الصالحة للنشر ميسوراً وسهلاً، يضاف إلى ذلك أن هذه الكلية قديمة نسبياً في إنشائها الذي كان في عام ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ.

وجاء قطاع العلوم الزراعية ويفارق بسيط عن قطاع العلوم الهندسية مشاركاً بأربعة عشر كتاباً لخدمة هذا القطاع، اقتطعت نسبة ٢٥٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في هذا القطاع. ولعل مرد هذا الإسهام إلى الإحساس بمدى الحاجة إلى أن تكون الجامعة في خدمة المجتمع والبيئة من حولها. ولهذا نجد أن هذه الكتب تخدم هذا القطاع من منطلق أنها تحقق وتلبي في الوقت نفسه حاجة ما في المجتمع للحلول الناجمة لزراعة البيئة الصحراوية... إلخ. ولا نستطيع أن نلوم الجامعة في وجود مثل هذه المساهمة الضرورية، ولكن الحقيقة الماثلة أمام العيان تفيد بمدى ضرورة وجود كلية أو مركز بحوث زراعية ينسجم مع الوضع المتنامي المحتاج لمثل هذا الإجراء سواء على الوقت الحاضر أو المستقبل القريب على حد سواء.

واستطاع قطاع العلوم الطبية وإدارة الأعمال أن يسهما برصيد وصل إلى ثمانية كتب لكل منهما، بلغت نسبتها ١٤,٢٩٪ من إجمالي ما تم إنتاجه من قبل الجامعة. ونجد أن المساهمة في مجال العلوم الطبية مناسبة للغاية لتوجهات الجامعة العلمية، وبخاصة أننا نجد أن هذا القطاع مدعوم من كليتين بالجامعة، هما كلية الطب، وكلية العلوم الطبية والمساعدة والتمريض، وما تحويه من برامج للدراسات العليا، مما يجعل قبول هذه النسبة أمراً طبيعياً

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٦١٠	العلوم الطبية	٨	١٤,٢٩%	
٦٢٠	العلوم الهندسية	١٧	٣٠,٣٥%	
٦٣٠	العلوم الزراعية	١٤	٢٥%	
٦٤٠	الفنون والعلوم المتزايدة	٢	٣,٥٧%	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٨	١٤,٢٩%	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	×	×	
٦٧٠	الصناعات	٢	٣,٥٧%	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	البياني	٥	٨,٩٣%	
	المجموع	٥٦	١٠٠%	

جدول رقم (٢٥)

يوضح نشاط جامعة الكويت في مجال العلوم التطبيقية

ومناسباً. أما قطاع إدارة الأعمال فنجد مدعوماً بأحد أقسام كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، هذا وأن للكلية برامج تدريبية نشطة لاشك أنها تساعد على الإنتاج والبحث، وتسهيل مهمة التوسع المعرفي. ولهذا فإننا نجد أن هذه الكتب الثمانية بنسبتها المعقولة جداً مواكبة لطموح الكلية وأهدافها، وإن كان المؤمل أن يكون للجامعة نشاط أكبر ليس في هذا القطاع فحسب، بل في جميع قطاعات هذا المجال؛ لكي ترتفع النسب في جميع قطاعاته.

وجاء قطاع المباني مشاركاً بخمسة كتب جاءت نسبتها ممثلة في ٨,٩٣٪ من إجمالي ما أسهمت به الجامعة بشكل عام في مختلف قطاعات هذا المجال. ونجد أن هذه المساهمة ملائمة جداً لتطلعات الجامعة المتمثلة في دعمها بكلية الهندسة التي ترى في خدمة هذا القطاع أحد مهامها الأساسية التي تدخل تحت رعاية الهندسة المدنية بشعبها المختلفة.

وتماثل كل من قطاعي الفنون والعلوم المنزلية وقطاع الصناعات في عدد ما تم النشر فيها، حيث جاء هذا الإسهام متمثلاً بكتاب لكل منها بلغت نسبتها ٣,٥٧٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في قطاعات هذا المجال، وإذا كان إسهام الجامعة في مجال الفنون والعلوم المنزلية ضعيفاً، وبخاصة أنه مدعوم من أحد أقسام كلية البنات التي يوجد بها تخصص اقتصاد منزلي، إلا أن إسهام الجامعة في مجال الصناعات الذي لا يوجد له اهتمام ملحوظ من قبل الجامعة جاء من قبيل النشر في ما يخدم المجتمع الذي من حولها، حيث نجد أن هذا يتحدث عن الصناعات الموجودة في إحدى مناطق الكويت الصناعية، وهو بهذا كتاب يخدم هذا المجتمع الصناعي الذي هو شريحة من شرائح المجتمع.

ومن بين القطاعات الثلاثة التي لم تسهم الجامعة بالنشر فيها نجد أن هناك قطاعاً كان على الجامعة أن توجد له نشرًا مناسباً، وأقصد به قطاع الكيمياء التكنولوجية (انظر الجدول رقم ٢٨)، وبخاصة أن هذا القطاع يلقي اهتماماً ملحوظاً من الجامعة تمثل في إيجاد قسم علمي خاص به في كلية الهندسة والبترول، مما يعطي انطباعاً أن هناك تقصيراً واضحاً في دور هذا القسم ومشاركته الفعالة في الإسهام بنشر جيد يكون منسجماً مع الآمال المعقودة عليه من قبل الجامعة وإدارتها.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

ونجد أن لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إسهاماً ومشاركةً بهذا المجال، مع أنه لا يدخل في نطاق اهتمامها وعنايتها، حيث نجد أن هذه المساهمة بلغت سبعة كتب جميعها كانت في قطاع واحد من قطاعات مجال العلوم التطبيقية؛ وهو مجال العلوم الطبية، والتأمل لهذه الكتب وطبيعتها الموضوعية يجدها لا تخدم هذا القطاع بشكل متخصص جداً، بل يجدها كتب إرشادية توجيهية تحذيرية، قصد من وضعها والعناية بها تنبيه المجتمع إلى أضرار التدخين والمسكرات والمخدرات بشكل شامل وعام، ولهذا نجد أن جل هذه الكتب كان تأليفها بالمشاركة مع قطاعات حكومية خارجية كالحرس الوطني مثلاً، وهي من هذه الناحية نجدها منسجمة مع أهداف الجامعة ومحاولة خدمة المجتمع من حوله بالطرق الجيدة والسبل المناسبة ما دامت تحقق مطلباً أساسياً أنشئت من أجله عمادة خاصة بخدمة المجتمع بالجامعة.

وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نلوم الجامعة على أنها لم تسهم في بقية القطاعات المتعلقة بمجال العلوم التطبيقية الذي لا نجده منسجماً مع غايات والجامعة وأهدافها سواء الآنية أو المستقبلية.

جامعة أم القرى

بلغ إسهام جامعة أم القرى بمجال العلوم التطبيقية ثمانية كتب فقط، وتعد هذه المساهمة ضعيفة للغاية وتُعبّر عن ذلك الاهتمام من قبل الجامعة بهذا المجال المتمثل في إيجاد كليتين لها علاقة مباشرة بهذا المجال، وأقصد بهما كليتي العلوم التطبيقية التي أنشئت عام ١٤٠١هـ، وكلية الهندسة والعمارة الإسلامية التي أنشئت عام ١٤٠٩هـ. وإذا كان لكلية الهندسة والعمارة الإسلامية الميرر المسوغ لعدم وجود النشاط الملائم منها لخدمة النشر بهذا المجال، والمتمثل في

حدثا وجودها، فإن هذا المبرر ينتفي ولا معنى له بالنسبة لكلية العلوم التطبيقية والهندسة، إذ مضى على إنشائها ما ينيف على إحدى عشرة سنة، وهي فترة زمنية كافية جداً لإيجاد حركة نشري غاية النشاط والجدية.

ومع قلة ما نشرته هذه الجامعة في هذا المجال (العلوم التطبيقية)، البالغ ثمانية كتب، إلا أننا نجد أن هذه الكتب قد تفرقت إلى سبعة قطاعات من قطاعات العلوم التطبيقية العشرة، وفي هذا سمة ملفتة للنظر، أبرزها وأظهرها الجدول رقم (٢٦)؛ حيث نجد أن قطاع العلوم الطبية كان بالصدارة بكتابين فقط جاءت نسبتها بالغة ٢٥٪ مما تم النشر فيه بهذا المجال من قبل الجامعة. ويقف وراء هذه المساهمة قسم العلوم الطبية، أحد أقسام كلية العلوم التطبيقية والهندسية. وجاء بعد هذا القطاع مباشرة ستة قطاعات موضوعية اقتصر إسهامها على كتاب واحد فقط جاءت نسبة كل منها ١٢,٥٠٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعة، وهذه القطاعات الستة تتمثل فيما يأتي:

١- العلوم التطبيقية (فلسفة ونظريات).

٢- العلوم الهندسية.

٣- العلوم الزراعية.

٤- الفنون والعلوم المنزلية.

٥- الكيمياء التكنولوجية.

٦- مصنوعات متفرقة.

وكما ذكرت سابقاً فإن إسهام الجامعة بهذه القطاعات جاء ضعيفاً، ولا يواكب حجم هذا المجال الذي يمثل أهمية موضوعية واضحة في هذه الجامعة وتخصصاتها المختلفة التي تُرجمت إلى كليات علمية وأقسام أكاديمية.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	١	%١٢,٥٠	
٦١٠	العلوم الطبية	٢	%٢٥	
٦٢٠	العلوم الهندسية	١	%١٢,٥٠	
٦٣٠	العلوم الزراعية	١	%١٢,٥٠	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	١	%١٢,٥٠	
٦٥٠	إدارة الأعمال	×	×	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	١	%١٢,٥٠	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	١	%١٢,٥٠	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	٨	%١٠٠	

جدول رقم (٢٦)

يوضح نشاط جامعة أم القرى في مجال العلوم التطبيقية

ونجد أن من بين هذه القطاعات الستة السابقة الذكر التي اقتصر إسهام الجامعة فيها على كتاب واحد فقط، أنه يوجد بينها قطاعان لا يمثلان أهمية موضوعية للجامعة ؛ وأقصد بهما قطاع العلوم الزراعية الذي لا يوجد له قسم علمي يخدمه، وقطاع مصنوعات متفرقة الذي لا يوجد له أيضاً ما يدعمه بالجامعة، سواء قسم علمي أم شعبة من قسم متخصص ؛ ولعل إسهام الجامعة

بهما جاء من منطلق خدمة المجتمع فقط، والمشاركة في تلبية بعض احتياجاته العلمية الضرورية التي لا تدخل في نطاق الكتب التخصصية جداً، بمعنى أنها تكون في الغالب كتباً إرشادية ونحوها، وهذا ما يتضح من طبيعة ما تم الإسهام به في هذين القطاعين من قبل الجامعة.

ويعطينا الجدول رقم (٢٦) مؤشراً واضحاً إلى عدم إسهام الجامعة في قطاعات موضوعية ثلاثة من قطاعات مجال العلوم التطبيقية ؛ وهي قطاع إدارة الأعمال، والصناعات، والمباني. ولعل للجامعة المبرر الكافي في عدم النشر في قطاعي إدارة الأعمال، والصناعات المتمثل في كون الجامعة لا توليها اهتماماً في توجهاتها التخصصية. أما قطاع المباني فإن الجامعة مقصرة به، وبخاصة أن هذا القطاع تقف وراءه كلية الهندسة والعمارة الإسلامية بأقسامها المتعددة، مما يلقي بظلاله على الدور الحقيقي لهذه الكلية، وهل قامت بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل، ولا نشكك في قيامها بدورها في جانب العملية التعليمية، إلا أن دورها في مجال النشر بما يخدم طبيعة تكوينها العلمي المتخصص مازال محل نظر.

ولعل الملاحظ على إصدارات جامعة أم القرى — مع قلتها — أن هناك توازناً في إصداراتها التي خرجت لخدمة هذا المجال، ولا نجد لهذا التوازن سند موثق نستطيع به أن نقول أن هناك سياسة تطبق على جميع كليات الجامعة والمراكز البحثية المختلفة، بل لعل مرد هذا التوازن إلى قلة هذه الإصدارات أصلاً، إذ لو كان عدد الكتب التي أسهمت بها الجامعة أكبر مما هو كائن الآن، لربما كان هناك تفاوت واضح في عدد ما يصدر بكل قطاع من قطاعات هذا المجال. وعلى هذا نجد أن من الأنسب على الجامعة وعمادة البحث العلمي بالذات، التي تتبعها مراكز البحوث المتخصصة، أن تسعى حثيثة للوصول إلى

وضع أفضل بخدمة هذا المجال الذي يُعد ذا علاقة وثيقة بطبيعة الجامعة التخصصية والعلمية.

جامعة الملك سعود

يُعد نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم التطبيقية نشاطاً مُميزاً في التنوع الموضوعي والعدد، حيث نجد أن الجامعة قد شاركت في هذا المجال بمائة وستة وعشرين إصداراً؛ تقاسمتها سبعة قطاعات موضوعية من قطاعات مجال العلوم التطبيقية. وتصدر هذه القطاعات السبعة قطاع العلوم الزراعية بإصداراته الستة والخمسين، التي اقتطعت من مجموع ما أسهمت به الجامعة نسبة ٤٥,٤٤٪ (انظر الجدول رقم ٢٧)، وهذه النسبة مرتفعة جداً قياساً لما أسهمت به الجامعة في القطاعات الأخرى. ويرجع السبب في هذا الارتفاع الذي لا نستطيع أن نلوم عليه كلية الزراعة بقدر ما نلوم به تلك الكليات التي تقف وراء يقية القطاعات في قلة نشاطها، إلى أن هذا القطاع يقف وراءه كليتَان ؛ أولاهما كلية الزراعة بالرياض التي أنشئت عام ١٣٨٥هـ، وهي بهذا تعد قديمة، إذ مضى على إنشائها ما يربو على تسع وعشرين سنة. أما الكلية الأخرى فهي كلية حديثة الإنشاء نسبياً في الوجود، وهي كلية الزراعة والطب البيطري بالقصيم، التي أنشئت عام ١٤٠٢هـ. إلا أنها في واقع الحال لا تُعد حديثة بمعنى الكلمة ؛ على أساس أن الذي يقف وراء إنشائها وقيامها بالدور المناط بها هو كلية الزراعة بالرياض القديمة الإنشاء. يضاف إلى ذلك أن قطاع الزراعة يُعد من القطاعات التي تهتم بها جامعة الملك سعود بشكل مُتميز نظراً لمشاريعها الزراعية المتنوعة، وهذا الذي يُفسر تلك الصلة بين وزارة الزراعة بالمملكة العربية السعودية لدراسة المشاريع المختلفة والمشكلات الزراعية المتنوعة التي تُسهم الجامعة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	١	%٠٠,٧٩	
٦١٠	العلوم الطبية	٣٩	%٣٠,٩٥	
٦٢٠	العلوم الهندسية	٧	%٥,٥٦	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٥٦	%٤٤,٤٥	
٦٤٠	الفنون والعلوم المتزلية	٣	%٢,٣٨	
٦٥٠	إدارة الأعمال	١٦	%١٢,٧٠	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	٤	%٣,١٧	
٦٧٠	الصناعات	x	x	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	x	x	
٦٩٠	المباني	x	x	
	المجموع	١٢٦	%١٠٠	

جدول رقم (٢٧)

يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم التطبيقية

وكان نصيب قطاع العلوم الطبية تسعة وثلاثين كتاباً، جاءت نسبتها مرتفعة أيضاً، إذ بلغت %٣٠,٩٥ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعة في هذا المجال. ويتميز هذا القطاع بكثرة الكليات التي تدعمه وتسانده. وهذا الذي يُفسر لنا كثرة الإنتاج فيه نشرًا، وبالتالي ارتفاع النسبة التي اقتطعها هذا القطاع من مجمل ما أسهمت به الجامعة في هذا المجال، إذ نجد هذا المجال مدعوماً من الكليات الآتية:

- ١- كلية الطب (١٣٨٩هـ).
- ٢- كلية طب الأسنان (١٣٩٦هـ).
- ٣- كلية العلوم الطبية المساعدة (١٣٩٦هـ).
- ٤- كلية الطب بأبها (١٤٠٠هـ).
- ٥- كلية الصيدلة (١٣٧٩هـ).

وبخلاف كلية الطب بأبها، فإن جميع هذه الكليات تُعد قديمة الإنشاء، مما أتاح الفرصة لوجود نشر جيد في مجالها، ولعل الفضل في هذا النشاط يرجع إلى تلك المراكز البحثية الموجودة بكل كلية تعني عن طريقها بالبحث وتدعمه وتتابعة وتنشره وتوزعه على الجهات ذات العلاقة أو الأفراد ذوي التخصص المشابه.

واستطاع قطاع الأعمال أن ينافس بقية القطاعات بما صدر فيه، حيث نجد أن الجامعة قد نشرت ستة عشرة كتاباً، اقتطعت ما نسبته ١٢,٧٠٪ من إجمالي ما نشرته الجامعة بهذا المجال. ويقف وراء دعم هذا القطاع كل من كلية العلوم الإدارية (١٣٨٠هـ)، وكلية الاقتصاد والإدارة بالقصيم (١٤٠٢هـ). وتعد هذه المشاركة مناسبة جداً، إذ لم يتأهبها ارتفاع مفرط، ولا هبوط مُخل بل نجدها منسجمة مع إجمالي ما تم إصداره بالجامعة بهذا المجال بشكل عام.

هذا وتُعد مساهمة جامعة الملك سعود في قطاع الهندسة منخفضة جداً، ولا نجدها منسجمة مع أهداف الجامعة وتطلعاتها بهذا القطاع الذي ترجمته إلى كليتين أولاهما كلية الهندسة (١٣٨٢هـ) وثانيهما كلية العمارة والتخطيط (١٤٠٤هـ)، حيث نجد أن هاتين الكليتين اكتفتا بستة كتب فقط، جاءت نسبتهما ٥,٥٦٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في هذا المجال. وكان لقطاع

الكيمياء التكنولوجية مساهمة تمثلت في أربعة كتب فقط، جاءت نسبتها بالغة ٣,١٧٪. وتعد هذه النسبة متواضعة جداً نظراً لأن هذا القطاع قد دعم من قسمين علميين من أقسام كلية العلوم، التي تُعد قديمة الإنشاء (١٣٧٨هـ)، مما يعني معه الحث على مزيد العناية والاهتمام بهذا القطاع، للرفع من مستوى تمثيله نشرًا وإنتاجًا.

وجاء قطاع الفنون والعلوم المنزلية مخدوماً بثلاثة كتب، جاءت نسبتها ٢,٣٨٪. حيال ما تم إنتاجه بجميع قطاعات العلوم التطبيقية، بعده جاء قطاع العلوم التطبيقية (فلسفة ونظريات) بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ١٠,٧٩٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في قطاعات المجال ذاته بشكل عام. وكلا النسبتين لا تعدان منخفضتين، بل نجدهما منسجما مع أهمية هذين القطاعين لهذه الجامعة.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢٧) أن جامعة الملك سعود لم تسهم في قطاعات ثلاثة من قطاعات مجال العلوم التطبيقية، وهي قطاع الصناعات، وقطاع مصنوعات متفرقة، وقطاع المباني. وكل هذه القطاعات لها أهمية واضحة في طبيعة بعض كليات الجامعة؛ ككلية العلوم، وكلية العمارة والتخطيط، مما يعني معه أن هناك خللاً بهاتين الكليتين في تلبية احتياجات الجامعة ومسايرتها، إذ لهاتين الجامعتين جهود واضحة في بعض الاختراعات التي نسمع عنها بين الفينة والفينة في الجرائد والصحف المحلية، إذاً لماذا لا يكون لها نشرًا وإنتاجًا علميًا يواكب هذا النشاط ويكمّله.

ولعل من الملاحظ أن هناك تبايناً واضحاً في عدد ما نشر من قبل الجامعة في كل قطاع من هذه القطاعات التي تخدم مجال العلوم التطبيقية. وهذا التباين سبق تبريره في السطور الماضية، إلا أنه تبقى مسألة غياب التنسيق بين هذه الكليات ومراكزها البحثية، وعدم وجود سياسة نشرية مخطط لها بشكل جيد،

تُحدد معالم الاتجاهات الموضوعية للنشرفها بهذا المجال، وعدد الكتب التي ينبغي أن تصدر في قطاعاته... إلخ، ولعل السبب في عدم وجود مثل هذه السياسة أن هذه الكليات ومراكزها البحثية لا تخضع لجهة محددة مشرفة على عملية النشر، كقسم النشر العلمي بالجامعة مثلاً، بل لكل مركز بحثي موجود بكل كلية استقلالية تامة في مسألة النشر ابتداءً وانتهاءً. وبهذا تصبح مسألة وجود الجهة المشرفة أمراً ضرورياً يحتمه الواقع الذي توصل إليه هذا البحث وتطالب به جامعة الملك سعود بإيجادها؛ لكي تضمن جودة التوجيه ودقة التنفيذ ولتسيير دقة النشر بالجامعة.

جامعة الملك عبدالعزيز

وصلت مشاركة جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم التطبيقية اثنين وخمسين كتاباً، حيث نجد أن أكثر من ثلثي هذا العدد قد تقاسمه قطاعا العلوم الهندسية، وإدارة الأعمال، برصيد بلغ عشرين كتاباً لكل منهما. وأخذت هذه الكتب نسبة ٣٨,٤٦٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعة في جميع قطاعات هذا المجال (انظر الجدول رقم ٢٨)، ولعل مرد هذا الارتفاع الملحوظ في هذين القطاعين الموضوعيين يرجع إلى نشاط كلية الهندسة وقدم منشائها الذي كان في عام ١٣٩٤هـ. وتميزت كلية الاقتصاد والإدارة بتقديمها أيضاً، حيث جاء انشاؤها متوافقاً مع عام ١٣٨٧هـ، وكثرة أقسامها العلمية الذي لاشك أن لها أثراً في دعم هذين القطاعين.

وأسهمت جامعة الملك عبدالعزيز في قطاع العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات) بسبعة كتب جاءت نسبتها ١٣,٤٦٪ حيال ما تم إصداره بالجامعة بشكل عام في هذا المجال. ونجد أن الجامعة قد شاركت بأربعة كتب فقط في قطاع العلوم الزراعية، بلغت نسبتها ٧,٦٩٪. وهي نسبة تتسم بالضعف، حيث نجد أن هذا القطاع بالذات تقف وراءه كلية الأرصاد والبيئة

وزراعة المناطق الجافة التي أنشئت عام ١٣٩٨هـ، مما يعني معه أن هناك تقصيراً قد اتسمت بها جهود هذه الكلية التي ركزت على الجانب النظري أو التعليمي فقط، ولم تولِ قطاع النشر العناية الكافية مع أهمية هذه الناحية في مجالها، من حيث إن قطاع الزراعة يُمثل أهمية للجامعة وللمجتمع من حولها التي هي منه وإليه.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٧	%١٣,٤٦	
٦١٠	العلوم الطبية	x	x	
٦٢٠	العلوم الهندسية	٢٠	%٣٨,٤٦	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٤	%٧,٦٩	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	١	%١,٩٣	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٢٠	%٣٨,٤٦	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	x	x	
٦٧٠	الصناعات	x	x	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	x	x	
٦٩٠	المباني	x	x	
	المجموع	٥٢	%١٠٠	

جدول رقم (٢٨)

يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم التطبيقية

وجاء في ذيل القائمة قطاع الفنون والعلوم المتزلية بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ١,٩٣٪. ونجد أن هذا القطاع الموضوعي مدعوم من قسم علمي من أقسام كلية التربية بالمدينة المنورة، ولعل كون القسم موجوداً في فرع الجامعة بالمدينة المنورة أثر على نشاط هذا القسم في مجال النشر، حيث نجد أن لهذه الظاهرة حالة مشابهة حدثت في جامعة الملك سعود؛ حيث نجد أن النشرفي كلية الزراعة لا يقارن عدداً ولا تفوقاً موضوعياً مع كلية الزراعة والطب البيطري في القصيم التي كان إسهامها محدوداً.

وتوجد خمس قطاعات موضوعية تدخل في مجال العلوم التطبيقية لم تسهم جامعة الملك عبدالعزيز بأي كتاب فيها؛ وإذا كان للجامعة العذر لعدم النشر في بعضها كقطاع المباني، إلا أننا نجد أن هناك قطاعات موضوعية كان على الجامعة أن تسهم بها؛ كقطاع العلوم الطبية الذي تدعمه كلية الطب والعلوم الطبية التي كان إنشاؤها في عام ١٣٩٥هـ باقسامها السبعة عشر العلمية، وقطاع الكيمياء التكنولوجية الذي تدعمه كلية العلوم التي انشئت عام ١٣٩٣هـ، وقطاع الصناعات، والمصنوعات المتفرقة الذين نجدهما مدعومين من قبل كلية الهندسة، حيث يعد عدم إسهام الجامعة بهذه القطاعات تقصيراً عن أداء المهمة، وتراجعاً عن الوصول للغاية المطلوبة، وعليه فإن على الجامعة أن تهتم وتشجع وتدعم وتحت الجهات المعنية (كليات أو أقسام علمية مختلفة) على عملية النشر في مجالات التخصص.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

تميز النشر بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم التطبيقية بتقديم قطاع موضوعي على بقية قطاعات المجال نفسه الذي كان في الجامعات الخليجية في مواقع متأخرة ومراكز غير أولية، وأقصد به قطاع العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)، حيث نجد أن الجامعة قد أسهمت فيه بثمانية كتب

بلغت نسبتها ٤٧,٠٦٪، (انظر الجدول رقم ٢٩) وهي نسبة عالية جداً تثبت اهتمام الجامعة بعملية إصدار الكتب التي تخدم العلوم التطبيقية من وجهة النظر الشاملة والعامة.

وكان نصيب قطاع إدارة الأعمال ثلاثة كتب فقط، جاءت نسبتها ١٧,٦٦٪ من إجمالي ماتم إصداره في جميع قطاعات العلوم التطبيقية البالغة سبعة عشر كتاباً، ويقف وراء هذا القطاع كلية الإدارة الصناعية (١٣٩٥هـ). وأسهمت الجامعة في قطاعات ثلاثة بكتابين لكل منها جاءت نسبتها ١١,٧٦٪، وهذه القطاعات الثلاثة تتمثل في: العلوم الطبية، والعلوم الهندسية، والكيمياء التكنولوجية. وهذه النسبة التي أخذتها هذه القطاعات الثلاثة معقولة ومقبولة. وهذا بخلاف قطاع العلوم الطبية الذي جاء إسهام الجامعة فيه مثيراً للجدل؛ لكون الجامعة لا تهتم بهذا المجال، ولا توجد كلية أو قسم علمي يخدمه، ولعل إسهامها في هذا القطاع جاء من منطلق خدمة المجتمع ووقايته من الأمراض والأوبئة التي قد توجد به من وقت إلى آخر، أقول بخلاف هذا القطاع فإن القطاعين المتبقين لهما سند علمي وأكاديمي بالجامعة يدعمهما؛ فقطاع الهندسة نجده مخدمًا ومدعومًا من كليتين بالجامعة هما كلية الهندسة (١٣٨٥هـ)، وكلية الهندسة التطبيقية (١٣٨٩هـ)، وهما من الكليات القديمة إنشاءً بالجامعة.

وإذا استبعدنا القطاع الأول الذي طغى الإسهام فيه نشرًا على بقية القطاعات، فإننا نجد أن هناك توازنًا في بقية القطاعات الموضوعية المتبقية في مسألة عدد ما صدر عن الجامعة فيها، ولعل السمة البارزة والمتمثلة في قلة الإسهام في كل قطاع، شجع على وجود هذه الملاحظة، وأقصد بها أن لو كان للنشر في هذه القطاعات عدد أكبر من هذا العدد الحالي لربما حدثت فروق

في العدد بكل قطاع، نظراً لأن النشر بالجامعة لا تحكمه ولا تشرف عليه سياسة محددة المعالم واضحة الحدود والتغطية.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٨	%٤٧,٠٦	
٦١٠	العلوم الطبية	٢	%١١,٧٦	
٦٢٠	العلوم الهندسية	٢	%١١,٧٦	
٦٣٠	العلوم الزراعية	×	×	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	×	×	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٣	%١٧,٦٦	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	٢	%١١,٧٦	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	١٧	%١٠٠	

جدول رقم (٢٩)

يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم التطبيقية

ومن بين القطاعات الخمسة التي لم تسهم الجامعة بالنشر بها، نجد أن هناك قطاعات موضوعية ثلاثة لا تعذر الجامعة في عدم الإسهام بها، نظراً لوجود الاهتمام الكافي من قبل الجامعة، وطبيعتها الموضوعية المتمثلة في وجود كليات أو أقسام تخدم هذه القطاعات الثلاثة، وهي: قطاع الصناعات،

مصنوعات متفرقة، المباني، مما يعني معه التنبيه على الجامعة أن تهتم بها، وأن تشجع عملية النشر فيها، والبحث العلمي المتخصص بها، نظراً لأنها تتفق مع طبيعة الجامعة العلمية التخصصية.

جامعة الملك فيصل

تصدر قطاع العلوم الزراعية بجامعة الملك فيصل بقية القطاعات الموضوعية، التي تشكل مجال العلوم التطبيقية ؛ حيث جاء هذا القطاع بإصداراته التسعة التي جاءت نسبتها ٤٥٪ من إجمالي ماتم الإسهام به من قبل الجامعة في مجال العلوم التطبيقية بشكل عام (انظر الجدول رقم ٣٠)، ويلاحظ ارتفاع نسبة هذا القطاع بشكل ملفت للنظر، وفي محاولة التعرف على مبررات هذا الارتفاع نجد أنه يركز أساساً على أساسين ؛ أولهما يعتمد على كون الجامعة قد أولت - منذ نشأتها - هذا القطاع أهمية خاصة وعناية متميزة، فأنشأت كلية الزراعة التي واكبت أصلاً إنشاء الجامعة الذي كان في عام ١٣٩٥هـ، وأحدثت فيها أقساماً علمية تخصصية كثيرة بلغت عشرة أقسام، كلها تنصب في اهتمامها بقطاع الزراعة. والتبرير الآخر ينبع من كون هذا القطاع والاهتمام به لم يأتي من فراغ، بل إن الجامعة ومركزها الرئيسي يوجد بمنطقة الأحساء المشهورة منذ القديم بالزراعة وبخاصة زراعة التمور. ولهذا فإنها أوجدت مركزاً بحثياً متخصصاً بأبحاث النخيل والتمور وأسسته مركز أبحاث النخيل والتمور، ولهذا فإن عنايتها بهذا القطاع له مبرراته القوية والمنطقية في الوقت نفسه.

وأسهمت جامعة الملك فيصل في قطاع إدارة الأعمال بخمسة كتب بلغت نسبتها ٢٥٪ من إجمالي ماتم إصداره بالجامعة البالغ عشرين كتاباً. ومع أن الكلية التي تدعم هذا القطاع وهي كلية العلوم الإدارية والتخطيط تعد آخر

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملاحظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٦١٠	العلوم الطبية	٢	٪١٠	
٦٢٠	العلوم الهندسية	×	×	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٩	٪٤٥	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	×	×	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٥	٪٢٥	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	×	×	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	٤	٪٢٠	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	٢٠	٪١٠٠	

جدول رقم (٣٠)

يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم التطبيقية

الكلية إنشاءً بالجامعة الذي كان عام ١٤٠٤هـ، إلا أن إسهامها كان جيداً قياساً بما تم نشره بالجامعة في هذا المجال بشكل عام. ومع أن الجامعة لا تهتم بأمر الصناعة فإن قطاع مصنوعات متفرقة جاء مخدوماً بأربعة كتب بلغت نسبتها ٢٠٪ من إجمالي ما تم إصداره بالجامعة في هذا المجال. ولعل هذه الكتب ينطبق عليها الطابع الشمولي الذي يخدم بعض الحرف الموجودة بالأحساء والدمام، على اعتبار أن لهذه المنطقة اهتماماً بمجال الصناعة، ووجود

المدن الصناعية بالدمام والأحساء، وكذلك مدينة الجبيل الصناعية، كل ذلك كان له أثر استجاب له الجامعة في الإسهام في خدمة قطاع له وزنه وأثره في الحياة العلمية والاجتماعية.

وكان نصيب قطاع العلوم الطبية من جهد الجامعة كتابين فقط جاءت نسبتها ١٠٪، ونجد أن هذين الكتابين هما عبارة عن كتيبات توعية عن بعض الأمراض، وتعد هذه المساهمة من قبل الجامعة في القطاع ضعيفة، ولاتنسجم البتة مع تطلعات الجامعة واهتماماتها الموضوعية، وبخاصة أن الجامعة عبرت عن هذا الاهتمام بإيجاد كلية الطب والعلوم الطبية، حيث بدأت الدراسة بها في عام ١٣٩٥هـ، وتعد هذه الكلية من أكبر كليات الجامعة من حيث عدد الأقسام التي بلغ تعدادها خمسة وعشرين قسماً علمياً، مما يمثل بعداً آخر لمقدار التقصير الذي وقعت فيه هذه الكلية، وعدم خدمتها لمجالها الذي تمنح فيه درجة الزمالة في بعض التخصصات الطبية، مما يعني أن الكلية لاتشكو من ضعف الكوادر البشرية، وإن كانت الجامعة في تبريرها لهذا الضعف ركزت على الجانب المادي وأرجعت إليه الكثير من أسباب هذا التخلف عن ركب تلك الجهود التي تنصب في مجال النشر. وهذا التبرير لا يُعد واقعياً أو كافياً لعدم وجود حركة نشر جيدة ونشطة، فالدعم الذاتي بالبيع ونحوه، والنشر المشترك، والبحوث المدعومة خارجياً، كل ذلك بدائل كان على الجامعة أن تشجعها جميعاً أو بعضها.

وبالنظر للجدول رقم (٣٠) يتضح أن الجامعة لم تسهم في ستة قطاعات موضوعية، جميعها ما عدا قطاع المباني لها ما يبررها في العزوف عن النشر بها لكون الجامعة لاتهتم بهذه القطاعات ولا تعني بها ولا يمثل بعداً موضوعياً لإحدى كلياتها. أما قطاع المباني فإن الجامعة يلاحظ عليها التقصير فيه وعدم النشر به مع أن هناك كلية متكاملة تخدمه وتدعمه، وهي كلية العمارة

والتخطيط التي أنشئت في عام ١٣٩٥ هـ ؛ وهذا التقصير والضعف يستغرب من هذه الكلية التي لا تنقصها الكوادر البشرية الجيدة، وبخاصة أن هذه الكلية قديمة الإنشاء حيث أن وجودها واكب وجود الجامعة منذ البداية.

تحليل إسهام الجامعات الخليجية في مجالي العلوم والتقنية

ولتكتمل الرؤية وتتضح الصورة بشكل كامل ودقيق، فإن الحال يتطلب أن نوضح إسهام الجامعات الخليجية الأثني عشرة، بخلاف الجامعة الإسلامية في مجال العلوم والتقنية الذي سبق أن ذكرنا أنه يُمثل مجالي العلوم البحتة والتطبيقية جميعاً، ولهذا فإن الأمر يتطلب أن ندمج جهود الجامعات الخليجية المشاركة في إصداراتها في هذين المجالين لتوضح نتيجة مدى إسهام الجامعات الخليجية في مجال العلوم والتقنية.

والجدول رقم (٣١) يعطينا هذه النتيجة وهذه المحصلة التي تؤكد ما سبق أن ذكر في ثنايا الحديث عن هذين المجالين في الصفحات السابقة. ولعل أهم هذه النتائج هو تصدر جامعة الملك سعود وبشكل كبير وفارق واضح ومتميز عن بقية الجامعات الخليجية المساهمة، حيث نجد أن جامعة الملك سعود قد شاركت بنصيب الأسد في هذا المجال، فمجموع إصداراتها بلغت مائتين وخمسة وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها ٤٢,٩٣٪، وهي نسبة نستطيع أن نقول عنها بأنها أكثر من ممتازة، وتؤكد على مدى نشاط هذه الجامعة في المشاركة في هذا المجال، ولعل السبب الكامن وراء هذه المشاركة المتميزة يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

- ١- أن الجامعة قديمة الإنشاء، واضحة الاتجاه كثيرة التخصصات متشعبة الفروع وافرة الكوادر ذات التأهيل الجيد والمادة المساعدة، وكلها أمور تساعد كثيراً على إيجاد حركة نشر طيب.
- ٢- كثرة المراكز البحثية التي تخدم العملية التعليمية، فتقوم بالبحث

والنشر والتوزيع، حيث نجد أن بكل كلية مركز بحثي تابع لها مهمته متابعة البحوث ونشرها وتوزيعها مع دعمها.

٣- غناء المكتبة الفائق ووفرة المراجع التي تخدم العملية البحثية وتطورها ومتابعتها للجديد من الإصدارات التي تخدم هذه الناحية.

م	اسم الجامعة	المجموع	النسبة	الملحوظات
١	جامعة الإمارات العربية المتحدة	٢٤	%٤,٠٤	
٢	جامعة البحرين	٢	%٠,٣٣	
٣	جامعة السلطان قابوس	٣	%٠,٥١	
٤	جامعة قطر	١٦	%٢,٦٩	
٥	جامعة الكويت	١٠٤	%١٧,٥١	
٦	الجامعة الإسلامية	x	x	
٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٧	%١,١٨	
٨	جامعة أم القرى	١٩	%٣,٢٠	
٩	جامعة الملك سعود	٢٥٥	%٤٢,٩٣	
١٠	جامعة الملك عبدالعزيز	١٠٤	%١٧,٥١	
١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣٦	%٦,٠٦	
١٢	جامعة الملك فيصل	٢٤	%٤,٠٤	
	المجموع	٥٩٤	%١٠٠	

الجدول رقم (٣١)

يوضح إسهام الجامعات الخليجية الاثني عشرة في مجال العلوم والتقنية
(العلوم البحتة والتطبيقية)

وجاءت جامعة الكويت، وجامعة الملك عبد العزيز بالمركز الثاني، إذ أسهم كل منهما بمائة وأربعة إصدارات نسبتها ١٧,٥١٪، من مجموع ما أسهمت به الجامعات الخليجية بمجال العلوم والتقنية البالغة (٥٩٤) كتاباً. وهاتان النسبتان أكثر من جيدة، وإن كانت مرتفعة نسبياً قياساً لعدد ما أصدرته الجامعات الخليجية في هذا المجال.

وكان المركز الثالث من نصيب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، حيث أسهمت في هذا المجال بستة وثلاثين كتاباً، جاءت نسبتها ممثلة ٦,٠٦٪ من إجمالي ماتم إصداره بشكل عام من قبل الجامعات الخليجية في هذا المجال. وتعد هذه المساهمة ضعيفة ودون المستوى المؤمل، وبخاصة وأن الجامعة وميولها الموضوعي متطابقة تماماً مع هذا المجال، ولا ينقص الجامعة الكوادر المؤهلة، ولا الإمكانيات المادية المناسبة، ولعل السبب في هذا الإسهام المتواضع هو تركيز الجامعة على العملية التعليمية بشكل واضح أثر على العملية البحثية من حيث أن الطاقات البشرية المؤهلة موجهة إلى هذا الجانب. وإذا كانت هناك بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس فهي منصبة على البحث القابل للنشر في مجلات متخصصة وعلمية داخل الجامعة وخارجها. أما التأليف المتعلق بالكتب ونحوها فهذه تواجه عزوفاً من قبل الجامعة ومنسوبيها الأكاديميين.

أما المركز الرابع فتوازعه كل من جامعتي الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك فيصل؛ حيث أصدر كلاهما أربعة وعشرين كتاباً خدمتا به هذا المجال، جاءت نسبتها ٤,٠٤٪ من إجمالي ما تم إصداره بهذا المجال. وتعد هذه المساهمة دون المستوى المطلوب والمؤمل، مما يفرض على الجامعتين المذكورتين أن يهتما بهذا المجال، لأن هذا المجال ينصب في صلب توجهاتهما العلمية، ولا يكفي أن توجد المبررات غير المنطقية للتعليل للانصراف عن مجال النشر بهذا المجال بكلا الجامعتين، وبخاصة جامعة الملك فيصل التي تركز على

أن السبب وراء هذا الضعف هو ضعف الإمكانيات المادية، وهذه حجة سبق أن بررنا عدم صحتها في الصفحات الماضية.

ونجد أن جامعة أم القرى قد جاءت بالمركز الخامس بإصدارتها التسعة عشر، التي أخذت نسبة ٣,٢٠٪، وهي نسبة ضعيفة جداً، ولا تواكب اهتماماتها، ولا تخصصات بعض كلياتها التي تخدم تخصصاتها قطاعات بحالي العلوم البحتة والتقنية، ككلية العلوم التطبيقية والهندسية، وكلية الهندسة.

وكان المركز السادس من نصيب جامعة قطر التي نجدها قد أسهمت في هذا المجال بستة عشر إصداراً، كانت نسبتها ٢,٦٩٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية، وتعد هذه النسبة هزيلة، وتدل على تقصير واضح من قبل الجامعة في خدمة هذا المجال الحيوي الذي يشكل صلب التطور التقني المتطور.

واستطاعت إصدارات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في هذا المجال أن تحقق لها المركز السابع من بين الجامعات الخليجية التي اهتمت بهذا المجال وأصدرت فيه كتباً، ونجد أن هذه الكتب قد بلغ تعدادها سبعة كتب، جاءت نسبتها ١,١٨٪. ومع أن هذه النسبة منخفضة جداً، لكن لا نستطيع أن نلوم هذه الجامعة التي لا نجد من بين كلياتها وأقسامها العلمية اهتماماً أو عناية بهذا المجال، ومن هذا المنطلق فإن هذه النسبة تعد في الوقت نفسه جيدة، وبخاصة أنها صدرت من هذه الجامعة الإسلامية التركيز.

أما جامعة السلطان قابوس فإنها قد جاءت بالمركز الثامن، حيث نجدها قد أصدرت ثلاثة كتب خدمت بها هذا المجال، وهذه الكتب حققت نسبة ٠,٥١٪. وهذه بحق تعد نسبة ضعيفة، ولا تساير أو تتماشى مع توجهات الجامعة وتطلعاتها، ولا تعذر الجامعة بكونها مازالت حديثة البناء والوجود، إذ

إن الواقع لا يعطينا هذا التصور كمنطق مقبول على أساس أن عملية النشر لا تحتاج إلى كل هذا الوقت بقدر ما تحتاج إلى تشجيع ودعم معنوي ومادي لكي تعطي الثمار الجيدة في أقصر وقت، وبخاصة أن الجامعة تملك مطابعها الخاصة لها ذات التقنية الجيدة والامكانيات المعقولة.

وبقيت جامعة البحرين التي جاءت في ذيل القائمة بالمركز التاسع ؛ حيث اكتفت بنشر رسالتين علميتين أخرجتها بشكل كتاب، ونجد أن هذه المشاركة قابلتها نسبة ٣٣,٠٠٪ حيال ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية، ونجد أن هذه المساهمة ليس لها وجود يُذكر حيال اهتمام الجامعة بالشكل العام الذي نجده يتمثل في هذا المجال مع بقية المجالات الموضوعية الأخرى، ولعل تعذر الجامعة بالنقص المادي الذي تعانيه قد سبق الإشارة إليه، والتبرير له. وعليها أن تهتم بشكل أكبر بعملية النشر وأن توليها العناية الكافية والمعقولة، وإن لا تركز على المشاركة التعليمية - مع أهميتها - بل يكون لها اهتمامات ومشاركات في خدمة اهتمامها ومجتمعها بشتى الوسائل والطرق، ولعل من أهمها انتهاج مجال النشر العلمي الموجه ذي الغايات النفعية التي تستفيد منها الجامعة خدمة لتخصصاتها الموضوعية، وخدمة للمجتمع من حولها.

وبعد هذا الاستعراض الشامل للاتجاهات الشكلية والموضوعية بشقيها العام والخاص وتحليلها، تتضح النتائج الآتية:

(أ) على المستوى الشكلي نجد أن:

١- هناك خمس جامعات استخدمت سبعة أشكال، وخرجت بها مطبوعاتها وإصداراتها، وهذه الجامعات هي:

• جامعة السلطان قابوس.

• الجامعة الإسلامية.

• جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

• جامعة الملك سعود.

• جامعة الملك عبدالعزيز.

٢- كذلك نجد أن هناك جامعتين استخدمتا ستة أشكال وبها خرجت مطبوعاتها وإصداراتها، وهذه الجامعات:

• جامعة الكويت،

• جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٣- هناك جامعة واحدة فقط اكتفت بخمسة أشكال لتخرج بها إصداراتها وهذه الجامعة هي جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٤- وتوجد جامعتان قررتا استخدام أربعة أشكال فقط لتخرج بها مطبوعاتها، وهما:

• جامعة البحرين.

• جامعة الملك فيصل.

٥- ونجد أن في ذيل القائمة جاءت جامعتان كلتاهما اكتفت بثلاثة أشكال، خرجت بها إصداراتها، وهي جامعة أم القرى، وجامعة قطر.

٦- أن أغلب الجامعات الخليجية لديها المبررات المنطقية المبنية على عوامل موضوعية، أو اقتصادية تبرر التنوع الشكلي، إلا أنه من خلال ثانيا هذا الفصل اتضح أن لدى بعض الجامعات تجاوزات في استخدام أشكال خرجت بها بعض مطبوعاتها، ولم تكن مدعمة بمبررات كافية، بل هي نتاج اجتهادات

من قبل المطبعة التابعة للجامعة فحسب ؛ كما حدث بالجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(ب) على مستوى المجال الموضوعي بشكل عام:

وفي المجال الموضوعي بشكل عام يتبين الآتي:

١- سيطرة مجال العلوم الاجتماعية على أغلب المجالات الموضوعية بالجامعات الخليجية الأثني عشرة، ما عدا الجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ؛ حيث نجد مجال الديانات هو المسيطر على الاتجاهات الموضوعية بكلا الجامعتين.

٢- أن النشر بالجامعات الخليجية لم تحكم توجهاته الموضوعية سياسة واضحة تحدد معالمه وحدود كل مجال من هذه المجالات الموضوعية العشرة، مما أثر سلباً على النشر بالجامعات المعنية بالدراسة والبحث.

٣- أن الكتب الدراسية أخذت حيزاً لا يستهان به في الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٤- أن الكتب ذات الطابع الإعلامي، والطابع التعريفي ؛ ككتب الأدلة والكتب الإحصائية والتقارير، أخذت حيزاً واضحاً ومميزاً طغى على مجال العلوم الاجتماعية في بعض الجامعات الخليجية ؛ كما حدث بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل.

(ج) على مستوى المجال الموضوعي بشكل خاص (العلوم والتقنية):

وفي المجال الموضوعي بشكل خاص (العلوم والتقنية) يتضح الآتي:

١- تصدرت جامعة الملك سعود وبشكل فائق وواضح ومتميز النشر بمجال العلوم والتقنية، بحيث نستطيع معه القول بأن هذه الجامعة قد خدمت هذا المجال بشكل دقيق وشامل ومتنوع.

٢- بخلاف جامعة الملك سعود، يوجد هناك جامعتان أسهمتا بإصدارات معقولة ومتوازنة، على تفاوت فيما بينهما في العدد والنسبة، والجامعتان هما: جامعة الكويت، وجامعة الملك عبدالعزيز.

٣- أن بقية الجامعات بخلاف الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نجد أن إسهامها في هذا المجال كان دون المستوى المؤمل والمعقول والمقبول، ولا تساير تطلعات هذه الجامعات وتخصصات كلياتها.

٤- لعل أهم مفاجآت التحليل السابق لهذا المجال (العلوم والتقنية)، إسهام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بهذا المجال بكتب وإصدارات تفوقت بها على إسهام بعض الجامعات الخليجية التي لها صلة بهذا المجال؛ كجامعة البحرين، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة قطر، مع أن اهتمامات هذه الجامعة إسلامية وأدبية بحتة.